

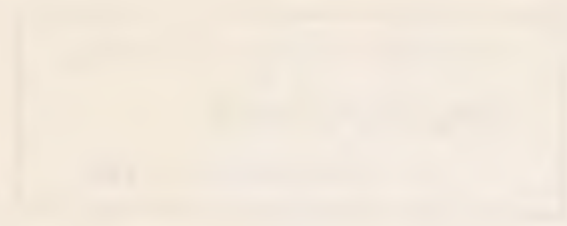
الفتح السراج

لمختصر الشريعة

الشيخ الكبير والمصلح الشيخ
عبد الرحمن بن عيسى بن عبد الله الشافعي
القرطبي

تحقيق
السيد عبد الطيف الحسني الكوهكري

بمقام
السيد محمود الرحمن



المكتبة العامة

لجمهورية مصر العربية

مكتبة عامة
بمبنى وزارة الثقافة
بمصر

مكتبة

مكتبة

مكتبة

Suyūri, al-Miqdād ibn 'Abd Allāh
 al-Tanqīh al-rā'i
 lil-Mukhtasar al-Sharā'i

هدیه از کتابخانه عمومی آیة الله العظمی
 مرعشی نجفی قم بکتابخانه

۱۳۵

مکتبہ المرحوم المیرزا محمد تقی

(۹)

الشفیح الرابع

لمختصر الشریع

الفقه الکبیر والتکلم الفخیر

بحال الذین مقادیر بن عبد الله السیوری الحلی

المرکز سنة ۱۲۶ هـ

الجزء الاول

باهتمام

السید محمود المرعشی

تحقیق

السید عبد اللطیف الحسینی الکوه کمری

BP
156
589
1983

v. 1

c. 1

كتاب التقيع الرائع لمختصر الشرائع

تأليف: القاضي المفضل المقداد البوري العلي

تحقيق: السيد عبداللطيف الكوهكمرى

نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي

طبع: مطبعة الخيام - قم

التاريخ: ١٤٠٤ هـ

العدد: (٢٠٠٠)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعلى أعلام العلماء وفضل مدادهم على دماء الشهداء ، وقوم
قواعد الدين بجميل مساعي المجتهدين ، وشهد أركان الاسلام بهداية العباد الى
الحلال والحرام . والصلاة والسلام على رسوله المصطفى وسفيره لمجتيبي ،
وعلى وصيه وخليفته المرتضى ، وعلى آله خير الوري . سيما ناموس الدهر
وامام العصر صاحب زماننا ومالك رقابنا الحجة بن الحسن العسكري عليه السلام
اللهم عجل فرجه الشريف وسهل مخرجه المنيف ، واجعلنا من أعوانه وأنصاره .
آمين .

وبعد : الفقه هو الضامن لسعادة حياة الانسان الدنيوية والاخروية ، لانه
هو الباحث عن جزئيات أمور لها ماس بحياته الخاصة والاجتماعية من العبادات
والمعاملات والاحكام والسياسات .

ولهذا اهتم العلماء والفقهاء في البحث عن هذا العلم الشريف من حين
يبدء الاسلام الى هذا الوقت اهتماماً بالغاً ، وبحثوا عن جزئياته وكلياته ، وبينوا
شقوق مسائله ، وحلوا غوامض دقائقه ، وفسروا مستورات طرائفه ، وكشفوا

مشكلات طرائفه . هذبوا أصول الاحكام ، ونقحوا شرائع الاسلام ، وشرحو
مبهمات الحرام والحلال بأدق دلائل كلام ذي الجلال . عرجوا الى نكت النهاية
بهداية الانوار الجلالية ، وأثعبوا نفوسهم النفيسة في استنباط الاحكام الشرعية ،
واستخراج المسائل الفرعية . لله درهم وعلى صاعد الشرع أجرهم .

وكان من نتائج الجهود المبذولة في تأسيس اصول الفقهية وتفريع فروعها
مدونات جليلة قديماً وحديثاً ، وموسوعات ومختصرات مشهورة معروفة تداولتها
العصور والقرون وخلفها الخلف للسلف والمتقدم للمتاحر .

ومن جلائل الآثار في الفقه كتابي « شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام »
ومختصره « المختصر النافع » للفقيه الاجل نجم الدين جعفر بن الحسن بن
يحيى المعروف بالمحقق الحلي المتوفى سنة ٦٧٦ ، فانهما من الآثار الفقهية
المنلقاة بالقبول بين المتقدمين والمتأخرين ، وأثران متداولان مشهوران جمعا
بين عمق البحث وجرالة اللفظ ، وقد أحرزا مكانة سامية بين الكتب الفقهية فأقبل
عليهما أعلام الفقهاء بالشرح والتوضيح والنحشية والتعليق منذ تأليفهما حتى
العصر الحاضر .

وقد اشتهر من بين شروح الثاني منهما كتاب « التنبيح الرائع لمختصر
الشرائع » للفقيه الفاضل المقداد بن عبدالله السيوري الحلي المتوفى سنة ٨٢٦ ،
وهو شرح ممتاز مرجوع اليه اعتنى به أساطين الفقه ونقلوا عنه كثيراً في كتبهم
الفقهية .

وكان « التنبيح الرائع » مع شهرته واعتناء العلماء به لا يزال مخطوطاً
لاتصل اليه الايدي يسر ، قرأبت من اللازم احياؤه في طبع أنيق يسر للمراجعين
الاستفادة منه . فبدأت بالعمل فيه مع تشجيع من ادارة المكتبة العامة التي أسسها
سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد شهاب الدين النجفي المرعشي

دام ظلّه الوارف .

واذ يخرج الكتاب في هذه الطبعة الانيقة أقدم شكري وتقديري للمؤازرين
الذين كانت لهم اليد في هذا العمل وفي الاعمال المشابهة ، سائلا المولى جل
جلاله أن يوفق الجميع ويهدينا الى الصراط المستقيم ، وهو حسينا ونعم الوكيل .

المسيد عبداللطيف الكوهكمري

قم

ترجمة المحقق الحلبي

ولادته ووفاته :

ابو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا يحيى بن الحسن بن
سعيد الحلبي أو المحقق الحلبي . محقق الفقهاء ، ومدقق العلماء .

ولد سنة ٦٠٢ بحلة ، وتوفي بها في ربيع الآخر سنة ٦٧٦ .

قال الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي الحارثي فسي « توضيح

*) امل الامل ٤٨/٢ ، رياض العلماء ٢١٦/٥ ، الذريعة ٤٧/١٣ ، ١٥٧/١٤ ...
ريحانة الادب ٢٣١/٥ ، الروضات ١٨٢/٢ ، لؤلؤة البحرين ٢٢٧ ، بحار الانوار
- الاجازات - ٦٣/١٠٧ ، اعيان الشيعة ٣٧١/١٥ ، الاعلام للزركلي ١١٧/٢ ، توضيح
المقاصد ١٠ ، وقايع الشهور والايام لليرجندى ١١١ ، الكنى والالقب ١٢٧/٣ ، اعلام
العرب ٩٧/٢ ، جامع الرواة ١٥١/١ ، سفينة البحار ١٥٩/١ ، تنقيح المقال ٣١٤/١ ،
المقابس ١٢ ، مقدمة الشرائع ط سنة ١٣٨٩ بالتجف ، رجال ابن داود ٦٢ ط النجف
١٣٩٢ ، المذهب البارح - مخطوط ، كشف الظنون ١٩٢٢/٢ ، هدية العارفين ٢٥٤/١ ،
مجالس المؤمنين ٢٢٠ ط طهران في ١٢٦٨ .

المقاصد « ص ١٠ ط القاهرة توفي في ٢٣ شهر جمادى الثانية سنة ٦٧٦ ، وقيل
ان تاريخ وقاته موافق بحساب الجمل « زبدة المحققين رحمه الله » . أقول وهو
يوافق ٦٧٦ .

قال في رياض العلماء : كان ميلاده في سنة ثمان وثلاثين وستمائة ، وتوفي
ليلة السبت في عشر المحرم سنة ست وعشرين وسبعمائة .

ثم قال بعيد هذا : ثم رأيت بخط بعض الأفاضل ما عارته : في صباح يوم
الخميس ثالث شهر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وستمائة سقط الشيخ الفقيه
ابو القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلبي من أعلا درجة في داره فخر ميتاً لوفته
من غير نطق ولا حركة .

وقال أيضاً : وقال في نظام الأقوال : توفي رحمه الله في شهر ربيع الآخر
سنة ست وسبعين وستمائة .

قال في لؤلؤة البحرين : وكان مولد المحقق على ما ذكره بعض الاجلاء
من تلامذة شيخنا المجلسي سنة ثمان وثلاثين وستمائة ، وتوفي ليلة السبت في
شهر محرم الحرام سنة ست وعشرين وسبعمائة ، فعمره على هذا خمس وثمانون^(١)
تقريباً . والظاهر أنه لا يخلو من اشكال كما يظهر لك انشاء الله تعالى .

ثم ذكر قول تلميذه الشيخ حسن بن داود أنه توفي - أي المحقق - سنة
ست وسبعين وستمائة . هكذا نقله عنه جملة من الفضلاء ، منهم الشيخ الحرفي
كتاب « أمل الأمل » . ولا يخفى مسا فيه بالنسبة الى ما قد منا ذكره من بعض
الاجلاء .

ويؤيد ما ذكره ابن داود ما جاء في كتاب « مجالس المؤمنين »^(٢) أيضاً

(١) بل يكون ثمانى وثمانين سنة .

(٢) هذا الكتاب للفقيه الكلامي القاضي السيد نور الله الشوشري المستشهد سنة

حيث قال: ووقفت أودرسال ششصد وهفتاد وشنس واقع شد، وترجمته: ستمائة وسبعين وست. والعجب أن ذلك القاضل^١ بعد ذكر ما قدمناه عنه نقل عن ابن داود ما ذكرناه أيضاً ولم يتعرض لما فيه من المنافاة لما قدمه.

والأقرب هو ما ذكره ابن داود، ولعل ما في النسخة التي نقلنا منها ما تقدم عن ذلك القاضل كان غلطاً. ويؤيده أنه تقدم أن تاريخ موت العلامة «ره» كان سنة ٧٢٦، فيكون موته وموت المحقق في سنة واحدة ولأريب في بطلانه. وعلى تقدير ضم تاريخ الوفاة بما ذكر ابن داود إلى تاريخ المولد المتقدم يكون عمر المحقق ثماني وثلاثين سنة تقريباً.

وقال في أعيان الشيعة بعد نقل كلام بعض الاجلاء في سبب موته وهو السقوط من أعلى الدرجة: فتجمع الناس لوفاته واجتمع لجنازته خلق كثير وحمل إلى مشهد أمير المؤمنين عليه السلام، وسئل عن مولده فقال سنة ٦٠٢.

وفي «منهج المقال» بعد نقله: الشائع أن قبره بالحلة، وهو موزور ومعروف وعليه قبة وله خدام يتوارثون ذلك أباً عن جد، وقد خربت عمارته منذ سنين فأمر الأستاذ العلامة دام علاه - وهو الهيجاني - بعض أهل الحلة فعمروها، وقد نشرفت بزيارته قبل ذلك وبعده^٢. إلى آخر ما قال.

١٠٦٩ في الهند وله تأليفات كثيرة منها «احقان الحق» بالعربية في أصول الدين وفروعه ومنها هذا الكتاب بالفارسية وهو في ترجمة بعض مشاهير الشيعة من الصحابة والتابعين والسرواة والمجتهدين والحكماء والمتكلمين والأمراء والصلحاء والشعراء والعرفاء. طبع مكرراً.

(١) والظاهر أن هذا القاضل الذي هو من تلامذة المجلسي هو الميرزا عبد الله الاقندي صاحب «رياض العلماء» لأنه هو القائل بهذا القول كما ذكرناه لك.

(٢) قال السامقاني في رجاله بعد نقل هذا: والقول أن قبره في الحلة كما ذكره إلا أن المطلع على سيرة القدماء يعلم أنهم من باب النقية من العامة كانوا يدفنون الميت ببلد

أقول : ممكن أن يكون دفن مالهله أولا ثم نقل الى النجف الاشرف كما جرى للسيد المرتضى والرضي . والله أعلم .

ثم ذكر قول بعض 'حلاء تلامذة المحسني وقال : و يظهر أن تاريخ الوفاة شهاب بريح وود تلامه الحبي . فانه توفي بهذا الماريخ والصواب في وفاته

موته ثم يتقلون جنازته خفية الى مشهد من المشاهد وقد وقرو الشيخ المفيد عليه الرحمة في داره ثم حمل بعد سبى الى الكاظمية ودفن عند أبي قولويه تحت رحل الجواد عليه السلام ودفنوا بسند لمرتبى وسند برصبي و... بالكاظمية ثم بقروهما حفيهما الى كربلاء ودفنوا بهنجر في حدهما بسند سراجيم هو في روى سند الشهداء بروحى فلهذا كما صرح بذلك العلامة اصطخاني في رجاله وكذا صرح في حق المحقق عى ما بدلى عن حديثه بعد حين الى النجف الاشرف وقبره هنا وان كان غير معروف الا ان المنقول عن بحر العلوم انه كان يقف بين باب الرواق وباب الحرم الصغير في ودد سراجيم مثل قول أبي اقرأ لفتحة المحقق فانه مدفون في اي من السند . وان بين الباب الاول وبين الاسطوخودوسى بين بابي الحصرة الثلاثة . والله العالم والامر سهل

قول قال تقي الدين سيد محمد عى الحكيم عميد كلبه له في مقدمه شرائع ص ١٣٨٩ بالنجف (اشرف) وبني اسباب . و قد قال في المحقق لعل - حتى اليوم - في مجلة التجاوين من الحلة مائل لانه ان وعليه قبة مجمعة يتبرك التماس به حقا من سلف وقد فتح اخبارا الى المحلة المذكورة . حب محسن مره - سراج حديد يعرف اسم شارع المحقق حتى اليوم . وعند فتح هذا الشارع تسمى لوحة الحاج عبدالرزاق مرحوم لمرآة قنانه محاضرة للفرق وبناها ملحقة به وبني عليه قبة جميلة من الحجر الكاشاني وكان ذلك سنة ١٢٧٥ هـ - ثم نقل جثمان حقه الشريف الى المشهد القوي عند سلام عى للروية ووجد جمعه عى وحب الاعيان - وقال

ولكن سيدنا الحسين و... الكاظمي كما في حديث اللؤلؤة وان . وحمل الى مشهد ايجر لمؤمن عليه السلام المعروف بمشهد الشمس بالحلة وقبره هناك وقد وهم بعض المتأخرين نقل ايه حمل الى النجف الاشرف .

ثم قال سيدنا القدر . رحمه الله . ذكر واحد . هذا الشيخ ربيع الدين عى بن وديع الله ابن ميركل تلميذ الشيخ احمد بن فهد .

ما مر عن ابن دود تمبده و المعاصر والمواظ له اندي هو معروف بوفاته من كل
احد . فما تاريخ ولادته فالظاهر ان صوابه ٦٠٢ كما مر وان جعله ٦٣٨ شتاء
والله اعلم .

وقال في جامع الرواد : توفي في شهر ربيع الاخر سنة ست وسبعين وستمائة ،
له تصانيف حسنة .

ثم قال رحمه الله : محمد بن عمرو بن جعفر بن الحسن عن ابيه عن الحسن
بن أسد في نسخة وأخرى «اشد» في [اشهدب] في باب لدعاء بن الركنات
أقول : وقد اشتاد بين شاذ بن لمحق و «ب» «بتهذب» . وأقول
وفي نسخة أخرى : عن الحسن بن رشد ، وهو العالم بحقائق الامور .

كلمات العلماء فيه :

قال تلميذه ابن داود في رجاله : شيخا بحكم ادين ابو القاسم المحقق
المدني الامام العلامة واحد عصره كان انس هل رماه وقومهم بالحجة وأسرعهم
استحصارا ، مرتب عبده وردي صمرا وكان له عني احسان عظيم والتفات ،
وأجارني جميع ما صنته وفراد ورهاده وكل ما يصح روايته عنه ، له تصانيف
حسنة محققة محررة عذبة - لح

وقال العلامة الحلبي رحمه الله في احارة بني زهره بكثرة الموحودة في
حارات البحر ١٠٧ ٦٣ : وهذا الشيخ كان افضل من عصره في اللغة
وقال الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني : لو برك النعمان بأهل زمانه كان أصوب
اد لا أرى في عهدنا مثله .

وفي «أمل الأمل» حاله في الغرض و تعدد : شمه والجلالة والحقق والندى
والعصاة و عمرو لادب . الاشياء وجمع العلوم و فصائل و امحسن أشهر من

أن يذكر ، وكان عظيم الشأن حليل القدر رفيع السيرة لا يطرئه في زمانه .
وقال فيه : وقيل أن المحقق الطوسي نصر الدين حضر مجلس درسه وأمرهم
بكمال الدرس ، فحرى في البحث في مسألة استحباب الناصر ، فقال للمحقق
طوسي : لا وجه للاستحباب لأن الناصر كان من القلة إلى غيره فهو حرام
وإن كان من غيرها إليها فواجب ، فقال المحقق في الحال : بل فيها إليها . فسكت
المحقق الطوسي . ثم ألف المحقق في ذلك رسالة لطيفة أوردها الشيخ أحمد بن
محمد الحلبي في « المهدب » سماها وأرسلها إلى المحقق الطوسي فاستحسنها .
أقول : قل في « المهدب الرابع » بدست و علم أنه انفق حضور العلامة
المحقق حوالة بصير لدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي قدس له روحه
مجلس لمصنف كتاب مراد درسه ، وكان مما قرأ حضوره درس الفقه ، فأورد
اشكالا على التيسر فأجاب المصنف في الجدل بما قصد ذلك الزمان ، ثم عمل
في المسألة رسالته وبعثها إليه فاستحسنها المحقق حسن وقف عليها ، وما أبا
موردها بلقطها .

ثم أوردها سماها ، من أرادها فعليه بحث الصلاة من الكتاب . سأل الله
سبحانه أن يوفق محققه ، وأعدده للطبع وشراده خير معين ووفق .
وقال في جامع الرواة ١٥٦١ : جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحمصي
شبهه بحم الدين موانسة المحقق لمدفن العلامة وحده عصره ونس أهل
زمانه وأقومهم بالحجة وأسرعهم استحضارا .

وقال في الروضة : المؤلف بالمحقق على الإطلاق ، والمسمى في كل ما
يهر من لونه ولغته وعصمه في الألف . يعني اشتهار بمدامه لعدة من الطوائف
عن لاصته وبكمي اشار وزيادته لمدته درج بصحائف مؤنه التكرار ، فادأ
الاولى اختصار الكلمة في بعض كماله والافضل على ما ذكره ابن أخته بلامه
في شأن حاله في وصف حاله عند عده في احداثه الكسرة لسي رهرة العلوس

من كبار مشائحه الطيبين . وهو له كان أفضل أهل عصره في الفقه إلى أن قال
وقد اتفقت كلمة من علماء من العصاة على كونه لأفقه الأئمة إلى الآن من جملة
من كان قد تآخر عن الأئمة والعصاة .

وقال في لؤلؤة البحرين ٢٢٧ . كان محدث الفقهاء ومدقق العلماء ،
وحاله في العصر و لاله وانعم و بعدو الجلالة والعصاة و لشعره والادب والابشاء
أشهر من أن يذكر وأظهر من أن يسطر

وقال خير الدين الزركلي في الاعلام ١١٧/٢ :

جعفر بن حسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد بن يحيى بن يحيى بن محمد بن
بوالعزم ، فقيه أصلي مفيد من أهل لحلة (في عراق) كان مرجع الشيعة الإمامية
في عصره ، له علم بالادب وشعر جيد . ثم ذكر تصانيفه .

وقال في الكنى والانباء ١٢٧ ٣ : سجع الأحل لأعظم شيخ لعقهاء عصر
حاجد وواحد هذه العرفه وني واحد . بوالعزم بن محمد بن جعفر بن حسن
بن يحيى بن سعيد الحلبي . حانه في الفضل و لعنه واثقه و لحلاله و التحقيق
والتدقيق و الفصاحف والملاحة و الشعر و الادب و الاشياء و جميع الفصائل و المحاسن
أشهر من أن يذكر . إلى آخر ما قال

وقال الشيخ بهاء الدين العاملي في توضيح المقاصد ١٠ ط القاهرة في بعض
يوم واديه وسنه سلطان العلماء في زمانه بحمد الله بن جعفر بن سعيد الحلبي قدس
الله روحه . وانه انتهت رئاسة الإمامية و حصر محدثي درسه بالحلة
سلطان الحكماء و السالطين حو حه بنصر الله بن الطوسي ناز الله مرهاته و سأل
بعض بعض المتكلمين . انتهى .

وقال في اعلام العرب ٩٧/٢ : بحمد الله بن جعفر بن حسن بن
نجيب الدين أبي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهمداني المعروف بـ «المحقق

لحلي « من مشاهير الأعلام » لمحارب وأحد أفراد أسرة مشهورة بالمرأة تعلمه
والرعاية الدينية . إلى آخر ما قال .

وقال الشيخ اسدالله في معارج الأنوار ١٢ : الشيخ الأعظم الرفيع لشان
اللامع المرموق ، كشاف حقائق شريعة بطرائف من السان لم يظنهن قبله أس
ولاحاد ، رئيس العلماء حكيمة لفهاء شمس الفضلاء بدر لرفاء المود باسمه
وعلمه في قصة الحبرية لحضرة الوارث لعلوم لأنتم المعصومين وحجتهم في
العالمين الشيخ أبو القاسم محمّد بن محمد بن الحسن بن يحيى بن سعد الهذلي
الحلي فاضل لله على روحه شأب لطفه الحفي والحلي واحله في لحد
المقام السني والمكان العالي . .

وقال القاضي الشهيد التستري في مجالس المؤسس ما هذا به : الشيخ
لمحقق محمّد بن أبي القاسم محمد بن سعد الحلي أهل دنس راحه وحرب
شباب راحم بود مجلس رفيع ميعاد فاضل وبارا عرض بصاغات مسائل
بمس فديس در اسناد شرائع سلام بوم وحى و لهام مى نمود وفهم دقيق
هر مبحث عقل كل والزام وافهام مى نمود قياس اوباحى ر سجدات عقل دور
ومشيل اوشافى ومالك ارماد على مهجور اسب مالك بكى ارحمدن حاشيه
اوسب وشافى حمدن عاسه وحلي ر شى ماشه و سى آخره .

وقال لشد حسن صدر كاسمي في حبريه نهشيخ محمد محسن البشير
بأعازرك بظهوره كما في ماشه اللزوده « على مذكرة في مقدمه الشرايع
ط ١٣٨٩ » بحرف الأشرف ماشه حواويل من بيع مه تحقيق في الفقه
وعنه أحد وعنه تخرج ساحة العلامة حلي ومثاله ارباب لتحقيق والسبح
وقال أيضاً كما في أعلام العرب : وبرر من عالي مجلس تدرسه أكثر من أربعائة
مجتهد جهادة وهذا لم يتق لاحد قبله

٩ - السيد محمد لدين علي بن الحسن بن ابراهيم الحلبي العربي بنهي
سبه الشريف الى الامام الصادق عليه السلام .

١٠ - السيد الجليل احمد بن يوسف بن احمد العربي الحلبي العلوي الحسيني
قاله في الحار ١٥/١١٠ -

تلاميذه والرايون عنه :

١ - الشيخ رضي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي المولد حمص
جمادى الاخرى سنة ٦٤٧ .

٢ - الشيخ صفي الدين عبد لغير بن ابراهيم الحلبي المسمى سنة ٧٥٠ .
٣ - نور بن شرف الدين بواشم علي بن الوربر مؤيد الدين محمد
ابن العلفي .

٤ - الشيخ رضي الدين علي بن الشيخ سديد الدين يوسف بن المظهر الحلي
أحوال العلامة الحلبي

٥ - الشيخ صفي الدين محمد بن نجيب الدين يحيى بن احمد بن يحيى بن
الحسن بن سعيد . بن عم المحقق

٦ - جلال الدين محمد بن علي بن طائوس الحسني .

٧ - الشيخ جمال الدين ابو جعفر محمد بن علي القاضي .

٨ - الشيخ جلال الدين محمد بن محمد بن احمد الكوفي الهاشمي الحارثي .

٩ - الشيخ جمال الدين يوسف بن حاتم شامي العاملي .

١٠ - العلامة الحسن بن يوسف بن المظهر الحلي . ابن حنه

١١ - السيد عبد الله بن عبد الكريم بن حمد بن طائوس صاحب فرجة

القرى

١٢ - تبيين عزالدين الحسن بن أبي طالب لموسى الأبي صاحب « كشف

الرموز » .

١٣ - لشيخ شمس الدين محفوظ بن وصاح بن محمد لحيي .

١٤ - شمس الدين محمد بن صالح السبيدي .

١٥ - فخر الدين محمد بن الحسن بن يوسف ، فخر المحققين

١٦ - نجم الدين همام بن أحمد العملي الشامي .

آثاره العلمية ومؤلفاته التمهية :

١ - شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام .

٢ - المختصر في شرح المختصر .

٣ - المختصر النافع مختصر الشرائع

٤ - رسالة التيسر في الفقه .

٥ - شرح نكح النكاح ، وتعد له نكح النكاح - و - حمل مشكلات

النهاية

٦ - المسائل العزية

٧ - المسائل المصرية - او - المصرية

٨ - المسالك في اصول الدين .

٩ - المعارف في اصول الفقه

١٠ - بهج الوصول الى علم الاصول

١١ - رسالة في علم الاصول .

١٢ - شرح الكلمة الالهية

١٣ - مختصر المراسم للديلمي

- ١٤ - ملك الافهام . لعله هو المسلك في اصول الدين .
- ١٥ - الكهنه - ار - لكهانه في المطلق حكى عن الشيخ محمد ترمذى
- ال في نسخة صحيحة من رجال ابن دود « اللهم » باللام
- ١٦ - كثر المطلق ، قيل هو الكهنه .
- ١٧ - فهرست المصنفين مسوب اليه قاله في « الدرر » ١٦ / ٣٩٥
- ١٨ - رسالة في الكلام . توجد في مكتبته رحمه الله تعالى
- ١٩ - مسأله فقه سألها تلميذه الشيخ جمال الدين يوسف بن حاتم
- لمشغري العاملي الشامي .
- ٢٠ - تلخيص فهرست الشيخ الطوسي . قاله في ريجانه أصول : لعله
- فهرست المصنفين المذكور .

حول المختصر النافع

- كأنه « لمختصر النافع » أو « النافع في مختصر لمراجع » اختصاره من كتابه « شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام » . وهو كأصله من أحسن
- (١) نسخة عتيقة منه عنده موجودة كتبها يوسف بن سنان في بيروت . كوفي في سنة ٢
- الائتين ربيع شهر ربيع الآخر سنة خمس وستمائة : في نسخة أخرى في مكتبته
- من جيلر ومضمونها رد على حجة حاشية شيخنا في بعض من حاشي الكركي
- المشغري ٩٤٠ وهي حاشية على الفهرست من الكتاب : حاشية حاشية شامي
- « فرائض » و « فرائض »
- والثالثة فرائض القسرية و « فرائض » للحواشي في بعض نسخ
- المتولى ٦٧٢
- و ترجمه صبح اعقوب و لا بداعت سبيد . في سنة ٩٦٧ و آخره ناقص
- وفى كل هذه رسائل اجميعة له في الفقه و « فرائض » تأليف « فيض الله »
- لها للشاه محمد باقر و « فرائض » كتابها في سنة ٩٧٣

المتون لعقبيه لمنه وقد ولى به أهل العلم من أول تأليفه إلى الآن ولا يزال من الكتب الدراسية في المدارس العلمية لشيعة. قال العلامة الطهراني في تدرجه ١٤ ٥٧ : وهو من أسون الفقهية المعتمدة التي عول عليها كافة الفقهاء ودارت عليه رضى المدرّسين والتعليق والشرح من لدن عصر المؤلف حتى اليوم . ثم ذكر سنده من الشروح التي أُنشأ فيها الفقهاء حول الكتب . وذكروا بعض ما ذكره وما اطلعنا عليه من شروحه منها :

١ - شرح المختصر جامع اسمه «صاح لنافع» للشيخ إبراهيم الطيبي معاصر المحقق الكركي

٢ - شرحه للشيخ براهيم بن محمد المروزي لموسى ١٣٠٤ .

٣ - شرحه : المسمى بـ «المهذب الدارع» للشيخ جمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن هبة الحلبي الأسدي المنوفي ٨٤٩ .

٤ - شرحه : للشيخ أحمد بن محمد بن علي البحراني

٥ - شرحه للمولى محمد بن فرج من شرح كتاب أصول في سنة ١٢٣٩ .

٦ - شرحه لأبي أحمد بن لاعي محمد علي الكردي .

٧ - شرحه : الموسوم بـ «قواعد اللوامع» للسيد محمد تقي بن عبد الرضا الحسني فرج منه عام ١٢٧٠ .

٨ - شرحه . الأغا محمد جعفر بن - محمد علي الكرمانشاهي لموسى حدود

سنة ١٢٥٠ .

٩ - شرحه للمدّين عنه بن القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعد

المنوفي ٦٧٦ ، سماه «المعتبر في شرح المختصر» .

١٠ - شرحه . للشيخ الفقيه الحسن بن أبي طالب الأبي - سماه «كشف

لرموز» وهو أول شرح بعد شرح للمدّين .

- ١١- شرحه للعلامه الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر احيى المتوفى سنة ٧٢٦ هـ الشرح محمد بن علي في مقدمه لمجهر الدرع ص مصر.
- ١٢- شرحه للامير اسد حسن بن اسد السد علي بن الامير اسد محمد باقر الاصهاني تلميذ شريف العلماء وغيره
- ١٣- شرحه : للشيخ محمد وحيم البروجردى المحذور بالمشهد الرضوي المقدس والمتوفى به في نيف وثلاثمائة والف .
- ١٤- شرحه : لاسد رضا الشيرازى سمى « لا نور الرضوي »
- ١٥- شرحه : للشيخ محمد رضا الكاشاني .
- ١٦- شرحه : لاسمى « ذكر المسائل » للشيخ عبد الله بن عباس اسمرى البحراني المتوفى حدود سنة ١٢٧٠ .
- ١٧- شرحه : للمولى عبد القصد الهمداني بحري بمسجد سنة ١٢١٦
- ١٨- شرحه : الموسوم بـ « خير المصنف » للامير شرف الدين علي بن حجة الله النولستاني ، فرغ منه سنة ١٠٦٠
- ١٩- شرحه : لاسد لعلامه علي بن عبد الحميد ايجسى ، ذكره اسد سراجي في بحث الاراضي بمسوحه عمود « من مسد »
- ٢٠- شرحه : له موسوم بـ « رضى المسائل وخصائص الدلائل » للعلامة السيد علي بن محمد علي بن ابي المعالي المتوفى ١٢٣١
- ٢١- شرحه : له محضر من « اول رده » شرح الصمد « كم يقال للآل » اسرح الكسره
- ٢٢- شرحه : الموسوم بـ « بالرهان الدرع » لاسد علي بن محمد رضا آل بحر العلوم المتوفى ١٢٩٨
- ٢٣- شرحه : للمولى علي سمر بن موسى محمد حسن البرجدي

٢٤ - شرحه : للسيد المر محمد بن السيد محمد غني الكاشاني السوفي
١٢٩٤ . اسمه « تكميل الاحكام »

٢٥ - شرحه : بشيخ علي بن سرحه بن سيد الططعي من أعلام القرن
لأشهر سماء « شرح ترددات لافع في محضر السرح »

٢٦ - شرحه : سماء « لبيان الالامع » بشيخ فخر الدين محمد بن احمد
ابن طريح النجفي المتوفى ١٠٨٥ .

٢٧ - شرحه : بلولي فضل الله المعاصر للعلامة الحلبي

٢٨ - شرحه : لآله الله السيد محسن بحكيم الطباطبائي فرع من مبحث
للدعاء في سنة ١٣٣١ وهو اول ما كتبه في الفقه .

٢٩ - شرحه : للسيد محمد بن السيد حسن بن السيد محسن المقدس
الاعرجي الكاظمي المتوفى ١٢٩٩

٣٠ - شرحه : للسيد محمد بن غني بن أبي الحسن تاجي صاحب المدرك
لسوفي ١٠٠٩ اسمه « شارة المرام » أو « بهانه المرام » أو « هذبه الخاليس »

٣١ - شرحه : اسمه « الصراط المستقيم » للسيد محمد الهندي النجفي
المتوفى بها ١٣٢٣ ودفن في داره في محلة الحويش .

٣٢ - شرحه : لشيخ محمود تاجي من كبار بلامد المحقق الكركي

٣٣ - شرحه : اسمه « غرر الاحكام » للسيد نور الدين التاملي احي صاحب

المدارك السوفي ١٠٦٨

٣٤ - شرحه : سمي « جامع مدارك في شرح محضر مسافع »
للعلمة الآية الحاج السيد احمد الحوساري دام عظه .

٣٥ - شرحه : اسمه « النسخ الرابع لمحضر النافع » لعادل المقدس
وهو عند الكتاب الشريف والسر لسف الذي من يديك . اعتم قدره

والكتاب حواشي كثيرة من ألقائها والمختهدين عد بعضها في المدرسة

١٩٣/٦ وقال : وعليه حواش منها :

١ - الحاشية عليه : بلشيخ إبراهيم بن سلمان الفطيمي الحمي لموفي ٩٤٥ .

٢ - الحاشية عليه : للشيخ أحمد بن عبي بن الحسين بن عبي الحر العاملي

٣ - الحاشية عليه : للشيخ سعيد رين الدين الشهيد في ٩٦٦

٤ - الحاشية عليه : للشيخ عبدالعالي بن المحقق علي بن عبدالعالي الكركي

المتوفي ٩٩٣ .

٥ - الحاشية عليه : للشيخ عبد النبي بن سعد الحرانري الموفي ١٠٢١ .

٦ - الحاشية عليه : للشيخ عبي بن سليمان بن درويش بن حاتم القمي

ام الحديث المتوفي ١٠٦٤ .

٧ - الحاشية عليه : للشيخ نور الدين علي بن الحسن بن عبدالعالي الكركي

المتوفي ٩٤٠ وهي على بحث الفرائض خاصة . أقول : نسخة منها عدا موجودة

بمكتبة « النافع » مع غيرها

٨ - الحاشية عليه : للشيخ علي بن عبدالعالي الكركي لموفي ٩٤٠

(١) ذكر في المدرسة كتابا بعد بيتي هكذا : وسب الذي لعبي بن الحسن بن عبدالعالي

الكركي الموفي ٩٤٠ الثانية لعلي بن عبدالعالي الكركي المتوفي ٩٤٠ والظاهر أن

مؤلف الأولى هو مؤلف الثانية

وذكر في « عم » ليعه « المؤلف بعد » علي بن الحسين بن عبدالعالي الكركي

ويؤيد هذا تجاهه وكذلك اتحاد ربيع بـ « أبق » بـ « أبق » هذا نظر و يمكن أن يكون

الحاشيات من حديثه وأما ذلك يمكن أن يكون له حاشيات على الكتب

« في ربيع وفاة » رحمه الله « المؤلف بعد » علي بن الحسين بن عبدالعالي الكركي

الحسيني في « مشر » من الأصول ١٢٢ - قال وفي هامش في لرجالي « مات رحمه

الله في شهر جمادى الأولى سنة ثمان مائة وأربع مائة » - وقال في « أعيان موفي

و يظهر أن المؤلف هو المذكور قبل هذا لأن في « أعان الشيعه » هكذا يشح

بور الدين بن الحسن علي بن الحسن بن عبد الغالي الكركي

٩ - الحاشية عليه - لشيخ علي بن الشيخ محمد سبط الشهيد وصاحب

« الدر المشور » المتوفى ١١٠٤ .

١٠ - الحاشية عليه - للشيخ الاعا حيد نعمي المتوفى سنة ١٣٤٩ طهران

وذكره به الشيخ محمد نقي نعمي في مقدمة المختصر الدرع ط بمصر

وغيرها من الحواشي والشرح على الكتاب ، وهذا الاهتمام من الفقهاء

لعظم دليل واضح بدار الكتاب وعظم مكانة عنده

و قد حذر رجال علمي في « انذاره فحفظوا الكتاب وعنفوا عنه فشروه

تدرس و تدرس شكر البقه واداه اوطاعهم لوحد به في مقابل العلم والعمل

سعيهم مشكرك و هم لهم مقبول انشاء الله المتعال .

وقال في لدرعه ٥٧/١٤ و قد نقص الله سبحانه و تعالي بعد انقصا العصور

سنة ٩٤٠ في من لبناء طهه سب ابى التاسع و لدره من من ابى الحجة كما عن « نظام

الدره » بعد لدره لدره سب و لدره سب « او في الثامن عشر منه يوم الاثنين

كما من « و لدره سب لدره سب « و لدره سب « و لدره سب « و لدره سب « و لدره سب «

حسن من روم القادسي و كما في تاريخ « عالم آراء » كلهم صرحوا بأن وفاته سنة ٩٤٠

و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من «

و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من «

٩٣٧ و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من «

في روم حيد لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من «

و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من «

قال وهو المطابق لما جعلوه في روم لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من « و لدره من «

٩٤٠

المظلمة عدة من رجال الدين السابيين المتوربين المصلحين المتهادين في
اتحاد كلمة المسلمين والدفاع عن دوائس المستعمرين فانهموا على طبع هذا
الكتاب « السامع » لكافة علماء الدين . . . على نفقة الأوقاف المصرية بمباينة
سعادة الوزير لناقوري وتقديم مقدمه الكاشفة عن خصوص بيته وقر. وا يدرس
فيه في الأزهر الشريف كما يدرس فيه لغة المذهب الاربعه . ومن شروح الكتاب
« السامع الرابع لمختصر السامع » لعلفه المحقق العاقل البعذار رحمه الله عليه .

ترجمة الفاضل المقداد

هو الفقيه لاصوفي المكنى الشيخ جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله
بن محمد بن أحمد بن محمد السوري المعروف بالفاضل المقداد السوفي

سنة ٨٢٦

الفاضل المقداد عند أصحاب التراجم :

ول في أمل الأمل السبع جمال الدين المقداد بن عبد الله بن محمد بن

- (١) مصدر من دمشق ٣٢٥/٢ ، المولود ١٧٢ ، اعلام العرب ٣٧/٢ ، معاصر
أربور ١٩٤٢ ، تاريخ دمشق ٤١/١ ، اعلام العرب ٢٠٧/٨ ، معجم المؤلفين ٣١٨/٢ ،
ديوانه ٢٨٢ ، روضة أهدى للعلماء ، مقبلة في شرح معاني الألفاظ
الطباطبائي الشريفي ، روضات الجنات ١٧١/٧ ، روض العلماء ٢١٦/٥ ، ماضي النجف
وجاه ١٥٠ ، فهرست كندنج ٢٢٥ ، فهرست كتابخانه عرب همدان ٢٨٧
فهرست دوزخ ٢٠٤ ، فهرست ٢٠٤٥٣/٢ ، ١٧٠ ، المديحة ٤٦٣ ، هداية الدارس ٤٧٠/٢ ،
المشتركة ٣ : ٣٥ ، الكنى واللقاب ٧/٣ ، مصفى المقال ٤٦١ ، تنقيح المقال
٢٥٥/٣ ، اعلام شيعه ، مطبوعه

الحسين بن محمد السوري الحلبي الاسدي . كان عالماً فاضلاً متكلماً محققاً مدققاً .

وقال في لؤلؤة الحريين . وكان عالماً فاضلاً متكلماً .

وقال الفقيه المحقق الشيخ سعد الله السري في دواحه كتاب « المقدس » ص ١٤ . ومنها السوري للمبدع - يعني الشهيد - الشيخ الفاضل لعقبة السكلم الوحة المحقق المدقق السيه جمال الدين وشرف المعتمد بن أبي عبد الله المقداد ابن عبد الله [بن عبد الله] بن محمد السوري الاسدي الحلبي السروي أقص الله على تربيته سجال لطفه الروي .

وقال العلامة لمطفي في لبحار ١ / ٤١٦ . عدد توثيق المصادر : وكذا الشيخ لاجل المقداد بن عبد الله من أجلة العلماء . وهذا ينفه في بهانه الاعتناء والاشتهار . قال لاساد سدحلي في « اعلام العرب » : الفاضل سوري . . ٨٢٦ شرف الدين اسوع عبد الله المقداد . الحلبي الاسدي الحلبي العالم المتكلم المعروف بالفاضل السوري من بلامدة الشهيد الاول ومن أسانده الشيخ حسن بن راشد الحلبي صاحب المؤلفات المعروفة . والشيخ زين الدين عمي بن الحسن بن علاه الذي أحرره السوري في شامي من حمادى الاخرة سنة ٨٢٢ . كان الفاضل السوري من أعان المتكلمين واعلام المحققين . وله مشاركة قوية في جمعه من علوم التفسير والكلام والفقه والحديث وغيرها

وقال خير الدين لردكفي في اعلام مقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين ابن محمد السوري الحلبي الاسدي . فقه مامي من بلامدة الشهيد الاول محمد ابن مكبي ، وفاته بالجحف ، له كتب منها . . .

وقال غير رضا كجاده في « مجمع المؤلفين » . المقداد بن عبد الله بن محمد ابن الحسين بن محمد السوري الحلبي الاسدي . فقيه أصولي متكلم مفسر ،

أحد عن الشهيد الأول محمد بن مكي ونوفي بالحرف

قال العلامة المشيخ المدرس السروري الحنابلي في ربحانة الادب ٢٨٢/٤

واصل مقدار - مقدار بن عبد الله - «عبد الله» - بن محمد بن حسين بن محمد
حلي سوري لأصل سدي القبله ابو عبد الله الكندي شرف الدين اللقب عروي
الموطن والمدني، عالمي اسم فيه متكلم محقق مدقق معقول منقول ازاكابر
علمائ زمانه كه در كتب فقهه و آخر متأخرين محقق بحديث بساط و بصيريه
«سور» - بر وزن برول - نامي از فر «حله به فاصل سيوري شهرت داشته
وار حلاه تلامذه شهيد ول ومحربين وي بوده و محمد بن شجاع طوس حلي
بر روي روايت مي كند . الى آخر ما قال

قال سيد شيخ الحاشي السوي ١٢٨ في «الروضة بهيه في الطرق
الشيعيه» ط الطهران الشيخ لعالم مقدار . كان عالماً فاضلاً متكماً محققاً
من عتقاه لدين محمد علي قباواجم الى ن ول . والرحل من أعان العلماء
في الكلام حسن البان كما يظهر بالأمل في كتابه . وهو سروري عن الشيخ
الشهيد رضوان الله عليهم جميعاً

اقول وقد ذكر عنهم من أصحاب اسراجه عد الرجل لعلي مكي في
دواوينهم ومصنفاتهم . وقد اكفنا بهذا لعن حوزة من الاطباء والنظرين .
وعنت مكتب اسراجه وبالنسب لأعطاه بهم ولو لم يزدو حق الرجل كما
هو حقه كما قال السيد المشيخ القاضي طاب ثابتي رحمه الله في مقدمه كتاب «اللوامع
لأله» للمترجمه ونعم ما قل ان الأمر حزين بل فاضل «رد» وان لم يفصلوا
في شرح حقه وبرحمه آخر له غني بحوزة سبق بمقدم كما هو ذات أكثر تقدماء
والنسب في أغلب ترجمه رجل بعلم وأصحاب القصبه من لأقصار على
اسم المترجم وبعض القابيه . ولكنهم لم يتفصروا من الاطراء عليه والتصريح

بحسن فصله وختمه ليتدفق وسطوع فصله العرير وكونه من العلماء لمحققين

ولادته ووفاته :

علي رغم انحصار لكثير لم طر على تاريخ ولادته وما تدرج وفاته فقد
قال العلامة لسد محمد الصادق بحر العلوم « في حاشية « روضات الجنات »
١٧٥/٧ : وجدت في حزانة كتب آية الله المجاهد شيخنا الشيخ محمد الجواد
البلاغي الشامي لموفى سنة ١٣٥٢ نسخة من قواعد الشهيد الاول من موقوفات
شيخ محمد علي البلاغي رحمه الله - كما كتب عليها بخط الشيخ ابراهيم بن
الحسن بن عباس بن حسن بن عباس بن محمد علي البلاغي - وهي مقولة
عن نسخة كانت مقولة عن خط ولد المصنف الشيخ صياء الدين علي بن محمد
بن مكّي الشهيد الاول والكاظم هو الشيخ محمد علي بن سفود الشامي في نسخة
الاشرف يوم السبت السابع وعشرين من جمادى الاولى سنة ٩٨٦ بقلها عن
نسخة كتبها في الثامن عشر من المحرم سنة ٨٣٧ وكتب على الهامش أنها قولي
مع كتاب شيخنا الشيخ زين الدين ابن ادريس فروح بحسب الجهد والطلاقة .
بي أن قل . وفي آخرها بخط غير كاتب نسخة لكاء عنى بقلها عن خط الشيخ
حسن بن راشد الحلبي ما اعطه - توفي شيخنا الامام العلامة الاعظم ابو عبد الله
المعداد بن عبد الله السوري نصر الله وجهه « المشهد الممدس بعروي عنى مشرفه
فصل الصلوات وكمال الحساب صاحب « ر ر الاحد سادس واخبر من
شهر جمادى لاحد سنة ٨٢٦ ودفن بمقابر المشهد المذكور الى آخر ما قال .
وذكر هذا بعينه العلامة المحقق في برزخ الطهراني في موسوعته القيمة « اعلام
الشيعة » المخطوط وقال : « ان عنى طهر نسخة من قواعد الشهيد كتابها ٩٨٦
صورة خط الشيخ حسن بن راشد - الح .

لقبه وكنيته وسنته :

كان بلف شرف الدين - أوحامال الدين - وبكسى نأبى عبدالله ، ومسحوب
الى « سيور » بضم السين والياء - قرية من نواحي الحلة وبواحيها
قال في تنقيح المقال . واحتمال كونه سعة الى السور التي هي جمع السبر
وهو ما يقدر من الحلود المدبوعة لصغار السرح باعتبار كون احد آثائه معروفاً
بصنع ذلك بعيد فيه والد صحيح في غيره .

وقال العلامة الطهراني في « أعلام الشعة » : ويقال « لسوراي » وهو
اصح لأنها سعة الى سور على وزن شري مدنية قرب « حلة مرصداً لا اطلاع
ص ٢٢٧ وفي معجم البلدان ٢٨٤/٣ قال : موضع بالعراق من أرض ناس وهو
مدنية لسريابيين وقد سموها البحر وهي قريبة من الوقف والحلة المريدية
- الح -

اعقابه :

له من صبه « عبدالله » كان غائباً فاصلاً وروى عن أبيه المقداد وهو بكى
به بـ « أبي عبدالله » .

اسلافه :

لم يعد من ترجمه اسلافه شئت الا انه قال العلامة الطهراني في « أعلام الشعة »
رأيت على ظهر كتاب « الامعات في عوالم الاحداث » تأليف مولانا ركن الدين
محمد بن علي لخرجاني أنه لجد الامي للعاصم المقداد . وقال الوحيد البهبهاني
في التعليق في حرر محمد علي بن محمد بن علي الحراري القمي ما لفظه : وفضل

عن الشيخ محمد بن عبيد الله الحارثي جد المقداد بن عبد الله السوروي أنه كفاية
الأثر لبعض القميين من أصحابنا .

مشايخه وأساتيده :

١ - الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ جمال الدين مكّي بن
الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن « دالسطي العاملي الجزيني المعروف
بـ « الشهيد الأول » المستشهد ١٩ شهر جمادى الأولى سنة ٧٨٦ .

وفد ذكره كيفية شهادته وعلمه في مقدمه كتاب « بهد الفوائد » .

٢ - فخر المحققين محمد بن الحسن بن يوسف ذكره في كتاب « ماضي
الحرف » .

٣ - السيد صاه الدين عبد الله الأعرحى ذكره أيضا في كتاب « ماضي
الحرف » .

٤ - السيد عماد الدين قاله الشيخ الطهراني في « اعلام الشيعة » وقال
ذكر السيد المير علاء الملك المرعشي في آخر نسخة من الكشي التي كتبها بخطه
في سنة ٩٧٢ - ٩٨٣ أنه علمه عن أصله الذي كان بخط من السكون وقرأه الفاضل
الشيخ المقداد علي السيد عميد الدين . انتهى .

أقول: نعمه السيد عماد الدين عبد المطلب بن عبد الكريم حوالمند صاه الدين
الأعرحى لحسيني الحلبي وحماد حب العلامة الحلبي .

تلاميذه والراوون عنه :

١ - الشيخ باح لدس الحارثي من راشد - أو الحسيني من رشد - الحلبي صاحب
« الحماة الهية في نظم الأئمة الشهدية » وله في « اعلام الشيعة » مخطوط .

- ٢ - الشيخ عبدالله ابن المترجم له وبه يكفى به « أبى عبدالله » .
- ٣ - الشيخ ريس الدين علي بن الحسن بن العلا - أو علالا .
- ٤ - الشيخ حسن بن علاء بن مطهر بن فخر الدين بن نصر الله القمي ،
قاله في « اعلام الشيعة » .
- ٥ - الشيخ محمد بن شجاع الفطان .
- ٦ - الشيخ قاسم الدين ، ذكره في « اعلام الشيعة » .
- ٧ - السيد رضى الدين بن عبد الملك الواعظ القمي
- ٨ - الشيخ الراشد العالم جمال الدين بن العباس بن محمد بن شمس الدين
محمد بن فهد الاسدي الحلبي المتوفى سنة ٨٤١
- ٩ - الشيخ سيف الدين الشهرى كما يظهر من بعض الأحاديث . ذكره
في « الرياض »

- ١ - الشيخ شرف الدين مكى ، له في اربع ص ٢ ، ٣٢٠ .
- ١١ - شيخ يظهر له من اجزاء كما يظهر من احاديث الشيخ احمد بن
عماد الله بن حاتون العاملى الموحدة في البحار ٩٢/١٠٩ .
- ١٢ - شيخ مساح سمعه في زمانه الشيخ بن الحسن بن علي بن هلال العنبري
تلميذ ابن فهد وأجل من اشيخ المحقق الكركي و محضر له في سنة ٩٠٩
وقبل^(١) : روايته عنه بلا واسطة بعيدة لأن ربيع وفاد سوري في سنة ٨٢٦

(١) قال السيد صدر الدين عسائلي التبريزي في مقدمة « اللوامع الالهية »
لفاضل المقداد عند دحوه : « شيخنا » . الشيخ الاجل على بن هلال الجزائري
الذي كتب الاحاديث للمحقق الثاني الشيخ علي الكركي قدس سره سنة ٩٠٩ لم يرو
بلا واسطة عن الفاضل لمعبد التبريزي السوفي سنة ٨٢٦ بل بحر تروى عن الفاضل
سويدي صاحب رحمة الله به سنة ٩٠٩ الشيخ العلامة صاحب المقامات العالية في العلم
والفضل وصاحب الدرجات السامية والحاصل التقصية التي لا يوجد الا في الاول فقد

واحار علي بن هلال للمحقق الثاني الكركي في سنة ٩٠٩ ولا يمكن أن يروي
عن السيوري بلا واسطة . بل رواه عن السيوري بواسطة الشيخ الراشد العارف
العالم أبي العباس أحمد بن شمس بن محمد بن فهد الأسدي الحلبي السوفي
سنة ٨٤٩ .

أقول : هذه الفاصلة من الحسن سبها لأنحل بالامر . لأنه يمكن أن يدرك
ابن هلال الحر نري الفاضل المقدوني صهره وأنجد منه ، لاحاره كما اتفق
ذلك للكثير من العلماء . وكذلك يمكن أن نجبر للمحقق بكركي في آخر عمره
أويطول عمر ابن هلال الجزائري حتى يدركهما .

وبدل على رويته عن هلال عن السيوري بلا واسطة ما رواه أبي السحر
١٠٩ ٩٢ عنده ذكر حارده الشيخ حمد بن نعمه له بن أحمد بن حنون العامري
للمولي عبد الله بن حسين بسري حيث قال :

ومصنفات الشيخ الجليل المقداد بن عبد الله السيوري عن الجدة عن
شيخه الحسين بن الحسن عن أخيه طاهر بن عن المصنف وعن شمس علي
ابن عبد العالي عن شيخه ابن هلال عن المصنف وهذا صريح في المقصود .
وما في الروايات ٣٥٧/٤ :

ان للشيخ سلي بن هلال الحراري رويته عن الشيخ عبد العالي حمد

جمال الدين أبي العباس حمد بن شمس لدين محمد بن فهد الأسدي الحلبي المتولد سنة
٧٨٧ والمتوفي سنة ٨٤٩ المذموم في البستان المنحل بالمكان المعروف بجيكا في كربلاء
لمقدمة التبر . سزاه صاحب التصانيف الرافقة كالمذهب النازع في الفقه وعدة لداعي
والتحسين وغيره .

الى ان قال : على بن هلال الجزائري يروي عن الفاضل المقداد السيوري بواسطة
الشيخ ابن فهد الحلبي بنسب الرواية عنه بلا واسطة

تلميذه المحقق الشيخ علي بن جدولي الشهد ، وسد اعلى من الجميع .
وعن الشيخ مقداد السيوري عن الشهد ، انتهى

وما في « ارباص » ٤ ٢٨٠ في برجه عني من خلال بحر انري :
« ، ويروي بالسد العالي عن الشيخ مقداد السيوري عن الشهد ويروي
عن ابن هدهد بحلي أبص ، ويروي أبص عن حد الشيخ عني الكركي عن أحد
ولدي الشهد كما يظهر هذه لثلاثه من احاد الشيخ بعمه الله بن حنون العملي
للسيد ابن شذقم المدني .

وأبص يظهر من موهج محوم ومرسله الدر لمطوره ، للعلامه لمبرور ، حسين
الوري صاحب « المستدرک » أنه ليس بينهما واسطة كما يظهر لك بالتأمل ، وبعد
هذا كله العلم عند الله وهو العالم بحقائق الامور .

ومن آثاره « مدرسة المقداد السيوري » :

دل العلامة لمحقق الشيخ جعفر بن الشيخ باقر آل محبونه رحمه الله في
ماضي النجف وحاضرها ١٢٥/١ :

« مدرسة المقداد السيوري ، هي إحدى مد رس النجف المشهوره في عصرها
ومن حسن الصدف أني وهب عني كتاب مصاح لمهجد للشيخ الطوسي
« ره » مخطوط عند الشيخ الامام العلامة المرزا محمد حسين النائيني « ره »
وفي آخرها ما نصه . كان مراع من سمعه يوم السبت ثاني عشر من جمادى
الاولى سنة ٨٣٢ عني بد لتصرفني رحمه الله وسفاعة عند لوهاب بن محمد
ابن جعفر بن محمد بن علي بن السيوري الأسدي عني عنه بالمشهد الشريف
الغروي عني سلكه السلام ، وذلك في مدرسة المقداد السيوري انتهى .
وهذه المدرسة دفيه حتى اليوم ولكن تغير اسمها فيها تصرف بالمدرسة

السمية اسمه الى بابها صميم جان ، فابها حرت مده و شرافا عمدا ارحل
وعمرها مدرسه فست اليه - كما حديثا به العلامة الحسري السيد اسوتراب
الحوياري « رد » .

آثاره العلمية وتأليفاته الثمينة :

- ١- آداب الحج ذكره في الدرعة ١٧١ لم يطبع الى الان .
- ٢- الادعية لثلاثون قل في الدرعة ٣٩٦/١ قال فيه «وقل الشروع في
الفرص لمعهود بذكر مقدمات بافعه في المقصود» ثم بعد ذكر بعديات ذكر
الادعية ، وهي ثلاثون دعه عن النبي والائمة المعصومين عندهم صلوات الله
وسلامه مرتباً الى آخرهم ، رأيت نسخة منه بخط حمزة بن محمد بن بكه الحسبي
سنة ٩٤٠ في كتب السيد محمد عبي لسروري بالكاظمية لم يطبع الى الان .
- ٣- الاربعون حديثاً راه صاحب الرخص في اوردبيل انه لولده «عبد الله»
قاله في الدرعة ٣٢٩/١ . لم يطبع الى الان .
- ٤- رشد الطالبين الى بهج المسترشدين . قال في الدرعة ١٥١٥ شرح
لهج المسترشدين في اصول الدين تأليف العلامة الحلي . وعادونه «قل - أقول»
فرع منه آخر بهار الخمس لحادي والعشرين من شعبان سنة ٧٩٢ . نسخة منه
عند السيد آف السري بخط حيدر السيد نعمه الله الجرائري طبع بمسعى
سنة ١٣٠٣ .
- ٥- الاعتماد في شرح واحب الاعتقاد في الاصول و لغروغ . قال في الدرعة
٢٣١/٢ : ونسبه بهج و [بهج] السداد كما عن بعض من سبهو لعلم أقول
قاله في « الروضات » .

(١) « بهج السداد بن شرح واحد لا عماد » لموجود في مكتبة آية الله العظمى

٦ - الأثر الحلاله في شرح الفصول الصغيره . للحاجا نصير الدين الطوسي باعترافه بمعرفة لمولى ركن الدين محمد بن علي الحرخاني الحلي الغروي تلميذ لعلمه الحلي . وامتدحه به فشرح هذا المعرب بعنوان « قال - قول » وحذره باسم الفتح حلال الدين علي بن سرف الدين لموتى لغوي لحسيني الاوي وسماه باسمه . وشرح منه في « الحرامه لرصويه » موجوده برقم ٣٤٦ - ٣٤٨ - ٣٩٤ وشرح منه في « كتابه عرب » فمدان موجوده ايضاً برقم : ١٠٩٨٦ كذا في فهرسته ص ٦٢

٧ - بحود لراعه في شرح « بحريد لئلاعه » في علمي المعاني وبيان المس للشيخ الحكيم كمال الدين مسم بن علي بن مسم الحرخاني المعرفي سه ٦٧٩ ، ويقال له « اصول اللعاه »

٨ - لفتح الرنح للمختصر الدافع قال في الروضات ١٩٣/٧ : وأما كتابه لفتح الذي هو في الحقة معلنه الوصيح - الح ، وسد كره اشاء الله بعيد هذا عند تعريف الكتاب .

المرغش الحلي رقم برقم ١٢٦ وهذا تصنيف الامام عدله لعدل الفاضل لكامل قدوة باريه عدله حد من المعاني اسماني وسم الله هذه بركة وحبره مع لغره لبوبة بمحمد وآله الطيبين الطاهرين من

كذا في صور الصحيفه الاولى من الكتاب والمصنف له يذكر منه في أول الكتاب ولا في حبره . وشرح عبقه كسب على بن حسن بن علي بن حسن بن لصادق الحسبي الغفاني وذلك نهاد البيت اول منهل شهر حمادى آخر من شهر ربه شبي : نعمائه وقال في « الدرجه » ٤١٩/٢٤ بعد ذكر هذه نسخة وبنهاه : انى يمكنه وشرح اخرى عند « العاوى » وأخرى عند عباس لاول لاسيى وسنة مسجحه في مكتبة ميراثمى لاسيى سرى في سحب وسنة عند اسير محمد على الاربوبادى بالتجب منها « تحصيل اللاد في شرح واجبه الاعتقاد »

- ٩ - تفسير معقبات القرآن ذكره في «ريحانة الأدب» لم يطبع .
- ١٠ - الأسئلة المعدودة ذكرها جبر الدين الرزكلي في «الاعلاء» لم يطبع .
- ١١ - جامع الفوائد في تلخيص الفروع . بتحقيق فؤاد شادو الشهيد نسخة منه في «الحرانة الرسولية» برقم ٢٣١٣ .
- ١٢ - شرح سبب فصل للحافظ الدين الطوسي في سجون والقوانين الرسمية ذكره في «ريحانة الأدب» . لم يطبع إلى الآن .
- ١٣ - شرح ألفية الشهيد . ذكره في التدريفة ١١٤/١٣ .
- ١٤ - شرح باب الحادي عشر المسمى «بفتح يوم لحشر» طبع مرار وهو في علم الكلام وبسبب الخطأ كسره حذف ورأيت منها حين عفر
- ١٥ - شرح مدى لوصول لعلم الأصول للعلامة يحيى سماعة «بفتح اسماء» في حرته كتب السيد حسن الصدر . للكاظمي موجود . لم يطبع إلى الآن
- ١٦ - كنز العرفان في فقه القرآن . طبع .
- ١٧ - مجموع الآلهة في لمثل بكلامه . قال في «روصات» ١٧٢ ٧ من أحسن ما كتب في من الكلام على أجمل الوصف وسد النظام . وشرح منه في «لحرته الرسولية» عدد ٢٦٣٣ - ٢٦٣٧ - ٢٥٢٧ موجوده . طبع سرور تحقيق لمحقق الكبر القاصي لطباطبائي لشروري رحمه الله
- ١٨ - الأجارات . منها اجارتان مختصرتان لتلميذه الشيخ حسن الدين علي ابن الحسن بن علالة
- ١٩ - نقد القواعد فقهية على مذهب الامامية . صرح وله لحمد صغير . ويعلق بمؤلف «المكسبة العامة» للزعيم الديني آية الله العظمى الخميني المرعشي دام طه الوارف بهتمامه لا كترصديها غاصب الحاج السيد محمود المرعشي أدام الله توفيقه في نشر تراث الشيعة بمحمد وآله

٢٠ - فتاوى متفرقة ، قالها في الرياض .

التنقيح الرائع للمختصر النافع :

من أسس شروح الكتاب وأحكامها ، شرحه بالدلالة لعمومه عند المحققين
وكشف معضلاته وفسر معضلاته وبين اصطلاحات المصنف من التردد والاشبه
والأظهر والأشهر وغيرها .

قال العلامة القهستاني في موسوعته لكبره «اعلام الشيعة» المحفوظة بقلا
عن حسن بن راشد عنه ذكر تأليفه : شرح مختصر شحاتم بن إدريس بن القاسم
بن سعيد المسمى بالنافع شرحاً كثرة الألفاظ وأظهر الأحكام ولا حادة وبلغ
بحسب ورثته ، ولا يشبه بغيره من الشروح لانه . يعرف ذلك من وقف
عليها وعليه .

قال في «لروضات» وأما كتابه «الصبح» الذي هو في الحقيقة معلمه
الوصيغ فهو أيضاً أسس كتاب في الفقه الاستدلالي وأورد خطاباً بسمعته الذي
ويعالي . وفيه من الموائد الخارجة شيء كثير من الروايات الدقيقة بل دقيقة ، منها
ما نقله عن ابن الحوري المشهور أنه قال في وجه سمية آدم النص : حتى
أن بعض الفقهاء جرى في كنهه على طريق العامة في ذلك . وهو خطأ فان الأبيم
كلها نص لكن العرب تسمي كل ثلاث ببال من الشهر باسم وسأني تفصيلها
في كتاب النكاح هكذا العرب تسمي كل ثلاث ببال من
الشهر باسم ، فلها حينئذ عشرة أسماء . عررهم نقل ثم سمع وذكر لأسماء العشرة
بشامها . أبول . ب معاني ثلث الأسماء العشرة في تعليلنا على كتاب النكاح
في مكروهات الجماع والزواج ، فراجع هناك .

وقال في لدرية ٤/٤٦٣ : « السقيح » شرح وبيان لوجه تردداته في
 « المحنصر » الذي هو كأصله للمحقق الحلبي المتوفى [١٦٧٦] . . . وهو شرح
 تام من بظاهرة إلى لديات في محظدين بعنوان [قوله - قوله] ابتدأ به بمقدمات في
 تعريف الفقه وحصله والأدلة العقلية والعمل ببحر الواحد وإفساءه وتفسير الأشهر
 ولاظهر والأشبه وغير ذلك من مصطلحات المصنف . . . وسحة عصر المؤلف
 توجد في الحرائر الرصونة كما في فهرسها كتبت في سنة ٨٢١ هـ وفي « الرصونة »
 أيضاً نسخة بخط المولى عبد السميع بن عباس الأسدي الحلبي كتبها في ٩١٨
 وهو المؤلف لثبعة لطالبين . وفي مكتبة الشيخ هادي كاشف لعطاء المتوفى
 في ٩ محرم الحرام ١٣٦١ نسخة بخط الشيخ محمد بن أحمد بن علي بن
 أحمد بن أبي جامع ، فرع منها قرب الرول من يوم الجمعة ٢ من ذي الحجة
 ٩٠٩ هـ من هذا الكتاب هو الشيخ أحمد المحار من لمحق الكركي . انتهى
 قوله رحمه الله

قول: وفي لرصونة على في فهرسها خمس نسخ عدد ٢٢٧٢ ، ٢٢٧٣ ،
 ٢٢٧١ ، ٦٦٤٥ و ٧٥٢٨ . ونسخة من أول الكتاب إلى يده من باب النكاح
 موجودة في « مكتبة العرب » بدمشق كما فهرسها ص ٢٨٧ .

ونسخة منها في مكتبة مدرسة بواب «المشهد المقدس ارضوي برفم ١١
 كما في « فهرست دو كتابخانه مشهد » ص ٤٥٣ .

ورأيت منها نسخة في « مكتبة مدرسة الجاري » بحوي والأسف لسب
 مشحواناته الآن في ذكرى .

وسمح لكتاب كثيرة جداً . وهذه تسمى عن ملومقام لكتاب عبد الفقيه
 وللمجتهدين . ومع هذا بقي الكتاب مسوراً في الرفوف ومحجراً في حرية

الكتب لانقص اليه أندي الطلاب بل لم نسمع بصيه آدابهم ، فأحست أن يحرح
الكتاب من الحقاء الى العيان لنعم فوائده وشمرت الدليل وانعمت النفس على
قدر توسع والطاقة فحققه وصححه وعممت عليه وحرصت لآبائنا ولاحديث
المذكورة فيه وأشرت الى مصادر الأقوال كثيرا حيا لنشر تراثنا وحفظا لآثار
علمائنا رضي الله عنهم ورضوا عنه

تحقيق الكتاب

عندما في نفس الكتاب ونصحه على خمس نسخ موحوده في «المكتبة العامة» لآية الله العظمى سيد شهاب الدين الميرغني المحقق دام طاه العاني في قم بهذه الخصوصيات :

١ - نسخة مخطوطة نسخة منه جدا مفروضة مصدحه كتبها عن الدين السيد حسن بن احمد بن موسى ابراهيم الحسني السروي ، فرع من نسخها في أول بهار الخميس ثامن شهر ربيع الآخر سنة ٨٦٧ هـ .

ثم فرأها على نسخة محمد بن احمد السطوي وأحاراه وكتبها المحير في طهر الصبحه الأولى من الكتاب بحظه الشريف . وأنها نسخة به في آخر الكتاب بحظه سراج منتصف شهر رمضان المبارك سنة ٨٦٩ هـ . ولاست به قد صاح آخره وكذا في صاح آخر الأحاره وباربعها . هي في المكتبة موحوده برقم (٣٥٦٦)

٢ - نسخة مخطوطة حده موحوده في المكتبة برقم (٣١٧٣) نسخة لآخر ليس فيها اسم الكاتب ولا تاريخ الكتابة .

٣ - نسخة أخرى في المكتبة المذكورة بمعدو (١٧٢٥) آخره ناقص ليس فيها اسم الكاتب ولا تاريخ الكتابة. وفي هامشها حواشي محصورة من محرره « محمد أمين » وفي أولها مبحث بمصائنه هكذا : محمد أمين بن رحمة الله دولت آبادي .

٤ - نسخة مخطوطة أنصاف في المكتبة برقم (٣٥٦٧) نسخت في أوائل شهر جمادى الثانية سنة ٩٥٦ وليس فيها اسم الكاتب

٥ - نسخة أولها ناقص وكتب في آخر المجلد الأول . قد فرغ من نسوئها في اليوم سادس من شهر صفر الحبر سنة ١١١٢ عني بن حمد بن محمد بن حميس الاحساني سقطت من آخر المجلد الثاني أوراق كتب بمقام بقضها احمد بن ربي الدين . و ظاهره الشيخ احمد الاحساني مؤسس العرفه الشيعية في شهر ذي قعدة الحرام سنة ١٢١٠ . ورقمها في المكتبة (٢٧٠١) .

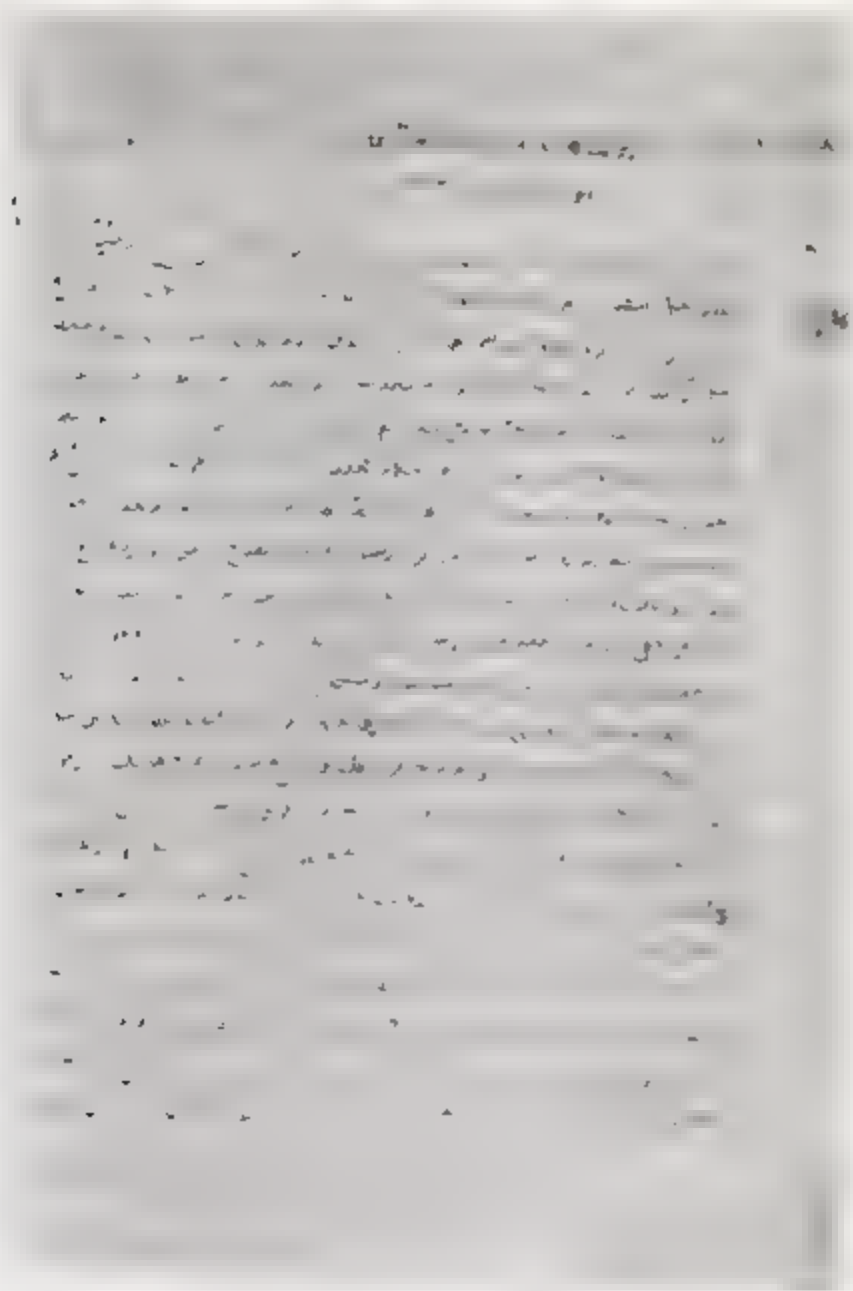
وفي المكتبة العامة المذكورة نسخة أخرى لمعدو بن مهدي فدلنا ذلك لم نذكرها .

[The page contains faint, illegible handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

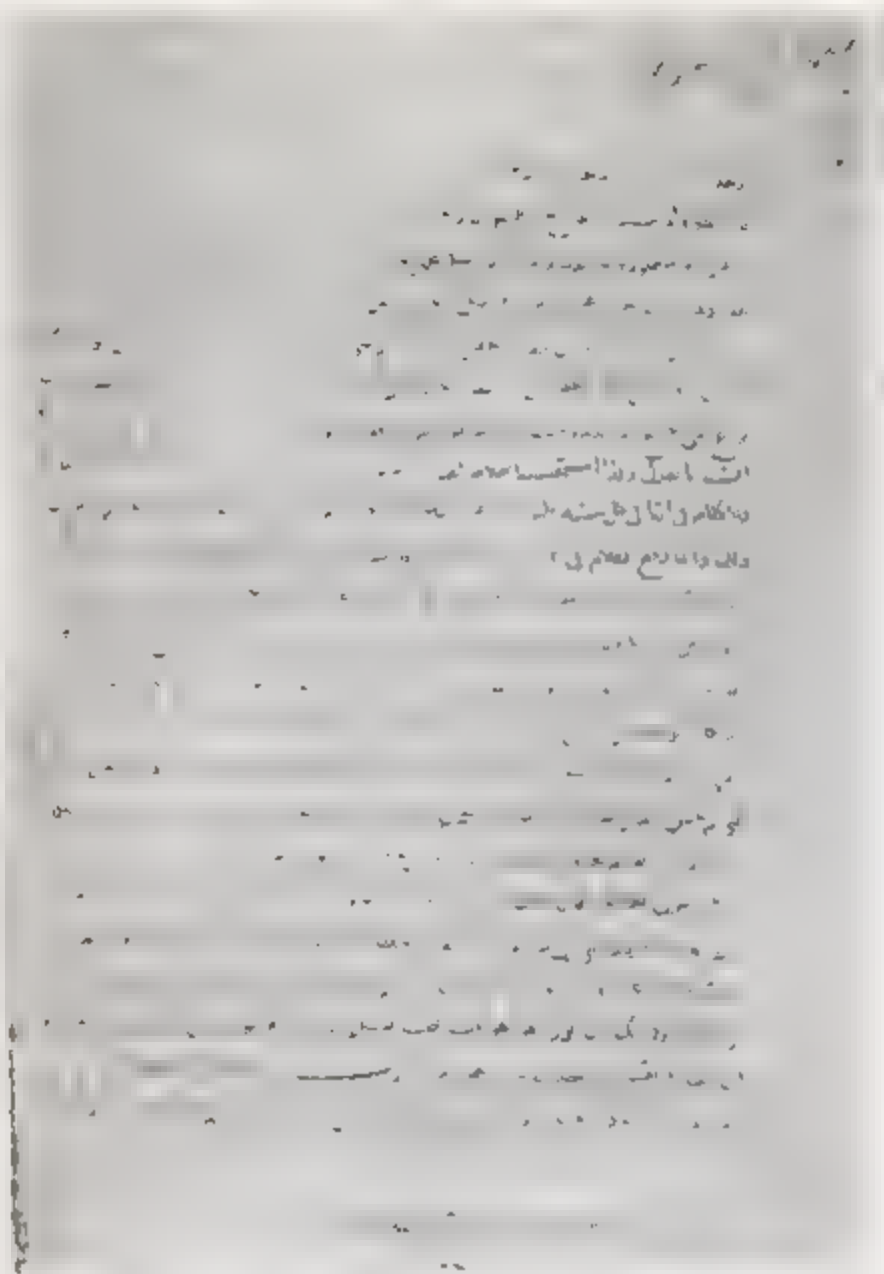
الصحة الاولى من الصحة الاولى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten text in Urdu script, likely a religious or philosophical treatise. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a previous page.



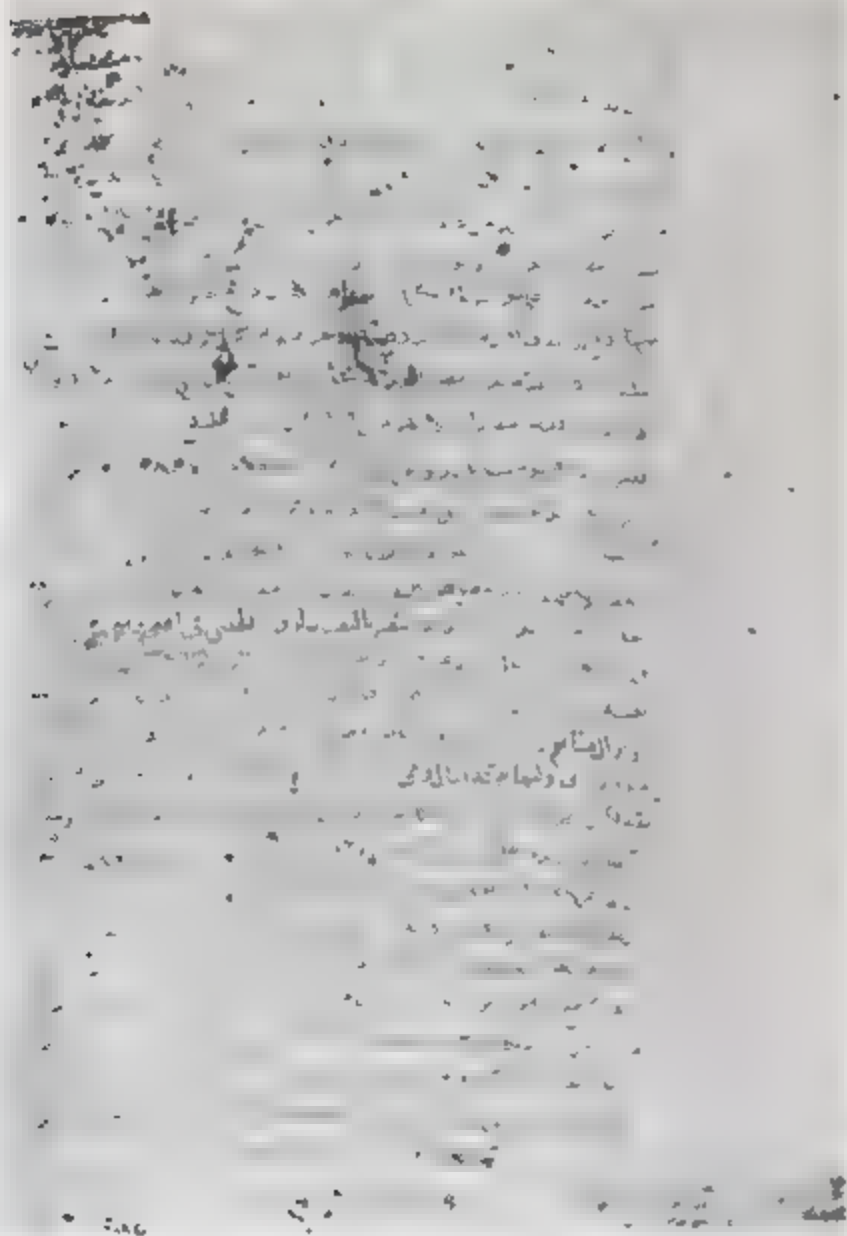
الصفحة الاولى من الصفحة الثالثة



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



الصفحة الأخيرة من نسخة الرابعة



التنقيح السرائع

لمختصر السرائع

الغنية المشعر والاصولي المنكلم

مقداد بن عبدالله السيوري الحلبي

المنوفى سنة ٨٢٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لحمد لله الذي أعظمه ، برزده بحكمه ، عبوره الرحمة ، ذي العرش
الكريم ، وفضل بحسبه ، وفضله على معونه من كرم حمه ، وشرف
صميم ، محمد الهادي إلى الدين القويم ، الداعي إلى الحق وإلى طريق مستقيم^(١) ،
وعلى آله الطاهرين ما استحق التسميم ، واستعذب تسميمه .

وبعد :

فإن سلم لعمري لا يحصى بوعده الله به شرف وفضلا ، ولا يحصى احتياجه لكل
أمر وكله بذلك بلا - وفيه صفة له كتاب « النافع مختصر الشرائع »
لشخص الأعظم ورئيس الأكرام بعلامه المحقق والأفضل المدفون بحرم المنة

(١) في ب : الحميم

(٢) في ب : حميم

(٣) في ب : وإلى الطريق المستقيم

(٤) في ب : ما استحق

(٥) في ب : قتيلا

والذين أبي القاسم جعفر بن محمد قدس الله روحه ونور صرحه ، لم يسق^١
أحد إلى مثله في تهديده ، ولم يحق لأحق في وضعه وتربيته .

ولما كان مضملاً على كور فوئد بغير إلى الكشف والابصاح ، ورموز
فرند بحسب سبب الساب والافصح ، وله تنعق له بعد مصغه إلى هذا الآن من
شرحه شرحاً سابقاً ، ووسه سبب كافياً ، نعم ادعى جماعة من المستقيمين أنهم
حاصوا ندره^٢ ، وشقوا عماره . واقتدحوا ندره^٣ . وفي الحقيقة كدحوا وحاموا
حول حماء وأسهبوا ولم يسحروا لسر الدفق من حماءه ، ولم يربشوا وشلا
من حمسه^٤ ، وفي البرهان حاشاً لا يظهرها الحفظ والمراء ، بل ذلك فصل الله
بؤتيه من يشاء

دعني دنك لي سحارة الله والمزم إلى اظهار تلك بكنوز مبالغ بيان ،
وابصاح هاتك رموزاً بفتح نسا ، لتظهر لطافت منه حركات حصن ، موشحات

(١) في ب : لم يسه

(٢) التبار شدة موج البحر الذي يضيح ، وقيل شدة الجريان وهو ليمان ، وأصله
« بيار » ، فجمع لوان واباء فدعم بعد طلب بعضهم بضمه من « تير » فهو فعال .
(٣) قدح ، ردت ، حاول ، جراح ، سارمه ، قال في مجمع المدهح ما بكر سم
بصرت بالمدهح من قدح كذا الرمد ، والمدهح الحديد ، والقدح والقدح حة البحر
وقال في « ورا » وكانت الحرب قدح يوردين تحك بأحدهما على الأخرى ويسمى
الأعلى الرمد والأسفل الزبد . اقتدحوا ندره أي أخرجوا نادره . كلحوا أي سعوا وجهدوا
أنفسهم . حاموا أي داروا . وفي بعض النسخ : حاموا . أسهب الكلام أي أطال .

(٤) رش رشاً من باب ضرب وقتل : استقصى في شربه ولم يبق شيئاً في الأمان ،
ورشف أحد الماء ، شمس ، وه ، عوى العجب ، لوشن محرك الماء لعليل يتحب من
جبل أو صحرة ولا يتصل بقلبه . وهو من الاضداد : الماء القليل والكثير ، والقمح القليل والكثير
يداء ، فلا حسي ، حب ، أي يحس حوربه وما وله ، واجب : شدة لفص وأوله ،
يداء : لا ينفقه في حب عصبه ، أي في أوجهه ، ولحم وسؤرها وشدها

بمعاقلة الملوك والمرحون . فشرعت في ذلك ودأبه المستعان وعليه التكلان ،
وسميت « التنقيح الرائع لمختصر الشرائع » .

وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .
ولذا كرر قبل الشروع مقدمات يكثر الانتفاع بها :

(الأولى) :

الفقه لغة فهم . ومصطلاحاً تعلم بالأحكام الشرعية الشرعية المكتسب من
أدلتها تفصيلاً .

وموضوعه أفعال المكلفين من حيث محل ويحرم ويصح ونحوه . ومادته
التصورية والتصديقية^(١) من الكلام والاصول والعربية والكتاب والسنة ، ومسائله
المطلبات المنسبة فيه ، وعديته تحصيل السعادة الآخروية ، بغير بمعصيات^(٢) .

(الثانية) :

بمحصيله عني لوجه المذكور . وحب على تكفاده لئلا يؤولم نظام الموح .
ويجب عما على كل مكلف بحكم العلم به ، أما سداً لا أن كان من جهة أو تقلداً
أن لم يكن

(الثالثة) :

أدلتها عدداً ، الكتاب والسنة والاحكام ودليل العقل أما الكتاب^(٣) فمعه

(١) ليس التصديقية هي ب

(٢) وهي الآية ١٢٢ من سورة البقرة « قل لا يفر من كل فرقة منهم طائفة منهم »

في الدين » .

(٣) قال في المختار : أما الكتاب فأدلتها فحمان لغز ، والظاهر والنص مادل على

يكون ضرورياً وقد يكون استدلالاً . واستخرج من الثاني أنواع .

الأول - الاستصحاب . وهو الحكم على وجود الشيء أو عدمه في الحال لعدم وجوده أو عدمه في الماضي . يقال : الأصل بقاء ما كان على ما كان

الثاني - أصالة الرأفة ، وهي حجة عالم يحقق دليل خلافها .

الثالث - مفهوم الموافقة ، وهو ما يكون الحكم في المسكوت أولى . نحو « فلا تفل لهما أف »^١ في أدلته على تحريم الضرب .

الرابع - التعريض ، وهو المصروف على علمه ، كقوله عنه (السلام و لصلاة « من أجل أنه » إذا حذف نقص ، فإذا وجدت الغنة في غير المحل سب الحكم

الخامس - إيجاد طريق المسألة . وهو نفس الحكم على وصف هو سب التحريم ، فيتعدى إلى كل محل يوجد فيه ذلك الوصف ، كالحكم بتحريم ذات العمل المرمي بها لتحريم المصنوع لرجوعه مع الرب بها ، بلص على أنها بحكم الزوجة ، فالمزوجة أولى .

وهذه الثلاثة ليست من الغيبيات . بل هي في حكم مخصوصة ، نقول^٢ الصادق عليه السلام في رواية هشام بن سالم عنه عليه السلام « علما أن بلغني اليكم لأصول وعليكم أن تفرعوا »^٣ .

ومثله عن البرزطي عن الرضا عليه السلام^٤ .

(الرابعة) :

لما نشعب الأهواء وتفرقت الآراء اسرنا بذهب أهل البيت الذين دل

(١) سورة الاسراء : ٢٣

(٢) في ب كقول

(٣) البحار ٢/ ٢٤٥ نقلا عن المرائر واقتوال

(٤) البحار ٢/ ٢٤٥ وفيه « عليكم تفرع

«نقل على امامتهم وعصمتهم واسفل على الحكم بظهورتهم ووجوب التمسك
بظرفتهم وابهم فربما السربل ومعدة الاضائل ، فأحدنا بما أنت ولو عن واحد
منهم و كان نظري واحد . بما نسب في لأصول من حواد العمل بحذر بواحد .
ثم بعد عليهم السلام كانت أخبارهم محلقة في الاستطال لدعوى بحسب
ملوك رديهم وحالهم معهم . فكان أكثرهم سوى هو النافر و به جعفراً عليهما
السلام . وبنهما الكاظم عليه السلام . فلهذا كان لعالم في برويه ما نقل عن
هؤلاء الثلاثة .

ثم لنس عنهم قد يبلغ الى حد يعد العلم قد كسواتر . وقد لا يبلغ فيكون
حبر واحد ، وهو يوصف بصفات :

« ١ » الصحيح ، وهو الذي برويه لمؤمن العدل عن مثله . وهكذا الى
أن يصل الى الامام .

« ٢ » الحسن ، وهو الذي برويه لمؤمن الممدوح مدحاً لا يسع تعديله من
غير ذكر ذم عن مثله وهكذا .

« ٣ » الموثق ، وهو من برويه لمخالف العدل في مذهبه لمعتقد بحريم
لكتاب أمشي عليه ، والشع رحمة الله كثيراً ، صحيح في الكس
« ٤ » الضعيف ، وهو ما برويه لمخالف المدموم أو غير العدل .

« ٥ » المسند ، وهو الذي يذكر جميع رواه حتى يصل الى النبي صلى الله
عليه وآله أو الامام .

١) اي ب جعفر ، القسم بيان من « اسد » اي الذي حفظ على « بقر » اي الذي هو حبر
« هو » وحمه المسند و لغير خبر « بقر » اي الذي يرى مصدراً و ب مصدراً فيكون « هو »
حبر كان و بقر « بيان من « هو » و « هو » مطلق على « هو » و « جعفر » اي بقر

« ٦ » أحسن ، وهو الذي لا يذكر جميع روايته أعم من أن لا يذكر أحد أو يذكر بعض ، وهذا قد يكون مقطوع لأول أو لوسط أو لآخر .
واعلم أنه قد أطلق في الرواية قولاً « قال صلى الله عليه وآله وسلم أو عليه السلام » والمراد به صلى الله عليه وآله ، وإذا قيل « أحسن » والمراد به لا نفر أو لصدق عليهما السلام ، فمن الرواية ما روي عن كل منهما فيمنه علي لراوي بسند إيهما ، وإذا أطلق « أبو جعفر » والمراد به النفر ، وإذا قيل « أبي » والمراد « لحواد » ، وإذا أطلق « أبو عبد الله » والمراد به علي السلام ، وإذا أطلق « أبو الحسن » ونكاطم ، وإذا قيل « شامي » لرضا عليه السلام ، وبالثالث « الهادي » ، وإذا أطلق « العدم » أو « أمه » أو « العبد نصيب » ونكاطم عليه السلام .

وقد يرقم بحرف اختصاراً ، فالصاد للصادق والفاء للناظر والطاء للكاظم والصاد للرضا عليهم السلام .

(الخامسة) :

اصطلاح احصاف في كتابه على عارضة ذكر تفسيرها « لاشهر » أي في البرونة ، و« الاظهر » في الفتوى ، و« الاشبه » أي ما دل عليه أصول المذهب من العمومات والاصلاحيات في الأدب ، و« الاصح » أي ما لا يحسن عند غير المذكور ، و« الاحوط » بمعنى أن العمل به سفين معه البراعة ، و« الأكثر » أي الغالب به أكثر ، و« الأسب » تردد لاشبه ، و« الأوسى » وهو ترجيح أحد قولين أو لاحتسابين على الآخر بوجه ما ، و« ليردد » ما يعارض فيه التسلل من غير حصول مرجح ، و« على قول » أي لم يجد عليه دليلاً ، و« قول مشهور » أي بين الفقهاء ولم يجد له دليلاً .

والمراد بالشيخ هو الطوسي ، وبالشيعين هو مع المقيد ، وبالثلاثة هما
مع المرتضى ، وعلم الهدى هو المرتضى ولتسميته حكاية ، وإن غلباً عنه السلام
هو الذي سماه بذلك ، والخمسة هم الثلاثة مع سي بنوه علي و به محمد
والمشاعر هو ابن ادريس

(السادسة) :

وبها قائدتان :

(الأولى) ان مباحث هذا الشرح تنحصر في قسمين :

أحدهما - ذكر ما في المسألة من الخلاف ووجهه ووجه لأظهره والأشبهه
والأصح ومنشأ التردد وما شابه ذلك

والثاني - ذكر مسألة محمده بنجاح بن سنان ومقتضى ، أو فغده بنجاح
بن تغريغ وبديل ، أو ذكر تعريف عمر مذكور ، أو من محررات ما هو مذكور

(١) قال الشهيد الثاني في (ربيع بعد من بعد سيد عالم سفي لدين محمد
ابن محمد الموسوي بالشهد حقن لاصفي سنة لسلام في سنة سنة ليد المرتضى
علم الهدى سنة خمس مائة مائة مائة من الحسين بن عبد الله بن مائة عشر
وأدبائه ، فرأى في مناه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول له : قل لعلم
لهدي مرا عيت حتى بر' فقال : مير موسي ومن علم هدي' كان سنة لسلام
علي بن الحسين الموسوي ، فكتب إليه البر بذلك ، فقال المرتضى : الله الله في أمري فان
جولي لهذا لقب سعة علي بن ادريس : والله ما كتبت اليك الا بما قبلك به جدك أمير
المؤمنين عبد السلام ، منهم نادر بن محمد بن مكي بن المرتضى يعني من من قبلك به
جدك ، فقبل واسمع الناس .

(٢) واسم مع ابن بن عبيد و اسمه مع من لحد وادع لثلاثة هم
أبو الفلاح وسلاح وابن المراج - كذا في بعض النسخ

وقد يعبر بالعجلي عن ابن ادريس^(١).

وبالحسن عن ابن أبي عقيل^(٢).

وأما طرفا فهو عن الشهيد^(٣) عن السيد الشريف، كلاهما عن العلامة،
عن المصنف.

وأما المشايخ غيره فهذا الطريق اليه عن محمد بن الحسين بن علي^(٤)، عن ابن
ادريس^(٥)، عن عربي بن مسافر البزاز^(٦)، عن أبيه عن هشام الجعفي^(٧)، عن
الشيخ أبي علي^(٨).

ابن البراج

(١) محمد بن أحمد بن إدريس بن علي بن علي المتوفى يوم الجمعة ٤ ذي الحجة ٤٠٠ هـ، عن أبيه
من سنة ٥٩٨ هـ، فاصل فيه ومحقق فيه، نظر الأمانة وشيخ فضاء الحلة، يروي عن خاله
أبي علي الطوسي بواسطة وغيره واسطة، وعن حقه (أبي جعفر الطوسي). وأمّ أمه بنت لمعونة
ورام وكانت فاضلة عالمة.

(٢) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي عبد الله النعماني، عالم حاصل متكلم فيه عظيم الشأن
وثقة العلامة والشيخ والنحاس، وهو أول من هذب لغة وشتمل النظر وقتل البحث عن
الأمور، لفروع في بناء الفقه الكبرى وهذه الشيخ له من ابن أبي جعفر يروي عنه جعفر
ابن محمد بن قولويه.

(٣) محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن حمدون، محمد بن علي بن شاذان المحقق
العلوي، توفي في ربيع ذي الحجة ٦٠٠ هـ، ٦٣٦ هـ، دخله وحسن إلى مشهد الحسين الشهيد
عليه السلام فدفن فيه.

(٤) راجع التليقة الأولى من هذه المصنف.

(٥) قال محمد بن الحسين بن علي بن مسافر فيه صالح عنه ومضى لأمن
الهادي فاصل حينئذ فيه عالم، يروي عن ملانده الشيخ أبي علي الطوسي كالياس بن هشام
البحراني وغيره، يروي بصحيفة كتابه عن بهاء بن شرف بالسند المذكور في أوها.

(٦) الشيخ أبيه بن هشام الجعفي، عالم فاضل حليل، يروي عن الشيخ أبي علي
ابن الشيخ أبي جعفر الطوسي.

(٧) الشيخ أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن بن علي الطوسي، كان عالماً فاضلاً.

عن والده أبي جعفر الطوسي^١، عن المفيد^٢ والمرئسي^٣، ثم المفيد عن محمد بن بابويه الصدوق^٤، عن أسه علي بن الحسين^٥، وعن محمد بن قولويه^٦، عن

فيها محدث حثافة، به تصانيف منها كتاب الأماني، وشرح لهاية، ورسد إلى سبيل الشهيد، وغير ذلك

(١) أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي عظم به مرقلة لشريف، شيخ لطائفة رتس، لأما به جليل انقدر عظيم السيرة ثقة عين صدوق عارف بالاحاد والرجال والافقه ولاحون والكلام والادب، جميع القضاة بسب له صف في كس من الاسلام، كان تلميذ الشيخ المفيد ولد في شهر رمضان ٣٨٥ وموت في ليلة الاثنين ٢٢ محرم الحرام سنة ٤٦٠ بامشهد البغدادي لقوى على ما ذكره في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

(٢) أبو عبد الله محمد بن محمد بن الفضل المعروف بابن النعمان، واستخرج لفق في نسخة من الامم لعصر عجل الله تعالى فرجه، شريف، رئيس شعبة وسيحهم ووفقه شهر من ان يوصف في نسخة منكم مؤرخ، علم عصره وثقهم، ولد في ١١ شهر ذي القعدة بحرم من سنة ٣٣٨ بموتهم من عصره من عكبري منها إلى بعد د عشرة فراح من ناحية النجف ووفى به لخمته ثلث من شهر له سنة ٤١٣، ملى عليه سيد المرجعي عم الهندي بميدان الاشنان مع جماعة كثيرة ودفن بداره ثم نقل بعد سنين إلى مقابر قريش ودفن في حواري الناطقين عنهما السلام مما يلي الرحيل، عرس مدفن شعبة جعفر بن قولويه

(٣) لشريف بوالفهم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن موسى بن جعفر عنهما السلام، لاجل المرئسي عم الهندي مقدم في نسوم، مؤلفه في وجبة سنة ٣٥٥ وتوفي في شهر ربيع الاول سنة ٤٣٣

(٤) هو محمد بن علي بن الحسن بن داود القمي، الصدوق الثقة العدل الشيخ لاهدم الفقيه المحدث المتكلم، شيخ الشيعة وركن الشريعة رئيس المحدثين في عصره الذي ولد هو وأخوه أبو عبد الله الحسن بن علي بدعة امام الزمان صديق الله عبيد وعجل الله فرجه الشريف ولد بقم حدود سنة ٣٠٦ وتوفي بربى في سنة ٣٨١ ودفن بها

(٥) أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه النعمي، لهام لقمه لحليل لمحدث السيل، سح لقمي في عصره وثقهم وفيهم، صاحب الدرجات الرفيعة والمقامات اسمه توفي سنة ٣٢٩

(٦) والده جعفر بن محمد بن قولويه، من احاد أصحاب سعد، وثقه بن طروس،

محمد بن يعقوب الكندي ، عن عبيد بن ابراهيم ، وغيره مما تضمنه كتب
الكناني من الروايات عن الائمة الطاهرين عن سيد المرسلين صلوات الله عليهم
أجمعين .

(السابعة) :

حضر العلماء بمقهى سامعى المذكور في أربعة أقسام عادات ، وعمود ،
وابقاعات ، وأحكام . وقرروا دليل الحصر بوجوه :

(الاول) ان المحذور عند هذه المامعى بالامور الاحرورة وهو العادات ،
أو بدونه فاما ان لا يقتصر الى عاداته فقط فهو لأحكام ، أو يقتصر فاما من شئ
عالياً وهو العمود ، أو أحداً وهو الايقاعات .

(الثاني) طريق الحكماء ، وهو أن يقال كمال الانسان ما تحل به أو
رفع ضرر ، والاول ما حل ، فحل رفع ما حل بالعمالات والاعمال

يروى عن محمد بن عبد الله القمي وغيره . ويروى عنه محمد بن أحمد بن داود أبو الحسن
القمي

١٠٠٠٠ محمد بن أحمد بن يعقوب بن سحر بن كندى بن سلسى البغدادي لأهول
فقد حدثت أمة وجه الشعة وسحبهم هاجر من « الرى » الى بغداد وسكن في قريه
بمدينة الكوفة ادرك زمان معمراته حيث كان عليه السلام وروى عن كبار المحدثين
ويروى عنه جماعة : له تصانيف منها : « تاريخ المعروف بالكندى » الذي هو كتاب الشيعة ، قال
النجاشي توفي سنة ٣٢٩ هـ . « حجوم » وهو صحيح في عهد بن بابويه سنة ٣٢٨ . وقال
الشيخ البهائي في الوجيزة توفي ببغداد سنة ٣٢٩/٣٣٠ .

١٢٠٠٠ علي بن ابراهيم بن محمد بن كندى ، حسن ثقة في الحديث ثبت مصنف صحيح
محدث صحيح وثق . روى عنه محمد بن يعقوب الكندي وغيره من كبار علماء والمحدثين
(٣) في - ٢٠٠٠ -

ولاشره والنكاح ، وحب النفع الاحل بالعبادات، ودفع الضرر بالقصاص وما
شابهه .

(الثالث) ان الشرائع جاءت لحفظ المقاصد الخمسة، وهي الدين والنفس
والمال والنسب والعقل، وهي التي يجب تقريرها في كل شريعة، فالدين يحفظ
بقسم العبادات ، والنفس بشرع القصاص ، والنسب بالنكاح وتوابعه الحدود
والتعزير بـ ، وحال بالعبود وحرمة العقب والسرقة . والعقل بحريم المسكرات
ومافي معها وتوالت الحد والتعزير على ذلك ، وحفظ الجميع بالقصاص
والشهادات وتوابعهما .

اذ انظر هذا لشرع في المقصود وتنتدى بحطبة الكتاب على وجه مختصر .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صغرت في عظمته عبادة العابدين ، وحصرت
عن شكر نعمته ألسنة الحامدين ، وفصرت عن وصف كماله أفكار
العالمين . وحسرت عن ادراك حلاله أبصار العالمين « ذلكم الله
ربكم لا اله الا هو فادعوه مخلصين له الدين » .

قوله : الحمد لله الذي صغرت في عظمته عبادة العابدين

« الحمد » له بمعنى يذم ، واصطلاحاً قيل هو التناء على فعل الحميل
الاحتياري، وفيه نظر . والحق أنه الوصف بالحميل على جهة التعظيم والتبجيل .
ثم لا يكون للعبادة وغيرها ، وللا اله الا هو قيل نحو « أرسلها امراك » ، وهو

(١) لعلك اردحم الابن على اسماء . واعتراك لان في الورد ردهم . وما
مروك : أي مزدحم عليه . و« أرسلها امراك » أي اردحم جميع اسماء . أذهبوا الالف
واللام على المصدر الذي في موضع الحال . كما في قوله « امراك » أي متركه

يعرف بحسن . ومعداء الأثرد إلى مسا يعرف كل أحد أن « الحمد » ما هو
و« العراك » ما هو من بين أجناس الأفعال^١.

والتحقيق أن ذلك مستمد من الاسم قبل الالام، فيكون الالام لتأكيد الجنس
لأله ، والالام في « لله » للملك والاستحقاق ، أي هو مسحق به^٢ خاصة لقدرته
على أصول النعم وانتهائها إليه .

و« لله » قبل اسم غير صفة . لا يث بصفه ولا تصب به . ولأن الألف الدالة
على صفاته لا بد لها من موصوف تجري عليه

وهل هو مستحق ؟ قبل نعم من « لله » . وهو يتجر من شوق إلى عائب
يرجى الوصول به . ومعداء على هذا أن الحق محببون في وصف عظمه
مشتغوب في قدرته

وفي لكل نظر . ولحقق أنه اسم تدب الراحه الموصوفه بحسب
الكمالات التي هي مبدأ لجملة الموجودات

ولما كانت الحسن بكر ب « د » ر « د » جمعها ص « ب » للإعلام بوصف « الذي
قال « الذي » إلى آخره ، « د » وحده بحمل « ر »

(الأولى) كونه « ص » في عظمه عدد « عديس » وانصهر و لعظمه
متصايفان على جهة التقابل فلذلك قابل بينهما هما ، وهو من محاسن الدرع
و« العدد » به فصي ع « د » الحصوص « وابدل » و « ب » ب « د » وعد « ب »
د كان في ع « د » ص « د » و « د » ح ، و « د » ب « ب » في الحصوص « ب »

(١) في ب : الفعل

(٢) في ب : هو المستحق له

(٣) العدد : اللفظ بدل من ثوب عدد في عدد و « د »

(٤) صقق الثوب ب « د » كيف يح

سجاءه

واصطلاحاً هو المواظبة على فعل المأمور به شرعاً . وقد يطلق على وجه
أعم بحيث يدخل فيه المعارف العقلية .

و هناك عدة معبر عنها بها وعظمته لله عبر مساعدته ، ولذلك قال

بعض الفضلاء

الحمد لله عذر الله لا بدروسه بعددي اسامي

(قوله) « وحضرت عن شكر نعمته » .

الحضر النبي ، يدل حضور لرجل يحضر حضوراً مثال نعم نعم بها

و اشكر لله اشياء على المحسن ما أولى له من المعروف ، يقال « شكرته

وشكرت له » ، وباللام أفصح

واصطلاحاً يقال على معيين سم وهو لاسراف والاذعان للمعنى بالنعمة

مع عطية . وحسن وهو صرف كل قوة من قوى أي ما حقيق له ، والله

الإشارة بقوله « وقيل من سادى السجود »

ولشكرنا معنى الأول موارد ثلاثة . نعم ، و بسند ، والأركان . قال

لشاهر :

أفادتكم العماء مني ثلاثة يدي ولساني والصمير المحض

والحمة لغة الد والصنعة والمنة وما أسدي البك . وكذلك العماء بالهم

و عصر قال صاحب السبب مذنب

و مصطلحاً هي دفعه بحسنه له صفة من شخص إلى آخر بقصد الاحسان له

و « لانه » جمع لسان ، وهو دفعه في الخارج ، و يطلق محاراً على

سورة مائدة

اللغة ، ومنه «وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه»^(١).

واضاف لاسمه اي «الحمد لله» ليعلم ان الحمد
لا تكبر الا بلسان ، شانه لا يشهد في أظهر موارد شكر اد الصمير جعي
و عمل محصل فافاض هو لسان . ولذلك جاء في الحديث « الحمد رأس
الشكر »

وانما حضرت الالسة من شكر المذكور لعدم تنافي نعمه بدليل « وان
تعدوا نعمه الله لا تحصوها »^(٢) . وان كانت محصورة كلماتها في خمس : طهره
وهي الحواس الخمس وما يدرك بها ، وبطه وهي القوى الخمس - أعني
بحسن لشرك ، واحسان ، ورحمة ، والاحاطة . وانه مكرد وما أدرك بها . -
واعين ، واندهن سمن هذه الالسة ، وهو لا ينف عن حد بل بصورة جميع
الاشياء ، فهي اذا غير متناهية بسبب الجبريات ومتناهية بها .

هذا مع ان الشكر على نعمه نعمه بوجوب شكر اكما ورد عن دود شبه
سلامه لهي كيف أشكرك وشكري لك نعمه بوجوب عني شكره^(٣) . وكما ان
بعضهم

شكر الا لانه نعمة موجبة لشكره فكيف شكري برة وشكره من برة

(الثالثة) « وفصرت عن وصف كماله » الى آخره

(١) سورة مريم ٤

(٢) سورة مريم ٣٤

(٣) الحواس جميع حاسة ، وهي القوة المدركة اما في ممراته في بطن

(٤) في «الحمد لله» وحيث به فذلك النفس العلوم «ضرورة» و «نظرة»
وسمى وحيدة عند حد . و «ضرورة» و «نظرة» و «نظرة» و «نظرة»
لدهن ، تكبر بغيره و «نظرة»

(٥) بحد من انشاد القلوب للديني

وصلّى الله على أكرم المرسلين . وسيد الأولين والآخرين

تعالى ولا يدركه الانصاف^١ قوله : **دلّكم الله ربكم** ، **إني آخره** ، كأنه استشعر
سائلا يسأل من هذا الموصوف بهذه الكمالات ؟ **هل . دلّكم الله ربكم** فادعوه .

والدعاء طلب الأدبى من الأعلى .

والاخلاص الانبان بالطاعة لله من غير ملاحظة شيء معه ، كما قال تعالى
صوات الله عليه وما عدت خوفًا من يارك ولا شوق إلى حاك بل وحدثت أعلا
للعبادة صدقتك^٢ .

قوله : وصلّى الله - إلى آخره

في عطف الفعل على الاسم نوع سامع . ويمكن أن يكون واو ابتداء أو
عطف الحمل .

والصلاة هنا قبل بمعنى الرحمة ، ويصعب قوله : **وثلث عليهم صلوات**
من ربهم ورحمة^٣ . **والحق أنها بمعنى الرضوان^٤** .

(١) سورة الانعام : ١٠٣

(٢) سورة الانعام : ١٠٣

(٣) البقر ١ / ٩ ٥ - لكفى

(٤) في - و عطف

(٥) سورة الفرق ١٥٧

(٦) في انه موسى الصلاة . **و رحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله عز وجل**

على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم . **وعادة فيه ركوع وسجود**

وكذا في غيره من كتب الله - ولم أجد فيها والصلاة بمعنى الرضوان ولا في كتب

لناسير

قال في مجمع البيان في تفسير الآية اي ثناء جميل من ربهم وبركته ، وهو بمعنى

الدعاء ، لان الثناء بمعنى دائما ، فيه معنى تروى ، كما ان الدعاء بمعنى تروى بمره بمره

محمد خاتم النبيين

فانه لما رتبه رحمه وتولاه. وفي حقيقته هي نبوه 'عظيم الشأن و لمسه .
ثم به وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوصف كونه 'اكرم المرسلين
وسيد الاولين والاخرين ، ولا شك في سبوت هذين به 'أولا فلما تقرر من
جميعه سائر الكمالات المعروفة في الأنبياء وعندهم بقوله « أو شئت لدين هدي
الله فهداهم فقد » 'عقيب ذكر الأنبياء ، وأما تاليا فنقول تعالى « تلك أرسل
فصلا بعضهم على بعض » أي قوله « ورفع بعضهم درجات » قال المفسرون ،
لعمري انه صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما قد قوله صلى الله عليه وآله
« أنا سيد ولد آدم » .

قوله : محمد خاتم النبيين

قال الجوهري : محمد بن كرت حقه بمحمودة . قال الشاعر
لي المأخذ القرم الجواد المحمد

و ليس جمع بني ، وهو مشتق من الأباء ، والفرق بينه وبين الرسول من
وحيهم . لأن الرسول يكون من الملائكة بخلاف النبي ، الثاني أن الرسول

فيه معنى دروح ومن ذلك من ربه عن من هبهم ، وقيل مفرقة من ربههم . وقال الرازي
في تفسيره : آدم - خلاص من قدهم . والمدح والتعظيم

(١) أي : كذا رتبه

(٢) بدو به سوبا : مع ذكره : عظمه

(٣) سوبا : لسانه

(٤) سوبا : بقره ٢٥٣

(٥) سوبا : بلاغتي واووه

الى المأخذ القرم الجواد المحمد

بنت : من كان كلاله

وعلى عثرته الطاهرين ، وذريته الاكرمين . صلاة تقصم ظهور
الممحين . وتزعج أئوف الحاحس

صاحب شريعة واسي قد لا يكون له شريعة بل يدعو الى شريعة غيره
وبص آله لأحزاب^١ طاهر في كونه صلي لله عنه وآله وسلم « حاتم
النبيين »

قوله : وعلى عثرته الطاهرين

عرة الرجل نسله ورهطه الأدب . والمراد بها أصحاب الكساء . ودليل
طهارتهم آله لأحزاب . وفي « المعتمد » أنه يذهب عنكم لرحم أهل بيت
ويطهركم تطهيراً^٢ .

قوله : وذريته الاكرمين

لذرية من ذرأ الله الخلق يسدأهم ذروا أي خلفهم . وتستعمل في نسل
استقل . الآن تعرف بركت هجرة . والجمع لدراري . والمراد بذلك هما
الأئمة الأحد عشر .

وقدم ذكرهم إيدخل علي عنه السلام . فيه أقرب لمن الله .

قوله : صلاة تقصم ظهور - الى آخره

(١) وقيل : إن الرسول هو المخير عن الله بغير واسطة أحد من الشرائع شريعة به سدأ
كدم أو نسخة كمحمد صلي الله عنه و به وسدأ وهو يدى سمع لصوت ويرى في لسم
ويحس في لسم . أي في صمته وسمع . ولا يحس الملك وليس له شريعة مبتدأة كانت
و نسخة مع ذلك من دالم

(٢) وفي ٢٠٤ من سورة الأحزاب . قال محمد أبا أحمد من رجالكم ولكن
رسول الله وحاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليماً . أي هو آخر النبي حيث لا يودعه
شريعة بعده أي يوم القيامة

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

أما بعد : فإني مورد لك في هذا المختصر خلاصة المذهب
المعتزلة . بألفاظ محصورة . وعدارات محصورة . تطرأ بحجته . وتوصلك
إلى شعبه . مقتصرأ على ما كان لي سبيله . ووضح لي ديبه .

بصلاة ها مصدر مؤكد لقوله « صل » وانقسم ^١ الكسر . ويستعمل في
المسطين « انقسم » في المصدر « لرعد » التراب ، وازغام الانف ؛
الصاقه بالتراب كناية عن ذلك

« ألحد » الرجل في دبه : أي حاداً عنه وعدل

« ألحد » لاكار مع لعم . قوله يدعي « وحده » بها واستعملها
أنفهم ^٢

قوله : أما بعد

بشي هذه فصل الخطاب ^٣ ، قيل أول من تكلم بها داود عليه السلام ، لقوله
تعالى « وآتينا الحكمة وفصل الخطاب » . ومن علي عليه الصلاة والسلام ،
وقيل قس بن ساعدة الأيادي

قوله : فإني مورد - إلى آخر الخطبة

الأنمر د لا حصر . يقال ورد فلان وروداً أي حصر . وأورده غيره

(١) قال في المتن : انقسم في شي ، كسر شيء بحد فصح أي كسر كراً
فيه بينونة وانقسم بالفاء : الكسر من غير بينونة

(٢) حاد غير شيء بحد قال عنه وعده

(٣) ص ٥٠ الفصل ٤

(٤) في القاموس قتل بحساب كلمة « بعد » وأبسه على المدعي عليه ، أو هو
أن يفصل بين الحق والباطل

(٥) سورة ص ٢

فإن أحلب فطمت في معانيه . وأحلت رونت في معانيه . كذت
 حقيقة أن تفوز بالطلب . وتعد في حاملي المذهب .
 وأما أسرار الله لي ولك لأمه د بالاسعد ، والارش د ابي المراد ،
 والتوفيق للسداد ، والعصمة من الخلل في الايراد ، انه أعظم من
 أفاد ، وكرم ، سنل فجاد

واستورده أي أحضره . والمراد هنا محضر لك .
 ولا حصر . حذف تعدد كثره : دمه فن منها مقامها مع دلالتها المقصور
 كنهم في جواب « أقام ريد » .

وحلاصه شيء . حده . ومة خلاصة حسن . خلص من الف
 والمذهب مفعول من الذهاب . وهو المرور والمرور . مرور في الحق .
 و« المعسر » من اعسر الشيء . عرف ر دمه من نفسه وصحة من سقمه
 و« التحجير » التحسين ، وتحجير الخط . سحر أو غيرهما تحسية
 و« محررة » أي موهومة . وبحرر الكتاب (غير موهومة
 و« نظره » لغور ، وقد ظهر عدوه وظهره أيضا ميل لوجه واحد . وفيه ظهر
 و« النجدة » من الأسحاب . وهو الاختار . وجميع نجدة كروضة ورنج
 يقال : جاء في نجيب من أصحابه أي في حياهم
 و« لشعب » جمع شعبة * . اما واحدة الشعب وهي الأعصاب أو السبل

- (١) في القاموس : المذهب : المعتقد الذي يذهب إليه والمريفة
- (٢) في القاموس الشمة بالصعامة من عربى وتعجب ولساعة من سى وطرف
 اعص . والسبل في رمل

الصغير للواوي .

« النعاني » جمع معني ، وهو الموضع الذي كان به أهل .

« الأجلة » الادارة

« رويه » انكر في الامر . حرت في كلامهم بغير همز .

« الطلب » مصدر بمعنى المطلوب .

« الامداد » من امدت الجيش : اذا بعثت اليه مددا

« الاستمداد » طلب المدد .

« الاسعاد » الاعانة .

« الارشاد » بحاد ، يوصل الى المطلوب

« التوفيق » حصول السرانجد وانهج الموضع

« الخواص » القصد من قول : نعمل ، ورجل مسدد . كان

يعمل بالمداد والقصد

« لعضمة » الجمع مع و حردهم اللطف لماج من الحفا وحمل والعص

« افاد » من اودت المال أي اعطيته خيري ، وأودته أي استعده

« بكرم » « سعوا » « مراد » ومن بل الاول مع السؤال والثاني

لامعه وعنده دليل لتحقيق الحود فادوم سعي لا يتصله عوض

وهنا سؤالان :

(الاول) اذا كان لا يذكر الا ما بان له طريقه ووضح له دلاء فهم وقع تردد

منه في مواضع ؟

نحسب بان التردد لعرض الامر . ودلت غير مدف بقوله « على ما »

لي سبيله »

وبه نظر ، لانه يذكر « قيل » « على قول مشهور » وكل ذلك عنده من

غير دليل .

(ثانياً) ما أورده بعض السادة علماء في حضرة المصطفى وهو أن الجواد
يعطي بغير سؤال عند الأكثر فكيف يقول « سئل هجاء »
أجيب . ما أنه عسى يقول بأفراد . أو أنه يعطي فوق ما يسأل . فهو
جواد باعتبار إعطاء الرائد .

كتاب الطهارة

وأركانها أربعة :

قوله : كتاب الطهارة ، وأركانها أربعة

هنا فوائد :

(الأولى) لكتاب لغة فعال من الكتب وهو الجمع ، ومنه كسب العروة إذا

جمعتها بالحرر

ثم يحمل هنا أن يكون مصدراً بمعنى المعنوي ، نحو « هذا حق لله » أي

محتوفاً ، فيكون المراد المكتوب في طهارته ، أو يكون بمعنى ما فعل به

كالنظام لما ينظم به ، فيكون معناه هنا الشيء الجامع لطهارته

وعرفاً لكلام جامع لمساائل متحدة جساماً ومختلفة نوعاً .

(الثانية) الطهارة لها معانٍ لغوية ، واصطلاحية ، فالأول : التزاهي والظهور

(١) الحرر في الجدل كالحياطة في الثياب

ومنه « ن لله اصطفك وطهرتك » أي برهك. و الثاني: يرد به الوضوء والعمل
والتييم .

وتم يعرض المتقدمون لعريف ماهيتها على وجه جامع، وأول من تعرض
شحا الطوسي، فعرّفها في المصوّط^١، بأنها الفاعل في البدن مخصوصة
على وجه مخصوص .

وأورد عليه أنه يطلق على أي فعل وقع في البدن على وجه مخصوص
وقال في النهاية: إنها اسم لما يستباح به الصلاة^٢.

وأورد على طرده عن الثوب والبدن من المحاسة وليس طهارة، وعلى
عكسه وضوء الحائض للحلوس فإنه طهارة لصديق وضوء عليه فيصدق تطهره
مع كونه لا يساح به الصلاة .

وأجيب بأنه تعريف لفظي لقوله « اسم » نحو العذر^٣ هو الحمر، فلا يرد
أشراط الطرد والعكس فيه .

هذا مع أن « اسم » في « نفسه »، فلا يرد بعمل المذكور طرداً، وهو
رأيه مانع لا مست . وكذا لا يرد للعكس . فالصدق المذكور محال لقول
لصادق عليه السلام في روايه الحسن « ما طهر فلا، ولكن وضوءاً وحسن
في مصلاتها ذاكرة »^٤.

(١) سورة آل عمران: ٤٢

(٢) المصوّط ٤/١

(٣) النهاية: ١

(٤) المقادير بالضم من أسماء الخمر لأنها تعقل العقل

(٥) ليس من لدى رواه من رواية الحسن، بل بروايه المذكورة في تعريفه

٥٥١ عن عبد الله بن علي الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام هكذا قال وكسب مني
صلى الله عليه وآله لا يعضى للصلاة وحسن ولكن يتحشى حين يدخل وقت الصلاة ويتوضأ

وعرفها المصنف في الشرائع بأنها اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلاة^(١).

وأورد أنه تعريف بلوغ قدور وبإستعمال «و» لشككة، ونقص الوضوء المحذورة لا تأسر معه بل فيه وأنه محض بانصلافة مع عموم غايتها لمبرها كالطواف والصوم بدخول المسجد.

وعرفها علامة في المواعيد بأنها غسل الماء أو مسح بالتراب معيق بسبب على وجه له صلاحية التأثير في العبادة.

فقوله «غسل بالماء» شامل للوضوء والغسل، وقوله «أو مسح بالتراب» ليدخل التيمم، وقوله «متعلق بالبدن» ليخرج غسل الثياب ومسح الأواني بالتراب، وقوله «على وجه له صلاحية التأثير» ليخرج الوضوء غير المرتب وشبهه مما فقد شرط صحته، ودخل وضوء الحائض والمجذبة فان كل واحد منهما يسطر الى دمه مع قطع النظر عما عرص له^(٢) وهو كونه وضوء حائض أو مجذبة حتى علم أنه له تأثيراً في العبادة ومرادنا بالصلاحية ليس الأهدأ، وقوله «في العبادة» شامل سائر عبادات الطهارة، وعليه سؤالات ثلاثة مشهورة:

(الأول) أن الوضوء خارج عن التعريف، لأنه ليس غسل بالماء ولا مسحاً بالتراب، لأن المركب من غسل ومسح ليس بفعل، إذ لا يصدق أن الدار جدار.

ثم يجلس قريباً من المسجد فيكون الله عز وجل. وما ذكره المصنف «و» من الحديث لدى رواه في الثاني عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الشرائع ١/١.

(٢) القواعد: في أول كتاب الطهارة

(٣) في مسائل عوصر ٥

عشرون في حرمه مجرد لولا حروف لاطانه لذكره، وختار في تعريف الطهارة
لشرعه - أي كمن مائمه الشرع واجبا كان أو مندوبا - أن يقال: هي استعمال
طهور مسروط باسمه ولا استعمال حرمه - ولمرد يظهر لسانه ولسانه،
وقولنا «مسروط بالنية» يخرج منه إزالة النجاسة عن الثوب والبدن والآية،
فانه لا شيء من ذلك مسروط بالنية، وهذا أحسن ما قيل من التعريفات للطهارة.
(الثالثة) انما لم يعرف بمصنف الطهارة ما مع أن التصديق بالشيء مسوق
بتصوره، لو جهل:

الاول كونها معمومة من ركنها «الغسل» فهي أظهر من أن تعرف
الذي معمومة تعريفها، خصوصاً إذا صارت بها معولة بالشكك على فراغها
فإن جمع الأمور المختلفة في التعريف الواحد غير^{٢١}
(الرابعة) قوله «وأركانه أربعة» الصبر عندنا إلى الكتاب «و» ركن
ول محرمي ركن الشيء جانبه الأقوى، وقال الأبي في كشفه^{٢٢} وهو هـ
كذلك

غير من على تعريفه من كتاب والقواعد والعلامة الأعلى

(١) في كتابه

(٢) ركنه بفتح الراء، حوله

(٣) بفتح الراء، بفتح الراء

(٤) في كتابه «أول كشف الربعة» عند بحث عن الطهارة: ركن الشيء جانبه الأقوى
قال «له معنى» «و» ركنه بفتح الراء، [بفتح الراء] فجل هذه الربعة أركاناً
لكتاب الطهارة «بفتح الراء» بفتح الراء كل واحد منها

فإن الذي هو غير الركن المحمي من أي طالب اليوسفي المعروف بالتفاضل الأبي
ومن ركنه غلام وحصل محققه قوي بعدد شرح التافع وتقليد المحقق شهرته دون غيره
وسمى أشر من ذكره ومنه وكانه «كتاب» بفتح الراء «كتاب حسن مشتمل على فوائد كثيرة

الركن الاول : في المياه ، والنظر في المطلق والمصاف والاسار .

وليس شيء ولا لزم أن يكون الكتاب مشتملا على غير الأربعة ، لأن «الاقوى»
نرا في لافعل لامع شيء مصاف الله . والحق أن الركن هنا على مصطلح
المعرف ، وهو ما يقوم الشيء وإن لم يكن أقوى .

وأما كتاب أربعة لأن الفقه بحث في الطهارة عن أمور خمسة - « ١ » ما هي
الطهارة . « ٢ » أقسامها ، « ٣ » ما جعل به . « ٤ » ما نزلها . « ٥ » بواعثها . ولم
لم تذكر المصنف لأول يقب أربعة ادرج بعضها في بعض وأوردها في أربعة
أركان .

(لعامة) بما قدم كتاب الطهارة على غيره لأن أهم لفقه بعداد ، ادهي
المقصود من ايجاد النوع الاساسي . وأهمها اصلا بذكرها في الكتاب
الغريب ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يسأل بعد به اصلا ، ومن
قلت قبل سائر عمله وإن ردت رد سائر عمله^١ .

وصحبه مشروحة بالطهارة ، و شرط مقدم طبع مقدمه وصفا مثلا بحال
الوضع الطبع ، فان ذلك في قوة الخطا

قوله : الركن الاول في المياه ، والنظر في المطلق والمصاف والاسار

وسببها حده وله مع شدة حثا ومخاطبات في أكثر من لم يصح ادهي من حثا
بعد به في القضاء ونحرير لعمه في زمان اعميه وحرمان الروحه من الارواح و كانت ذات
ولد . وعرف من تأليف كتابه سنة ١٧٣

(١) راجع كتاب المسال ١٧٦٧٧ بعض لأول في بروج . ٣٨٨ كتاب لأول في
مصحف ومجربها أخرج روايات في هذا المعنى

ماء أصبه ماء^١، بدليل قولهم في جمعه أمو = وماء وإنما جمعه ها - وإن كان اسم حسن - لأنه إذا عسر له أقام أعشار عوارض يعرض له حار جمعه، وبذلك فسمه إلى منصو ومصروف وأصار باعتبار أن لفظ «الماء» يطلق على ثلاثة يكن في المصاف بعد صافه إلى جسم غير مرة ولا مرة^٢، وفي السور باعتبار كونه بقية شرب حيوان، وفي المطلق لا باعتبار شيء يذكر معه.

ثم نساء له «جمعه» وهو ماء المطلق، و«حكم» وهو نظائره، و«أثر» وهو الظهوري وهذا لأثر نابع للجمعه، والحكم عدد، وعدد الشيع نابع لهم، وثبت وهو عدم سميته في ظهوره مبيحه لفضلاء من حدث ذكر. و عرف هذا فيكون الغيبة يبحث في المطلق بأعشار «أثر ثمانية»، «٦» أعشار جمعه، «٢٥» أعشار ظهوره، «٣٥» أعشار ظهورته أي كونه مطهراً لغيره «٤» أعشار ما يخرجه إلى ظهوره و«٥» بعض الفضلاء عن حقيقة، «٥» أعشار ما يخرجه عن صهاره، «٦٥» ما يخرجه عن ظهوره، «٧» ما يردّه إلى طهارته، «٨» ما يعبده إلى ظهورته، و«٩» بعض الفضلاء ما يلزم أثر ظهورته كحوار سميته في الأعمال لمسحة والصلوات لسببونه

أن يبحث عن الحقيقة فلم يعرض له المصنف، وبحث فيها ما من حيث المعنى وهو المصدر لثقل الدواعي وما من حيث لفظ فهو ما يستحق إطلاق الاسم عنه من غير قيد ولا تصح سبه عنه، وأما باقي الأعداد فسيأتي كله في محله.

وهنا فوائد:

(الاولى) في قول «يستحق صلاح الاسم» فائدة وهي أنه لما شئت^٣

١ في تمام من ومرة له مقفه من ها، ومع سقى، المصدر

٢ كذا في نسخة من النك - وفي نسخة حرق غير مده ولا مرة

٣ في ب عدد

أما المطلق فهو في الأصل ظاهر ومظهر . يرفع الحدث ويريل

الحدث .

بحاجه اليه ما للحجاء كقوله تعالى « وجعلنا من ماء كل شيء حي » . أو
لأنه يعونه تعالى ودينا به حيات وحل لحصده . وللظاهرة لقوله تعالى
« ويزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » . « وجب وضع يده بآرائه لما تعذر
في الأصول

(التيه) بحث في انصاف نصا في حقيقه : ما من حيث المعنى وهو
ما استخرج من جسم أو مرج به مرجح بمرجحه من الحقيقة السابقة أو من حيث
اللفظ وهو ما لا يحق إطلاق الاسم عليه إلا مع القيد ويصح سلبه عنه
(الثالثة) الأسار جمع سؤر ، وهو النقية منه ، ومنه قول النبي صلى الله عليه
وآله وسلم : إذا شربتم فامرو

وحكم السؤر حكم الحيوان إن طاهراً فطاهراً وإن نجساً فنجساً .

قوله : أما المطلق : فهو في الأصل ظاهر ومظهر يرفع الحدث ويريل

الحدث

هذا اشاره إلى الموضع الذي وثقت من لا سدر ب شمسه ، فإن حكمه
بكونه مطهراً يستلزم عيباً أو حكماً كونه طاهراً ، لاستحالة كون المحس مزيل
للنجاسة ، بل يزيد المحل نجاسة بملاقاته

وأما كونه طاهراً فهو تعالى « خلق لكم من في الأرض حياء » .

(١) سورة البقرة ٣٠

(٢) سورة البقرة ٩

(٣) سورة البقرة ١١

(٤) سورة البقرة ٢٩

واللام لاختصاص النفع وإنما يكون بالظاهر .

وأما أن يكون مظهراً لغيره فنقوله تعالى « وتر لنا من أسماء ماء طهوراً »
والطهور هو لمظهر لغيره بكونه من لأسماء المتعدية، ونقوله عنه اللام جعلت
لي الأرض مسجداً وطهوراً وهو بص في الباب ٢٠، إذ لو أراد الطاهر لم يكن
له مزية في الكلام .

وهو مراد بحت ذكرناه في كبر العرفان في هذه الموضع

وهنا فوائد :

(الاولى) في قوله وهو في الأصل مظهره اشارة الى أن هذا الحكم لاحق
للماهية من حيث هي لا باعتبار وصف عرضي . وإن المحسنة مستطارية
عنه ، والأصل عنه لانه حدث وعدم لحدث أولى . ولأصل فيه انشاء .

(الثانية) قبل حدث ، لا يدرك بالحس وحدث ما أدرك بالحس . وفيه
نظر . فإن القول بالناسي لعدم الرائحة حدث مع أنه لا يدرك بالحس .

وقبل لحدث ما عبر الى الله وحدث بخلافه وهو غريب

(الثالثة) عقب الامة على الاسم مطلق دعي على صحت حلقه التوثيق
والسلب ، فإن من خواصه المطلقة أنه يرفع لحدث بمراده لا بشرط فقد عبره
ربما مستقراً الى أن يحصل حدث آخر .

فعلنا « دعي على صواب حقيق » أي من صدق الاسم وعدم بغير لثوب والظلم
والرائحة ، وعدم الاستعمال على قول

(١) سورة الفرقان : ٤٨

(٢) الحصال ٢٦٤/١

(٣) في باب في الباب

(٤) كثر الفرقان ٣٧/١

وكله ينجس باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه ، ولا ينجس الجارى
منه بالملاقاة ، ولا الكثر من الراكد .

وقولنا « بمراده » احتراز من قول بعض الفقهاء وهو لاصم ان السيد
يرفع الحدث بشرط انصاف التيمم اليه .

وقلنا « لا شرط فقد عبره » احتراز من سعيد بن المسيب ان ماء البحر لا
يرفع الحدث الا بعد فقد الماء مطلق غيره والتركب مع .

وقد « رفعاً مستترا » احترازاً من قول المروسي بأن التيمم يرفع حدث
يكن لا رفعاً مستتراً أى حدث آخر . بل لو وجد ماء وتمسك به قبل حدث
آخر ، فيه بعض حكم التيمم ونسب حكم حدث الذي كان قبله

قوله : وكله ينجس باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه

هذا اشارة الى الموضع الخامس أي ما يحرجه عن طهارته وهو استيلاء
النجاسة أي غلبتها عليه بحيث يصير قهراً له في بونه أو ضعفه أو رتبه وهي
الأوصاف المشار إليها .

وفي قوله « وكله » شارة الى أن له أقساماً ، فإن كلا لا يؤكد بها لأماله
أجزاء يصح اقترافها حساً أو حكماً .

والأقسام الأربعة الأولى منزل من السماء ، شبيهاً ما ذهب من الثلج والحمد
والبرد ، الثالث ما نبع من الأرض ، الرابع ماء البحر

قوله : ولا ينجس الجارى منه بالملاقاة - الى قوله - حال برونه

هذا من سعة الموضع الخامس . وبغيره . بل المطلق لا لانه النجاسة ولم

(١) قال في التذكرة ص ١ . وعن سعيد بن المسيب اذا لجمت اليد البحر التيمم أحب
لنا وقال في الخلاف ص ٣ . وقد سئل عن الممسك بحرراً له صلى به مع عدم الماء
ولا يجوز مع وجوده

وينجس القليل من الراكد بالملاقاة على الأصح
وحكم ماء الحمام حكمه إذا كان له مادة . وكذا ماء الغيث
حال نزوله

نستول على شيء من أوصافه الثلاثة ظه أقسام :

« ١ » أن يكون حراً . فهذا يكون طهراً كما كان ولا عملاً بالاصحاب .
وهل بشرط كونه أم لا ؟ ألقى نصف حكم نظهرته وفيدد لعلامة الكربة
وهو أولى لدخول تحت إطلاق قوله عنه السلام . والماء كرايم يحمل
خفاً والأجماع على العمل بمفهومه
وقد انهدم حري عن مادة لا بشرط الكربة ولا عهد بشرط دوامه .
وهو حسن وعليه الفتوى .

« ٢ » أكثر من الركد . أي الوقت وسأني بمروره . وهو طاهر أيضاً
عملاً بالحديث المذكور وغيره

« ٣ » ماء الحمام . أي لخصوص لصغر في حمامه . إذا كان له مادة منفصلة
به ، وهو طاهر أيضاً بشروط الأول أن يكون له مادة . ثانياً كونه كرايم على
احتياط لعلامة . وهو الأصح لما قبل من العمل بمفهومه . ونصف أطلق ومن
بشرط كونه . ثالثاً أن لا يقطع حركته بالمادة

ثم اعلم أنه مع الشروط المذكورة لا بشرط الحمام بل متى حصلت ذلك
في غيره فالحكم واحد كذا قاله السيد بولاقه الأحكام

(١) لكافي ٢/٣ وبه . وكان الماء مكرراً لم يصبه شيء . وكذا لأحد لنى ذكر
في الوسائل ليس فيها معنى المتى . أي « لم يحمل حيث » - راجع الوسائل ١١٧/١
١٢ ذكرى ٨

« ٤ » ماء الغيث حال نزوله ونقاطره ساكناً ، ولم يشترط المصنف جريده بل يكون طاهراً وان لم يجر لرواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام .
السطح يدل عليه فحسه السماء فكيف مصيب الثوب ؟ فقال لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه^١ .

وَمَا الْمَسْحُ فِي التَّهْدِيبِ وَاحْتِصَاطُ قَدِّ شَرْطِ جَرِيدِهِ مِنَ الْمَرَاتِبِ ، لَتَعْبِيدِهِ بِالْحَرِيدِ فِي رَوَايَةِ هِشَامٍ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ نَصْرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢ ، وَمِثْلُهُ رَوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَحِبِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣ . وَالْأَقْوَى الْأَوَّلُ .

« ٥ » القليل من الراكد .

« ٦ » ماء البشر وسباني حكمها^٤ .

قوله . ويحس القليل من الراكد بالملاقاة على الأصح

المراد به ما نقص عن الكبر ولو بجزء يسير كاندائق مما دونه ويجهه مذهب كافة العلماء إلا أن شي عمل ما ومالك من الجمهور . فانهما ذهب إلى طهره وأحدث بقوله صبي لله عنه وآله وسهم حلق لبه يدهور لا يحسه شيء^٥ .
الأمير أحمد أوصافه^٦ . ولأم الحسن إذا دخل على المرد فاد بموم
والحوادث المسح من كوب للام هنا للحم من دل للحم ، لأنه عليه السلام

(١) وكف البيت بالمطر والعين باللمح وكفاً من باب وهد : مال قليلاً قليلاً

(٢) الفقيه ٧/١

(٣) التهذيب ٤١١/١ الكافي ١٢/١ حمل على ما كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

بتغير الماء به ويكون في حال مرور السبي

(٤) التهذيب ٤١١/١ ، قرب الاستاد : ٨٣

(٥) في ب حكمه

(٦) رجع من لرمدي ٩٥/١ ، سنن أبي داود ١٨٧١ سنن ابن ماجه ١٧٣/١

وفي هذه المعادير : الماء طهور لا يتجه شيء

وفي تقدير الكثرة روايات - أشهرها ألف ومائتا رطل - فسر

الشيخان بالعراقي

لما رل علي شربصاعه - بهم لاء وفي بالكسر - فذل آتوني بوصوء - بفتح
لواو - فقل نارسول لله بها فاعة الحما^١ - فذل خلق الماء^٢ - الح أي هذا.
سما لكن لا سلم أن لام الحسن في المفرد بعد العموم - وقد بين في
الاصول

سلب لكه مسح بقوله عليه السلام اذ اطلع ماء كرا أم يحمل حثا^٣.
وهذا مدني والاول مكّي ، والمدني باسح .

قوله : وفي تقدير الكثرة روايات أشهرها ألف ومائتا رطل وفهره

الشيخان بالعراقي

الروايات التي وقفنا عليها ست :

(١) سن أبي داود ١٧/١٧٨ - سن الترمذي ٩٥/١ - وفيهما قبل يا رسول الله
أسوما من شربصاعه وهي شربصاعه - لحسن - بحوم الكلال - لسن^٤ فذل رسول الله
صلى الله عليه وسلم - ماء جهوز - بحقه سي - واسقط للترمذي

وسح لكاتب في - بضاعه لحد - مختلفه هي بضاعه بضاعه الحيا^٥ - وفي أخرى
« فاعة الحما » وفي نسخة أخرى « فاعة بحر »

أقول : الفاعة هي أرض واسعة سهلة مطمئة مستوية حرة لا حرومة فيها ولا ارتفاع
ولا انهداط تنفرح عنها الجبال والاكلام ولا حصي فيها ولا حجارة ولا تنبت الشجر وما حوالها
ارفع منها وهو مصب الماء - رد الحيا^٦ : الحصب والمطر لا حياته الارض

(٢) على رقم الفهر الكثير لم يشر على هذا الحديث بهذا اللفظ من مصادر الخاصة
والخاصة . لا يذ في سن الترمذي ٧٩/١ وسن أبي داود ١٧/١ هكذا اذا كان الماء قنن
ثم يحمل الحيا

« ١ » رواه اسماعيل بن حنبل عن الصادق عليه السلام : ثلاثة أشبار في
ثلاثة أشبار . وأفتى بها القميون^١

« ٢ » رواه عنه عنه عليه السلام - زر عن عمقه في دراع وشتر معه^٢
« ٣ » عبدالله بن المعيرة عنه عليه السلام مرسلان الكرم من الماء نحو
جبي هذا^٣ .

« ٤ » محمد بن مسلم عنه عليه السلام : انه ستائة رطل^٤ .
« ٥ » أبو بصير عنه عليه السلام ثلاثة أشبار ونصف في منه ثلاثة أشبار
ونصف في منه عملاً . وثني مصموها اسد ونسج ، وفي طريقها عنده من
هيسي وهو واقفي
« ٦ » ابن أبي عمير مرسل عنه عليه السلام ألف ومائة رطل^٥ وعندها
الأصحاب .

وقر شحيح لرطل مائة في ، وهو مائة و ثلاثون درهم جمع من رونه
أبي بصير وهدد فيه مقدار - وكذا ياربها رونه من مسلم بحسن الرطل عبي
المكي لأنه اذ ذاك رطلان مائة في

وقال السيد والصدوق انه مدني مائة و خمسة وتسعون درهماً لأن السؤال

- (١) الكافي ٣/٣ ، التهذيب ٤٢/١
- (٢) التهذيب ٤١/١ ، الاستبصار ١٠/١ .
- (٣) التهذيب ٤٢/١ ، الكافي ٣/٣ ، الاستبصار ٧/١
- (٤) التهذيب ٤١/١ ، الاستبصار ١١/١
- (٥) التهذيب ٤٢/١ وجه ثلاثة أشبار ونصف في منه ثلاثة أشبار ونصف في عمقه
في الأرض

(٦) التهذيب ٤١/١ .

(٧) في ب و سمور .

وقع بالمدينة .

وما قاله الشيخان أقرب .

وهنا فوائد :

(الأولى) أنه لا فرق في ذلك من كونه عدداً أو قلباً أو حوصاً أو آية ،
خلافاً للمعتمد وسلاز ، فإنهما جعلاً الآية كالقبيس في الأبعد من الملاقاة وإن كان
مؤثراً كراً ، ولما هو على خلافه بعموم الحديث نفسه .

(الثانية) يشترط فيه السمع بعدم صدق الماء عرفاً على الحامد ، فما عطمه
من لحمد لولاقاه ، خاصة بحسن طاهرها خاصة سواء كانت كراً أو أقل ، وظهره
يكشط^٢ الملاقي أو عوضها في أكثر أو ملاقاه

(الثالثة) العدبر المذكور ، تحقيق لا تقريب ، سواء كان بالمساحة أو لورن .
(الرابعة) صفة المساحة أن يكون كمية بين وأربعين شراً وسعة أمان
شر ، لأن صوب الطول في عرض حاصله اثنا عشر شراً وربع شر ، وصوب
العمق في ذلك حاصله مائة كرناه ، إذ ثلثه في اثني عشر سنة وثلاثون ونصف
في سبعمائة سنة وثلثه في الربع سنة ثمان ونصف في الربع ثمان

(١) قال الشيخ السفيدي في المصنف ، من تهذيب في ٢١٧ ود وقع في ماء
الراكدة شيء من الحجاب وكان كراً - وصره ثلث ومائتا رطل بالمقدار - وما زاد على
ذلك لم ينجه شيء إلا أن يتغير به كما ذكرناه في المياه المجارية .

هذا إذا كان ماء في عدبر أو قلب ، وأما إذا كان في بئر أو حوض أو ماء فانه بعد
بائراً ما يموت فيه من ذوات الأنفس البائدة وبجميع ما يلازمه من النجاسات ولا يجوز
التطهر به حتى يطهر ، وإن كان الماء في البئر أو القلب دون أربع رطل ومائتي رطل حري
مجرى ماء لا بار ولحدود التي يفسدها ما وقع فيها من النجاسات ولم يجر لطهاره به
(٢) الكشط رملك شيء من شيء قد عثاه ود الماء كشط ، أي ظمت كما يقع

القب

وفي نسخة النثر بالملافة قولان . أظهرهما التنجيس .

(الحجسة) صطبه بالورن اما سراجهم فمائه ألف درهم وخمسون ألف درهم
وسنة آلاف درهم ، وما سمانقيل فمائه ألف مثقال وسبعة آلاف مثقال ومائتا
مثقال . وما حنجا الى ذلك لان الرطل حنجل في لاسعمال زيادة وبقية ،
فاحتجنا الى صطبه بما لا يحتلف .

قوله : وفي نسخة النثر بالملافة قولان أظهرهما التنجيس

فيل النثر مجمع ماء سابع من الارض لا يبعد عاليا ولا يجرح من مسماها
عرفا .

وفي الكلام حذف تعديره وحجسته ماء اشروه . وقد تقدم كونه يحس بدماله
بالحجسة

وحتلف في حجسته بمحرد الملافة من عبر فعول ، فدل ثلاثة و من
درهم . يحس لتظاهر المعنى بمرح سة ملافة الحجسة له من الصبحانه
ومن أهل البيت «ح» نظريه سة والأصحاب . ولقول الكاظم عنه بسلام حين
سئل عن ذلك فعول . يحريث . بمرح منها دلاء . ذلك يظهره بشاء الله

(١) قال الشيخ في النهاية من ٦ : وأما مياه الآبار فانها يحس ما لا يقع فيها من
نجاسات ولا يجوز استعمالها قبل تطهيرها
وقال السمعاني لمعة من ٩ : قال في بشر أوحسن : أو ماء فانه يفسد بئر
بموت فيه من . مات الأفسى السائلة وبجميع ما يلقيه من النجاسات ولا يجوز التطهير به
حتى يظهر .

وقال ابن ادريس في شرح من ٩ : وأما مياه الآبار فانها تنجس بما يقع فيها من
سائر النجاسات فلا كان لاء أو كثيراً غرت الحجسة ايدهم فيها . أحد أو صاف اساء أو
لم تغيره بغير خلاف بين أصحابنا .

(٢) التهذيب ١/٢٣٧ ، الاستبصار ١/٢٧١

متروحات البشر :

وينزح - لموت البعير والثور واصحاب الخمر - ماؤها اجمع ،

والاحراء يستعمل في الحروح عن نواجذ وقوله « يطهرها » يقتضي عدم
طهرها قبل والا اجتماع الامثال وحصل الحاصل

وقال ابن ابي عمير في التهديب و لعلامة ووده لا يحسن ، لقول
الرمضا عليه السلام : ماء الشر واسع لا يحد شي . الا ان يغير ريحه أو طعمه
فيخرج حتى يذهب ريح ويطيب طعمه لادله مادة " حكم سفي الاساذنه لا
بالتغير ، وعله بالمادة والمعلل يقدم على غيره .

وحكى المصنف وعده عن بعض تفهده لقول بالطهارة مع وحوط الرح
وهو ظاهر كلام الشيخ في التهديب .

وهو غير مدحهما من الادله مع حمل أدبه لاوس ساوول ، فان الفتوى
بالنرح لا يستلزم وجوبه ، وسعدي وجوه لا يستلزم التحسيس لجوار كونه للتعبد

وقوله « يطهرها » يحتمل الطهارة بمعنى وازاله شاعه او العرة

ثم الذي يؤيد لقول بعده استحس روات كثيرة ، منها رواه علي بن
حمزة عن أخيه موسى عليه السلام في الحسن قال : سأته عن شر وقع فيها رين
من عذره رطه أو دسه أبطلح اوصوه منها ، لا قال ، لا بأس .

قوله . وينزح لموت البعير والثور واصحاب الخمر ماؤها اجمع

هذا اشارة الى الموضع السابع ، وهو ما يرد الى طهارته .

(١) التهديب ٢٣٤/١ ، الاستبصار ٣٣/١ .

(٢) اشبع ككف من طعام ، السلام الكرية منه جوف ومراذه ، وانكره ربح الفم
الذي لا يتخلل ولا يسد والمصدر الشاعة

(٣) التهديب ٢٤٦/١ ، وفيه ريب من عذره رطه او يابسه أو ريبيل من سرفيل

ولقد تم هنا مقدمة ، وهي : ان كل ماء نجس فانه يظهر بالقاء كره عليه دفعة
فدلا كان أو كثيراً بشراً كان أو غير بشر ، فان لم يكن متعبراً فذلك كاف في طهارته .
وكذا ان كان متعبراً وزال النجس بذلك الألفاء ، وان لم يزل فلا بد من القاء كره
آخر فان زال فذلك والا فآخر وهكذا .

وكذا حكم لالقاء حرياب لنهر الى ذلك النجس أو وقوع العيث ساكناً
فيه وتصاله بكر اتصال متراح به ، فان ذلك كله مطهر اجماعاً
وإذا لم يحصل شيء من الاربعة فبعبه مسائل :

« ١ » الحمام وما شابهه في حرب المدة عني لعليل نجس وشاعت فيه فان
ذلك يطهره أيضاً .

« ٢ » ان يمر بعض نهر الحاري أو بعض بكثير يوقف وكان له في ميه
كراً فموج النهر أو لكثير يوافق فزال بذلك النجس واسمها فابها يطهره .
« ٣ » ماء البشر بالتزج كما يجيء .

وهذه الثلاثة أيضاً اجماعية ، واختلف في مسائل :

« ١ » لو سم لعليل حتى يلع كرا في المرنصى وابن دريس والشح في
نجد قوله يطهر موله عليه السلام في البيع بعد كره له يحمل حثا وفي الشح
في قوله الآخر والنصف والعلامة بعدمه فسجدت بعد الاول ولان كل جزء
اذا لاقى نجس ، فابكر نجس ، ولم يدم من ماء في تحدث الطاهر
لانه الاصل فيه .

« ٢ » ان يزل سم من في نفسه أو يطون مكانه قبل تطهره ، والحق عدمه
لأصالة بقاء ما كان .

ونظر الاستبصار ٤٢/١ وفيه أيضاً ريب

(١) قال في المعتبر ان يزل السم من نفسه أو من راحه ما يرميه كالنوب أو يصفق

وكذا قال الثلاثة في المسكرات والحق الشيخ الفقهاء والمشي

و ٣ الماء القليل في الكوز اذا علاه الكثير قل لا يظهر لعدم المراجعة

النامة ، ومن يظهر للاتصال وحيد اسم لكثرة على الجمع .

اذا عرف هذا فقد ظهر لك ان ماء ستر يابن سائر لماء في طهره بالروح

اجماعا ويساويها فيما عدا ذلك من المطهرات

ثم اسرح ناره بكونه بجميع وبارد بكونه لبعض ، والاول موجه سعة :

ثلاثة منها كلام المصنف يدل على عدم ليدف منها ، وهي العر والثور والحمر

فان الاكثر والاشهر هو ذلك ، وقال بعضهم ان الثور شبهه حطى بالغير ، وهو

غلط ، فانه ورد في رواية عبد الله بن سنان صريح لا مشبهها ، وقال الصدوق في

المصنف اسرح للحمر عسرون دلو^١ ، والاشهر خلافه بل اسرح الجميع

فوائد :

(الاولى) لعمر اسم لمذكر ولا أنثى كالاسنان لمراحل والعمر

(الثانية) لثور اسم لمذكر من بقرة فلا يقول الاثنى معردا وان دخل في

اسم النوع .

(ثالثة) لا فرق في لحم بين فسه وتسمه حتى يطرده لصدق الاسم .

وفي بعض نسخ لكاتب «فروع الحمر» ، وهو دس سبي ماقلبات ، وأما الانصاب

فغير شرط .

قوله . وكذا قال الثلاثة في المسكرات والحق الشيخ الفقهاء والمشي

والدماء الثلاثة

الرياح لم يظهر لاستقرار التحامة والتغير

(١) اسرع

والدماء الثلاثة .

هذه الأربعة عند المصنف فيها بوقف ، وبذلك نسبها إلى القائل ، ويمكن

أن يحتاج لذلك :

١- المسكرات فنقله عنه لسلام . كل مسكر حمر ، وقول انكاظم عليه
السلام : كل ما عاقبه عاقبة الحمر فهو حمر^١ .

لكنه ليس صريحا في الدعوى ، لأن شبه شيء شيء مطلق لا يدل على
الاتحاد من كل وجه بل من الوجه المراد من لشيء به ، كقول « رب الأسد »
أي شبه في الشجاعة لا مطلقا ، والمراد من لحر الشرب ، فيكون الشبه
مقصورا عليه .

وأما المدح فقول الصادق والرضا عبيهما بسلام : القاع حمر^٢ . والكلام
فيه كالاول .

وأما المبي فلا دليل عنه سوى أن يقال ، أن ما لا تقدير له شرعا يجب فيه
برح الجميع للاحتياط ولا يلزم بحكمه في برح البعض دون البعض .

وقد عرفت لحوار أديب : لا يبرح شيء لاصالة لراءه بالسالمه عن المعارض
أو يقول : برح أرمون لروءه ادعى سبغ لوجوده ، وهو قولهم « برح من
أرمون » كاتب محرد « ضم لسم وسكون اسم وكسر الحاء ومعناها العسة
وبروى بفتح الميم والحاء أي موضع النتن .

(١) اسفار : ٨٧/٦ ؛ فعلا عن دلائل شعري ٤٩٥ عن الدعائم . تكامى ٤٠٨/٦ .

التهذيب ١١١/٩ ، معاني الآثار : ٢٢٤

(٢) التهذيب ١١٢/٩ ، الكامى ٤١٢/٦

(٣) التهذيب ٢٨٢/١

(٤) الميسوط ١٢/١

فإن غلب الماء تراوح عليها قوم اثنين اثنين يوماً .

أما الماء الثلاثة فلا حجة فيها، إلا كون الشارع عطف الحكم بوجود أربعة فلسها وكثيرها . فيكون في السرح كذلك . لكنه محض قياس .

د عرفت . فالفتوى على برج الجمع . بسعة المذكورة لشهرته بين الأصحاب . والمراد بالمسكر . كان مائعا بحسب أصله ، ولو عرّض الحمود للحمر برج الجمع ولو عرّض السيمان للحسين فلا يحسد

وأضاف العصي إلى سعة عرق حب من لحرام وعرق الإبل الحلاله والتقي بول وروث عبر الماء كقول . وبعضهم خروج الكلب والحمر من حبس . وبعضهم القيل

قوله : فإن غلب الماء تراوح عليها قوم اثنين اثنين يوماً

هذا تعطف الأصل . وهو لحم في اشتركت . من « اثنين » وقع حالا من قوم وهو بكرة متقدمة على الحلال ، ولا يكون في الغربة صاحب الحال بكرة لا والحال متقدمة عليه كقول الشاعر :

لعزة مـوحشاً طبل قدومه [عفا ، كل أسحوم مستديم] (*)

ولا يرد ذلك على تعطف الحديث الوارد في هذا المعنى ، وهو قول الصادق عليه السلام « من غلب ماء فليرى يومه » أي للسر . فقام عليها يومه ببر وحوون اثنين اثنين . لأن « اثنين » حال من الصمير في « تراوحوون » والصمير معرفة وإن كان لمسكر

(*) لكثير عزة ، انظر نوح العروس (وحش)

(١) تزويده : استخرجه بالحجامة ، وبرتت البئر نزفا : استخرجت ماءها كله

(٢) التهذيب ٢٤٢/١ ، الاستبصار ٣٨/١

ولموت النمل والحمار يزح كز. وكذا قال الثلاثة في انفسهم والبقرة.

إذا عرفت هذا فالتراوح التناوب، واشتقاقه من الراحة وفي ذكر القوم
شعار بعدم حره اساء معروبة ومصحات ون حورد في المعتبر. فان لفظ
« انعم » يقال للرجال خاصة، قال الله تعالى « لا يسخر قوم من قوم عيسى أن
يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء »
وهنا هو تد :

(الأولى) يوم هو انومي من طوبى المحر سبي الى دهاب لخمرة
المشرفة، ولا تحري من ولا لمدى ولا فرق من يوم طويل وقصير
ويجب في جره من الليل مدمماً وماخراً ليتحقق اليوم، لأن ما لا يتم الواجب
الا به واجب

(ثانياً) يحور لهم صلاة جماعة، ويصرون على الواجب المندوب
المعتاد .

وهل يحور الاكل جماعة ؟ قال الشهيد نعم ، لأنه سني . والأولى عندي
عدمه لحوار حصوله حال الراحة وهو من تنبه
(الثالثة) لا يحور الاقصار على سن دانس . ويحور برودة على الأربعه
لأنه من المفهوم هو في . ولا يحصل معه كلال بخلاف الدانس

قوله : ولموت الحمارة والنمل [يزح] كز، وكذا قال الثلاثة في الفرس
والبقرة

أما الحمارة والنمل حال به ابنا بابويه واثابهما ، لرواية عمرو بن سعيد بن

(١) سورة الحشرات : ١١

(٢) في بعض النسخ : اذ هو

ولموت الانسان سبعون دلواً .

ولمعدرة عشرة . فان دأبت فأربعون أو خمسون .

هلال عن لنافر عليه السلام قال . سألت عما يقع في الشر حتى بلغت الحمار
والجمل والبغل^(١) . فقال : كرم من ماء^(٢) .

فأخرج الحمل لدخوله في العبر ، وهو يرح له الكلب لروايه الحلبي عن
الصادق عليه السلام^(٣) . والحلبي لا طعن فيه .

وأما نعرس و لمره فلم يرد فيهما حدث ولدت أسده الى الثلاثة .
ومساواة بحميمه غير كافية ، والا لكان الحديث لمره بالشور^(٤) أولى .

قوله : ولموت الانسان سبعون دلواً

هذا قول أكثر علمائنا من غير تفصيل

وقال ابن دريس : يرح للكافر الجميع ، لأنه اذا باشرها حياً يرح له الكل
وكذا بعد موته

أحب : بأن يراود بحاسه حياً بسبب استعاذه وقد رآه بموته

قال العلامة : ولو لم يرح له أربعون لو باشرها حياً بلرواية المذكورة
أو ثلاثون لروايه كردونه لم يكن بعداً . لكن ابن دريس سي دلت على أن ما
لم يرد فيه يرح له الجميع .

(١) ليس بالبغل ، في التهذيب

(٢) التهذيب ٢٣٥/١

(٣) التهذيب ٢٢ / ١

(٤) راجع المختلف ٦/١ .

وفي الدم أقوال ، والمروى في دم ذبح الشاة من ثلاثين الى
أربعين ، وفي القليل دلاء يسيرة .

ولموت الكلب وشبهه أربعون ، وكذا في بول الرجل .
والحق الشيخ بالكلب موت الثعلب والارنب والشاة .

قوله : وفي الدم أقوال

« ١ » قول المبيد في القليل خمس وكنير عشر ، « ٢ » قول السيد من دلو
الى عشرين ، « ٣ » قول ابن سبويه والشيخ في القليل عشر وفي الكثير خمسون ^٢
وسراد بالغة و لكنره أربعهما عرفاً وقل الروندي بحسب لشر في لعارة ^٣
وسرره وهو غير بعد ، لظهور أسنير ولانها اصافن فحار عسارهما بالاصافة
الى المحل المنفعل عنهما .

قوله : والحق الشيخ بالكلب موت الثعلب والارنب والشاة

في الكلب روايات ، « ١ » برح منه دلاء ^١ « ٢ » خمس اذا لم يغير وان
يغير حتى يذهب الريح ^٢ « ٣ » برح الجميع ^٣ ، « ٤ » سبع دلاء ^٤ .
ووجه اللاحق رواه الحسن بن سعيد عن الصادق عليه السلام . أربعون

(١) المقتبة : ٩ ، التهذيب ١ / ٢٤٤

(٢) النهاية : ٧

(٣) امرره كثره الساء ، فانه عربيته أى كثره بقاءه وبطل برر لاء أى قل انبرير .

القليل

(٤) التهذيب ١ / ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٥) التهذيب ١ / ٢٣٧ .

(٦) التهذيب ١ / ٢٣٦

وروى في الشاة تسع أو عشر - وللسنور أربعون - وفي رواية

سبع

ولموت الصبر واعتزال الحب سبع ، وكذا للكب لو خرج
حيًا ، وللغارة ان تمسحت ، والافثلاث ، وقيل دلو
ولول النصبي سبع . وفي رواية ثلاث .

لكب وشهد^١ فحمل الشاه على القدر في لحسه . واستصعبه لمصعب .

قوله : وروى في الشاة تسع

هذه رواية الصدوق عن علي عليه السلام^٢ .

قوله : وللسنور أربعون وفي رواية سبع

الأول روى به الحسن بن سعيد^٣ ، والذي روى به عمر بن سعيد عن النافر

عليه السلام^٤

قوله : وللغارة - الى قوله - وقيل دلو

قاله ابن بابويه^٥

قوله : ولول النصبي سبع وفي رواية ثلاث

(١) التهذيب ٢٣٥/١

(٢) لعله الحديث الذي رواه الشيخ في التهذيب ٢٣٧/١ ، وفيه عن اسحاق بن

عمار عن جعفر عن به أن عبد الله بن سلام بن يقول : قال ثابت بن ساه وما أشبهها وتبعه
أو غيره . وفيه امر سنة في الفقيه

(٣) روى لمصح في تهذيب ٢٣٥ - ٢٣٦ حديثين بن الحسن بن سعيد وقدر

للسنور في أحدهما عشرون ، ولثلاثين أو أربعين دلوًا . وفي تهذيبه قال : كان سور أو
أكبر منه نزلت منها ثلاثين دلوًا ، وأربعين دلوًا

(٤) التهذيب ٢٣٥/١ ، وفيه : عمرو بن سعيد بن هلال

(٥) سبع .

ولو كان رضيعاً فداؤ واحد . وكذا في العصفور وشبهه

ولو عبرت النجاسة ماءها نرح كلها

لاول قول الشيخ^١ . والثاني في رويته منصور وول المريض ثلاث
ذا أكل الطعام

قوله : ولو كان رضيعاً فدلوا واحد

لم يرد فيه نص لكنه ذهب إلى أنه قد لم يصف في المعبر هل ابن
أدريس : الرضيع أن يكون في الحوض أكل الطعام أو لم يأكل ، والمنهور
أنه من يعتدي ببلل في حوله أو يعلب عليه ولو لم يكن في حوله ، فلو
غلب غيره فليس برضيع

ولنتم هذا البحث بموائد

(الاولى) الدلو ماجزت العادة باستعماله عاباً ، وقيل ما استعمل في تلك
البشر ، وقدر بعضهم بثلاثين رطلا ، وقال الجعفي أرمون

(الثانية) يجب في الدلو بحق مسدود ، فلو نص ما بعد به لم يعد
به . وكذا في الكر

(الثالثة) قل بشرط تعدد الدلو بالتحص لاشتماله على حكمه لا يحصل
إلا به ، وقيل لا لحصول المعنى ، والاول أحوط . وسرع الرخ دالة سبع العدد
دفعه ، فانه يكفي على الثاني لا الاول

(١) التهذيب ٢٤٣/١ . أقول: الاول قول الشيخ هو ما في رويته منصور بن حازم
وأما الثلاث فهو في القبة ١٣/١

(٢) أي يكفي الترح دفعة بأية سبع العدد لحصول المعنى بها ، وهو ربح ثلاث دلاء
أو سبع دلاء أي بول العبي سلا . وما كان للحكمة في تعدد فلا يكفي دفعة بل يجب
ربح ثلاث أو سبع دلاء في العرض . ولو كان دلاء كثيرة

ولو غلب الماء فالاولى ان تروح حتى يزول التعبير ، ويستوفى
المقدر .

ولا يحس الشر بالملوعة ولو تقربتا مالم تتصل نجاستها ،
لكن يسحب ناعدهما قدر حمس اذرع ان كانت الارض صلبة أو
كانت البثر فوقها ، والا فسيم .

(الرابعة) حكم الصغر حكم الكبر . وكذا لحره كالكل ، ويعدد الرح
سعد الواقع احسن أو سائل ، أخذاً بالاحتياط وتعين المرأة

(الخامسة) يحكم بالحامه عدد واحد من لحمس ون تعبر ، لاصابه عدم
تقدم ولقول الصدوق عنه السلام في العاده لمستمحه في ماء استمسته لعلها
سقطت سبب لساعة . وقدر مصهم ثلاثة أدم وهو بحكم

قوله . ولو غلب فالاولى ان يروح حتى يزول التعبير ويستوفى المقدر
فيه أقوال « ١٦ » يروح حتى يزول تعبر قلبه السعد والحس . « ٢٥ » يراوح
أربعة رجال اذا تعدد نزح الجميع قاله ابن بابويه . « ٣٣ » نزح الجميع قال تعدد
حتى يزول التعبير قاله لسبح . « ٤٤ » كالت مصوصه فكقول الشح ولا فكقول
ابن بابويه قال ذلك ابن ادریس . « ٥٥ » ما قاله المصنف .

وفاعل « غلب » مصر ، وهو عائذ بي الله . و « الاولى » مبدأ حبره
محدود تعدده . فالاولى لروح حتى يزول - لى آخره .

(١) الفقيه ١٤/١

(٢) وهو أبو جعفر عن ما نقل عنه في مصر ١٩ ، قال : عن أبي حنيفة في الجفة .
ان كانت منه أو مستحمه اعد صلاة ثلاثة أيام وليأبها ، ولا اعد صلاة يوم وبه ومسله
حيال ضيف

وأما المصاف . فهو ما لا يتناول الاسم باطلاقه ، ويصح سلبه عنه ، كالمعنى من الاحكام والمصعد والمخرج بما يسلبه الاطلاق وكله طاهر لكن لا يرفع حدثاً

وبان هذا الوجه . أنه مع التعبير وعلة الماء يروح حتى يروى التعبير ، ومع الملافة من غير تعبير يستوفى المقدر ، فيجمع احدهما بجمع المسان . وهو المطلوب .

ويمكن أن يقال على هذا الوجه ان هذا ليس من فعل التعديب الشرعة بل من التطهير ، فالشارع ردد في الماء فقل ان لم تعبر فتطهير بالمقدر وان تعبر فتطهير بروال تعبر ، لانه علة لتجسس فادارت العلة رال لمعول ، فلا يجتمع لانه مع عدم التعبير يكون التطهير هو المقدر ومع التعبير يكون التطهير زوال التعبير .

وقدر بعضهم كلام المصنف بأنه يعبر بعد العائين ، أعني المقدر وروى التعبير ، كأبعد الاحتمال للحامل في هذه الورد . هم محتمل

قوله : وأما المصاف فهو ما لا يتناول الاسم باطلاقه - الى آخره
المدعى أن المصاف لا يصدق عليه اسم الماء حقيقة بل مجازاً ، لوجود خاصية المجاز فيه :

الاول - صحه سلبه عنه ، كما يقال في الاسعاده «الرحل الضعاع ليس بأسد» ، وهنا كذلك انه يصدق أنه ليس بماء

ثاني - لا يتناول الاسم باطلاقه ، فانه ان قال «اسفي ماء» فانه لا يحمل الا على المطلق

قوله : وكله طاهر لكن لا يرفع حدثاً

وفي طهارة محل الحدث به قولان . أحدهما : المص ، ويجس
بالملاقاة وإن كثر .

فإن في شرايع أحمدا . وأعرضه لعلامة بأن الصدوق يجوز ذلك
أحب . بأن المصاف معتبر العين وليس فلا يقدح . قد مع أنه له محور
ذلك مطلقا بل بماء . يورد حاشية في السفر عند عدم المطلق

قوله : وفي طهارة محل الحدث به قولان

قال السيد برفع الحدث . وقال الحسن برفعه عند عدم المطلق . والأكثر
على خلاف ذلك ، لوجوه :

الاول - أن لجذبه مبيحة . فلا يبرول إلا بما يسمن معه . وروى . وهو المطلق .
ثاني - أن المصاف يحسن بملاقاة لجذبه . و يحسن لا يبريل لجذبه .
ترك العمل بهذا في مطلق لا جامع . و ضروره . فلهي الاول على حاشية .
ثالث - ما احتج به العلامة . ودو أنه تعالى حصص التطهير بالمطلق في
معرض لأمان في قوله « و يبرل ثلثكم » من الساء ماء يطهركم به «^١» . ولو حصل
بغيره لكان الامتنان بالأعم أولى

وقد نظر . إذ يكفي في صدق الاستاء كونه رافعا للحدث . نعم يوقلنا أن
المصاف يرفع الحدث والحدث به دليه . لكن الموضع أنه يرفع الحدث لأعبر
أصح المرضي بأن المصاف يرفع الحدث . و قد حصل . وبملاقاة « وثابت
طهر »^٢

(١) شرايع ص ٣

(٢) حاشية د عا ١١

(٣) ضروره مدثر ٢

وكل ما يمارج المطلق ولم يسلمه الاطلاق لا يحرج عن اودة
التطهير وان غير أحد أوصافه

وما يرفع به يحدث الاصغر صاهر ومطهر . وما يرفع به يحدث
الاكبر طاهر .

وأحب . عن الاول بالسمع من أن ذلك هو القصد . بل لارلة طاهر
والمصنف يحسن للملافة . وعن الثاني بأنه مفردة . لأن كون المصنف مطهراً
محل النزاع .

قوله : وكل ما يمارج المطلق ولم يسلمه الاطلاق لا يحرجه عن المادة
التطهير

هذا اشارة الى الموضوع الرابع . أعني ما يحرجه عن حقيقته وكلام
المصنف فيه طاهر . وبعبارة أنه إذا حالطه شيء كالدق والرغراف مثلاً كان
بعد لمخالطه يصدق سم الاطلاق عليه فهو دق على حقيقته ولا ولا . سواء كان
ذلك المحيط منه بذلك في الدق والرغراف أو ليس منه . كالمطبخ
والتراب . مما لو حالطه موق في نصاب كماء . ورد عدم اللوب ورائحه
فقال الشيخ نعم في حوار التطهير به الأكثر منهما . فإن مساواة حار يستعمله .

وقال القاضي بالسمع مطلقاً أحداً بالأصل والاحسان

وحمل العلامة تقدير المحاكمة بالحكومة في الحر . وحسنه نعمر توسط
في المخالفة . فلا يعتبر في الطعم حدة الحل ولا في الرائحة ذكاء المسك^(١) . وينبغي
اعبار صفات الماء في لونه وبقته وصباه واصداؤه . فإن بقي لاسم مع

(١) انطاعت صبغة انطاء والبلاد وشبهها كقصد وكر بريح حاضرة نعو لماء

(٢) مسك ذكي : مطبوخ ريح

وفي رفع الحدث به ثانياً قولان . المروى : المنع .

المحذوف فهو ظهور والا فلا . أو تقديره لا حره ، فان بقي الاسم مع لغة
ظهور والا فلا

قوله . وفي رفع الحدث به ثانياً قولان المروى المنع

هذا اشارة الى الموضع السادس . وهو ما يحترجه عن الطهوريه . وانما
يكن على أن ذلك هو استعماله . ولما وجدنا الماء المسمى هو ماء قبل
استعمل في طهارة مبيحة لعبادة .

فيها فوائد :

(الاولى) انه ظاهر باجماع علماء ومطهر من الحدث اجماعاً منهم أيضاً
وهل يطهر من الحدث ؟ أما المستعمل في الاصغر فمطهر أيضاً اجماعاً ، وأما
في الاكبر :

فعل لم ينص وان ادرس والعلامة نعم ، لانه يسمع السمع مع وجوده
فيجب استعماله . أما الثاني فظاهره . وأما الاولى فنقوله تعالى « فلم تجدوا ماءً
فيمسوا » عن السمع على مطلق الماء ليس لم يستعمل وعمره ، فلو كان المستعمل
غير مطهر لكان قد أخذ غير السبب مكانه .

وقال الشرح وحاشا لا ، لانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اعتسال
الجنب في الماء الراكد . فأما سبب الطهوريه أو الطهارة وإنما كان فالمدعى

(١) المراد من الاصغر الوضوء ومن الاكبر الغسل .

(٢) سورة النساء : ٤٣ ، سورة المائدة : ٦ .

(٣) قال الشرح في التهذيب ١٤٩/١ سم قال يزيد الله - أي اشع اميد - ولا
يسمى له ان يرتفع في الماء الركد فيه . ان كان قليلاً أمستد ، ولوحده فيه أن يجب حكمه
حكم النجس في أن يمتس . فسمى لا في الماء الذي يصب فيه من النجاسة عند

ثبت، ولأن الصحابة في اغوار الماء ثم يجمعوه لطهارة أخرى، ولرواية عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام: الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه^(١).

والجواب عن الأول بحمل النهي على الكراهية، وعن الثاني أن عدم القل لا يدل على عدمه، وعن الثالث بالضعف فإن في طريقها من فصال وأحمد بن هلال والأول واقفي والثاني عال ملعون، وسقدير تسليمها معارضة مرواية ابن مسكان^(٢) وغيرها.

(الثانية) ظهر من تعريف المستعمل أنه يدخل فيه وضوء غسل الحصى قبل أو بعد، وضوء غسل الاستحاضة، وغسل من سب، وماء غسل الصبي الممير لو مس مبتأ، ويحرج منه وضوء جلوس الحنظل، واستعمل في غسل وضوء مندوبين أو الفسلات المشوبة.

(الثالثة) قال لعلامة: يصير مستعملاً به ناحه عدة كما قبل.

وقال الشيخ: أما هذا أو ربما من الحب في شروان لم يكن شبهة وهو حكم مخنص بالشر، فلو ارتس في قيل ولم يمس به يشك له ذلك لحكم.

(الرابعة) هل يعود إلى الطهارة بضرورته كرا أما باللقاء أو السيم؟ قيل نعم، وهو الأصح، وتردد فيه الشيخ في الخلاف^(٣).

(١) التهذيب ٢٢١/١

(٢) الكافي ٤/٣، التهذيب ١٤٩/١

(٣) الخلاف ٤٢١/١ قال فيه مني بلغ ماء، لمستعمل في غسل الجنابة كرا به لا يجوز استعماله، لأنه ثبت فيه الصنع من استعماله قبل أن يبيع كرا هذا بلغ كرا يصحح إلى دليل في حوار سميانه، ويمكن أن يقال إذا بلغ كرا حذر سميانه. لظاهر آيات والأخبار المتدولة لطهارة الماء، وما يقصر عنه أخرجه ندين، وهو عليهم السلام لا إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثاً.

وفيما يزال به الحيث إذا لم تعبده النجاسة قولان . أشبههما
التنجيس عدا ماء الاستنجاء

ولا يعتل بعبادة لحمام إلا أن يعلم حلوها من النجاسة
وتكره الطهارة بماء أسخن بالشمس في الآية ، وبماء أسخن
بالنار في غسل الأموات .

(الحامسة) لا يشب له حكم لاسفعل حتى يفصل عن بدن ، وقال الشيخ
يشب له بمجرد استقراره على المصو . فلو صرف ماء يدي على المصو لى
لمعه لم يفسها عن الحمامة صح عدا لا حد يسع

(السادسة) قول المصنف والمروني يسع ، فاحصرت الروايات في يسع
فالعاد سديده ولا فلا . فمزم به كون المصو أعم من حره وحمل بخاص
على العام .

قوله : وفيما يزال به الحيث إذا لم تعبده النجاسة قولان أشبههما
التنجيس

قال في المصو طهر بحس . رول في الخلاف نجاسة لاولى وطهارة
الثانية ، وقال المرتضى د ورد الماء على النجاسة فهو طاهر ، وذا وردت عليه
لم يكن طاهرا .

والاولى نجاسة لانه ماء قبل لافى نجاسة فبحس فدا في غسله لو حله
ام المندوبه للاحتياط فان ماء طهر املاوه لم يحل حكم طهرته فيها

قوله : عدا ماء الاستنجاء

فرواه عبدالكريم بن عبد الهاشمي عن الصادق عليه السلام

(١) الوسائل ١/١٦١

وَمَا الْإِسَارُ: فَكَلَهَا طَاهِرَةٌ عَدَا سُورِ الْكَلْبِ وَالْخَزِيرِ وَالْكَافِرِ.

وشروط انتهاء شروط: « ١ » عدم تغيره بالنجاسة ، « ٢ » عدم ملاقة نجاسة بعد اتصاله. « ٣ » عدم تعدد لمحل عند السعد ، وهو أحوط ، نقصراً ، لرحضة على محلها .

قوله . واما الاسار فكفلها طاهره عدا [سور | الكلب | والخنزير | والكافر |
الكافر قسمان : حربي ولا خلاف في نجاسته ، وملي وانق لا صاحب على نجاسته الا المبيد في « تعريه » « فقه حقه مكروه ، وروايت بخلافه
وأما فرق المسلمين هذا ابن ادريس سجسه عن المؤمن والمستضعف ،
وقال المصنف يظهرهم الا الحورح ^٢ والملاء ، وأضاف الشح المحرر ^٤
والمجسمة ^٥ .

أصح المصنف بعدم احداث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسار لمؤمنين
وكذا لم يحدث علي عليه السلام بعد أسار من حاله ، ولا يحمل على النقبة

(١) لكافر على مسلم يسمى وهو من كان كافراً ، ومريد وهو من كان ائمة من
الاسلام في اكبر وهو أيضاً على قسمين نظري وملي والكافر الحربي وهو غير الذي
الذي هو في ضمان المسلمين وفهدهم .

(٢) لعريه بتقديم لعن بيمينه على برن المجسمة بسدده ذكره للحاشي. ٢٨٧
بنوان : الرسالة العزية : وما ضطه بعض الناس للمجسمة والراء المهمة اساءه

(٣) هم الذين خرجوا على علي عليه السلام ، والحق ، والغلاة جميع العالي وهو الذي
يقول في أهل البيت السلام مالا بقدر في أنفسهم ، كمن يدعي فيهم الألوهية والتبوة .

(٤) المجسمة الذين قالوا ليس بـ صبح ونحن محزون حدث ذلك لعن عند العمل
وما الاعمال متبوية الى الناس على المعيار لا على الحقيقة

(٥) المجسمة هم الذين يقولون ان الله تعالى هو جسم . ذكر السيد بعض سخافتهم
وأباطيلهم في الطرائف

وفي سؤر مالا يؤكل لحمه قولان ، وكذا في سؤر المسوخ .

الامع الدلالة .

قوله : وفي سؤر مالا يؤكل لحمه قولان

القول بالحامه للشح في تهذيب و الاستصار ، وكذا قال في المسوط
الا انه سثنى لظن والنهايم الوحشة ومالا يمكن التحرر عنه من لاسية كالهرة
والقارة والحب ، وحمل سؤر ما يكره لحمه مكروهاً

وقال في النهاية^(١) والمرئضي في الاستصار بالطهارة ، وهو احتيار المصنف
والعلامة لاصاله الطهارة ولزوجه أي الفصل لعن قال : سألت أبا عبد الله عليه
السلام عن فصل الهرة والشه والفره والاس والحمار والحيل والعال والوحش
ولسبع فلم يرتد شئ الا سأسه عنه فقال : لا بأس ، حتى اسهيت الى الكلب
فقال : رحس محس لا تتوصاً بفصله واصب ذلك الماء وعنه ما راب أول
مرة ثم بالماء^(٢) .

قوله : وكذا في سؤر المسوخ (٤)

لقول بحامها لمشيخ فكذا سؤرها ، وحكا المصنف عن بعض الاصحاب
وقال ابن ادرس بالطهارة وهو الحق لزوجه لمنعده .

(١) تهذيب ١/٢٢٤ ، الاستصار في سؤر ما يؤكل لحمه ومالا يؤكل .

(٢) النهاية : ٥

(٣) التهذيب ١/٢٢٥

(٤) نسخ تحويل صورة الى مذهب أفصح منها ، وحمله لمسوخ وهي على ما في
الروايات : القرد والحزير والكلب والقليل والمذنب والفره والضب والادب والطاوس
والندعموس والحرى والرحى والسحابة والمطير والسماء والضب والاسد واليربوع
والقند قال ابن المسوخ لم يسمعه مسجداً لا ثلاثة أيام ثم مات ولم يتوالد ، وعنه
الحيوانات على صورها ، سميت مسوخاً على الاستعارة . والله تعالى أعلم بحقائق الأمور .

وكذا ما أكل الحيف مع خلو موضع الملاقة من عين النجاسة ،
والطهارة في الكل أظهر .

وفي نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف من الدم قولان . أحوطهما :
النجاسة .

قوله : وكذا ما أكل الحيف

ظاهر كلامه أن فيه خلافاً ، ولم يظهر به . نعم قل إن المرتضى يقول بكراهته .
وفي قوله ومع خلو موضع الملاقة من عين النجاسة فائدة ، هي أنه يكفي
في طهارة ماء أو عصير من روال النجاسة أن لم يرد عليه ماء مطهر .

قوله : وفي نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف من الدم قولان أحوطهما
النجاسة

قل الشيخ في المسوط بظاهره ، لرواه علي بن جعفر عن أخيه الكاظم
عليه السلام قل . سألت عن رجل رعب فامتخط أقصا بعض ذلك لدم قطعاً
صغيراً فأصاب إياه هل يصلح له الوضوء منه ؟ قال . إن لم يمتس في الماء
فلا بأس ، وإن كان شيئاً مبيئاً فلا يتوضأ منه^(١) .

وعلي بن جعفر كان معه عالماً ، فلو لم يكن أصاب الماء لما اشبه عليه
الحكم ، فدل قوله « أصاب إياه » على إصابة الماء .

وقال باقي الأصحاب بالنجاسة ، لأنه قليل لا يفي بحاسة فتجس . والرواية
لأولاه فيها . لاحتمال إصابة الماء ولم يصب الماء احتمالاً راجحاً لكون الماء

(١) امتخط : أخرج مخاطه من أنفه .

(٢) الكافي ٧٤/٣ ، التهذيب ٤١٢/١ ، وفيهما : قال : إن لم يكن شيء يسير في
الماء فلا بأس ، وإن كان شيئاً مبيئاً فلا يتوضأ منه

ولو بحس أحد الاناءين ولم يتعين اجتناب ماءهما .
 وكل ماء حكمه بتحاشته لم يحز استعماله ، ولو اضطر معه الى
 الطهارة تيمم .

مجاوزاً للماء ، ويكون المراد في الرواية ان لم يتحقق اصالة الماء لشي على
 أصالة الطهارة أو أصالة عدمه الأصالة ، وكونه فيها غير مانع من سؤاله ، فان
 لسؤاله فائدة . وهي أنه لا يكفي في الحكم بالتحاشه الطل بل اليقين ، لما هو
 رأي **ابن دريس** ، فان من تمن أصالة الماء وعدم تمن أصالته واسطة هي طل
 صالحة وهو محل لسؤال . فبشي عنه سلام الحكم بالتحاشه حينئذ

قوله : ولو بحس أحد الاناءين ولم يتعين اجتناب ماءهما
 عند صاعد ، وهو أنه كيف شئت محرم بمحبل وحب احتياهما مع الحصر
 لان اجتناب الحرام واجب ولانتم الاناءاتيهما ، ولقوله عليه السلام : ما اجتمع
 الحرام والحلال لأغلب الحرام الحلال . كما لو شئت لأحببه بالروجة ،
 وللحم المدكى ، لميته ، وماء الماء المحس بالماء الطاهر ، و المحس يحرم
 استعماله والطاهر يحل .

قوله : ولو اضطر معه الى الطهارة تيمم

فل يفتر الى الاراء

قل النسخ نعم ، و لالك مسعلا يدرب مع وجود ماء المطلق لطاهر
 ف ذلك غير كاف ، بل مع عدم مسع مع سرعاً ، فالفرص حصول
 المسع . كما يسمع من المعصوب وساح يسمعه ، بل ربما حرمت لأزائه
 إمكان الضرورة الى شربه مع العطس الشديد .

الركن الثاني - في الطهارة المائية . وهي وضوء وغسل .

الوضوء

والوضوء يستدعي بيان أمور :

قوله : الركن الثاني في الطهارة المائية وهي وضوء وغسل

هذا تعميم لطهارة في أقسامها ، وتقدر أدب الطهارة الشرعية لأدب لها من مظهر شرعي ، وهو ما لماء أو التراب . لقول الصادق عليه السلام : إنما هو الماء والصعيد ، وإنما للحصر الثاني هو التعميم وسأنتي ، والاول شامل للبدن وهو الغسل أو للعض وهو الوضوء

والوضوء مشتق من الوضوء وهو الحس و لطفه ، بقول فيه « وضوء »^١ الرجل « أي صار وضوياً ، ووضأت وضوياً ولا تقل بوضيبت وبعصم بقوله . ووضوء بالفتح الماء الذي يوضأ به ويصل أيضاً للمصدر من توضأت للصلاة مثل الولوع والبول وقول البريدي الوضوء بالضم لمصدر به قال لأحفن ثم قال : زعموا أنهما لغتان .

و يصل بالضم مع لافضة الماء على جمع بدن ، وتكون الجبن وتضم وبالفتح المصدر ، والكسر به يصل به كالحطبي وشبهه .

وهنا فائدة ، وهي : الطهارة هل هي مبرأة على الثلاثة بالاشراك اللغوي أو المعنوي ؟^٢ المعلوم من كلام الشيخ وعمره من المحققين هو الثاني ، فعلى

(١) التهذيب ١/ ١٨٨

(٢) وضوء بضم العين وماء بفتحها أي صار نظيفاً وحنناً . قال الأصمعي : قلت لأبي عمرو : وضوء بفتح الواو ؟ قال : الماء الذي يوضأ به . قلت : فما الوضوء بضم الواو ؟ قال : لا أعرفه . من أي صيد لا يجوز الوضوء به بالضم . إنما هو الوضوء بالفتح .

(الاول) في موجباته وهي خروج البول والغائط والريح من

الموضع المعتاد ،

ثبت هل هي مبرئة بالاشكك أو بالجمعه على الاوس والتواطي وعنى ثلث
المحار ، الأولى التشكك ، فهو بدر تعهده حصص بالثالثه عني ثلثي صرفاً
نقط الى جمعه ، ويكون محيراً بين الوضوء والعمل . وعلى الاول يكفي
اليمين مع عدم بناء عني أصالة عدم وجوب التردد عن مسمى الواجب .
ويحتمل وجوب العمل بيقين لبراءه معه وعموم قوله صلى الله عليه وآله
وسلم : « أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولاعلى « ما استطاع فيجب » .
وكذا على لاسراك القطعي يحتمل لأمر التيمم والعين .

قوله : الاول في موجباته

استعملنا لفظ « لموجبات » في محار . لأن موجب للوضوء لصلاة
وانطراف وغيرها لا هذه المذكور . بل هي ممدات أو شروط ، ولذلك
عدل بعض الأصحاب الى لفظ « لاسباب » وول في أساسه . فان السبب قد يكون
تيمم وقد يكون بامتناع وعنده الشرح ما دللوا على حسن لغزب

قوله : من الموضع المعتاد

قد شمل لأمرين « ١ » ما هو معيار بحسب الطهارة كما هو معهود لكل
أحد ، « ٢ » ما اتفق حصوله ثم صار معتاداً .

فان اليك مذهب : حرج من الفصل بفضيل ، سواء كان من فوق المعدة
أو لا . وسواء كان من حرج أو غيره . بشمول بعض حديث كله

(١) سنن ابن ماجه ٣/١ ، وفيه : فإذا أمرتكم بشيء محدوا منه ما استطعتم

(٢) المراد من « الأعلى » الفسل ، فهو مستطاع فيجب

والنوم الغالب على الحاستين ،

ويرجع في العادة إلى العرف ، وقبل يحصل بمرس ، وقبل بثلاث . والحق
الأول .

قوله : والنوم الغالب على الحاستين

الحاسان هما السمع والبصر ، وفيه بذلك احترازاً من السه ، فيه لا يحصل
معها ذلك .

واقف الأصحاب على كون النوم ناقصاً ، قول الصدوق عليه السلام : لا ينقص
الوصوه الاحدث والنوم حدث^(١) . وغير ذلك من الروايات

بهم قال الصدوق : ان رجل يرقد فاعدا لا وصوه عليه^(٢) . وانما الإجماع
بعده على خلافه ، فانه ناقص في جميع الحالات .

وهنا فوائد :

(الأولى) النوم عندما ناقص لكونه مقبلاً له ، فهو أحقره مضموم بعدم خروج
الحدث منه حانه النوم لم يفسد وصوفه على القول بالمقطعة

(الثانية) نسكر والجون والاعماء وشبهها من المعينات للعقل ، وانقص
بطريق الأولى . فهو من باب السه ، إذ لا يهول مع هذه المنع ، فكان الإجماع
عندها أولى .

(الثالثة) النوم والسكر مغطيان للعقل إجماعاً . والجون مزيل إجماعاً . وهل
لأعضاء مزيل ؟ قيل لا ، والحق كونه مزيل ، لعدم جوازه على الأسباب عليهم السلام
مع النوم عليهم ، فالفرق حينئذ بينه وبين الجون أنه يستلزم تعطيل الحواس

(١) التهذيب ٦/١

(٢) الفقيه ٣٨/١

والاستحاضة القليلة .

وفي مس باطن المدر وباطن الاحليل قولان ، أظهرهما أنه لا
يقص .

(الثاني) في آداب الخلوة

والواجب ستر العورة .

والجنون لا يستلزمه

قوله : والاستحاضة القليلة

و ما بعدهما تأمله وان كان كل أقسامها يوجب الوضوء لأن المردوها
ما يوجب الوضوء وحده وذلك هو القليلة لا غير

قوله . وفي مس باطن المدر وباطن الاحليل قولان أظهرهما أنه لا
يقص

لاحليل هو الثقب دون سائر العصور . والقول بالنقص بالمس المذكور
لصدوق . وبني لأصحاب على خلافه . والمستند قول الباق والصادق عبيد
السلام . لا يقص الوضوء . لا ما خرج من سفك اللذين نعم الله بهما عليك^١ .
[واسوم] والمس المذكور وعمره مما قبله لا يساويه النص المذكور
ولا يقص لأصالة القدم .

قوله : الثاني [في] آداب الخلوة والواجب ستر العورة

- (١) قال في نسخة ٣٩/١ : والمس لرجل باطن دره أو باطن احليله عليه أن يبيد
الوضوء . قال في نسخة قطع الصلاة وضوء عاد الصلاة ، وان فتح احليله أعاد
الوضوء . والصلاة . التهذيب ٣٤٨/١
(٢) التهذيب ١٥/١ ، الفقيه ٣٧/١

ويحرم استئثار القلة واستئصالها ولو كان في الابنية على الاشبه.

أي عن من يره لأطلق ، خلافاً لاس حبيد فإنه أوجب السر مطلقاً .
والمشهور الاول .

ولو دل ويجب سر العورة لكان أولى . والا لكان المبدأ اعم من حبره .
ولو قدر لفظه فيها لم يرل الاراد ، ويجب فيه عبر ذلك من الانحراف عن
القلة وإزالة الخش .

قوله: ويحرم استئصال القلة واستئثارها ولو كان في الابنية على الاشبه
هذا قول الشرح والفاصي ومن ادريس ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
لعلي عليه السلام كما روه علي 'اد' دخل المحرج فلا يستعمل القلة ولا يستديرها
ولكن شرفوا أو غربوا^١ .

والاصل في النهي لتحريم ، ولانه صاحب تعظيم الجهة ، وهو اعم من
أن يكون في لسان أو الصحاري ، لقوله عليه السلام : ذهب أحدكم إلى
العائط فلا يستعمل منه ولا يستديرها يعبط ولا يول^٢ .

وقال من لحسد بالكرهه مطلقاً . والمعد بالكرهه في الصحاري خاصة
دون لاسه ، لرويه ابن مريج ان ارضاً عليه السلام كان له كيف يستعمل القلة^٣
والحواف . أنه يحوز بحراره بفرجه . وبقدره بفرجه هي المحرمة
لابلوجه وندب . فلم يمل فرجه وبان لم يكن فاعلا حرماً . وقال سائر بالتحريم
في الصحاري والكرهه في البنيان .

(١) التهذيب ٢٥/١ ، الاستبصار في باب استئصال القلة واستئثارها عند سون والفائده

(٢) لم أشر على رواية بهذه العبارة . وفي معناها روايات وردت عن المصومين عليهم

السلام . راجع التهذيب ٢٦/١ ، ٣٥٣ ، الكافي ١٥/٣ ، الوسائل ٢١٢/١

(٣) التهذيب ٢٦/١ - ٣٥٣

ويجب غسل مخرج البول ويتعين الماء لأزالته . وأقل ما يحرىء
مثلاً ، على الحشفة . وغسل موضع الغائط بالماء . وحده الانقاء
فإن لم يتعد المخرج تحجير بين الاحجار والماء .

قوله : ويجب غسل مخرج البول ويتعين الماء لأزالته وأقل ما يحرىء
مثلاً ما على الحشفة
ما فوائد :

(الاولى) انه يجب غسل مخرج البول ، لم يرد عنهم عليهم السلام ان أكثر
عذاب القبر من رشاش البول .

(الثانية) يعين الماء لأزالته . ودنت جماعة من العلماء ، ولقول الصادق عليه السلام
كان من أسوأ ما قيل في أصحابنا أنهم فطره يوم فروعهم بالماء من ودد
وسع الله عليكم بأوسع ما من السماء و الأرض وجعل لكم الماء طهوراً فاطفرو
كيف تكونون^(١) .

(الثالثة) قال الشيخان^(٢) أقل المحريء مثلاً ما على الحشفة ، وقال الترمذي ما زال
العين ولم يدره بقدر الأول وأولى . لأنه أخوه . لأن أحدهما لأزالته يعين
والآخر للتطهير .

قوله : وغسل مخرج الغائط بالماء وحده الانقاء فإن لم يتعد المخرج
تحجير بين الاحجار والماء
ما فوائد

(الاولى) هذا ، لفعل وما فيه يسمى اسحاجاً ، أي استعمال من الحجرة ، وهو

(١) التهذيب ١ / ٣٥٦

(٢) المقنة : ٤ . النهاية : ١١

ولا بحرىء أقل من ثلاثة ولو نقي بما دونهما .

ويستعمل الخزف بدل الاحجار

ولا يستعمل العظم ولا الروث ولا الحجر المستعمل .

وسننها . تعضية الرأس عند الدخول . والتسمية . وتقديم الرجل

اليبرى والاستبراء . والدعاء عند الدخول . وعند المطر الى الماء

وعند الاستحمام وعند المراع . والجمع بين الاحجار والماء ،

والاقتصار على الماء ان لم ينعقد . وتقديم اليمى عند الخروج .

(مكروهاتها) : ويكره الجلوس في الشوارع والمشارع

ومواضع اللعن ونحت الاشجار بشجرة وهي : الزا ، واستقبال

الشمس والقمر ، والبول في الارض المصلحة . وفي مواضع الهوام ،

وفي الماء جارياً وراكداً ، واستقبال ريح به ، والاكل والشرب

والسواك ، والاستنجاء باليمين . ولباس وفيها خاتم عليه اسم الله

تعالى ، والكلام الا بذكر الله أو لضرورة .

(الثالث) : في الكيفية

ما رفع من الارض وأصله نلساع لانها مقصد لسحاب سد العادة وجل

من نجوت الشجرة د قطعها ، لانه يقطع الذى عن نفسه وتسمى « اسطبة »

لانها تطيب الجسد بإزالة الحت

(الثانية) الفائط لفة ما احفص من لارض ، ومنه الحديث ، وهو أن رجلا

(١) قال في اللسان : والتحر « يخرج من ليط من ريح وغائط والاستنجاء الاغتسال

بالماء من النجس والتصح بالحجارة منه

قال، يا رسول الله قل لأهل العنط يحسوا محالطتي . أورد أهل الموددي الذي كان مراره . ويسمى الحدث المعبوم عنطاً باسم ما كان معص فيه، لأن الرجل من عرب كان إذا أراد الحاجة قصده العنط^١، وبذلك قال تعالى «وَجاء أحدكم من الفائط»^٢.

(ثالثة) العمل ما يختلف باعتدال الحارج، وذلك لأنه إما أن يعدي المحل أولاً، فإن كان الأول معص فيه ولا بحري عرده، لما قام الدليل من احتصار المظهر في لواء حرج منه م حرج، فسمى لفي على قصده وإن كان شبي تحير سه وبين ثلاثة أحجار أمامه أو ساقوه وما شابهها، وهو كل جسم حامد ظاهر خشن غير محترم ولا مطعوم ولا عظم ولا روث .

(الرابعة) يجب في أسماء الاحتهاد سائر الله العن والآنو أي الغوب، لأنه عرص لا يقوم نفسه، فلا يده من محل جوهري يقوم به، إذ الاستدلال على الاعراض محض، فوجود اللون دليل على وجود العن فوجب أن له

ولا يلزم مثل ذلك في امر نحه، لأنها قد تحصل بكيف الهو، فوجوده لا يستلزم وجود العن

وأما الاحجار وشبهها فلا يجب فيها إزالة الأثر لعمره .

(خامسة) لو شتم الحجر المموج من سمعته فإن كان لجاسته ولا بحري

(١) راجع، نهاية في لغة ابن كثير ٣/٣٩٦، لأن عرب ٧/٣٦٥
(٢) في المصاحح العائدة بمطش لاسع من الأرض، والجمع غيطان وأعوط وقواط، ثم أطلق الفائط على الحارج، يستفاد من الأسان كراهة تسميته باسمه الخاص لأنهم كانوا يقصون حوائجهم في المواضع المظلمة، فهو من مبادر المجاورة، ثم توسعوا به حتى اشتقوا منه وقالوا : تقوم الأسان

(٣) سورة لسان : ٤٣ - سورة المائدة : ٦

والعروض سبعة :

الاول : الية مقارنة لغسل الوجه :

بل يجب تطهير المحل بالماء سواء كان نجسا بالدائظ أو بغيره ، وإن كان لا لحامه
فإن لم ترل لغس معه فلا بد من عبود لارالها ، وإن رلب لغس معه فالاصح
الآخر ، لعدم اسبرام لشي الفساد في عبر العادة ، وهذا لغس عادة والا لاشترطت
فيه النية . وقال الشيخ ^(١) بعدم الاجزاء ، وليس بشيء

قوله : والعروض سبعة | الاول | الية مقارنة لغسل الوجه

نفيع البحث هنا بفوائد :

(الاولى) المراد من قولنا « الية وحة في لوبوء » بمعنى شرط ، أي
لا يقع ولا يصح بدونها ، وسبأتي دليله .

(الثانية) لنة لغس ، قال الحوهرى بويت به وبواه أي عرف أو عزم على
كذا عزم وعزما بالصم وعزيمة وعزم د ردت فعله وقطعت عليه
واصطلاحاً معد لسكر من الفاعل للمفعول مقدره به ، ورد بعضهم
قد الحدوث فقال ارده حادثه ، لبحرح رده لله فانه لا يصدق على رده لله
تعالى أنها نية ، فيقال اراد الله ولا يقال بوى الله .

ولا حاجة الى ذلك ، لما أولا - ففحروح ارده تعالى بعد المقارنة ، لأن
اراده الله ليست مقدره للمفعول عند المسكن ، أما عند لقتل مقدمه فظاهر وأما

(١) النهاية : ١٠ :

(٢) بيس « عرف » في ساء اعرب حيث يذكر قول الحوهرى ، وفيه . بويت به
وبوء ي عزم وانظروا ان « عزم » مصحف « عزم » في مصباح . عزم على شيء
وعزمه عزما من باب ضرب : فقد ضميره على فعله ، وعزم عزمه وعزيمة : اجتهد ووجد في أمره

القائل محدوثها كالسيد المرتضى رحمه الله فيقول: لا يصدق على ارادة الله تعالى
أنه نية بالاحكام .

ومرفوا من نية و لعزم والعزم لابد وأن يكون مسبوق بتردد بخلاف النية
فيه لا يشترط فيه ذلك، فظهر حيث ن لا ارادة ما بعد تردد وذلك عزم أولا بعد
تردد وما مقاربه فذلك نية أو متقدمة فذلك رده بقول مطلق .

وإن بعد لفهاء فهي ارادة مقاربه لتفعل على توحيد مطبوع شرعا .
وقد « لمطلوب » ولم يفعل « المأمور » لشمل لو حب والهدى ، فإن الامر
بعد لمحض لتوحيب ، فالمأمور لا يكون لا واحدا .

وعرفها المصنف في الشرح بأنها ارادة يفعل القلب
وأورد عليه العلامة لزوم التكرار ، فإن الارادة لا يكون لا القلب
أحب بأنه احذر عن اللغو ، أو عن رادته تعالى ، أو اشره الى أنها
ليست بالسائد .

وبه على معذمتي ديتها بأنها ارادة ، وكل ارادة فيها معنى بالقلب
(مثله) لا خلاف في اسرها في مراد ، وإنما الله فلم يوحى بها أو حصة
فيها ، لأن لها مظهر نفسه فلا حاجة معه الى النية . وسقط في لمطلوبات .

وهو أصحها على اشتراطها في اثلاثه ون لم يوحى لهم نص صريح
بدل ذلك ، و استدلو على وجوبها في الوصية بأنه عمن وكل عمل لابد له من نية
ما لتعبري فظهره ، والاسدلال بأنه نور وكل نور عمن . أما تعبري فلقوله
عليه السلام : وصوه على وصوه نور على نور ^٢ ، وأما الكسري فلقوله تعالى

(١) الشرائع ٥/١ قال في المسالك ٥/١ احذر بقل القلب عن ارادة الله تعالى
أو أراد به بيان المعايير ، كما ظاهر بطبر جتاجيه ^١ ارادة العادة لا معنى الا .

(٢) الفقيه ٢٦/١

«يؤرهم بمعنى س' نديهم» أي عملهم مطور فيه ، د' نورها مجاز مع مع
كلية الكرى ان أريد لتحقيقه ، ولأولى ما فقهه ، وأما الكرى فلو حوه .

« ١ » ان حصول الفعل مشروط بالارادة ، لسوي به القدرة الى الفعل
والترك ، فلا بد من محض وهو الارادة .

« ٢ » لطفة البتيم طبع وتادبا و حده ، و لمعير بهما ليس الا الله . لان
بفس صدور الفعل لا يوجب لطاعه . لانه نعم لو حوده في صورة الريه ، ولا
دلالة للعام على الخاص .

« ٣ » قوله صلى الله عليه وآله وسلم « يا اعداء البيت » أو بما لم يحصر
وكذا قوله عليه السلام « و بما لكل امرئ » بوى « ٣ » .

« ٤ » اختلاف في كمنهه . فقال الشيخ بيه القره كانهه ففوق « أنوصاً قره
الى الله » لقوله تعالى « وما أمروا الا ليعبدوا الله محضين » ، وهو معنى القره .
والزائد ان كان احلاصاً كان مقررراً أو تأكيداً لا ريدة . و ان لم يكن حلاصاً كان
مبائناً فيكون نسخاً .

اجيب : بأن الزائد فيه احلاص فلا يكون منافياً .

وقال المصنف : لابد مع تقرره من الوجوب أو الندب . لان لينة ارادة
الفعل عني الوجه المطلوب ، ووجه الفعل هو الوجوب أو الندب .

١١ سورة النحر ٨

٢ (التهذيب ١ / ٨٣ ، ١٨٦ / ٤)

٣ (التهذيب ١ / ٨٦)

٤ (قال في انباهه من ١٥ ومضى بوى ' لا بد ' بظهره ، القره حار ' ان يدخل بها

في صلوات الثواب والقرائن

٥ (سورة لينة)

ويجوز تقديمها عند غسل اليدين ،

وقال المريضي . لاند مع ذلك من ذكر الاستباحة ، بقوله تعالى « اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا أي لأجلها . لأنه المصروف من قولهم « د غيب العدو فخذ سلاحك واذا لقيت الأمير فخذ أمنتك »^(١) ، أي لأجل لقائهما ، فلا بد من إرادة أنه للصلوة ، وهو المعنى بالاستباحة

وأيضاً لسر من وضوء ليس كذلك . كوضوء يحوس
وقال النقي لاند مع ذلك من رفع الحدث أو لم يكن دائم الحدث لينتبه
هما ليس برفع ، كوضوء السلس وشبهه
وقال العلامة . يكفي أحد الأمرين اما رفع الحدث أو الاستباحة . لتلزم
بينهما وقصد الملزوم قصد اللزم

ويظهر الفائدة في المحدد د نفس ترك وضوء من الأول^(٢) ، فإنه يجري عند
النسيح وعند مريضي والنقي وعلامة لا يجري^(٣) ، وفي سنة السجود وفي
البدن أو بالعكس ، ودخول الوقت في أنه أحدونه أنه يصح مثل ذلك عند
لشيخ دود عبره

قوله : ويجوز تقديمها عند غسل اليدين

للنية ثلاث محال :

- (١) سورة المائدة : ٦
- (٢) الآية كمره . عن أبي سعيد أحد ذلك (مر هذه أي عنده
- (٣) في بعض النسخ : من الأول
- (٤) قال في التذكرة في بحث وحدث الوضوء لو أحسن سمعه جاهلاً ثم غسل في التجدد لم يرفع حدثه ، لأنه أوقع الواجب فيه التنب . وقال : وكذا لو جدد الطهارة ثم ظهر له أنه كان محدثاً

واستدامة حكمها حتى الفراغ .

« ١ » موسع مقيد ، كما أشير إليه المصنف ، أما لتوسعه فلحوار الناحر
وتم نقضه فلاه عند غسل اليدين المستحب ، وإنما يكون مسحاً إذا كان عقيب
الغسل أو البول أو بقاء أو الحائض ، وإذا لم يوصو أو اغسل من ماء قليل في
ماء يعرف منه بده ، فإن الغسل حينئذ مسح من أجزائها الأمام .

« ٢ » موسع مطلق ، وهو عند المصنفه والاستثنائي . ولم يذكره أحد
من المتقدمين ، ويوقف فيه صاحب 'الشرى' . وحرمه العلامة في تذكرته^١
وتابعه المتأخرون .

« ٣ » مصيق مطلق ، وهو عند غسل الوجه

قوله : واستدامة حكمها حتى الفراغ

في بعضها . لا يستدمه في السب أمر عديمي ، وهو لا يأتي المكلف بأمر
مطل إلا فسي لا عركته بـ في ذلك الوجه بـ في يديه أو بـ في كفيه فعل
مبطل . وإنما فعلوا ذلك لوجوه :

« ١ » استدمه عن اليه عر وجرح ، فيكون مقيماً فلاه^٢

« ٢ » به به على أصالة بقاء حكمه فيه وإن بقي مسعن عن لمؤثر عند

للمتكسر

- (١) وهو لابد جملة لدين أبو الفضائل أحمد بن موسى بن طائوس الحنفي العلوي
لتمرفي به ٦٧٣ بعد تشيخ نفي لدين الحسن بن علي بن داود صاحب الرجال ، واسم
بكتاب « بشرى لمخفين » أو « محسن » ، وقال تلميذه أبي داود : أنه في ست مجلدات
- (٢) قال في تذكره : وفيها « أي فيه » عند استداه عن الوجه ، وحوار
تتقدم عند غسل اليدين المستحب لا قلعه ولا بعد الشروع في الوجه
- (٣) سره لفتح : ٧٨ وهي « ما حصل عليكم في يد من جرح »

والثاني: غسل الوجه ، وطوله من قصاص شعر الرأس الى الذقن
وعرضه ما اشتمت عليه الأنفاهم والوسطى .

« ٣ » ن الة وعن قسي ، وقد اقلع الفلحة بحب أن يكون فلياً لأمس
أفعال الحوارح ، فالما في لسه حسنة بة أخرى تدفها وهذا مأخوذ من قول
المتكلمين حيث قالوا : ضد الشيء يجب أن يكون من جنسه ، ف ضد الإرادة
إرادة الصد حيث

قوله : وغسل الوجه

هذا هو الواجب الثاني من واجبات الوضوء . واعلم أن المراد بالوجه هو
من مد السطح الى محاور شعر السمن طولاً ، لأن من رأس الى التدوير ، ومن
أول لحيته بأحد الموضع في السطح وضع به لمواجهه فأما الترعان - وهما
الصدان لمكسود للناصه أعني ^(١) الحبيين - فحارجان عنه لانهما في سمت
الناصه ومن حسنها في حد التدوير ، وكذا مخرج موضع الصنع لانه فوق
إسداء السطح . ويخرج الصدان وهما جانباً لادن متصلان بالعددين من فوق
الادس ولا غيره فلاعم أدخل في حد العمل موضع العم لانه في سطح
الجهة .

وأما حد عرضهما دارب الأنفاهم والوسطى عليه ، والعداد والياض المتحلل
سبه وبين الادن خارجان عن حد الوجه ، لخروجهما عن المواجهة ^(٢) .

(١) في ب : أعني الحبيين

(٢) غم الشخص عمماً في ب : تعب : سأل شعراًه حتى ضاقت جهته وقده ، ورجل
أقم الوجه واللقا وأمرأه سناء

(٣) صحيح : علم بعلام ب . بدين محمد بن يحيى التميمي تحقيق رشيد في نسخة
ذكره في شرح الحديث الرابع من د : أربعين ، ب : شرب لأطلاع عليه راجع هذا

ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تخليلها .

والثالث : غسل اليدين مع العرفقين مبتدئاً بهما .

قوله : ولا تخليلها

قال ابن عبيد : إذا حُرِّحَت ولم تكثف فعلى المتوصي . العسل حتى يصل الماء إلى البشرة لأنها لم تعتر .

وحذر العلامة في الذكره " وحب تحليل الشعر الخفيف ، سواء كان العسل فيه الحقة والكثفة يادره كما عدا اللحية أولاً كالنحية ، وأوجب غسل الشعر السائر ومنته ، وحكم أن غسل أحدهما لا يجزي عن الآخر .

و (حق) حكم لأول حق ، والثاني لا ، لأن الوضوء اسم لما نفع به المواجهة و لمواجهة ما لا يحب الخفيف وظاهر الكثيف لا منه .

قوله : وغسل اليدين مع العرفقين

أي الدس على أنه يجب إدخال العرفقين في غسل ، ثم احتضموا في طريق وجوهه ، فقبل صرفة قوله تعالى « وتديكم إلى المرافق »^(١) ، وإلى « ما بمعنى مع كقوله « من نصاري نبي الله »^(٢) أي مع الله ، وقوله « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم »^(٣) ، على هذا يجب غسلهما بالاصالة .

(١) أي د حرجب اللحية

(٢) قال في محله أن غسل ما يحب بشعر الحصة من محل العرفق كالصفة الحقة و (ذهب) و (حاجب) و (سائل) أي غير سائر فلا يغسل اسم لوجه أيها ، ولو كانت تشبه

لم يحب غسل ما يحب إلى آخر ما قال

(٣) سورة المائدة : ٦

(٤) سورة آل عمران : ٥٣

(٥) سورة النساء : ٢

ولو نكس فقولان . أشبههما . أنه لا يجزى .

وقيل طريقه ' توقف الواجب عليه . وسأبه أن « لي » معنى العبد ، كقوله « ثم آمنوا لصبيح إلى ليل » ، و « عابه » تعصي مخالفته ما بعد ، لما قلها إذا كان معصلاً بمعص محسوس . وثم ما لا فلا ، فيكون وجوب العابه بالتبعية كما في هدد بصوره . فبه يجب عمل الله مطعده وهو سوفف على عمل المرفق . لأنه عذرة عن العمل لمشارك من آخر تردد وإساءة الساعده ، والحدود المشتركة في التدبير بمعصله لا تشير بمعص محسوس . ولذا توقف عمل اليد على عمل المرفق ، لأن ما سوفف عبه بواجب لمطبق فهو واجب .

ويظهر بعده في د قطعت اليد من سرفق وبقي رأس الساعده . فعلى الأول يجب عبه لأنه واجب مع اليد من غير تلام . وبقي الثاني لأنجب تبعاً لقل اليد وإذا سقط الأصل سقط تابعه .

قوله : ولو نكس فقولان أشبههما أنه لا يجزى

ول نسخ و كبر الأصحاب بعده لأجراء مع الكس في لوحه و ليدين . وهو أحد قولي السرمسي . لرواه رد عن سافر عنه السلام في حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^١ فلم ينكس وقعه حجه . وهو نصاً بين للمحتمل بواجب فيكون واحداً . ومول السبي^٢ من د وقد أكمل وضوءه . هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به^٣ ، أي بمثله .

(١) في بعض نسخ طريقه ، و ترد أن وجوب عملها طريقه بحصيل يعني على قبل ما وجب

(٢) سورة البقرة : ١٧٨

(٣) في النسخ الأخرى : المتكلمة

(٤) الكافي ٢/٢٤ ، التهذيب ١/٧٥ ، الفقيه ١/٢٤

(٥) الفقيه ١/٢٥

وأقل الغسل ما يحصل به مسماه ولو دهنًا .

والرابع مسح مقدم الرأس بنقبة اللبل بما يسمى مسحاً
وقيل أقله ثلاث أصابع مضمومة ، [ولو استقبل فإشبهه
الكرامة]

ويحوز على شعر أو سرده . ولا يحزى على حائل كالعمامة .
ووجه الدلالة أنه لا يجوز أن يكون قد كس في عس العصبون والألطان
الكس واحداً ويكون غيره غير مقبول ولا قائل به ، فتعين خلافه وهو المطلوب .
وقد تعرض في مصباح بكرته كس واحداً من الرأس ، والدلالة
في «وأيديكم أي حرق» على واحد من الرأس ، لأنها بمعنى مع وعدم
الدلالة حيث طاهر ، أو بمعنى اتعانه وهي قد يكون يغسل أو تكون للمعقول
وحيث يحمل إرادة . أي تكون محملاً بحقه سواء على السلام

قوله : وأقل الغسل ما يحصل به مسماه ولو دهنًا
أقل الغسل أن يجري جزء من الماء على جزئين من الشرة ، . نفسه أو
باجراء المكلف له ، وهو المسمى به . وأكثره ما يحصل به الأسباع ، فالمكلف
مخير حيث يشاء بينهما

قوله : ومسح مقدم الرأس
المسح على الرأس واجب بمسح الكتاب ، بقي هنا مسائل
(لا يرى) من سورت مسح رأسه لا لصاق
و رأس حشفه في الكحل ، واللفظ إذا أطلق يحمل على حقيقته
قلنا : الباء للتبعيض . لأن هذا الفعل متعد بنفسه ، والفعل إذا تعدى بنفسه
ودخلت الباء عليه أفادته التبعيض ، لما يترى في الأصول

(ثمانية) هل يعين موضعه ؟ قال شافعي لا لكن الفصل لمقدم . وعدما

يعين المقدم وجود قدر سي صلى الله عليه وآله وسلم كما حكاه انصافاً
عليه السلام لما سئل عن الوصوه قدعا بطشت وارتقى وذل: هكذا وصوه رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقع في بيان الواجب فيكون واجباً .

(تسعة) هل يدرى قدر أم لا ؟ قال أبو حنيفة يقدر بالريح ، وقال الشيخ رحمه
الله في أسنانه وإن يوصيه أحد ثلاثة أصابع وقال باقي الأصحاب ما يصدق
عليه الاسم ، لأن يقدح ربح يحمل على الجملة شرعه ، فإن قدرت وتعرفه
وإن قدرت وتعرفه ولا يوصيه ولا يوصيه والآخره متعديان فبعض يعرفه ، وكل مطلق
مختلف فيه الأفراد يحمل على أقله .

والقول أن قدر عليه السلام إذا كان تحت من رأسك أو شيء من قدميك
ما من كعبك إلى أطراف الأصابع فقد أحركك .

(عشرة) من يجري بحد حده حده لا ، وعند الجمهور يجري العسل عنه
(الحاشية) من يوصيه به عندما يراه الوصوه ، وعند الجمهور يراه
مستأنف

(السادسة) من مسح غلظه حده حده و سحر المحض ، وعند بعض
الجمهور يجوز على الحدثل لنا قوله وامسحوا برؤوسكم .

(السابعة) هل يجوز المسح من الرأس قبل المسح في الخلاف يجوز .
وهو ظاهر كلامه في التهذيب ، وقال في المسوط وإن درس ولم يصب بركه

١) ما في غلظه حده حده

٢) تهذيب ٩ المسح ٢٩٢

٣) حده حده حده

٤) قل في خلاف ١٢١ فقال في التهذيب في المسح واقتل لا يجوز .

والاحامس مسح الرحلين الى الكعبين وهما قتا القدم ، وبحوز
منكوساً ، ولا يحوز على مثل من خف وغيره الا للضرورة .

« هو احو . صدق لا مثيل وأما عدم بحوزة ، ولقول الصادق عليه السلام .
لا بأس مسح الوضوء مرة لا ومرة »

قوله : ومسح الرحلين الى الكعبين وهما قتا القدم

« ما وجوب المسح الى الكعبين فاحتمل عدمه ، فاحتمل البسب عنهم السلام
وبعض الكتاب في قوله تعالى « : « رجليكم الى الكعبين » ، « الحر عطف على
« رؤسكم » ، وفرايد تصيب سقط على المجل كقول الشاعر

معاوي سار في مسج
فقد يدل ولا لحدود^(٢)

وعوليم : انها معطوفة على آلتكم وفرايد بحر « ما حوز » صعب ، لان
المطوف على الاقرب أولى ، « وتراب المحاورة صعب خصوصاً ولم يرو مع
الواو ، « لذي حوزة قل به مشروط به » نفس كما في قول « حجر صب
حرب » فانه لا يس ان الخرب صفة للجحر لا للصب

وقل بقولنا من الصحابة عبدالله بن عباس ، ومن الفقهاء أبو الدرداء والشعبي

والجاثي وابن جرير خبرا بين المسح والفضل

وأما تفسير الكعبين فقد أضافهما قتا القدم كما حكاه تصانيف ، وانه
ول محمد بن يحيى (شامي) وجميعوا بقوله الى الكعبين . « فانه يدل على

الكتاب ٥٨/١

(٢) سورة مائدة ٦

(٣) البسب بغيره من بيت قاله رحمه الله في معاريفه

وسمكم انه حوزة معان وتوحيد فيها

والسادس : الترتيب ، يبدأ بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى ثم
بالرأس ثم بالرجلين ولا ترتيب فيهما .

ثاني في الرجل كعس ، ولو أردت مضي الساق والقدم للقدم « لي الكعب » ، أو
لكل قدم كعسان فتكون أربعة

وأما في مأخوذ من كعب يدي سرائ أي ربيع . وهو أربع بالاشفاق .
وقال أكثر الجمهور و حذر العلامة . فيهما عطف ساقين ، لأنها مسألة
بعوية تقلد فيها أهل بيته . و هو محواري الكعب هو لعظم البشر عند مضي
الساق والقدم ، و قل أن الأصبعي كان يكر على من يقول به في طهر القدم .
وهنا فوائد :

(الأولى) لا تسرط سببها مسح . بل يكفي ولورئيس المحصر .
(الثانية) لا تسرط اتصال بخط في المسح . فلو مسح بم قطع بم مسح من
معاوية كفى .

(الثالثة) لو كان محل المسح رطبا لم يجر المسح حتى يبرأ الرطوبة ، إلا
أن يكون رطوبته مسح على دول من درس محور مطلقا ، والحق خلافه
حدرا من المسح بماء جديد

(الرابعة) يجب أن يكون المسح ، في الموضع . أي الرأس والرجلين
ولو بيد واحدة .

(خامسة) محور المسح مطلقا ولا يدر كذا بعده ، وفي لايه لعنه المصوح
لا المسح .

قوله : والترتيب يبدأ بالوجه - إلى آخره

الواو وبم بعض الربك لك ، لا يعني عذبه فتكون الآية محذوفة .

والسابع : الموالاته . وهي أن يكمل طهرته قبل الحفاف .

مسائل والفرص في اعماله مره .

والموصوفه الثاني منه عنه السلام حصل فيه ثلثه حياء ، فكون وحاً والا
لوجب خلافه .

وكونه مرحس لا تربس فيهما - أي في الاحراء - م على جهة الفصل
والكمال ولسمى قبل السرى لئلا لا يفتاح عنه ونقوله عليه السلام ان الله
يحب التيامن^(١) .

واما فلما بالاحراء في عنه الربب بقوله « وأرحلكم » فجميع سبهما ولا
يلزم مثله في البدر ، لان الاحبار أوجبت الترتيب فيهما دون الرجلين
هذا مع أن صلاته وابن عقيل وابن الجيد وابن سريه ذهبوا الى وجوب
الترتيب فيهما

قوله : والموالاته

وهي وجه حياء علماته واحصاف في تفسيرها فقال الشيخ هي لتابعه
لقول الصادق عنه السلام سمع رسولك بعضه بعضاً^(٢) ، ولان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم والي بين أفعاله ، فتكون المتابعة واجبة

وقال في الجمل : ان لا يؤخر بقدر ما يجب ما تقدم .

وقول العلامة بالاول في حال الاحبار والثاني في حال الاصططار
ووفق لكل سبي أنه لو حر وامن يجب ما تقدم لم حصل وضوؤه ، بل فائده

(١) ذكره في المنير : ٤١

(٢) الكافي ٣ / ٣٤

والثانية سنة ، ولشدة بدعه . ولا تكرار في المسيح .

ويحرك ما يمنع وصول الماء الى البشرة وجوباً كالمخاتم ، ولو لم يمنع حركه استعجلاً

والجاء في تاريخ رأمكن - والامسح عليها ولوفي موضع الغسل.
ولا يجوز أن يولي وصوءه غيره احتشاماً .

لتخلاف تطهر في الاثم ورسده ، فانه على الاول بائم بالتأخير وعلى الثاني لا
بائم ، وعلى الاول بائم بالتأخير مستطير ، وبعد رخصه بل هو مدد ، بقراي
كحصول كفاية ، ارسده وعلى الاول بعد رخصة .

قوله : والعاية ستة والثالثة مدعة

قال الشيخ رحمه الله من لم يجد حرجه لاجلها سحب من يوصوه ولا لمسحبه
ومع من لم يمسح له من حرجه بل قد يكون من هذه السلام: الثالثة بدعة في الحديث
وحججهم انهم يحرموا المسحبه بل المصادق عليه السلام: الوصوه
بشيء مني ومن زانه مني
وقد ذكرنا في كتابنا في الامور الشرعية في المسحبه ان
المسحبه لا تكون الا في الامور الشرعية التي هي من جنسها

دولت (لا بکرا د شجره العنبر)

جی مسرت سے کہ وہ دینی عہد میں مرے و بھائی کے لیے
 ای لاہور سے دس دس روپے کے لیے اس کے لیے اس کے لیے
 یعنی مسرت سے کہ وہ دینی عہد میں مرے و بھائی کے لیے

ومن دام به السلس يصلى كذلك . وقيل ينوصاً لكل صلاة
وهو حسن . وكذا انه تلويح . وهو فجاء الحدث في الصلاة توصاً
وبنى

و تسع عشرة وضع الآء على اليدين . والاعتراف بهما ،
والنسيئة . وعمل يدين مبردة يوم والنوب . ومريين ليعاطق
الاعتراف . ومصصة . والاشرف . ونبدأ برجل يظاهر
دراغية و امرأة بهما . والبدء على غسل الأعضاء . والارصاء
بعده . والسواك بعد . وكرد لا يكره . وسكن

(الرابع) في الأحكام

قوله : ومن دام به السلس يصلى كذلك وقيل ينوصاً لكل صلاة وهو
حسن

أول شئ في سوط لآله . وهو وحمله على المستحاضة فيس .
ولدي قوله في خلاف

وهو أولى . قوله « ي » دمه في الصلاة وعنده « وهو عدم في كل
قائه . خرج منه يظهر لدنس معنى ' في على عذر . ولا يحد بحاصه
في المستحاضة حاصله دماء . ور . دمه معرجه لأحد

قوله : وكذا السطون ، ولو فجاء الحدث في الصلاة توصاً ونسي
هكذا دلت رواية ابن مسلم عن النضر عليه السلام ' وقال النضر : لو جه

١ . سوط لآله .
٢ . جهات .
٣ . صلاته يوم

فمن نيقن الحدث وشك في إظهاره أو تيقنهما، وجعل المتأخر

أن عذره أن كان دائماً لا يتقطع فانه يني على صلاته من غير أن يحدد وضوء
كصاحب العذر . أن كان متمكناً من التحفظ فله رمان الصلاة فانه يظهر
ويستأنف :

١٠ الأولى ولانه لو نقص ظهره لأقل الصلاة لأن من شرط صحة الصلاة
صحة الظهور . أما ما في فصله من فعل صلاة كاملة بظهوره صحته .
وقوله بغيره . أدلاره اخرج أو أنه أحد كورد من غير مدرص مع صحته .
فالأولى حسنة بغير قسم ثالث يحمل بوجه عليه . وهو أن لا يوصى بغيره .
رمان لا يسمع الصلاة . أن يكسبه حسنة . بوضوء وأسبغ . وهو أن
لأن يكسبه . يكون على ظهره في مجموع الصلاة بطل . لأن لعرض أن رمان
لا يقطع . لا يسمع الصلاة فلا وجه للأسباب أو بكيفية الأسس . من غير وضوء
وهو حاصل أنه . لا يسمع . شرط صحتها وعدم الشرط ملزوم لعدم الشروط
وسقوط الحسنة . شرط . شبه إلى المجموع لا يقتضي سقوطه بالنسبة إلى
بعضها . لأن المجموع أحسن من البعض . وسقوط الحاصل لا يستلزم سقوط العام .
و قد قيل هذا . بغير وضوء . كما هو مدلول الرواية . فتحمل عليه
وقوله « لو نقص ظهره لا يسمع الصلاة » فاما ما إذا أوسع رمان أو مطلقاً
ممنوع . لكن الأول ليس محل النزاع والثاني بغيره من الطلاق مع استمرار العذر .

قوله : أو تيقنهما وجعل المتأخر تظهر

للأصحاب في تحقيق هذه المسألة أقوال

(١) في المختلف : استمرار الظهور

(٢) في جمع المختلف ٢٨/١

تظهر .

ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث ، أو شك في شيء من أفعال
الوضوء بعد انصرافه بسى على الطهارة ولو كان قبل انصرافه أنسى
به وبما بعده .

ولو تيقن ترك عضو أنى به على الحائض وبما بعده ولو كان مسحاً .
ولو لم يبق على أعصابه مداوة أخذ من لحيته وأحماه . ولو لم
تبق مداوة استأنف الوضوء .

وبعيد الصلاة أو ترك غسل أحد المحرجين ولا يعيد الوضوء
ولو كان الخارج أحد الحديثين غسل محرجه دون الآخر

(الاول) قول الأكثر ، وهو أنه بعد طهره ، لابد بحور كون الحدث . أخر
تنطل الطهارة تنطل الصلاة ، وبحور العكس فلا تبطل حيث ، فالصلاة مترددة
بس الصحة والظلال لكنها ثابتة في عدمه . فلا بد أن يحصل حصول شرط
فتجب الطهارة .

(الثاني) قول المصنف في المعبر بعد برودة في قول الأصحاب ، وهو
أن ينظر إلى حاله قبل تصدم الاحتمالين ، فإن كان محدثاً بسى على الطهارة ، لأنه
يقن انتقاله عن تلك الحال إلى الطهارة ولم يعلم تجدد الانتفاص ، فصار منيقاً
للطهارة وشاك في الحدث ، فبسى على طهره ولو كان قبل التصدم متطهراً
بسى على الحدث لعين ما ذكرنا من التنزيل^١ .

(كذلك) قول العلامة ، وله فيه تقريران

الأول - في المحلف ، دامق عند الروي أنه نقص طهارته وبوب عن حدث وشك في السابق فيه فصحب حال السابق حتى الروي ، وإن كان في شك الحال مظهر فهو على طهارته . لأنه من أنه نقص تلك الطهارة ، بوضاً ولا يمكن أن يتوجه . عن حدث مع بعد تلك نظيرة ونقص الطهارة ثانية مشكوك فيه ، فلا يروب عن نفس بآسث وب كان قبل الروي محدثاً فهو لا محدث ، لأنه من أنه يعمل عن طهارة ثم نقصها ، و نظيره بعد نقصها مشكوك فيها

فمن سلمه يمكن بعد الطهارة انقضاء كذا في الحديث وبعض حدث الحديث ، فبعضها في التوضيح وهو منها محدثين معارضين ، وحكم دستجاب السابق أي عمل بمثله

الثاني - إذا حصل له حدث بعد الروي ب عدم حله في الروي المتقدم على زمان آسث أولاً يعلم . وإن كان الأول وإن كان مظهرًا فهو الآن مظهر أيضًا فبسي على انقضاءه . وإن كان محدثاً فهو الآن كذلك فيظهر وبيان ذلك أن قول: التقدير أنه صدر منه طهر ، وحدث متعاقبان - أي الطهارة رافعة لمحدث و لحدث رافع للطهارة - ومحدث - أي لطهارة واحدة وانحدث وحدث فإن كان قبل الروي مثلاً مظهرًا فهو الآن مظهر ، لأن السابق حينئذ لا يجوز أن يكون الطهارة والا لكان قد عقب طهارة وهو باطل لما قلناه ، فيكون السابق حدث فيكون طهارة بعدة فيكون مظهر ، وإن كان قبل الروي محدثاً فهو الآن محدث ، لأن السابق لا يكون حدث ولا لكان حدثاً بعد ذلك وهو

١١ راجع للمحلف ٢٧

٢ قال في بوب عند وهو من حدث وشك في طهارة يشير إلى العكس وهو بعد من محدثين معارضين وشك في أحسن حال بينهم في قبل ، بعد نظيره ولا يستدعيه

وفي حوار من كتابة المصحف للمحدث ، قولان أصحهما

المع

الفصل

وأما الغسل ففيه الواجب والندب فالواجب منه ستة

(الأول) غسل محضه . و . يطر في موجهه و كيهينه وأحكامه

أما الموجب : فأمران .

خلاف الفرض . فيكون السبق لطهارة . فيكون الحدث بعده فيكون محدثا .
وان كان الثاني يظهر أيضاً ، لاحتمال أنه قد كان محدثاً . فيطهر . بعده حينئذ
والحدث بعدها فيطهر .

قوله - وفي حوار من كتابة المصحف للمحدث قولان أصحهما المع

قال في المسوط بكره ، وبه قال ابن الرح و ابن ريس ، وقال في الخلاف

بحرم

وهو أقوى لقوله « لا يمس الا المطهرون »^{١٦} . والمراد النهي لا التحريم والا

رم الكتب . لعلنا ضروره أنه يمس غير المطهر ونقول تصديق صلوات

الله عليه لولده اسماعيل قر المصحف فقال أبي سب على وصوه . فقد .

لا تمس الكتاب ومس الورق واقرأه^{١٧} .

قوله : وأما الفصل - الى آخره

(١٦) قال في حروف ١٧٨١ ذخيرة العقبين و مختصر شمس المكنون

من

٢ - ٧٩

(١٧) - ٢٧

١ - انزال الماء بقطعة أو يوماً ، ولو اشتبه اعتبر بالدق وفتور
البدن ، وتكفي في المريض الشهوة .

ويعتدل المستيقظ اذا وحدهمياً على حمله أو ثوبه لئلا يضر دبه .

الرجل من العسل سه . حمة ولا خلاف وو حد محض فيه ، وهو :
غسل من الميت ، وسباني بيانه .

الأول غسل بحدته ، وهي في السعة العدة ، ومنه قوله تعالى «و لعمار لحب»
وقول الشاعر :

أنا حرث رثر عن حده وكان حرث عن عطائي حمدا

وسمي الحب حداً لعدده عن أحكام الظاهرين ، ويقل أحب لرجل وحسب
وحسب وأحب من الحدة ذكره العرب . وقال الخوري لا يقل حب ، لأن
معناه أصدته ربح الحبوب ، فأب من الحدة ويقل أحب وحوار أبو حام
السجستاني فيه حب .

قوله : الذي ينقرد به

حرار من لمضرك ، فانه لا يحب على أحد ، لأن كلا منهما مبغض العباد
شك في الحدث ومع ذلك لا وحب كما يخدم بهم لا يصح مبهمة فعل بشره
فه طهرهما معاً ، ومع عسال لمجرد " بعيد كل صلاة لا يحنن سقها .

(١) عن جنازة أي عن بعيد

(٢) كائناً أحدهما للآخر تطل صلاة المؤمن

(٣) أي يغسل بماء لئلا يضر دبه ، ومنه قوله تعالى «و لعمار لحب»
بعد هذه سورة التي رأى سبي بعدد وبما حرق بعيد كل صلاة لا يحنن سقها على
رؤية النبي

٢- الجماع في القبل. وحده غيبوبة الحشفة وإن أكسل وكذا
في دبر المرأة على الاشبه .

قوله : وإن أكسل (١)

أي خالط أهله ولم ينزل .

قوله : وكذا في دبر المرأة على الاشبه

قال السد وابن ادرس والمصنف والعلامة دلوخوب ، وهو قول الشيخ
في المبسوط ، لوجه :

(الاول) قوله بدلي « أو لامسم النساء » « أو املامة » وان كانت لغة الممن
بدليد لكها يكتى بها عرق عن الجماع بشهادة الخوهرى ، وهو قول علي عليه
السلام وابن عباس والجماع صادق على لوطي في دبره ، فاد كان مطلق
، صح معه موحا للمجم كان موحا للمعمل لعدم لغوي احصاء .

(الثاني) كلمة وحب على الرحلي دبر الحد وحب على العمل ، لكن المقدم
هو جماع فكذلك الدلي . وبيان لشرطية ن الصلابة لما احصوا في وجوب
العمل ، لقاء جناس من غير ابرار واحصوا الانصار بقوله عليه السلام « مع
الداء من ماء » نكر عنهم علي عليه السلام بقوله : « توحون عنه الرحم والحد
ولا توحون عنه صاع من ماء » فرجعوا عليه .

(ثالث) قول الصادق عنه السلام : اد ، أدخه فقد وحب العمل والرحم
والمهر^١ ، والادخال صادق في الدبر .

(١) اكسل المجامع : برع ولم ينزل ضفا كان أو غيره .

(٢) سورة النساء : ٤٣ - سورة لقمان : ٦

(٣) راجع التهذيب ١ / ٨٤١ - ١١٩٠

٢ الكافي ٣ / ٤٦١ ، التهذيب ١ / ١١٠ ، ويهت عن أحدهما عليهما السلام .

وفي وجوب الغسل بوطء الغلام تردد، وجزم علم الهدى

بالوجوب .

وأما كشيته : فواجبها خمسة :

الصفة مدارية لغسل رأس أو مقدمة عند غسل اليدين . واستدامة

حكمها .

غسل بشرة ما سمي سهلاً وأوكل كالسرة وتحويل ما لا يغسل

الماء فيه لانه . و ترتيبه : بدءاً برأسه . ثم ميامنه ، ثم ميسره .

ويستند . ركب ، لا ركب من

وقول من أنه . والشح في اليدين لا يجب . فهو المصادق عنه السلام

حين سئل عن الرجل ينصب المرء فيم يرون الفرج اغتسل غسل ان هو يزل ولم

يسوي يمينه . ليس سبها غسل وان لم يزل هو فليس عليه غسل

والجواب ان الذكر يسمى فرجاً أيضاً لانه من الاعرج وهو حاصل

فيه . وعرفه غيره معاني . و قدس هم المروءتهم حافضون . الرب ذكر الرجل

سعى لا عرج

قوله : وفي وجوب الغسل بوطء الغلام تردد (٢) وحرم علم الهدى

بالوجوب

مثلاً تردد من أصابه من وجوب غسل وعدمه من صريح فيه ، ومن

وجوب . حتى لموجب في ذلك . ولا فرق بينهما الا الانوثة ، ولا مدخل

(١) التهذيب ١/١٢٥ ، الكافي ٢/٤٧

(٢) سورة حجاب ٥

(٣) في الاحتياط في العسر بعد تردد : أشبهه أنه لا يجب ما لم ينزل

فيحرم عليه قراءة الغزائم ، ومن كتابة القرآن . ودخول
المساجد الاحتيازاً . عدا المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله
وآله عليه وسلم

وبوا حلتهم فيها نيمه 'خروجه ووضع شيء فيها على الاظهر ،
ويكره قرءه مراد على سبع آيات . ومن المصحف وحمده
و يوم ما لم ينوصاً . والاكل والشرب ما لم ينمص مض وبسنتشق ،
والخضاب .

واو رأى بللا بعد الغسل أعاد الا مع انبوب أو الاحتهاد .
واسو 'حدث في ' ، عمله فقيه أقرب . أصحها . الانعام
بللا وده يسرى . ولول أحوط وعلى القوس اما هو ليسر لا المولح
من غير انزال .

قوله . ومن كتابة القرآن ودخول المساجد
اتفق الاصحاب على تحريمهما . وكره : فاصي الاول وسلاز الثاني ،
قوله : ووضع شيء فيها على الاظهر

له عرف . وده سوي سلاز . وده قال بكرهه . ودهو لتحريم لقول
لصادق عليه السلام حسن سنن عن حبس و محاص بسولان من المسجد المسح
يكون فيه ؟ قال : نعم ولكن لا يصعان في المسجد شيت

قوله ولو احدث في اناء عمله فقيه اقوال - اني آخره

(١) - في مسر ٩ : ١١ - في دلف وجوب اعانة الفل مع الاحلال به لوداي

بللا وده ٢٠ - سيب

(٢) - تهذيب ٢٥

والموضوع .

(الأول) قول المرتضى - وحده المصنف - يتم الفعل ويتوصلاً ، لأن الحدث الأصغر موجب لموضوع وليس موجباً للفعل ولا للعصا ، فسقط لأعاده ولا يسقط الحدث ما بقي من الفعل بل مجموع الفعل ولم يحصل وفيه نظر ، لأن يدعى أن ذلك الحدث ناقص لما يعدم عنه - د لو لم يكن ناقصاً لم يحج إلى الموضوع مما بعد ، لأن عمل حيازة مع عنه ان قلت : إنما يغني عنه على تقدير عدم تجدد سبب الموضوع

فب . فكونه بأثر الفعل حيث مشروط بعدم تجدد الحدث ، والأجماع على أنه مؤثر وحده ، طه ، على أنه يترى الحكم ، لأنه د كان بما يؤمر بالشرط المذكور فأبى فرق حيث بين حصول الحدث قبل أو في الأثناء (الثاني) قول ابن أريج وابن أدريس أنه لا شيء عنه ووجه ذلك القول اتفاق أكثر علماء على أن وجود الحدث الأكبر مانع من تأثير الحدث الأصغر في حيازة الموضوع [و حيازة موجوده بعد عمل رأسه ، وهي مانعة من تأثير الحدث الأصغر في الحيازة] . وسلباً أن لفعل الرأس تأثيراً ناقصاً [والحيازة مؤثر ، والناقص لا يعارض التام

وفي نظر ، لأن قولهم " لحدث الأصغر لا حكم له مع الأكبر " ان أرادوا به أن عمل الحيازة بحري من الموضوع ، فهو مسلمة لكن على تقدير الأتيان بعمل كاملاً وأنه ، على تقدير أن شيء بعصا ، فهو محل نزاع ، وجرمه أنه ان بقي من الحدث الأصغر نقطة لم يصبها شيء ثم أحدث أن بحري بعملها عن الموضوع

ويجزي غسل الحانة عن الوضوء ، وفي غيره تردد أظهره
« لا يجزي » .

(الثاني) لا كلام لو حدث بعد الوضوء المقدم قبل الغسل أنه يعاد الوضوء
قوله: ويجزي غسل الحانة عن الوضوء ، وفي غيره تردد أظهره أنه
لا يجزي

أما حر ، غسل حذبه عن الوضوء فاتفق لأصحاب وهو أنه تعالى «وان
كسب حذبه وظهروا » ، فاما أن يريد به الوضوء وحده وهو باطل اتفاقاً ، ولأن
التفصيل قاطع للشركة ، أو الغسل والوضوء وهو باطل باجماع الإمامية ، فلم
يبق إلا الغسل وحده ، وهو المطلوب

ثم يقول قال معاني في موضع آخر « لا تفرغ الصلاة وتسم سكرى
حتى يغسل مما هو دون ولا حياءً إلا غابري غسل حتى يغسلوا »^١ وحتى هذا
لا بد منه ، فقد حمل عامة سماع الأئمة ، فصح أن لا يصح بعده لو حوت مخالفة
ما بعد الدعة لما قبلها .

وأيضاً لو توقف على الوضوء بزم إقامة ما ليس بمعية غايه .

وهنا معناه من لأعمال فقد تردد المصنف ، لندرس الروايات وحالات
الأصحاب . فإن السند وابن الحنفية قد أجاز أن كل غسل كاف عن الوضوء .

١) سورة البقرة ٦٠ فإن تلامذه في حديث جميع علماء في غسل الحذبة
بأنه من « دونه » والظاهر في غيره من الأحاديث « حتى » أول له قوله « حتى » بأنها
تدس منه في جميع إلى الصلاة وغسل وجهه حكم ، أمره به لقائه للصلاة بغير الوضوء
وهو عام في كل « غير » خرج الحذبة منه « حتى » يغسل « ويغسل » يعني « حتى »
كتبه حذبه وظهروا « دونه » يعني « من » أول غيره « دونه » ، فيبقى « حتى » على معناه

٢) سورة البقرة ٤٣

وهل يجتمع مع الحمل؟ فيه روايات ، أشهرها أنه لا يجتمع .
وأكثر الحيض عشرة أيام ، وأقله ثلاثة أيام .

تعلق السمة ، فانه يكون من لا ينصت لها ، فتولد « به بعلق » لشغل عني لقولين .
الثانية : ان ثعلبه جدا ، لأن دم الحوت : اما أن لا يكون له حصد بحص
الزمان فيه وكثره وهو دم الاسحاصه . أو له حد محصه فله وكثره وهو الحيض
أو كثره لا عبر وهو لباس . أو فله لا عروم يوحد شرعا

فقد ظهر اشهر ذلك الحيض والدم في الحوت بحص بكثرة واحصا
الحيض بحص لعله . فالخاصه كونه دمه لشوب له وشمله لكل أنواعه ، ولأولى
ليست دأمة الشوت له ولا شاملة لكل أنواعه

(الثاني) حي أي يكون غائبة ادراكا ، حس . وهو الدم لاسود الغسوط
الحذر بدي يخرج بحرقة وحرارة ويغده الرحم مع بلوغ المرأة وعدم ناسها
لحكمة بربه الولد . فان حملت صرقت به الى مغدسه ، فدا رصبت كماء الله
صوره اللين لتعدي به مدد رصاعه . فدا فصل في مسمره في الرحم فخرج
في أوقات مغدسه بحص فوه لحرارة وضعفها ، ولدت قد يفصل عن تعديس
فيخرج أحيانا حالتينها

وفدده هذا التعريف شغل عامه لسانه . فكون أفع في الاستعمال بخلاف
الاول ، فانه تعريف للمتعق

قوله : وهل يجتمع مع الحمل؟ فيه روايات أشهرها انه لا يجتمع
لصغر في قوله « به » يعود في مصدر يجمع ، أي في اجماع الحيض
روايات ، نظيره قوله « اعدلوا هو أقرب للتقوى »^١ ، أي العدل أقرب . وما

فلو رأت يوماً أو يومين وليس حيضاً ، ولو كمل ثلاثة في جملة
عشرة فقولان ، المروى أنه حيض

وما بين الثلاثة إلى العشرة حيض وإن اختلف أوبه . ما لم يعلم
أنه لعذر أو قرح . ومع تجاوز العشرة ترجع ذات العادة إليها .

والمستدنة والمضطربة إلى السبيل . ومع فقدده ترجع المستدنة إلى
عادة أهلها وأقربائها

فإن لم يكن أو كن محنت رحمت هي والمضطربة إلى
الروايات وهي ستة أو سبعة . أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر
وتثبت لعاده باستثناء شهرين في أيام رؤية الدم .

قوله : ولو كمل ثلاثة في جملة عشره فقولان المروى أنه حيض
يعني الأصحاب على أن أقله ثلاثة . لا خمسة كما في أشرف مذهبها . فقال
بإسقاطه لشح في لحمين والمضوط ، وابن بابويه وابن الجوزي وابن حمزة
 وابن إدريس والعلامة . وهو لا حدود لأن الصلاة في الدماء من فلا يرتفع
لنكليف الاستس . ولأن مصدر الحيض أمر سرعي ولم ينسب لها . والرواية
المشار إليها مرسلة . وقال الشيخ في النهاية بعدم صرحه

قوله : ومع فقدده ترجع المستدنة إلى عادة أهلها وأقربائها . فإن لم
يكن أو كن مختلفات رحمت هي والمضطربة إلى الروايات

(١) قال في النهاية هي ٢٦ : فإن رأت الدم يوماً أو يومين **مستدنة** . الصلاة والصوم .
فإن رأت الدم اليوم الثالث أو في ما بينهما إلى يوم **مستدنة** . فثبت دم حيض . وإن لم يبر
بعد ذلك إلا بعد انقضاء العشرة الأيام . وثبت ليس بدم حيض . ويجب عليها قضاء الصلاة
والصوم فيما تركته

الصغير في «فقه» عائذ إلى التميز، وسبأني معناه، ولا خلاف في الرجوع إلى الأهل حينئذ.

وإن لافرن في ذكره الشيخ لكن بعد عدد الأهل، ونصف عطمه وأطلق، وعلى التقديرين لأوجه له، لأن القرابة مطقة توافق الطبيعة والمزاج وأما الأقارب في لسن ولا، ولذلك دل في شريع قبل أو عده دوت أسبها إذا مرر هه فمع تدق لاهل برجع اليهن، ومع الاختلاف هه قول «١» قول الشيخ في المسودة: يحصى سره آدم ثم يحفل شهر عشرة أيام ثم حبصاً عشرة أيام وهكذا

«٢» قول لم يصح يحصى في كل شهر ثلاثة أيام إلى عشرة، وهي رواية سماعة

«٣» في الأول ثلاثة وفي الثاني عشرة، قاله القاضي ولم يحدها محبته
«٤» قول من يحصى في كل شهر ثلاثة أيام لا أنها تقضي صوم عشرة أيام في عمر الذي يؤثر فيه ثلاثة أيام من شهر رمضان
«٥» قول لشيخ في «٤» في كل شهر سبعة أيام ثم دل ودوي أنها شرك للصلاة والصوم في الشهر لأول عشرة وفي الثاني ثلاثة
وإن «٦» روايتهم تذكر منها إلا سب روايه يونس عن الصادق عليه السلام وهي «واسعة» ورواه ابن بكير عنه عليه السلام «يقب

(١) الكافي ٧٩/٣، التهذيب ٣٨٠/١

(٢) نهاية : ٢٥

(٣) الكافي ٣/٨٣، تهذيب ٣٨٠، وهي قصة حمزة بن حنبل بن سبي

الله عليه وآله وسبب قتله بن سبيل حمزة بن عبد الله بن سبيل كرمه
فقال: «أشد من ذلك» بن «شجرة شجا» فقال لها: تلجمني وتعيصني في كل شهر في
علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسل غللاً الحديث

(٤) التهذيب ٣٨١/١

ولا تثبت بالشهر الواحد .

ولورات في أيام العدة صمرة أو كدرة . وقبلها أو بعدها بصفة
الحيض وتجاوز العشرة ، فالترجيح للعادة . وفيه قول آخر
وتترك ذات العادة الصوم والصلاة برؤية الدم .

وهما صفتان . فما الأولى فلا مرد محمد بن عيسى بها عن يونس ، وقال
ابن يونس ان ابن الوليد لا يعمل بها بفردنه وأما لثبته فلان ابن بكير طحا .
ويورد على لفظ المصنف أنه قال «وهي» ولم يذكر إلا لانس فلم يرد
المشتق حبرا عن الجمع ، وهو ركيت

قوله : ولا تثبت بالشهر الواحد

قل ثبت بالشهر الواحد . وهو إما لعمود وهو من الهلاس أو قل الحيض
وَقُلْ لَطَهَر بَعُولُهُ عَنْهُ لِسْلَامٌ وَعَنِ الصَّلَاةِ أَنَّكَ «وهي أيام الحيض»
وهذا دم الذي رآه يمكن أن يكون حضا . وكل دم يمكن أن يكون حضا
فهو حيض

فتد العادة منه في دمها بعب ، فلا يرول لا نفس . مع أن العادة مشته
من العود فلا بد من معنى المشتق منه ، وأقله مرتان

قوله . ولورات في أيام العادة صمرة وكدرة وقبلها وبعدها بصفة
الحيض وتجاوز العشرة فالترجيح للعادة ، وفيه قول آخر

المبر هو بصر دم قوي جامع لسرائط الحيض يصعب إحدوره مجموعهما

(١) قال في العشر نكح لما كان غائبا في عدة النساء العدة أو لعدة نصيبا بالعلم ،
وأحد منهن أن يجلس كل واحد منهما ثلاثة أيام (له الباقي في الحيض) وتعلم وتصوم
نكة السيور سببها . وعلا راجع في عدة العدة

وفي المستدأة والمضطربة تردد، والاحتياط للعبادة أولى حتى يتيقن الحيض .

ودات العادة مع الدم تستظهر بعد عدتها يوم أو يومين ثم تعمل ما تعلمه المستحاضة ، فان استمر والاقصت الصوم .

المشرة ، وحينئذ يقول . اذا اجتمعت العادة والتميز ، فان كان الزمان واحداً فلا بحث ، وان لم يكن - مثل أن ترى الدم في أيام العادة صغيرة وكثرة وقلها أو بعدها أو قبلها وبعدها يصعب الحيض - فان لم يجاور العشرة فكل حصص بلا خلاف ، وان مجاور فقال الشيخ في الجمن والمفيد والمرصعي يرجع الى العادة وقال في النهاية يرجع الى المير . لروايه حفص الحنزي عن الصادق عليه السلام دم لحبص حار عبط اسود له دفع [وحر رد ودم الاسحاضة أصفر يرد] فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة^١ .

وأحب : بأن ما يأتي حاض والمحاض مهم . وهو لقول المشار اليه

ونردد الشيخ في المبسوط [والخلاف] .

والاول أحود، وهو احتار العلامة . لقوله عليه السلام . وعي لصلاة أيام أقرائك لما سألتها فاطمة بنت جحش^٢ . وأيام الأقراء هي أيام العادة، ولقوة العادة لانها تقيد العلم كالعلوم العادية أو الطن الغالب .

قوله وفي المستدأة والمضطربة تردد . والاحتياط للعبادة أولى مشأ تردد من اختلاف الأصحاب . فان الشيخ قال: ترك صلاة بمجرد

(١) الكافي ٩١/٣ ، التهذيب ١٥١/١

(٢) راجع الكافي ٩١/٣ ، التهذيب ٣٨١/١

وأقل الطهر عشرة أيام ولاحد لاكثره .

وأما الأحكام فلا يعقد بها صلاة ولا صوم ولا صواف. ولا يرتفع
لها حدث، ويحرم عليها دخول المساجد الاحتياطاً عند المسحدين
ووضع شيء فيها على الأظهر، وقراءه العزائم. ومس كتب القرآن.
ويحرم على زوجها وطؤها. ووضع الدم ولا يصح طلاقها مع
دخوله بها وحضوره.

رؤية الدم ، لقولهم كل دم سكن - يكون - حضا فهو حصى ، وهذا سكن أب
 يكون حصى ، و لعدد في الحصى محرمة فيجب تركها فهو عمد سلام ١٠
 اجتمع الحرام والحلال الاغلب المحرام الحلال

وقد مرضى ابن دريس و اخصف والعلامة بخطا معاودة حتى سبق
لخص . لان بصلاد في ندمه سبق ولا سرا الا سبق
قوله : ويحرم على روحها وطنها موضع الدم

وقال المریضی و بدر بصره، والحق خلافه، بقوله تعالى «و خبرتو به»
فی المخبضه، «فما ان يكون المراد زمان الحوض، وهو دهن مباحغ مصبین

(١) البحار ٢٧٢/١ مثلاً هي الفوائد

[illegible]

ويجب عليها العسل مع النقاء . وقضاء الصوم دون الصلاة .

وهل يجوز أن تسجد لو سمعت السجدة ؟ الاشبه نعم .

وفي وجوب الكفارة بوضئها على الزوج روايتان أحوطهما

أو مكانه . وهو المطلوب لانه فصل خاصة . ولا صلة لحل فلا يحرم غير القل .

قوله : وقضاء الصوم دون الصلاة

اما الصوم فمبني طلاقه . وأما الصلاة فلا . ويجب عليها قضاء ركعتي

الطواف . قاله العلامة في القواعد .

قوله : وهل يجوز أن تسجد لو سمعت السجدة . الاشبه نعم

قال في المبسوط نعم . وهو اختيار المصنف والعلامة .

ومسرده بالحواشي بقدر المشرك بين الواجب والندب . فان سجود

المرائم^١ واجب وغيره مندوب ووجه ذلك قول الصادق عليه السلام : اذا فرى

شيء من المرائم وسمعتها فاسجد وان كتب على امر وضوء وان كتب حساً وان

كانت المرأة لا تصلي^٢ .

ولوجود لمقصي وعدم المعارض : أما لمقصي فظاهر . وأما عدم المعارض

فانه ليس لا كونه سجوداً . وهو ليس بمشروط بالظهاره مطلقاً . بل اذا كان حرماً

من الصلاة وليس وقال الشيع في لسانه لا يجوز^٣ .

قوله : وفي وجوب الكفارة على الزوج بوطئها روايتان . أحوطهما

الوجوب

(١) امر بم أربع سجدة . ولترين وسجدة . وقيل باسم ربك وفي لرويه

فلا تكبر من سجود . وتكر بكر حتى يرفع رأسك . حج لكافي ٣١٧/٣

(٢) لكافي ٣١٨/٣

(٣) قال فيه ص ٢٥ : وان سمعت سجدة القرآن لا يجوز لها أن تسجد .

الوجوب .

وهي أي الكفارة دينار في أوله . ونصف في وسطه . وربع في آخره .

ويستحب لها الوضوء لوقت كل فريضة . وذكر الله تعالى في

قال الشيخ في المحل والمسوط والمعد والمرئى وابن اذريس الوجوب لقول الصادق عليه السلام من أتى حائضاً فعليه نصف دينار^(١) واختاره المصنف وقال في التهذيب بسحب الأصل ولروايه العيص بن لقسم الصحيحة عن الصادق عليه السلام قال : سأله عن رجل واقع امرأته وهي طمست . فقال : لا يتمس بعمل ذلك بعد نهى الله أن يعرفها . فلبس فان فعل أعليه كفارة ؟ قال : لا أعلم فيه شيئاً . سمعنا الله تعالى^(٢) . فهو كان فيه كفارة لعينه الامام عليه السلام ، لاستحالة خفاء شيء من الشرع عليه .

قوله : وهي دينار في أوله ونصف في وسطه وربع في آخره

هنا فوائد :

(لاوى) ما ذكره قول لثلاثة ، لروايه داود بن فرقد عن الصادق عليه السلام^(٣) .

وقال الصدوق يصدق على مكس قدر شعرة ، وحمل الاول رويته .

(١) التهذيب ١٦٣/١

(٢) التهذيب ١٦٤/١

(٣) قال رحمه الله سنة في المجلد ٥٣/١ ومضى حائضاً وهي حائض في أول الحيض بعد أن يصدق بالدينار . ان كان في وسطه نصف دينار . وان كان في آخره ربع دينار وروي أنه د حائضاً وهي حائض يصدق على مكس قدر شعرة انتهى وحمل رحمه الله تعالى رويته كما يرى بعد عكس الأمر في المصنف ص ١٧ وقال به كما ذكره^(٤) . راجعاً رحمه الله عليه

مصلاتها بقدر صلاتها

ويكره لها الخصاب ، وقراءة ما عدا العزائم ، وحمل المصحف
ولمس هامشه ، والاستمتاع منها بين السرة والركبة . ووطؤها
قبل الغسل .

وإذا حاصب بعد دخول الوقت فتم فصل مع الامكان فصت .

(اشارة) لأول ووسط والآخر بحسب حصص المرء . ولأول ليد
لديه وثالث والرابع وسط والخامس والسادس آخر وقال سائر الوسط
ما بين خمسة الى السعة . ويروي عن ابي بصير عن ابي بصير . وظاهره ان
ممكن ان يكون من بين الامكان حلوه
بعض هذه عن الوسط والآخر . والعمل على الاول

(الثالثة) لو تكرر الوطئ تكررت مع تغلل التكفير أو تغاير الزمان ، والا
فواحدة ويردد في مسوط . وروى عنه بكر . والوجه الاول
(الرابعة) لا كفارة عليها ولا على صبي أو غلام حاله الصبا ولا فرق بين
لوجه والاحسن . أما من يستدق ثلاثة أمداد من طعمه فإنه يستدق أو لشبع .
(الخامسة) لا يحري عليه إلا كفارة ومصرفه مستحق لركابه لحاحته

قوله : ووطئها قبل الغسل

قد فوجئ لئلا وسعد صدوق حتى يمس . والاول أولى . لأصده
لحل ونعموه فهو يعني : لا بأس به . ولا اختصاص المسح بسحل الدم

(١) القصة ٥٣/١

(٢) قال في حقه : لو كان لرجل شبق وقد ظهرت المرأة وأراد أن يجامعها قبل

الغسل امرها أن تغسل فرجها ثم يجامعها

(٣) سيرة خيريه . ٦

وكذا لو أدركت من آخر الوقت قدر الطهارة والصلاة وحيث أداء
ومع الإهمال قضاء .

وتغتسل كاعتسال الجنب لكن لا بد معه من الوضوء .
(والثالث) غسل الاستحاضة . ودمه في الأغلب أصفر بارد
رقيق .

لكن ما تراه بعد عاداتها مستمراً أو بعد غاية القاس وبعد اليأس
وقبل البلوغ ومع الحمل على الأشهر . فهو استحاضة ولو كان عيباً ،
ويجب اعتباره .

فإن لطخ باطن القطعة لرمها أبد لها والوضوء لكل صلاة .

لخروجه ، فمع زواله يثبت الحل

وقراءة التشديد تحمل على الندب توفيقاً بين المراءتين .
ولا دلالة في قوله « ودر تطهر » ، لأن المراد تطهر ، كما يدل : قطعت
الحبل فقطع .

قوله : وكذا لو أدركت من آخر الوقت قدر الطهارة والصلاة

الأولى ها الاكتفاء بركة لما يأتي .

قوله : في الأغلب

احتراراً مما تراه في العادة بهذه الصفات .

قوله : ولو كان عيباً

العيب من الدم : الحائض الطري - قاله الجوهري^١ .

(١) لحم عيب : أي صحيح طري ، ودم عيب : طري حائض لا خلط فيه .

وان غمسها ولم يسل لزمها مع ذلك تعبير الخرقه وعسل البعده .
وان سار لزمها مع ذلك غسلان . غسل للطهر والعصر ، تجمع
بينهما . وعسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما . وكذا تجمع بين
صلاة الليل والصبح بعسل واحد ان كانت متممة ، واذا فعلت ذلك
صارت طاهراً .

ولا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد . وعليه الاستظهار في
مع الدم من التعدي بقدر الامكان
وكذا يلزم من به السلس والبطن
(الرابع) غسل النعاس . ولا يكون بغير الدم ولو ولدت
تماماً

ثم لا يكون الدم نقاساً حتى نراه بعد الولادة .

قوله : ولا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد

قال في المعسر قد ادركت الاسحاصه عن سائده ، وأما ان كانت سائده
مكفي بالاعمال الثلاثة عن بوضوء وهو مذهب الجمع في نهاية الخلاف .
وقد من ادرس وكسرت من حاربي وعلامة لا تجمع بين صلاتين بوضوء
في الاحول الثلاثة . وهو أحد اجمالي شيع في حدود .
واما ان نبي عمل فانه لم يوجب في القسم الغسل وضوء . وأوجب في الباقي
الاعمال لا غير

قوله : والنعاس

النعاس عندنا مشتق من النفس التي هي الدم ، قال الشاعر :

(الخامس) غسل الاموات . والمطر في أمور أربعة :

الاول الاحتضار :

والمرص فيه استعمال ثوبين على احوط القولين بأن

« ١ » روى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : تقعد النساء ثمانية

عشر سعة عشر

« ٢ » رواه بن سنان عن الصادق عليه السلام : سبع عشرة ليلة

« ٣ » روى بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام : ثمانية عشر يوما . قال : ان

اسماء بنت عميس ثمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدلت لما ماتت
من محمد بن أبي بكر * ويطوف به سبع وعشرون يوما لم يقطع بعد ، وعمل بها

لثمنه وجرى وادب وورث

« ٤ » روى جريزي عن أحمد بن محمد : وعمل بها من أبي عيسى .

وهذا روى بن مبرور لم يعمل بها أحد من فقهاءنا ، وهي الزبون ، وأخرى

زهرن ، وأخرى حمرون

وأما الشح وبن سراج وثبوته في سراج وبن سراج وبن سراج وبن سراج

ورد عن أكثر حصص بن سراج في سراج في سراج في سراج

بن سراج في سراج بن سراج في سراج بن سراج في سراج

بن سراج في سراج بن سراج في سراج بن سراج في سراج

بن سراج في سراج بن سراج في سراج بن سراج في سراج

قوله والمرص فيه استعمال الثوبين بالثبوت على احوط القولين

٢٧ [٢٧] التهذيب ٧٧

٢٨ [٢٨] التهذيب ٧٨

وقيل يكره أن يجعل على بطنه حديد .

الثاني الفصل :

وفروصه ازالة السحابة عنه . وتعقبه بماء السدر ثم بماء الكافور ثم بافراح . مرناً كعمل الجذبة .

ولو تعدر السدر والكافور كفت المرة بالقراح

حفظه في الوجوب

وقال المصنف في لفره والشيخ في خلاف مسح الاصل

والاول احوط ، لان الاصل يعدل عنه للدليل ، وقد بيناه .

قوله . وقيل يكره ان يجعل على بطنه حديد

ذكر ذلك "السحاب" وأما الاصحاب ، وقال في التهذيب معناه مذاكرة

من المشايخ . وقال ابن الحنفى موضع على بطنه شيء يمنع من ربوها^(١)

قوله : ولو تعدر السدر والكافور كفت المرة بالقراح

هـ مسائل

(الأولى) كوب غسل ثلاث مع حصون سدر والكافور و نحوه مذهب

حال الاحتياط كمن يكره غسل

٢٩٧/١

سحب

في الوجوب

كأنه من سدر

في

والفصل

(١) يمنع من ربه

وفي وجوب الوضوء قولان . والاستحباب أشبه .

ولو خيف من تغسيله تناثر جسده ، ييمم .

وسننه . أن يوضع على مرتفع موحهاً إلى التيمم مطلقاً ، ويفتح

جيبه ويرفع ثوبه من تحته وتستور عورته وتلين أصابعه برفق ويغسل

رأسه وجسده برعوة السادر ويعسل فرجه بالحرص

ويبدأ بعسل يديه ثم يشق رأسه اليمين ويعسل كل عضو منه

ثلاثاً في كل غسلة ويمسح بطنه في الأوليين إلا الحامل .

أكثر الأصحاب . يروى كثره منها رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام .

وروي عن مسكان عنه عليه السلام ^٢ لم يحدف في ديت لاسلار ، فانه أوجب

واحدة واستحب الباقيتين

(الثانية) مع تعدد السدر والكافور من تكفي الواحد بآخر ح كما أحارده

لمصنفها لاشتراط الوجوب بوجودهما

وبحق وجوب ثلاثة كما أحارده العلامة ، إذ لا يخطئ لميسور بالمعصوم

لوجوب غسل بالماء مع أحدهما ويمنع انتهاء الفائدة لو فقد الجواز حصول

لفائدة ، وهي إزالة الدون بتكرار الماء

(الثالثة) الواجب من السدر والكافور معاً ، بحيث لا يجرح الماء إلى

حد يصير مصفاً والقراح هو البحث الحاصل

قوله : وفي وجوب الوضوء قولان

(١) الكافي ٣/١٣٨

(٢) الكافي ٣/١٣٩

ويقف العاسل عن يمينه ، ويحمر للماء حميرة ، ويشف ثوب
ويكره أفعاده وقص أفعاره وترجيل شعره وحمله من رحلي العاسل
وارسال الماء في الكيف . ولا تس باله لوعة .

الثالث في الكفن

والواجب منه : مئزر وقميص ورازماء حوراء صلاة فيه للرجال
ومع الضرورة تحريم اللقافة . وأساس من أحده : الكافور
وإن قل

والس . أن يغسل قبل تكفنه . أو يتوضأ . وأن يزداد الرحيل
حمرة يمينية عبرية غير مطرقة . أذهب . وحرقة لصحية وعمامة تثنى
عليه محسناً . ويخرج مرفوعة عمامة من لحك وبقيان على صدره .
ويكون الكفن طياً وتطيب بالزبدية ويكتب على الحبرة
والقميص واللقافة والجريدتين : فلان يشهد أن لا إله إلا الله .

قال بعض الفضلاء في سورة المصنف تساهل ، فإنه لم يصرح أحد من وجوب
حتى يكون في وجوهه . ولا . من حمد في كلامه خلق من غير تصريح . ولا وجوب
وسمه . ولا شح في لاسف وسجده . وبص في خلاف على أنه لا
وصيه . ولا لاسحاب شبه لاسف سراه . وحمل الزوايا على الدب .
وكأن بعضه تصور وجوب التولية . كل غسل ممدد غسل الحبرة فيه
الوصوه . وليس بشيء

قوله : والواجب منه مئزر ورازماء وقميص

أقصر سائر على وجوب واحدة واحدة . ولا حذر ولا إجماع بخلافه

ويجعل بين البيه قطعاً .

وتزاد المرأة لعاقبة أخرى شبيهة وبمقتضى وتعدل ، لعمامة قناعاً .
ويستحق الكافور باليد . وان فصل عن المساحد ألقى عني

صدره .

وأن يكون درهماً أو أربعة دراهم ، وأكملة ثلاثة عشر درهماً
وثلاثاً .

ويجعل معه حريدتان . أحدهما من حبه الأيسر من قميصه
وزارته . والآخرى مع ترفوة حائه لايس يصفه بحده . ونكو ان
من المحل

وقيل : - وان فقد فمن الصدر . والافمن الخلف . والافمن

قوله : وتزاد المرأة لعاقبة أخرى لشديها وبمقتضى

هو لغة صوب من السط . وجمع السط . وول في المعر هو ثوب فيه
حطط ، مأخوذ من الاساط وهي الفرائق^١

وجعله ابن ادريس الحرة^٢ ، لأنه لايس من ثوبه ، أكثر لايس
على أنه مغاير لها ، ولم يعمهم من كلامهم الا أنه لعاقبة أو ر .
قوله : وقيل فان فقد فمن الصدر والافمن الخلف

١ السط بضم السين من صوب ثوب من ثوبان ، وكان يقال للابيض نبط
واجمع ثوب من ثوبان

٢ حرة كعبه ، بفتح الحاء من ثوبان ، قال الأزهري : من حرة
موصلة ، وسيد موصلة ، وهو مسمى بغيره ، حسب ثوب إليه ، كما قيل ثوب قرقر ، لأنه
وغيره صبه

غيره من الشجر .

ويكره بل الحبوط بالريق . وأن يعمل لما ابتداء من الأكفان
أكمام وأن يكفن في السواد

وتجمير الأكفان أو تطيبه بغير الكافور والزبدية ويكتب عليه
بالسواد وأن يحمل في سمع الميت أو بصره شيء من الكافور .

وهذه السحاح الأربعة قدما خلاف على صدر وقال سحر في خلاف
من البحر وحرها من لاسحر . وسحر من ادرس ومن اسرح
وحج اسح على لاون بر وانه سهل من رناد ، وأن لمصيف وسيف
ذلك لصيف السد

وهنا فوائد

(الأولى) قدرها لحسن أربع صاع . ولاكثر أنها قدر عصم الذراع
وفي بعض الأحبار شر

(الثانية) البحر بدل على سبعة . والعلة - وهو ماء الرمونة - بدل على
عده . نعم لا بد من المحصرة قطعاً

(الثالثة) مشهور أن محلها كما ذكر . وقال الحمفي جدامت تحت اقله
لاسن ولاخرى نصف مما لمي السد ونصف مما لمي المحمد ، وقال في المعسر
والحره نصف المسرك وهو جميعهم معه بأي صورة شئت

(١) لخلاف كتاب شجر صنف ويدر به ديارية سد

(٢) الكافي ٥٣/٣

(٣) في المعسر ومع خلاف به ، ودول يجب بحره ديارية معسرة سبعة
وهو سحر - وسحر مع ميت في كفه في قدره في شدة شور

وقيل بكره أن يقطع الكفن بالحديد

لرابع تدفن :

وتنقرص فيه مواراته في الارض على جانبه الايمن موجهاً الى

القبلة

ولو كان في السحر وتعدر . . . ثقل أو حمل في وعاء وأرسل اليه .

ولو كانت ذمية حاملة من مسلم . قيل تدفن في مقبرة المسلمين

يستدير بها القبلة اكراماً للولد

وسه : اناع الحدارة أو مع جانبيها وتربيعها وحفر القبر قدر

قامة أو الى الترقوة ، وأن يجعل له لحد ، وأن يتجهى النازل اليه ويجعل

أرذاره ويكشف رأسه ويدعو عند بروله . ولا يكون رحماً إلا في

امرأة

ويجعل الميت عند رحلي القبر أو كال رحلا . وقدامه ان كانت

امرأة .

ويقبل مرتين ويصدر عنه ويرى في الثالثة مدقاً رأسه ، والحرأة

عرصاً

ويحد عقد كفه ولفته ويجعل معه تربة ويشرح اللحد ويخرج

قوله . وقيل وبكره ان يقطع الكفن بالحديد

ذكره الشبان ، وقال في التهذيب سمعنا مدكرة

قوله : ولو كانت ذمية حاملة من مسلم قبل تدفن في مقابر المسلمين

من قل رحليه ويهيل المحاصرون يظهرون الاكف مسترجعين ولا يهيل
دو الرحم .

ثم يظم القبر ولا يوضع فيه من غير ترابه .
ويرفع مقدار أربع أصابع مربعاً ، ويصب عليه الماء من رأسه
دوراً . فان فضل ماء صبه على وسطه .

ويضع المحاصرون الأيدي عليه مترجمين . ويبقى الولي بعد
انصرافهم

ويكره فرش القبر بالحاج - الا مع الحاجة - وتجسيه

لا يجوز رفع «دسه» ليكون اسماً لكن لا يكره غير مخصصة ، بل هي
مضوية حراً عن اسم كان وهو مضمر ، أي كانت الميتة ذمية و «اكراماً» معمول
له ، و «عمل» فيه تدنٍ ويستدير معاً لأنه عليه لهما معاً كما تقول «صرت رنداً
وأهنته اكراماً لك» .

ووجه كونه عليه لهما معاً أنه لم تدن في مدبر المسلم برم احراج
الولد المسلم عن مقبرتهم وهو دابة له ، ولو لم يستدير بها القلة بل استقبل لزم
كون الولد مستدير ، لأنه - كما قلنا - وجهه إلى مدبره .

والقائل بذلك هو الشيخ ، واستدل برواية أحمد بن أبيه .

والنصف استعمل ذلك لصعب أحمد ، ولعله دلالة على مطلوب الشيخ
لنصها أن الولد تدن معها . وذلك لا يدل على تدن في مدبر المسلم ولا
على استدبارها بالقلة .

وتجديده ، ودفن ميتين في قبر واحد ، ونقل الميت الى غير بلد
موته الا الى المشاهد المشرفة .

ويلحق بهذا الباب مسائل :

لكن قول الشيخ لا بأس به ، ونوحه الرواية عاد كرهه ، وهو قول أحمد بن

حسل

قوله : وتجديده

فيل بالحروف ثلاثة ، أما نضم فهو الشخ في نهاية ، ومعناه صاهر

(١) قال لصديق عليه لرحمة في سنة ١٢٠١ هـ قال مير انوار عليه السلام
من حدث قراؤه من لا فقد خرج من الاسلام وحبب مشايخ في معنى هذا الخبر
فقال محمد بن الحسن بقدر حجة الله عليه وحدثه رحمه الله عن ابن سينا محمد
ابن الحسن بن أحمد بن ابي رضى الله عنه يعكف عنه به فدل لا يجوز محمد بن
ولا يفتن جميع بعد مرور الأيام عليه وحدثه ما في في ذل ولا يفتن غيره
وحدثه ما من غير من غير أن محمد وذكر بعد رحمه الله أنه قال يقول
بما في من حدث قراؤه بالحاء غير المعجمة هي من سنة ١٢٠١ هـ ذكر ابن أحمد بن
أبي عداة البرقي أنه قال : إنما هو من حدث قراؤه وتفسير الحديث بالقبر فلا بد من ما
على به ، والذي اذهب اليه أنه «جدد» بالميم ومشاء بن قراؤه لأن من يشق قراؤه فجدده
وأخرج الى تجديده وقد جعله حديثا محفوظا

وأقول : إن التجديد على المعنى الذي ذهب اليه محمد بن الحسن حديثه وسدده
بالحاء غير المعجمة الذي ذهب اليه سعد بن عداة والذي قاله البرقي من حديث كذا
داخل في معنى الحديث ، وإن من حديث كذا في الاسلام في تجديد النية وليس
واستعمل شيئا من ذلك فقد خرج من الاسلام

ثم ذكر معنى بحلة كذا في من من ابداع بدعه ووعدها أو وضع دس
وقد خرج من الاسلام

ثم قال رحمه الله وقوى في ذلك قول من يعي عليهم لغيره . في أصح من الله على
الشيء ، احتشأت من عبد يعي به كذا في وضع به في مقامه

(الأولى) كفن المرأة على روحها ولو كان لها مال .

(اثنية) كفن الميت من أصل تركته قبل الوصية والحدين

والميراث

وأما الحد فهو قول سعد بن عبد الله ، أي جعله مسماً ، وأما الحاء المعجمة فهو قول المقعد

أي جعل حداً للميت لا لحداء ، والخد لغة الشق .

وقال البرقي حدثنا ياكـ المشته أي جعله حدثاً لميت آخر . فعلى هذا يكون

حراماً ، إذ يحرم نيش الموتى بعد دفنهم

وأصل حد لاختلاف روايته الأصح عن علي عنه السلام من حدد قبرا

أو مثل مثله فخرج من الإسلام قد البرقي . بعد من حلف الامام في

شيء مما ذكر مسحلاً أو أئدع بدعه فقد خرج من الإسلام

قوله : كفن المرأة - الخ

ها فوائد :

(أولى) هذا الحكم عنه جماعة لأصحاب ورود اسكوبي عن الصادق

عنه السلام . ولما أمر لروحه ولهد حر غسلها وبطرد ، ولأنها روضة لاية

الآثار فتجب مؤنتها ، وتجب أيضاً مؤنة التجهيز

وقال شيخ في تهذيب سعد بن علي قال هؤلاء الأصحاب وكان شيخا محمد بن محمد

ابن النعمان رحمه الله يقولان إن الحبر بالحاء والداد ودد مأخوذ من قوله تعالى لا تفل

أصحاب الجنود ، ولحد هو من بدل حدود الأرض حد أي شقها ، وعلى هذه

الروايات يكون النهي تناول شق القبر ما لم يكن فيه أو على جهة النش على ما ذهب إليه

محمد بن علي . وكل ما ذكره من رويات والمعاني محتمل

(١) الفقيه ١/ ١٢٠ ، التهذيب ١/ ٤٥٩

(٢) التهذيب ١/ ٤٤٥

(الثالثة) لا يحوز نش القبر ولا نقل الموتى بعد دفنهم .

(الرابعة) الشهيد اذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ، بل

يصلى عليه ويدفن بشيابه ويتزع عنه الحقائق والأمرو

(الخامسة) اذا مات ولد الحامل قصم وأحرق .

(السادسة) لو أعر عن الكفن كعب من تركه - قاله العلامة ، لأن الارث

بعد الكفن ، ولو أعر بالمعص تمت من التركة .

(سابعة) لا فرق بين الحر والامه والرجعة ، في عساده بالعه لم تدخل

الاشتر ولا المتعة والا دخلتا ، وهو ظاهر الحر .

(ثامنة) و ما لم يحجب عنه ، وكذا لو أوصت به وهو حي موسراً

ما لو مات بعده . وليس لاكفن وحده احتج به . لأن مؤنه مقدمة على

حياته فكذا بعده

وبحسن اختصاصها به . لسبق المفق . وهو ضعيف ، لعدم بطله بالعس .

قوله : لا يحوز نش القبر ولا نقل الموتى بعد دفنهم

لأن ذلك هناك ومثله به . وعنه حجاج لمسلم . ول في المعتر الا في

صور الاولى أن يصح في القبر مثله فيه صيانة للموت . لكنه أن يدفن في

معصع معصوب لانه عدوان . لكثرة أن كفن معصوب . لانه لو دفن بعد

عس ولا كفن . والاولى بها العدم . لانه مثله فلا يسدرك بها لغسل ولدفن

أعنى عن الكفن . أم اتصاله فلا يس مع تركها عنه

قوله : اذا مات ولد الحامل قطع وأحرق

قال المصنف في المعسر ونعم ما قل ان أمكن توصيل الى اسقاطه صحيح

شيء ولا توص الى احراقه بالارض والارض . لاحترام عصانه ونسب لذي

ولو ماتت هي دونه يشق حرقها من الجانب الايسر وأخرج . وفي

رواية : يخاط بطنها

(البدسة) اذا وجد بعض الميت وفيه الصدر فهو كما لو وجد

كله

وان لم يوجد الصدر غسل وكنن وفيه عظم ، ولف في خرقة

ودفن ما خلا من عظم .

قال الشيخان ولا يغسل السقط الا اذا استكمل شهوراً أربعة ،

ولو كان لدونها لف في خرقة ودفن .

(السبعة) لا يغسل الرجل الا رجل . وكذا المرأة .

ويغسل الرجل بست ثلاث سنين مجردة ، وكذا المرأة

ويغسل الرجل محارمه من وراء الثياب . وكذا المرأة

(اشتمة) من مات محرماً كان كالمجمل ، لكن لا يقرب الكافور .

فيها فلا يادر الى قطعها .

قوله : ولو ماتت هي دونه شق جوفها

أما شق جوفها فروايت كثيرة ، وأما القيد بالجنب لأسر فذكره الشيخان

ولم يقع على رواية به ، وأما روايت ويخاط بطنها ففي رواية من أبي عمر

عن ابن أبي عمير والقول به ليس بعدا من الصواب حتى الحشوة لا

قوله . قال الشيخان ولا يغسل السقط الا اذا استكمل شهوراً أربعة

هذا لكلاء خارج عن عاده في أنه اذا لم يظهر بدليل الحكم أسدس لي

(١) الكافي ٢/٣٠٦

(السيعة) لا يغسل الكافر ولا يكفر ولا يدفن بين مقبرة المسلمين.
(العاشرة) لو لاقى كفن الميت نجاسة عمت ما لم يطرح في
القبر وقرضت بعد جعله فيه .

(السادس) غسل من مس ميتاً .
يحب الغسل بمن الميت الأدمي بعد برده بالموت ، وقبل
تطهيره بالغسل على الأظهر
وكذا يحب الغسل بمن قطعة فيها عظم ، سواء أبيت من حي
أو ميت ، وهو كغسل الحائض .

القائل ، وذلك لأنه صرح به في المعتبر أنه مذنب علماني . ويدل عليه رواية أحمد
بن محمد عن ذكره ، وكذا رواه زرارة عن سماعة عن لصادق عنه السلام .
قل وانقطاع الأولى وضعف سماعة بحجران بعمل لأصحاب وعدم معارض
ويمكن أن يكون الحاصل له على يسته في الشخص لقطع وضعف
المذكورين

قوله : يحب الغسل بمن الأدمي - إلى آخره

(١) الكافي ٢/٢٠٦ ، لأحمد بن محمد في المصنوع ، رواه عن أحدهما مسئلة عن
الحسين بن موسى عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ، والثانية مقطوعة وهي التي ذكرها
سارح

(٢) لم أذكره في رواه عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ، إلا أنه رواية في
سند رواه زرارة عن سماعة عن أبي الحسن ، رواه عنه السلام قال : سأله عن القط إذا
سوى جمعه بحب عنه الحسن والحسين ، قال : كل ذلك يجب عليه . الكافي ٢/٢٠٨
ورواه في صحيحه ٢٢٩ عن زرارة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام

وأما المندوب من الاعمال : فالمشهور غسل الجمعة
ووقته ما بين طلوع الفجر الى الزوال . وكلف قرب من الزوال
كان أفضل .

وأول ليلة من شهر رمضان . وليلة النصف منه . وليلة سبع عشرة
وتسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث وعشرين . وليلة العطر . ويومى
العيدين . ويوم عرفة . وليلة النصف من رجب . ويوم المبعث .
وليلة النصف من شعبان . واحدى . ويوم الجاهلية . وغسل الاحرام ،
وزياره النبى صلى الله عليه وآله وسلم . والائمة عليهم السلام ونقضاء
الكسوف والفتنة والحلقة الحاقة والاستحارة . وللدخول المحرم
والمسجد المحرم والكمرة والحادية . ومسجد النبى صلى الله عليه وآله وسلم

قال ساجدة بسند واما ، بويه وبن ادرس لروايات كثيرة . وقال السد
في احصاها استحسانه للاصل ولرواه سعد بن حنف عن جده عن عبد السلام .
لعن في أربعة عشر موتاً وحدثه فريضة وبنه في سنة

والحوادث الاصل بعد عن عبد السد . وهو حاصل في روايات . والمرد
باسمه ما ثبت من جهة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا من جهة القرآن
والا لكنت الاعمال ما عدا الجنة صفة

قوله : وأما المندوب من الاعمال فالمشهور (٢) ثمانية وعشرون

(١) التهذيب ١ / ١١٠

(٢) في المختصر النافع : وأما المندوب من الاعمال والمشهور عن الجماعة وليس

به « ثمانية وعشرون » . والظاهر أنه من قول - راج

التيمم

الركن الثالث في 'طهارة الترابية' والنظر في أمور أربعة :
 الأول شرط التيمم عدم 'أ' . أو عدم الوصلة إليه ، أو حصول
 مانع من استعماله ، كالبرد والمرض .

قوله : الركن الثالث في الطهارة الترابية

«سمي هذا طهارة سمى قوله تعالى «فمما أصعباً طيباً» . والتيمم
 المقصد لغو «ولا سمى» حيث منه يقوون «، وقال امرؤ القيس .
 ولما رأيت الحجر يكفها ون الحصى من تحت أرجلها حافي
 سميت العن لي دون صراح يعني «عليها» لعل عزمها طامي
 وكان نرب مهور قوله صلى الله عليه وآله وسلم حدثت لي لأرض
 مسجداً وترابها ظهوراً^١ . وفي الترمذ التيمم طهارة ترابية تولد لأباحة الصلاة .

(١) سورة النساء : ٤٣ ، سورة المائدة : ٦

(٢) سورة البقرة : ٢٦٧

(٣) بهجر هو نصف لها عدد سدس حجر ، يخص بمحدث في كتب سنة والكس
 بالصاد المهملة : الصوت ، كصيص العرب أي صوتها أقول : لعلها يكفها

(٤) الحصى : صغار الحجاره الحافي هو الذي لا شيء في رجليه من حاف ولا من

(٥) سمى العن أي لصدف صراح سم موضع معروف

(٦) يعني أي يرجع . لعل هو التيمم ، وفي نسخة : الطلح . المرض : المطحط هو
 لأحيم مثل يحطى بكاء على الماء وال «فري» المرض : التلق الاخير الذي
 يعني به ذلك في قوله فهو صلب صلب له «تسدر طموا وطمى طمياً» ارتفع وحلا
 ودلاً بهر فهو طمى وحصى به طال وحلا

(٧) الخصال ١٩٢/١ ، ٢٦٤ الفقيه ١٥٥/١ وفيهما «جلت لي الأرض مسجداً
 وطهوراً» كما في ١ ٢ . المحاسن ٢٣١ وفيهما «وحصل له لأرض مسجداً وطهوراً»

ولو لم يوجد الا ابتياعاً وحب وان كثر الثمن، وقيل: ما لم يصر
في الحال، وهو الاشبه.

ولو كان معه ماء وحشى العطش تيمم ان لم يكن فيه سعة عن
قدر الضرورة.

وكذا لو كان على حذائه نحاسة ومعه ما يكفي لارتها أو
للوضوء أزالها وتيمم، وكذا من معه ماء لا يكفي لطهارته
واذا لم يوجد للميت ماء يمم كالحى العاجز.

الثاني: فيما يقيم به. وهو التراب الحاصل دون ما سواه من
المنسحقة كالشعر والدقيق، والله اعلم بالصواب كالبحر والزرير.

قوله: ولو لم يوجد الا شيئا وحب وان كثر الثمن، وقيل ما لم يصر
في الحال وهو الاشبه
اختلف الاصحاب في ذلك

فمنهم من ذهب الى ان لصاحب عليه السلام شري وضوءاً
بمائه ديناراً، ولأنه يحب الوضوء بعد ما يعنى «وعلى» وجوعكم «لاية»
ولأنه لا يخرجه وما لا يملكه حب المثلل الا به فهو وحب. ولأنه قد انتهى

(١) الكافي ٣/٧٤، التهذيب ١/٤٠٦، الفقيه ١/٢٣ عن أبي يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليه السلام عن رجل حدثني عن رجل قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: لو كان معي ماء يدرى به بمائة درهم أو ألف درهم هل يجب عليه ان يشتره ويتوضأ به أو يمم به؟ قال: لا بأس به. قلت: لو كان معي مثل ذلك من شرب وموضأت وما يؤمى بذلك مال كثير؟ قال: نعم.

(٢) سورة سائدة ٦

ولا بأس بأرض النورة والجص . ويكره بالسبخة والرمل

شرط التيمم وهو عدم وجداب . لأنه لو وجد نبتين فكون واحد الماء ، كالقدور على ثمن الرقبة في الكفارة المرتبة ، وحسب لا يجوز التيمم لأتبعه شرطه .
وقال بعضهم لا يحب ، لأنه لو حفر على المال من لص حفر له التيمم فكيف يحب عليه بدله .

وحيث بأنه لا يرم من حفر تيمم عند خوف نقص عدم وجوب الشراء
إذا عرق حافل . فإن ما أجدد النقص عوضه ناس عنه وهو منقطع ، وأن وجوب
الشراء فسقط ناس عنه معاني . وهو دئم غير منقطع

وقيل : لم يصر في الحال بحسب الشراء والال لم يحب ، لقوله صلى الله
عليه وآله : لا صبر ولا إصرار في الإسلام^(١) . وهو قوي
بقي هنا قائلاً ، وهي أن وجوب الشراء بشروط :

« ١ » أن يكون فاصلاً من دس عليه ، سواء كان حالاً أو مؤجلاً

« ٢ » أن يكون فاصلاً من نفسه ، وفيه عذالة وجوباً محترماً ، وفي ذلك لزوم
« ٣ » أن يكون منسوحاً بشرط أن يساعد حالاً ، ولو بيع بدينه لم يحب
عليه وإن كان قدراً ، وفي قبول دس وفي الشهد بحسب ، دس عليه عند الاجل .
وليس بعيد

قوله : ولا بأس بأرض النورة والجص

أي من الحرق ، أنه بعدد فلا يكونه نصير معدناً ولا بحري . ونقل عن بعضهم
الاجراء ، وهو غلط

(١) سنن من صحيحه ٧٨٤١٢ ، سنن ابن ماجه في الإسلام ،

وفي جوار التيمم بالحجر تردد . وبالجواز قال الشيخان .
ومع فقد الصعيد تيمم بعد الثوب واللبد وعرف الدابة . ومع
فقدته بالوحد .

الثالث : في كيفيته .

ولا يصح قل دحون الوقت وبصبح مع نصيقه .
وفي صحته مع السعة قولان . أحوطهما التأخير .

قوله : وفي جوار التيمم بالحجر تردد وبالجواز قال الشيخان
منا تردد من أن اسم الأرض صدق على الحجر والحجر لا يربى الحقيقة
عنه بل يؤكده ، ومن قوله فسمو صعدا قال الجوهري : الصعيد هو
التراب . وهو يخالف الحجر اسما وصورة ، ولهذا ادعى ابن الجندب أن الحجر
يزيله عن حقيقته الأرضية .

وبالجواز قال شيخان . لا أن الصعيد والشبح في إلهيه بيد الحوار
بحال الأصغر روي للرب . وحده من دريس . وفي مسود . " ولجلا " .
قال بالجواز مطلقا ، واختاره العلامة " وعليه الفتوى

قوله : وفي صحته مع السعة قولان أحوطهما التأخير
من دحون لرب لا يصح حماس ومع الصق يصح إجماع واحتلف

(١) سورة النساء : ٤٣

(٢) المظنة : ٨ ، النهاية : ٤٩ وهذا لغة . لأن تيمم بالاحجار ولا بالأرض
لجسية ولا بأرض التورة إذا لم يقد على التراب

(٣) السرائر : ٢٦

(٤) المبسوط : ٣٢/١ ، الخلاص : ٢٧/١

(٥) المختلف : ٤٨/١

وهل يجب استيعاب الوجه والذراعين بالمسح ؟ فيه روايتان

في حال لسة .

فقال من سئله يصح . لقوله تعالى « فلم يحدوا ماء فمسحوا » ولم يذكر
لتأخير ، ولرواه زرارة عن أحدهما عنهما لسلام . وهو قول الجمهور واختاره
العلامة في منتهى المطلب .

وقال لثلاثة واساعهم لا يصح . لقول أحدهما عنهما السلام في حديث
زرارة ورواه محمد بن مسافر الماء فيطلب مدم في الوقت ، فإذا خاف أن يعوقه
الوقت فليمسح ويصل في آخر الوقت . فإذا وجد الماء فلا يمسح عنه .

وقال ابن سعيد ليس إذا لم يرحى رواه أولا ، من كان الأول وجب
التأخير ، وإن كان الثاني جار في أول الوقت واحداً للعلامة في قوله .
واسند عن الحكم الأول لقوله تعالى « فلم يحدوا ماء فمسحوا » شرط
في حواله ليمسح مدم وحد الماء في أول الوقت لموسم . وأما بحق بعدم في
جميع آخره ولا يعلم إلا بالتأخير . وأما عن الحكم الثاني فلابد مع عدم
استمرار العجز لأحده إلى التأخير ، لأنه لا فرق بين عدم وحد الماء وبين
الملم بعدم التمكن من الاستعمال .

واختار الشهيد قول المصنف والثلاثة بالاحتياط . لأنه معنى على صحته
وهو الأحود ، لقول سمرقسي وفتح الأحكام عنه ، ولا يخالف لعمول بقول
لواحد حجة .

قوله : وهل يجب استيعاب الوجه والذراعين بالمسح فيه روايتان

(١) الكافي ٦٣/٣ ، التهذيب ١٩٢/١ وتمام الخبر : وليتوضأ لما يستقبل .

(٢) بقوله بعد الفصل الرابع من المقصد العاشر من كتاب الطهارة

(٣) سورة لسان . ٤٣

أشهرهما اختصاص المسح بالجبهة وظاهر الكفين .
وفى عدد الضربات أقوال . أحودها نوصوه ضربة . وللعسل
اثنان .

والواجب فيه اليقظة . واستدامة حكمها . والترتيب . يبدأ بمسح
الجبهة ثم بظاهر اليمنى . ثم بظاهر اليسرى
الرابع : فى أحكامه وهى ثمانية :
(الاول) لا يعيد ما صلى بنيمه

أشهرهما اختصاص المسح بالجبهة وظاهر الكفين
أما رواه الاستيعاب فرواها سماعة ، وعمل عليها علي بن سيويه وإنما
رواية عدم الاستيعاب فرواها الشيخ مؤلفاً عن زرارة عن الصادق عليه السلام ،
وعمل عليها الثلاثة وإساعهم . وهو الأشهر وعنه العمل
ويؤيد ذلك قوله تعالى «ومسحوا بوجوهكم وبأيديكم» وإساءة دخلت
على فعل استعدي فأدب لبعض وإلا أحرم ردتها . ولأصل عدم الريدة
خصوصاً في القرآن . وإنكار سيويه . ومن حيث كون الماء للمص لا ينعف
ليه . لم يرواه ابن سيويه صحيحاً عن الصادق عليه السلام ، في حديث طويل حاصه :
انه غل فيه يكون الماء للتبعض . والمص في المعر حرس الحالين الاستعداد
وعلمه ، وكذا ابن أبي عقيل

قوله : وفى عدد الضربات أقوال

(٢١) التهذيب ٢٠٨/١ .

(٢) سورة الباء : ٤٣

(٤) لفته ٥٦/١

ولو تعمد الجنابة لم يجزىء التيمم ما لم يخف التلف .
 فان خشى تيمم وصلى متى . لاعادة تردد ، أشبهه أنه لا يعيد .
 وكذا من أحدث في الجامع ومعه الرحام يوم الجمعة ، تيمم
 وصلى .

وفي الاعادة قولان ، الاجود الاعادة .

قال المرنيسي وابن أبي عمير صرنا وحده مطلقا ، وقال ابن دونه صرنا
 مطلقا ، وقال سحنون و ابن لاصحاح بالتفصيل وحده موصوء وثبت بفعل
 وهو جمع بين الروايات ، وهو حسن .

قوله : ولو تعمد الجنابة لم يجزىء التيمم ما لم يخف التلف ، فان
 خشى تيمم وصلى متى الاعادة تردد أنه لا يعيد

الاعادة عند الأوبس فعل : أي لو فوج حدث في لأول إذ كان في الوقت
 و لقضاء عدده ما فعل بعد وقد استعملوا سرايا بالاعادة هنا في قول المصنف
 ومصطلح التيمم ما فعل ذلك ، مرة كان في الوقت أو خارجة
 إذا عرفت هذا فنقول : هل يعيد ما صلى بتيممه أم لا ؟ فيه أقوال :

(لاون) قول شيخ النجاشي : لا يعيد في موضعين

أول - من تعمد الجنابة وحشي على نفسه من استعمال الماء بتيمم ووصلي ،
 بقوله تعالى « ولا تنفوا أيديكم إلى أنفسكم » وقوله « وما حمل عليكم في الدين
 من حرج »^١ ، ثم أنه ليعيده لرواية جعفر بن بشير^٢ .

(١) سورة البقرة ١٩٥

(٢) موطأ الصحيح : ٧٨

(٣) التهذيب ١/ ١٩٦ ، ورواه الفقيه ١/ ١٦٠ بطريقه عن حيداه بن صان

(الثاني) يجب على من فقد الماء . الطلب في الحزمة غلوة
سهم ، وفي السهلة غلوة مهمين .

والحق عدم الأعادة ، وهو قول ابن ادرس والمصنف والعلامة . لأعضاء
الأمر الآخر ، وشغل الدم بالأعادة يقتضي دليل وليس ، ورواه ضعيفه .
لأن حمفر رواها مرسله بآراء ومسندة أخرى . وهو يدل على شكه مع محاذيه
الدليل لها .

الثاني - متى سمع رجاء يوم الجمعة قال : يحوز به اليوم لصيق وقت
الجمعة فحريه ، لقوله عليه السلام : لرب كلفك ما لم يجد الماء . وبعد
إذا زال عدوه [يوم الجمعة] لرواية السكوني^١ .

ويحق سمع أيضا الأعادة لما قلناه . وسكوني ضعيف
(ثاني) قل بعض الفقهاء : كان العذر بدرا كعقد الماء في الحصر عدد
الصلاة مع ممكن مطلقا . وعلى هذا عن الشيخ أيضا
(ثالث) قيل : كان العذر مسح بعصره أو محروما أعذر ، مثل الأول كما
لو مر على الماء في أول الوقت ولم يصبر ثم فقد الماء ، ومثال الثاني كالعاصي
سفره . والحق عدم الأعادة مطلقا

قوله : يجب على من فقد الماء الطلب
الطلب واجب في الجملة بإجماع علماءنا ، ولقوله فلم تجدوا ماء ، ولم

(١) الرائر : ٢٧

(٢) تهذيب ١٩٤/١ لغة ٥٩/١ ، وفيها : يا أي ذر مكفك تصعد عرسين

سنن ابن ماجه ٢١٢/١ ، سنن الترمذي ٢١٢/١ .

(٣) التهذيب ١٨٥/١

(٤) في باب ولا يتحقق

وان أخل فتيمم وصلى ثم وجد الماء ، تطهر وأعاد .
 (الثالث) لو وجد الماء قبل شروعه تطهر اجماعاً . ولو كان بعد
 فراغه فلا إعادة .

ولو كان في أثناء الصلاة فقولان . أصحهما الماء ولو كان على
 تكبيرة الاحرام .

يتحقق هذا الوصف إلا بعد التلبس ، لا مكان قرب الماء منه
 وبما الحلاف بين عثمان في حده ، فقال انصف والعلامة عبوة سهم
 في الحرث وسهم في لهنه ، وهو قول السعيد في النعمة والسبي . وقال في
 المبسوط عبوة سهم ولم يعقل .

قوله : ولو كان في أثناء الصلاة فقولان

لا قول ما أربعة : ١٥٠ هـ يرجع ما لم يركع فله الشبح في لهابه وان
 أبي عبيد . ٢٥٠ هـ أنه يرجع ما لم يقرأ فله سائر . ٣٥٠ هـ يرجع ما لم يركع في
 ثابته قال ابن الحبيب . ٤٥٠ هـ لا يرجع مطلقاً بعد تكبيره لأحرم قاله المرتضى
 وسن دريس وشيخ في المبسوط والحلاف ونصف والعلامة . وهو الحق
 لقوله « ولا تبطلوا أعمالكم »^(١)

والمنصف قال قولان أمكوبه غير معد للحلاف الذي لم يشهر أو أراد
 بالقولين ما فوق القول الواحد .

(١) العبوة بفتح العين كنهوه وجمع عبوات كنهوب بـ بعبه ، مقدار عبوة سهم أبعد
 ما يقدر عنه عن البيت المرسح ثلث خمس وعشرون عبوة . ويدل هي قدر ثلاثمائة ذراع
 إلى أربعمائة

(٢) سورة محمد ٣٣

(الرابع) لو تيمم الجنب ثم أحدث ما يوجب الوضوء أعاد بدلا من الغسل

(الخامس) لا يقص التيمم إلا ما يقص الطهارة المائية، ووجود الماء مع التمكن من استعماله .

(السادس) يحور التيمم لصلاة الحائض مع وجود الماء بدلا .

(السابع) اذا اجتمع ميت ومحدث وحب وهما ماء يكفى أحدهم تيمم المحدث .

وهل يختص به الميت أو الحب ؟ فيه روايتان أشهرهما أن يختص به الجنب

قوله : لو تيمم المحبب ثم أحدث ما يوجب الوضوء أعاد بدلا من الغسل

حلال لمريض ، فان عدد بعده بدلا من الوضوء ، لكون تيمم عبده رفق لمحدث وهو مسوح ، لان صحابا صلى ستم ثم قوما ، فقال له سي صلى الله عليه وآله وسلم صليت بهم وثبت حب ' سدد حسا به تيممه ، فلا يكون رافعا للحديث .

قوله : وهل يختص به الميت أو الحب فيه روايتان

أما روى بحضرة الحب فروى به الحسن انقسي عن سي الحسن عنه السلام^٢ ، وأحارها شح في النهاية وأما رواية بحضرة بيت فروى به محمد

(١) انظر الغلات ٣١/١

(٢) تهذيب ١٠٩/١

ابن علي وهي مرسله^(١).

والأولى بخصص الحب ، وتؤيده رواية عبد الرحمن بن أبي بكر بن ع
الكامل عليه السلام^(٢).

وأما نسخ في المصنوع فقال . ن كان منكاً لأحدهم فهو أولى به ، والا
بحيروه في استعماله وما فيه حسن . لكن يقول مع عدم ملكية أحدهم لأفضل
بخصص الحب .

واعلم أن المحقق هنا ن مع ملكية أحدهم للماء بحسب استعماله ولا
بحور منه لغيره ، ومع عدم حلت . ن كان متاحاً ومدولاً للأولى به شرعاً .
فحينئذ لأفضل بخصص الأخوة من ذوي الأعداء . فعدم حائز استيفاء
حائز تعرض بم السب ثم العطس شدة ثم مريب سحابة ثم لأقوى حدثاً
فعدم حشد ذو الحدث الأكبر في حدث بالأصغر ليس له فيه شيء احمداً

ونصي لو جتمع ذو حدث أكثر كالحب والحب ، فليس حائز أولى لغواب
مرد فعدم شيء أكمل بظهوره و الحبي يعذر عليها في سبي الحال ، ولأن
القصد بقطعه و نرب لا يند ذلك وعرض الحبي اسباحة الصلاة واسقاط العرض
وهو بحسب دليلهم ومن الحب أولى . لأنه مكلف بمقدار العسل مع وجود
الماء ولم يمس سقط عنه العرض بالتموت . وكذا الحكم لو كان بدل لحب
حائزاً

(١) التهذيب ١/١٠٠

(٢) التهذيب ١/١٠٩

(٣) نبي هو ما يغير لثمة من الحوية لشوهه للحفة وربما يلبس تشق لحد
وحروح الدم

(٤) من بعض النسخ : فالحكم له

(٥) في بعض النسخ : يتمد

(الثامن) روى فيمن صلى بتيمم فأحدث في الصلاة ووجد الماء قطع وتطهر وأتم، ورواها الشيخان على السبيل .

ثم أعلم أن هنا مسائل :

(الأولى) لو اجتمع محدث وحب أو أمكن نوصوه وجمع فصله لتعس وجب والا فالجنب أولى .

(الثانية) لو اجتمع محدث وميت والعرض كما تقدم .

(الثالثة) لو جمع حب وحائض دل السبح بخير في التحصيص لعارض لموحس ، ويحتمل أولونته، لعنط حدثها فامسه بحرم أو طي وسقط خطب الصلاة . وقال تشهد الحب أولى . لأن يقول تنوقف الوصي على العمل فتكون هي أولى لقصائنها حق الله وحق الأدي .

(رابعة) حكم استحضاره ولفه و ساس كالحائض

قوله : روى فيمن صلى بتيمم فأحدث في الصلاة ووجد الماء قطع وتطهر وأتم، ورواها الشيخان على السبيل

هذه الرواية صحيحة رواها محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام ، ورويت أيضا بطرق متعددة لكن أصحها حسنا محمد بن مسلم ، وكذلك رواها زرارة أيضا

وهي شكا من حيث أن الحدث مطلق للطهارة فتقبل الصلاة لطلابها . والشاهد : فبها على تقدير كونه الحدث سببا ولم يحرف المصنف

(١) التهذيب ٢٠٥ / ١

(٢) نسخة ٨ له ٢٨ وفيه ما أحدث في صلاة حدث بعض تطهارة ناسيا وجب عليه الطهارة والماء على ما انتهى إليه من الصلاة . ثم يستدير القبلة أو يتكلم بما يقصد الصلاة ، وإن كان حدثه متصفاً وجب عليه الطهارة واستيف الصلاة

الركن الرابع : في النجاسات . والنظر في أعدادها وأحكامها :
وهي عشرة : البول ، والغائط مما لا يؤكل لحمه ويندرج تحته
الجلل ، ونمى و حية مما يكون له نفس سائمة ، وكذا الدم والكلب
والحرير والكهر وكل مسكر وانعقاد .

عن الله وله بكم معيذا . وسنحس دلت المصنف في المعسر . قال . لان
برويه صحيحه مشهوره لاسئل الى ردها ولا العمل على طاهرها . فلم ينق لا
التأويل

وبؤبده أن ما وقع من الصلاة وقع مسرورا مع نفاذ الحدث ولا يطل برول
لإسباحة كهلاة المعلوم . . . لس كذلك في الطهارة المائية ، لأنها رافعة للحدث
فالحدث المتجدد رافع لها .

وفيه نظر . ولأجماع معقد على أن استمرار الطهارة شرط لصحة الصلاة
مطلقاً ، نخرج المبطلون للخرج فبقي الباقي .

والعلامة أول روايه بحمل ركعة سبى الصلاة بسمه لكن بالحرء في قوله
في برويه « وصلى ركعة ثم أحدث فأصاب له . . . » قال . يخرج ويوصا ثم
سبى عنى ما مضى من صلاته سبى صلى بالنسب . وأن لمرد ما مضى ما سبق
من الصلوات السابقة على وجدان الماء .

هذا صوره ما دلوه في هذه الروايه . ونعلم عن الشهيد أن ابن أبي عقيل
عمل به ، مطلقاً من غير تأويل وابن ادريس رده مطلقاً وباحتمال العمل بها مشكك .

قوله : الركن الرابع في النجاسات

هذا البحث لس مقصوداً بالذات في كتاب الطهارة من هو من بواعده ،
والعشره المذكوره لأحلاف فيها عدداً ، فكيف ذلك في الحكم بنجاستها .

ومستند الإجماع رويات مذكورة في لمطولات. لكن اشتمت العدة بالبحث
عن أضياء وقع الخلاف في نجاستها مع العامة :

(الاول) رجميع مأكول اللحم عدسا طاهر خلافاً للشافعي لما لاصل ،
ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أهل عريه ان يشربوا من الابل ولم يأمرهم
بالعسل ، ولقول الماور والصادق عليهما السلام لا يعمل ثوبك من ثوب شيء
يؤكل لحمة^(١) . وبه قال مالك وأبو حنيفة .

(الثاني) بول النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدسا أنه نجس للمعصوم ، وقال
لشافعي طاهر ، لأن أم إيمان سربه ولم تذكر ذلك عليه السلام . فب روي أنه
انكر . قالوا روي أنه لم يكر . فب الشيب يفهم على النبي كما نفرد في الأصول .
(الثالث) كل حيوان نجس دمه فمسه ومبسه نجس ، وينكس بعكس
لمبص كله . وقال لشافعي مني لا يمس ومبسه حرام ، محججاً على الاول بأنه
مدون خلق آدمي فيكون طاهر . كاطس . ويقول عدائته كبت أفرك يمس من ثوب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فب بعض الاول والعلمه ، وبه عدده
بحسبه مع ثوب المسألة . والشيء غير معلوم الصحة مع امكان عدم علمه عليه
السلام أو أنه بمسه فيما بعد ، وليس في تعطلها تصريح بعدم العمل ، ولأنه
اختبار عن فعلها وهو ليس حجة .

هذا مع ما يقول انه ربح لقوله تعالى « ويذهب عنكم رجز الشيطان »^(٢) .

(١) عريه بمسه ذاب وفتح لشيء . نصير . فب في سنن ابن ماجه ١١٥٨/٢
ان انا من عريه قد مر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجتوا المذبة فقال صلى
الله عليه وآله وسلم : فخرجتم الى ذودكم فبربهم من البانها وايوالها صلوا . انتهى .

(٢) التهذيب ١/٢٦٤ ، الكافي ٣/٥٧

(٣) سنن ابن ماجه ١٧٩/١

(٤) في الاصل : ١١ . قال المحقق في تفسيره لكبر ان يبرأ منه لاحتلام . لأن

قل المعصرون : هو المني . والرحم اما العذاب وليس مراداً هذا أو المحاسة
 والمني محس . ولأنك سباق آمن اللغة . ورواية عمار عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم بما يغسل الثوب من المني وادبه و يقول 'أ' ، وقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لعائشه . عسيه رطباً وإن كان دساً فذكره ؟ كما رووه . ولأنه
 مستحيل من الدم محس ولاستحالة غده لا تطهر . وعلى الثاني بأنه لو نجس
 لما ظهر بل لعل كسائر المساب . ويقول بعدى « وقد كرمه » أي آدم « ١٢ »
 والتنجيس ينافي التكريم .

فلا على لاول لا اسعد في ذلك كما لا اسعد في طهاره بجمرد لا انقلاب
 ولا ن تطهاره سبعة لحكم شرع وعلى الثاني يمنع مضافة كرامته سبحانه
 بعد موته ، ولم لا يكفي في كرامته بقوله الطهارة دون غيره من المراتب . مع
 أنا نقول لو لم يتنجس لما أمر بقله .

(الربيع) أقوى ما استدل به على محاسة بجمرد لاية ، أعني قوله « إنما
 الحجر » أي قوله بالرحس من عمل المصطاد « ثم حجه وصفه بالرحس المرادف
 للمحاسة . ولأنك تذكر بها كقولهم رحس محس ومن الأمر بالأحساب الموحب
 للمحاسة الأساس للمحاسة . وأما الأحاديث أكثرها ضعيفة إما في لسان أو لدلالة
 ولذلك من الصدوق بطلانها لا أحدر ضعفه أيضاً ، فلا احتياط بقضي الحكم
 منك من دروس حصار وقاله المقيس في الصافي : يعنى الجنابة ، وذلك لأنهم احتلم
 بعضهم وعقب لشركه ، على أنه ،

(٣) مصر ١١٥

١٣ سير ٧ - ٥

(٤) سورة بقره ٩

٥ أي لعنه ٤٣ ولا بأس في يوم صلاه حمر ، لأن الله عز وجل حرم شربه

ولم يحرم الصلاة في ثوب أصابته

الخاصة وكذا في المكراة. لما تقدم من قوله . كل مسكر حرام وكل مسكر
خمر^١ .

ویرد علیہ ما تقدم .

هذا مع أن المصعب كان في المعسكر في دلاله لأنه شكل ونمسه ويمكن أن يكون مشاهد من مكان رده العقاب . فإنه أحد معسره . أي هو سب للعقاب ولدت عنه كونه من عمل السلطان وشركه وسب ما توصف بالخاصة من المعسر والانبساط والارلام

(نعمس) أجمع فصحاء على بحاسة الفقاخ . أما بقدم من قول الصادق
والرضا عليهما السلام أنه حمراء ، ولزيادة بؤس على الصادق عليه السلام في
وقته لم يزل لصلاد لاصداه الفقاخ بؤس . ويقول المرمى رحمه الله زوي عن
بعضهم أن العسراء التي يهي عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال ،
وعن ربه من نسيم حمراء التي يهي عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
هي الاسكركة . وعن أبي موسى الاسكركة حمراء الحسنة . وعن أبي هاشم
لو سمي الفقاخ به الشمر فاداس فهو حمراء . لا يقال . الأحمر من الشتر لأنه
سمر العفل ولا سمر في الفقاخ لا يقول النسبه منه شرعا والتعوز على
خلاف الأصل فيكون حقيقة في الفقاخ الشتر وهو مانع شيشه وعلبانة ، وإذا
ثبت أن الفقاخ حمراء فحكمه حكمه في التنجيس والتحريم

[illegible]

॥ ११ ॥

[illegible]
$$A \sim (1$$

٥٠ في مصر و ١٥٠ في ليبيا

وفي نحاسة عرق الحب من الحرام. وعرق الابل الحلالة ،
ولعاب المسوح. ودرق الدجاج والنعبل والارنب والمأرة والوزغة
اختلاف ، والكراهية أظهر.
وأما أحكامها عشرة

(الاول) كل احساسات بحب ازالة قليلها وكثيرها عن الثوب
واليدن عدا الدم فقد عفى عما دون الدرهم سعة في الصلاة ، ولم

قوله . وفي نحاسة عرق الحب من الحرام - الخ
علم أن مداه لاشبه وقع الخلاف فيها ، ونحن نحكي في ذلك في وحد
واحد :

« ١ » عرق حب من حره . قال سبحانه الشجان ومن نابوه وان
البراح لرواه الحنفي في الحسن والحق اظهاره ، وبه قال من ادرس
وسار . للاصل لعدم دلاله لرواه عني مدعائهم صريحا

« ٢ » عرق الابل الحلالة . والكلام فيها كما تقدم

« ٣ » لعاب مسوح . ذهب به شيخ وابن حمره . لانه محرم بيعها ولا
مايع سوى لحده و لقدمان مصوغان . ويؤيده جوار ايجاد الامشاط من

عظام الفيل مع أنه مسح

« ٤ » درق الدجاج و مراد به غير لجلال . لانه لا خلاف في نحاسة
درق الجلال ، ونحن به الشجان بروية فارس قال: كتب اليه رجل يسأله عن
درق الدجاج تحور لصلاة فيه فكتب لا وهي صمعة السد ، لأن المسئول

(١) الفقيه ٤٠/١ ، التهذيب ٢٧١/١

(٢) التهذيب ٢٦٦/١

يعف عما زاد عنه .

وفيما بلغ قدر الدرهم محتتماً روايتان . أشهرهما وجوب الازالة .
ولو كان متعزفاً لم تحب رآله . وقيل تحب . طلقاً . وقيل بشرط
التفاحش .

مجهول مع اشتغالها على المكانه . وقال ابن سبويه و بن ادرس وسلام بالظهوره
بلاصل وروايه وهب بن وهب عن يصادق عنه سلام عن أبيه أنه قال : لا
بأس بخروء الدجاج والحمام يعيب الثوب .^١

« ٥ » الثعلب والارنب . يحبهما الشحان وظهرهما المريعى ، وهو لحق
لرواية الفصل بن العباس في طهارة الثوب وقد تقدمت .

« ٦ » الفرة و ثورعه ، يحبهما الشحان . واس الرح يحسن الورعه ،
وابن بابويه نجس الفارة . والحق طهارتهما للزوم الحرج لولاه لكثرة مزاولتهما
لابسن والسوب و حرج مكي ، ولروايه الفصل وإنما حذر المصنف الكراهة
للتعصي عن الخلاف واختلاف الروايات ، وهو حسن .

قوله : وفيما بلغ قدر الدرهم محتتماً روايتان أشهرهما وجوب الازالة
الأصل وجوب رآله بحاسه طلقاً لأجل الصلاة ، لعموم قوله تعالى « وثيابك
فطهر » و لرحر و « حرج » سواء . كالتب فسله أو كثرته . لكن عمي عن أشبه رحصه
في الصلاة لا لرواين بحاسه . وهي تهم أقساماً [أقسام] . « ١ » باعتبار شخص
يعيه كالموسى نصي . « ٢ » بالنظر إلى محل الحاسه كالمعق عن مالاتم الصلاة

(١) التهذيب ١/ ٢٨٣

(٢) التهذيب ١/ ٢٢٥ . وهو الفصل أبو العباس

(٣) سورة المدثر : ٤

وهو مفرداً ، ٣٥٠ « بالنظر الى صفة خاصة كالخروح التي لا ترقأ . » ٤ « بالنظر الى نوع النجاسة دون غيرها كالداء المخصوص » ٥ « لم يعب عن نوع آخر غيره ، ٥٥ « باعتبار قدر النجاسة وهو من الدم المذكور .

وهذا لا يحجب . اما أن يكون قدر الدرهم أو انقص أو أزيد ، والثاني عفو ملاحف ، وبتب محمد ليس عفواً ملاحف ، والاول اما أن يكون مجتمعاً أو مفترقاً ، والاول فيه روايتان :

(الأولى) روي به عبد الله بن أبي يعقوب عن الصادق عليه السلام ، ورواه جميل أيضاً عنه عليه السلام . وجمادى الأولى وحوت ذوالهجة وهو مذهب الثلاثة وسأعهم . (الثانية) رواه محمد بن مسلم ، وهي دالة على عدم لوحوت^١ . وبه قال سائر ، والاول أحوط وأولى للاصل المذكور

و لم يرد الدرهم المذكور هو المعلي قبل من دروس وهو مسوب لي فريه والدمه فريه من من بخور من فرسخ من مضه ساء جمع من ملاحفها ليعادون دراهم وسعة مذهب رويها [درهم سعة مذهب من أخص لراحته . وعطف من سعة أي من يعلل الكوفي لعدم الدرهم عنه . لأن الدرهم كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،

وقدر من أبي عبد الله الدرهم سبعة دنانير ، ومن الحسن سبعة عقد الإهمام الأعلى ، وروى في هو السعري وأبو عبد الله على درهم مفرق ، والله أشر بقوله ولو كان متفرقاً ، فاحتلف الأصحاب فيه على أقوال

(١) روي به عبد الله بن يعقوب وحف

(٢) الدرهم مذهب عبد الله بن محمد ، الله له (عنه) في هذا النوع من الكلام

(٣) سبعة دنانير ٢٥٥

(٤) يكافي ٣ ٥٩ سبعة ١

(الثاني) دم الحيض . تحب ارالله وان قل

والحق الشيخ به دم الاستحاضة والنقاس

وعفى عن دم الفروج والجروح انى لا ترقأ ، وهذا رقا اعشر
فيه سعة الدرهم

(الثالث) يحور لصلاة فيما لا يتم الصلاة فيه ممرداً مع نجاسته

(الاول) قول لمسوط لا يحب لارالله . قال . ولو لم يلوحي لوجب لو جمع
وبلغ درهمين كل أحوط . وتعه ابن ادريس

(الثاني) قول سائر ، وهو وجوب الارالله مطلقاً

(ثالث) قول الشيخ في النهاية^١ وجوب الارالله بشرط سحس . ومعنى
به تجاوز الحد وشده مهوره على ثوب وندب في حذر بمصنف قول المسوط
أولاً ، ومورد ومورد العلامة ما حمله المسوط . وهو الصحيح الا ان المذكور
وطريقة الاحتياط

قوله : ودم الحيض تحب ارالله وان قل

الدم الذي ذكره أولاً هو دم حيض حياض . وحسب في غيره
وقال الشيخ^٢ تلحق به الاستحاضة والنقاس لمصنف حاشيها . ولدت أوجح
اعمل . وقال البريودي وابن حمزة : وكذا دم الكلب والحيرو . ولم يملأه
والمصنف ، علامة بها على تعليقه بأنه بلا في جدهما فيكتب نجاسة أخرى^٣

(١) مسوط ٣٦ . سير ٣٥

(٢) نهاية ٥١

(٣) نهاية ٥٠ وقال فيه . ان صلب ثوب دم وش دم حيض او استحاضة ونقاس
وجب ارالله قليلاً . أو كثيراً .

(٤) في مختلف ٥٩ . ان مصنفه به في نجاسة لدم و لدم الخارج من الكلب

كالتكة والجورب والقلنسوة.

(الرابع) يغسل الثياب والبدن من البول مرتين . إلا من بول الصبي . فإنه يكفى صب الماء عليه ، ويكفى إزالة عين النجاسة وإن بقي اللون

(الخامس) إذا علم موضع النجاسة غسل ، وإن جهل غسل كل ما يحصل فيه الاشتباه .

مخرج عن محل العمى وهو مجرد نجاسة الدم فحب الأزالة مطلقاً وهو المطلوب.

قوله : كالتكة والجورب والقلنسوة

في فرائد :

(الأولى) حصر الرندي العمى في الككة والجورب [واحد] وقلنسوة . والحق خلافه . بل هو عام لكل ما حصل فيه نجاسة . وهو كونه لأنتم الصلاة فيه مفرداً ، فيدخل الخاتم والدمالج وغيرهما

(الثانية) هل شرط كونه من الملابس أو من المصنف وبه شرطه . وشرطه بعلامته . ولا يستلزم أحوط . وإطلاق الرواية يدل على لا ، وهو مناسب للاختلاف باليسر ورفع الحرج ، واحتاره الشهيد .

(الثالثة) شرط لعلامة كونه في محلها فلو لم يكن كذلك لم يحصل العمى

وهو بناء على كونه ملابس

والحريز والتأخر ينافي حسنها فصاعداً نجاسة ويكتسب بملامه الأجزاء السبعة نجاسة أخرى غير نجاسة الدم . وذلك لم يفت عليها كما لو كانت الدم لعمى غير نجاسة غير الدم فإنه يجب ربه مطلقاً وليس

(١) شارة إلى قوة تعالى ويريد به بكم يسرود يريد بكم العسر سورة البقرة: ١٨٥.

ولو نجس أحد الثوبين ولم يعلم عيه ، صلى الصلاة الواحدة
في كل واحد مره . وقيل يطرحهما ويصلي عرياناً
(السادس) اذا لاقى الكتف أو الحرير أو الكاهن ثوباً أو جسداً
وهو رطب غسل موضع الملافة وجوباً ، وإن كان يابساً رش الثوب
بالماء استحباباً .

(الرابعة) بشرط عدم تعدد بحاسب الى شيء من بدن المصلي أو ثوبه والا
لطلت الصلاة بذلك الاعتار .

(الخامسة) اشترط بعضهم عدم كون الحاسه مغلظه كالخص وأخوته ، وعدم
كون للصلاه في مسجد ولم يشترطهما الشهيد . والاول أحوط
قوله : ولو نجس أحد الثوبين ولم يعلم عيه صلى الصلاة الواحدة
في كل واحد مرة ، وقيل يطرحهما ويصلي عرياناً
اول . قول لنسحق في اسبابه واختلاف ، وهو حيار المتصنف والعلامة
لوجوب الصلاة في ادمه نساء ، ولا يباحق الانسان بها الا سكرانها ، وملاسم
الواجب لمطلق لانه فهو واجب ونظيره سباه النسيه . ولروايه صفوان بن
يعقوب عن الكاظم عليه السلام "

والنبي قول ابن دريس محمداً بوجوب العلم بظهاره الثوب في سدا
الصلاه لتصح وهو مفقود هنا ، وخصومه بعد الفراغ عن كاف ، لان المؤثر معان
لامتأخر ، وهو قوي ، ولهذا خير الشهيد بين الوجهين لتعارض وجوب التوقي
من المجاسة ووجوب السر
قوله : رش الثوب بالماء

(البيع) من علم المحسة في ثوبه أو بدنه وصلى عمداً أعاد
في الوقت وبعده ، ووسى في حال الصلاة فروايتان ، أشهرهما : أن
عليه الاعادة .

ولولم يعلم وخرج الوقت فلا قضاء .
وهل يعيد مع بقاء الوقت فيه قولان . أشهرهما أنه لا اعادة .
ولوروى المحسة في أثناء الصلاة أزالها ، وأتم ، أو صرح عنه ما

ها ألقاها ثلاثة :

« ١ » الغسل ، وهو سحرق لمجن بالماء وانقصه منه .

« ٢ » انصب ، وهو سحرق لمجن بالماء ولا يسترط انقصه .

« ٣ » نرس ، وهو اصابه سحرج من غير سحراق ولا بفصل

قوله : ولوروى في حال الصلاة فروايتان أشهرهما أنه عليه الاعادة
روى لاعاد . " يوضح عن الصادق عليه السلام وكذا سماعه " ، وروى
عدم الاعادة الغلاة عنه عنه السلام أيضاً " ، ولأول حديث ثلاثة وسبعون ، وهو
حاضر لمصنف وعلامته " ، وسهت وعنه القوي لأصيه ، وحرب لوفي وعرضه
في مسانه ، لأنه يمكن من تكرار لموجب التذكير ، ويحمل الرواية الثامنة
على بحاله معفو عنها ، وقال في الاستصار بعد في الوقت لأحارجه

قوله : ولولم يعلم وخرج الوقت فلا قضاء وهل يعيد مع بقاء الوقت
فيه قولان أشهرهما لا اعادة

(١) التهذيب ١/ ٢٥٤

(٢) التهذيب ١/ ٢٥٥

(٣) التهذيب ١/ ٢٢٤

(٤) القواعد ، الفصل الثامن من المبحث الثالث في النجاسات

هي فيه ، إلا أن يقتصر ذلك الى ما ينافي الصلاة فيبطلها .
(الثامن) مربيه للصبي إذا لم يكن لها الاثوب واحد اجتزأت
بفسله في اليوم والليلة مرة واحدة .

(التاسع) من يتمكن من تطهير ثوبه ألقاه وصلى عرياً ، ولو
منعه مانع صلى فيه ، وفي الاعادة قولان . أشبههما أنه لا اعادة

لا خلاف في عدم الاعادة مع خروج الوقت ، وإنما مع بدء الوقت فقال
في المسوط 'بعد' . وقال في موضع من نهائه أو بعد والمرضى لا بعد
وهو الأقوى ، لاسانه بالصلاة مشروعه وظلاله وعديده ، فمهران في دين .
وليس مع فتح بكشف عدل والروايات محمولة على لسيان وقت الصلاة ،
أو لعدم قد تطلق على الذكر أو محمولة على الاستحباب

قوله : المربية للصبي - الح

لا فرق بين المربي والمربية والصبي وفتاه عملاً معه المرحضة والروم
تخرج بوجوب تطهير عند كل صلاة نعم كن ذلك إذا لم يكن الاثوب واحد
قوله : لم يتمكن من تطهير ثوبه ألقاه وصلى عرياً ولو منعه مانع صلى
فيه ، وفي الاعادة قولان أشبههما لا اعادة

أما حوزة الصلاة فيه مع القدرة وعدمه ، لأنه المذكور ليسح واستحالة نصف
في المعسر ولا من عورده وتطهر لثوب مرتد في صحته لصلاته مساوون
لا يرجع لاحده ، فحرمه بخبر ، فإذا عرياً مع عدمه ، مع رجوع لاحد
الحائزين على الآخر

(١) لموط ٣٨/١

(٢) النهاية : ٥٢

(العاشر) الشمس اذا جففت البول أو غيره عن الارض والبول
والحصر جازت الصلاة عليه . وهل تظهر الاشبه نعم . والبار ما أحالته

قل . بل الوجه الحبير على تقدير التمكن من برعه . وكلام الشيخ أوجه
لوجه :

(الاول) اتبع من مساوي لحرص ، ولذلك قل بوجوب إعادة الصلاة
على من صلى في ثوب نجس دون من صلى عارياً .

(الثاني) أن الصادق عليه السلام في رو نه لحلي^١ قد حوّل الصلاة في
الثوب النجس بالاضطرر . ولا اضطرر مع مكان المرح
(الثالث) في رو نه علي بن حمزة ، يصلي فيه ولا يصلي عرياناً^٢ . وهذا تأكيد
ببافي الحكم بالتخيير

وأما عدم الإعادة على مذهب الصلاة عرياناً فاجماع ، وأما اذا صلى فيه فقال
لشيخ بعد الرواية عن الصادق عليه السلام^٣ ، وقال ابن دريس^٤ وابن
بابويه لا إعادة . واحاد المصنف وعلامة ، وعليه القوي لاتاناه بالمأمور به
فيخرج عن المهددة :

أما الاول - فلامه لو لم يكن مأمور لزم اما تحمل الضرر سرعه وهو باطل
لقوله صلى الله عليه وآله لا ضرر ولا ضرار^٥ ، وأما ارتفاع التكليف بالصلاة
وهو باطل اجماعاً . وأما الثاني - فقد يقرر في الأصول . وجهه اشبح ضعيفة
لأن عمداً فطحي لأعدى على رو نه ، خصوصاً مع محاذرة النظر
قوله : الشمس اذا جففت البول . الى قوله : وهل تظهر الاشبه نعم

١ و ٢ (٣) التهذيب ٢ / ٢٢٤

(٤) البراءة : ٣٧

(٥) الكافي ٥ / ٢٨٠ ، الوسائل ١٧ / ٣٧٦

وتظهر الارض باطن الحف والقدم مع زوال المجاسة .
 وقيل في الديوب يلقى على الارض النجاسة فانبوب أنها تظهرها
 مع بقاء ذلك الماء على طهارته .
 ويلحق بذلك النظر في الاواني . ويحرم منها استعمال الاواني
 الذهب ، والفضة ، في الاكل وغيره .

لا خلاف أن الشمس اذا جعلت مالا صوره له من نجاسة بعد التحفيف في
 الحصر والوردي و الارض وكل شيء يحور الصلاة عليها ، ولكن من تكون
 ظاهرة أم لا ؟

قال ابن نجيم والراوندي لا . لعدم الملازمة من حور الصلاة وطهارتها
 لجواز الصلاة في موضع نجس غير متعد

وقال شيخنا ونسبهما يظهر وهو الحق للمسح من عدم الملازمة . ومن
 موضع الجنبه بشرط طهارته انقافاً ، ولاطلاق لطهارته في زو به في مكر الحصرمي
 عن الصادق عليه السلام ، ولأن أثر الشمس نجس والمطوف والاحاء ، في رول
 المجاسة اللطيفة بذلك .

قوله : وقيل في الديوب يلقى على الارض النجاسة بالبول ، انها تظهر
 مع بقاء ذلك الماء على طهارته

لديوب هو الدلو المملوء ماء ، فيعلم بكن ملأه فهو سهل ، ولو لم يكن
 به ماء فهو دلو بقول مطلق

هذا . وانما هو الشيخ واس ادريس . لما رواه أبو هريرة أن أعرابياً دخل
 المسجد فقال : اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً . فذن رسول الله

وفي المفضل قولان أشبههما الكراهية .

وأولى المشركين طاهرة ما لم يعلم بجاسنتها بمباشرتهم أو
بملاقاة نجاسة .

ولا يستعمل من الجلود إلا ما كان صاهراً في حال حياته مذكي .
وبكره مما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ على الأشبه .

صلى الله عليه وآله وسلم . وبعد محارب و سم . قال : فما لست حتى أنه بدل
في باحه بسعد . وكانهم يحبوا الله فيهم لسي «س» ثم أمر بدبوغ من
ماء فأهريق عليه ثم قال : علموا ويسروا ولا تمسروا^(١) .

ولاشك أن عدد بروايه مائة لما يقرر من أن الماء يقبل في لافى وجسا
لحسن والحسن لا يظهر . مع أنه ورد من غير صرف . ويحتمل أن يكون
الصب المذكور من لاراه الرنحة أو لسي الرطوبة فحسب «سمس» .

قوله : وفي المفضل قولان أشبههما الكراهية

في شح في المسوط بحوار . وفي الخلاف بحريمه . وشح قول
آخر يوحى لعل عن موضع الفصة وهذا غير بعد . من هو أولى ، لعل
الصادق عليه السلام لا بأس أن يشرب لرحل من لمدح المفضل وعل فاك
من موضع الفصة^(٢) . وهو اختيار الشهيد في دروسه .

قوله : ويكره مما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ على الأشبه

(١) في س من ح في روه «لا بعد رحد سما» وفي أخرى «ولا بشر» في
رحمك بما أحدا ، في روه «لقد حطرت و سما» وفي أخرى «لقد حطرت و سما»
(٢) سنن ابن ماجه ١٧٦/١ ، سنن الترمذي ٢٧٦/١ . وفي من الرواية خلاف بينهما
وبين ما في المتن

(٣) التهذيب ٩١/٩

وكذا يكره من اواني الخمر ما كان خشباً أو قرعاً
ويغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثاً ، أو لاهن بالتراب على
الاطهر .

شارة الى قول شيخ والمرئى محرم الاستعمال فل الدرع ، وقال
المصنف و لعلامة بذكره . وهو أولى ، لان التدكة سب مسفل في الطهارة
ولا تحتاج الى الدرع والالكاب لدعاه واحده في مأكول اللحم ، وليس كذلك
انفاقاً .

قوله : وكذا يكره من اواني الخمر ما كان خشباً أو قرعاً (١)
قال ابن الحسد لا تطهر أمثال ذلك ، لرواه محمد بن مسلم عن أحمد
عليهما السلام قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخشب
ويروى . قال وسأله عن حرار الحصر والرصص قال لا بأس به
ولان للحمر حدة وبغذا فتستقر أجزاءه في الاناء
وقال الشيخ في المسوط يكره . والواحد لانه لحاسه وقد حص ،
ولان ما يند فيه الحمر يند فيه الماء . واحتاره المصنف .

قوله : ويعمل الاناء من الولوغ ثلاثاً اوليهن بالترايب على الاظهر
هذا قول أكثر اصحاب . وقال ابن الحسد حسن معاً ، وقال للمعد

١ الخمر . غ من يغسل وهو الماء .

(٢) مدون الذرير ابراهيم بن عليم وهو مدني بالرف ، وهو يورخ من امار
قال في الحدايق : لمرور يعني لرب الذي يكون في لرب ويصور في الحواشي
ليكون احود سحر . وقال فيه : حروف هو الماء الذي يندى بالرف بذكر وهو اثير .
(٣) لجره مسح حليم و . مشقة . من حرف شجر ، وجمعها حرجر .

(٤) الكافي ٤١٨/٦ ، التهذيب ٢٨٣/١ ، ١١٥/٩

ومن الخمر والقارة ثلاثاً ، والسم أفضل ، ومن غير ذلك
مرة ، والثلاث أحوط .

لوسطى دلت بـ ونحوه أن تكون اشارة المصنف الى التخلص مع .
والحق ما قال المصنف . اما انه ثلاث مرات فلاحظة عدم الرادة والرواية
العسل لمعناه . لقوله عليه السلام فيها غسله بالتراب أول مرة ثم بالماء
مرتين . ورواية عمار بالسبع^١ محمولة على الاستحباب . وأما على تقديم العسل
لتراب فموجود بمعنى المطلوب من العمل ضمناً ، وهو رتبة سبب^٢ ولا للرواية
المذكورة .

في هذا بحث ، وهو به من يفر الى مرج التراب بالماء أم لا ؟ قال من
دريس نعم والالرم حذر في اصلاق اسم غسل على التراب لانه لا يسمى غسل
لغة ولا عرفاً

وهو ضعف . لأن المحار لرم على قوله أيضاً ، وهو طلاق التراب على
الماء لمروح بالتراب مع أنه محارم له وحده ، وهو تسمية الشيء باسم مجوده .
هذا مع أن الشهيد سوغ المزج المذكور .

قوله : ومن الخمر والقارة ثلاثاً والسم أفضل ، ومن غير ذلك مرة
والثلاث أحوط

هنا مسائل :

(١) قال في المفتة ٢٢٤/١ : وإذا ولغ الكلب في الاناء وجب أن يهرق ما فيه ويغسل
ثلاث مرات مرتين منها بالماء ومرة بالتراب يكون في توسط الغسلات التراب ثم يغسل
ويجعل

(٢) التهذيب ٢٢٥/١

(٣) التهذيب ١١٦/٩

(الاولى) الخمر [المذكور] فقال لشبح^١ في النهاية والتهذيب يكفي الثلاث
والسبع فصل ، لحصول الانقاء بالثلاث ، وقال المعيد^٢ او الشبح في المسوط^٣
والحمل يعمل سماً ، والرواية عن عمار فتحمل الثانية على الاستحباب .
(الثانية) الفار ، قال في النهاية سبع مرات لرواية عمار ، وقال في المسوط
ولحمل هو رواية والاولى ثلاث مرات ، لصعف عمار ، لا يكون الفرة أعظم
من الكلب .

(ثالثة) ما عدا هذين النوعين من الحساب ، فقد في النهاية والمسوط
والخلاف ثلاث مرات . وروي مره واحده ، واحتج برويه عمار أيضاً ، والمصنف
والعلامة اكتف بالمره ، لاطلاق الروايات وصعف عمار وأصله لمره

(١) نهاية ٥٠٥ ، قال في النهاية ١٢٠ ، قال في الأبا ، حب^٤ مره في مقييد ، وعلى الأبا
سبع مرات وكذلك الخمر . وقال في ٢٥٣ وان اصابها خمر اوسى . من لمره للمسكر
وجب غسلها سبع مرات . وقال في كتاب لطيفة الأسرية من انهاء ص ٥٨٩ ولا يجوز
استعمال او اتى الشراب المسكر لا بعد ان يعمل^٥ ثلاث مرات ويصعب ورجع التهذيب

كِتَابُ الصَّلَاةِ

والنظر في المقدمات والمقاصد

والمقدمات سبع

(الاولى) في الاعداد

والواحدات تسع الصلوات الخمس . وصلاة الجمعة ، والعيدین
والكسوف ، والارادة ، والایات ، والطواف ، والاموات . وما يلتزمه
الانسان من شئ

و - سواء مسنون

و صلوات الخمس سبع عشرة ركعة في الحضر . واحدى عشرة
ركعة في السفر .

ومعها دعاء قبل الاعشى

ووافلها أربع وثلاثون ركعة على الأشهر في الحصر.

ثم من لم يظهر قسها . وكذا العصر . وأربع للمغرب بعدها . وبعد

وقابلها الريح في ديبها ^{١١} وصلى ^{١٢} على دنها وارتسم
وقال الاعشى أيضا

عشت مثل الذي صلبت فاعصمني ^{١٣} يوما فان لحبت الحرة مصطعها ^{١٤}

وهي من المقولات الشرعية الى حقيقة أخرى على قول من أثبت لحقائق
الشرعية . أو محصية على قول من نفي الحقائق الشرعية

وعرفها العلامة في تحريره بأنها ذكر معهود مفرقة بحركات وسكنات
محصوة يتقرب بها الى الله

أورد شيخنا الشهد على المعروف المذكور الفص طردا نادكار الطواف
وعكسا بصلاة الاخرس فانه لا أذكر فيها .

قلت مراد العلامة بالآخر باللام من الطرفين . وليس كذلك ذكر الطواف
اذا لا تلامسها ومن الحركات والسكنات لا يذكورها عن الأذكار فلا يرد الطرد .
ووجوب تحريك الحرس لانه يتم معه الذكر ولا يرد العكس .

قوله : ووافلها أربع وثلاثون ركعة على الأشهر

(١) اي من صبح عتد من اربع فبد . وهو كهيئة الحب لا انه طول مسوى
لنفسه في سبعة كهيئة عرس الحبة . اجمع الدنان . وقيل : اللين أصغر من الحب
له عرس فلا يعقد ^{١٥} . بحرفه

(٢) لصلاة رسم . رجلي . كبر ودعا . الارشام : التذكير والتعود
(٣) لعقد . رسم . وسكن اسم . بدل عشت عساي وما دق
عصا ولا عساي ما دق وما

(٤) مصحح ثاب هذه وكذا فتح عسهم صبح
فبدلو صبح في استلقى ووضع حبه بالارض . في لسان

العشاء ركعتان من جلوس نعدان بواحدة . وثلاث لليل . وركعتان
للشبح . وركعة للوتر ، وركعتان للغداة .
ويسقط في السفر نوافل الظهرين ،

هذا هو المشهور ، ومسنده ما رواه اسماعيل بن سعد عن الرضا عليه
السلام قال : « قال له كم الصلاة من ركعة ؟ » قال : « أحد وخمسون ركعة » . يعني
الفرائض الخمس والنوافل

ومثله رواية فضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام^١
وتفصيلها المذكور عن رواية حسان عن الصادق عليه السلام في صفة صلاة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٢

وهنا روايات أخر غير مشهورة تدل على نقص ذلك ، وهي مما احتملا
أو تفصيلا

كما لأول روايات^٣ ، رويته عن مسكان أن الصلاة خمسون ركعة
ولم يلقه غيره^٤ ، رويته عن زرعمون عن أبي سنان^٥ ، وسب وأربعون
عن زرارة^٦

أعرب وقول الرضا عليه السلام : « من أحب الله فليحب الصلاة » أي موصفاً بضطجع عليه
إذا لم يصفها على غيره

(١) التهذيب ٣/٢

(٢) التهذيب ٤/٢

(٣) الكافي ٣/٢٤٣ : التهذيب ٤/٢ : وفيهما وخمسون ركعة . وذكر ركعة أبو بصير
عن أبيه عن الصادق عليه السلام : « وتطآن ركعة واحدة »

(٤) التهذيب ٥/٢

(٥) التهذيب ٦/٢

(٦) التهذيب ٧/٢

وفي سقوط الوتيرة قولان .

و لكل ركعتين من هذه الوتيرة تشهد وتسبيح ، و لتوتر ، ثم رادد .
(الثانية) في المواقيت . و لنظر في تقديرها ، و أحققها .

أما الأول : فالروايات فيه مختلفة ، و محصلها ، اختصاص الظهر

و أما الثاني فرونه ابن ديوه عن اسافر عليه السلام في صفة صلاة رسول
الله صلى الله عليه وآله و سلم . و رواية يحيى بن حبيب عن الرضا عليه السلام
سبع وعشرون ، و سقط أربعة من هذه العصر والوتر . و رواه زرارة عن
الحديث عنه السلام سبع وعشرون ، و سقط ركعتين من المغرب مع ما تقدم
و كل ذلك يمكن حمله على المؤكد من الاستصحاب ، فلا تنافي بين الروايات

قوله : وفي سقوط الوتيرة قولان

أما السقوط فقال الشيخ في الجدل واليسوط والمفيد في المقعة والمرئسي
رواه بن مضر عن الصادق عليه السلام صلاة في أربع ركعات تسبعا
ولا بعدها شيء الا المغرب فان بعدها أربع ركعات . و قال في النهاية لا تسقط
الرواية انقص من سادس من برضا عليه السلام . و المشهور الأول

لثانية في المواقيت

قوله : أما الأول فالروايات فيه مختلفة و محصلها - الح

(١) نسخة ١٤٦/١

(٢) تهذيب ٦/٢

(٣) تهذيب ٧/٢

(٤) تهذيب ١٥/٣

(٥) نسخة ٢٩ بحري أحاد الرضا عليه السلام ١١٣/٢

عدد الروال بمقدار أدائها ، ثم يشترك القرصان في الوقت .
 واطهر مقدمة حتى يبقى للغروب مقدار أداء العصرف فتختص به
 ثم بدحل وقت المغرب . وذا مضى مقدار أدائها اشترك القرصان .
 والمغرب مقدمة حتى يبقى لانشقاق الليل مقدار أداء العشاء
 فتختص به

وإذا طلع اشحر دحل وقت صلاته ، متداً حتى نطلع الشمس .

هذا الذي ذكره هو مذهب السد وابن الحيد وسلاز وابن ادريس وابن
 رهرة . وبدل عنه في لظهير قوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس الى
 عشق الليل^(١)

« دلوك الروال » كثر أهل لغة وتعمر وتزده قول لسي « ص »
 أتاني خبرئيل لدلوك اسمي حسن راب قصي في الظهر^(٢) وهو من « الدث »
 وهو لا يقبل وعدم الاسرار . ومنه « دث » دليل . وقيل لأن الدار اليها عند
 لروال بذلك عنه يدعى شعاعها . قال الجوهري : وما قبل ان دلوك الغروب
 لم يثبت ، ولادلالة صريحة في قول الشاعر :

هذا مقام قلبي رباح^(٣) ذب^(٤) حتى ذلك رباح^(٥)

(١) سورة الاحقاف ٧٨

(٢) لظهير روى ٢٥٠٣١

(٣) قال في بيان : براح يفتح الراء في قول الشاعر : هذا مقام قلبي رباح

سم ساق

(٤) في بيان : في بعض نسخ : عنه ، وفي بعضها : مكره

(٥) رباح : كان يصح بناء فخر اسم الشمس وكان يكرر له : بخارة فهو

ويرواح اسم الشمس .

وقال « العنق » هو أول طلعه الليل عند غروب الشمس . فيكون ما بين

الروال وغروب الشمس طرفاً للعرضين جميعاً .

ولمادون يدل على تقدم الظهور وحب الاحتصاصها . من أوله بقدر أدائها
وآخره بقدر أداء العصر ، ويؤيده رويته داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن
الصدوق عليه السلام . وكذا يقول في غنائس الرواية لمذكوره أيضاً .

وقد استدلنا بالاشتراك وعدم الاحتصاص . ويظهر لفائدة فيما لو قدم
العصر ياساً وروى في أول الوقت ، فإنها تصح عند ابن بابويه لأعير . وكذا
لو قدم العشاء ياسياً .

وأما ما يحجر فبدل عليه رواية ردادة عن النضر عليه السلام . وقت صلاة
الغداة ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس .

وعن الأصح عن علي عليه السلام . من ذلك من العداة ركعة قبل طلوع
الشمس فقد أدرك الغداة تأمة .^٢

ثم إن ما ذكره من التحديد أحوط لوجوه . وهناك أقوال وروايات ذكرها
يوجب الإطالة ، فلذكرها إجمالاً :

١٥ « قال لشريح في المسوط^١ والحمل والحلاف^٢ حر وقت الظهر لمغير

بكم في السار . جمع راحة وهي لكف . ي سريح بها . يعني أن شمس قد غابت
أورابت بهم سموا راحتهم على عيدهم ينظرون هل غربت أودالت . كان واحتمالات
ذكرها في السار راجع هذا . ثبت مراراً لأجل

(١) التهذيب ٢٥١٢

(٢) التهذيب ٢٦/٢

(٣) التهذيب ٣٨/٢

(٤) راجع المسوط ٧٢/١ ، الحلاف ٧٥/١

ووقت نافلة الطهر حين الروا حتى يصير الفىء على قدمين .

ونافلة العصر الى أربعة أقدام

ونافلة المغرب بعدها حتى تذهب حمرة المغربة .

وركعتا التوبة تمتد بامتداد العشاء وصلاة الليل بعد انقضاء

وكلما قرب من الفجر كان أفضل

وركعتا الفجر بعد امراع من نوتر . وتأخيرها حتى يطلع

أصحاب النذر هو أن يصير طل كل شىء مثله

« ٢٥ » قال لمحمد : حروف عصر أن يصير يوم تسمى بصغارها للعروب

والمصطبر سى لى معها . وقال الشيخ : آخره أن يصير طل كل شىء مثليه

واختاره ابن البراج وسلا

« ٣٠ » قال الشيخ : ومن ناله والمرضى في أحد قوله : آخر وقت

المغرب عسوه . هو المعربى لمحمد والمصطبر الى ربع المل

« ٤٠ » قال لمحمد : حروف العشاء الأخرى سى اسل . وكذا الشيخ في

الحلاف : ويصل شىء بعض فمات . أنه امر محمد . سى ناله . أن آخره

طلوع الفجر

« ٥٠ » قال سى شىء : حروف صبح صبح الحمره بسرده والمصطبر

طلوع الشمس . وللشيخ قولان

قوله : ووقت نافلة الطهر - الى آخره

(١) لفظة : ١٤

(٢) النهاية : ٥٩ . جمعه : ١٤

(٣) جمعه : ٧٨

الفجر الاول أفصل، ويمتد حتى تطلع الحمرة

وأما اللواحق : فمبائل : -

(الاولى) يعلم الزوال بزيادة الظل بعد انتقاصه ، ويعمل الشمس الى الحاجب الايمن ممن يستقبل القلعة ،

هنا فوائد

(الأولى) قرر مدة وقت النافذة بامتداد وقت القرينة ، وقيل مادام وقت الأحكام - عني بمثل المسن - زالت قول نسخ في الهبة وهو مذكور المصنف .

(الثاني) المناس قد يسمى بأسي عشر وسما ، ويسمى كل قسم عسما ، وقد يسمى
بسعة أو ستة ونصف ، ويسمى كل قسم قسما ، وقد يسمى بثنى ، ويسمى كل
قسم جزء

(ثانيه) قال السج : سمع في ردد لطل قدر اطل الاول لرواية يونس
عن الصادق عليه السلام الكنيها مقطوعة . وقال غيره : المعبر قدر الشخص لقول
الصادق عليه السلام . ان صار حديث من بيت فصل فهو د من بيت فصل العصر³
قوله . يعلم الروال بزيادة الطل - الى آخره

روال الشمس ميلها من وسط السماء واجرافها عن دائرة نصف النهار ، وذلك لان الشمس اذا طلعت ومع لكل سى ، سحس صل في حاس العرب طول لا شم بعض بنمة ارتفاع الشمس ، حتى اذا وصلت كبد السماء - وهي حد الاسم - انتهى القصاص ، وقد لا يبقى له ظل أصلا في بعض البلاد كمكة

ويعرف الغروب بذهب الحمرة المشرقية .

(الثانية) قبل لا يدخل وقت العشاء حتى تذهب الحمرة المعربية
ولا تصلى قبله الا مع العذر . والاطهر الكراهية .

(الثالثة) لا تقدم صلاة الليل على الانتصاف الا لشاب تمنعه
رطوبة رأسه أو لمسافر وقصوؤه أفضل

(الرابعة) اذا تلى صلاة الظهر ولو ركعة ثم حرج وقتها أتمها
متقدمة على العريضة ، وكذا العصر

وأما بواقي المغرب فمضى ذهب الحمرة ولم يكملها بدأ بالعشاء .

وصعد الشمس في طول يوم السنة ولا يكون الا في يوم واحد ، واذا بقي فهو مصنف
لمقدار اختلاف الليل والفصول ثم اذا مال الشمس الى جانب المغرب
فان لم يبق ظل كما في الموضع المذكور بن حدث الان ظل من جانب المشرق
ون بقي راد لان ويحول الى مشرق . فحدوده أورده هو البروال

وهو يعرف البروال بتوجهه الى الركن عراقي ان كان مكة . فوه واحد
الشمس على حاجبه الايمن علم أنها قبلت

قوله : ويعرف الغروب بوال الحمرة المشرقية

هذا قول المصنف والمرضى ولا زال الشرح في انهاء . لمول مصدق عنه
السلام وقت المغرب اذا ذهب الحمرة من المشرق . وقال شيخ في
الميسوط بامتياز القرص . وقال : لا اول أحوط لروايات كثيرة ، والحق ما قاله
المصنف .

قوله : قبل لا يدخل وقت العشاء حتى تذهب الحمرة - الى آخره

(١) التهذيب ٢/٢٩

(الحمسة) اذا صلح الحجر الثاني فقد قامت النافلة عدا ركعتي
الفجر.

ولو تلبس من صلاة الليل بأربع راحم بها الصبح ما لم يخش
فوات الفرض.

ولو كان التماس بما دون الأربع ثم طمع الحجر، بدأ بالمريضة
وقضى نافلة الليل.

(السادسة) تصلي الفرض فيه أداء وقضاء، ما لم ينصق وقت
المريضة المحاصرة، والوافل ما لم يدخل وقت المريضة.

(السابعة) يكره ابتداء الوافل عدا طلوع الشمس، وغروبها،
وقيامها نصف النهار، وبعد الصبح، والعصر، عند الوافل الحرقة،
وماله سبب

قاله الشيخان وابن أبي عمير وملازم، وقول ابن إدريس والمصنف والعلامة
بإطلاقه، وهو الصحيح، لرواه عنه من رزقه عن الصادق عنه السلام
غربت الشمس دخل وقت صلاتين^١

وروى داود بن فرقد عنه عنه السلام د مضى مقدار ما يصلي المصلي
ثلاث ركعات فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يفي من انصاف
الليل مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات^٢.
والأجود الكراهية جمعاً بين الأدلة.

(١) التهذيب ٢/٢٧

(٢) التهذيب ٢/٢٨

(الثامنة) الافضل في كل صلاة تقديمها في أول أوقاتها . الا ما

نستثيه في مواضعه ، ان شاء الله تعالى

قوله : الافضل في كل صلاة تقديمها في اول وقتها (١) الا ما نستثنيه

لا خلاف أن لكل صلاة وقتين . قال السجود واس ابن عميل وابوالصلاح
الاول للمختار والثاني للمعدور . وقال المروزي وابن الجند واس درس
الاول للعصه والثاني للاخر . وهو الحق . قوله عليه السلام . فصل لأعمال
الصلاه في أول وقتها . وللأفضل قالوا . قل سلمه لسلام أول الوقت رضوان
الله وأجره عقوبته . وكذا رو دا صدوق عن الصادق عليه السلام . ويعمولا
يكون الاخر المذهب (٢)

ف قد سئل علي برك الاول . كم في قوله تعالى « عشا لله عت لم
أدت لهم » (٣) وحصل الفصل «الشروع في مصلحتها وقتل بمتد العتبه في
نصف الوقت ، لأن معظمه باق .

قوله « الا ما يستثيه » . رد لبعض من عرفات في حين وصوله الى المردفه .
وكذا يستحب للمرسة والمستحاضة وطالب الجماعة والمسافر المستوفز (٤)
و للمرد « يظهر مطلقا وسئل قدر الماده . وانصير الى المناس ونعمه الى

(١) في المختصر : في اول اوقاتها

(٢) سن ترمذي ٣٢ كبر لعادل ٨ ١١ وفيهما مثل لى صلى الله عليه
واله وسلم في (عادل افضل ٥٠ صلاة في أول وقتها

(٣) الفقه ١٤٠/١

(٤) سورة التوبة ٤٣

(٥) الزمر ص ١٠٠ و ١٠١ . مستوفز هو الذي قد استغن عن رحمة الله
يستوفزاً ، وقد تهيأ للأفز ولونوب و لى

(التاسعة) إذا صلى طائفاً دخول الوقت ، ثم نسين الوهم ، أعدد .
 إلا أن يدخل الوقت ولم يتم . وفيه قول آخر .
 (الثالثة) في القبلة .

وهي الكعبة مع الإمكان . والأصح أنها وب بعد .

ذهب المعمره ، وذهب الخليل إلى البحر ، وقضى موسى ، وإصنام د بوقع
 قطاره ألومع لمصرعه . وللممكن من استعدا لأفعل ويسودد وب حملته
 كل من بعد عنه كماله عبادا ويرجو حصولها سمحت له لأحذر
 قوله : (ولوصل طائفاً دخول الوقت سم نسين الوهم أعاد إلا أن
 يدخل الوقت ولما يتم ٢) وفيه قول آخر

الأول قول الشيخ والمعيد و بن إدريس ، لقول الصادق عليه السلام في
 رواه سمع من بن راح . إذا صلب وأب بوى نك في وقت ولم يدخل الوقت
 ودخل وأب في الصلاة فقد أحرب عذبة . ومعنى « بوى » بظن
 والثاني وهو قول لأحر للمعمره : من رأى عمل « بوى » بظن صلاة متعلقاً
 عامداً كان أوبسناً لكون الوقت مبسلاً والمسب لا يفسده على السب ، ويروده
 رواه بن بصر عن الصادق عليه السلام من صلى في عروق ولا صلاة له .
 وقول آخر نصي لأحمر من مود يكن مشهور لأوب . للاندق عبي وحبوب
 انعم عبي نص مع بعد تعلم . وهو الفرض . وجميع إلامه شبه أنص .

(١) في المختصر القامع ١٠٠ - ١٠١

(٢) في المختصر : ولم يتم

(٣) الفقه ١٤٣/١ ، الكافي ٢٨٦/٣ ، التهذيب ٣٥/٢

(٤) الكافي ٢٨٥/٣ ، التهذيب ٢٥٤/٢

وقيل هي قبة لاهل المسجد الحرام ، والمسجد قبة من صدى
في الحرم . والحرم قبة اهل الدنيا . وفيه ضعف .

بقوله عليه السلام . من أدرك ركعة ففد أدرك الصلاة^١

وفيها نظر :

أما الأول - فلان العمل باطل معارض بدليل أصالة الرأفة حتى يعلم سبب
شغل النعمة وليس لاه الفرض .

وأما الثاني - فلان المراد آخر الوقت . مع أنه يلزم عنى قوله لو دخل
الوقت وقد بقي دون الركعة أنه لا يصح . والقنوى بحلله . يقول لمصنف
«ولما يتم» ، وهو أهم من الركعة ودونها .

وفي كلام المصنف فوائد :

(أولاً) أنه صلى باطل لا ينعيم ، إذ النعم لا يظهر حلله ، لو حو
مطابقه .

(الثانية) قوله «ثم نس» أي نعم حرار من الطن، فلو طن لم تكن الحال
كدلت بل كان فيه احتمالان أحدهما العمل عنى الأول لعدم الترحيح، وثانيهما
العمل عنى الثاني لا شرط العمل على لأول بعدم النقص . ولأول أقوى .

(ثالثة) قوله «ثم نس لوجه» إشارة لى فائدة ، وهي أن الطن شرطه
الرححان فإذا طهر حلله لا يكون راححاً بل مرحوحاً فيكون وهماً والأقوى
عندي العمل على قول المرتضى

قوله : وقيل هي قبة لاهل السجد - إلى آخره

القاتل يكون بكنهه هي عمله هو مرتضى وأبو الصلاح وابن دريس^٢

(١) الوسائل ١٥٨/٣ نقله عن الذكرى

(٢) السائرة ٤٢ ، القواعد ، الفصل الثالث من مقدمات كتاب الصلاة .

ولو صلى في وسطها استقبل أي جذرائها شاء .
ولو صلى على سطحها - أتر بين يديه شيئاً منها وأو كان قليلاً
وقبل يستلقى ويصلي مومياً إلى البيت المعمور .
ويتوجه أهل كل اقليم إلى سمت الركن الذي يليهم .

والعلامه روایات منها روى معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال :
قلت متى صرف رسول الله « ص » وجهه إلى كعبة ؟ قال . بعد رجوعه من
بدر^١ . ومثله عن أبي بصير عنه عليه السلام^٢ .

هذا للمشاهد ، ثم لعمد ولجهة ثلاثة والسطر الجهد كما مره الجوهري
واقائل بكوبها خمسة لأهل المسجد لشحن ومن سمعها لروايات أيضاً ،
لكن لعل على لأول أوبى . لانه مریء لخدمة بقياً . ولان روايات الشيخ
منها رواية الحجل وهي مرسه ، ومنها رواية المفصل من عمر^٣ لوفه ضعف .
قوله : ولو صلى في وسطها استقبل أي جذرائها شاء . إلى قوله :
وقبل يستلقى ويصلي مومياً

ها مسألان :

(الاولى) الصلاة في خوف كعبه معه شبح في خلاف ، لان الكعبة
تجملها هي الفقه ، وذلك غير مقدور عنه في خوفها . ورويه من مسلم عن
أحمد ، عنهما السلام^٤ وخوره في سقوط وسهايه على كراهة وهو الاول
لان الجميع كون لسه منه بل جنتها وهي حاصله ، ورويه محموله على الكراهة .

١ (٢٥١) التهذيب ٢/٢٤٣

٢ (٤٥٣) التهذيب ٢/٤٤٤

٣ (٥) الكافي ٣/٣٩١

فأهل المشرق يجتمعون المشرق إلى المكب الأيسر، والمغرب
إلى الأيمن. والحدى حنف المكب الأيمن. والشمس عند الزوال
محدديه صرف الحدب الأيمن منه يلي لائف.

(ثانيه) لصلاد على سطحها. وهو حائر لكه يدرس بدنه نشأ ليكون
موجه. له. احتاره شخ في المسط. وفي في الخلاف واليهانه ومن
دونه يصني مسلف موجه في لب المعمور في سماء عملا مرويه عند
السلام من لرحه عند سلام. والاول أولى لان لملوم لب وحب انفاع
لافعال على الوجه المروص^{١٢}.

هذه لرويه دفعه مع صلبها ولا تعرض معلوم، بل في محافه لبطر
ألف. لان البصر يصفي أن منه لجهه ولدلت صبح صلاص من صلى على حل
أبي قيس أوفي بشر

قوله : فأهل المشرق - إلى آخره

ها فوائد :

(الاولى) لمراد بالمشرق والمغرب هـ. و زمان اعدال الربيع والخريف
لا مطلق.

(ثانيه) ان الحدى لما كان سفلى فده عند طلوع الشمس مكان لفرهدين
عند غروبها، فلان كوكب دلالة فوه من دلالة فوه هي انقطب شمالي وهو
بحم حمي حونه شخم د يرد لفرهدين في صرف منها ولحدى انظرى الآخر.
فحشد لحمل مر في انقطب شمالي حنف أوزه لسمى دثما، لعدم معبره وان
وهو لك اسر

(١) في ٣ ٣٩٢

(٢) في ٢ على ٢٠٠

وقيل يستحب التماس لاهل المشرق عن سمتهم قليلا وهو بناء
 على أن توجههم الى الحرم
 وإذا فقد العلم بالجهة والاطن ، صلى الفريضة الى أربع جهات
 ومع الضرورة أو ضيق الوقت يصلى الى أى جهة شاء . ومن ترك
 الاستقبال عمداً أعاد
 وأوكا ، طمأ نو ناسياً وتبين الخطأ ثم يعد ما كان بين المشرق
 والمغرب .

(الثالثة) كون الشمس عند الزوال على خط اليمين اما هو لاهل المشرق
 خاصة مع تحقق الوقت .
 قوله : وقيل يستحب التماس لاهل المشرق عن سمتهم قليلا وهو بناء
 على أن توجههم الى الحرم

انما يدل بذلك الشرح اسناداً الى رواه المعصن بن عمر قال . سألت
 الصادق عليه السلام عن انحرف لأصحابنا ذات الساعات عن نفسه وعن القبلة
 فيه . فقال : ان الحجر الأسود لما أنزل الله من الجنة ووضع في موضعه حمل
 أنصاب الحرم من حيث يلحقه . لئلا يور الحجر ، فهي عن يمين الكعبة
 أربعة أميال وعن يسارها بمائة أميال كنه . اثنا عشر ميلاً ، وقد انحرف الانسان
 ذب الشمس حرج عن حد القبلة لعله أنصاب الحرم ، وإذا انحرف ذات الساعات
 لم يكن خارجاً عن حد القبلة

(١) في الفقه : لحقه . فهو

(٢) الفقه ١٧٨/١ - ١٧٨/٢ : ٢

وطاهر عذاره لشحن وجوب التيسر، والبرو به مع ضعفها فاصره لدلالة
عنى لوجوب مع مخالفة الأصل .

واعرض لمحقق تطوسي على ضعف أن التيسر غير محتق ، لأنه أمر
صافي لا يحقق إلا بالإضافة إلى ذي سائر موجهة إلى جهة . وحسنه أن
يكون تلك الجهة محصلة أو لا تكون ، فمن الأول يلزم لتيسر عن م وجوب
النوحه إليه ، وهو خلاف مدعونه ، ومن سائر م كان التيسر ، أو تحققه
موقوف على تحقق سائر م ، ثم يرم مع تحقق هذا الاشكال
تبرل أساسه على الأول أو يوقف به حتى يوضحه الدليل .

جواب المصنف بما جاءه لاشك أن هذا السائر لا يبنى على قول من
قد انقضه الحكمه . بل سائر على لقول الثاني . وحسنه بقول : لاشك أن
سائر م صافي ، وحسنه بخار أن الجهة محصلة

وبين ذلك أن الشرع نصب علامات أوجب معاداة كل واحدة منها بشيء
من أعضاء المصلي ، بحيث يكون الجهة لمخالفة لوجهه عند معاداة ذلك
العلامات هي جهة الاستقبال ، فالسائر حينئذ يكون عن تلك الجهة المعادلة لوجه
المصلي ، وحسنه لا يلزم الانحراف عن القله . لأن ما أن الغرض هو استعمال
الحرم لا الحكمه وأن العلاقة قد تحصل التحلل في مقياسها ، فالسائر حينئذ يكون
استظهاراً في مقابلة الحرم الذي يجب النوحه به ، وفي كلا حالتي الاستقبال
والتيسر يكون موجه إلى الجهة المأمور بها ، أما الأول فلا يوجب جهة لأجراء من
حدث به مجرد توجه من جهات الحرم بعد . وأن الثاني - أي حال التيسر -
فلتحققه معاداة جهة الحرم . وهذا تحقق الاستقبال لحصول الاستظهار

(١) هي ب : الاستصحاب

ويعبد الطان ما صلاه الى المشرق والمغرب في وقته لا ما حرج
وقته ، وكذا لو استدبر القبلة ، وقيل يعبد وان خرج الوقت ،
ولا يصلي المريضة على الراحة اختياراً ، ويرخص في المائدة
سفرأ حيث توجهت الرحلة .

(الرابعة) في لباس المصلي

لا يحوز الصلاة في حلة الميتة ولو دبع ، وكذا ما لا يؤكل
لحمه وودكي وديع ، ولا في صوفه وشعره ووبره ولو كان قلسوة
أو نكة ويحوز استعماله لا في الصلاة وله كان مما يؤكل لحمه
جار في الصلاة وعبرها . وان أخذ من الميتة حزاً أو قلعة مع غسل
موضع الاتصال تنقأ

قوله : ويعبد الطان ما صلاه الى المشرق - الى آخره

لطان نفسه وقد علم به بغيره وساد عنه لا يحوز عن حوز ثلاثة

(الاول) أن تكون صلاته ما بين المشرق والمغرب ، فان كان فيها امتداد

والا لم يعد مطلق لا في الوقت ولا في حرجه وعنه الإجماع ، ولقوله عنه

السلام : ما بين المشرق والمغرب قبله

(الثاني) ان يكون الى أحدهما ، في ذلك الوقت وفي أحوال الأقاليم ، وعنه

الأصحاب أيضاً والروايات

(الثالث) أن يكون مسدداً ، فمع عدم خوف عدم جرحه ومع جرحه

في استحبابه ، لروايته بغير عن صدق عليه السلام وقال المريضة

(١) الكافي ٣/ ٢٨٥ ، التهذيب ٢/ ٤٨٦

و يجوز في اخرا الخاض لا المعشوش بوز الارانب والشعال
وفي فرو السحاب قولان ^١ظهرهما لحوار.

والمصنف وان درس لا بعد . لامنه الامر مخرج عن المهدة . والعلامة
والشهيد على الاول . وهو أولى ، لطريقة الاحتياط

وهي فائدة تحسن الاشارة اليها هي ان جهة الكعبة بي هي نفسا لسانها
هي خط مصمم مخرج من المشرق الى المغرب الا بعد ليس وبسطح بكعبه
والمصلي حينئذ يركض من طرفه جهة المخرج بي ذلك الخط . وان وقع عليه
على ربه وانه وذلك هو الاستسبال خمسة وان كان على حادة ومفرجة فهو اني
ما بين المشرق والمغرب . وان لم يقع عليه من وراء فهو بي للمشرق أو المغرب
وان كان يصده فهو الاستدبار .

قوله : ويجوز في الخز الخالص

لا خلاف في وبره وفي جلده تردد . والحق جوازه ، لقول الرضا عليه
السلام ان حل وبره حل حله

وهو دابة بحرية يصاد من الماء ويموت بفقد ولا ينجس بالموت .

قوله : وفي فرو السحاب قولان اظهرهما الحوار

أحسن مريض وان جسد وانو اتصال وملا رواه احمد في كل
ما لا يركن فيه ، لو اوى ابن بكبر موثقا عن زرارة عن الصادق عليه السلام
انه اخرج كذا رغبته ملا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركض شيء
حرام كعبه واتصاله في وبره وسفره وحده ونوله وروثه وكل شيء به فسد
لانفس تلك صلاة حتى يصلي في غيره مما أحل الله أكله . ثم قل . بر رواه

(١) الكافي ٤٥٢/٦ ، التهذيب ٣٧٢/٢

وفي الثعالب والارانب روايتان . أشهرهما المصنف

هذا عن رسول الله «ص» فاحفظ ذلك^(١)

وشرح الشيخ في النهاية في كتاب لاطعمه من لسانه^(٢) وابن ادرس وابن بابويه بالمصنف من المتحاشين للرواية المذكورة

وقال في المسوط بالحوار ، رواية ابي علي بن راشد عن الناقور عليه السلام ، ورواه مفضل عن بكاهم عنه السلام وقد سأل عن الصلاة في السمر وغيره مفضل لاخر في ذلك ما حلالا لحاشا فانه لا تأكل لحم^(٣) و حذره المصنف . ويردد له لعلامة و احذر شهيد الشرف لحوار . ولا شك انه قوي ، تكبره حاشا والحاش من مقدم على الله مع معارضة خصوصاً ، ورواية المصنف ضعيفة بالنكر فانه فاسد العدة مع انقاصها بالحر الحاش فانه غير ما كوت اللحم مع الاحماء على حوار الصلاة في صوفه . لكن القول بالكراهة أجود كما هو رأي ابن حمزة .

قوله وفي الثعالب والارانب روايتان أشهرهما المصنف

رواية الحوار عن ابن ابي عمير عن حميل عن الصادق عليه السلام^(٤) . وكذا رواه صفوان عنه عليه السلام . ورواية المصنف عن محمد بن مسلم عن

(١) في التهذيب و الله فاحفظ ذلك

(٢) الكافي ٢/٢٩٧ ، التهذيب ٢/٢٠٩

(٣) النهاية : ٥٨٧ في الصيد والدبائح

(٤) الكافي ٣/٤٠٠ ، التهذيب ٢/٢١٠

(٥) الكافي ٣/٤٠٠ ، التهذيب ٢/٢١٠

(٦) التهذيب ٢/٢٠٦ ، ٢٦٧

(٧) التهذيب ٢/٣٦٧

ولا يجوز الصلاة في الحرير المحض للرجال الا مع الضرورة
أو في الحرب .

وهل يجوز للنساء من غير ضرورة^٢ فيه قولان أظهرهما الجواز .
وفي التكة والفسوسة من الحرير تردد . أظهره الجواز مع الكراهية .

إصديق عنه السلام . ورواه جعفر بن محمد بن سي ربه عن الرضا عليه
السلام^٣ . وهذه أشهر من لأصحاب ، إذ لم يعمل أحد منهم الجوار وحملوا
الرواية الدالة عليه على التفة .

قوله : وهل يجوز للنساء من غير ضرورة فيه قولان أظهرهما الجواز
منه ابن بابويه لعموم النهي ولرواية زرارة^٤ ، والمشهور بين الأصحاب
الجواز ، للإجماع على جواز اللبس لهن من غير تنقيح بحال ، ورواية زرارة
في ثوبها موسى بن بكر وهو واقفي ، أو يحمل النهي فيها على الكراهية . وقد
في المبسوط : تزهد عن أفضل .

قوله وفي التكة والفسوسة من الحرير تردد أظهره الجواز على
كراهية ()

بشأن من عموم نهي . للأحبار المانعة من الصلاة فيه للرجال . ومن أنه
مبدأ صلى فيه مفرد . فحجوز عموم إصديق عليه السلام كل ما لا تحوز الصلاة
فيه وحده فلا تنس بالصلاة فيه مثل السكة الأبريسم والفسوسة والحب^٥

(١) التهذيب ٢ ٥ ٢

(٢) التهذيب ٢ ٥ ٢

(٣) التهذيب ٢ ٥ ٢

(٤) في الصحيحين جامع مع ذكره

(٥) التهذيب ٢ ٥ ٢

وهل يجوز الركوب عليه والافتراش له ؟ المروى نعم . ولا
بأس بثوب مكفوف به

ولا يجوز في ثوب معصوب مع العدم ، ولا فيما يستر صهرا القدم
ما لم يكن له ساق كالخف .

ويستحب في النعل العربية . ويكره في اثياب السود ما عدا
العمامة والخف .

وفي الثوب الذي يكون تحته وبر الاراب والنعاب أوفوقه ،
وفي ثوب واحد للرجال ، ولو حكي ما تحته لم يحر

وأن يأتزر فوق القميص ، وأن يشتمل الصماء ، وفي عمامة لا
حنك لها . وأن يؤم بعير رداء . وأن يصحب معه حديداً ظاهراً ، وفي
ثوب بينهم صاحبه . وفي قباء فيه تماثيل ، أو حنم فيه صورة
ويكره للمرأة أن تصابي في حنجل له صوت . أو منقبه
ويكره للرجال اللثام .

والأظهرين الأصحاب الحواز ، لأن مع تعارض العمومين يطرحان ويرجع
إلى الأصل ، لكن الكراهية أحوط

قوله : وهل يجوز الوقوف عليه . المروى نعم (١)

يريد الوقوف في حال الصلاة وغيرها ، والرواية عن عبي بن جعفر عن

(١) في المختصر النافع : وهل يجوز الركوب عليه : لا بأس به . المروى نعم

وفي نسخة هذا الافتراش منه تردد والمروى نعم

وقبل يكره في قضاء مشدود الا في الحرب

مسائل ثلاث :

(الاولى) ما يصح فيه الصلاة يشترط فيه الضهارة . وأن يكون
مملوكاً أو مأذوناً فيه .

(الثانية) بحجب المرحل ستر قبله وديبره . وستر ما بين السرة
والركبة أفضل . وستر جسده كله مع الرداء أكمل
ولا تنصى الحرة الا في درع وحماساترة جميع جسدها عدا
الوجه والكفين . وفي القدمين تردد . أشبهه المحوار .

أحمد بكاسم عنه سلام قال يفرشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه
ويردده المصنف في المعسر . بقرا الى عموم النهي وهو ضعيف . لأن
العمل بالخاص مقدم . مع أن السرد من النهي - وهو ليس خصوصاً - وقد
ورد في أكثر الاخبار

قوله : وقبل تكره الصلاة في قضاء مشدود الا في الحرب
قال لسبح ذكر ذلك علي بن محبوب . وسمعه من كره . فحدث عنه
لمصنف الى قاله

قوله : ويحزى الرجل ستر قبله وديبره
هذا قول أكثر علمائنا ، وقال ابن البراج ما من سترته الى ركبته عودة ،
وقال المي . من السرة الى نصف الساق . ولاون أقوى ، لاصله عدم التكيف
بالرائد الابدليل ولم يشت

قوله : وفي القدمين تردد

(١) الكافي ٤٧٧/٦ ، التهذيب ٣٧٣/٢ ، قرب الاسناد : ٨٦

والأمة والحصية تحتزان بستر الجسد . وسنر الرأس مع دث
أفضل

(الثالثة) يحور الاستنار في الصلاة لكل ما بستر العوره كالحيثيش
وورق الشجر والطبن

ولو لم يجد ساتراً صلى عرياً قائماً مومياً اذا أمن المطلاع .
ومع وجوده يصلي جالساً مومياً للركوع والسجود .

(الحادية) في مكان المصلي
يصلي في كل مكان اذا كان مومياً أو مأذوناً فيه
ولا يصح في المكان المعصوب مع العدة

شأن طهورهما عده فلا يحب سرهما . بقوله « لا يطهر منها » .
ومن عموم قوله صلى الله عليه وآله المراد عورده جرح الوجه بالاجماع
يبقى الباقي .

وأما لكمان فاحدهما بالوجه مذهب النسخ في المصنوع وحده اس
ادرس . لعاروي عن ابن عباس في قوله « ولا يدس راسه » لا ما طهر منها »
قال الوجه والكمان . ولطهورهما عاده في الاحد والمطاء

وقال في الانصاف وهو تصحيح لا يكشف عن الوجه . ولاولى الجوار في
نكل ، للاصل وعدم النهي

قوله : ولولم يجد ساتراً صلى عارياً قائماً

ما ذكره هو قول الأكثر . وقال المبرضي يصلي جالساً مومياً مطمأ . بروايه

زداوة هي الباقر عليه السلام^(١) .

وقال ابن دريس ، يصلي قائما موقفا مطلقا : وهو روي به علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام^(٢) .

وقال في المعسر ، تحسرين العياد والمعذور ، يعرض الروايس بعد كورتن وأما ما ذكره هنا من اعصيل فهو مدلول مرسته ابن مسكان عن الصادق عليه السلام^(٣) . لكنه مؤيده بالمشهور . حصروا مع كون الراوي ثقة .

هنا فوائد :

(الاولى) بحسب لائمة درأسي ، بحرررره ولما فيه من قرب لشبه بالركوع والحدود وقال لمصنف في المعسر وعلامة في تذكره^(٤) والنهاية^(٥) : يومي المريض برأسه فان تعذر فبالعين .

(الثانية) قال الشيخ بحور الصلاة كذلك مع السعة ، وأوجب المريض وسار بأخير بي آخره ، وقال في المعسر ، اعصيل برحاء الحصول وعدمه لكنه مع حصول طهر الرجح لا مطلقا ، وهو حسن . نعم بسحب الأخير مطلقا . (ثالثة) هل الشر شرط في الصحة مع امكانه مطلقا أو حاله العمد ؟ ابن الحيد على الاول واضح ومصنف على الثاني والعلامة في المختلف ، لروايه علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام^(٦)

ولاشت أن قول ابن الحيد أحوز بكونه شرطا . نعم تحصيصه بالأعذار

(١) الكافي ٣/٣٩٦ ، التهذيب ٢/٣٦٤

(٢) التهذيب ٢/٣٦٥

(٣) التذكرة ، الفصل الرابع من مقدمات كتاب الصلاة

(٤) النهاية : ١٣٠

(٥) الوسائل ٣/٢٩٣ باب ٢٧ من أبواب ليس المصلي

(٦) قال في نسخة ٨٣ خرج بن الحيد عنه وحده مرفوعا في أبواب

وفي حوار صلاة المرأة الى جانب المصلي قولان . أحدهما
المنع سواء صلت بصلاته أو بمفرده محرماً كانت أو نجسية، والآخر
الجواز على كراهية .

ولو كان بينهما حائل . أو تباعدت عشرة أذرع فصعداً أو
كانت متأخرة عنه ولو بمسقط الحسد صححت صلاتهما
ولو كانا في مكان لا يمكن فيه الشاهد صلى الرجل أولاً ثم
المرأة .

في الوقت خاصة مطور منه . لأنه مع شروعه كالظهور .
(الزمعة) أو حسب العلامة^١ السر من يجب لو كان على سطح يرى غوريه
من تحته لا يدر الأعين له يرى غوريه فستحل . وأن على الأرض فلا لغمر
لتطلع حينئذ .

قوله : وفي حوار صلاة المرأة الى جانب المصلي قولان
قال الشيبان^٢ وابن حمزة بالمنع لروايات كثيرة . وقال المرتضى وابن

فست الغرور (البارع) . وجود الحضور فلا بأس . كان سريره بصلاته وهو في
متمنى الصلاة ، لكن بتقديم حرق حذاء فثبت تنافي وهو عدم الصلاة . فيبقى في عهدة
الكليل ما خارج الوقت فلا يكون حراماً وهو يفسد بأمركه بغيره بغيره للكليل
به يتقدم .

والحجاب ما أصبح كونه المبرم منه مصف . نعم فهو سرير مع الذكر ولا يلزم من كونه
شرطاً لصدقه خاصة وهي الصلاة مع ذكر كونه شرطاً لمطلق لصدقه

(١) التذكرة ، آخر الفصل الرابع في اللباس عن كتاب الصلاة
(٢) المغتنة : ٥٢ : قال فيه : ولا يحرر . فرجل أن يصلي والمرأة الى جانبه أو في
صيف واحد معه . ومن صلى وهي متدعة له في صفة بطلان صلاتها .

ولا يشترط طهارة موضع الصلاة اذا لم تتعد نجاسته ، ولا ضهارة
موضع السجدة عدا موضع الجبهة .

ويستحب صلاة التريضة في المسجد الا في الكعبة ، والنافلة
في المنزل

ويكره الصلاة في الحمام ، وبيوت الغائط ، ومبارك الابل ،
ومساكن السمل ، ومرابط الحبل والبغال والحمير ، وبطون الاودية ،
وأرض السحرة والشع . اذا سم تمكن جهته من السجود . وبين
المقابر الا مع حائل ، وفي بيوت المجوس والبران والخمور ، وفي
جواد الطرق . وأن يكون بين يديه در مصرمة أو مصحف مفتوح
أو حائط ير من بالوعة . ولا بأس بالبيع والكسوس ومرابض النعم .
وقيل بكره الى باب مفتوح أو اسان مواحه

(السادسة) فيما يسجد عليه :

لا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالخلود والصوف ، ولا

ادريس والعلامة وولده دالحوار للأصل وللرواية أصاب ولا شك أن الكراهية

أحوط . وبرول السمع على القولين بالنسروط المذكورة .

قوله : ولا يشترط طهارة موضع الصلاة اذا لم تتعد نجاسته

هذا مذهب الشيخ ، وقال الترمذي يشترط طهارة مطلق . وقال سفي يشترط

مواقع المساجد . والاحود نور السبح . للأصل حرج موضع لحيه بالاحماع

يبقى الباقي ، وعموم « جعلت لي الأرض مسجداً » .

قوله : وقيل تكره الى باب مفتوح أو اسان مواحه

يخرج باستحالة عن اسم الارض كالمعادن .

ويجوز على الارض وما ينبت منها ما لم يكن مأكولاً بالعادة .
وفي الكتان والمنظ روابس ، أشهرهما المع . الامع الضرورة .
ولا يسجد على شيء من دونه ، فان منعه المحر سجد على ثوبه .
ويحور السجود على الثلج والقير وغيره مع عدم الارض وما
ينبت منها . فان لم يكن فعلى كفه .

ولا بأس ، انظر حاس . ويكره منه ما فيه كثافة . ويراعى فيه أن
يكون مملوكاً أو مأذوناً فيه ، خالياً من نجاسة
(الساعة) في الاذان والاقامة :

والنظر في مؤذن وما يؤذن له ، وكيفية لادن ولاقمة واو
احقهما .

أما المؤذن فيعتبر فيه العقل والاسلام ، ولا يعتبر فيه البلوغ .
والصبي يؤذن . والعبد يؤذن ، وتؤذن المرأة للنساء خاصة .
ويستحب أن يكون عادلاً صيماً . صبراً الاوقات متطهراً قائماً
على مرتفع مستقيم القعدة . رافعاً صوته . وتسربله . جراًه . ويكره
الالتفات به يميناً وشمالاً .

قوله ابو بصير رحمه الله عليه قال المصنف في المعبر هو أحد الاعيان

ولا بأس باتباع فتواه

قوله : وفي القطر والكتان روابس أشهرهما المع

ولو أحل بالاذان والاقامة ناسياً وصلي ، تداركهما ما لم يركع واستقبل صلاته . ولو تعدد لم يرجع .

وأما ما يؤذن له : فالفصولات الخمس لا غير ، أداء وقضاء ، استحباباً للرجال والنساء ، والمنهرد والحامع ، وقبل يحان في الجماعة . ويتأكد الاستحباب فيما يحهرفيه ، وآكده العدة والمغرب . وقاضي المرائض الخمس يؤذن لأول ورده ، ثم يقيم لكل صلاة واحدة . ولو جمع بين الاذان والاقامة لكل فريضة كان أفضل . ويجمع يوم الجمعة بين الظهرين بأذان واحد واقمعتين

ولو صلى في مسجد جماعة ثم جاء الآخرون ، لم يؤذنوا ولم يقيموا مادامت المصروف باقية . ولو انقضت أدن الآخرون وأقاموا . ولو أدن بية الانفراد ثم أراد الاجتماع استحجب له الاستئناف .

الروية لسنعه لمرارده عن لافر على السلام . وهو قوى الشحين والمرضى في الجمل والانتصار .

وحملو رواه الحور عن ياسر لخدام عن الكاظم عليه سلام^٢ عسى النعية . وقال لمرضى في موصيات والمصريين بالحوار . وحمل المبع عسى الكرامية . واستحسنه المصنف في المعسر والاولى عدم الحور الا في حال الضرورة ، وهو قول العلامة .

قوله : وقيل يجبان في الجماعة

(١) الكافي ٣/ ٢٣٠ ، التهذيب ٢/ ٢٠٢

(٢) الفقيه ١/ ١٧٤ ، التهذيب ٢/ ٢٠٨

وأما كفيته : فلا يؤذن للمريضة إلا بعد دخول وقتها ، ويتقدم
في الصبح رحضة . لكن يعيده بعد دخوله .
وفصولهما على أشهر الروايات خمسة وثلاثون فصلاً والادان

في الادان والاقامة أقوال

« ١ » استجابتهما في جميع الصلوات جماعة وفرادى، ذهب إليه الشيع في
الحلاف^(١) والمرضى في الناصرية .

« ٢ » نهما واجب مطلق ، « ٣ » شح^(٢) في تركه والممد^(٣) .

« ٣ » قال ابن أبي عمير من تركهما معيلاً مطلت صلاته إلا في الظهرين
والعشاء الأخيرة فإن الإقامة مجربة فيها .

« ٤ » قال ابن الحنف والحنابلة في قوله الأحرىحان على الرجال دون
النساء في المغرب والمغرب إذا كانت جماعة والجمعة ، وأوجب الإقامة خاصة في
كل فريضة .

ومسند الكل لروايت ، والمشهور ذو الأول ، لأن النسي « ص » جمع
من الصلاة غير أدان ، فهو كان فرض لزم تركه له ، وهو مسموع .
قوله : وفصولهما على أشهر الروايات خمسة وثلاثون

(١) الحلاف ٨٥/١ . قال فيه : « الادان » وإقامته سبب مؤكدة في صلاة الجماعة

— إلى آخر ما قال —

(٢) المبسوط ٩٥/١ . قال فيه : « ص » وإقامة متان مؤكدتان في الخمس صلوات
المفروضات في اليوم . وفيه للسمرقندي ضعف تأكيد أدانته . وهذا وجب في صلاة
الجماعة . وقال في النهاية ٦٤ . نهما سبب مؤكدتان ولا يجوز تركهما معاً في صلاة
الجماعة فمن تركهما فلا جماعة .

(٣) المقتضى ١٥٠ . قال فيه : ويسمى تلاساً أن يقول لكن فريضة . . . كانت صلاة
جماعة كالادان وإقامته لها وجب ولا يجوز تركهما في تلك المدن

ثمانية عشر فصلاً . والاقامة سبعة عشر فصلاً .

وكله مشى عدا التكبير في أول الاذان فانه أربع ، والتهليل في آخر الاقامة فانه مرة ، والترتيب فيه شرط ، والسنة فيه الوقوف على فصوله ، متأنياً في الاذان ، هادراً في الاقامة .

والمفصل بينهما بركتين أو حسنة أو سجدة . أو خطوة ، خلا المغرب . فانه لا يفصل بين أذانيها الا بخطوة ، أو سكنة . أو تسبيحة . ويكره الكلام في حلالهما . والترجم الا للشعار . وقول : الصلاة خير من النوم .

وأما للواحق فمن السنة حكايته عند سماعه . وقول ما يحل به المؤذن . والكف عن الكلام بعد قوله « قد قامت الصلاة » الا بما يتعلق بالصلاة

مسائل ثلاث :

(الاولى) : إذا سمع الإمام أذناً حاراً أن يحثي به في الجماعة ولو كان المؤذن منفرداً .

(الثانية) : من أحدث في الصلاة أعاده . ولا يعيد الاقامة الا مع الكلام .

(الثالثة) : من صلى خلف من لا يقتدى به أذن لنفسه وأقام . ووحشى فوت الصلاة اقتصر من فصوله على تكبيرتين ولا قد

قامت الصلاة .

وأما المقاصد فتلاثة :

الاول : في أفعال الصلاة . وهي واحدة ومندوبة .

فالواجبات ثمانية :

(الاول) : في النية . وهي ركز . وان كانت بالشرط أشبه .

فانها تقع مقارنة ولابد من نية القربة والتعيين و لوجوب أوالتدب

والاداء أو القضاء

الذي ذكره في لادن دو لشهور و المعمول عنه بين الأصحاب . ونقل

لشيخ فيه روايات كثيرة عن ثقات .

وأما لأقامه مروى براره والعصل من سارع عن الناصر عنه السلام أنه وصف

لهما أذان حرنبل وأقامه في البيت المعمور لله معراج رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم . . فذكر الأذان مشى مشى ثم قال لأقامه منها إلا أن فيها

« قد قامت الصلاة » مرتين

ونقل الشيخ في النهاية روايات غير مشهورة فيها .

« ١ » سمعه وثلاثون فصلا ، بزيادة تكبيرتين أول الأقامة

« ٢ » ثمانية وثلاثون ، مرادة تهليله و حده على ذلك آخر لأقامه .

« ٣ » اثنان وأربعون بزيادة تكبيرتين في آخر الأقامة وكذا في آخر الأذان

على ثمانية وثلاثين^١ .

قوله : الاول النية

(١) التهذيب ٦٠/٢

(٢) قال في النهاية : فأما من روى سمعه وثلاثين فصلا فإنه يقول في أول لأقامه أربع

ولا يشترط نية القصر ولا الانتماء ، ولو كان مخيراً .

وهي وان كانت بشرط أشبه فيها نفع مقارنة

اسم ن الواجب في الصلاة بشرط أن يشترط أن يكون على سبيل مع لحيه ، والمراد بشرط ما يوقف عليه الشيء ويكون خارجاً عن ماهيته . والمراد بالحره ما يكون داخل في ماهية شيء ، ويسمى ركناً أيضاً باصطلاح الأصوليين .
 ثم لحره اصطلاح فقهاء ، أن سطل الصلاة سرکه عمداً وسهواً أولاً والاول يسمى عندهم ركناً .

فظهر أن واجب الصلاة ينقسم إلى شرط وإلى جزء هود كن و إلى جزء ليس بركن ، فالبة هل هي شرط أو جزء هود كن . ولم يقل أحد أنها ليست بركن قيل بالاول لوجوه :

(١) وجود خاصه الشرط فيها ، وهو أنه يكون معتبر عند جمع الأحره أو يكون متقدماً كالطهارة

(الثاني) أنها لو كانت حره لكان ادابوي ما أن يوي جمع أحره الصلاة أو بعضها ، والاول يلزم أن يكون سه به لسهها وهو سطل ، والثاني باطل إجماعاً .
 (الثالث) أن كسر أول الصلاة لقوله عليه السلام بحرمها لكسر ولهد يسمى بكسره لا فمناح فهو كانت السه حره لكانت أول .

مرات « الله أكبر » ويقول في الباقي كما قدمناه ، ومن روى أنه وثلاثين صلاة يصعب في ما قدمناه من قول « لا إله إلا الله » مرة أخرى في آخر الإقامة ، ومن روى أن أربعين صلاة يصعب في « رد » سحر أربع مرات وفي أول الإقامة أربع مرات وفي آخرها أيضاً مثل ذلك أربع مرات ويبدل « لا إله إلا الله » مرتين في آخر الإقامة ، فإن عمل عامل على إحدى هذه الروايات لم يكن مأثراً .

(١) الفقيه ٢٣/١

ويتعين استحصارها عند أول جزء من التكبير ، واستدامتها حكماً
 (الثاني) التكبير وهو ركن في الصلاة - وصورته «الله أكبر»
 مرتباً ، ولا يعقد معها ، ولا مع الاحلال ولو بحرف
 ومع التعذر تكفى الترخمة ، ويجب استعلم ما أمكن .
 والاحتراس ينطق بالعمك . ويعقد قلبه بها مع الإشارة .
 ويشترط فيها القيام ، ولا بحرى ، قد عدأ مع القدرة
 وللمصلى الخيرة في تعيينها من السبع

ومن الثاني قوله عليه السلام «لا عمل» «سأب» «واحدة» «نفسه» ، وليس
 المراد سب الوجود بل سب الماهية ، ادنو كان المراد سب لوجود لرم لاصغار
 ولاصل عدمه ، وإذا كان سب الماهية لا يكون الا حرماً ، وهو المطلوب
 وتظهر فائدة الخلاف لو عذب الله سهواً بعد تكبيرة الاحرام ، فان قلنا
 انها حرمة تطيب الصلاة لرتادته الركن . وان قلنا انها شرع لم سطل
 والمصنف احرم في لشرع انها حرمة وهذا قال انها بالشرط شبه أي أشد
 شبهاً منها ، بحرمة . والنوحه ما ذكره مع حصول الاندق على أنه ذا أهل بها
 صبدأ أو سهواً بطلت صلاته

قوله : ويتعين استحصارها عند أول جزء من التكبير
 لا خلاف في اشرحه مصدره لسه للتكبير . لكن اختلفوا في كعبه
 هذه حصة هي وفي لشرع ناعها عند أول جزء من . وهو مقول عن
 بعض المتقدمين من الفقهاء .

وقيل إيقاعها من ابتداء التكبير الى آخره
 ومنع ابن إدريس كلا القولين : أما أولاً فلتنعده على أكثر الناس قبلزم

وستنها: **التطابق بها على وزن «أفعل» من غير مد.** واسماع الامام
من حقه . وأن يرفع بها المصلى يديه محدباً وجهه .

الحرج . وما لبث ثلاثة نفر أن يكون بعض ائمة غير عده ، وهو الذي تقدم
وجوده على وجود جملة الية

والاولى بتفسير لفظة مد في قوله سبحانه «لامه في القوم» وهو أن يكون
آخر حرف من الية عند أول حرف من التكبير

قوله **والمطابق بها على وزن افعل من غير مد**

«اللفظ الحلالة بمعنى مدونه بحيث يصير سبعة ما فيها بطلان الصلاة . وأن
«كبر» قال من درس لأحد من الأئمة يصير جمع فيرفع لكاف والياء المنقطه
تحت نقطة واحدة وهو باطل الذي له وجه واحد . وهو اعتبار الشهد في دروسه^١
وظاهر كلام الشيخ في المسألة^٢

وهو الحق لا خلاف في ذلك ما من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أن كان فيها أحد المذنبين من وجوهه واللام باطل اجتماعاً فكذلك المعلوم، وأن
كان يترك المذنب لزم وجوب قرأه

أن قلت: أما قوله ذكرنا أن قصد الاستيعاب والجمع، لكنه مدحوع
فبما وقع به من وجوب مدحوع على وجهه فقط ومعنى ولا اعتبار بالقصد وعدمه

(١) قال في المسألة وجوب سبعة مدحوع لئلا يكسر بحيث يحذفها
و لا قبل

(٢) قال في المسألة لا خلاف في ذلك ما من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
جمع «كبر» في الصلاة

(٣) لم يرد في

(الثالث) القيام . وهو ركن مع القدرة ، ولو تعذر الاستقلال اعتمد .

ولو عجز عن البعض أتى بالممكن . ولو عجز أصلاً صلى قاعداً . وفي حد ذلك قولان . أحدهما مراعاة التمكن ، ولو وحد القاعد خفة نهض قائماً حتماً ولو عجز عن القعود صلى مصطحاً مومياً . وكذا لو عجز صلى مستلقياً .

ويستحب أن يترجم الماعد قارئاً . وبشي رحليه وراكعاً .

قوله : القيام وهو ركن

قد فسرنا الركن سابقاً . فرددنا سؤال . وهو : أنه لو ترك القيام سهواً لم تنال صلاته فلا يكون ركناً .

والجواب أن الركن في الصلاة منه ما هو بحسب نوعه ومنه ما هو بحسب شخصه . والقيام من القسم الأول . فنوعه كاف في صحة الصلاة وإن ترك شخصه سهواً أو عذر بحيث تقوم مقامه غيره ، فهو ركن لا يفسده .

وبما أخرج عن السنة والتحريم لأنه إما يصبر حراً ، وإما عساً .

سأعنه عليه ، فهو معهما ركن وفيلهما شرط وبعدهما حر . أو ركن

قوله : ولو عجز (١) صلى قاعداً وفي حد ذلك قولان

(الأول) قول المصنف أن حد العجز أن لا يتمكن من المشي مقدار صلاته

(١) راجع ص ٢١

(٢) في المختصر النافع : ولو عجز أصلاً صلى قاعداً

وقيل بتورك متشهداً .

(السرابع) القراءة وهي متعينة بـ « الحمد » والسورة في كل ثنائية ، وفي الاوليين من كل رباعية وثلاثية ولا تصح الصلاة مع الاحلال بها عمداً ولو بحرف ، وكذا الاعراب . وترتيب آياتها في « الحمد » والسورة . وكذا المسئلة

سنداً التي رواه سليمان بن حفص بروري^١ . وقد كان الشيخ في النهاية وقد بصر ، لا أكثر من يمكن من حني ولا يمكن من القيام قدر الصلاة وبالعكس ، فلا يصلح صابطاً .

(الثاني) قول الشيخ في المسوط وبن ادرس والعلامة - وهو الحق - وهو أن يكون مراعاة تمكنه بزيادة ابن ابي عمير عن جميل عن الصادق عليه السلام قال : ان الرجل لموعظ^٢ ، وخرج^٣ ، وخلص^٤ علم نفسه [ويكن] اد قوي فليهم^٥ . وعن الصادق عليه السلام أنه قال : من لا يسان على نفسه بصره^٦ . ولزم على قول احمد^٧ ، فوجد عن النبي قدر رب ثلاث ركعات به بحور له انعمود وهو بطل . لأنه يكون بترك لموحد مع قدره عليه .

قوله : وقيل بتورك متشهداً

القائل الشيخ في المسوط .

قوله : الرابع القراءة

(١) بروري ٦٩٩/٢ التهذيب ٣/١٧٨

(٢) وعظ الذي حمي ووجهه وبعث في صدره من سدة العبد

(٣) في الكافي ، وخرج ، في التهذيب ، وخرج .

(٤) الكافي ٣/٤١٠ ، التهذيب ٣/١٧٧

(٥) الخفيه ٢/٨٣

في « الحمد » والسورة . ولا تحزى الترجمة . ولو ضاق الوقت
 قرأ ما يحسن بها ، ويجب التعلم ما أمكن
 ولو عجز قرأ من غيرها ، نيسر ، والاسبغ الله وكبره وهله
 بقدر القراءة .

ويحرك الآخرس - انه يقرأه ويقد بها قلبه
 وفي وجوب سورة مع « الحمد » في الفرائض للمختار مع سعة
 الوقت وامكان التعلم قولان - أظهرهما الوجوب

لا خلاف في وجوب الفريضة في الجملة ، بقوله تعالى « وقرأوا بيسر منه »
 وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا صلاة الا بحمد الكتاب » وقوله كان صلاة
 لم يقرأ فيها فأنحى كتاب فهي حرج - قاله لا .
 واختلف في ركبتها بالمعنى المتقدم ، فدل به ابن حمزة ، وقال النافذ
 بعدمه .

ويظهر له أنه لو ركع سجدة فمطل حرج من حمزة وعندها من لا يطل .
 وعنه يفتى ، لأصالة الصحة وعموم « رفع عن مني لحظ وسبب » حرج
 من ذلك ما وقع عنه لأحماص من ترك ركعتين في عبي عمومه .
 قوله : وفي وجوب سورة مع الحمد في الفرائض للمختار مع سعة
 الوقت وامكان التعلم قولان أظهرهما الوجوب

(١) سورة المرمل : ٢٠ .

(٢) راجع كثر العمال : ١٠٥/٨ - ١١٥ ، سنن أبي ناجة ١/ ٢٧٣ . اما عن طريق
 أهل البيت عليهم السلام ما رواه الكليني في الكافي ٣/ ٣١٧ ، التهذيب ٢/ ١٤٦ و ١٤٧
 (٣) كثر العمال ١١٤/٨ ، من من سجدة ٢٧٤/١ ومن جهما « قالها ثلاثا »

ولا يقرأ في المرائض عريضة . ولا يموت الوقت بقراءتها .
 ويتخير المصلي في كل ثالثة ورابعة بين قراءة الحمد والتسبيح .
 ويحذر من الخمس واحداً . في الصبح وأولى المغرب والعشاء
 ويسر في الباقي وتذاد أن يسمع نفسه . ولا تحجر المرأة .
 ومن السنن الجهر بالسجدة في موضع الاحفات من أول « الحمد »
 والسورة . وتقبل القراءة . وقراءة سورة بعد « الحمد » في النوافل
 والاقصر في الصلوات والمغرب على قصر المنفصل . وفي الصبح
 على مطولاته ، وفي العشاء على متوسطاته

بألوجب أظهر بين الأصحاب

قوله : ولا تقرأ في المرائض عريضة

ذلك مبني على مقدمات : ١ « أن سجدة واجب على المبرور » ٢ «
 أنه لا بد لها » ٣ « أن ردة السجود في الصلاة عند سخط
 والثالثة اجماعية ، ولأن مشهوراً . نعم خالف ابن الجوزي الثانية
 حيث جعل لها بدلاً ، وهو الأيماء برأسه

قوله : ومن السنن الجهر بالسجدة في مواضع (الاختلاف

قال ابن الرراج : يجب الجهر بها فيما تحافت ، لمواظبة الصادق عليه السلام
 على ذلك . وقال أبو الصلاح : لا تجوز في الوضوء ولا في العصر في الحمد
 والسورة . وعلق السج في الحمل سبحانه للجهر ، ونكر من ادريس استحبابه
 في الخبرين ، وحذر المصنف والعلامة قول السج وعلمه ذلك الرويات .

(في المحتصر في مواضع

وفي طهرى الجمعة بها وبـ « المنافقين » وكذا لو صلى لظهر الجمعة على الاظهر.

ونوافل النهار، اخفات والليل جهرا.
ويستحب اسماع الامام من خلفه قراءته ما لم تسمع العلو، وكذا الشهادتين.

مسائل أربع :

قوله: وفي طهرى الجمعة بسورتها (١) والمنافقين وكذا لو صلى الطهر الجمعة على الاظهر

قال الصدوق يوحوب فر متهما بروايه محمد بن مسلم عن الفرغاني عليه السلام من تركها متعمدا فلا صلاة له (٢).

وحص المريض يوحوب بالجمعة دون الطهر من لقول لصادق عليه السلام من لم يقرأ في الجمعة بالجمعة والمنافقين فلا جمعة له (٣) وفي أخرى عنه عليه السلام : أعاد الصلاة في سفر أو حضر (٤).

وقال الشيخ واكثر الاصحاب بالاصحاب، للاصل ولروايه عبي بن عطين عن أحمد بن الحسن عن الكاظم عنه السلام وقد سأله عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بعبر سورة الجمعة متعمدا قال : لا بأس بذلك (٥)، وغير ذلك من الروايات. وحملوا ما تقدم على شدة الاستحباب

(١) أى سورة الجمعة . فى المختصر به

(٢) التهذيب ٦/٣ ، الكافي ٤٢٥/٣

(٣) التهذيب ٧/٣

(٤) التهذيب ٧/٣ ، الكافي ٤٢٦/٣

(٥) التهذيب ٧/٣ وفيه « عن أبيه » وليس فيه « الحسن »

واعلم أي لم أفد على روايه مما احتجوا به صريحه في قرءتهما في الطهرين
بل الكل صريح في الجمعة الاروايه من مسلم المتقدمه فابن مطلقه. لقول الناظر
عليه السلام فيها . ان الله أكرم المؤمنين بالجمعة فسبح رسول الله «ص» بشاره
لهم والمصدقين بوجوب المسافقين . ولا يسعي بركتهم . فمن تركهما متعمدا فلا
صلاة له .

بعم روايه حرير وربيعي دفعه الى الناظر عليه السلام قال . يسحب أن تقرأ
في عتمه الجمعة سورة الجمعة والمسافقين . وفي الصبح مثل ذلك ، وفي الجمعة
مثل ذلك ، وفي العصر مثل ذلك^(١) .

وروى ابو الصباح عن الصادق عليه السلام : فاقروا في المغرب سورة
الجمعة وقل هو الله أحد ، وفي المشاء الاخره بالجمعة والاعشى ، وفي العشاء
بالجمعة وقل هو الله أحد^(٢) .

إذا عرفت هذا فانه أورد بعض بلامه المصنف عنه أنه قل في الاصل بها
والمسافقين بأن العصر عائد الى غير المذكور . فانه لا يجوز عوده الى الجمعة
المذكورة لانه اسم لليوم . فأجاب أنه مثل قول المعري :

وفيه ألفاظه شدد للعبان ما لم تشده شعر زياد

فأورد بأنه يلزم استعمال لمشرك في كلامه وندم في الأصول ، فأصلحه
بقوله « يسورتها » .

قلت لا يبرأ بعد ذلك . لكن غود لصحير الى غير المذكور حاشا إذا دل
عليه سياق الكلام ، نحو « انا أنزلناه في ليلة القدر »

(١) تهذيب ٧/٣ وفيه « تسعة » وليس بجمعة . وفيه أيضا « ما جدد المسافقين »

وفي صلاة الصبح مثل ذلك . وفي صلاة الجمعة مثل ذلك . وفي صلاة العصر مثل ذلك

(٢) رواه في تهذيب ٥/٣ بسند عن أبي الصباح لكن في حقه عليه السلام

(الاولى) يحرم قول « آمين » آخر « الحمد » وقيل يكره

قوله : ويحرم قول آمين آخر الحمد وقيل يكره

أكثر الأصحاب على التحريم ، وهو مؤيد بنظر ورأوه . أما الاول فمن وجهين :

(الاول) أنها ليست بقرآن ولا دعاء ، وكل ما ليس بقرآن ولا دعاء مطلق للصلاة . أما الصغرى فلا تنافي الكمال على أنها ليست قرآناً بل هي اسم للدعاء ، لأن معناه استسحب ، واسم غير المسمى كما ذكر في الأصول . وهذا الكبري فاجماع المسلمين .

(الثاني) أنها لا تسمى لها الأعقاب دعاء ، فإما أن يقصد المصلي بقوله « آمين » الصراط المستقيم ، إلى آخره الدعاء أو القرآن أوهما معاً .

فعلى الاول يلزم بطلان الصلاة ، لأنه يكون قد قصد بالقرآن غير القرآن فيطل صلاته ، وعلى الثاني كذلك ، لأنه انتفاء فائدها حسنة ، وعلى الثالث يلزم استبعاد لمشرك في كلامه . وقد منع منه محققو الأصول .

وأما الثاني فلرواه محمد بن سنان عن ابن مسكان عن محمد بن الحسن بن نضار عليه السلام قال : سأله يقول إذا فرغت من ثمانته « آمين » ؟ قال : لا والأصل في الهوى التحريم

ولقول لبي صلى الله عليه وآله وسلم إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الأديمين^(١) ، والتأمين من كلامهم

وقوله صلى الله عليه وآله : ما هي السبيح والتكبير وقراءة القرآن وما للحصر وليس التأمين أحدها .

(١) التهذيب ٧٤/٢ .

(٢) الخلاف ١٠٤/١ .

(الثانية) و «الضحى» و «ألم شرح» سورة واحدة . وكذا
 «الفيل» و «الايلاف» . وهل تعد السملة بينهما ؟ قيل لا . وهو
 الاشبه .

وأما القول بالكراهة فقل انه للنقي . ولم أحد ذلك في كتابه .

نعم قل لمصنف في المعسر . يمكن أن يعان بالكراهة برواية الحسين بن
 سعيد عن اسامى عمير عن جميل عن الصادق عليه السلام أنه سأله عن قول الناس
 حماعفحين تقرأ فتحة الكتاب «آمن» . قال ما أحسها واحقق الصوت بها^(١) .
 وهذا عريب من المصنف . فانه لادلالة فيها على الكراهة . من الاولى
 حميها على التثنية جمعاً بينها وسرروانه جميل نفسه أيضاً عن الصادق عليه السلام
 قال : «كسب حيف امام فقرأ الحمد وخرج من قراءته فقل أنت الحمد لله
 رب العالمين» ولانقل «آمين»^(٢) .

وبعضهم قل في الاولى أن نقطها «ما أحسها» بضم الهمزة وسدده مس
 وكسرها على أن يكون بلسانك . وكذلك «حقق» بفتح الهمزة وضم الصاد .
 وهل لعلامه في التحرير بها بطل نصلاؤه مطلق وان لم يكن بحر الحمد .
 وقال . انه جماع الامامية للنقل عن أهل البيت عليهم السلام .

قوله : والضحي والم شرح سورة واحدة وكذلك الفيل والايلاف ،
 وهل تعد السملة بينهما ؟ قيل لا ، وهو الاشبه

أما كونهما سورة واحدة فذكره الثلاثة وسننبهه ، واسدل اشبح على
 ذلك فانه يحرم لقرآن بين السورين بعد الحمد عهد أكثر الاصحاب مع ورود

(١) التهذيب ٢/٢٥٥

(٢) التهذيب ٢/٢٤٧

(الثالثة) يعجزى بدل « الحمد » من الاواخر تسيبحات أربع
صورتها « سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ».

وروى تسع . وقيل عشر . وقيل اثنا عشر . وهو الاحوط .

(الرابعة) لو قرأ في النافلة إحدى المزامير سجد عدد ذكره . ثم
يقوم فيتم ويركع .

ولو كان السجود في آخرها قام وقرأ « الحمد » استحباباً ، ليركع
عن قراءة .

(الخامسة) الركوع . وهو واحد في كل ركعة مرة . الا في
الكسوف والزلزلة .

السج من امر دهنين السورتين ، وذلك دليل على أنهما سورة واحدة .
وفي نظر ، لجوار أن يكون هذه السورة مستشادة من ذلك العموم .
وأما السلسلة فهما تسع من السج في التماس لأيهما سورة واحدة والسورة
الواحدة لها بسطة واحدة .

وفي نظر : أما الأولى فلما تقدم . وأما الثانية فلأنها مفصولة برء والممل
أما برءة فلا تسلمه فيها وأما السمل فمبها سملتان

و لاوسى وجوب السلسلة ، وهو قول ابن ادريس والعلامة . لا به كذلك
في المصحف .

قوله : تحزى بدل الحمد في اواخر تسيبحات أربع - الى آخره
ها أقوال :

(الأول) قول ابن دويبه بها تسع « سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله »

بكرورها ثلاث مرات .

(الثاني) قول المصنف والشح في الجمل و مسوط^١ وابن ادريس^٢
عشر يزيد على ما تقدم التكرير في الآخر .

(الثالث) رجع مسجبات ما تقدم مع الكسر مره واحده . قال المعيد^٣
والشيخ في التهذيب لروية رواية صحيحاً عن ابي جعفر عليه السلام^٤ .

(الرابع) اثنا عشر ، هي هذه المذكورة تعاد ثلاثاً . قال الشيخ في النهاية^٥
وحمله المصنف أحوط . وقد لعلامة بوجوب الواحد واستصحاب ثلاث في
القواعد^٦ ، والاولى المحسر بين لواحدة والثلاث فأيهما أوقفه قصد الوجوب .
وهنا فوائد :

(الاولى) نعم أفضل امرأة أم لسيح ؟ قال الصدوق^٧ وابن ابي عقيل
وابن ادريس^٨ لسيح أفضل ، وقد لعلني القراءة أفضل . وقد متساويان وهو
قول الشيخ^٩ في سائر كتبه . ومن الأفضل للامه المرأة والمفرد التسبيح .

(الثاني) لو سبي المصنعي غزوه في الاولس هل المحير عني حاله ؟ ول ابن
ابن عسك نعم . للأصل ودونه رد عن لافرقه عليه السلام ، وقال شيخان
نعم فانحة ثلاثاً نحو الصلاة عنها . و لرويات محتمله ، فيكون هذا أحوط .
(الثالث) هل يجوز التفريق بأن يقرأ في واحد وسبح في اخرى ؟ لم أسمع
لذلك منعاً ، فحوازه قوي

(١) المسوط ١٠٦/١ ، الرাত্র: ٤٦

(٢) المقصدة ١٨ ، التهذيب ٩٨/٢ ، الكافي ٣٩٩/٣

(٣) النهاية : ٧٦

(٤) القواعد ، الفصل الرابع من المقصد الثاني من كتاب الصلاة

(٥) لفته ٣/١ ، لراتر ٤٦ ، و طاهر قول (خير لا يعطى) لفظة

(٦) الخلاف ١٠٦/١

وهو ركن في الصلاة .

والواحد فيه خمسة . الأضواء قدر ما تصل معه كفاه الى ركبتيه
ولو عجز اقتصر على الممكن والا أوما .

والطمأنينة بقدر الذكر الواجب . وتسبيحة واحدة كبيرة صورتها
«سبحان ربى العظيم وبحمده» أو «سبحان الله» ثلاثاً ، ومع الضرورة
تجرى واحدة صغرى . وقيل يجزىء الذكر فيه وفي السجود . ورفع
الرأس . والطمأنينة في الانتصاب .

والسنة فيه أن يكبر له رافعاً يديه . محدداً بهما وجهه . ثم
يركع بعد رسالتهما ويضعهما على ركبتيه ، ممرجات الأصابع ، راداً

(الرابعة) الأولى في هذا الذكر كونه مرتين موالياً للعرضة احداً ، وان
احتمل خلاف ذلك ، لكن ما قلناه أشد يقيناً للراية .

(الخامسة) يجب لأعراب منه . وكذا في باقي الأركان الواحدة والشهد
والتسليم ، للامر بذلك

قوله : وهو ركن في الصلاة

لأخلاف في كونه ركناً لكنه يشمل على الأضواء لغة فيكون كذلك شرعاً
لأصالة عدم النقل ، مع الإجماع على أن الركوع ركن فيكون الركن هو الأضواء
ولان الطمأنينة لا يصل الصلاة شرعاً سهواً فلا تكون ركن .

وقال الشيخ في الخلاف^(١) بأنها ركن ، وليس بشئ .

قوله : وقيل يجزىء الذكر فيه وفي السجود

(١) الخلاف ١/١١٠ ، قال فيه : الطمأنينة هي الركوع ركن من أركان الصلاة

ركبته إلى خلفه ، مسوياً ظهره ، ماداً عنقه ، داعياً أمام التسيب ،
 مسبحاً ثلاثاً كبرى ، فما راد ، قائلاً بعد تنصابه «سم الله لمن حمده»
 داعياً بعده . ويكره أن يركع ويداه تحت ثيابه .

(السادس) السجود : وبحب في كل ركعة سجدتان ، وهما ركن
 في الصلاة .

أي مطلق الذكر تسحكا كان أو غيره مما تضمن تعظم الله تعالى - قاله الشيخ
 في المسوط وس ادرس . وهو ظاهر احتياط المصنف في لغته ، وبه قال
 العلامة ، لأصالة لبراءة من النعيب وللصححة الهشام عن الصادق عليه السلام
 أبجري ' أن أقول مكان لسبح في ركوع والسجود « لا اله الا الله والحمد لله
 والله اكبر » ؟ فقال : نعم كل هذا ذكر الله^(١) .

وفيه بناء إلى العمل ولو لا لآخره . ولذكره مطلقاً لم يكن تسميته ذكراً
 دلاً على الجوار وانوار في ربه اما معنى « أو » كقوله « منى وثلاث ورباع »
 ونها عاصمه والاشرك في حكم الجوار لا الجمع فولا ورباً .

وقال كثير الأصحاب نعم لفظ لتسبح لقوله تعالى « فسبح باسم ربك
 العظيم » وقوله « سبح اسم ربك الأعلى »^(٢) رواه عنه من عامر عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم أنه قال : سبرك قال جعلوها في ركوعكم وسجودكم^(٣)

(١) الكافي ٣/ ٣٢١ ، ٣٢٢

(٢) سورة الواقعة : ٧٤

(٣) سورة الأعلى : ١

(٤) سنن ابن ماجه ٢٨٧ . سنن ٣٣٣/ ٢

وبرواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام^١

ثم هؤلاء منهم من أوجب ثلاث سبجات صغرى أو واحدة كبرى للمحضر
أو وحده صغرى للمصطر والمتعجل والمرضى . وهو قول أبى الصلاح
والمصنف .

ومهم من أصاب فيها « وبحمد » . و لعمل على الأول ، أدلة دلالة في
روايتها^٢ على الوجوب ويمكن حملها على الاستحب .
وهنا فوائد :

(الأولى) - وكان لصوى على إجراء مطلق بذكر الآن لا تبين لمعط
التسبيح أفضل لو روده في أكثر الروايات .
(الثانية) لاكثر على أن يعط « وبحمد » ليس وجبا وان فسا بمعطوفه ،
ولذلك لم يذكرها المصنف هنا نص في المعسر على استحبابها

(١) علل لفتح ٣٣٠/٢ لصوى بحمد عن هشام بن الحكم عن أبى الحسن
موسى عليه السلام قال : قلت له : لاى عنه صار التكبير في الافتتاح سبع تكبيرات أفضل ،
ولأن علة يقال في الركوع سبحان ربى العظيم وبحمده « ويقال في السجود « سبحان
ربى العلى وبحمده » ؟ قال : « شاء الله تعالى حتى السجود سبعا والارضين
سبعا ، ولحجب سبعا ، هذا أسرى بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم وكان من ربه كقالب فوسين
أو آدمى رفع له حجاب من حجب » فكبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعل يقول
للحجاب سى نقاب فى « سبح » رفع به ثلاثى كبر ، ثم يزل كذلك حتى سبع سبع
حجب وكبر سبع كبر . فذلك « سبح » كبر فى الافتتاح فى التسبحة سبع تكبيرات ، فلما
ذكر ما رأى من عظمة الله ربطت حيرته فاستقر على ركبت وأحد يقول « سبحان ربى
العظيم وبحمده » فلما عدل من ركوعه فأنه نظر له فى موضع أعنى من ذلك ، الموضع
حرعى وجهه وجعل يقول « سبحان ربى العلى وبحمده » فلما قال سبع مرات سكن
ذلك الرعب ، فذلك جرت به السنة
(٢) عى ب : فى روايات هؤلاء .

وواجباته سبع : السجود على الاعضاء السبعة : الحبهة والكفين
والركبتين . وانهما من الرحلين . ووضع الحبهة على ما يصح السجود
عليه . وألا يكون موضع السجود عالياً بما يزيد عن شنته . ولوتعدر
الانحناء رفع ما يسجد عليه .

ولو كان بجبهته دمل احتفر حفيرة ليقع السليم على الارض .
ولوتعدر السجود سجد على أحد الحينين . والا فعلى دمه .
ولو عجز أو ما . وادكر فيه أو التسييح كالركوع .
والطمأنينة بقدر مذكر الواجب ورفع الرأس مصمناً عقيب
الاولى .

وسه التكبير الاول قائماً ، وانهوى بعد اكماله سابقاً بيديه ،
وأن يكون موضع سجوده مساوياً لموقفه ، وأن يرغم بأفقه ، ويدعو
قل التسييح والريادة على التسييح الواحدة والتكبيرات ثلاثاً
ويدعو بين السجودتين والقعدة وتدور كاً . والطمأنينة عقيب رفعه
من الشبهة وادعاء ثم يقوم معتمداً على يديه سابقاً برفع ركبتيه

(الثانية) معنى قولنا « وبحمد » أي وبحمد أمره ، فله يتعلق بأمره
وقل معناه والحمد له ، وعنه بحسن قوله تعالى « ما أنت سمع منك معجون »
أي والعمه لربك .

قوله : واجباته سبع السجود على الاعضاء السبعة

(١) سورة القلم : ٢

ويكره الاقعاء بين السجدين

(السامع) الشاهد وهو واحد في كل ثنائية مرة، وفي الثلاثية

والرباعية مرتين

وكل تشهد يشتمل على خمسة . الجلوس بقدره . والطمأنينة ،

والشهادتان ، والصلاة على النبي وآله .

وأما . أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن

محمد آ عبده ورسوله .

ثم يأتي بالصلاة على النبي وآله .

وسه . أن يحسن منور كآ . ويخرج رجليه . ثم يجعل ظهره

اليسرى الى الارض وجهه رايمى الى داخل اليسرى والدعاء بعد

الواجب . ويسمع الامام من حاشه .

ما فوائد

(الاولى) لا يحب سبب الحبه . بل يسمى فيها مع تسكن . وقدره

بعضهم بدرهم

(الثانية) يحب في درس لأعداد على باطنهم . وهما راحتا دون الأصابع

ولا يكفي رأس الريدن ، خلافا للمرتضى .

وهو بحري لأصابع . حاشا . سفوف العلامة ذلك .

(الثالثة) بحري في باطنها كما في الحبه لكن يحب في الرخس أطراف

لأصابع

(الرابعة) ما ذكرناه هو الواجب . أما الأسعد فلا شك أنه أفضل

(الثامن) التسليم : وهو واجب في أصح القولين .

وصورته « السلام عليك وعلى عماد الله الصالحين » ، أو « السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » .

وبأيهما بدأ كان الثاني مستحباً

والسنة فيه : أن يسلم المصرد تسليمة في القبلة ، وبومى بمؤخر عينيه إلى يمينه والامم بصعقة وجهه والمأموم تسليمتين يميناً وشمالاً .

(الخامسة) هل الأركان^١ بالانف بطرفه الأعلى أو الأسفل ؟ قال المرتضى

بالاول ، وهو الوحدة^٢ ، والظاهر جواز كل منهما

قوله : الثامن التسليم وهو واجب في أصح القولين

الوجوب قول المرتضى والتقي وابن أبي عمير ؛ ولارواين رهرة والمصنف والعلامة في بعض كتبه وهو الحق ، لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث علي عليه السلام : تحللها التسليم^٣

ووجه الاستدلال انه ان لم يحرك الخروح من الصلاة الا ما سمي به يكون واحداً لو حرك الخروح من صلاة سجدة ولو حرك الخروح بدونه يرم أن يكون السداً - وهو محتمل - ثم من حرك وهو السليم وهو باطل ، ولا

(١) الرخم : التراب ، الفل . يقال : ادغمته أي أحنته وأثرت به بالتراب

(٢) الوحدة والرهدة يتحد المراء وسكون الهاء : المصنف من لارس و لعل لمصنف

كأنه حرة

(٣) الفقه ٢٣/١ ، الكافي ٦٩/٣

يقول « الحيوان اسماء » . ولما وطئه النبي صلى الله عليه وآله والائمه عليهم السلام والصحابه والتابعين على صلته .

والاستحباب قول السحرى وابن اسراج ومن ادرى من العلامة في كثر كونه برواه زورده فمن حدث قبل أن يسمه قال تمتص صلاته^١ ولا صلاه المراءه من الوجوب .

والشاهد في قو عدد هذا الحدث لا يفي وجوبه قطعاً بل اذا كان حراماً منه في فرض واحد انحله لخروج به وتغيره من لم يفت فلا دلاله فيه حيثد على نفي الوجوب ، لجواز أن يكون واجباً غير جزء .

قوله هذا مسمى على أن الخروج من صلاه يحصل بأحد من : ما السلم أو اتفاق خروج حدث أو فعل مناف .

وفي نظر من وجوه :

(الاول) - حدث مسمى بالخروج . وقرناء من دليل لوجوب . وهو محصور لمحل في ستم دون مفسده في موعده ودون مفسده في هو للعب ولهو والهزه ، ودون خلافه الذي هو الحدث وغيره

(١) قال في حصر لا يصل لرب التحسين . . . لا يستلزم حدوث التحليل فيه بل يحصل فيكون به مفسده . . . مفسود الظاهر . . . حصر التحليل فيه ، (٢) مصدر مضاف إلى الصلاه . . . ان كان محض بقاء فيها . . . التسميم وقع حراماً عن التحليل ، فيكون مفسوداً . . . عدم من المفسد . . . فلو وقع محض بقاء كان المفسد أعظم من الجبر ، ولأن الجبر قد كان مفرداً كان منه جيداً يسمى . . . الذي صدق عنه انه محض تفصلاً بصدق عليه أنه التسليم

في الجواهر ٢٨٤/١٠ اطلب لطلب في حوضه من أر د لا يبلغ من رجوع

هـ

(٢) الكافي ٣/٢٤٧ ، وفيه « فقد مضت صلاته »

ومندوبات الصلاة خمسة :

(الثاني) انه لو حصل الخروج بالحدث لكاف فيه اما في صلاة أولا ، فمن الاول يتم حصول الحدث في ثناء الصلاة ، وهو باطل . ومن الثاني يلزم الخروج بغيره و غير التسليم ، وهو خلاف الفرض

(الثالث) ان القائل قائل انه ما وحب فهو حرة من الصلاة ولهذا حصروا الوحدت في ثمانية ، وعبروا حب فيكون واحد من مندوباتها ، ويقول يكون واحدا غير حرة حرق الاحمد ، وحيد لاسم حمة لمذكور بلرواه والاولى حمة حتى حصول الحدث قبل لتسليم المندوب ، أعني الانسان بالعبادة ثمانية . وذلك لان مطوقها قال : سبعة من رجل يصلي بسم بحسن فيحدث قبل أن يسم قال تمت صلاته ، وسم « لربك ونيله ، فيكون الصلاة قد تمت قبل الحدث .

ولو سلمت عدم الربك بل كان الحيوس والحدث في الصلاة تكاف دلالتها مشركة الأثرام . دلست فيها دلالة حتى أن حدث بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . لأن الحدث قبل سبعة اسم من أن يكون بفصل أو بعده . فلم يعدم وجوب الصلاة على النبي . وهو باطل

إذا فرغ هذا فيجب لاسم « حتى يعاين ثم مذكور من الصدق سم استقيم عنهما . ووجب المرتضى والعق لثمة وجعلها معصية بخروج . ومهم من أوجب الأولى . ثم مهم من أضاف إلى الله «ورحمه الله» ومهم من أضاف إليها «وركانه» . على ما ذكره في لاسم بهذه التصح المذكور من غير تغيير بوجه ، لأنه خلاف النقل .

قوله : في المندوبات الأولى التوجه سبع تكبيرات

(١) الكافي ٣/ ٣٤٧ ، وفيه قد صحت صلاته ،

(الاول) : التوجه سبع تكبيرات ، واحدة منها الواجبة . بينها ثلاثة أدعية ، يكبر ثلاثاً ثم يدعو ، والثنى ثم يدعو ، ثم اثنتين ويتوجه .
(الثاني) القنوت في كل نية قبل الركوع ، الا في الجمعة ، فانه في الاولى قبل الركوع . وفي الثانية بعده . ولو سى القنوت فضاه بعد الركوع .

(الثالث) : نظره قائماً الى موضع سجوده . وقائماً الى باطن كفيه ، وراكعاً الى ما بين رجليه . وساجداً الى طرف أذنه ، ومتشهداً الى حجره .

(الرابع) . وضع اليدين قائماً على فخذه ، سجداً ركبتيه ، وقائماً تلقاء وجهه . وراكعاً على ركبتيه . وساجداً سجداً أدنيه ، ومتشهداً على فخذه .

(الخامس) التعميم . ولا حصر له . وأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام .

خاتمة

ويقطع الصلاة ما يبطل اظهره ولو كان سهواً ، والانتد

رند بالندب ما لمجموع من حيث هو مجموع . ولا يلزم منه استحباب

كل فرد ولا عدمه ، فلا ينافي ذلك وجوب الواحدة . بخلاف وجوب المجموع

فانه يستلزم كل واحد والالزم التكليف بما لا يطاق

ثم منهم من قال الاولى بعد التحريم ، ومنهم من عكس .

قوله : الثاني القنوت - الى آخره

دبراً ، والكلام بحرفين فصاعداً عمداً ، وكذا القهقهة ، والمعل
الكثير الخارج عن الصلاة ، والمكاء لأمور الدنيا . وفي وضع اليمين
على الشمال قولان ، أظهرهما الانطال .

ويحرم قطع الصلاة إلا لحجوف ضرر . مثل فوات عريم . أو
تردى طفل .

وجهه يمي و يصدوق . والأشهر البدن . ويحمل ما ورد في وجوهه على
شدة الاستحباب .

ثم قال الصدوق كله جهار . وحمه المريضي . ونؤيد قوله صلى الله
عليه وآله وسلم : صلاة النهار عجماء

ويحجور الدعاء قبله ليدب السجود . ومن سبه فصد به الركون
فإن نسي فبعد الصلاة .

قوله : وفي وضع اليمين على الشمال قولان أظهرهما الانطال

قال الثلاثة وما سبوه محرمه و بطل الصلاة بعده . وقال ابن حنبل
وأبو لصلاح بحر منه . والاول قوي . بروايات كثره عنهم عنهم اسلام .
ولما ورد أنه سبه المحرم . فحب محافضة . بقوله عنه اسلام « حاله وهم »
ولامر للوجوب . ولأنه لم يقع في ما لو حب في فعل لرسول . دل وقوع
لكان واجباً ، والاجماع على خلافه .

واحتج من قال بكرامته بأصالة الجوار وعدم التحريم . وبأن الكرامة مستفادة
من ثبوت استحباب وضع الكفين على المخذلين محدس لركس والكبير

وقيل: يقطعها الاكل والشرب، الا في الوتر لمن عزم على الصوم
ولحقه عطش.

يستمر ربيع ذلك الاسحاب فيكون مكروهاً، وحسوا الاحبار لو ارده على
الكراهية.

ويعواب - دشتار الحريم - عدد لاصحاب - واصله حمل النبي على
لتحريم، وعدم لوضع على العبد من وضع حدهم على لاجرى،
فيكون خاصاً والخاص مقدم.

قوله: وقيل يقطعها الاكل والشرب الا في الوتر
قوله: التبيح في المسوط والخلاف ونهائه، لكنه في النهاء حصص
الرحمة ولو روي المسوط والخلاف عمم النافله وسدل على قوله رواية
سعيد الاعرج عن الصادق عليه السلام: اني كنت وريد الصوم فأكون في الوتر
فأعطش فأكره أن أفطع دعا، فأشرب وكره أن أصبح وأنا عطش وأمامي
فنه يسي وبنيها خطوتن أولاته دل، تسمى اليها وشرب منها، حاجت ويهود
في الدعا^{١٢}.

في رواه فيود، «١٥» كونه صلاة الوتر، «٢٥» أن يكون الناعت العطش
«٣» لعزم على الصوم لراحح، «٤٥» كونه له أمه، «٥٥» أن يكون بعد
خطوتان أو ثلاثة، «٦٥» أن يحاف طلوع الفجر

و عرفه فاعلم أن المصعب سضعف بقول باطنتهم لتفصلاه ونهيه
الي قدنه حرنا على وعده، ولعلامة دل ان كان فعلا كثيراً أظلا بفصلاه فرصها

(المسور ١١٨/١) فان فيه ولاكل واشرب بعد - لفصلاه - وروى غيره
شرب الماء في صلاة النافله
(٢) التهذيب ٣٣٠/٢

وبعضها لغوم الذهبي عن الفعل الكثير ، وإن لم يكونا فعلاً كثيراً كابتلاع ما بين
الأسنان أو برون بحامة فيشبعها فلا بطلان . فإنه لا يريد على العت و قتل الحية
والعقرب والرعوث وعسل الرعاف وشبهه فيها حائرة إذا لم يكونا^١ أفعالا
كثيرة ، وهو اختيار الشريف والشهيد

وقل لسعيد يلزم على هذا أن يكونا داخلين تحت الفعل الكثير ، فيكون
ذكرهما تأكيداً ، وقد مرر في الأصول أن الأسيس حيرمه ، فلأنه حسد من
حمل كلام المعناه على فائدة ، وهي كونهما مطس لمخصوصيهما ، فحكم بطلانها
للصلاة كما بطلان الصوم ولو بالقليل ، ولأيدان ذلك بالأعراض عن الصلاة
ومنافاته الحشوع فيها .

فروع :

« ١ » لو وضع سكره في فيه فذابت حتى وصلت إلى حوفه لم يبطل عمد
العلامة لعدم كونه فعلاً كثيراً ، ويبطل عند السيد

« ٢ » لو وضع علكاً^٢ في فيه متعب فاستمع مع لريق أنفل اعاق ، لأنه فعل
كثير ووصل الجوف .

« ٣ » استاء^٣ لوتر^٤ جامع^٥ لعود المدكورة . ويكون عوده فقري^٦
أوقف مكان شربه وهو أولى . ولا يشهد الحكم في عمره .

(١) في ب : إذا لم تكن

(٢) لعلك مثل حمل كل سمع يملك أي يجمع مره . وعمره فلا بين و لجمع

لعلوا وأعلوا

(٣) كد في لجمع لا ربه

وفي حواز الصلاة بشعر معقوص قولان . أشبههما : الكراهية .

قوله : وفي حوار الصلاة والشعر معقوص (١) قولان أشبههما الكراهية
قال الحومري : تنقص الشعر صمرد وليه^٢ على الرأس . قال الشح في
الهيئة والمنسود والخلاف هو حرام ، وفي المعيد وسلاح والتمني وابن دزيس
هو مكروه . واحتره المصنف والعلامة ، لأصل لفظة الصلاة . ورويه مصدوف^٣
صحيحة لصحفه ، قال ابن الفصائري : انه ليس بشيء .

وأبصاراً لو كان حرماً لم يصر مصدوف مثله بل كانت موقراً لدواعي على عنه
ولأن أمارع قال : مرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أصلي وقد
عقصت شعري فثقله^٤ ولو كان حرماً لسه على التحريم ، لأنه موضع الاحتاح

(١) عقص شعره بعصه صمرد وثقله وقال في الشعر وهو جمع لشعر في وسط
الرأس وثقله

(٢) لوى يلوى له الحبل : ثقله ورده

(٣) الكافي ٤٠٩/٣ ، التهذيب ٢٢٢/٢ .

(٤) سنن ابن ماجه ٣٣١/١ . وفيه رايت أمارع مولى رسول الله صلى الله عليه
وآله رأى الحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره فثقله أو ثقله عليه وقال يحيى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره . انتهى

وفي سنن الترمذي ٢٢٣/٢ بإسناده عن أبي داود : أنه مر بالحسن بن علي وهو
يصلي وقد عقص شعره في فناء حديقته . فالتفت إليه الحسن معبداً فقال أصلي حتى ثلاث
ولا تعصب . قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ذلك كفن للشيطان
كنز المال ١٧٧/٨

أقول : أما رواية ابن ماجه ورواية سنن الترمذي فكذب نفسيهما ، فإن حسن السبط
الأول روي فداه دليل على جوازه ، لأن عمله شبه السلام فهو . وبغيره حجه

وفي المختار رواية مصدوف هذه صحيحة ، لأن مضمونها مما لو كان لازماً لما عصى .
وهو مصدوف بعصه يمنع العمل به صمرد . يحمل على خبره لأن المكروه عدلاً
بغير اندواعي على ثقله فممكن أن يصرده به أو حد

ويكره الالتفات يمياً وشمالاً ، والتأويب ، والتعطى ، والعث
ونفح موضع السجود ، والتنحيم ، والصدق ، وفرقة الأصابع ، والنأوه
بحرف ، ومداقة الأحشيش ، وليس الحف ضيقاً .
ويجوز للمصلي تسميت العاض ، ورد السلام ، مثل قسوته :
« السلام عليكم » ، والدعاء في أحوال الصلاة بسؤال المباح دون المحرم .

قوله : ويكره الالتفات يمياً وشمالاً

قال السعد ذلك مؤخر عيبه . فوالله بصفحة وجهه بطل وان بقي يديه
مستقبلاً .

وبعهم من المعسر أنه بصفحة وجهه اذا بقي يديه مستقبلاً ، وبوالله بكله
بطل لمفهوم رواه زرارة عن سفيان بن عيينة بسلام . وهذا احسن السند
ومدحه السعد اولى بقول السفيان بسلام . اذا سبق له لعله يوجهت
فلا تعيب وجهك عن القبلة فبعد صلاتك . ورواه زرارة أيضاً .

قوله : ويجوز للمصلي تسميت (٣) العاض وورد السلام مثل قوله « سلام
عليكم » والدعاء (٤) بالمباح دون المحرم
هنا فوائد :

(لاوئى) الجوارى هذه العبارة بمعنى ترجمات مطبوعة ، لأنه مرادف للمباح
اذ ليس بشيء مما ذكره مباح بل الجميع راجح ، فيشمل الوجوب والدب .
(كائيه) لا كلام في سحب سحب العاض ، ويقال « تسبب المهمة »

(٢٥١) التهذيب ٢ / ٢٨٦

(٣) في المختصر النافع : « تسميت » بالشئ المعينة

(٤) في المختصر النافع : « الدعاء » في أحوال الصلاة بسؤال المباح دون المحرم .

والمقطة . ففسرهما مترادفان . وقيل بينهما فرق وذكر وجهان

الأول - أن المهمة دعاء لأمور الدنيا والمقطة دعاء الشوامب . وهو بعد

الموت كالدعاء بالمقبرة .

ثاني - أنه للمعجمة من الشوامب^١ وهي الفوائم . أي فمك الله على
شوامتك أي قوائمك . وبالمهمة ردده سمه أي ردد عليه . ومنه سميت أهل
الكتاب لمن أذنب ذنباً لا تجوز معاملته .

(ثانيه) أكثر الأصحاب على أن رد السلام في الصلاة حذر . وليس في
عارضهم من يسمر بوجوبه وقال للعلامة هو واجب . لعموم قوله تعالى « وإذا
حييم نحوه فحيز بأحسن منها » وردوه^٢ . والأمر حقيقته في الوجوب . وهو
اختيار السعيد والشهيد . وهو الحق .

وسنذكر وجوبه لو حل به على سطل صلاته^٣ . قال العلامة نعم . لأن ذلك
الأصل ليس اضطراراً بها عن لوم مهي عنها . بعد تقرير أن الأمر بشيء مستلزم
للشيء عن صده . فسطل الصلاة . وقال الشهيد يفعل حرماً ولا سطل صلاته . لأن

(١) في المصباح والتيسير ذكر الله تعالى على شيء . وسبب لدخول الدعاء .
له وليس بمعجمة مثله وقال في تهذيب اسمه ليس وليس دا دعاء به وقال
المعجم ليس . بمعجمة أي واثنى وقال صاحب المهمة هي ليس أحد من اسم
وهو قصد التهذيب والاستعانة . وكل دا دعاء محير فهو سميت . أي دا دعاء به يعود ولفاء .
على صفة . مأخوذ من ذلك

(٢) قال ابن الأثير وسقطه من الشوامب وهي لغو لا كد دعاء . فاعترض بالثابت
على طاعة الله وفيه معناه . أي على شدة وحسبك ما يشك به عليك

(٣) سورة النور ٨٦ قال في تذكره في الفصل الثالث في التروك إذا سمع عليه
في الصلاة وجب عليه الرد بعد عد عشاء . وقد في الفوائد في الفصل الثامن في التروك
ويجب رد السلام بخير عليكم السلام »

بقاع باقي لأفعل « أحب أيضاً على النصق ، فتعارض واجاب مضيقاً . لكن
النهي عن ترك السلام خارج عن العادة وعن الأجزاء داخل ، فلا تبطل بمخالفة
الاول بخلاف الثاني .

(أربعة) هن تنعس لفظ « سلام عليكم » بأحر الحار والمحرو ر أنه بحور
بجميع الالفاظ « قال من درس و علامة ' الثاني ، وكلام شمس ^٢ والسند
بدل على الاول وأنه لا يحور بعينه ، لرواية عثمان بن عيسى موثق عن الصادق
عنه السلام قال : سألت عن رجل سلم عليه وهو في الصلاة . قال : يرد « سلام
عليكم » ولا يقول « وعليكم سلام » . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان قائماً يصلي فمر به عمار بن ياسر سلم عليه فمارفد عليه النبي هكذا ^٣ . ولأنه
صيغة القرآن بخلاف غيره

واصح لعلامة على قوله بأنه دعاء وان لم يكن من القرآن . والدعاء حائر
في الصلاة بالاحصاء ، والرواية ضعيفة لصنف عثمان فانه واقفي ، وعليه تقدر
الصحة فيحمل الهي على الذكر هيه جمعة من الدليلين

وحارده الشهيد في دره سه : لرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله السلام
انه كان في صلاة فسمي « سلام عليك » فقال « السلام عليك » ^٤ . ولكن الابيد
بالصيغة القرآنية أحوط .

(١) البرالتر : ٤٩ ، المختلف ١٠٢ / ١

(٢) الخلف ١٢٦ / ١ ، الج ٩٥ ، قال من زاد سلم عليه وهو في صلاة فيرد
مثل ذلك ، يقول « سلام عليكم » ولا يقول « وعليكم سلام »

(٣) الكافي ٣٦٦ / ٣ . تهذيب ٣٢٨ / ٢

(٤) قال فيه : « السلام فيسره عليكم السلام » . ويجوز بصيغتي القرآن وبقوله
« السلام عليكم » لرواية محمد بن مسلم

(٥) التهذيب ٣٢٩ / ٢

المقصد الثاني : في بقية الصلوات ، وهي واجبة ومندوبة .

فالواجبات منها :

الجمعة

وهي ركعتان يسقط معها الظهر .

ووقتها ما بين الروال حتى يصير صل كل شيء مثله .

وتسقط بالفوات وتقضى ظهراً

ولو لم يدرك الحظتين أحرانه الصلاة ، وكذا لو أدرك مع

الامام الركوع ولو في الثانية .

(الحاشية) يحوز الدعاء في بناء الصلاة في كل حال منها سؤال الساجد

دون المحرم ، بأي لفظ شاء وإن لم يكن معولاً ولا عربياً . وقيل إن ما يوجب عن

سعد بن عبد الله السمع من تعارضة ، وحوزده محمد بن الحسن الصفار قد ولاني

أحوزده يقول : ما ورد عليه السلام لا بأس أن يتكلم بوجه في صلاة العريضة

يكن شيء ما حي به ربه . ونقول الصادق عليه السلام كل شيء مطلق حتى

يرد فيه نهياً^(١) .

و المقصد الثاني في بقية الصلوات . إلى قوله : منها الجمعة .

رسمت جمعة لا اجتماع اسم فيها للصلاة في المكان الجامع . وقيل لأن

الله تعالى جمع حتى آدم فيها . ونسب في اللغة لقدمه عروته^(٢) .

قوله : وتقضى ظهراً

(١) الفقيه ٢٠٨/١

(٢) يوم عروته ويوم عروته بفتح العين مدحماً الجمعة . و لا يصح أن لا يدخلها

لأنه لا يلام حال أهلها في ذلك لأن كتب من لقي أحد سيدنا رسول الله صلى

ويدرك الجمعة نادرا كما راكعا على الأشهر.

ثم النظر في شروطها، ومن نحب عليه، ولو أحققها، وسببها

والشروط خمسة :

الأول : السلطان العادل .

الثاني العدد، وفي فقه روايتين أشهرهما خمسة . الإمام أحدهم .

الصغير في «نقصي» رجع إلى وطئه الوقت طهراً . لأن وطئه الوقت يوم الجمعة من الجمعة والظهور . لأنه إن حصلت المراتب والجمعة ولا الظهر . ولعل بعض الفقهاء أنه راجع إلى الجمعة ، وهو غلط . لأن الفقه لا يريد عن كمية الأداء .

قوله : ويدرك الجمعة نادرا كما راكعا على الأشهر

هذا مذهب المروسي وأحد قولي الشيخ ، واختاره المصنف والعلامة ، لروايته الحلبي . سببا . من حديث عن الصادق عليه السلام . وقال الشيخ في النهاية والاسع . لا يدرك إلا نادرا . يكسره الركوع لرواية محمد بن مسلم . وأجاب المصنف بأن الأول مروى بعدة طرق وأكثر الأصحاب على ذلك . ويحمل رويته من مسلمة على عدم الأعداد بها في العنصرة

قوله : وفي أقله روايتان أشهرهما خمسة الإمام أحدهم

الله عليه وآله وسلم . من جميع يوم عرفة . وقد سمي لعروته لا مدحها . الإسلام . وهو أول من سماها الجمعة . حيث قرئ في تجمع إليه في هذا اليوم فيصطحبهم ويدكرهم بسم الله . «ص» . ويعلمهم أنه من يومهم بآتائه والايان به

(١) الكافي ٤٢٧/٣ ، القلي ٢٧٠/١

(٢) الكافي ٢٨٢/٣

(٣) الكافي ٣٨١/٣ . التهذيب ٤٣/٣

الثالث الخطئان . ويجب في الاولى حمد الله والثناء عليه ،
والوصية بتقوى الله ، وقراءة سورة خفيفة ، وفي الثانية حمد الله
تعالى وبالصلاة على نبي صلى الله عليه وسلم وآله وأئمة المسلمين
والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات .

ويجب تقديمهما على الصلاة ، وأن يكون الخطيب قائماً مع
التمسك .

١٠ « روي عنه رواها محمد بن مسلم عن يوفى عنه السلام . الجمعة
يجب على سعة من المسلمين والأتباع على أهل مهم الامم وقاصيه والمدعي
حق والمدعى عنه ولشاهدين والذي يصرح بحدود من يدى الامام^١ وعمل
عنه السج في النهاية^٢ والذهبي وابن زهره ، وحملوا روايه الجمعة على
لاستصحاب .

« ٢ » روي عنه رواها منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام^٣ في
الصحاح وابوالحسن في التوقي عنه عنه السلام أيضاً^٤ ورواه في الحسن عن
الافرنجيه السلام^٥ وهو أشهر من الاصحاب وموافق لكاتب ، فان قوله « اذا
يؤدي الصلاة من يوم الجمعة فسموا لى ذكر الله »^٦ اقصى ذلك أنه لابد من مد

(١) التهذيب ٣/ ٧٠ ، الفقيه ١/ ٢٦٧

(٢) النهاية ١٠٣

(٣) التهذيب ٣/ ٢٣٩

(٤) الكافي ٣/ ٤١٩ ، التهذيب ٣/ ٢١١

(٥) الكافي ٣/ ٤١٩ ، التهذيب ٣/ ٢٤٠

(٦) سورة الجمعة : ٩

وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس تردد، أحوطه : الوجوب .
ولا يشترط فيهما الطهارة .

وهو المؤذن ، والمحيطون جميع أئمة ثلاثة والامام وانه قال المصنف والعرفني
وسنن أبي عوف ولقي وسنن ادرسي وسنن الحيد والمصنف وعلامة التنازع .
قوله : وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس تردد أحوطه الوجوب
شيئاً من أصله المراد واحتمال الفعل لمفعول الاستصحاب أو الاسراجه ،
ومن موطنه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عني ذلك ولو لم يجب لركه حذراً
من بهم لامة الوجوب مع غيره ، وإذا وجب عنه وجب عني غيره بدلالة
التأسي ، والاحوط الوجوب كما ذكره المصنف .

قوله : ولا يشترط فيهما الطهارة

الطهارة من الحدث والنجس لا من حدث في المسجد هل هي شرط في
الحطيسين أم لا ؟ من المصنف وسنن ادرسي والعلامة في المختلف بالتأني الا
من الحدث ان حدث في المسجد ، واحتملوا بالأصل وبأنها ذكر الله وذكر الله حسن
على كل حال . وهل ينسخ في المسوط والحلاف بالاول ، لسنن سرائر وفعل
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده ولا يهمل صلاة وكل صلاة بشرط
فيها طهارة ، أما لمقدمه الاولى فمرو به سنن سرائر في تصحيح عن الصادق
عليه السلام انما جعلت بحمته ركعتين من أجل الحطيس فهي صلاة حتى
يزول الامام^(١) . وأما الثانية فاجماعية

قل : الضمير في قوله « فهي » يعود الى الجمعة للأفراد .

قلت - يكون حسنة تأكيداً وعنى قولنا يكون تأسيماً ، وهو أولى كما نقرر

(١) المغتة : ٢٧ ، السرائر : ٦٢ ، المختلف ١/١٠٣

(٢) التهذيب ١٢/٣

وفي جواز ايقاعهما قبل الزوايا روايتان . أشهرهما الجواز .
ويستحب أن يكون الخطيب تبعاً ، مواظباً على الصلاة متعمماً
مرتدياً برد يمشي . معتمداً في حال الخطبة على شيء . وأن يسلم
أولاً ، ويجلس أمام الخطبة . ثم يقوم فيخطب جاهراً

الرابع الجماعة . فلا تصح فرادى

الخامس : ألا يكون بين الجمعيتين أقل من ثلاثة أميال

والذي تجب عليه : كل مكلف ، ذكر حر

في الأصول . خصوصاً وصدر الحديث في حكم الخطيبين والافراد هـاله
وجه . وهو أنه بسند من سمن محور مرعاه أنهما كان في المطافعة .

قوله : وفي حوار ايقاعهما قبل الزوايا روايتان أشهرهما الحوار

ما رويته بحوار من من سمن عن الصادق عليه السلام قال كان رسول

الله صلى الله عليه وآله يصلي حين يروى الشمس فدر شره ويخطب في لظل

الاول فيقول حورنيل : محمد فدر الب فدرل فصل . ونسب به اس اس عليل

وابوالصلاح والشيخ في النهاية والمسوط .

وما رويته عنه الحوار من محمد بن مسلم قال ساعه عن الجمعة فدر

داد و فامه ، بحرج الامام بعد الادب فصد المسر ويخطب . وهو اختيار

المرتضى في المصباح وابن ادراس والملاحه . واستدل بقوله تعالى « اذا نودي

للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله » فوجب السعي الى الجمعة بعد النداء

سليم من المرض والعرج والعمى غيرهم ولا مسافر
وتسقط عنه لو كان بينه وبين الجمعة أزيد من فرسخين
ولو حصر أحد هؤلاء وحسب عليه ، عدا الصبي والمجنون
والمرأة .

وأما الفواحق ف سبع :

لا قبله ، وذلك مستلزم للمطاب ، ولا يهنا بدل من الركعتين ولا يقدمان على
الزوال كالبدل .

وأجاب عن الرواية بأن المراد بالظل الاول ، أي بعد زوال الشمس ، ولا شك
أن العمل بهذا أحوط .

قوله : سليم من المرض والعرج والعمى

لم يذكر لمبعد العرج وجعه لمرضى رواه ، وقد نسخ بالسقوط عنه
قال في المعرر : رد المقعد فهو أندر من المريض والكسر لانه ممنوع من
السمي ، وإن لم يرد ذلك فهو في موضع المسح وهو ينفصل حسن

قوله : وتسقط عنه لو كان بينه وبين الجمعة أزيد من فرسخين

لا خلاف في السقوط عن رد عن الفرسخين ، وفي قدر الفرسخين روايتان
السقوط عنه رزاد عن الباقر عليه السلام^١ وعنده رواية محمد بن مسلم عن
ابن صادق عنه لسلام^٢ ، وهي شهر زقرب وموافقه لكتاب لعموم الامر خرج
ما زاد للاجماع يبقى الباقي

قوله : عدا الصبي والمجنون والمرأة

(١) الكافي ٤١٩/٣ ، الفقيه ٢٦٦/١ ، التهذيب ٢١/٣

(٢) الكافي ٤١٩/٣ ، التهذيب ٢٤٠/٣

(الاولى) اذا زالت الشمس وهو حاصر حرم عليه السفر . لتعين
الجمعة ، ويكره بعد الفجر .

(الثانية) يستحب الاصغاء الى الخطبة . وقيل يحب . وكذا
الخلاف في تحريم الكلام معها

احتمل في العمد والسيور لو حضرا ، قل في المسوط لا نعتد بهما ولا
يحب لعدم كونهما من أهل فرضها ، وقال في التهذيب نعتد لرواية حفص^١ .
لكنها تقتضي الوجوب على المراد مع حضوره . وهو في موضع السمع مع
أن حفصا عامي .

قوله : يستحب الاصغاء الى الخطبة وقيل يحب ، وكذا الخلاف في
تحريم الكلام معها
هنا مسائلان :

(الاولى) الاصغاء - أي لا استماع - بل حطه في حق من يمكن في حقه لسماع
بغير ضرورة من هو واجب^٢ يدين^٣ ولذي المسوط وموضع من لخلاف الثاني
لاصاله المراد . وقال في لهجه و يرضى والتمني وان ادرى وان حرمه
بالاخر . نعم يداني^٤ وادافون^٥ لقرآن فاستمعوا له وأنصتوا^٦ ورد أنه في
لحظته . وسبب فرقنا لاشبهه عليه^٧ . ولرواية ابي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم ان فلان لم يحدث^٨ نصب يوم لجمعه والامام يحط به

(١) التهذيب ٢١/٣

(٢) سورة الاعراف : ٢٠٤

(٣) في وردت رويته من لعدد من^٩ عر^{١٠} الذي^{١١} أمر بسماعه هو يحطه
لاشبهه^{١٢} . ولم أعثر على رواية تدل على هذا المعنى . نعم دو^{١٣} باب في الكافي والتهذيب
ولقبه تدل على رخص ذكره التكميل^{١٤} من على حرمة^{١٥} . رواه في الوصائل ٢٩/٣

(الثالثة) الاذان الثاني بدعة . وقيل مكروه .

(الرابعة) يحرم البيع بعد النداء ،

لعوث ١ . وسمعوا لأنهم ، لقوله تعالى « والذين هم عن اللوم معرضون » ٢ ، ولأنه
لو لا الوجوب لأبغضت فاندنوها . إذ لو عظم لا يتم إلا بالانصب . وقال العلامة ٣
بالأول في المختلف وندبني في الذكوة . وهو أولى .

(الثانية) هل يحرم الكلام حال إيراد الحطة على الحاضرين ؟ كل من قال
بالتأني قال بغيره وبالأول قال يحرم .

ثم إنه هل يحرم الكلام على الخطب ؟ قل نعم ، لأنه صلاة للحدث
السفهم وكل صلاة يحرم الكلام في أثناءها . وفيه لا ، لأنه عليه السلام تكلم في
أثناء خطبته ثلاث مرات :

« ١ » لما غر الحرس عليه السلام بدينه فبرل صلى الله عليه وآله وسلم
ورفعه وأشار إليه وإلى أخيه الحرس عنهما السلام وقال : هذان وديعتاي عند
المسلمين ٤

« ٢ » لما جاءه رسول من بعض السرايا فرد جوابه .

« ٣ » جواب من سأله عن الساعة فقال له : ما أعددت لها ٥ قال : حب لله
ورسوله . فقال : أنت مع من أحببت .

قوله : الاذان الثاني بدعة وقيل مكروه

الاذان الثاني هو بعد برول الإمام من السر . قال ابن ادريس إنه بدعة ويكون

(١) سنن ابن ماجة ١ / ٣٥٢ ، سنن الترمذي ٢ / ٣٨٧

(٢) سورة المومن ٣

(٣) المختلف ١ / ١٠٠ تذكرة . بحث المذنب في الخطب

(٤) سنن الترمذي ٥ / ٦٥٨ وليس فيه وسر . الح

ولو باع انعقد .

(الخامسة) اذا لم يكن الامام موجوداً ، وامكن الاجتماع

حراماً ، واحاربه العلامة في محبته . وهو الحق . لانه لم يكن في زمن الرسول
صلى الله عليه وآله وقد صلوا كما رأيتهم في صلي . ولم يكن في زمن ابي
بكر ولا عمر . وأول من أخذ منه من عثمان ، وقال عطا فعله معاوية .
وقال الشيخ في المسوط " انه مكروء ، للاصل . وكذا كرهه اذان العصر
يوم محبته " . وقال في الهبة " لا يحوز الاذن لصلاة العصر .

قوله : ولو باع انعقد

احسب قولاً للشيخ هـ . فقال في الخلاف " لا يبعد النهي . وقال في
المسوط " يبعد . وهو الحق . لكونه بها في الجماعة ولا يصح فسادا كما نورد
في الاصول .

وهل يحرم ما شانه البيع كالا حاربه وغيرها من لالعدم البصر وتحمل فباس
وقيل نعم لاتحد الغبه وهو لثمل عن ذكر الله . وهو أولى

قوله : اذا لم يكن الامام موجوداً وامكن الاجتماع والحظان استجبت

(١) كثر المال ٧/٢٨١

(٢) المسوط ١/١٢٩-١٥١ : النهاية ١٠٧

(٣) الخلاف ١/٢٢٩ : قال فيه " د " غ في ادب السهي عنه لا يصح يحد

وقال : والنهي يدل على فساد السهي عنه

(٤) المسوط ١/١٥٠ : قال فيه " ف " بصدقه انه لا يبعد البيع لانه سهي عنه
والنهي يدل على فساد السهي عنه . وفي صحاح من قال " انعقد انعقد وان كان معزوماً وبذلك
به ما يملكه بالقد الصحيح . انتهى

وبدل قوله هذا كقوله في الخلاف على هذه الامداد . والقول بالانعقاد منه ابي
الاصحاب كما نرى

والخطيئتين استحب الجماعة . ومنعه قوم .

(السادسة) اذا حضر امامه الاصل مصرّاً ، لم يؤم غيره الا لعذر .

(السابعة) لو ركع مع الامام في الاولى ومنعه رحام عن السجود

لم يركع مع الامام في الثانية .

فاذا سجد الامام سجد ونوى بهما الاولى

ولو نوى بهما للاخيرة بطلت الصلاة . وقيل . يحدفهما ويسجد

الجمعة ومنعه قوم

الاول قول الشيخ في النهاية وانمي ، وهو جواز المصنف وبعلامه

بقوله تعالى : « اذا روي اتصال من يوم الجمعة وسعوا الى ذكر الله » وعموم

الروايات . ولما دعوا السيد وسلاز ومن ادريس . لان شرط عقاد الجمعة

بالامام ومن نصه . والمشروط عدم حد عدم شرطه .

ومسى الخلاف ان حضور الامم هل هو شرط في هذه الجمعة ومشروطها

أم في وجوبها ؟ من درس على الاول رأيي لأصحاب على الثاني وهو

أولى . لان هذه الامم كما عند حكامة من هذه كذا يجوز لأقله . به في

لجمعة ، وموضع البحث انما هو سجد لأجماع لا اتفاق لجمعة فيه مع

الاجتماع يجب الايقاع ويتحقق البدلية من الطهر .

قوله : لو ركع مع الامام في الاولى ومنعه رحام عن السجود لم يركع

مع الامام في الثانية . فاذا سجد الامام سجد ونوى بهما للاولى ولو نوى بهما

للاخيرة بطلت الصلاة

(١) النهاية ١٠٧ ، المختلف ٨/١

(٢) سورة الجمعة ٩

للاولى .

وسن الجمعة . التفل بعشرين ركعة . ست عند انسباط الشمس
وست عند ارتفاعها . وست قبل الزوال . وركعتان عنده . وحلق
الرأس . وقص الاطمار والاخذ من الشارب . ومذاكرة المسجد

اذا سجد سجدتين المروكتين اما ان يوي بهما للاولى او للثانية او يطلق
ولم يقصد احدهما ، فالاول يصح صلاته اجماعاً ، ولثاني تطل صلاته عند
الشيخ في الهامة ورس ادریس والمصنف والعلامة وهو لحق . لانه لم يأت
بالمأمورية على وجهه فينبى في العهد . فخروجه من العهد بما عاده السجدين
فيه أيهما للاولى - وهو ريبه في غير محله وهي مطبوع اجماعاً - وعاده الصلاة
وهو المطلوب . وقد في نسوخ بالحدود . برواية حفص بن غيات ، وهي
ضعيفة لصعفه مع عدم دلالتها على المطلوب .

والثالث قد من ادریس يصح صلاته ويكفى بسداده له . وقد العلامة
سطل لو شمل به نهما للاولى لانه مأثور وكون افعاله نابعة لا يعد لامم لكن
لامام سجد السجدين به أيهما لذاته فيكون المأمور بحكمه ، ولو لم يوافقهما
للاولى انصرف الى الثانية تحجب للمدعة . وقد الشهد بقول ابن دريس

قوله : وركعتان عنده

هنا أقوال :

« ١ » قول الشيخين كما قال المصنف عماداً على رواية ابن بقطين عن

الكاظم عليه السلام^(١).

(١) الفقيه ١/ ٢٧٠ ، الكافي ٣/ ٤٢٩ ، التهذيب ٣/ ٢١

(٢) التهذيب ٣/ ١٢ ، ٢٤٦

على سكية ووقار، متطياً، لاساً أفضل ثيابه . والدعاء أمام التوجه .
ويستحب المحر جمعة وظهرأ . وأن تصلى في المسجد ولو
كانت طهراً . وأن يقدم المصلى طهره اذا لم يكن الامام مرضياً .
ولو صلى معه ركعتين وأتمهما بعد تسليم الامام جاز .
ومنها :

« ٢ » قول المرتضى . وهو تأخيرست لى بعد الظهر ، لرويه السرخسي عن
الرضا عليه السلام^(١) . وفي طريقها سهل بن زياد
« ٣ » قول لحسن . وهو تأخيرست بعد الجمعة ، وهو قريب من قول
المرتضى .

« ٤ » قول الصدوق وأبيه . وهو تأخير الكل الى بعد نزل . لرواه زرارة^(٢)
وعنه بن مصعب^(٣) ولذلك حكم في الشرائع بأحجير .

قوله : يستحب المحر جمعة وظهرأ

أما الجمعة وجماع العلماء عليه وأما الظهر فصل الشرح بسحب ذلك عمداً
على رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام^(٤) .

ومعه المرتضى الا في جماعه ، وبعض الأصحاب معه مطلقاً ويبي حمل
ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^(٥) . واحجاره في العصر

(١) قرب الاسناد : ١٥٨

(٢) المعج : ٤٥

(٣) التهذيب ٢/ ٢٤٦

(٤) الكافي ٣/ ٤٢٥

(٥) التهذيب ٣/ ١٥

صلاة العيدين

وهي واحدة جماعة بشروط الجمعة ومندوبة مع عدمها جماعة
وفرادى .

ووقتها ما بين طلوع الشمس الى زوال ، ولو فاتت لم يقص .
وهي ركعتان يكبر في الاولى حمداً ، وفي الثانية أربعاً ، بعد
قراءة الحمد ، والسورة في الركعتين . وقبل تكبير الركوع على
الاشهر . ويقنت مع كل تكبيرة بالمرسوء استحضاراً
وسبها الاصحار بهما . والمسجود على الارض . وأن يقول
المؤذن « الصلاة » ثلاثاً . وحروج الامام حافياً .

قوله : وهي واحدة جماعة بشروط الجمعة

لا خلاف عندنا في وجوبها وأنه شروط الجمعة ، لكن يفع المرو
بيهما بوجوه

« ١ » ان الخطيبين شرط في الجمعة لامي هذه

« ٢ » تقديم الخطبة على الصلاة في الجمعة .

« ٣ » اختلاف الهيئة فان هنا تكبيراً زائداً .

« ٤ » أن الجمعة لها بدل مع فواتها وهذه لا بدل لها .

« ٥ » أن الجمعة تختلف في سجدتها مع عدم شرط ركعتيها وعيد ليس

في نذرها خلاف .

قوله : يكبر في الاولى حمداً وفي الثانية اربعاً بعد قراءة الحمد والسورة
في الركعتين وقبل تكبيرة الركوع على الاشهر
هما مسألان :

على سكية ووقار . وأن يطعم قبل خروجه في العطر وبعد عوده في
الاضحى مما يضحى به .

(الاولى) هل التكسر الرثد قبل انقراءه في لركهين مع أو بعدها فيهما أو
في الاولى قبل القراءة وفي ثابته بعدها ؟ قال علي بن بابويه بالاول ، وقال من
الحيد الثالث ، وقال الشحان والمرقسي والتقي وابن زهره واكثر الاصحاب
بالثاني ، لروايته يعقوب بن يعطى عن الكاظم عليه السلام في الصحيح وابي
بصير عن الصادق عليه السلام^(١) .

وحمل الشح رواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام^(٢) ورواية اسمعيل
ابن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام^(٣) الدالين على قول من الحمد على
التقية لموافقتها مذهب العامة .

(الثاني) قال أحمد بكري في الاولى سبع تكسرات مع تكبيره الافتتاح
والركوع وبسبب خمس مرات . فإذا جلس في الثانية كبر وفر^(٤) ثم كبر أربع
تكسرات يركع بالربعة وبسبب ثلاث مرات . وحصاره المربصى والتقي
والقاسبي وسالار

وقال الشيخ وابن أبي عمير وابن الحميد وابن حمزة وابن إدريس كبر
ذكره المصنف والعلامة وهو الاولى . لروايته يعقوب بن يعطى عن الكاظم
عليه السلام . لى أن قال : ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر أربعاً ثم يركع بالحامسة

قوله : على سكية ووقار

السكية^(٥) هيئة بدنية والوقار هيئة مصابية .

(١) التهذيب ١٣٢/٢

(٢) ٣ و ٤ التهذيب ١٣١/٣

(٣) السكية : الرداء والوقار ، والوادخ : الساكن ، والوقاد : الحلم والزانة

وأن يقرأ في الأولى بـ « الأعلى » ، وفي الثانية بـ « والشمس » .
والتكبير في الفطر عقب أربع صلوات ، أولها المغرب ، وآخرها
صلاة العيد

وفي الأصح عقيب خمس عشرة : أولها صهر يوم العيد لمن
كان بـ « منى » ، وفي غيرها عقيب عشر .

يقول « الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر على
ما هدانا ، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام » .

وفي المصر يقول « الله أكبر ثلاثاً ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله
أكبر والله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا » .

ويكره الخروج بالسلاح . وأن يستقل قبل الصلاة وبعدها إلا
بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل خروجه

مسائل خمس

قوله . وفي الأولى بالأعلى وفي الثانية بالشمس

هذا قول شيوخ في مسوط والهدنة و س نابونه وابن حمزة و س دريس
وقال محمد و س رضى و س رة و س سراج و س ناصح و س شيخ في الخلاف
الشمس في الأولى و بدشه في الثانية ، و س علي س نابونه في الأولى العاشية
وفي الثانية الأعلى . وقال ابن سبغ العاشية في الأولى والشمس في الثانية
و س لخلاف في الآخر ، ما هو في الأصحاب . و س ليعصف في
لشرائع الأعلى في الأولى والعاشية في الثانية . والعلامة في المحلف قول المعيد
قوله : والتكبير - إلى آخره

(الاولى) قيل : التكبير الزائد واجب . والاشبه الاستحباب . وكذا القنوت .

(الثانية) من حصر العيد فهو بالخيار في حضور الجمعة ، ويستحب

قال المريضي هو واجب . أما في المطر فعوله تعالى « وسأكملوا العدة ولتكبروا »^١ وأما في الأصحى فعوله « وادكروا لله في أيام معدودات »^٢ وقيل الشيخ وبإبي الأصحاب « ندب ، للأصل وللرواية »^٣ . وحملوا الآية على الندب ثم إن الصدوق حمل التكبير في المطر عقب ست آخرها العصر .

قوله : قيل التكبير الزائد واجب والاشبه الاستحباب وكذا القنوت
 أبو حنوب قول أكثر الأصحاب ، حتى أن المريضي قال : به مما يهردت به الإمامه . وقد الشخ بالأصحاب ، وأحذر مصنف للبحر في رواية زرارة عن الماوراء عليه السلام ن شاء ملايا وحمد ، وإن شاء حمد وسه^٤ ، ولأصاحبه نراه من أبو حنوب . وأخبار العلامة وخوبها مع . وهو الحق ، لفعل المسمى صلى الله عليه وآله وسلم وقال : صواكم رؤسوبي أصلي^٥ . ولامر أبو حنوب ، وروايه محموله على النية لأبي موافقه لمذهب أكثرهم .

قوله : من حصر العيد فهو بالخيار في حضور الجمعة

(١) سورة البقرة ٨٥ وأحراد من عدة علماء

(٢) سورة البقرة ٢٣ ورواه معدودات هي أيام التشريق وليس فيها ذكر مأمو به سوى التكبير وعرفه نفس منها .^١ روى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : التكبير في يوم التشريق عقب صلاة الظهر يوم آخر ثم تكبر عقب كل فريضة إلى مسج لثالث من التشريق

(٣) قرب الأسناد .

(٤) انهدب ١٣٤/٣

(٥) كتر العمال ٢٨١/٧

للامام اعلامهم بذلك .

(الثالثة) المحطتان بعد صلاة العيدين . ونقد بهما بدعة . ولا
يجب استماعهما .

(الرابعة) لا يقل المسربل يعمل مسير من طين
(الحامسة) اذا طاعت الشمس حرم نهر حتى يصلي العيد ،
ويكره قبل ذلك .
ومنها .

صلاة الكسوف

والنظر في سببها . وكيفيتها . وأحكامها :

قوله . بسبح في النهاية . وقال النفي بوجوبها معاً للأصل ، وقال المصنف
في المعبر ، لم يقط عن لم يكن من البلد دفعا لمشقة العود . قال . وسه على
د ث رواه اسحاق عن الصادق عليه السلام عن عبي عليه السلام : من كان مكانه
قاصياً فأحب أن ينصرف عن الآخر فقد أدت له^١ .
وهل يسقط عن الامام : ماهر الشح ذلك ، وقال المرتضى لا يسقط للأصل
ولقول علي عليه السلام : وأنا أصليهما جميعاً^٢ .

قوله : ومنها صلاة الكسوف

(١) التهذيب : ١٣٧/٣

٢ . التهذيب : ٣٧/٣ . الكافي : ٤٦ . وفيها عن أناس عن عثمان عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : اجتمع عيدان علي عهد عمر المؤمنين صلوات الله عليه ، فخطب الناس
ثم قال : هذا يوم اجتمع فيه عيدان فمن أحب أن يجمعهما فليجمع ومن لم يفعل فإن به
رحمة . يعني من كان متحياً . هذه الجملة من المؤلف أو الراوي وقيل عن الصادق
عليه السلام . والله يط

وسبها . كسوف الشمس . أو خسوف القمر . والزلزلة

وفي رواية تجب لاخاويف السماء .

ووقتها من الابتداء إلى الاخذ في الاجلاء .

قال الجوهري : كسف الشمس تكسف كسوفاً وكسفها لله كما يتعدى

ولا يتعدى . وقال الشاعر :

الشمس طالعة ليس بكاسف سكي عليك نجوم الليل والقمر^١

وكذا قال « كسف القمر » الأجل الاجود فيه « كسف القمر »

قوله : وفي رواية تجب لاخاويف السماء

عبارة الشيخ في خلاف ولعمد والمرئى في لحمل و سى بويه وابن

ابى عقل والفاسي وابن ادرس تدل على وجوبها بكل الآيات والحوادث الصحوة

واختاروا بعلامه لاشرع المصنف في القله ولروية محمد بن مسلم ورده

جميعا عن ناظر منه السلام قال كل أحد يفس السماء من عبده^٢ ويرى أو فرغ

فصل في صلاة الكسوف حتى يسكن^٣ . والامر للوجوب .

و إلى هذه الرواية أشار المصنف . ولم يحصرها إلا ابن حمزة في لكسوفين

والزلزلة والرياح السود المظلمة .

قوله : ووقتها من الابتداء إلى الاخذ في الاجلاء

(١) كسف القمر بكسف كسوفاً وكذلك الشمس كسف كسوفاً وهو كسوف

وكسف الشمس وحسب بمعنى واحد . والكثير الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو
خسوف القمر .

(٢) البيت بحريز . ومعناه بها طالعة سكي عنيك وتم بكسف ضوء النجوم ولا القمر

لأنها في طلوعها حاشية باكية لا نور لها

(٣) الكافي ٤٦٤/٣ . التهذيب ١٥٥/٣

ولا قضاء مع الفوات، وعدم العلم، واحتراف بعض القرص .
ويقصى لو علم وأهمل، أو سى . وكذا أو احترق القرص كله
على التقديرات .

هذا قول الشيعين في النهاية والموسوط والجمل والمنفعة وسائر الرواية
حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال : ذكرنا عنده انكشاف القمر وما
بقى الناس من شدة فقال عليه السلام اذا يحل من شيء فقد يحل^(١) واختاره
العلامة لزوال الحذر وحصول رد التور.

وقال في المعسر الى تمام الانحلاء، لرواية معاوية عن الصادق عليه السلام
اذا فرغت قل أن يحل ما أعد^(٢) . ولو كان يحرق بالاحد لما استحسن الاعاده
كما لا يستحب بعد الانحلاء . واختار الشهيد هذا .

وأما عن انكسوف فوفته حصول السب، ونصر الوقت سقطت في لكسوف
ووجب أداء في خبره .

قوله : ولا قضاء مع الفوات وعدم العلم - الى قوله - على التقديرات
بارك الله : الصلاة ١٠ ، أن يكون قد احترق القرص كله أو بعضه ، والثاني
ما أن يكون بركة عمدا أو سدا أو جهلا بها . فأقسامه أربعة « ١ » احترق كله
عالم كال أو سدا أو جهلا ، « ٢ » احترق بعضه وترك عمدا ، « ٣ » احترق بعضه
وترك سدا ، « ٤ » احترق بعضه وترك جهلا بحصوله . وفي الثلاثة الأولى يجب
القضاء وتسحب الغسل مع الأولى خاصة والرابع لا يجب القضاء فيه
وبدل على الأول قوله عليه لسلا . من نام عن صلاة أو سها فليقضها اذا

(١) الفقيه ٣٤٧/١ ، التهذيب ٢٩١/٣ فيه : ذكرنا انكشاف ..

(٢) التهذيب ١٥٦/٣

وكيفيتها أن يسوي ويكبر، ويقرأ « الحمد »، وسورة أو بعضها
ثم يركع .

فإذا انصب، قرأ « الحمد » ثانياً . وسورة إن كان أتم في الأولى
والأقرأ من حيث قطع
فإذا أكمل خمساً سجد اثنين . ثم قام بغير تكبيرة فقرأ وركع
معتدلاً ترتيبه الأول ثم يشهد ويسلم .

ذكرها^(١) . فمع العدد أولى .

وأما الرابع فلا استحالة تكلف العاقل لا بالدليل .

وأما الوجوب في الأول وإن كان حذفاً فرواية زرارة ومحمد بن مسلم عن
الصادق عليه السلام : « تكلمت الشمس كلها واحترقت ولم تنعم ثم علمت
بعد ذلك علمت انفسه وإن لم يحرق كلها فلس غيب قصه^(٢) ومنلهو به حرير
عنه عليه السلام في القم^(٣) »

هذا الذي ذكره هو مشهور والذي يفسده الطرول لقل، وهاتول حر

« ١ » قال في النهاية والمبسوط : لا قضاء مع النسيان .

« ٢ » قال الميرضي : انصب مع احراق بعض المص .

« ٣ » قال العمدة : انصب مع عدم النعم فرادى ان حرق بعضه وجماعة ان

احترق كله .

فوله : وكيفيتها أن يكبر - إلى آخره

(١) الكافي ٢/٢٩٢ : ٢٩٣ ، التهذيب ٣/١٥٩

(٢) الكافي ٣/٢٦٥ ، التهذيب ٣/١٥٨

(٣) التهذيب ٣/١٥٧

ويستحب فيها الجماعة . والاطالة بقدر الكسوف . واعادة الصلاة ان فرغ قبل الانحلاء . وأن يكون ركوعه بقدر قراءته . وأن يقرأ السور الطوال مع السعة . ويكبر كلما انتصب من الركوع ، الا في الخامسة والعاشر . فانه يقول «سمع الله لمن حمده» ، وأن يقنت خمس قنوتات .

والاحكام فيها اثنان

هذا الذي ذكره من علمات الجميع . وذهب من ادرس الى أنه اذا اكمل السورة لم يجب اعاده اعادة . وهو خلاف كثير من الاصحاب وماروه الرواة من السيدين عليهما السلام^(١)

قوله : واعاده الصلاة ان فرغ قبل الانحلاء
هذا أقوال .

«١» قال اسمي يجب لاعاده . وهو انظر من كلام الميرزا .
«٢» يجب لاعاده . وهو قول الشيخين واسي مدونه وابن الحيد وابن حمزة

«٣» قول من ادرس بدمي لا وحرناً ولا اسحبنا ، و حار لمصنف
والعلامة الثاني . وهو الاجود لعدم اقتضاء الامر التكرار .
والوجوب المستعاد من زوني مدونه من عمار عن الصادق عليه السلام^(٢)
ورواية ومحمد بن مسلم عن النضر عليه السلام^(٣) الاصل عدمه فيحمل على

(١) التهذيب ٣ / ١٥٥

(٢) التهذيب ٣ / ١٥٦

(٣) تهذيب ٣ / ١٦٣ . التهذيب ٣ / ١٥٦ وفيها : «فاد فرغ قبل ان يحل بدمي»
واصحاه عزوجل حتى يحل . وفي بعض النسخ «فأعد مكانه فأعد»

(الاول) اذا اتفق في وقت حاضرة . تخير في الاتيان بأيهما شاء
على الاصح ما لم يتصيق الحاضرة . فيتعين الاداء .
ولو كانت الحاضرة بقله فالكسوف أولى . ولو خرج وقت
النسالة .

للدب نعم صورة له لو حوت لا الدب كما في إعادة المفرد جماعة
وقول من ادرس بعدم الاعادة مطلقاً عجب مع حصول النص .

قوله : اذا اتفق في وقت حاضرة - الخ
اذا اتفق كسوف وفريضة يومه^١ فاقسامه أربعة :

(الاول) ان يقع الوقت بهما معا فمحرم في أيهما شاء . سدأه . وهو احسار
المصنف والعلامة . ويظهر ذلك من كلام المصنف وابن أبي عقيل ويدل عليه
أيهما واحد لا أمره لاحدهما على الآخر . وقت منسح لهما فمحرم المكلف
ادلو وح احدهما حاصره . ما تصق ما رخص اتساعه أو كون برك لصادقه أولى
من فعلها . واللام بقسمه باطل وكذا المبرور . بان الملازمة : ان الذي ليس
مهما ان كان لصيق وقته لزم الأمر الاول . وان كان تفصح تقدم لآخر لزم الأمر
الثاني . نعم يستحب تقديم الحاضرة .

وقال الشيخ واكثر الاصحاب يحب تقديمها . لما ورد من قطع الكسوف
لصلاته الحاضرة في رونه محدد . منسح عن الصادق عليه السلام^٢
والحروب . يحمل على تصق وقت الحاضرة ويحسن بقوله
تفريع : دلت على الحاضرة وأني بها هل يتألف الكسوف أو يني؟ قال

(١) الصير عائد الى المكلف . وفي ب « يومية »

(٢) التهذيب ١٥٥/٣

(الثاني) تصلي هذه الصلاة على الراحلة وماشياً وقيل بالمنع
الامع العذر وهو أشبه .

في المصنوع بالاول لانه مع كثير ، وقال في النهاية بدأ من حيث قطع ،
واختاره بعلامه والشهد قال بعض الفضلاء هو حق على تقدير أن لا تأتي بعمل
غير الصلاة ، لأن الصلاة لا تبطل كما اذا مسح ودعا .

(الثاني) أن يصبغ وقام فحبت الحصرة حتما اجماعاً

(ثالث) تنصب الحصرة لا غير ممن لما قل ، ثم ان كان تأخير الكسوف
لتعطيه وجب القضاء والا فلا .

(رابع) يصبغ الكسوف ممن والارم لاجلان بالوجوب للصورة

قوله : وتصلي هذه على الراحلة وماشياً وقيل بالمنع الامع العذر
وهو أشبه

قال بن احمد يصبغها على الارض ولا يحسب حله . ونقل في
سمر عن ياقب لاصحاب الحور اختياراً كانوا لا . وحق أن ذلك مشروط
بالعذر وهو قول الشيع في النهاية .

وتدل عليه روى علي بن الحسن الرضا قال : كنت الى الرضا عليه
السلام . د الكعب الشمس أو القمر وبارك لا أقدر على الرول . فكسب
الي : صل على مراكك الذي أنت عليه^(١)

وروى سعد بن سارة عن الصادق عليه السلام قال قلت يصلي الرجل
شئاً من العروض على لراحله قال لا^(٢) ولاولى مقده لهدد

(١) الثاني ٤٦٥/٣ . التهذيب ١٥٨/٣ . نعيه ٣٤٦/١

(٢) التهذيب ٣٠٨/٣ وتامه : لا الا في ضرورة

ومنها :

صلاة الجنائز

والنظار فيمن يصلي عليه . والمصلي . وكيفية . وأحكامها .
تجب الصلاة على كل مسلم . ومن بحكمه

قوله : ومنها صلاة الجنائز

الجنائز واحد الجنائز . والعامه تقول الجنائز بالفتح . والمعنى الميت
على السرير قد لم يكن عليه ميت فهو سرير وميت قد له لجوهري . وقال
غيره بالفتح الميت والكسر السرير . وقيل هما لغتان

قوله : وتجب الصلاة على كل مسلم

هذا قول الشيخ وكثير لأصحاب . ومعهم فيمن من صلاة على غير المؤمنين
إلا للضرورة . وقال ابن أديس لا يجب لأعلى المعد لحق . وقال باقي لا
يجوز على المخالف بحرقه أو بفساد أو بغيره أو بغيره إلا بغيره أو بغيره
بعد الرابعة

والنصوى على لأول . لقوله صلى الله عليه وآله وسلم . صلوا على كل من
قال « لا إله إلا الله » وقول الصادق عليه السلام صل على من مات من أهل
أفله^(١) والمرد بالمسلم من أظهر الشهادتين وله بحدود ما علم نحوه من دين

(١) في المصباح حبر الشئ سره والحدود بالفتح والكسر بالفتح .
وقال الأصمعي وابن الأثيري بالكسر الميت فقه وبالفتح السرير . وروى أبو حمزة الزاهد
عن علي بن حكيم هذا فقال بالكسر السرير وبالفتح الميت فقه

(٢) التهذيب ٣/٣٢٨ الفقيه ٣/١٠١ وفيه صلوا على المرحوم من أمي وعلي
القائل بغيره من أمي ولا بدعوى أحد من أمي بلا صلاة . ورواه في إسناده في الموضوع
المذكور . نعم ، وفيه « قال فقه »

ممن بلغ ست سنين . ويستوى الذكر والانثى والمحرم والعبد .
 ويستحب على من لم يبلغ ذلك ممن ولد حياً .
 ويقوم بها كل مكلف على الكفاية .
 وأحق الناس بالصلاة على الميت أولاهم بالميراث ، والزوج
 أولى بالمرأة من الاخ .
 ولا يؤم الا وفيه شرائط الامامة . والا استناب

صرورة .

قوله : ممن بلغ ست سنين

هذا قول الأكثر ، لحسنه ورده عن الصادق عليه السلام قال قلت : متى نجب
 الصلاة عليه ؟ قال : اذا كان ابن ست سنين^١
 ولم يوحها الحس لأعلى السبع . وأوحها من الحسد على لمنهله .
 وقال الصدوق : لا يصلى عليه حتى يعقل الصلاة .
 ولم يروى على لأول ، لأن الصلاة سبع سنين ، دعاء وسبعه . ومن لم يحاسب
 بالصلاة لا تتحقق فيه ذلك .

قوله : والزوج أولى من الاخ

قال عنه الزوج أولى من الاخ والاب وحصل المرأة اجماعاً . ولا وحه
 لحصص لاح

قلت : ما حصص ، يذكر لأدروى ابن عثمان عن الصادق عليه السلام
 ان لاح أولى . ومنه روى حصص بن اسحق بن . وهذا ضعيف . اما ان كان

(١) الكافي ٢/٢٠٦ ، الفقه ١٠٤/٩

(٢) الوسائل ٨٠٢/٢

ويستحب تقديم الهاشمي ، ومع وجود الامام فهو أولى بالتقديم .
وتؤم المرأة النساء ، وتقف في وسطهن . ولا تبرز . وكذا
الغاري اذا صلى بالمرأة

ولا يؤم من لم يأذن له الولي .

وهي خمس تكبيرات . بينها أربعة أدعية ، ولا يتعين .
وأفضله أن يكبر ويشهد الشهادتين . ثم يكبر ويصلي على النبي
وآله ، ثم يكبر ويدعو للمؤمنين
وفي الرابعة يدعو للميت . ويصرف بالحامسة مستعجراً .
ولمست التطهارة من شرطها . وهي من فصلها ، ولا يتباعد عن
الحمازة بما يخرج عن العادة . ولا يصلي على الميت الا بعد غسله
وتكفيمه

ولو كان غارياً جعل في القبر ، وستر عورته ، ثم يصلي عليه .
وسبها . وقوف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة .

أبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ،
على صعب الرواسي ذكر الاح

قوله : ويستحب تقديم الهاشمي

والعبد يحب على الولي عدسه . وقد لقي دواحقاً للتقديم ، و مشهور
ما قال المصنف ، لانه حق للولي فيقدم من شاء ويحمل ما ورد على الاستعجاب
لعموم « وأولي الارحام بعضهم أولى ببعض » .

قوله : وقوف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة

ولو اتفقا جعل الرجل الى الامام، والمرأة الى القصة، يحاذي
بصدرها وسطه، ولو كان طفلاً فمن ورائها.

ووقوف المأموم وراء الامام ولو كان واحداً.

وأن يكون المصلي متطهراً، حافياً، رافعاً يديه بالتكبير كله،
داعياً للميت في الرابعة، ان كان مؤمناً وعليه ان كان منافقاً، وبدعاء
المستضعفين مستضعفاً، وان يحشره مع من يتولاه ان جهل حاله.
وفي الطفل «اللهم اجعله لنا ولا يويه فرطاً شبيهاً»، ويقف موقفه
حتى ترفع الجسارة والصلاة في المواضع المعتادة.

هذا قول لاكثر من أصحابنا. وقال الشيخ في الخلاف: السه أن يقف
الامام عند رأس لرجل وصدر المرأة. وقال علي بن بابويه عند الصدر رجلاً
كان الميت أو امرأه. والمشهور الاول، لرواية عداة بن المعبر عن الصادق
عليه السلام: ان أمير المؤمنين علي عليه السلام أمر بذلك^١.

قوله: رافعاً يديه بالتكبير كله

اتفق الكل على استحباب لرفع في التكبير الاول، وحلف في الثاني،
فقال علي بن بابويه: لرفع في الكل، وقال الشيخ في الاستبصار والمبسوط
الفصل في الاولى ولها في حائر، ومع الصروي لرفع فيما عدا الاول لروايته
عن ابن ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام: كان يرفع يديه
في أول التكبير ثم لا يعود حتى يصرف^٢.

(١) الخلاف ٢٦٩/١

(٢) الوسائل ٨٠٤/٢، الكافي ١٧٦/٣، التهذيب ١٩٠/٣

(٣) التهذيب ١٩٤/٣، الوسائل ٧٨٦/٢

ونكره الصلاة على الجنابة الواحدة مرتين .

وأحكامها أربعة :

(الاول) من أدرك بعض التكبيرات أتم ما بقى ولاء ، وان

رفعت الجنابة ، ولو على القبر .

والفتوى على الرفع في الكل ، برواية عبدالرحمن بن عزمي عن الصادق

عليه السلام قال : صليت حلقه على حماره فكرحمت برقع بديه مع كل تكبيره^١

قال في المعسر . ولان الرقع مراد في الاون ، وهو دليل اختصاصه بالرححان

فيكون مشروعا في باقي محصلا لتلك الأرجحية .

وفيه نظر . لمع الدلالة على الرححان في باقي حوار احصاء الاول

بنوع ترجيح لا نعلمه .

قوله : ونكره الصلاة على الجنابة الواحدة مرتين

علم أنه روى اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم صلى على حماره . فلما فرغ جاء قوم فقبوا : فانسا للصلاه

عليها . فقال « من » من الحماره لا تصلي عليها مربي . ادعوا له وهو لو

حبرا^٢ . ومثل ذلك روى وهب بن وهب^٣ واسحاق طحني . ووهب كذاب

عامي .

هذا مع أن يأمر حريه بأكثر كثيره تكرار الصلاه ، كرواية عمار عن

الصادق عليه السلام : المسب يصلي عليه مالم يوار في لراب^٤ .

(١) التهذيب ٣/ ١٩٤ .

(٢) التهذيب ٣/ ٣٢٤ .

(٣) التهذيب ٣/ ٢٣٢ .

(٤) التهذيب ٣/ ٣٣٤ .

وبنص من يعقوب عنه عليه السلام : ان أدركها قبل أن تدرك فصل تنبها
ن شئت .^١

وعمر بن شمر عن الدارقطني عليه السلام . ان رسول الله صلى الله عليه وآله
صلى على امرأة من بني النجار ، فوجد الحفصة لم سم قدم بحىء قوم لا قال
لهم صلوا عليها^٢ .

وكذا ما اشتهر من صلته « ص » على حمزة مبعين تكبيره^٣
وسلوة علي عنه السلام على سهل بن حنيف خمس وعشرين^٤ وقد
يذكر عقي أحدي من القضاء الاثني عشر

اد عرف هذا فان كثر عذاب ففها كراهه التكرار مع ما يكون عيب
من الاحبار تكرارها . ومع ذلك انها دعاء والله يحب الملحين في دعاء . فلا بد
حسبك من عيب التكرار به بدل دون أخرى . وذلك ما لم يأت لتكرار به جيل
فيكره بذلك وتكون الكراهه ليس صلى عنها أولا لا من لم يصل أو الكراهه
جماعة لا فرادى . لما ورد أن المسلمين صلوا على رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فوجد فوجد وهو حمل من دريس . أو لكراهه ان حشي على الميت بعسر
لا اذا لم يحش أو الكراهه بعد جعله في القبر لا قبله .

وبالحكمة القول بالكراهه مطلق لا عمل عليه . وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله
ثانياً يكون بنية التذنب ، لجواز تركها لا الى بدل .

(١) التهذيب ٣/ ٣٣٤ .

(٢) التهذيب ٣/ ٣٢٥ .

(٣) التهذيب ٣/ ٩٨ .

(٤) التهذيب ٣/ ١٩٨ و ٣١٧ و ٣٢٨ .

(الثاني) لو لم يصل على الميت صلى على قبره يوماً وليلة حسب.

(الثالث) يجوز أن يصل على هذه في كل وقت . ما لم ينصق وقت

حاضرة .

(الرابع) لو حصرت جنازة في أثناء الصلاة تجبر الإمام في الاسم

على الأولى والاستئناف على الثانية . وفي ابتداء الصلاة عليهما .

قوله : لو لم يصل على الميت صلى على قبره يوماً وليلة حسب

روى يونس بن مهران عن الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم نهى أن يصل على قبر أو يجلس عليه^(١) .

وكذا روى عمر السباعي عنه عليه السلام : لا يصل على الميت بعد

ما يدفن^(٢) .

وهو ضعيفان . أما يونس فانه محظوظ وصاح حديث ، وأما عمر فعطحي

ملعون . والمشهور جواز ذلك ، وبه أحاديث كثيرة

ثم هما مسائلان :

(الأولى) هل هذا من لم يصل عليه أولاً ولم يسم بذكر الصلاة عنه ؟

والجواب بضمونة المسمي معاً ، لما قلناه من حوار تكرار . لكن فيما لم يصل

عليه يكون وجوباً وفي غيره تداناً .

(الثانية) هل لذلك زمان متدرج المشهور وهو في غيره أكثر لعقهاء من زمان

الأسدية يوم وليلة وبعدها لا أسدية . وقال ابن المنيذ ما لم يعلم تغيير

صورته ، وقال سائر ثلاثة أيام ، وجعله الشيخ رواية .

(١) التهذيب ٣ / ٢٠٠ ، معجمه عليه ، لا يبي عليه

(٢) التهذيب ٣ / ٢٠٠

وأما المندوبات : فمنها صلاة الاستسقاء .

وهي مستحبة مع الجذب ، وكيفيةها كصلاة العبد ، والقنوت
بسؤال الرحمة وتوفير المياه ، وأفضل ذلك الادعية المأثورة .

ومن سننها : صوم الناس ثلاثاً ، والخروج في الدلت ، وأن
يكون الاثنين أو الجمعة ، والأصحاح بها ، حفاة ، على سكة ووقار ،

قوله : وأما المندوبات : فمنها صلاة الاستسقاء

الاستسقاء طلب لسفي . وهو مشروع معرك لكرب . قل تعالى « واد
ستسقى موسى لعمه » . وعن أبي صلى الله عليه وآله وسلم وعني عليه السلام

قوله : صوم الناس ثلاثاً ٢

لما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان يعود الصائم لا ترد . وقال الشيخ
ويكون اثنتان أو ثلاث . وفي النفي يكون الجمعة . ولعل ذلك لما روي أن
العبد ربما سأل فتؤخر اجابته الى الجمعة .

(١) سورة القرة ١

(٢) أقول هذا للرواية التي ذكرها الشيخ في التهذيب ١ : ٤٨ / ٣ « ساه عن حماد
الشرح قال روى محمد بن خالد بن أبي عبد الله عنه ليلة أول شهر ربيع
عن كثر وعي في سنة من رأيت في خروج عدداً ٢ قبل ذلك لا يبي عنه الله عليه
السلام فنادى قل له ليس الاستسقاء هكذا فقل له يخرج ويحطب الناس ويأمرهم بالصيام
ليوم وعداً ويخرج بهم ليوم ثالث وهم صائم . قال فأنب محمد وحرره بماله أبي
عبد الله عليه السلام وجاء يحطب الناس وأمرهم بالصيام كما قال بو عبد الله عليه السلام ،
فما كان في اليوم الثالث ارسل اليه ما رأيك في الخروج ؟ وفي غير هذه الرواية انه أمره
أن يخرج يوم الاثنين يستسقى

(٣) الكافي ٤٦٢ / ٣

واستصحاب الشيوخ والاطفال والعجائز من المسلمين خاصة ،
والتهريق بين الاطفال والامهات ، ويصلي جماعة ، وتحويل الامام
الرداء ، واستقبال القبة ، مكبراً ، رافعاً صوته ، والى اليمين مسحاً ،
والى اليسار مهللاً ، واستقبال الناس داعياً ، ويتابعه الناس ، والحطبة
بعد الصلاة ، والمداغة في الدعاء ، والمعاودة ان تأخرت الاجابة .
ومنها :

نافلة شهر رمضان :

وهي أشهر الروايات استحباب ألف ركعة ، زيادة على المرتنة
في كل ليلة عشرون ركعة - بعد المغرب ثمان ركعات ، وبعد العشاء
اثنا عشرة ركعة .

وهي العشر الاواخر . في كل ليلة ثلاثون . وفي ليالي الافراد
في كل ليلة مائة زيادة على ما عين .

وهي رواية يقتصر على المائة ويصلي في الجمع أربعون بصلاة

قوله : واستصحاب الشيوخ والاطفال والعجائز من المسلمين خاصة
ان الاصدف الثلاثة فلكوبهم "هلا أن برحموا ، وأما كوبهم من المسلمين
فلان أهل الكفر شأنهم أن يغصب عليهم .

ول سريضي وبحرچ اسر معه . قال في المعتبر : ولعله استناداً الى ما
روي أن الصادق عليه السلام أمر محمد بن خالد بذلك .

قوله : ومنها نافلة شهر رمضان

(١) الكافي ٤٦٢/٣

علي وجعفر وفاطمة عليهم السلام .

وعشرون في آخر جمعة بصلاة علي ع .

وفي عشرين عشرون بصلاة فاطمة عليها السلام .

ومنها :

صلاة ليلة الفطر :

وهي ركعتان . في الأولى مرة « الحمد » . وب « الإخلاص »

ألف مرة .

وفي الثانية « الحمد » مرة وب « الإخلاص » مرة .

ومنها :

صلاة يوم الغدير :

وهي ركعتان ، قبل الزوال بنصف ساعة .

ومنها :

صلاة ليلة النصف من شعبان أربع ركعات .

ومنها :

صلاة ليلة المعث ويومها ، وكيفية ذلك وما يقال فيه وبعده

مذكور في كتب نحصر به . وكذا سائر المواعيل فبطل هناك .

المقصد الثالث ، في التواضع وهي خمسة :

(الأول) في التحلل الواقع في الصلاة . وهو اما عمد ، أو سهو ،

أو شك

أما لعمد : فمن أخل معه بواجب أبطل صلاته .

هنا مسائل .

(الأولى) المشهور بين الأصحاب استحباب احتصاص رمضان بزيادة صلاة ألف ركعة غير النوافل المبررة ، لروايات كثيرة ضمنها الشيخ رحمه الله كتابه التهذيب^(١) والاستبصار .

وقال محمد بن محبوب أنه ليس فيه بطلان رائده على غيره ، لروايات معارضة بأكثر منها .

(الثانية) في كعبته سوريع سبب ثلثي . والمشهور ما ذكره لنصف وذكره الشيخ في الخلاف والاستبصار والمعنى ومن ادريس وقال هو أكثر وعُدل رواية وليس فيه حرج .

وقال المبرقي والمقدسي والرواح وابن حمزة والشيخ في المسوط ونهايه وسائر الانصار على المأثني في الأفراد وبوريع الفاضل على الجمع (الثالثة) رواية سعد بن صبرة^(٢) ، تدل على أنه صلى بعد المغرب ثمان ركعات وثلاث عشرة ركعة بعد العشاء . ورواية سماعة^(٣) بالعكس . وكذا في العشر الأواخر ثمان والثاني بعد العشاء . ورواية سماعة بالعكس .

(الرابعة) تصلي هذه فرادى والجماعة فيها بدعة عندنا . فنقل عن أنس عن عدي بن سلام ، وأما أحدث ذلك عمر . وبذلك كان يقول . نعمت البدعة .

وروى زيد بن ثابت : أن الناس اجتمعوا فلم يخرج رسول الله صلى الله

(١) راجع التهذيب ٥٧/٣

(٢) التهذيب ٦٢/٣

(٣) التهذيب ٦٣/٣

شرطاً كان أو جزءاً أو كيفية ولو كان جاهلاً ، عدا الحهر والاحفات
فإن الجهل عذر فيهما .

وكذا تبطل لو فعل ما يجب تركه .

وتبطل الصلاة في الثوب المعصوب . والموضع المعصوب .
والسجود على الموضع السجس مع العثم . لا مع الجهل بالعصية
والنجاسة .

وأما السهو : فإن كان عن ركن وكان محله باقياً أتى به ، وإن
كان دخل في آخر أعاد ، كمن أحل بالقضاء حتى نوى ، أو بالنية حتى
افتتح ، أو بالافتتاح حتى قرأ أو بالركوع حتى سجد ، أو بالسجدتين
حتى ركن .

عليه وآله وسلم فرموا أصواتهم وخصوا الله ، فخرج معصاً وقال : ما زال
بكم صمكم^١ حتى طئت أنها سكنت عليكم فمستم بالصلاة في بيوتكم فإن
خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة^٢

المقصد الثالث في التوابع

وهي خمسة الأول في الحلل . لحلل فساد في الأمر ، والمراد هنا ما يفسد
لصلاة .

قوله : شرطاً كان - إلى آخره

- (١) خمسة يحصيه حصا من باب ضرب رماه بالحصاء أي رموه بالحصى لصغيرة
تنبيهاً له لظنهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم نسي
- (٢) الصحيح : بمعنى المتنوع أي صلاته
- (٣) شرح الكرماني لصحيح البخاري ٢١/٢٣١ .

وقيل ان كان في الاخيرتين من الرباعية ، أسقط الرائد وأتى
بالمائة

وبعيد لو رد ركوعاً أو سجدة عمداً وسهواً

سقط الصلاة بعد الاحلال بكل ما توقف عليه صحة الصلاة ، سواء
كان كاطفائه أو لاستعمال سائر الخورق وانقاعه في الوقت أو حرماً ، ركناً كان
كالمسح وبكسر والقيام والركوع والسجدة معاً أو غير ركن كالقراءة والشهادة
أو كعبه أي صفة لفعل كالجهير والاضطراب والطمأنينة لأن الاحلال بالشرط
احلال بالمشروطة وبالحرام حلال بالكل ، ولصحة مسرله مسرته الاجراء .

قوله . وقيل ان كان في الاخيرتين من الرباعية اسقط الرائد وأتى
بالمائة

إذا أحل بركن سهواً ولم يذكر حتى يحذور محله بطلت صلاته ، لأنه حيث
دخل في آخر لو تعدل لاول راد ركناً ولو لم يأت به بقص ركناً وكلاهما سقط
لصلاة

وأما الرائد ليس من الصلاة ، وهو فعل كثير ، فيكون مطلاً والروايات
بدلت وهذا مذهب المعتز والحرشي وسائر النجاشي والفاصلي وابن أبي عمير
وابن إدريس .

وقال الشيخ : كان في الأخير من الرباعية خاصة لا من دئنة لمعرف
حدوث المأني به وأتى بالمائة ، لرواه محمد بن مسلم ، وهي معارضة بعض
روايات الطالان .

ولو نقص من عدد الصلاة ثم ذكر أنتم . ولو تكلم على الأشهر .
ويعيد لو استدبر القبلة .

وإن كان السهو عن غير ركع . فمه ما لا يوجب تداركاً . ومه
ما يقتصر معه على التدارك . ومه ما يتدارك مع سجود السهو .

(الاول) من سبى قراءة . أو الجهر أو الاصدات . أو الذكر
في الركوع أو الطمأنينة فيه . أو رفع رأس مه . أو الطمأنينة في
الرفع . أو تذكر في السجود . أو السجود على الاعضاء السبعة . أو
الطمأنينة فيه . أو رفع الرأس فيه . أو الطمأنينة في الرفع من الأولى .
أو طمأنينة في المحموس للمشهد

(الثاني) من ذكر أنه — يقرأ « الحمد » وهو في سورة قرأ
« الحمد » وأعادها أو غيرها .

ومن ذكر قبل السجود أنه لم يركع قدم فركع . وكذا من ترك
السجود أو التشهد ، وذكر قبل ركوعه . فقد تدارك .

ومن ذكر أنه لم يصل على أسى وآء غايهم اسلام بعد أن
سلم ، قصاهما

قوله : ولو نقص من عدد الصلاة ثم ذكر أنتم ولو تكلم على الأشهر
ويعيد لو استدبر القبلة — إلى آخره

لم يذكر عقب حصل عند وسهوا كالحدث ولاسد . أعاد ، ولو ذكر
عقب المطلق عمداً لا غير الكلام لم يطل الصلاة وأتمها . قاله في المصنوع .

(الثالث) من ذكر بعد الركوع أنه لم يتشهد ، أو ترك سجدة ،
قصى ذلك بعد التسليم وسجد للسهو .

وأما الشك : فمن شك في عدد الشائبة أو الثلاثية أعاد ، وكذا
من لم يذكر كم صلى أو لم يحصل الأوليين من الرابعة أعاد .
ولو شك في فعل ، فإن كان في موضعه أتى به وأتم
ولو ذكر أنه كان قد فعله ، استأنف صلاته إن كان ركناً ، وقيل
في الركوع إذا ذكر وهو راكع أرسل نفسه

ومنهم من خصه بالآخرين ، والاشبه : البطال . ولو لم يرفع
رأسه ولو كان بعد انتقاله مضى في صلاته ، ركناً كان أو غيره .

فإن حصل الأوليين من الرابعة عاداً وشك في الرائد ، فإن

قول النبي **والس ابى عقيب بعد مطر** ، والأول اختيار العلامة لروايت
كثيرة بذلك ، **والأولى أن يفعل بكسر كدهانه ومحته حتى يخرج عن كونه**
معلياً ، وحب الأعادة

قوله : الثالث من ذكر بعد الركوع أنه لم يتشهد - إلى آخره

هذا نعم يوجب السجدة عند المصنف ، وأما بعد الأولان
فعلى قول من يوجب السجدة لكل ردة ، فصالح يجب لهما لسجود أيضاً ، وهو
اختيار العلامة وعليه الفتوى

قوله : وقيل في الركوع إذا ذكر وهو راكع أرسل نفسه ، ومنهم من
خصه بالآخرتين ، والاشبه البطالان

(أول) - وهو أرسل نفسه - قول المرئى والمعنى **والس ادريس** ، والثاني

غلب بي على طيه. وان تساوى للاحتمالان قصوره أربع .
أن يشك بين الاثنين والثلاث، أو بين الثلاث والأربع، أو بين

وهو حصص هذا الحكم بالاحتمال - قول شيع في المصنف الثالث -
وهو حلال - حار يصفى والعلامة ويظهر من كلام [ابن] أبي عقيل وعنه
لنقوى . لأنه لا ركن وكل من زاد ركناً تبطل صلاته : أما الكبرى فاجتماعية ،
وإن لصعوى فلان يركع مع لاجتماع . قال الشاعر

لا يهن فقير حيث تركع يوماً والدهر قد رصده^(١)

فيكون في سرع كدك ، لأصله عدم الفعل

ووجوب رفع رأسه لا يدل على كونه جزءاً من الركوع لحوار كونه
واحداً آخر

ن قلت : الانحناء هنا لأبد منه سواء ذكر أولم يذكر

فإن الانحناء أربع مقصود . وحيث قصد الركوع فما دم يكن انحناء
للسجود والركن هو الأول

قوله : فإن تساوى الاحتمالان قصوره أربع

بعد الذي ذكره هو المشهور والمعمول عليه عند أكثر الأصحاب . وقال

(١) قال في المصنف ص ٨٨ : « كذا وجب في كل ركعة خمس ركعات متعدياً
وجب عنه إعادة الركعة إذا لم يزل في حال سجود وجب أيضاً عنه إعادة
فإن لم يذكر حتى ينطق بكلمة أخرى ورجع في الثالثة ثم ذكر مقصداً ركعة الأولى وهي
كأنه صلى ركعة كذا في ذلك المقصد » . « بوجوب في الثانية ذكر في الثانية أسقط
لثانيه وحصل لثانيه عليه » . « في الصلاة » . « لم يذكر صلاة مقصداً في الصلاة » . « خمس عليه سي » .
(٢) « ركعتان » . « خمس » . « ركعتان » . « ركعتان » . « ركعتان » . « ركعتان » . « ركعتان » .
فمن كلفه سجوداً . « طمعه » . « صدق » . « في أوله » . « في أوله » . « في أوله » . « في أوله » .
يؤيد أن يركع » . « كذا » . « لاجتماع » . « في الصلاة » . « في الصلاة » . « في الصلاة » . « في الصلاة » .

الاثنين والأربع ، أو بين الاثنين والثلاث والأربع
وفى الأول سى على الأكثر ويتم . ثم يحط بركعتين حالاً
أو ركعة قائماً على رواية .

وفى الثانى كذلك

وفى الثالث بركعتين من قيام .

وفى الرابع بركعتين من قيام . ثم بركعتين من خوض

كل ذلك بعد التسليم

ولا سهو على من كثر سهوه .

اس الحسد ومحمد بن مازويه هو محرس اسماء على لسان ولا سى غده من
الاحتياط ، وبين الباء على الاثر وحكمه ما ذكر

قوله : وفى الأول سى على الأكثر ويتم ثم يحط - الى آخره

لا يصح لواء المذكور ولا يحاط الا ان يكون شئ بعد كمال السجدة

الا فى السادس ثلاث والأربع . به يصح مطلق

قوله : على رواية - الى آخره

هى رواية جميل عن الصادق عليه السلام ، وكذا رواية عبد الرحمن بن

سنان ^١ وبشر المصنف لى خلاف اس نحوه كما حكى

قوله : ولا سهو على من كثر سهوه

فى تفسير الكثرة أقوال

(الأول) قول سيج فى سموط هو ان سهو ثلاث مرات موايه ، و حاره

ولا عني من سهوا في سهو . ولا على المأموم . ولا عني الإمام إذا حفظ
عليه من خلفه ، ولو سهوا في النافلة تحجير في الماء
وتجب سجدة السهو على من تكلم ناسياً ، ومن شك بين الأربع

ابن حمزة

(ثاني) قول من أدرك أن سهو في شيء واحد أو في فريضة واحدة ثلاث
مرات ، فسقط بعد ذلك حكمه أو سهو في أكثر الخمس فرائض ، عني ثلاث
صلوات من الخمس كل منهن قدم لها ، وسها فيها فسقط بعد ذلك حكم السهو
ولا يلتفت إلى سهو في الفريضة الرابعة

(ثالث) قول لأصناف وعلامته أنه ما يسمى كثيراً في عمادة ، لدلاله
الاحاديث عني الأكثر ، ولم ينص لشرع عني تفسيره فراجع إلى عماده .
واحذر الشبهة حصل بالنسبة لأن كان في فريضة ، فسي عني
وقوع ما شك به

ورواية من أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام إذا
كان رجل ممن يسهو في ذلك ثلاث فهو ممن يكثر عسه لسهو . يمكن أن
يكون حجة له في هذا الباب .

قوله : ولا على من سهو في سهو

له تفسيران « ١ » أن شك فيما توجه اليه شك كالاحتياط وسجود السهو ،
« ٢ » أن شك من شك أنه لا ولاهما لاحكامه . ونسي في لأول على الأكثر
لأنه فرصة .

قوله : ومن شك بين الأربع والخمس

(١) الفقيه ٢٢٤/١

والخمس . ومن سلم قبل اكتمال الركعت . وقيل لكل زيادة أو نقصان . والنعوذ في موضع قيام ، وللقيام في موضع قعود .

روى عبدالله بن مثنان في الحسن عن الصادق عليه السلام قال . ذكرنا لا يدري اربع حيث م حمت وسجد سجدي ليهو بعد ستمك ثم ستم بعدهما .

وليس في هذه كمانى - تفصيل . وعن عبد الرزاق والشيخ في المصنوع وابن أبي عمير وابن البواب وابن ادرس . يمكن للمحروك فصل هذا تفصيلا وهو انه لا يحلو : اما أن يكون هذا الشك في قعود قبل الركوع ، سواء كان قد قرأ ولا يكون . من الركوع وآخر السجود أو يكون عدكمان للسجدين ففي الأول قالوا يجب عليه الجلوس وسجدة وسجدة بركعة فاتم أو ركعتين جالسا . لا بد من شئ من سلات والاربع . ولثاني فصل سجدة . يجوز ركوعها جالسا . فمطل سجدة بركعة . وركوعها رابعة فمطل بركعة . وذكر قول العلامة وقتب المصنف في موادنا صحة سركعة على الركوع والركعة في ناس . ويجوز سركعة لا تسمى بركعة بل بركعة . إذ أصل هذه بركعة . وفي الثالث قالوا يجب سجود السهو وعليه [صواب] الروي .

قوله . وقيل لكل زيادة أو نقصان وللنعوذ في موضع قيام والقيام في موضع قعود

أما لأول فحكمه السجدة في الخلاف فقال . وفي أصحابنا من قال عليه سجدة السهو في كل زيادة ونقصان .

ولم يذكر في الرسالة بركعة . ذكرها في بعض كتب عليه السجدة

(١) الكافي ٣/٣٥٥ - وسائل ٥/٣٢٦

(٢) نسخة من نسخة - نسخة حميد - نسخة

وهما بعد التسليم على الأشهر . عقيبهما تشهد حميف وتسليم .

ولا يجب فيهما ذكره .

وفي رواية الحلبي أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول فيهما

للهو . وكذا أبو جعفر ابن بابويه . وحار علامه وحوهما للربادة والنقبضة
المشكوكه وغيرها .

وما الثاني - وهو العمود في موضع قدم - فهو قول المربضي وابن بابويه
حلافا لاكثر الأصحاب . ولأنك أن الأولى لعمل يهدس يقولين . لانه أحوط
وأبرأ للذمة

قوله : وهما بعد التسليم على الأشهر

هذا قول من سى عقيل . سواء كان بمرادة أو بعضا ، وهو حصار السبع
في المصنوع . وسلكه ذلك روية عند لرحمن بن الحجاج في الصحيح عن
الصادق عليه السلام^١ . وكذا روية عند الله بن ميمون الفداح موثقا عن الصادق
عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام^٢

وقال بن الحسد^٣ كان يسهو لمراده كانا بعد تسليم وان كان للتفصيل
كان قبل التسليم . وعليه ذلك روية سعد بن سعد لاشعري عن الرضا عنه السلام^٤
حملها الشيخ وبن بابويه عن الفقه . وفيها مذهب مالك وأحمد فوي الشافعي .
قوله : ولا يجب فيهما ذكر وفي رواية الحلبي : إلى قوله : والحق رفع
منصب الإمامة عن السهو في العادة

الأصحاب جميعا عاملون بهذه الرواية . لكن الشيخ في المصنوع ومن

(١) الكافي ٣/٣٥٦ ، التهذيب ٢/١٩١

(٢) التهذيب ٢/١٩٥

(٣) الفقيه ١/٢٢٦ ، التهذيب ٢/١٩٦ ، الوسائل ٨/٣٣٤

« باسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله » .

وسمعه مرة أخرى يقول « باسم الله وبالله » ، السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته » .

والحق رفع منصب الإمامة عن السهو في العبادة .

(الثاني) في القضاء

من أحل بالصلاة عمداً أو سهواً أو نسيه يوم ، أو سكر ، مع
بلوغه وعقله وإسلامه ، وجب القضاء ،

دريس ، ولا بالعبادة الثانية ، وإنما بالعبادة الأولى والمعد ، وإن نسيه
حيراً بين العبارتين .

وهل هذا لا ذكر واجب ؟ الأسهر دلت بين الأصحاب ولم يوجبوا الصلاة
في مختلفه . ومصنف في بعض وجب سجد والمسلم عنهما ولم يوجب
الذكر ، والأحوط وجوبه .

ثم إن لمصنف قول : إن رواية الحسين تضمن ما يحالف المذهب . ودو

(١) المسود ٢٥/١ بر سر ٥٥ والمراد في العبارة الثانية هي « باسم الله
وبالله والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » وما نسب إليها صادق في قول
وأما الثاني فظاهر كلامه التخيير بين العبارتين لأنه قال فيه : والذي نقل في كل واحد
منهما « باسم الله وصلى الله على محمد وآله » . ولما كان ذلك « باسم الله
وبالله والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته »

(٢) النقطة ٤٦ :

(٣) المختلف ١٢٣/١ قال فيه : الأقرب أن ذلك كله للاستصحاب بل لو احتج فيه

لنية لا غير

عدا ما استثنى .

ولاقضاء مع الاعماء المستوعب لوقت . الا أن يدرك الصهارة
والصلاة ولو بركعة . وفي قضاء الفاتت لعدم ما يتطهر به تردد ،
أحوطه : القضاء .

سهو الامام ، فالعمل بها مشكل . والحق أن ذلك غير لازم . لجوار أن يكون مراده
بقوله فيهم ، أي على وجه الإلقاء لأنه سهو ، وقد بيهنا

ومما انفرد ولا سيما في بعض الأصحاب بوجوبه . فيهم ، لا فيهما
وحسب حذرا ومكالا للصلاة . في يسهل عليها ذلك . فالمحمل وخبار أولى وقبل
لا يجبان ، للأصل . والاول أحوط .

قوله : عدا ما استثنى

يريد بذلك صلاة الخائض والمعد ، والمعد والجمعة والكسوف في بعض
موارده .

قوله : وفي قضاء الفاتت لعدم ما يتطهر به تردد أحوطه القضاء
بنشأ من قوله عليه السلام : من فاتته صلاة فليقضها إذا ذكرها^(١) . وهو عام
بما ورد في الرواج . واختاره الشيخ في المسوط^(٢) والمرجى . اس درس^(٣) .
ومن أن القضاء يقع للأداء ولا أدائه ، لأن الظهور شرط في صحة الصلاة ،
لقوله عليه السلام لأصلاد لا تطهروا والسرط مسف فكذا المشروعة ولا لزم
التكليف بالحد . وإذا لم يجب الأداء لم يجب القضاء . وهو مسوق إلى المعد
واختاره المصنف والعلامة .

(١) راجع التلخيص ٢٩١/٣ ، التهذيب ١٧١/٢ ، سنن ابن ماجه ٢٢٧/١

(٢) المسوط ١٢٦/١ - السائرة ٥٨

وتترتب المواثب كالحواصر، وفي الثالثة على الحاضرة، وفي
 وجوب ترتيب المواثب على الحاضرة تردد، أشبه الاستحباب .
 ولو قدم الحاضرة مع سعة وقتها ذكر أعاد، ولا بعيد توسعها .
 ويعدل عن الحاضرة إلى الثالثة لو ذكر بعد التلّس
 ولو تلّس سابعة ثم ذكر فريضة، أطلقها، واستأنف الفريضة .

وجعل المصنف هنا الأول أحوط، وهو المختار الشهيد في دروسه
 قوله: وتترتب المواثب والحواصر والثالثة على الحاضرة وفي وجوب
 ترتيب المواثب على الحاضرة تردد أشبه الاستحباب
 هنا مسائلان :

(الاولى) ان الحواصر يجب ترتيبها إجمالاً كما هو مشهور، وكذا الفواثب
 بعضها على بعض كجماع أصحابنا، وقال أحمد وموسى، وقال سفيان
 لا يجب قياساً على قضاء صوم رمضان
 دللنا قوله عليه السلام من دس صلاة فليقصها كما دس ولا كلام في
 فائت مرتبة فليقصها كذلك عملاً بالحديث .

(الثانية) في ترتيب ما فات على الحاضر أقوال

« ١ » يجب مطلقاً، وهو قول الثلاثة وأتباعهم وابن ادریس .
 « ٢ » يجب ترتيب عاقبته لو حده لأخره، فهو كالكرام يجب، وهو قول
 المصنف سواء كان ليوم أو لأكثر

« ٣ » يجب ترتيب فائت اليوم واحدة كانت أو أكثر، كما لو كان عليه صبح
 وظهر وعصر جمع أو واحد منها لانصاح . صلاة بمغرب حتى يعصي ما تقدم
 فله العلامة

ويقتضى ما فات سفرًا قصرًا ، وأو كان حصرًا ، وموت حصرًا
تماماً ، وأو كان مسافراً . ويقتضى المرتد زمان رده .

« ٤ » لا يحب الرب مطعماً ، وهو قول ابن تيمية ؛ لكن من هذه الأقوال

حجة هي بالمطلوبات أشبه

ومما يردّد المصنف من قوله عليه السلام من فاته صلاة فوجها حين
يذكرها ، وقوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليقصها ذكرها
فذلك وقتها^(١) .

ووجه دلالتها بعد وقتها ، محض تذكر فيكون مصغراً والمصغى مقدم
على الموسع . ومن احتمال أن يكون حين الذكر يعني الوجوب بأدلة عام
من أن يكون سبب الفور أو التراخي . ولعدم دلالة له على الحصر ، وبُعض المصنف
خرج وهو فيكون متعباً .

ثم إنه رحمه الله بعد ذلك جمع بين الأدلة باستصحاب تقديم القوائت ،
للتقصي من الخلاف والجمع بين الأخبار

ويمكن أن يقال الحق أنه عند نفاذ الوجوب بحسب المأذونه بالقضاء مطلقاً
ومع عدمها ، إن كان د عذر لم يترك في حقه استحباب التقديم . وإن لم يكن
د عذر تأكد استحباب التقديم . لاصطلاح قوله تعالى « وسارعوا إلى معرفته من
ربكم »^(٢) أي إلى ما هو سبب لها

قوله : ويقتضى ما فات سفرًا قصرًا

قال بعض الجمهور : الذي يعوت في السفر ، يقتضي في السفر بحر بين

(١) سفر سنن ابن ماجه ١/٢٢٧ ، و ترمذي ٣/٢٤٨

(٢) التهذيب ١/١٧١ ، التكملي ٣/٢٩١ ، سنن ابن ماجه ١/٢٢٧

(٣) سورة بقره ١٣٣

ومن دته فريضة من يوم ولا يعلمها ، صلى اثنين وثلاثاً وأربعاً .
 ولو فاتته ما لم يحصه ، قضى حتى يغلب الوفاء .
 ويستحب قضاء مواعيل المؤقعة ، ونوفاته ومرص لم يثأ كذا القضاء .
 ويستحب صدقة عن كل ركعتين بمد ، فإن لم يتمكن ، فعن
 كل يوم بمد

(الثالث) في الجماعة والنظر في أطراف :

الاول : الجماعة مستحبة في الشرائع . متأكده في الخمس .
 ولا تجب الا في الجمعة و عيدين ، مع الشرائع ، ولا تجمع
 في نافلة عدا ما استثنى .

الاتمام والقصر لأن مدته من القصر رخصه لا عزمه . وإن قضى في القصر
 قضى تماماً ، وحالات الرخصة يقتصر به على محبتها
 ويدل على قولنا بوله عليه السلام : ليفصها كما فاتته ، فيدل على وجوب
 قصره . من دته فريضة من يوم لا يعلمها ، صلى اثنين وثلاثاً وأربعاً .
 هذا قول كثير الأصحاب ، لأن معه تحصل البراءة فلا تكليف بالرائد
 ودل على نصي حمد . وهو أحد قولي الشيخ . لو جوب بعين لفريضة
 في الية .

وأجيب : بأنه سقط ، لعدم العلم به مع أصالة البراءة من الر .
 قوله ولا تجمع في نافلة عدا ما استثنى
 أما قول بعض الأصحاب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا جماعة

ويدرك المأموم الركعة بأدراك الركوع ، وبأدراكه راعياً
على تردد .

وأقل ما تتعقد ، بالامام ومؤتم .

ولا تصح وبين الاسم والمأموم ، يسمع المشاهدة . وكذا بين
الصفوف

وبحور في المرأة .

في يافه وأما كشي فلاحماهم على حور المدد المدد والاسقف
في جماعة

قوله : ويدرك المأموم الركعة بأدراك الركوع وبأدراكه راعياً على تردد
أما الأول فالاحماع ، وأما الثاني فقد تردد المصنف فيه ، ومنشأ تردده
اختلاف الرواية ، وقد تقدم بيانه في الجمعة .

والتحقق أن يقول : أن الركوع أن كان عبارة عن فعل الانحناء فقد فاته
لأنه أدركه بعد ويلزم من فواته فوات ركعة ، وإن كان عبارة عن كون المصلي
مستقراً على هيئة الانحناء على الوجه المأمور فقد أدركه .

وسرع غلبه من شك في الركوع وهو قائم واحسب مسدداً فذكر قل
استقراراً أنه كان ركع ، فله يصل على لأول دون الثاني ولا شك أن عدم
المصنف له عبارة عن الأول ، فسمي لمول بعدم أدراك الركعة

قوله : لا يمنع المشاهدة

أي في جميع الأحوال ، فلو منع في بعضها لم يضر

(١) مسائل ، أبواب العاشر من أبواب توافل شهر رمضان

(٢) راجع إلى مسائل ٣٧٠/٥

ولا تأثم بمن هو أعنى منه . بما يعتد به كالأبسية على رواية عمار .
وتحذر روى كـ على أرض منحدر . ولو كان المأموم أسنى منه صبح .
ولا يتعدا مأموم بما يخرج عن العادة . إلا مع الصواب الصفوف .

قوله : ولا تأثم بمن هو أعنى منه بما يعتد به كالأبسية على رواية عمار (١)
أما حور كون المأموم أعنى فأصح . وأما العكس فليسح قولان . « ١ »
السمع في الهامة والمنسوط : « ٢ » الكراهية في الخلاف . وهو مذهب أبي
حيفة وأحد قولي أحمد

وقال من جسد أن كان المأمومون أضواء جردوا فلا . ووجه الفرق أن
فرص نصر . لأبعد . بالظروف من لأضواء بالسماع .

وبدل على ما خرج من مطلق فصبه عمار ورواية عمار . ثم . لا أولى فقد روى
الجمهور أن عمار بن ياسر صلى بالمدائن على دكان والناس أسفل منه . فتقدم
حديثه فأثره . فلم يرفع فإن به . ألم تسمع قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إذا تم رجل يوم فلا يحرم من مقام أرفع من مقامهم قال عمار . فذلك سعتك
وروي أن حديثه أم فأثره ابن مسعود

وأما ثلثه فمن يربى لأصحاب . وهو ما روى عمار لما طي عن لصادق
عنه لسلامة قال : ن كان إلا . أعنى شبه . ن كان . وأعنى موضع أرفع من موضعهم
لم يجر صلاتهم . ولو كان أرفع منهم بقدر اصبح إلى شبر . أو كان أرضاً مبطونة
أو في موضع فيه ارتفاع وهم الإمام في موضع لم يرفع لأنهم في موضع
منحدر فلا بأس . وهذا حكم شامل لنصر . والأضواء فلا وجه لعزل من يجرد
قوله : ولا يتعدا المأموم بما يخرج عن العادة

(١) الكافي ٣/٢٨٦

(٢) جامع الرماثل : ٦٣/٥ فيه باختلاف يسير

وتكره القراءة خلف الامام في الاختصاصية على الاشهر . وفي
 الجهرية لو سمع ولو وهممة . ولو لم يسمع قرأ
 ويحب متابعة الامام . ولو رفع قبله سائياً عاد . ولو كان عامداً
 استمر ولا يقف قدامه . ولا بد من ية الانتماء
 ولو صلى اثنان وقال كل منهما : كنت مأموماً أعداً . ولو قال :
 كنت اماماً لم يعيدا
 ولا يشترط تساوى الفرضين .

قال اسمي حدثك ان لا تحطى . ولم يحور ان يكون من الصوف ما
 لا تحطى ولا حائل من مـ . نوهر . و لشهور ما قاله المصنف
 قوله : وتكره القراءة خلف الامام في الاختصاصية على الاشهر . وفي
 الجهرية لو سمع ولو وهممة
 الصلاة ما احسنه أو جهرية . فالأولى فيها قولان « ١ » لأقره في الأولين
 قد مره في سنحه في الأخير أو بسبح . « ٢ » استحباب الحمد مطلقاً
 وهو قول الشيخ لرواية ابن سنان^١ وأبي خديجة^٢ .
 والثانية لها حالات :

(الأولى) أولاً : دسمع ولو وهممة أسقط الكل . فمعص أو حب الانصات
 كاس حمره والنفوس سوا . مع أن الطاهر من كلام الشخص بحرم القراءة في
 هذه الحالة .

(الثانية) أولاً : مع عدم السماح . أرجه السحان و لمرضى وابو الصلاح

(١) الوسائل ٤٢٣/٥

(٢) الوسائل ٤٣٠

ويقتدى المفترض بمثله وبالمتنفل ، والمتنفل بمثله وبالمفترض
 ويستحب أن يقف الواحد عن يمين الإمام والجماعة خلفه .
 ولا يتقدم العاري أمام العراة ، بل يجلس وسطهم بارزاً بركبته
 ولو أمت المرأة النساء وقفن معها صفاً .
 ولو أمهن الرجل وقفن خلفه ولو كانت واحدة .

ودليل الحكمس روايه عبدالرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام : إنما
 أمر بالحجر لخصت من خلفه ، فإذا سمعت فأصعب وإن لم سمع فافراً ، فحمل
 الشيطان الأمرها على الوجوب والمصعب حميه على الدب للأصل وحمياً
 سها وبين روايه بن عيسى عن الكاظم عليه السلام^١

(لثالثة) أخبرتها ، قال المرنسي وابن الصلاح يستحب قراءة أو التسييح
 وظاهر الشيعين استحباب قراءة الحمد ، وأما سلاز وابن ادريس فأسقط القراءة
 في لكل صحيحه رزارد عن الفرغله السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام
 يقول : من قرأ حيف آدم نأثم به فمات ميت على عرصة مطرة^٢ .

ثم إن سلاز بن علي استحباب الرك وروى يقول بالتحريم ، وأما ابن
 ادريس ففي العراء . والعلامة حارماً قاله المصنف . ولا شك أن ذكره
 الشيطان في الكل أحوط

قوله : ويقتدى المفترض بمثله وبالمتنفل - إلى آخره
 صبط ما نصحه الجماعة أن يكون مرصاً أو صلوة مرصاً أو العبدن والاستغناء

(١) الوسائل ٤٢٣/٥

(٢) الوسائل ٤٢٥/٥

(٣) الوسائل ٤٢٢/٥ .

ويستحب أن يعيد المصرد صلاته اذا وجد جماعة ، امماً أو
مأموماً ، وإن يخص بالصف الاول الفصلاء . وأن يسبح المأموم
حتى يركع الإمام أن يستد ماقرأه ، وإن يكون يقيم الى الصلاة
اذا قبل « قد قامت الصلاة »

وبكره أن يقف المأموم وحده الا مع العذر ، وأن يصلي نافلة
بعد الإقامة .

(انظر ابي) يعتبر في إمام العقل ، والإيمان ، والعدالة
وظهارة المود ، والميلوع على الاظهر
ولا يؤم القاعد الفائه . ولا الامى الله رى . ولا المشوف اللسان
بالسليم ،

والفدبر على قول .

قوله : والبلوغ على الاظهر

حور من بعدد مائة عر ساج د كان مستد ، مسجده بخلاف غيره ،
وقد سبج في اسبده و جهذب لبحور مستد . وقد في المسوط والخلاف
والمرتضى في الجمل يجوز اذا كان مراهما مميذاً

و بحق ما قاله المصنف والعلامة ، لاشروط العدة التي لا يحصل الا في
حالة البلوغ ، ولعلمه بعلوم المؤاحدة فحذر احلاله بشرط من شروط الصلاة
بصل صلاته . ولقول ما قرع عليه الملا . لا نرى أن يؤود . لانه قد يحتمل
ولا يؤم حتى يحتمل

ولا المرأة ذكراً، ولا خنثى

وصاحب المسجد والمسرى والامارة أو لى من غيره . وكذا
الهاشمي .

وإذا نشأح الائمة . قدم من يحتاره المأموم .
ولو احتلوا قدم الاقرأ ، فالافقه . فالأقدم هجرة . فالأسن ،
فالاصبح وجهاً .

ويستحب للامام أن يسمع من حلقه الشهادتين .
ولو أحدث قدم من يوبه ، ولومات أو أعشى عليه قدموا من يتم
. - - -

ويكره أن يأتى المحاصر بالمسافر ، والمنظهر بالمقيم . وأن
يستأنب المسوق . وأن يؤم الأخدم ، والابرص والمحدود بعد توبته

وقول ابن الجبجد ضعف ، لانه ان أراد صاحب الامامة العظمى صبح ، فان
الفرق ظاهره وبين غيره ، فان لعصمة حاصلة له من أول عمره ، فلا يدخل في
حمله لفساد حتى يدخل في نفسه . وان أراد غيره فهو يصل بها فساد .

قوله : ولا المرأة ذكراً ولا خنثى

هذا صبط كل من يمكن أن يكون مرأه لا يجوز أن يأم من يكون رجلاً .

قوله : وإذا نشأح الائمة - الى آخره

هذا هو انه :

(الاولى) قدم لمرئضى الاس على لافقه ، لروايه ابى عبيده عن الصادق

والاغنف . ومن يكرهه المأمومون . والاعرابي المهاجرين .

(الطرف الثالث) في الاحكام ومسائله تسع .

(الاولى) بوعلمه فسق الامام أو كرهه أو حدثه بعد الصلاة لم يعد

عليه السلام عنه صلى الله عليه وآله وسلم^١ وقال الشحات بالعكس ، وهو

أولى ، لأن العلم بالحق أهم والرواية متروكة

(الثانية) منع الشح في سببه أن نأثم لعدم غير مواليه ، لرواية السكوني

عن علي عنه السلام^٢ ، وحور في الخلاف والمسوط لرواية العلاء ومحمد بن

مسلم عن الصادق عليه السلام^٣ .

(الثالثة) منع شح من لا عرابي بالمهاجر . وهو محمول على من يجهل

محاسن الاسلام أو يرتك الهجرة مع وجوبها ، والا فهو مكروه لأن المهاجر أفضل

(الرابعة) منع لسد وسدح امامة الأقدم والأرض . ولوجه حوارده .

للاصل ورواية نعلته بن محبوب عن الصادق عليه السلام^٤

(الخامسة) منع من درس من له أسفار في مختلف عدد الركعات ،

والحق جواره .

(سادسة) المحدود بعد بوسه بكره امامه . لأنه وإن لم يفسد لكن دم

يزل نفسه

قوله : والاعنف

منع النبي امامه الأعنف بالمظهر . وحورده مثله . ولحق النصيب ، وهو

(١) الوسائل ٢١٩/٥

(٢) التهذيب ٢٩/٣ ، الوسائل ٤٠١/٥

(٣) التهذيب ٢٩/٣ الأول يروى عن أحدهما عنهما سلام والثاني عن عليهما سلام

(٤) الوسائل ٣٩٩/٥

ولو كان عالماً أعاد.

(الثانية) إذا خاف هت الركوع عند دخوله ركع جاز أن يمشى
واكعاً ليلحق.

(الثالثة) إذا كان الإمام في محراب داخل . أم تصح صلاة من
إلى جانيبه في الصف الأول.

(الرابعة) إذا شرع في نافلة فأحرم الإمام قطعها إن خشي الهوات.
ولو كان في مريضة . نقل بيته إلى النفل وأتم ركعتين استحساناً.
ولو كان أم الأصل . قطعها واستأنف معه
ولو كان ممن لا يقتدى به . استمر على حاله

(الخامسة) ما يدركه الإمام يكون أول صلاته . فإذا سلم الإمام
أتم هو ما بقي

(السادسة) إذا أدركه بعد انقضاء الركوع . كبر وسجد معه .

أنه أما صبي أو بالغ ، والأول لا تجوز إمامته مطلقاً ، والثاني أما أن يكون
متمك من الأحكام معرفة به ، فذلك قد لا يجوز إمامته ، وغير متمك فاما
أن يكون متمك من كشف لعلقه ويظهر ما يحجبها ، لم يفعل فذلك أبغ لا يجوز
إمامته ، والاجاز لمثله على كراهية .

قوله : جاز أن يمشى واكعاً ليلحق

شرح من « ١ » أن لا يفعل فعلاً كثيراً خارجاً عن المدة . « ٢ » أن يكون
ذلك الموضع الذي ركع فيه لو وقف فيه صحب صلاته
قوله : إذا أدركه بعد انقضاء الركوع - إلى آخره

فإذا سلم الإمام، استقبل هو، وكذا لو أدركه بعد السجود.
 (السابعة) يجوز أن يسم قبل الإمام، مع العذر، أو بية الأعراس.
 (الثامنة) النساء يقص من وراء الرجا، فوجاء رجل، تأخرن
 وجوباً، إذا لم يكن لهم موقف أمامهن.
 (التاسعة) إذا انسب المسروق فأنهت صلاة المأمومين أو ما
 اليهم ليسلموا ثم يتم ما بقي.

خاتمة

يستحب أن تكون المساجد مكشوفة، والمبصات على أبوابها
 والمشارع مع حائطها، وأن يفسد الداخل بمبها، ويخرج بساره
 ويتعاهد بعه، ويدعوا دخلاً وجرحاً، وكسها، والأسراج فيها
 وإعادة ما استهدم.

ويجوز نقص المستهدم خاصة، واستعمال آتبه في غيره من
 المساجد.

ويحرم رحرقتها، ونقشها بالصور، وأن يؤخذ منها إلى غيرها
 من طريق أو ملك، ويعد لو أحد، وأدحج المحاسة اليها، وعسلها
 فيها، وأحراج الحصى منها، ويعد لو أخرج
 ونكره تعلينها، وإن تشرفت، وأن تجعل محاريبها داخلة،
 أو تجعل طريقاً.

ونكره فيها البيع والشراء، وتمكين المتحايين، وإنفاذ الأحكام

وتعريف الصواب . وإقامة الحدود . وإنشاد الشعر . وعمل الصائغ
والنوم . ودخولها وفي القم رائحة الثوب أو البصل ، وكشف العورة
والبصاق ، فإن فعله ستره بالتراب .

(الرابع) في صلاة الخوف

وهي مقصورة سراً وحصرًا جماعة وفرادى
وإذا صليت جماعة والعدو في خلاف القلة ، لا يؤمن هجومه
وامكن أن يقاومه بعض ، ويصلى مع الإمام المأقوف ،

فدسأ أنه إذا لحق الإمام راكعاً أدرك الركعة ، ففي هذا توجه بعد رفع
الإمام ، وقد أن يكون قبل السجود أو بعده . وعلى المدرس بكسر وتثنية لأدراك
المصلي على الأقوى . والألا يجب فائدة الأمر ثم بعد ذلك كان يسجد معه
استقل صلاته . أي سأنها . لردده فعلا في غير محله . ولا لم يكن سجد
قام وبس على تكبيرة الأول وأتم صلاته

وهذا الحكم عام في كل ركعة الأخير وغيره . وعبارة المصنف تدل على
أنه لا فرق بين الحكمين ، أي بين سجوده معه وحده . وفيه نظر ، والتحقيق
ما تقدم

قوله . وهي مقصورة سراً وحصرًا جماعة وفرادى

هذا أقوال

« نقل في الموطأ عن عمن أصبح ما أنه لا يصرف في هذه لا في السفر

(١) لم يرد ٦٣ دل فيه . وحلف أصحابنا . مظاهر أعبادهم تدل على أنها

بعض ما عدا ما لا يحصر . ومنه من قال : لا يقصر إلا بشرط السفر

جاز أن يصلوا بصلاة ذات الرقاع .

وفي كقيبتها : روايتان ، أشهرهما رواية المجلسي عن أبي عبد الله عليه السلام : قال يصلي الإمام بالاولى ركعة ويقوم في الثانية حتى

« ٢ » قال في المصنوع^١ انها تفصر جماعة لا فردي . وأطلق .

« ٣ » قول ابن الحبيد ، وهو كما قاله المصنف واحترار العلامة ، وهو المشهور وعليه الفتوى . دليله قوله تعالى « و د صرتم في الارض فليس عليكم جناح أن تفصروا من الصلاة ان ختم »^٢ الآية .

ووجه الاستدلال أنه عني لتفصيل على وصي السفر والحواف . فأن يكون كل واحد منهما مستقلاً أولاً ، والثاني أن يكون المجموع هو السبب أو أحدهما بشرط لآخر . ولكن باطل عند الأول ، أما لعلهم فظهره ، وأما بطلان الثاني فلا بد يسلم اشراط التفصير في السفر بالحواف وهو باطل اجماعاً ، وأما بطلان الثالث فلا يسري له ترجيح من غير مرجح .

ومؤيده رويته عن النضر عليه السلام قال قلت صلاة لحواف وصلاة السفر تفصر ؟ قال : نعم . وصلاة الحواف أحق أن تفصر من صلاة السفر الذي لا خوف فيه^٣ .

قوله : جاز أن يصلوا صلاة ذات الرقاع - إلى آخره

في هذه المسألة فوائد

(١) المصنوع ١٦٥/١ ، قال فيه : هذا لترتيب كله إذا أرادوا أن يصلوا جماعة ، فأما إذا أراد كل واحد منهم وصلي مفرداً كانت صلاته خاصة ويطلق حكم الفصر إلا في السفر

(٢) سورة النساء .

(٣) الفقه ٢٩٤/١ ، التهذيب ٣٠٢/٣ ، وبينهما اختلاف يسير

يتم من خلفه . ثم تأني الأخرى . فيصلى بهم ركعة ثم يجلس ،
 ويطيل حتى يتم من خلفه ثم يسلم بهم
 وفي المغرب يصلى بالاولى ركعة ، ويقف بالثانية حتى يتموا
 ثم تأني الأخرى فيصلى بهم ركعتين ، ثم يجلس عقيب الثالثة حتى
 يتم من خلفه ، ثم يسلم بهم .

(الاولى) شرائط هذه الصلاة أربعة « ١ » كون العدو في عرجه القبة ،
 « ٢ » أن يكون في العدو قوة يحارب محرومة عنه . « ٣ » أن يكون في المسلمين
 كثرة يسكنهم أن يعرفوا فرقته مقاوم كل فرقة العدو ، وهذا المراد بالمقدمة
 هنا لشريعة وهو ثابت أبو حد للاتباع أو العقبة وهو من فيه مئة « ٤ » لا أقوى
 الثاني ، « ٤ » أن لا يحتاجوا إلى أكثر من فرقتين .

(الثالثة) هي كمنه هذه الصلاة . قال لمصنف فيه روايات ، ومما هو عليه

أن الروايتين في مطلق الصلاة

قال بعض سارحين وليس كذلك . بل في المغرب خاصة « ١ » « ٢ »
 الحسنى كما ذكره « ٢ » « ٣ » « ٤ » « ٥ » « ٦ » « ٧ » « ٨ » « ٩ » « ١٠ »
 ركعتين وبالثانية ركعة .

والحق أن براد في مطلق الصلاة روايتان « ١ » « ٢ » رواية الحلبي كما ذكره

(١) لسهة فتح ليدوسون وسكة في ذكر الميم مع سكونه . بس : هم يوم
 مئة أي ذو قوة تسمع من يريدهم سر . ويل : هي تفتح الميم والتون جمع مايع مثل كافر
 وكفرة وفاسق ومفسد

(٢) كتابي ٤٥٥/٣ ، تهذيب ١٧١/٣ ، إسناده ٤٨٠/٥ وكذا رواية فضل
 ومحمد بن مسلم ورزقة في إسناده ٢ من أبواب أدب صلاة لحرف

« ٢ » ما بقه الصدوق عن محمد بن الحسن قال: روي عن الصادق عليه السلام
وقد سئل عن لانه « واداصرسم في الارض » نبي آجوها . قل هذا بمصيرتان
وهو أن يرد لرجل ابركعين ي ركعه . وقد رواه حريري عن الصادق عليه
السلام أيضا في الصحيح^١ .

واسى به ابن لحنه . وهو قول نادر مرحوح مما هو شهرته عملا وبقلا كما
قلناه من رواه لحنه ورواه هذا الحسن بن سي عبد الله عن الصادق عليه السلام^٢
(الثالثة) بخلف هذه المصلاذ عرها في أمور « ١ » وحبوب ابرد المؤمنين
ولذلك يلحقهم حكم اليهود بعد المعرفة . « ٢ » بنظر الامام امام المؤمنين . « ٣ »
ايتمام القائم بالمعاد

(الرابعة) قل لا فصل في المغرب الرويه الاولى^٣ وهو فعل نبي عبد السلام
ليه لهرير . ووجه قصده ناسي به علمه لسلام وهو ابره الثامنة بالفرء
لمتعبه وبه دورى قصده تكسره لاجرم والقدم . وذلك بحسن نادران لركعين
واختاره العلامة في التذكرة .

وبعض الدمه رحيح الثاني واحده في الموحى . ثلاثينكف الثامنة وراده
حموس في السهد . وهي مسة على المحيط . من السهد هذا الحموس لانه
مه ومن مدعائه رما . فلا يحسن بحصن ناشار الاولى .

(الخامسة) في تسميه حد اسكان مدب الرق وحوه
الاول . القتال كان في سمع حبل فيه حدد حمروصغر كالرفاع .
الشي . قبل كانوا حفاة فندر على أرجلهم الحلود والحرق لثلاثين .

(١) الفقيه ٢٩٥/١

(٢) الكافي ٤٥٦/٣

(٣) أي رواية الطلي .

وهل يجب أخذ سلاح^٢ فيه تردد، أشبهه^١ الوحوب^٣ . لم
يمنع أحد واجبات القرض
وهنا مسائل :

(الاولى) اذا انتهى الحائض الى المسابقة والمعاينة ، والمصلاة
بحسب الامكان واقفاً أو ماشياً أو راكباً ، ويسجد على قنوس سرجه
والا مومياً .

ويستقل بقلة ما أمكن ولا تكبيرة الاحرام
ولو لم يتمكن من لائمه اقصر على تكبيرتين عن الثابتة وثلاثة
عن الثلاثية .

الثالث هل صاحب المعجم سمى برفع كات في الوضوء، وفي الرفع
اسم شجرة في موضع الغرة^٤ . هل وفيها مسلم في صحيحه بأن لصاحبه
بعت أرطليم من المشي فلموا عليها الحرق، وهي على ثلاثة أمسا من المدينة
عند بثرأما^٥ . وقال : وبين الهجرة وهذه الفزة أربع سنين وثمانية^٦ .
قوله وهل يجب أخذ السلاح ، فيه تردد أشبهه الوحوب
شأ من قوله يعني «ولأحدو استلهم»^٢ . وفيه هل في بسوط والحلاف

(١) في معجم (٢) قدمه بكت في المعنى المذكور عليها آخر
(٢) في معجم (٣) رفع الهجرة من (٤) وسكون (٥) وفيه (٦) في معجمه
بشرعي ثلاثة أمسا من المدينة عندها كات غرة كات بترقع
قوله : قال بعد هذه الغرة سهران غرة دومة جندل وفي غرة كات بترقع
على لبي «صلى» صلاة الخوف
٣ سورة نساء ٣

ويقول في كل واحدة « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » فإنه يحرى عن الركوع والسجود .

(الثانية) كل أسباب الخوف يحوز معها القصر والانتقال إلى الأيمان مع الصيق ، والاقتصار على التسبيح إن حشى مع الأيمان ولو كان الخوف من لص أو سبع .

(الثالثة) الموتى والغريق بصلبان بحسب الامكان إيمان ولا يقصر أحدهما عدد صلاته إلا في سفر أو خوف .

(الرابعة) في صلاة المسافر ، والنظر في الشروط والقصر أما الشروط فخمسة :

(الأول) المسافة ، وهي أربعة وعشرون ميلاً .
والميل أربعة آلاف ذراع ، تعويلاً على المشهور بين الناس
أو قدر مد البصر من الأرض ، تعويلاً على الوضع .

ومن أصانة لرامه واحتمال أن يكون الأمر للاستظهر في المحط ، يكون للإرشاد كما في قوله « وأشهدوا إذا تباعتم »^(١) .

والأول أولى ، لأن طهر الأمر لوحوب كما يقرر في الأصول .

قوله : الأول المسافة

لأصحابنا في تقدير المسافة روايات :

(أولى) رواه ابن أبي يونس عن الصادق عليه السلام بريد بن أبي بصير يوم^(٢)

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٢) التهذيب ٣/٢١٠ ، الوسائل ٥/٤٩٢

ولو كانت اربع فراسخ وأراد الرجوع ليومه قصر .

ولا بد من كون المسافة مقصودة .

ولو قصد مادونها ثم قصد مثل ذلك ولم يكن له قصد فلا قصر

ولو تمادى في السفر .

(لثمة) رواية علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام مسروم .

(الثالثة) روي به سماعة ثمانية فراسخ * وهذه هي المشهورة ، حملا للمحمل

على المبين .

والفرسخ حده أهل اللغة والشرع ثلاثة أميال ، واحتف وفي الميل اللغة

والعرف : أما اللغة فذكر صاحب الصحاح أنه قدر مد البصر من الأرض المستوية

من ابن لسكب ، وأما لعرف فأربعة آلاف ذراع ، والذراع أربعة وعشرون

اصعاً ، كل اصع سبع شعرات ، وقبل ست شعرات ، كل شعيرة سبع شعرات

من شعر البرذون .

والمصنف ذكر التعديدين معاً ، وقدم العرفي على العوي لعدمه عليه عدد

التعارض كما تقر في الاصول .

قوله : ولو كانت اربعة فراسخ وأراد الرجوع ليومه - الى آخره

مدح أكثر الاصحاب أنه اذا قصد أربعة فراسخ فصاعداً وأراد الرجوع

ليومه أو في ليلة فانه يفترض اتصال السفر ولو قطعه ولم يستقطع الترحص

لحصول الراحة . وقال الشح في تهذيب بتحريم القصر .

والاول أقوى ، لقول الصادق عليه السلام : يريد ذاكياً ويريد جائباً ، لما

(١) التهذيب ٢/٢٠٩

(٢) التهذيب ٢/٢٠٧

وأو قصد مسافة فتجاوز سماع الاذان ثم توقع رفقة قصر ما بينه وبين شهر . ما أم سو الإقامة . وأو كان دون ذلك أتم .

(والثاني) ألا يقطع السفر بعزم الإقامة .

فبو عزم مسافة وله في أثنائها مرل قد استوطنه ستة أشهر ، أو

سأله معاوية بن وحب عن أدنى ما تقصر فيه الصلاة^(١) .

وأما إذا لم يرد الرجوع لومه . فقال القصد وس ما يوسه تحريمي صلاته وصومه ، ونسج في سبانه تحريمي صلاته خاصة ، وقال المريضي يستحب التمام مطلقاً وعرفوني . لأن لشرط قصد لمسافة أو الأربعة شرط لرجوع ، والمشرط عدم عدم شرطه .

قوله : ولو قصد مسافة فتجاوز سماع الاذان ثم توقع رفقة

د حرج من يدد مرل مرلا يوقع فيه رفقة فاما أن يكون ذلك المنزل على رأس مسافة أولا ، والثاني ما أن يكون قد تجاوز الى حد التقصير من جهة بحدرون ولادن أولا . وعلى التقديرين الأولين اما أن يوي الإقامة هناك أولا ، والثاني اما أن يكون حارماً ما سهر وان لم يحصن برفقة أولا .

فيها قسام « ١ » أن يكون موضع الوقع على رأس مسافة ولم يوا الإقامة بقصر قطعاً . « ٢ » أن يقصر عن المسافة ويحصى الجدار وهو حارم بالسفر بدونها ولم يوا الإقامة كذلك . « ٣ » لصورة أبيض بحالها لو يوي الإقامة « ٤ » الصورة بحالها وهو غير حارم بالسفر . « ٥ » الصورة بأصباحها أو يحجب الجدار بهذه الصور الثلاث لا يقصر فيها .

قوله : وله في أثنائها مرل قد استوطنه ستة أشهر

(١) التهذيب ٢/٨٠٣

عزم في ثباتها إقامة عشرة أيام . أنتم
 وأسوف قصد مسافة فصاعداً وله على رأسها منزل قد استوطنه
 القدر المذكور . قصر في طريقه وأنتم في منزله
 ودا قصر ثم بوى الإقامة ثم بعد . ولو كان في الصلاة أنتم .
 (الثالث) أن يكون السفر مباحاً .
 فلا يترخص العاصي . كما لمتنع للحائض . واللاهى بصيده .
 ويقصر لو كان الصيد للحاجة .

شرط لمي و لشح و مدعه سبطان ، تمر ، واحده لمصف ، والصبر
 في « سوطه » عائد له . وحالف العلامة في ذلك و كفى سبطان لمي
 ولولم يكن المستصلح لمي كالنحو والشرع . أن يكون غير مستقل عادة .
 ورويه من يربع عن رب عليه سلام . يدل على قول الأولين ، ورويه
 علي بن عطين عن لكاه عنه - سلام - طهره في قول العلامة ، ومارواه
 عمار بن موسى في تمرى عن الصادق عليه السلام . قصر به بقول العلامة ،
 لقوله فيها « ولولم يكن [له] إلا محلة واحدة »
 وعند أحمد . لأن المصالح يحكم لاسم هو الاسطون ووجود لمي ، فكأنه
 في دارقامته . وقيد كونه في الملك لا مدخل له .
 ورويه من يربع بناء على تعاقب . مع أن الاسطون في الملك يستلزمه في

(١) التهذيب ٢١٣/٣

(٢) التهذيب ٢١٢/٣

(٣) التهذيب ٢١١/٣ ، لمي ٥ ٥٢١

ولو كان للتجارة قيل : يقصر صومه ويتم صلاته .

(الرابع) ألا يكون سفره أكثر من حصره ، كالراعي ، والمكاري

والملاح . والتاجر . والامير . ورائد . والبريد . والبدوي .

وصابطه . ألا يقيم في بلده عشرة ، ولو أقام في بلده أو غير بلده

ذلك قصر .

وقيل هذا يختص المكاري . فيدخل فيه الملاح والاجير .

اللد . ويراد بعض أفراد الدم لا يختص ، لما تقرر في اصول في شدة مسمومة .

قوله . ولو كان للتجارة قيل يقصر صومه ويتم صلاته

اعائن شحان وأنهما . وقال ابن ادريس حرج هذه لمسألة عسى

الحكم للاجتماع عليهما وأطلق المرتضى والحسن وسائر التفصير مع الإباحة

المرسول بمصلو . وحارده لعلامة والمصنف ، فعول الصادق عليه السلام في

حصر صوم عن معدوية من وهب إذا قصرت أفصرت وإذا أفطرت قصرت^(١) .

ولاه سفر مباح لا ينفذ وجوده لئلا يفرص . وكل سفر مباح يجب فيه المصير

مطلبه . لأن ما طرأ حرج فيهما وحده ، وهو قصد المسافة مع الإباحة ، وهو

ثابت باتفاق المانع ، فيجب القصر وهو المطلوب

مد كله إذ كان لمحارده ، وإنما كان للحاجة فلا خلاف في باحته مطلقاً

وإذا كان للهو فلا كلام في منعه مطلقاً .

قوله : وصابطه الأيقيم في بلده عشرة . إلى قوله : وقيل هذا يختص

بالمكاري

لصابط المذكور قول لشع في الهابة ، وقال المرتضى صابطه كون سفره

(١) التهذيب ٣/ ٢٢٠ ، الفقيه ١/ ٢٨٠ ، الوسائل ٥/ ٢٢٨ .

أكثر من حضره .

أورد عليه المصنف اشكالا ، وهو : أنه يلزمه لو أقام عشرة في بلده وسافر
عشرين أن يتم صلاته . لأن مفردة أكثر من حضره ولم يقل به أحد ، فذلك عدل
إلى قول الشيخ ثم حكى قولاً أن ذلك محقق بالمكاري ، ولم يسمع من الشيوخ
فأثله ، ولكن قال بعض هؤلاء كآء هو نفسه لدل وقول الشهيد أنه احتمال
عنده ، لكنه موجود في رواه عدالله من سائر شئ لصادق عليه السلام .
وهما فائدتان :

(الاولى) روى محمد بن مسلم صحاح عن أحدهما عليه السلام قال : المكاري
والملاح أحدهما سفر فنفصروا . ومنه روى لمفصل من عبد الملك مؤثراً
عن الصادق عليه السلام .^١

قال الشيخ والكسبي المراد به من جعل ضربين مبرلاً واحداً فلفصروا في
طريق وسم في السفر ، لما دل عليه رواه عمرو بن محمد بن عثمان
لأشعري عن بعض أصحابنا رفعه إلى الصادق عليه السلام .^٢
(ثانية) قال ابن إدريس لا تكفي المفردة الواحدة في جدو الاسم وإن
لم يتم عشرة . بل لا بد من تكرار حتى يصدق عليه ذلك عرفاً ، وأقله ثلاث
مرات . لكنه أقصد ذلك بقوله . أما صاحب الصفة من المكاريين والملاحين
ومن يدور في مجاورته وفي أمارته ولا يجري مجرى من لا صفة له ممن سفره أكثر

(١) الوسائل ٥١٩/٥ ، الفقيه ٢٨١/١ ، تهذيب ٢١٦/٣

(٢) الوسائل ٥١٩/٥ ، التهذيب ٢١٥/٣ ، الكافي ٤٣٧/٣ .

(٣) التهذيب ٢١٥/٣

(٤) اسر نر . ٧٦ ، قال في : فأما صاحب الصفة من المكاريين والملاحين ومن يدور
في تجارته من سوق إلى سوق ومن يدور في عمارته بحرون مجرى من لا صفة له ممن سفره
أكثر من حضره . إلى آخر ما قل .

ولو أقام خمسة قبل : يقصر صلاته نهاراً ويتم ليلاً . ويصوم شهر رمضان على رواية .

(الحامس) أن تنواري حذر أن البلد الذي يخرج منه ، أو يحمي أدانته فقصر في صلاته وصومه وكذا في العود من السفر على الأشهر .

من حصده . ولا يصر فهم ما اشترى من الدعات من تحت عليهم التمام نفس خروجهم في السفر . لأن صعبهم يوم معهم من لا صعبه به ممن سفره أكثر من حصده . وهذا غلط [وتناقص]

قوله : ولو أقام خمسة قبل يقصر صلاته نهاراً ويتم ليلاً ويصوم شهر رمضان على رواية

بما نقل هو الشيخ في إسناده والمسوط ، وحذره القاضي وابن حمزة ولروايه المشار إليها رواها عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام^(١) .
وقال العلامة لا يرى من المحكيين في صلاة وصوم كما تقدم وهو الأقوى .

قوله : كذا في العود على الأشهر

بشر لي قول علي بن محبوب فإنه لم يصرط حفاء شيء من الحجاز ولا الأردن . والأولى أنه لابد من حداثتها معاً ، لروايته محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^(٢) لدانته على غبار حفاء حذر . وروايته بن سنان عن أبي الغبار حفاء الأردن . وبه قال المرتضى وسمع في الخلاف ، وكتفى في المسوط

(١) إقفية ٢٨١/٦ ، الوسائل ٥١٩/٥

(٢) الوسائل ٥٠٥/٥ ، الكافي ٤٣٤/٣

(٣) الوسائل ٦٠٥

وأما القصر فهو عزيمة . الا في أحد المواطنين الاربعة . مكة ،
والمدينة . وجامع الكوفة ، والمجاير فانه محير في قصر الصلاة
والاتمام أفضل .

وقيل : من قصد أربع فراسخ ولم يرد الرجوع ليومه تخير في

بأحدهما ، وتبعه القاضي .

وكذا يقول في العود لارول عنه حكم القصر لا برؤية الحداد أو سماع
الاذان ، والخلاف أيضاً مع علي بن بابويه .

قوله : وأما القصر فهو عزيمة الا في أحد المواطنين الاربعة

فما كونه عزيمة - اي وحاً - فجامع الاصحاب ، ومسند الكتاب في
قوله « و قد صرنا » وقد تقدم وحده لاستدلال ، وفعل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم واتفاق علماء أهل البيت عليهم السلام .

وأما كونه لا في أحد المواطنين لاربعة فهو قول أكثر الاصحاب ، وحالف
ابو جعفر ابن بابويه ، والافوى قول الاصحاب ، لانها ما كن شريفة فحاسب كثرة
الطاعات فيها ، ولروايات كثيرة بذلك^(١) .

هذا في الصلاد ، وأما الصوم فقال لشهد لم أقف به على نص ولا فوى
وقصة الاصل يعطي بناء حكم المطر . وهو المطلوب .

ثم ان السد وان الحسد حملاً مجموع المشاهد داخل في هذا الحكم .
والفتوى على خلافه .

قوله : وقيل من قصد أربع فراسخ

(١) جامع الوسائل ٥٢٨/٥

القصر والانتقام ، ولم يثبت

ولو أنتم المقصر عامداً أعاد ولو كن حادها لم يعد ، والباسي
يعيد في الوقت لا مع خروجه .

ولو دخل وقت الصلاة فمهر والوقت باق قصر على الأشهر .
وكذا لو دخل من ستره أتم مع بقاء الوقت .

ولو كانت اعترض ح القوات . لا حل للوجوب
وإذا بوى المسافر الإقامة في غير بلد عشره أيام أتم . ولو
نوى دون ذلك قصر .

ولو تردد ، قصر ما بينه وبين ثلاثين يوماً . ثم أتم ، ولو صلاة .
ولو نوى الإقامة ثم بدا له : قصر

قد تقدم الكلام فيه .

قوله : ولو دخل وقت الصلاة فمهر والوقت باق قصر على الأشهر ،
وكذا لو دخل من ستره أتم مع بقاء الوقت

لمصنف اعسر حال الأداء في دخوله وخروجه . وله قال المصنف وعليه من
بابونه و من ادريس و لم تنص . وقال من لم يغسل والمسح في لبانة ومحمد
ابن بابونه : أدرك الوقت حاصراً مفرد الطهارة والصلاة أتم والا قصر . وقال
شريح في تحاليف حار له . لتفسير ومسحب الأمام

و لعدم اعسر حال الوجوب في الخروج وحال الأداء في الدخول : أما
الاول فلا سفر لا يؤثر فيما وجب قبله ودخول الوقت حاصراً وحت لا ربع
فلو حار لتقصر لم تأثير سفر في وجب قبله . وهو محال . وأما الثاني فلا

ما لم يصل على التمام ولو صلاة .

ويستحب أن يقول غثيب الصلاة « سبحان الله والحمد لله ولا
إله إلا الله والله أكبر » ثلاثين مرة . حراً

ولو صلى المسافر حنك المقيم لم يتم ، وانصر على فرضه ،
وسلم منفرداً

ويجمع المسافر بين الظهر والعصر . وبين المغرب والعشاء
ولو سافر بعد ركن أو ركعتين صلى أسوأه . قضاه سحراً وحضراً .

شرط تأثير السفر في العصر بقاؤه الذي وقت يصح لأداء الأداء ، لاستحالة
تأثير الشيء حال عدمه ، فإذا حضر في وقت وقد بقي مقدار الظهر وأداء ركعة
قال شرط العصر ، مرور المشروط . ولو بقي وقت قل من ركعة ثم بقى وقت
يصلح لأداء الأداء فحب العصر . يصح عبده وعدوله من أدرك جزءه
من الوقت وهو في الملك وجب الاتمام .

وتخرج على ذلك أنه لو صلى في نفسه سار ودخل بلد وهو بصني
من اسم المصير وحل لاسم . ولو صلى في سببه وهي سائر ثم من لاسم
خرجت عن مبدء التفسير وجب الاتمام عنده

قوله : ما لم يصل على التمام

أي يكون قد صلى بعده لأومه صلاة مصير لا غيرها . وشرط حشد
أمران : أن يكون قد صلى فرضه بعصر . وأن يكون به لتمام . وعنى ذلك ذلك
رواية أبي ولاد عن الصادق عليه السلام^(١)

(١) الفقيه ١/ ٢٨٠ ، التهذيب ٣/ ٢٢١ ، الوسائل ٥/ ٥٣٢

فيتعزع حينئذ فروع :

- (الاول) أن يكون قد شرح في صوم وبحسن كونه كإصلاح لرسه على المقام
فيكون عملاً مهيأ عن إبطاله ، وباحتمل لعدم عدم الصلاة التي هي شرط .
- (الثاني) لو حرج الوقت ولم يصل عمداً أو سهواً فاعتبار ثبوتها في الدمه
فيكون قد صلى ومن عدم الفصل .
- (الثالث) لو صلى قبل الرجوع سبعة الفصواتم أربعاً سهواً وذكر بعد الرجوع
فمن حيث إحرازها فهو قد صلى ومن عدم بيه انتقام فم نص
- (الرابع) لو صلى مرة تماماً ماسباً فل بيه الأدمه وخرج الوقت لم يعتبر
- (الخامس) لو رجع في الأثناء ثلاث لاقول ان كان بعد ركوع الثلث فكس
صلى والا فلا . ويقوى عندي في لصوم أنه ان كان الرجوع بعد الروال فكمن
صلى وان كان قبله فلا .

كتاب الزكاة

وهي قسمان :

الاول : زكاة المال ، وأركانها أربعة

(الاول) من تجب عليه ، وهو كل باع عاقل حر مالك للثياب

متمكن من التصرف

والنوع يعتبر في الذهب والفضة جمعاً .

بعم لو اتحر من اليه النظر أخرجها استحباباً

ولو ضمن التولي واتحر لنفسه كان الربح له . ان كان ملياً ،

وعليه الزكاة استحباباً

وهي مصدر ركي يركو أي يهروم ، ومنه قوله تعالى « ذلكم أركى لكم

وأظهر » أي أسمى ، و« علام ركنا » أي صغرا .

(سورة البقرة ٢٣٢)

(سورة مريم ١٩)

ولو لم يكن ملياً ولا ولياً ضمن ولا ركاة ، والربيع لليتيم .

وشرعاً عرفها المصنف في لعمري بأنها مسم لحق بحب في المال تعتبر في وجوبه النصاب .

فيل . بتقص طرداً بحمس الكسر والعوض ، وعكساً بالمدونه .
وقد السعيد : هي صدقة راححة مقدرة بأصل الشرع ابتداءً ، فالصدقة
يحجر الحرس ، وبالأحقة لتشمل الواحة والمدونه ، وبالمقدرة ليحجر بر
الأخوان وبحوه ، وبالأصالة يحجر المدورة وشبهها . وبالأنداء يحجر الكفارة
وعرفها الشهد بأنها صدقة نصاب بالأصالة . وتعريف السعيد أحسن وأسد
قوله . ولو لم يكن ملياً ولا ولياً - إلى آخره

الذي يتحرف في مال لطفل إما أن يكون ملياً ولياً أو لا يكون ولياً ولا ملياً ويكون
وليّاً غير ممي أو بالعكس . وعلى التقادير الأربعة مسائل ضمن وسحر نفسه أو
للطفل ، فالأقسام حيث ثمانية :

(الاول) أن يكون ولياً ملك وسحر نفسه ، فضمن ما يملك من المال ويربح
له والركاة عليه .

(الثاني) المسألة بحالها وبحر لطفل والربيع للطفل والركاة المستحقة
يحجرها من مال الطفل ولا ضمن عليه لو نهب المال .

(الثالث) أن يكون ولياً غير ممي وسحر للطفل ، فلا ضمن عليه والركاة
المستحقة على الطفل والربيع له

(الرابع) أن يكون ولياً غير ممي وسحر نفسه . فإن شرب ما ليس بالربيع
للطفل ولا ركاة له ولا مال مضمون . وإن شرب في الذمة وبقدالمان فالربيع له
والركاة المستحقة عليه والمال مضمون

(الخامس) أن يكون ممي غير ولي ويتجر للطفل ، فالربيع للطفل ولا ركاة

وفي وجوب الزكاة في علات الطفل روينسان ، أحوصهما :
الوجوب .

وقيل . تحب في مواشيهم ، وليس بمعتمد

و المال مضمون

(السادس) المسألة بحالها وسحر لعمه فحكمه حكم الرابعة

(السابع) أن لا يكون أحدهما وسحر للطفل ، فربح سطل ولا زكاة

والمال مضمون .

(ثمن) لمسأله بحالها وسحر لعمه . فحكمه الرابعة و سادسه

قوله: وفي وجوب الزكاة في علات الطفل روايان أحوطهما الوجوب

رواية الوجوب عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر والصادق عنهما السلام^١

وروايه عنده عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام^٢ ، كما روايه يونس بن

يعقوب عن الصادق عليه السلام . د وحدث عنهم صلاة وحسب الزكاة^٣

وعمل بالاولى الشحاح ومن بعدهم وسادة المرتضى و حسن وسلاح .

واحاره العلامة وهو لا قوى . لأن ركاه مكلف ولا شيء من لصي بأهل

للتكليف ، والمقدمان طاهران ، وعموم قوله عنه السلام رفع القم عن

ثلاثة - الحديث - ولأن الركاه للظهر عن النسي ، لقوله « يظهرهم ويركبهم

بها » والصبي لأذنب له .

قوله : وقيل تحب في مواشيهم وليس بمعتمد

ول الشحاح واس حمزة . و - م يوجد لهم دليل باص على المنطوق ولا

(١) التهذيب ٢٩/٤ ، الكافي ٥٤١/٣ .

(٢) الكافي ٥٤١/٣ ، التهذيب ٢٩/٤ باختلاف بينهما

(٣) الكافي ٥٤١/٣ ، التهذيب ٢٧/٤

ولا تحب في مال المجنون ، صامتاً كان أو غيره
 وقيل . حكمه حكم الطفل . والاول اصح .
 والحرية معترة في الاحاس كلها . وكذا التمكن من التصرف .
 فلا تحب في مال العائى ، اذا لم يكن صاحبه متمكناً منه .
 ولو عاد اعتبر الحول بعد عوده .
 ولو مضت عليه احوال ركاه لسة استجماً

مدرسوى لعمومات كقوله : في خمس من الامل ساء . وعبداللك و لمصنف
 قل انه غير معتمد . وهو الحق بلاص . ولد فلان أولاً . والعمومات ليست حجة
 ولا لوحد لركاه في مالهم الصائب بحوله تحب لعموم وليس به جماعاً .
 ويؤيده رواه محمد بن الفضل عن لكاظم عليه السلام لاركاة على سم^٢
 والنكرة في سياق النفي للعموم .

قوله : ولا تحب في مال المجنون صامتاً كان أو غيره . وقيل حكمه
 حكم الطفل والاول اصح

القائل هو شيخان حملاه على النصي لاسراكتها في عدم العقل
 فلان فاس لا يقول به ، سلم لكن الحكم في الاصل ممنوع . سلمنا لكن
 لجامع عديمي^٢ لا يصح لتعليق . سلمنا لكن الفرق حاصل . فان النصي له عاه
 معلومه بحصل معها لعقل بخلاف المجنون . ومع الفرق لا يسم العدم

(١) الكافي ٣/٥٣١

(٢) الكافي ٣/٥٤١ . تهذيب ٢/٢٧٤ . ٣ بخلاف من لكتيب وويهد ابراهيم
 هو محمد بن القاسم بن الفضيل و يروى عنه (م) . وانما نحن لرحمة عليه السلام
 (٣) أى عدم العقل الجامع بينهما

ويستحب في كل ماتسته الارض ، مما يكل أو يوزن ، عدا الخضر ،
وفي مال التجارة قولان . أصحهما : الاستحب
وهي الحيل الاث ، ولانستحب في غير ذلك ، كالمعال والحمير
والرقيق .

ولذكر ما يختص كل جنس ان شاء الله تعالى .
القول في ركاة الانعام ، والنظر في الشرائط واللواحق .
والشرائط أربعة :
(الاول) في النصب .
وهي في الابل . اثنا عشر نصاباً . خمسة . كل واحد خمس ،
وفي كل واحد شاة .

واذا بلغت سنأ وعشرين ففيها بنت مخاص .
فاذا بلغت سنأ وثلاثين ففيها بنت لبون .

المقرض وحسب عليه دون المستقرض ، حملاً لروايه منصور بن حازم عن الصادق
عليه السلام . لدالة على أنه ان أدى المقرض فلاركة على المقرض على ذلك
وليس بشيء . لان حملها على ذلك أولى من حملها على اسرع عنه .
فما مع أن الركاة دافعة للمك والمقرض قد ملك . والشرط غير لازم لانه
شرط في العبادة على غير من وجب عليه .

قوله : وفي مال التجارة قولان أصحهما الاستحب
قال ابن بابويه بالوجوب . والمعتمد الاول ، لروايات كثيرة . منها رواية

وإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة .
 فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة
 فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون
 فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان
 ثم ليس في أراند شيء حتى يبيع مائة وإحدى وعشرين ، فهي
 كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين ست لبون دائماً .
 وفي القر نصبان
 ثلاثون : وفيها تبع أو تسعة . وأربعون وفيها مسة .
 وفي الغنم خمسة نصب
 أربعون ، وفيها شاة .
 ثم مائة وإحدى وعشرون ، وفيها شاتان .
 ثم مائتان وواحدة ، ففيها ثلاث شياة .

ررارة في تصحيح قال . كنت عبد الله عليه السلام وليس عنده غيراه جعفر
 عليه السلام فقال ررارة بن أدور وعثمان سارع في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ، فقال عثمان كل مال من ذهب أو فضة يدار به ويعمل به ويتحرره
 فمه الركاه إذا حل عليه الحول . فقال نور : أم ما اتحرره أو دير وعمل به
 فليس به ركاه ، سا الركاه فمه إذا كان ركازاً أو كمرأ موصوعاً ، فإذا حال عليه
 الحول فعليه ركاه ، فخصص في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فاذا بلغت ثلاثمائة وواحدة فروايتان ، أشهرهما . أن فيها أربع
 شياء حتى يبلغ أربعمائة قصداً ، فهي كل مائة شاة ، وما نقص فعصو .
 وتحب التعريضة في كل واحد من النصب ، ولا يتعلق بما راد .
 وقد جرت العادة بتسمية ما لا يتعلق به الزكاة من الإبل شتقاً ،
 ومن البقر وقصاً ، ومن الغنم عفواً .

الشرط الثاني : السوم . فلا تحب في المعلوفة ولو في بعض
 الحول .

(الثالث) الحول . وهو الشاة عشرهلالاً . وإن لم يكمل أيامه .
 وليس حول الأمهات حول السحاح ، بل يعنرفيها الحول كما
 في الأمهات

ويؤتم ، ما نقص عن النصاب في أثناء الحول استأنف حوله من

فقال : القول ما قال أبو ذر^١

ومحمد بن زبيرة عن أبي ذر ، أنه أتى الربيع الثاني عن الصادق عليه السلام^٢
 وهي محمولة على الاستحياب .

قوله : إذا بلغت ثلاثمائة وواحدة فروايتان أشهرهما أن فيها أربع شياء
 رواه الأربعة رواه زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير وروند العجلي والعصلي

(١) الوسائل ٤٨/٦ وسام الحديث قول أبو عبد الله عليه السلام لا يبدى ما يريد
 لأن يخرج من هذا الحديث أن لا يصير نقدهم ، كنهه هذا به ألك على
 لا أحدهما به

(٢) الوسائل ٤٦/٦ .

بن يسار بن النضر والصادق عليهما السلام ، وعمل عليها الشيخ في كتبه واس
الحسين والتمني والناصي ، والآخرى روى عنها محمد بن قيس عن الصادق عليه السلام
اذا رادت العم عسى منس فيها ثلاث شاة ابي ثلاثمائة ، فاذ كثر بعسم
فهي كن مائة شاة . وعمل بها لمرضى و نجس واما ما روى وسارو بن ذريس
قالوا والكثرة يصدق بزيادة واحدة

والاقوى الاول لان ابن قيس مشرث بين جماعة منهم الضعيف ، ولو كان
هو القوي لم يكن معرضا لمحسن " الحياء " لانه من الصادق عليه السلام .
ثم ان صدق لكثرة ما واحد مسعد عرف ، مع أن لكثرة غير محصورة في
عدد ، فيمكن أن يكون أر دأربعمائة وشة في برونه الاخرى .

د عرف هذا فاعلم أنه يظهر الفائدة من التوليد في لوجوب والصمد
أما لوجوب فظهر ، اذ يجب على المذهب لأول أربع وعلى ابي ثلاث
وأما تصاميمه فوسف منه شاة من ثلاثمائة وواحد بالتعريف يجب على قول
المرضى شاتان وعلى قول الشيخ يسقط من الاربع بعد ثلث فوجب عليه
شاتان ومائتا جزء من ثلاثمائة وجزء من شاة .

(١) الكافي ٥٣٤/٣ ، التهذيب ٢٥٠/٤ ، الرسائل ٧٨/٦ .

(٢) التهذيب ٢٥٠/٤ ، الرسائل ٧٨/٦ .

(٣) أخذ الرجل اعاناً خضع لله وخضع قلبه . وأخرج الشيخ المفيد رحمه الله
في اختصاره من ٦٦ سنة عن سلمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله عليه
السلام يقول : أحد أحاديثنا ذكرنا وأحاديث بني عبد السلام الأربعة وبعير
المرادى ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية ، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستبط هدي ، هؤلاء
حفاظ الدين وماء من عليه السلام شي جلال الله وحرمة ، وهم ليعلموا لابي لذب
وفي الاخرة وأخرجه الكشي في رجاله من ٤٠

ولو ملك مالا آخر كان له حول بانقراده .

وبوجه آخر - لو تمت واحدة لا يفرط بعد الحول فهي قول الشيخ بقسط أربع شدة على ثلاثمائة جزء وجزء واحد وسقط منه جزء واحد وهو أربعة أجزاء من ثلاثمائة جزء وجزء واحد من شدة . ففي الواجب عليه ثلاث شياه ومائة جزء وسبعة وسبعون جزءاً من ثلاثمائة جزء وجزء من شاة وعلى قول الآخر لا يسقط اثلاث على ثلاثمائة جزء وجزء . لأن الواجب له لرائده شرط في التعبير الفرضي وليست جزءاً من محل الوجوب .

قوله : ولو ملك مالا آخر كان له حول بانقراده

تنفيح هذا الكلام بمسائل :

(الأولى) لو ملك مالا آخر من غير حسن ما عده لا كلام أن له حول آخر (لكنه) لو ملك مالا آخر في أثناء الحول من حسن ما عده وهو نصيب مسفل لا يعنى له الأول كحس من لابس بعد خمس فله أيضاً حول بانقراده .
(ثالثة) أن يكون الثاني غير نصيب مستقل بل مع الأول يصير نصيباً ثانياً .
كما لو ملك ثلاثين مائة ثم عشراً بعد ستة أشهر . الأولى استيفاء حول الجميع بعد تمام الأول حتى هذا يجب أن يكون المملوك نائباً أحد عشر حتى يتم الأربعين ، لأن المقر ملكو من ثلاثين واحدة عند تمام حولها وأما عند ذلك من الاحتمال كوجوب سبع وربع المائة وثلاثين على القول بالوجوب في المدة لا العين .

(١) فإن العلامة في المدة ولو ملك ثلاثين مائة وعشرأ بعد ستة أشهر بعد تمام حول الثلاثين تسع أو ثمانية ، وعند تمام حول المشر ربيع مئة ، فإذا تم حول آخر على الثلاثين عليه ثلاثة أرباع مئة . وإذا حل جز على المشر عليه ربيع مئة وهكذا . ويحتمل السبع وربع لمئة دنة وأسد . حتى أربعين عند تمام حول الثلاثين

ولو نلّم المصاب قبل الحول سقط الوحوب .
وان قصد الفرار - وأو كان بعد الحول - لم يسقط
(الرابع) ألا تكون عوامل .
وأما اللواحق فمسائل

(الاولى) الشاة المأخوذة في الركاة ، أقلها الحدع من الصان
أو الثنى من المعز . ويحزى الذكر والانثى
وست المخاص هي التي دخلت في الثانية . وست اللبون ،
هي التي دخلت في الثالثة . والحقة هي التي دخلت في الرابعة .
والجدعة ، هي التي دخلت في الخامسة . والتبع من البقر هو الذي
يستكمل سه ويدخل في الثانية .
والمسة : هي التي تدخل في الثالثة .

قوله : لو نلّم المصاب الى قوله : وان قصد الفرار
هذا قول المسح في لهدب والمعد ومرضى وهو بحق لا يفسد المشروط
بانتفاء شرطه

وقال في النهاية : اذا قصد الفرار بالنلّم وجبت الزكاة

قوله : الجذع من الضان

وهو منه دون سنة الى سنة شهر ونسي ما دخل في السنة ، والربى

(١) الربى يضم الراء وتشديد الهمزة على و . - على هي الضرا الوالد عن قرب ، وجمعها
باب . وهي في بعض النسخ في حمراء . وربما أطلقت الربى على الشاة والثاقة أيضاً
و المانع من اخراجها مرضى . - مرضه ومن ثم لا يقام عليها الحد ، فلا يحزى
خراجها وان مرضى المالك . ويحتل المانع الاضرار بالحداء ، فهو مرضى باخراجها جار

ولا تأخذ الرى ولا الحريضة ولا الهرمة ولا ذات العوار ولا
تعد الاكوة ولا فصل حارب

(الثانية) من وجب عليه سن من الابل وبنت عبده ، وعمله
أعلى منها بس دفعه . وحمل شاتين وعشرين درهماً ، ولو كان
عنده الادون دفعها ومعه شاتان أو عشرون درهماً
وبحرى من اللون الذكر ، عن ست المحاص مع عدها من
غير حر

ويجوز أن يدفع عما يجب في النصاب من الانعام وغيرها من
غير احسن بالقيمة فيه . والاحسن أفضل ويتأكد في النعم .
(الثالثة) اذا كانت النعم مرصاً لم يكنف صاحبته
ويجوز أن يدفع من غير علم البلد وكذلك ادون

هي اسي ترى ولدها سى حمه عشرون وثلث خمس يوماً ، وهي في هذه
الحالة مبركة لغيره من سى اده . والاكوة تسمة لمعد بلاكل

قوله : ومن وجب عليه سن - الح

قد اد كان به وبه وحدث . اما لو كان مسين فهل يصحف ، انصحه
قل نعم ، لان مساوي المساوي مساوي ، وقبل لا لانه قياس .

قوله وبحرى انى اللون الذكر عن ست المحاص مع عدها
اموى على لحر . قصد اعتباراً واصطراً لكونه أكبر منها

قوله : والاحسن أفضل

وقل البلد . من احسن في مع . والفتوى على الافضلية

(الرخصة) لا يجمع بين متفرق في الملك . ولا يفرق بين مجتمع فيه . ولا اعتبار بالحلقة

نقول في رخصة ذهب والحلقة

ويشترط في رجوع صاحب . و لحول . وكوبهما مفوضين بسكة المعاملة .

قوله : ولا يجمع بين متفرق في الملك ولا يفرق بين مجتمع فيه ولا اعتبار بالحلقة

لله عبارة حدث مردي عن أبي صبي الله عنه وآله وسلم . إلا أنه رد به لفظة « في الملك » إذ هو المراد عبدا . فصرح به علي وجه التفسير ، وقصد بذلك الرد على الشافعي حيث أنه يصر بالحلقة . وشرائط عبده اتحاد الحرعي والبراعي و سراح والحلب والفحل . ورجوع الركة على الملاك في المصايب التي حدثت بشروط انفك أموالهم أو اختلف كما تحسب على المالك الواحد .

ويطلب ما ذكره أن يقول لو فزل الحديث على الاجتماع في المكان كما قاله لزم أن لا يجمع بين مالين واحد إذا تفرق في المكان ، لكن اللارم ماطل أحمد فكذلك لمعلوم . ولا ما صهرود . ونصاروي أنس عنه صلى الله عليه وآله وسنة أنه قال إذا طلب سائمة رجل . فقه عن رجلين ففسس فيها صدقه إلا أن يشاء ربها . وقال « من » : من لم يكن له إلا الأربع من الأبل فليس

(متن ابن ماجة ٥٧٦/١ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، سنن الترمذي ١٧/٣ ، كتر العمال

٥٢٨/١٦

(٢) كتر العمال ٥٢٨/١٦

وفي قدر النصاب الاول من الذهب روايتان . أشهرهما : عشرون
ديناراً ، ففيها عشرة قراريط .

فيها صدقة ١

وأمر رواه سعد بن عبد الله في الحفظ ما احتجنا في الحوض والحسن
في الرعي ٢ . فليس فيه حجة . لأن أساس الحديث بطال بسند راء اسم لحظته
وحرف الراء الذي هو محل لراح لا في صدق اسم لحظته .

قوله : وفي قدر النصاب الاول من الذهب روايتان أشهرهما عشرون

هذه هي المشهورة بين الأصحاب وعمل عليها أكثرهم ، ورواها عنه
من أصحاب عن الصادق عليه السلام . ورواها محمد بن أبي العلاء عن الصادق
عليه السلام أيضاً ورواها عن النضر بن علي عليه السلام ٣ . وهو مذهب الفقهاء الأربعة
والرواية الأخرى رواها أبو بصير ومحمد بن مسلم وبريد لمحيي والفتيل بن
يسار عن لؤي بن عمرو عن علي بن محمد بن سلام ٤ مضمونها ليس في من أربعين شيئاً
لكن لا ولى شهر وكثروا ، وهي مطابقة لعموم القرآن كقوله «وأوفقوا
من رزقكم» ٥ . خرج عنه ما عدل لركاء وما نقص عن عشرين بالأحجام

يبقى الباقي

(١) متن ابن ماجة ٥٧٤/١ وفيه : ليس فيما دون خمس من الأبل صدقة ولا في

أربع سي .

(٢) كثر الصال ٣٣١/١٦

(٣) كذا في النسخ ١٠ في التهذيب : أبو بصير لمحيي بن أبي العلاء

(٤) راجع التهذيب ٦/٤ والوسائل ٩٢/٦

(٥) التهذيب ١١/٤ لا . قال ٩٤/٦

(٦) سورة المائدة : ١٠

ثم كلما زاد أربعة ففيها قيراطان . وليس فيما نقص عن أربعة زكاة .
 ونصاب الفضة الأول مائتا درهم وفيها خمسة دراهم ، ثم كلما
 زاد أربعون ففيها درهم . وليس فيما نقص عن أربعين زكاة .
 والدرهم ستة دنانير . والدانق ثمانى حبات من الشعير يكون
 قدر العشرة سعة مثاقيل .

ولا زكاة فى الدائك ، ولا فى المحلى . وزكته اعارته .
 ولو قصد السبك المخرق من الحول ، تحب الزكاة . وأركان
 بعد الحول لم تستطع . ومن خلف نعيانه بفقته قدر النصاب فرائداً
 لمدة . وحل عليها الحول وحت عليه زكاتها لو كان شاهداً ، ولم
 تجب لو كان غائباً .

ولا يجبر الجنس بالجنس الاخر

قوله : ثم كل ما زاد أربعة ففيها قيراطان

هذا هو المعمول عليه من لاصحاب . وحالف عمى بن سوية وجعل النصاب
 الثانى أربعين مثقالاً ، وأكثر الروايات على الاول .

قوله : ومن خلف لعياله بفقته صدر النصاب الى آخره

هذا قول السبع فى الجهة . وروى سدى بن عمرو عن الكاظم عليه السلام
 و يوصى عن الصادق عليه السلام : " من خلف من ادريس " ففى ذلك قول

(١) الكافى ٥٤٤/٣ ، التهذيب ٩٩/٤

(٢) الكافى ٥٤٤/٣ ، التهذيب ٩٩/٤ ، اقيقه ١٥/٢ ، الوسائل ١١٨/٦

(٣) الرائر : ١٠٣

القول في زكاة العلات :

لا تجب الزكاة في شيء من العلات الأربع حتى تبلغ بصائباً .
وهو خمسة أوسق . وكل وسق ستون صاعاً ، يكون ما يعرفه ألفين
وسعمائة رطل .

ولا تقدير فيما زاد ، بل تجب فيه وإن قل

د كان عتاً يحكمه حكم المال الغائب . فما كان في يد لو كل أو لودعي أو
مدفوناً وتقدر على التصرف فيه تجب فيه الزكاة بقية كان أو غيرها
والعواب : الفرق حاصل من النفقة وغيرها ، فإنها معرضة للتلايف ولا
يكون ملكاً تاماً كالمرهون وليس كذلك إذا كان حاصراً ، فإنه لم يخرج عن
ملكه وهو قدر عنه وعلى أحده . وحيث قلنا بموقوفها عن المالك حال العنة لا
تجب على أهله نصف ثوب كونه بحاله حولاً لعدم التملك ، فإن البقية تجب
بوما فيوما .

قوله : خمسة أوسق

الوسق بالكسر ستون صاعاً . وقال الحسن هو حمل لبقر والوبر حمل
البعل أو لحمار . والصاع كما نحي ، سبعة أرطال وأرطال مائة وثلاثون درهماً
وبالمقابل أحد وتسعون مثقالاً

فيكون قدر الصاب بالرطل ألفي . صل وسعمائة رطل . وبالدرهم ثلاثمائة
ألف درهم واحد وخمسين ألف درهم . وبالمقابل مائتي ألف مثقال وخمسة
وأربعين ألف مثقال وسعمائة مثقال . فعلى هذا يكون الدرهم نصف : خمس
مثقال .

ويتعلق به الركة عند التسمية حطة أو شعيراً أو ريباً أو نمراً
وقيل إذا احمر ثمر محل أو صمّر أو اعتد احصره .
ووقت الإخراج إذا صفت العمد . وجمعت الثمرة .
ولا تحب في العلات إلا إذا نمت في الملك ، لا ما ساع حياً
أو ستهب . وما يسمى سباحاً

قوله : ويتعلق به الركة عند تسميته حطة أو شعيراً أو نمراً أو ريباً .
وقيل إذا احمر أو اصفر - إلى آخره

الأول قول المصنف ، لم يعلم ثلاثة فلهذا الحذف مفهوم النهاية يدل عليه
والثاني هو المشهور عند أكثر الأصحاب . و اختيار العلامة واتباعه واحتج
أنه يسمى نمراً لغة ، والاعتبار بتسمية أهل اللغة لا العرف

ويدل على ذلك قول صاحب الصحاح - سر - وهو ملحق به خلال ثم
ملحاً ثم رصب ثم نمر

وهو نظير . أم لا فليصح من تسميته نمر مرة واحدة ومقدمه شيء
ليسب من ذلك الشيء ولا نكال الطبع نمر وكان النسخ يجب فيه الركة وان

(١) ثم من ثمر محل ثاب من أمب وهو حطس حطع أهل اللغة ، لأنه
يرد على التحل بعد إطفائه حتى يحلف أو يحد - به فصح - يرد في التمس حتى حسن
(٢) فصح ما يفتح من حطه ثم يفسر نمراً - به شيء - ويكاف التحلة
ذكر ثم يفسر ثمر بل يؤكل منه - يرد - على تحله مرة واحدة حتى يفسد منه يبقى مثل
لقدس وله ركة ذكاة فيلقح به الأنثى

(٣) أصبح نمر محل مدد حصر فدرج إلى الاستدراك - به - يفظ لنوى وهو
كالحصير من نعب أو من يشره يسمى - خلال - إذا جرد في الصل والتمسك إلى
الحصيرة أو دمره فلهذا حطه - به - يفسد رصده فهو الزهر

أو بعلا أو عذيا ففيه العشر.

وما يسقى بالواضع والدوالي ففيه نصف العشر.

ولو اجتمع الامران حكم للاغلب .

ولو تساوبا أحد من نصفه العشر . ومن نصفه نصف العشر .

والزكاة بعد المؤونة .

سلما التسمية لكمة محار من ذب اسمه الشيء ساقول الله . وانك قد ذلك

لصدق السلب ، إذ يصدق سلب التمر عنه .

وأما ذب فليسع من كون الاعتبار لسمية أهل للعقل أهل العرف ، لما

تقرر في الأصول أن لحقيقة العرفية مقدمه على اللغوية

وفائده اختلاف يظهر إذا سح المالك أو مرط قل صدق سم بحر . فاسه

لأوحوب ولا صمان على قول المصنف ويكون في المسع الزكاة على المشتري

وعلى قول العلامة يكون لأوحوب على نافع والصمان حصلا

قوله : أو عذيا أو بعلا

قال أبو عمرو العمل والعذي واحد ، وهو ما سقه لسماء . وقول الأصمعي

العذي ما سقه لسماء . ولعل يشرب بعروفه من عرسعي ولا سماء

هذا فائدة حبيبه . هي : أن زكاة إذا كانت بعد إخراج المؤن كما يجيء

فأي فرق من ما يسقى سيح . وما يسقى بالدوالي وشبهه

أحب أنه لا شك أن إغراق أولا النص والاحكام سرعه لأحب بعليله

طاهرا . وثنا أن الفرق من يعجل إخراج الدراهم في إصلاح السقي ويكلف

لمشاق في مراوته . فمست ذلك لمخيف عن المالك

قوله : والزكاة بعد المؤن

القول فيما تستحب فيه الزكاة :

يرد به ذلك تحريم السبي والعمارة والحفظ والمساعدة في حصد وحداد
قوله الشيخان في الهدية والمقنعة وابن نابويه وقال في المسوط والحلاف
المؤن على المالك دون الفقر . . وهو مذهب الفقهاء الأربعة .

و ختم المصنف على الأول في بعض ما أن لمؤنه مسرته المال فيكون
عنى الجميع كالحرص على غيره من الأموال المشتركة . ولأن الرام لذلك
ذلك حيف عليه وصرح فيكون معيب لقوله تعالى « لا تأكلوا أموالكم»^١
وهنا فوائد :

(الأولى) حكم الحراج حكم المون في كون الزكاة بعد الحراج ، وقال به
أكثر علماء الإسلام .

(الثانية) صاحب الأرض والعامل دال على أن يجب حصه في الدر والمخ
، حسب كل مهمات ما يجب عليه الزكاة : مع أنه رزقه مجتهد بأن ذلك تحريم
عن الأرض والعامل فلا يجب فيهما زكاة كما في صورة لآخره
ورد عنه من أدريس والمأخرون . والأقوى أن يكون . مع صحة العقد
يجب الزكاة فلا وجه لكلامه ومع بعد فالحق ما قاله

(الثالثة) والسيارات مائة أرض والمردى لأجل إصلاح الأرض فم يحصل
لكن منهما ما يرد عن دونه ويجب الزكاة مع نوع ذلك بمصدا . ولذا لا يمنع
الزكاة عندنا .

١) حد بجهد حد من ٥٠ في صاع وأحد بحد ٥ آلاف حتى حد ٥٠ وهو قنطار
٢) سورة محمد ٣٦ قال في التفسير جميع أموالكم من غنمكم على حرة يسر
كأعشر ونصف لغير أربع عشر

يشترط في مال التجارة الحبوب . وأن يطلب برأس المال أو
الزيادة في الحبوب كونه . وأن يكون قيمته بصاً باً فصاعداً . فيخرج
الزكاة حينئذ عن قيمته دراهم أو دينار . ويشترط في الحبوب حبوب
الحول ، والسوء ، وكونها اثناً .

فيخرج عن العتيق ديناران ، وعن البرذون دينار
وما يخرج من الأرض مما تستحب فيه الزكاة ، حكمه حكم
الاحساس الأربعة في اعتبار السقي وقدر النصب وكمية الواجب .
الركن الثالث : في وقت الحبوب
إذا أهل الثاني عشر وحتى الزكاة . ونعتمد شرط الحبوب
فيه كاه

وعند الوجوب يتعين دفع الواجب
ولا يجوز تأخيرها لا بعد . كما تنظر المستحق وشبهه

قوله : مال التجارة - إلى آخره

بعدم خلافه ، لكن لا من ذكر شروط آخر يظهر من معرفة حس ،
وهو أن المراد به : طلب معوضة له . فلهذا لا يكتسب عند استهلاك مسروراً
آخر الحول . فيخرج منك لا بعد كالارث والجار أو غير عقد معاوضة كائنه
أو عقد معاوضة غير مالية كالمكاح أو به بوالاكتساب كما لو سوى الفنية
حال الشراء . وبالاتمرار يخرج ما سوى به انفسه بعد نية الاكتساب في أثناء
الحول

(١) يقال : فنيته أي بعدته يعني به لا يحارة

وفيل اذا عر بها حار تَحِيرها شهراً أو شهرين
 ولأشبه أن حوار التأخير مشروط بالعدول فلا يتعدى بعير ورواه
 ولو آخر مع امكان التسليم ضمن

والسهد يكفي في لاسحاب بحد فسد لكسب واما ان يكن حصلاً
 حال العقد، لكن المشهور الاول .

تفريع : لو اجتمعت هذه الشرائط في العبد كاربعة مائة الاقوى وحوب
 العبيبة عداً . ولا يجمع الركائب في حقه صلى الله عليه وآله وسلم . لاسي
 في الصدقة .

قوله : وفيل اذا عر لها حار تَحِيرها شهراً أو شهرين والاشبه ان حوار
 التأخير مشروط بالعدول

حراج الركاة وحجب فور . يعارض النصوص على ذلك ، لكن ذلك حرج
 لاحتياط اما حال الضرورة : في حجب مسانح كعدم المستحق أو الحوف من
 ظالم وشبهه .

وقال الشيخان في المصنف والمقنع يجوز التأخير شهراً أو شهرين . ان لم
 يكن عذر . واستدلوا برواه حماد بن عثمان في يونس بن يعقوب كلاهما عن
 لصديق عن عبد السلام . والمصنف حجب ذلك منه . بعدد فطوول الزمان

(يعني . منك . سجدة اربعين سجدة . حجب عليه ركعات . ركاة اهل و كاه
 سجدة . من سقطت ركاة سجدة لمع . صلى صلى الله عليه وآله وسلم في صدقة
 ولشي كبر ثناء . قصر . آخر . مرفوع . في لا يوجد الصدقة في السنة مرفوع
 والحديث في كنز العمال ٣٣٢/٦ ، ٢٦٦

(٢) التهذيب ٤٤١ : ٢ . وسائل ٦ : ٢

(٣) لكافي ٣ : ٥٠٢ التهذيب ٤ : ٢٠٤

ولا يحوز تقديمها قبل وقت الوجوب على أشهر الروايتين
ويحوز دفعها الى المستحق فرصاً واحتمالاً ذلك عليه من
الزكاة، ان تحقق الوجوب وبقي القاص على صفة الاستحقاق
واو تعبر حال المستحق امتانف المالك الاحراج
ولو عدم المستحق في بلده نقلها، ولم يصمن لوثقت، وبضمن
لو نقلها مع وجوده، والية معتبرة في احراجها وعزلها .
الركن الرابع : في المستحق والمطر في الاصناف والاصناف
واللواحق .

أما الاصناف فثمانية :

الفقراء والمساكين .

ويقصر بحسبه .

قوله : ولا يحوز تقديمها قبل وقت الوجوب على أشهر الروايتين
هذا قول المصنف ، ويدل عليه أنها عادة موقفة فلا يقدم على وجه كإصلافة
والصوم . ويؤيده الرواية لمسار لها، من عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام
والرواية الأخرى عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام^(١) . وحملها الشيخ
على انصراف . لكن استغنى اسم برص حمل الشيخ محمل لرجيح شهره
لاولى .

واستحق أن يكون الزكاة عبر لشرطه بالحوال لا بصور فهو خلاف

(١) الكافي ٥٢٣/٣ ، التهذيب ٤٣/٤ ، الوسائل ٢١٢/٦

(٢) التهذيب ٤٤/٤ ، الوسائل ٢٠٠

وقد اختلف في أيهما أسوأ حالا ولا ثمرة مهمة في تحقيقه .

والضابط من لا يملك مسؤولية سة له وأعياله ، ولا يمنع لو ملك الدار والحادة ، وكذا من في يده ما يتعيش به ويعجز عن استئناء الكفاية ، ولو كان سبعمائة درهم .

ويمنع من يستحق لكفاية ولو ملك خمسين . وكذا يمنع ذو الصنعة إذا نهضت بحاجته .

ولو دفعها المالك بعد الاجتهاد من الاخذ غير مستحق ارتفعت .

كالعلاء ، لأن بعض . من لا يملك فاصل لانه يقدم على الميت ، أو بعده فحائز لانه بعد الوجوب .

وأما بحسب فضل الشئ بحور شرط حصول الشئ فذلكها سوى تمام الحول ، وقال غيره لا بحور . وتظهر الفائدة في مسائل

(الأولى) لو تم بها النصاب لا ينظم عنه وعندها ينظم .

(ثالثة) لو بقي النصاب والملك شرط الحول ولم يبق المسمى شرطه

لم تجز عدها وعده تجري .

(الثالثة) عده لا يعتق الى بية الاحتساب عده تمام الحول وعندها يعتقر .

(رابعة) عده لا يحور لملك سبعمائة ولا بدله وعده تحور

ثم متى بدل على سبعمائة حور التعليم ردد على مقدم . كونه ، كاذب قصي ملك يقتصر بها . فخرج عن ملك الميت . فبسم النصاب لأشرف ملكيه المالك طول الحول .

قوله وقد اختلف في أيهما أسوأ حالا ، ولا ثمره مهمة في تحقيقه قال في المسبوق : يحمل لغير أسوأ حالا ، لو حوله ٢١٥ لانه سدة في

فان تغذوا فلا ضمان على الدافع

والعاملون ، وهم حناة الصدقة .

لاية ومن هو سدهم ، ابتداء بلاحم . ٣٠٠ : انه صلى الله عليه وآله وسلم تعود
من الفقر وسأل المسكنة . ٣٠٠ : فوه يعانى « أم السفة فكانت لمسكس »^١ .
وهو دل من حمرة واني الروح واني دريس . وقال في النهاية المسكس
أسوأ حالا لو حوده . الأول تلك كنده . الثاني قوله « مسكياً داسرة »^٢ . لذلك
لعل عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام : الفقر الذي لا مال والمسكس أحهد
مه والبايس أحهدهم^٣ . وكذا قال أهل اللغة .

وبن مسكس رجل فقرا أي له نفقة . ومسكس أي لا شيء له . وكذا
قال أبو زيد وبن دريد وعمرهم . ولهذا قال لأعرابي . أفتبرأت فقال : لا والله
بل مسكس . وهذا اختيار ابن الجيد والمفيد والشهد

وتظهر الفائدة في المنذر والوصية والكفارة

أما تركاه فكلاهما مسكس . كبر صاعد في ذلك عنه ملك موبه لسه
كما هو المشهور عند الأصحاب ، وهو مذهب الشافعي . ونقل في المسوط عن
بعض أصحابنا هو من ملك صناد ، وهو مذهب أبي حنيفة .

١ - بن دريد ٣٥٥ : لا وية هكذا : اللهم اني اعوذ بك من الكفر . فقر
لهم . حسن مسكس : وهو مسكس وحسن في مرة المساكين

٢ - بن دريد لكهف ٧٩

٣ - بن دريد ٦

٤ - بصير الباسي ٢ ٩

٥ - بن دريد ما يسمع به من نعل ولا يسمع به من نعل ولا يسمع به من نعل ولا يسمع به من نعل .
ومنه : لا يسمع به من نعل ولا يسمع به من نعل ولا يسمع به من نعل ولا يسمع به من نعل .

و مؤلفة ، وهم الذين يستمالون الى الجهاد بالاسهام في
الصدقة وان كانوا كثرًا

وفي رتب وهم المكاسون و عبيد من تحت اشده . ومن
وجب عليه كفارة و جرحه ما يعتق و لو اجمعه حد مستحق حازا سباع
العد و يعتق .

قوله : والمؤلفة فلونهم وهم الذين يستمالون الى الجهاد
هد قول شيخ . قل ولا تعرف اصحابنا مؤلفة أهل الاسلام . أما المفيد
فجعلهم قسمين مشركين و مسلمين ، أما مشركون فصرحوا : « ١ » من لهم قوة
وشوكة يسعد بهم بيت « ٢ » من لهم سرور وقول وثم يسلمون فاربعه
« ١ » من لهم نظراء فاذا أعطوا رعب نظرائهم « ٢ » ، « ٢ » قوم في ثباتهم ضعيف
يسقطون لقوي يهزمهم . « ٣ » قوم لا غرب في صفوف الاسلام وبأزائلهم مشركون
فاذا أعطوا رعب لأخرو . « ٤ » قوم بأرائهم أرباب صدقات اد أعطوا جمعوا تلك
الصدقات وان لم يجمعوها حجاج الامم الى تعب ذلك فحاج الى مؤنة .
وقال في المعسر ولسن اري بذلك بأسا ، فان فيه مصلحة وبطرا المصلحة
موكول الى الامم . واحذر الامامة في انوع هذا القول . وليس بعدا من
الصواب .

قوله : ومن وحب عليه كفارة ولم يحد ما يعتق

(يحد ما يسلمون لهم نظراء من المشركين لو أعطوا رعب نظرائهم العشر ثلث
في الاسلام)

(٢) قل للمعسر الجهاد (يعني ان يجهز قسوة في قسم الله نظر د يمكن
روايعه حد في سبيل الله واحد في المعاد) هذا حد تحكيم ثابت بعد سبيل
الحد « ٢ » و يروي عن سبيل عليه السلام من سبيل من يكون فيه ماء عدل بألهم على ذلك .

والعارمون . وهم اهلينون في غير معصية دون من صرفه في
المعصية .

و وجهل الامران قبل يجمع . وقبل لا . وهو اشبه . ويحور مهاصة
المستحق بلدين في دمه . وكذا . وكان الدين على من يجب الاتفاق

هذا . لعم رواد علي بن ابراهيم في تفسيره عن العالم عنه السلام^١ ،
واقى به الشيخ في النهاية^٢ .

دون في المسوط^٣ . لاحوط عدي أن يعطى لمن ارفة لكونه فقيراً فيشترى
هو يمتق عن نفسه .

وقال المصنف في المنبر^٤ : عدي انه أشبه بالفارم . لان القصد ابراء ذمة
وسكن أن يعطى من سهم الرقاب . فان القصد به اعداء ارفه

ثم من درس^٥ . فحضر ارفه في المكاس ولعمد بحث اشد لغير .
وسمعا في المداكرة عنه أنه لا وجه للاعطاء في الكفارة . لانها ان كانت مرتبة
وقد عجز فسل الى لصوم وان كانت محترمة فلا ضرورة لامكان غير لعتق . وفيه
نظر ، لسمع المحصر ، لامكان كفارة الجمع .

قوله : ولو جهل الامران قبل يجمع وقيل لا وهو الاشبه

بما هو اسحق في الهابة . لرواه محمد بن سيمان عن رجل من أهل

(١) مسند أبي بكر بن محمد . ١٦٣ . رواه عنه في التهذيب ٤٩١٤

(٢) نهاية ١١٤ . المسوط ١٠٢

(٣) المنبر ٢٨

(٤) ١١٦ . قال في ١٠١ في ارفه . وجه بعد عدة . والمكاسون غير

خلاف .

عليه جاء القضاء عنه حياً وميتاً .

وفي سبيل الله وهو كل ما كان قرية أو مصلحة . كالجهاد

الجزيرة يكنى انا محمد عن الرضا عليه السلام^(١) .

وقال في المسوط لا يسمع ، وهو اختار ابن ادرس والمصنف والعلامة
اصعب الرواية ووجود المفتحي وهو الدين وانتفاء المانع لدي هو العلم بصرفه
في المعصية . ولظاهر حمل تصرفات المسلم على الصحة ، مع أن بيع مزارع
الاموال عسري يكون متنياً .

وهنا فوائد :

(الاولى) لمفق في المعصية لو دبت أعطي من سهم الفقراء اجمعاً ، وهل
يعطى من سهم لعارس^(٢) ول المصنف لم يسمع منه

قلت^(٣) ونحمل الميع استصحاباً لما تقدم ولو حود غله السبع وهو الصرف
في المعصية .

(الثانية) لو صرف لعارس ما أخذه في غير دته استعد ، لانه ملك على وجه
مخصوص وقد حاله . وقال في المسوط والخلاف لا يستعاد ، لملكه اياه .
وهو ممنوع .

(الثالثة) يحوز القضاء عن لعارس حال عه وبعد موته . ومع احمد وجماعة
منهم في الميت ، ادليس له قابلية الملك .

قلت . ليس العرض السلوك بل احلاء اسمه وهو حاصل حاله لحياته والموت
ورواية عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام^(٤) تؤكده .

(١) الكافي ٩٣/٥ ، التهذيب ١٨٥/٥ ، الروايات ١٣ ، ٩١ .

(٢) الكافي ٥٤٩/٣ ، التهذيب ١٠٢/٤ ، الرضا ٦/٤-٢ .

وبناء القصاص . وقيل يختص بالجهاد .

وابن السيل . وهو . قطع يد ولو كان عبداً في يده . والصدف .

و لو كان منهم مَعْصِيَةً مَعَهُ

وما الا صدف المعنوية في الفقراء والمساكين . وأربعة

الايمان فلا يعصى منهم ككفره ولا مسلمه غير محقق

(الربعة) لا امر به . أو قصى عنه شرعاً أو من غير مل له . لم يعمره من واحد

يعرض من ركابته لا تعرف

(الحكمة) بحور عبادة الله . كان الله مؤجلاً أو حالاً غير مطالب به

أو مطاع . فعد . من ربه

قوله . وقيل يختص بالجهاد

وله الشرح في الجهد والمجهود لا المجهود عند الإطلاق وما ذكره

في الكتاب قوله في المحوط والحلاف ، واختاره العلامة .

وهو الحق . لا . ليس بعد شرط . ولم يشك فيه في معنى آخر شرعاً ولا

عرف . فحمل على معناه المعنوي . وسعى المعنوي حقيقة ومحرر . وليس المراد

هنا الحقيقة لعدمه فيحمل على محاربه . وهو كل ما يتوسل به إلى الله

لإضافته إليه ، والأمر بالكلية الطبيعي تحييز بين الخريجات .

قوله : وابن السيل وهو المنقطع

الأصحاب المذكرون ابن السيل والصدف . وأكثر سائرهم يدل على أن

ابن السيل ذو صدف . لا . صدف فيه . وشي في هو بغيره . وحسنه يكون

معنى سهل . يمكن عن بعض اعتداء . أو صدف بربك بحلاف ابن السيل .

و شتر كان في الله . شتر . مولود شرط ادخه سفرهم

وفي صرفها الى المستضعف مع عدم العارف تردد ، شبهه .
 المنع وكذا في الفطرة . وبعضى أفعال المؤمنين
 ولو أعطى مخالف فريضة ثم ستمصر . أعدد .

وحشد بقول : صنف - كان مقطوع به في غير هذه أعطي ، وإن لم يكن
 مقطوعاً به فحق من وراء منع لاستحقاقه لأن يكون قصر
 وهنا فوائد :

(الأولى) من س لحد لمشي ، سفر دخل في س السبل وليس شيء
 من هو المحذر لا غير . وذلك قول من لحد لا يدخل لمسافر سفر أصحاً
 بل إما واحداً أو معدود . وهذه السبع في مسووف وهو الحق بل لا يسع إلا
 العاصي بسفره

(الثانية) من سح ويؤى غيره خرج عن س السبل ومنع ولذلك لم
 قصر . ومنه من درس وعلامة وهو الحق ، ولا يرم من انشاء موجب لقصر
 انشاء مطلق السفر

(الثالثة) لو صرف س سبل ، أحد في غيره مؤنه سفره ساعد لانه عرص
 لشارع . وقد في الخلاف لا يسعد . لأن على الاستحقاق هي السفر وهو باق
 وهو مسووف ، إلا لاستحقاق مسافر ومنه السفر حرمه على
 وعلى القولين بعيد الفاصل ، لانشاء العلة

(الرابعة) هل قوله في إباحته ودعوى السلب ، وقد في المسووف تكف
 اليه . وفيه نظر . لأن تكف اليه صراحة . إذ قد يحصى بلف ماله
 قوله : وفي صرفها الى المستضعف ، مع عدم العارف تردد أشبه المنع
 من س لحد لمشي ، إذ لا يمان لصدقه وهو معي عنه ، ولقولهم

(والثاني) العدالة وقد اعترها قوم . وهو أحوط

واقصر آخرون على مجانية الكيثار.

(الثالث) ألا يكون ممن تحب نفقته كلابسين وان علوا ،

والاولاد وان برلو . وان روحه . والمملوك . ويعطى باقي الاقارب .

(الرابع) ألا يكون هاشمياً . فان زكاة غير قبيلته محرمة عليه

دون زكاة الهاشمي ،

عليهم السلام . اما . موضعها أمن لولائه . ومن سموم قوله عنه لسلام : على
كل كدحري آخر .^١ حرج الكافر والناصب فيمنى الدهي . ولقول الكاظم عليه
السلام في رواية يعقوب بن شعيب : فان لم تجددهم فلن لا يصب^٢ .

ولاشك في . لاحد . الامامه على نضيل من حالهم . ولا جماعهم
على اعادة المحالف زكاته لو استبعد من غير تفصيل .

قوله : والعدالة وقد اعترها قوم وهو أحوط ، واقصر آخرون على

مجانية الكيثار

ما أقوال :

(الاول) اعتبر العدالة مطلقاً . وهو قول سلامة و بن سهر و بن دريس ، لانه

مقول العول في الفقر بشرط عدائه . ولرواه زيود بن محمد . يسمع شارب

(١) الكافي ٥٤٥/٣ . التهذيب ٥٤/٤ . الوسائل ١٤٨/٦

(٢) العوالي ٩٥/١ . قال في الهاشمي : فيها دلالة على أن الاحسان لا يقيع وانه

حدث بالنسبة الى مجموع حسناته ممن يصب في الجيد من حسناته . وفيه مماثلة لما ثبت
من قوله عليه السلام : الثقة على خلق الله

(٣) تهذيب ٦٦ : وفيه يصب الى من لا يصب . ص . غيرهم ٩٩ دل ما

لغيرهم الا الحجر . الوسائل ١٥٣/٦

ولو قصر الخمس عن كفايته . جارأى يقبل الركاة ولو من غير الهاشمي .
 وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة . وتحل لمواليهم
 والمندوبة لا تحرم على هاشمي ولا غيره .
 والدين يحرم عليهم الواحدة ولد عبد المطلب .

الحر^(١) ، ولا قائل بالفرق

(الثاني) قول ابن الجنيّد اعتبار اجتناب الكائن

(لثالث) عدم اعتبارها مطلقاً ، وهو قول من تابعه . وحاربه العلامة لعموم
 لآله وقوله صلى الله عليه وآله وسلم عظم من وقع في فلبس لرحمة له^(٢)
 وعلى كل كبد حرى آخر^(٣) . خرج من عدائهم الاعتدال الصحيح فسنى لنا في
 داحلاً ، ولما تفقه من قول لصادق والدفء عليهم لسلام الله موصيه أهل لولاه .
 والعرض أداله من حدث . لما يعرف في لاصول لاعمس من حر^(٤) من لاعمس
 نعم لا شئت أن اعسارها أخوصكم ، بل المصنف . خصوصاً في وسق تصرف
 الزكاة في جهة محرمة فان صنع عدائهم^(٥) . أما من يصرفها في جهة سائلة فيجوز
 أن يعطى ، لأن إعطاء الأول اعانة على فسقه
 قوله ' ولو قصر الخمس عن كفايتهم . الى قوله : وقيل لا يتجاوز قدر
 الضرورة

، نقائل هو لشع ، لكون هذا ركاة غير هاشمي لآله تعرض . وكل ركاة

(١) الكافي ٥٦٣/٣ ، التهذيب ٥٢/٤

(٢) الكافي ١٤/٤ ، التهذيب ١٠٧/٤

(٣) بحارى ، كتاب المطالبات باب الابداع على الطريق ، وكتاب الاوقاف باب رحمة
 الناس ولهم . وفيه في كل ذات كبد رحمة آخر من منحة ٢٠٢ ، ١٢ . وفيه في
 كل ذات كبد حرى آخر . وراجع الوسائل ٢٣٠/٦ ، الكافي ٥٧/٤ ، التهذيب ١١٠/٤

وأما اللواحق فمسائل :

(الاولى) يجب دفع الزكاة الى الامام اذا طلبها ، ويقبل قول المالك لو ادعى الاجراج . ولو بادر المالك باحراجها أحزأته . ويستحب دفعها الى الامام ابتداء . ومع فقدته الى الفقيه المأمون من الامامية ، لانه أبصر بمواقفها .

(الثانية) يحوز أن يحصى تركاة أحد الاصناف ولو واحداً .

وقسمتها على الاصناف أفصل

وإذا قصصها الامام أو الفقيه برئت دمة المالك ولو نصت

(الثالثة) لو لم يجد مستحقاً استحب عزلها . والايضاً في

(الرابعة) لو مات العبد المتاع من مال الزكاة ولا وارث له

غير هاشمي لا يحل له اسمي الا بعد ضرورة لاحصاء الاصحاب . فكل من لا

يدع الا بعد الضرورة بمصرفه على مدار من لاحصاء أنفس

و لمصنف وعلامة حوزة لأحد مطلقاً ، لأنه ساج له حد تركاة . وكل من

أسح له أحد تركاة لم تعد ضرورة . فما الاول فلان الغرض حال الضرورة .

وأن الثانية فلفظ الامر عليه لسلا . إذ أعطيت فأعد

وحكم أن يحاط به في سر الهاشمي . فما الهاشمي فقد خرج من هذه

الاطلاق بما تقدم من الدلالة .

قوله : ولو مات العبد المتاع بمال الزكاة ولا وارث له ورثة ارباب الزكاة

وفيه وجه آخر هذا أجود

(الخامسة) أقل ما يعطى الفقير ما يجب فى النصاب الاول ،
وقيل : ما يجب فى الثانى . والاول أظهر . ولاحد للأكثر فخير
الصدقة ما أبقت غنى .

(السادسة) يكره أن يملك ما أخرجه فى الصدقة اختياراً ، ولا
بأس أن يعود اليه بميراث وشبهه .

والعلامة توقف فى محلله وأتى فى إرشاده وقو عده بالكس
قوله : أقل ما يعطى الفقير ما يجب فى النصاب الاول ، وقيل ما
يجب فى الثانى ، والاول أظهر
الاول قول الشيخين وأكثر الأصحاب . ولدت قال « أظهر » . ومعهم
رواية أبى ولاد عن الصادق عليه السلام^(١) .

والثانى قول ابن الحبيب وسائر . لرواية محمد بن أبى الصهبان^(٢) . وأما
السيد وابن إدريس فلم يقدرا ثبت ، وهو مذهب المحالف
هذه فى الفقه . وأما الكثرة ذاكات دفعه وحده ولاحد لهما ذكره . وهو
إشارة إلى نعت الحديث السوي . خير صدقة ما نعت عسى^(٣) أحد تفسيره أنها
نعت عسى على المتصدق عليه وعلى الاستدلال ، والتفسير الآخر أن نعت عسى
على المتصدق لكراهة الصدقة بجميع ما يملك .

ونزيد الاول قول الباقر عنه السلام . اذا أعطيت فأعه .

(١) لكاتب ٥٤٨/٣ الوسائل ١٧٧/٦ التهذيب ٦٢/٢ أصحبار ٣٨٠٢

(٢) التهذيب ٦٢/٤ الوسائل ١٧٨/٦ .

(٣) كبر لحد ٣٩٦/٦

(السابعة) اراقبص الامام أو الفقيه الصدقة دعا لصاحبها استجاباً
على الاظهر.

(الثامنة) يسقط مع عية الامام سهم السعاة والمؤلفة ، وقيل :
يسقط سهم السيل ، وعلى ما قلناه لا يسقط .

قوله : اذا قبض الامام الصدقة دعا لصاحبها استجاباً على الاظهر
قال في الخلاف يجب . وفي الميسوط يستحب . ومشا الخلاف قوله
تعالى « وصل عليهم » . ولا شك ان الامر حقه في الوجوب ، ولذلك اُضيف
به المصنف في المعسر . ولعطفه على الواجب وهو « حد » . وسئل بالطفلة
بقوله تعالى « ان صلاتك سكن لهم » واحراز العلامة في محلقة الدب للاصل
وفي ارشاده الوجوب .

ثم انه هل يعني لفظ « الصلاة » بحمل ذلك بصورة الامر ، وعوله صلى
الله عليه وآله وسلم . اللهم صل على ابي ابي وعلى آل ابي ابي . لما
اتاه بصدقته .

وقيل من يقول « آخرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أنفيت » وبحودك
لان الصلاة لغة الدعاء والاصل علم القل .

قوله : يسقط مع عية الامام سهم السعاة والمؤلفة وقيل يسقط معهم
السيل وعلى ما قلناه لا يسقط
هذا فوائد .

(الاولى) حيث أن ساعي سنة الامام بحاله الصدقة ، قد فرض عليه الامم

(١) سورة بر ٢٠ ١ ٢ . ولا يدعك ، حد من امواتهم صدقة تطهرهم ويبركهم
بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم »

(٢) سنن ابن ماجه ٥٧٢/١

(التاسعة) ينبغي أن يعطى زكاة الذهب وأصصه أهل المسكنة
وزكاة النعم أهل الجمل. والتوصل الى المواصلة بها ممن يسحب
من قبولها .

القسم الثاني في زكاة الفطر.

وأركانها أربعة :

الاول : فيمن يجب عليه

لم تكن له ماله ماله فله فله فله . وفيه فطر . لا ما لو فرض مكان ماله
المجهود ماله كان ماله . وحشد لا يكون سهم ماله
(الثانية) قال في التفسير ظاهره . حكم لمؤنه وانه لم يسهل بعد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم . لا كان ماله . في حسن وفاته ولا يسبح بعد
وحيث ن لا ماله ولم ماله يكون سهم أيتهم . لا ن تعرض ماله حاصل
رمان لا ماله . ما في حال ماله . لا يقول المله يكون ماله دا فرض مكان
الماله لمجهود . في هل المسم . ربح وقرر هم نصيب من الصدقة ، وأما إذا قلنا
سفيه يسبح وماله من الحسد . وهو أن المؤنه هم الملهون . فلا شك في
سقوطه .

(الثالثة) قل الشيخ يسجد سهم المسم حال ماله . ولا جهاد حشد وعنى
ما قلنا من التفسير فحكمه باق ، وهو ظاهر

(الرابعة) إذا كان له حصص بأحد الأصناف حذر فهو ماله حال ظهور
وحال ماله . وحشد بحوز الصرف الذي الأربعة الأخرى أو الى أحدها حال
الظهور . ولا يكون هناك شيء ماله حال ظهور لا ماله . قلنا لكلام ماله أو

(١) يشمله أي يملكه

أما تجب على البالغ العاقل الحر العسي
بحرجه، عن نفسه وعياله، من مسلم وكافر وحر وعبد، وصغير
وكبير، ولو عال تبرعاً .

ويعتبر البية في أدائها . وتسقط عن الكافر أو أسلم .
وهذه الشروط تعتبر عند هلال شوال .
فلو أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو ملك الفقير القدر المعترف قبل
الهلال وجبت الزكاة .

ولو كان بعدد له تحب . وكذا لو ولد له أو ملك عبداً . وتستحب
لو كان ذلك ما بين الهلال وصلاة العيد .

والفقير مسدود أي حراحها . عن نفسه . وعن عياله . وإن قتلها
ومع الحاجة يدر على عبده صاعاً ثم يصدق به على غيره .
(الثاني) في جنبها وقدرها .

والضابط اخراج ما كان فريئاً غالباً كالحنطة والشعير والتمر
والزبيب والأرز والاقط واللبن .

وأفضل . بحر حنمر . ثم تريب ، ويله ما يعلب على قوت
بلده .

قلنا بوجوب البسط أو مع قصد الانفصله

قوله : العنى

قال في المبسوط هو من ملك أحد النصب الزكائية ، قال المعيد من لا تحل

وهي من جميع الاجناس صاع . وهو تسعة أرطال بالعرفاني .
ومن اللس أربعة أرطال . وفسره قوم بالمدني
ولا تقدير في عوض الواجب . بل يرجع الى قيمة السوقية .
له الركاه . وهو الاشبه ، لان وجود الكفاية مما يقع من احدها ، لقوله عليه
السلام من حلت له فلا يحل عليه ومن حلت عليه فلا يحل له^(١) .
قوله : وهي من جميع الاصناف صاع وهو تسعة ارطال
فيه قولان :

(لاول) بها سبعة من الكل . وهو طلاق اكثر الاصحاب وهو لأخود .
لانه أحوط ولينق براءة الدية معه . وبؤيده رواية عبدالله بن معبد في الصحيح
عن الصادق عليه السلام^(٢) وعبرها ، فانها تنصص كون لاقط صاعا^(٣) والاقط
جوهر الفس ولا يحري منه الا الصاع واللس أولى . وحذره في المعسر .
(الثاني) قول الشرح في لئانه أنه من اللس أربعة وخلق ، وهي المسروط
قيد بالمدني . وقال ابن ادريس : ان لصاع تسعة أرطال بالعدادي وستة بالمدني
الا اللبن فانه ستة بالبغدادي وأربعة بالمدني .
وقد تقدم تفسير الرطل والقدح حسنة ، لعراقي اما ألف ومائة وسبعون درهما
أو ثمانمائة وتسعة عشر مثقالا .

قوله : ولا تقدير في عوض الواجب

(١) التهذيب ٤ : ٧٣ . ومن حلت له لم يحل عند ومن حلت عليه لم يحل له

(٢) التهذيب ٤ : ٨٠

(٣) في لمصاح امير (لقط فل لا يرى بعد من اللس المحيح يطرح ثم يمر -
حتى يصل ، وهو ينفع الهمزة وكسر القاف ، وقد نسكت القاف للتخفيف مع فتح الهمزة
وكسرها مثل تخفيف كيد

(الثالث) : في وقتها .

ويجب بهلال شوال . ويتصيق عند صلاة العيد . ويجوز تقديمها في شهر رمضان ، ولو من أوله أداء .
ولا يجوز تأخيرها عن الصلاة الا لعدو . أو انتظار المستحق .
وهي قبل صلاة العيد فطرة . وبعدها صدقة . وقيل يجب القضاء وهو أحوط .

قال الشيخ في ليلته : قدره درهم ، وقال جماعة أربعة دواين فصة .
والحق ما قاله المصنف .

قوله : ويجب عند هلال شوال

قوله الشيخ واس درس ، وقال لهيد ولسي والقاضي وسارواس رهرة
عد طوع المحر والاول حود . لانها ركة لفطرة فحب عد المحاطة به .

قوله : ويجوز تقديمها في شهر رمضان ولو من اوله

كد أطلق كنرم الأصحاب . لو حود ذلك في روايات صحيحه . والاولى
أنه عني وجه اعرض كما صرح به سني واس درس ، لانها عادة موقفة فلا
تقدم عني وفيها لاستحاله تقدم لمسب عني منه . والرو به محمولة على اقرص
قوله : وهي قبل صلاة العيد فطرة وبعدها صدقة . وقيل يجب القضاء
وهو أحوط

اول قول سني ثانويه ونقي والقاضي واس رهرة . وحسنه لمصنف في
لمعبر . والمراد بصلته قبل الاول . لان الصلاة لا تنص الا بالوقت وهو
لرول . وحيثهم قول سني عباس هي قبل صلاة ركة مقولة وبعد الصلاة

(١) انتهائه : ١٩١

وإذا عزلها وأخر التسليم لعذر، لم يضمن لو تلفت، ويضمن لو آخرها مع إمكان التسليم.

ولا يجوز بقائها مع وجود المستحق ولو نقلها ضمن. ويجوز مع عدمه، ولا يضمن.

(الرابع) : في مصرفها.

وهو مصرف ركة الحال. ويجوز أن ينوي المالك إخراجها.

صدقة من الصدقات^{١١}. ومن طرق الرواية إبراهيم بن عيمون عن الصادق عليه

السلام : « لو كان بعد ما يخرج فهي صدقة » والنقص فصح للشركة

و شئ يقول لشح وان حيرة وان ررس والعلامة، معوم الدليل على

إخراجها، وإخراج الوقت لا ينقص. سقوط كالدين وإبراهيم الدالة والحمس

والنقص للمذكور أولا ليس جديهم، لحوار كونه مستقل قاصدا للشركة

في التسمية بالزكاة لا في الوجوب والندب أو بكثرة الثواب، فان العادة في

وقتها أكثر نواتها.

في هذا والله، هي أنه من يجب به القضاء أو يكون ذاء، نص من إدرس

على الثاني. والأقرب الأول، لتعين وقتها وقد فرض حروجه فيجب القضاء،

ولهذا يتعين عند آخروفت الصلاة. ولم يجب على من بلغ أو أسلم بعد الزوال.

قوله : « وإذا عزلها وأخر التسليم لعذر لم يضمن »

بمراد ما خرج بنفسها في مال خاص دالة ومفها، ويحمل أشراط كونه

١١ - من نسخة ١ ٥٨٥

١٢ - تهذيب ٧ / ٤ كافي ٧ / ٤

وصرفها الى الامام أو من نصه أفصل ، ومع التعذر الى فقهاء
الامامية .

ولا يعطى عقير أقل من صاع ، لا أن يجمع من لا تتسع لهم
ويستحب أن يحضر بها القراءة ، ثم الجيران مع الاستحقاق .

بدره أو نصف . فوعس الصاع في صاعين أمكن كونه صبر عزل ، لتحقيق بقاء
الشركة في ماله ، خصوصاً لو لم يملك الا الصاعين ، ولأنه لو كس لكفت البية
في جميع ماله . وهو مخالف لعرف المرل .

وطاهر كلام المصنف والعلامة أن الخلاف المتعدد مع عدم مرل ، وأنه
لا كلام في لوحود مع مرل وقال شيخ السيد : هب مطلقاً بوجه
التخصيص ، فإن الروايات والعبارة لا تساعد على ما ذكره

كتاب الخبائث

وهو يحب في عتبه دار الحرب ، والكناثر ، والمعادن ،
والعوص ، وأرباح التحارات ، وأرض الدمي اذا اشتراها من مسلم
وهي الحرام اذا احتاط بالحلال ولم يتميز .

قوله : يحب في عتبه دار الحرب
ذكر أن محل وجوبه سبعة أقسام

(الأول) عتبه دار الحرب ، وهي كل ما أخذ بالعلم والفهر من دار الحرب
سواء كان ناسي أو أرضاً أو ما عدهما مما يصح بيعه
(الثاني) المعدن ، والمراد به ما استخرج من الأرض ، سواء كان مطعماً
أو مائناً أو جامداً .

(الثالث) العوص ، وهو كل ما أخرج من أرض من الحرب .

(١) أي مدبب ، بارك الذهب والفضة والأرض من الحديد والفضة والحامض وغيرها
وهذا هو الكحل وأرباحه والديون وغيرها

(ربيع) حاصل أنواع التكسبات من التجارة والصناعة والزراعة ، و زاد
 بالصالح ممتلك بآث وصدقة وحبه ، ومنه من درس 'وعبره' ، لأصالة
 البراءة وكذلك زاد الشح ' العمل المأجور من الحال ، واحتارده من ادرس
 والعلاءه ' في محلقه ، وهو قرب وكذلك شرحك أمثاله ، لدحوله في
 مسمى الغيبة .

(احدث) أرض لم ي اذ شراها من مسلم ، وسيدكرها كثير من الاصحاب
 وذكر الشيخ " واساعه وحارة ابن درس " . وحكاها لمصنف عن المفيد وقال
 لظاهر أن المراد أرض المزرعة لا المساكن .

(السدس) كل من خلال احيط بحراء . وتقسيم مسئلة ربيع ' لاو لى ن
 نعم لمانك والمقدار د ومله اله لا عر ' انسه ن نعم انالك لا المقدار
 فصلحه ، لثالث ن نعم ، بقدر لا ثالث فيصدق به . الربعة لا تعلمها مع .
 وهو المرادها .

(سابع) كبر . ولم يذكره بمصنف لافي لأحكام . وكأنه أدرجه في
 المعدن . والمواد بالنكر كل مال مدحور بحرب أرض ، ونقال له الركن أيضا .
 وتقسيم مسئلة أربع . لاو لى كبر والحرب ولا اثر الاسلام فيه ، الثانية كبر
 والحرب وعليه أثر الاسلام . لثانية كبر دار لاسلام ولا أمر الاسلام عنه وهذه
 الثلاثة بحسب ويكون لدو حد وهو المرادها . واحراز بأثر لاسلام سكة سلامة
 بما لشهادة بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم برسالة أو سم سلطان مسلم ، رابعة
 كبر دار لاسلام وعنه أثره . فدان في لاسلام به لعله لصدق تعريف النقطة
 عليه ولحرمة مال لمسلم لا يفتى بمس منه . و حارة العلامة والمصنف وعبه

١١ - ر

(٢) القيسوط : ٢٣٧/١ ، المختلف : ٣١/١ ' ر ر ١١٣

(٣) النهاية : ١٩٧ ، الرائر : ١١٣ .

ولا يحب في الكثر حتى تبلغ قيمته عشرين ديناراً، وكذا يعتبر في المعدل على رواية النزطي . ولا في الفوص حتى تبلغ ديناراً، ولا في أربع سحارات إلا فيما فصل منها عن مؤونة السنة له ولعِياله ولا يعتبر في السافية مقدرة .

الفتوى . قول في الخلاف بحمس . وسعه ابن إدريس وليس بحمد .
والمراد بهذه الأبوحد في ملك الغير . والمعد والمرنصي والحس أطلقوا
وحوب الحمس في لكر وم بفصلوا . ولا شك أن الروايات مطعنة، ويمكن
أن يحتج بها لقوله في الخلاف . ويحاط بأنها نفس بالدليل وهو عصمة من
المسلم

قوله . ولا يحب في الكثر . إلى قوله : عن مؤونة السنة

بعداً هذه الأربعة مما يعم ليس له بصاب وهذه لها بصاب عدد الأكثر .
(الأول) الكثر . ذكره اثلاثه وتبعهم، ومعتمدهم قوله عليه السلام ليس
بما دون خمسة أواق من الورق صدقة . وليس فيما دون عشرين مثقالاً صدقة
(الثاني) المعدن . ون في إسهابه لا يجب فيه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً
واختاره العلامة، ومسنده زو به أحمد بن أبي نصر بن زبطين عن الرضا عليه السلام
وقال يعني بكفي نوع دينار . وأطلق المعد والمرنصي وابن زهره وسائر
وابن الجنييد والحصن

(الثالث) الفوص . اتفق الأصحاب على اعتبار دينار كما دلت عليه رواة محمد

(١) سنن أبي داود ١٠٧٠ كبري، فصل ٣٢٥/٦ . وفي جميع أروقة ويقال لها أروقة
وهي أربعون درهماً، خمسة وثمانون مائتاً درهم

(٢) التهذيب ٦/٤٧٥

(٣) التهذيب ٤/١٣٨، الوسائل ٦/٣٤٤

ويقسم الخمس ستة أقسام على الأشهر : ثلاثة للإمام . وثلاثة
لليتامى والمساكين وأنشاء السبيل ممن يتسبب إلى عبدالمطلب بالاب

ابن علي بن أبي عبد الله عن الكاظم عليه السلام^(١).

(الرابع) الأرباح بعد مؤنة سنة له ولعالة الواحى^(٢) الفقير^(٣) من غير أسراف

ولا تقتير ، ولو أسرف حسب عليه ولو قرحب له .

قوله : ويقسم ستة أقسام على الأشهر

كما ذكر ثلاثة وناعهم ، وهو أشهر الروايس . رواه الصغار^(٤) ويونس

وعبرهما . وروي حمزة^(٥) قسم باسقاط سهم لله رواه رمي بن عبد الله في الصحيح^(٦)

وهو موافق لمذهب الشيعة ، وهو حكاية فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ولعله أحد دون حقه فصلاً . مع أن حكاية الحال لا نعم .

بقي هامسألة . وهي أن المشهور عند أصحاب أن دا^(٧) القريبى هو الإمام .

فيكون سهمه له بالأصالة ونقل الميرضى عن بعض أصحابنا - و يظهر أنه ابن

لحمدا - ب دا^(٨) القريبى فأرب رسول الله من بني هاشم وبني المطلب .

وأما الثلاثة باقية فلا كلام عند علمائنا أنهم ولد عبدالمطلب بن هاشم .

بكر ابن لحمدا أصناف أنهم بني المطلب وأنه اذا فصل عنهم صرف إلى باقي

المسلمين من سهم ومسكن وإن سئل . ووافقه المعتمد في بني المطلب في إرساله

العزبة . وما ذكرناه أولاً أحوط ومبرر^(٩) للدمة يقيناً .

د عرف هذا فاعلم أنه يجب حمل الخمس إليه عليه السلام بداء باحد

(١) التقي ٢١/٢

(٢) راجع الوسائل ٣٤٨/٦

(٣) التهذيب ١٢٦/٤

(٤) التهذيب ١٢٨/٤ ، الوسائل ٣٤٦/٦

نصفه ونقسم على لاصاف لثلاثة لدني سمي قدر كفايتهم، وان فصل شيء فهو له
وان أعور فعلة نصفه لرواية احمد بن محمد^(١) ورواية حماد بن عيسى عن
لناظم عليه السلام^(٢).

وحديث من روى ما بأن مع أحد الرجل واثتمام المعوز، محتجاً على
الاول بأن نصف لهم فلا يجوز تناوله. وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم: لا
يحل مال امرئ مسلم لا من طيب نفس منه^(٣). وعلى الثاني بأن أسباب النفقة
محصورة وليس هذا منها. وعلى الحملين بأنه لو كان كذلك لم يسق للتعدي
بأن له النصف ولهم النصف فائدة

والجواب عن الاول بسبع الاستحقاق مطلق بل لأجل الاحباح لدوايره
معه وجوداً وعدمها فإذا فصل شيء فالامام أولى به.

وعن الثاني بأننا لانسلم أن الاتمام يستلزم وجوب النفقة بل لأجل الكفاية،
ولهذا يعطى كل منهم قدر كفايته ويزاد عن صاحبه الآخر أو ينقص مع عدم وجوب
النفقة بعضهم على بعض.

وعن الثالث بأن استعذر من لأجل الاستحقاق بل لبيان المستحقين كما
في لزكاه

وأما قوله بأن لا نؤتى مجهولة المسؤول والثامنة مرسله «فما بقول:
بهما مؤيدون بعض لأصحاب وقت اتصال»

(١) عم ر سمي غير ذلك يوجد في شوارب لسي حجت إليه فلم أجده

(٢) التهذيب ١٢٩/٢

(٣) الكافي ٥٣٩/١، التهذيب ١٢٨/٤، الرسائل ٣٦٣/٦

(٤) الكافي ٣٧٤/٧، عوالي الثاني ١١٣/٢

وفي استحقاق من يسبب اليه بالام قولان ، أشبههما : أنه لا يستحق
و هل يجوز أن يخص به طائفة حتى أو حد . فيه تردد . والاحوط
بسطة عليهم ، ولو متفاوتاً .

ولا يحمل الخمس الى غير هذه . الا مع عدم الاستحقاق فيه

قوله : وفي استحقاق عن يسبب اليه بالام قولان

لاستحقاق قول المرتضى . لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بحسين عسهما
لسلام . هذان وادي مامن وما أوفدا . والاصل في لأصل الحنفية .
وقال الشيخ وادعاء . من درس بعده . لقوله تعالى أوعظم لأنتهم^٢
ورواية حماد بن عيسى عن لكاطم عليه السلام . من كانت أمه من بني هاشم وأبوه
من سائر قبيس فإن الصدقة محل له ونسب له من الخمس سي^٣

قوله : وهل يجوز أن يخص به طائفة حتى الواحد فيه تردد

سأمن^٤ ظهر الخلاف في أنه يملك والأخصص . وهذا قال لشيخ
لا يخص فرعاً منهم . وبه في . ومن روى به سريطي في حواشي عن نوح عليه
السلام قال : د - الى الامام عليه السلام

وفيه نظر . والزم أنه لا يدل على تخصيص من على حور المقاب .
وهو سر استخصص . والاحوط بسطة سي لأصناف كـ ول المصنف . ودو
ختيار ابن ادريس

(١) عل شرح ١/١٤٠

(٢) سورة الاحزاب : ٥

(٣) التهذيب ١/١٢٨ . الكافي ١/٥٣٩ ، الوسائل ٦/٣٥٨

(٤) الكافي ١/٥٤٤ ، قرب الاستاد : ٩٧٠ - الوسائل ٦/٣٦٢ .

ويعتبر المقر في اليتيم ، ولا يعتبر في ابن السبيل .
ولا تعتبر العدالة . وفي اعتبار الايمان تردد ، واعتباره أحوط
ويلحق بهذا الباب مسائل :

(الاولى) ما يخص به الامام من الانفال . وهو ما يملك من الارض
بغير قتال ، سلمها أهلها ، أو انحلوا .

والارض الموات التي ماد أهلها ، أو لم يكن لها أهل ، ورؤس
الجبال ، ويطون الاودية والاحام ، وما يختص به ملوك أهل الحرب
من الصوافى ، والقطائع غير المعصومة وميراث من لا وارث له .
وفي اختصاصه بالمعادن ، تردد أشبهه : أن الماس فيها شرع .

قوله : ويعتبر المقر في اليتيم

وجه ذلك أن الخمس حرم ومساعدة فيحصل به أهل الحاجة . ولاسه
عوص الزكاة فلا يعطى الفبي
وقال الشيخ لا يحس . نعموم الآية ولانه يلزم بداخل الاقسام فلا فائدة في
ايرازه لدخوله تحت المساكين .
فلسا . ابرره للاهتمام به ولذلك قدمه لعنم الكافل ، فمع وجود المال هو
أففع له .

قوله : وفي اعتبار الايمان تردد

بشأن عموم الآية ومن الحكم بصلاته من حالها فاعتنهم محرمه منه
عنها ، واعتاره أحوط بل أحق .

قوله : وفي اختصاصه بالمعادن تردد

(١) للحصاة لا فتح . لغرض . لحداه

وقيل : اذا غزا قوم بغير اذنه . فغنيمتهم له . والرواية مقطوعة .
 (الثانية) لا يجوز التصرف فيما يختص به مع وجوده ، الا
 باذنه ، وفي حال الغيبة لا بأس بالمسالكح . وأحق الشيخ المساكن
 والمتاجر .

(الثالثة) يصرف الخمس اليه مع وجوده . وله ما يفصل عن
 كفاية الاصناف من نصيبهم . وعليه الانتماء او أعوز
 ومع غيبته يصرف الى الاصناف الثلاثة مستحقهم

لا كلام في اختصاصه لما هو في أرضه . وأما ما عدا ذلك فله رد . من اخلاق
 الشحين أن المعدن للامم من غير تفصيل . ومن أصناف الاندح وحصول المدة
 من ابتدعها وهو اندع لناس بها **المسألة** للاختصاص ولهذا قال « أشبهه ان
 الناس فيها شرع » أي سواء ، والبرء بحرك وسكن وسوي فسه الواحد
 والمؤن والجمع .

قوله : وقيل اذا غزا قوم بغير اذنه فغنيمتهم له
 ورواية مقطوعة . مدلل هو الثلاثة وأنساعهم . والرواية مروية عن
 عن رجل ساء عن الصدوق عليه السلام . وعني مشهوره من الاصحاب
 وعملهم عليها

قوله : وفي حال الغيبة لا بأس بالمسالكح
 وأحق الشيخ المساكن والمتاجر . مع انهم من التصرف في حقه عليه
 السلام مطلقاً ، وخور سائر انصرف في الاعمال حال غيبه مطلقاً ، وفيه المبدأ
 المسالكح .

والحق للشيخ المساكن ولساخر مسدلا بروية ساهم بن مكرم عن تصديق
عليه السلام قال له رجل وأنا حاضر حلال لي الفروخ . ففرغ من عند الله
فقال له رجل ليس بذلك أن تعرض لطريقي إنما يسألتك حادماً وشربها أو امرأه
بنزوحها أو ميراثاً نصيبه أو بحارده أو شئاً أعطاه . فقال: هذا لشيعتنا حلال الشاهد
منهم والعائت والميت منهم ولحي ومبولد منهم إلى يوم القيامة ، وهذا لهم
حلال ، أما واقع لا يحل إلا لمن أحللنا له^١

وكذلك في رواه مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام أيضاً
كل ما في أيدي شيعة من الأرض فهم فيه محللون . - محلل لهم ذلك إلى أن
يقوم قائمتنا^٢ .

و بمصنف كانه بسضعف قول الشيخ نظرا إلى أضافته مع التصرف في
مال الغير وإلى قول الرضا عليه السلام وهو سأل بعض مواله لاؤذ في لحمي
إن الحمض عونا عني ديب ، وعلى حبالنا وعلى موالنا وما سدلنا وشربنا من
أعراص من نحاف سطوة ولا رودة^٣ عا ولا تحرموا أنفسكم دغارا ما ندرهم
عليه فانه أحراجه مخرج يرفعكم ويخلص ديوكم وما يهدون لأنفسكم لدمه
فاقبكم . والمسلم من بقي لله ساعدهه وليس المسلم من أخاب بالملأ وحالف
بالقلب والسلام^٤ .

والعلامة والتهيد اختاراً ما ذهب إليه الشيخ

ثم إن الشهيد أعاد تفصيل هذه الثلاثة :

(١) التهذيب ١٣٧/٤ ، الوسائل ٣٧٩/٦

(٢) التهذيب ٥٤/٤ ، الوسائل ٣٨٧/٦

(٣) روى عنه حقه أي منه آياه

(٤) الكافي ٥٤٧/١ ، التهذيب ١٣٩/٤ ، الوسائل ٣٧٥/٦

وفي مستحقه عليه السلام أقوال . أشبهها . حواز دفعه الى من
يعجز حاصلهم من الخمس . عن قدر كفايتهم على وجه التتمه لأعير .

أما المالك فهو الأمام لمسه أي بسبب لظالم . ولا يحب إخراج خمسها
وليس من باب الحسن من حيث للحصه أو يجمع من الأمام . وكذلك مهور
النساء يستثنى من الأرباح .

وأما يساكن فهو مما يخص بالأمام من دار صبي أو من الأرباح . بمعنى أنه
يستثنى مسكناً مما زاد مع الحاجة .

وأما لما حرر بعد أن الحشد على العموم . رواه موسى بن يعقوب .
وعند ابن إدريس هو أن يسري معنى الخمس من لا يجمع . فلا يحب عليه
إخراج خمس لأب بحرقه وبربح ولا شيء أن يملك بهذا يقول أحد الناس
ورفع للحرج اللارم وجمع بين الروايات .

قوله: وفي مستحقه عليه السلام أقوال أشبهها حواز دفعه الى من يعجز
حاصلهم من الخمس عن كفايتهم على وجه التتمه

هذا الوجه الذي ذكره المصنف في رسالة الغرثه واحداً من المصنف وعلامة
لأن عليه عطاء الأصناف من جهة على وجه التتمه حال لحضور كما تقدم . وكذا
حال العسة لأن ما وجب بحق لا ينفذ بعينه لكن يتولى ذلك من أه النماء
في الحكم .

ونقل المصنف هنا أقوالاً آخر

« ١ » إسماه حال العسة . مخنفاً ما حدثت الرخص في حاجة الخمس .

٢ « كنزه ، لما ورد أن الأرض تخرج له كنوزها .

٣ « غرله و لانباء به حتى يصل اليه .

٤ « صلة الدرية وقرناء الشيعة على وجه الاستحباب . ثم قال : ولست أدفع

قرب هذا القول من الصواب .

كِتَابُ الصَّوْمِ

وهو يستدعى بيان أمور:

(الاول) الصوم وهو الكف عن المعطرات مع النية .

قوله : الصوم هو الكف عن المعطرات مع النية

الصوم له معنيان لقوي واصطلاحي

أما الاول فقال هو قيام بلا عمل . ونقل صام انفس اذا قام على غير اعتلاف

قال النافعة :

حين صام وحسن عرس صائمه تحت محاج وحري ملك النحما^(١)

وصام^(٢) النهار صوماً : اذا قام قائم الظهيرة واعتدل .

(١) صحاح ككتاب يعار والحداد علكه بلكه مصغه ولحم حركة في فيه . والجمع جمع اللجام ككتاب وكتبه .

(٢) قال في الصوم : الصوم في اللغة هو الإمساك والكف . يقال . صام الصائم اذا سكن وصام النهار اذا قام في وقت الصبيرة وهو أشد الاوقات حرارة . وفي الشرع هو إمساك مخصوص على وجه مخصوص من هو على صفة مخصوصة

ويكفي في شهر رمضان نية القرية ، وغيره يقتصر الى التعمين .

وأما الثاني فمعرفة الشرح بأنه إمساك عن أشياء مخصوصة فأورد عنه بأن الإمساك عديم والكيف لا يقع إلا بوجوهي ، فلذلك عدل المصنف الى قوله هو الكف - الى آخره .

وبرد عليه وجوه « ١ » ن الكف المذكور أعم من أن يكون نلاً أو بهاراً والمراد هو الثاني فكان سمي بفسد . « ٢ » ن كف الكافر والحائض ليس بصوم ولومع ليه فكأن يسمى إحراقه . « ٣ » ن أراد بالمعطر ما ورد ليهي عن فعله في رمضان للصوم من حيث ذاته لزم أن يكون كل من كف عن ذلك يكون صائماً هذا حنف ، و ن أراد بعبث الشيء بعد كونه معطراً فحريف الصوم به يعرف دوري ، لأن المعطر من حيث هو معطر موقوف معرفة على معرفة الصوم ، فإذا أجد في تعريفه لزم الدور

وأكثر التعريفات في هذا الباب منطوق فيه .

قوله : ويكفي في رمضان نية القرية وغيره يقتصر الى التعمين
هنا مسألان :

(الاولى) ان رمضان يكفي فيه به نية القرية وهو معنى غلبه عدد . لكن في تفسير به نية احلاف ، و ن مسح هو أن يقتصر على أنه قائم معروض لى الله من غير أن يعرض بعد آخر من رمضان أو وجوب أو غير ، وبه فسر لمصنف^١ في الشرائع ولمفسر وقال من دريس^٢ هو أن يفي به الصوم وحب معروض

(١) البسيط ٢٧٦/١

(٢) الشرائع ٥١/١ ، المشرع : ٢٩٨

(٣) الرائز : ٨٣

وفي النذر المعين تردد .

الى الله فزاد فيه الوجوب ، واختاره العلامة^١

وبرحح الاول بأن لاكتفاء بغيره دون تعيين كان لكونه زماناً لا يقع فيه غيره ولا حاجة الى تعيين فيه . فكذلك يقال لا حاجة الى ذكر الوجوب لكونه زماناً لا يقع فيه مدون ، وان كان لعله عبرة فلا بد من ذكره مع أنه لم يذكر سوى الاول ، فمرمى حشد برحح من غير مخرج أو ذكرهما معاً ، ولم يعل احدنا الثاني ويمكن أن يرحح بأن العرض من الله التمسر ، وذلك لا يحصل بمجرد العرة ، ولأنه قد يقع صومه غير واجب كما اذا قدمه بعد الوال أو برأ من مرضه (ثالثه) ان عبره هناك مما لم يتمس بغيره الى النفس ، وهذا مما لم يعرف فيه خلافاً أيضاً .

ويستدل عليه بأن ارمات صالح لانواع متعددة فلا بد من تسمي بعضها بالقصد اليه مشخصاً بصفاته الخاصة به .

ومراد المصنف بمرء مالم يتمس ، ولا ورد عليه التمس لكونه غيره أيضاً

قوله : وفي النذر المعين تردد

لتردد في أنه هل يكفي فيه أنه بغيره أم لا . ومما من مساوئه لرمضان ، وهو عدم حرر . وفيه صوم آخر في ذلك الزمان شرعاً بعد تحقق الوجوب . وهذا اختاره ابن اوديس^٢ ناقلًا له عن المرتضى

ومس أنه لو لا النذر كان يجوز أن يقع فيه غيره بخلاف رمضان ، وهذا

(١) المختلف ٤١/٢ .

(٢) سر ٨٣ . قال فيه . والصحيح ما ذهب اليه المرتضى أن كل زمان يتمس فيه بالصوم كسائر رمضان . المعنى يسوم أو ايام لا يجب فيه بية التمين بل بية القرية فيه كايه . أي لا بد من عدم عن غيره لم يقع الا عنه . الى آخره قال

ووقتها ليلاً ، وبحوز تجديدها في شهر رمضان الى الزوال .
وكذا في القضاء ، ثم يقوت وقتها .

اختاره الشيخ و لعله المصنف في الشرائع^١ والشهيد في دروسه^٢ ،
وهو الأقوى .

قوله : ووقتها ليلاً

واما كان كذلك لان اليه ما يؤثر مما يأتي لا في الماضي ، ونفع الفعل
بحسب لاني رده والارادة لاتعلق بالماضي والالزم تحصيل الحاصل . وحينئذ
يحب سماعها على رهن الصوم وحواشيل لا ، أخرجه الدليل كما يأتي .
الا أن لمعدول . وفيه هل وقت الصوم فيكون حينئذ آخر الليل ، و لشرح
حمله من أول الليل الى طلوع الفجر وبصيق عده ، وهل المرص من طلوع
الفجر الى قبل الزوال .

قوله : وبحوز تجديدها في شهر رمضان الى الزوال

يريد بذلك لاني كما صرح به في الشرائع لا للعامة ، وطاهر ان ابي
عقيل عدم جواز التجديد مطلقاً للعامة والناسي .

قوله : وكذا في القضاء

يريد به أنه يجب به ليلاً وبحوز التجديد للناسي لا غير
وقال العلامة بحوز تجديدها للعامة . و سدد بأن مقصده لاسع في ذلك
ليوم فحارله ترك الصوم فيه ولا يجب عنه صومه فلا يجب به ، واد لم يوفي
مصدر سهرته يكن مأثوماً ويكون حكمه حكم الناسي في رمضان في تسوية
ترك اية الى الزوال . وداوى عنه صح . وكذا هنا أما رمضان فانه يتعين

١) المسود ٣٧٧/١ ، المختلف ٤١/٢ ، شرائع ٥١/١ ، لدروس اول كتاب
الصوم .

وفي وقتها للمندوب روايتان . أصحهما : مساواة الواجب

صومه فتحب فيه البية مع العبد ، هذا ترك البية مع العبد يكون قد ترك شرعاً للواجب فيكون تاركاً له .

واختاره الشهيد . وليس سعيد من الصواب . وتؤيده رواية عبد الرحمن ابن الحجاج في الصحيح قال سألته عن رجل بدو له بعد ما يصبح ويرتفع لنهار في صوم ذلك اليوم لعصه من شهر رمضان ولم يكن نوى ذلك من الليل قال : نعم ليصمه وليعتد به اذا لم يكن أحدث شيئاً^١ .

وكذا روى هو أيضاً عن الكاظم عليه السلام : الرجل يصح ولم يطعم ولم يشرب ولم يوصوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان أنه أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة النهار ؟ فصل . نعم له أن يصوم ويعتد به من شهر رمضان^٢ . ويريد قضاء شهر رمضان . والمصاف محدود بفرقة ذكره في السؤال .

قوله : وفي وقتها للمندوب روايتان أصحهما مساواة الواجب

ذكر في المعبر الروايتين :

أحدهما - ما رواه لأصحاب عن علي عليه السلام ورواه الجمهور أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل على أهله فيقول هل عندكم شيء ؟ فان كان عندهم شيء أتوه به والأصام عليه السلام^٣ .

والثاني - رواه هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام . أن نوى لصوم قبل أن يروى الشمس حسب له يومه ، وإن بواه بعد الزوال حسب له من الوقت

(١) الكافي ١٢٢/٤ ، التهذيب ١٨٦/٤ ، يتفاوت ما بينهما .

(٢) التهذيب ١٨٧/٤ .

(٣) التهذيب ١٨٨/٤ ، وفيه : كان أمير المؤمنين عليه السلام يدخل على أهله ويقول .

عندكم شيء . والأصم . فان كان عندهم شيء أتوه به والأصام ، وانظر سنن الترمذي ١١١/٣ .

وقيل : بحوز تقديم نية شهر رمضان على الهلال

الذي فوّى^(١) .

وليس في طاهرهاتين الروايتين معارض حتى يقول فيه روايتان .

ثم به قال أصحابهما مسوده ابو حنبل فيحوز الحجة حسنة الى لزوال .
وأما بعد الزوال فأجاز تجديد . سدوا شيع في المبسوط وابن حمزة ، ومع
من أبي عقيل وسحق في خلاف والنصف ولعله .

ولا سبب لمقتضى النظر أنه لا يجوز دهر الله فيما سبق فيها ، لكن
خولف ذلك من لزول للصوحس ، بدله عنه فسعى الذي على أصله .

وأما يمكن الفرق من حد من دهر قبل ردال يكون له في أكثر من
المضي والشرح بعسر لا تنويه في كثير من الأحكام ونعنها على لافلة ، كمن
حرف أريد به قطع العرض . وبه يسي غنى ما طاف بخلاف ما لو طاف ثلاثاً ،
وكذا من صام شهراً ونوم من المسامح ونظر ساقى فانه يسي على ما تقدم .
لا يهرس منع المقصود ، سطر ذلك . من يقضي سبها على عاده هي فعل
والصوم برك فعل . سيما الكس . من ورد على الحوز نصف فبفسر ، و عمار
لا أكثره عزمطررد وذلك شرط . من اصرح النص الذي لمخالفة النظر
واعمار الأطرر غير لاره من تكفي حصوله في ماددا في الحمنة .

قوله : وقيل بحوز تقديم نية شهر رمضان على الهلال

هذا قول الشيخ في المبسوط : لهاته وانجمل . مستدلاً بأن مقارنه الله
للسب شرط في الصوم . حوز أن يتحلل الأكل والشرب بين النية والصوم ،
وحواز ثلثه من أول الدال ، فكذلك حوز أن تعدد أكثر من ذلك يوم
أو أكثر .

ويجزىء فيه نية واحدة .

ويصام يوم الثلاثاءين من شعبان نية التذنب .

واستصغره ابن دريس والمصنف والعلامة ، لأن التقدم في ليلة الصوم مستند من قول عليه الصلاة من لم يصم نيام من الليل فلا صيام له^(١) .

ولما بعد اتصالها بالحجرة مقارنتها به لم يكلف به وكتفى بطفرة الليل لها وليس كذلك تقدمها على الشهر يوم أو أكثر ، لجعلها النهار من اليه ورمضان لصوم

قوله : وتجزى فيه نية واحدة

هذا الكلام مذهبنا عطف على ما فيه ، أي وقيل بحري . والقائل به الثلاثة وسلاز ولفي ، حتى أن المرتضى دعى عليه إجماع لإمامه . قال : ولا استبعاد في ذلك ، لأن الشهر بمذاهب عباده واحده وحرمة حرمة واحدة لاتصال بعض أحرانه ببعض ، ومقداره الله لرمضان لصوم ليس بشرط والا لم يصح فعله في أول الليل ، وكذلك عدمه بحلل الأكل والشرب وبإتي المعطرات ليس بشرط والا لم يصح فعل المعطر في الليل بعد نية .

ووجه ضعف هذا القول ، أن الجمع كونه كعبادة واحدة ، فإن صوم كل يوم مستقل بنفسه لا تعلق له به ، فله وما بعده . ولذلك تعدد الكفارة بتعدد الأيام . ولا يصل الشهر كله بطلان صوم بعض أيامه بخلاف الصلاة الواحدة ، فإن بطلان بعض آخرها يقتضي بطلان كلها ، ولحمل اسم الله على مدبر عدم الفرق ونحن فقد بيناه

قوله : ويصام يوم الثلاثاءين من شعبان . إلى قوله : ولوصام بنية الواجب لم يحز . وكذا لو رد دينه وللشبح قول آخر

يوم الثلاثاء من شعبان يسمى يوم السبت لا يحل صومه من أقسام الثلاثة .

(١) كتر المال ٤٩٣/٨

ولو اتفق من رمضان أحر^١ . ولو صام بنية الواجب لم يجز .
وكذا لو ردد نيته ، وللشيخ قول آخر .

ولو أصبح بنية الإفطار قبل من رمضان حدد بنية الواجب ،
ما لم تزل الشمس وأحرأه ، ولو كان بعد الروال أمسك واحداً ،
وقصاه .

(الثاني) فيما يمسك عنه [الصائمه] وفيه مقصدان
(الاول) بحسب الامم كـ عن تسعة الأكل والشرب

(الاول) أن يصوم سه ليل . وهو سائغ وعنه عمل الأصحاب ، خلافاً
للقوم ، فإن ظهر أنه من رمضان اجزأ لأن رمضان لا يقع فيه غيره ، فإن كان بعد
يوم فلا بحث وإن كان في سنة حدد له ، سواء كان قبل الروال أو بعده
وإن صدق عليه السلام صومه فإن يكن من شعبان كان بطوع وإن يكن من رمضان
يوم وفقت له^٢

(الثاني) أن يصوم سه لواحظ . أي من شهر رمضان وذلك حرام لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربه شرعي عنه الصوم أشد من الصوم
وبهسا عنه ، أمر أن يصومه سني أنه من شعبان وبهسا أن يصومه على أنه من
شهر رمضان

فلو صامه كذلك ثم ظهر أنه من رمضان هل يجزيه أم لا ؟ قال الشيخ في أكثر
نسخه و لم يرضى واستأنونه و توفي لا يجزيه . وقال الحسن ومن أجد يجزيه
واختاره الشيخ في الخلاف

(١) الكافي ٨٢/٤ التهذيب ١٨١/٢

(٢) التهذيب ١٨٣/٤ ومـ لحدـ وهو - ير لفلان

المعتاد وغيره ،

و بحق الاول ، لانه متصل على وجه فتح ، وهو جعل ما ليس بواجب واحداً وانقرض انه لم يعلم وجوبه وكل ما اشتمل على وجه فتح فهو مهيى عنه والهيى في العادات يدل على النطال كما يقرر في الاصول (الثالث) ان تصد على التردد ، بمعنى انه ان كان من رمضان فلو وجبه وان كان من شعبان فتدبه ، ول تسح في المبوط والحلاف وس حمره والعلامه في محصفه بحري ، وول تسح في في كنه وانس دريس والمصنف لايحري وهو بحق ، لان له ما شرع لتيسر من الافعال ، جمع التردد لا يحصل ذلك فيكون منافياً لغرض مشروعية النية .

وفيه نظر ، لان التردد لما يكون منافياً على تقدير العلم بالوجه ، وأما على تقدير عدمه فلا ، و ذلك حذر صلاحاً لرباعه لمررده من كونه طهراً أو عصر أو غماً ، وكذا لونهى عن ماله الغائب ان كان سالماً فهدد ركانه وان كان تالفاً فنافلة ، فانه يصح كونها نافلة على تقدير تلفه

ويمكن ان يحارب عنه ان امرئ حاصل من ما نحن فيه ومن ما مشتم به ، فان الصلاة في مثال الاول نعم شغل لدمه بها وشبه علم عنها ، وكذلك امال في المثال الثاني الاصل بقاؤه على كماله الصواب مسجماً بشرائطه فيكون لو حارب معلوماً ، بخلاف ما نحن فيه من الاصل بقاؤه سعيان ، ومع الفرق لا يتم القياس .

قوله : المعتاد وغيره

قل المرئى غير المعتاد بعض النهوة ولا سله ، ونقل عن بعض الاصحاب

(١) قال سيد المرئى - على ما في المحقق ان حريم الذكى و لشرى بها يتصرف الى المعتاد لانه المتعارف فيبقى الماتى على اصل الاباحة

والجماع ،

أنه نوحى القضاء دون الكفارة ، محصياً بأن التحريم إنما يصرف لى ما هو
المعارف لا ما لا يعاد ، لتعزز في الأصول من تقديم لحقيقة الشرعية ثم
تعريفه ثم لمعويه والاكل والشرب في قوله تعالى « وكلوا واشربوا » الآية ،
وان ضم المعتاد وعرفه لى لكن حص عرفاً بما يعاد اعتداؤه .

وقد العلامة العادة لسبب قاصدة على شرع والالزم استدلال المحرم
والتحليل ليعرغب الى حصار المكسب ، والالزم بطل فكدا المبروم . وبيان
الشرطية : ان العادة قد يختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأصناف ، فهو
اعتاد قوم أكل شيء بعينه كان التحريم مختصاً به بالنسبة اليهم ، ولو اعتاد قوم
آخرون أكل غيره كان لأول حلالاً بالنسبة لهم والنسبي حراماً . وهذا
النائب مظهر ، لان الأحكام موطنة بالمصالح المحضة عن العبد والشرع كاشف
لها (٣).

قوله : والجماع قلاً ودبراً على الأشهر

الحلاف في الجماع دبراً مع عدم الابرار ، قال في المسرود الاخطوط بقول
الافطار والجماع القضاء والكفارة ، وادعى الإجماع في الحلاف على وجوبهما
ولا شك أن ذلك مسمى على وجوب العمل وقد تقدم وجوبه

وقوله « على الأشهر » إشارة الى أن فيه رواشن أما روايه الأفاضل
تدبر عليها ، وثم روايه عدمه فمن أحمد بن محمد عن بعض الكوفيين يرويه الى
الصادق عليه السلام في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي صائمة . قال لا يفتن

(١) سورة البقرة : ١٨٧

(٢) المختلف ، الجزء الثاني ٤٦

والاستمراء . وايصال الغبار إلى المخلق متعدياً . والبقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر . ومعدودة اليوم جنساً . والكذب على الله ورسوله والاثمة عليهم السلام ،

صومها ويس عليها على^١ وهي مرسلة ولا عمل على مثلها .
ولو قال هذا « على الأثمة » أو « على الأصهر » كما قل في شرائع^٢ كان أنسب . لأن ذلك معلولات وحوب العمل لا شرط الصوم . يظهره قوله : وفي فساد الصوم بوطي العلامة تردد وإن حرم وكذا في الموطوء^٣ يقدم وجه تردده في وحوب العمل على الوطني والموطوء ، وفساد الصوم تابع للنسل .

(قائدة) من وطني لهيمة منطن مع عدم الارال ، قال الشيخ في الخلاف^٣ لا يصح لأصحاب فيه يكن بعضي المذهب أن عليه الفصد ، لأنه لأخلاف فيه ، وأما الكفار فلا لأن الأصل براءة الذمة .

ورد عنه ابن دريس ذلك وحكم بصد الفصد . وحتار لعلامة في القواعد الأولى ، وهو مقرّب الشهيد . وعنه انصاري ، لعمري هو أعظم من القطر من التعرير والتفريم والفسق والنسل على قول .

قوله : وايصال الغبار إلى المخلق

قاله الشيخ والأصحاب ، وحالف الجمهور في ذلك .

ب أنه أوصل إلى حوفه ما يسمى بصوم فائده . وبؤيده روايته سليمان

(١) التهذيب ٣٩٩/٤ ، الوسائل ٤٨١/١

(٢) الشرائع ٥١/١

(٣) الخلاف ٣٤٩/١

والارتعاس في الماء ، وقبل يكره .

الجعفري قال : سمعته يقول . اذا شرب رائحة غليظة وكس بياض دخل في آفة وحلته
عبار فان ذلك له فطر مثل الاكل والشرب والنكاح

قال في المعسر : فيها ضعف ، لان الفائل غير معيوم . وليس العذر كالاكل .
قلت : هي مؤيدة بسبل الاصحاب . وهذا فوائد :

(الاولى) بعد الشبع وعرد بعد الغليظ ، ولم يعبه المصنف ، والاول احوذ

(الثانية) هل هو موجب للقصد . لا عبر كقول النبي والمحدثي اوله والكفرة

كقول النبي ؟ الاقوى الثاني .

(لثالثة) قال السبح في النهاية ان رائحة الغليظة مفسدة ، اعتمادا على الرواية

المذكورة . وكرهها المعيد . وهو لا حيز . بعدم الافكاك عنها عاب .

(لرابعة) الدخان لا يفسد . لرواية عمرو بن سعد عن الرضا عليه السلام

الضائم يدخن يعود . ويعبر ذلك فدخل مدخه في حلقه . قال : لا بأس . وسأله عن

الضائم يدخل النار في حلقه . قال : لا بأس ؟ .

قلت : والمراد به غير الغليظ جمعا بين الروايتين .

قوله : والارتعاس في الماء وقيل يكره

الارتعاس ملافة الرأس لما منع غمر دونه ولو بقي اشد حارحا ولو كان دونه

وكذلك يصدق ما لاحظه بهي عن الارتعاس . انه لو تروى الماء الى حلقه لم يكن

عليه شيء بخلاف ما لو غمس رأسه حيث .

(١) التهذيب ٢/ ٢١٤ وفيه سيما . بن حفص المروزي . لوسيل ٢٨١٧ وفيه

سليمان بن جعفر (حفص) المروزي

(٢) التهذيب ٢/ ٣٢٤

وفي السعوط ومصع العلك تردد ، أشبهه . الكراهية .

أد عرفت هذا فعلم أن فيه أمورا ١٤ « كرهه ، فإله الشيخ والحسن وابن دريس ٢٥ » بحرسه وإيجاب القضاء خاصة ، قوله النبي . « ٣ » إيجاب القضاء والكفارة . فإله لسعد وعاصي والمرنسي في الانتصار ، « ٤ » تحريمه لا غير ، وهو قول المصنف والعلامة ، وهو الحق .

أما بحرسه فهو دلت كثيره . منها رواية ابن مسعود عن النبي عن لافز عليه السلام : لا تصرا الصائم ما صبح إذا أحب ثلاث حصل لظهده والشراب ولسته والأرتناس في الماء ^(٢) .

وما عدم بحانه شت فلاحته لره ، ونكهي في انصر لائم

قوله : وفي السعوط ومصع العلك تردد أشبهه الكراهية

أما السعوط فمشتا التردد من احتمال وصوله إلى سداع ومنه لي تحلق وبذلك قول المصنف وسائر إيجاب القضاء والكفارة ، ويقفه بمرنسي عن قوم من أصحابنا . ومن أصابه صحه بصوم وعدم كونه مثل هذا مقصرا ، ولديت قال ابن ادريس انه لا يوجب قضاء ولا كفارة . وفي النبي والعاصي بإيجاب قضاء حبه . والمصنف احوار لكراهته وغلل في المعتر بعدم تعديه إلى المعدة فلا

(١) إيجاب ٣٦١/١ . قال فيه ابن ريس في بناء متعمدا أو كذب على الله أو على رسوله أو على الأئمة عليهم السلام متعمدا أصغر وعنده القضاء والكفارة وفي النهاية ١٥٤ عند الأرماس . في حجة مقدمات بصوم ومعدات عباد والكفارة : قال في المستدرج ٢٧ . وفي ريس في بناء على أظهر الروايات ، وفي إيجاب من قال انه لا يطر . وأنت ترى ان فيه في كتابي الأولين طاهر في المعطرة ، وقال في الآخر على الاظهر

(٢) التهذيب ٢٠٢/٤ . الفقيه ٦٧/٢ .

(٣) السعوط كرسول . دواء يصب في الأنف

وهي الحققة قولان ، أشبههما . التحريم بالمانع .

واندى يبطل الصوم انما يبطله عمداً اختياراً .

فلا يفسد بمص الخاتم ومصم الطعام للمصبي وزق الصائر

وضابطه ما لا يتعدى الحلق . ولا استقاع الرجل في الماء .

بنقص ، وتؤيده رواية عث من ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن ثائه عن
علي عليه السلام أنه كره سقوط للصائم . وقال العلامة ان وصل الى الحلق
متعمداً وجب القضاء والكمارة والا فلا

وأما تلك فتستأثر منه من وصول طعمه الى الحلق وليس ذلك لا بسب
وصول بعض آخرته السائلة لاسماخ انتقال الاغراس . وبه قول الشرح . ومن
أصالة صحة الصوم لحذر يكف الربو بكيسه ويصل الى الحلق من دون تحليل
شيء من آخراته . والاعراض لا يفطر والا لا يفطر ، وانجه لعلطة وهذا وهو
الصحيح لقول الصادق عليه السلام لا يصير الصائم ما صرع " الحديث

قوله : وفي الحققة قولان أشبههما التحريم بالمانع

أطلق لمعيد فساد الصوم بالحصة . وكذا التقي أطلق الحديثها انصاء ولم
يعمل .

وقال الشيخ ، كرهه لحامد وتحريم المانع . وأوجب به في الحمل
والاقتصاد والمسروط انصاء خاصة ، وفي نهايه ولا يستنار لم يوجب انصاء
ولا كمارة ، واختاره ابن ادريس ونقله عن المرتضى .

(١) التهذيب ٢١٤/٤

(٢) لقيه ٩٧/٢ التهذيب ١٨٩/٤ وسام الحديث ٢٠٢ ١٠ جنب ثلاث
خصال : الطعام والشراب والنساء والادتماس في الماء

والمواك في الصوم مستحب ولو بالربط .

ويكره مباشرة النساء تقيلاً ونمساً وملاعبه ، والاكتحال بما فيه ضرر أو مسك ، وإخراج الدم المضعف ، ودخول الحمام كذلك وشم الرياحين ، ويتأكد في السرحس . والاحتقان بالحامد ، وبـ

وأخبار المصنف قول لسبح محمد ، على عدم تحريم لحامد بالأصل ولقول الكاظم عليه السلام وقد سئل عن السطيف ' بسد حله الأسان وهو صائم فكيف لا بأس بحامد ' فأما على تحريمه مانع مرواية سي تصرع الرضا عليه السلام : الصائم لا يجوز له أن يعتق (١) .

وعلامة 'وحب أعضاء مطلقاً' الأحكام لهذا الحديث ، فإن على الحكم على الوصف من غير العلة ، فيكون من الضوء والاحتقان الذي هو منضم للمطلوب (٢) . مائة ، وسواء أحد المساقين يقتضي عدم الآخر ، وبذلك يوجب عدم الصوم عند سبب الأحكام فوجب القضاء وهذا يمكن حمله على المانع للحدث المتقدم بحوزة الحامد ، ولا يصح لمكانه فإن حضورهم كأقوالهم

قوله : والمواك في الصوم مستحب

' جاز ذلك بشحن وإسباغ يومه مظنة أول النهار وآخره ، والصوم

(١) في إقامته سبب للامتناع عنه دخل فيه في حقه ، ولا يوجب دخول
لشيء في العرق

(٢) الكافي ٢ : ١ التهذيب ٢٠٤/٤ وفيه : في تطيب بالاشياخ ، الواسع
٢٦/٧ وفيه : ما تقول في التطيب

(٣) السبب ٦٩/٢ التهذيب ٢٠٤/٢ لسوائل ٢٧/٧ ، الكافي ١١٠/٤ وفيه
روى مضمراً .

(٤) في بعض النسخ : هو يقتضي المطول

الثوب على الجسد . وجلوس المرأة في الماء

المقصد الثاني : وفيه مسائل :

(الاولى) تجب الكفارة والقضاء نعمدا الاكل والشرب والجماع
قبلا ودبراً على الاظهر . والامناء بالملاعة والملاسة وايصال العار
الى الحلق .

وفي الكذب على الله والرسول والائمة عليهم السلام .

وفي الارتماس قولان . اشبههما أنه لا كفارة

ومنع بحسن منه بالربط لرويه ابي بصير عن الصادق عليه السلام ، وكذا
محمد بن مسلم عنه عليه السلام^١ .

والحق الاول ، ثبت استحبابه في الشرع مطلقاً من غير تقييد ، ولرواية
الحلي عن الصادق عليه السلام : سأله أبساك الصائم بالماء والعود الرطب يجد
طعمه ؟ قال لا بأس^٢ . وفي معارضة لمرؤس . واذا ندرصا سقطنا وفي
الاستحباب مطلقاً سالماً عن المعارض .

قوله : قبلاً ودبراً على الاظهر

تقدم الخلاف في ذلك .

قوله : وفي الكذب على الله والرسول والائمة والارتماس قولان
اشبههما أنه لا كفارة

أم الارتماس فقد تقدم . وفي كذب هذا الشخص والشيء والعصا . فدره
الصود وايحائه القضاء والكفارة . واحتاره المرص في الأسرار واعتمدوا

١ (٢) التهذيب ٢/٢٦١

٢ (٣) التهذيب ٤/٣٢٣

وفي تعمد البقاء على الحصة إلى التحرر رويان . أشهرهما .
الوجوب .

وكذا لو نام غير ناو للفصل حتى طلع الفجر .
(الثانية) الكفارة عتق رقبة . أو صيام شهرين متتابعين . أو إطعام
ستين مسكيناً .

وهو على روايه بن نصر عن الصادق عليه السلام . الكفارة بنفس الوضوء . وبغير
الصائم^(١) . وقصره بالكذب على الله ورسوله
وقال في الحسن انه بعض الصوم والدم بطله . واحذر ان ادرس وسلاخ
والحسن والعلامة وعمر الحق . لاصانه صومه . ورويه انسى بقصر صومه
لمخالفة منه . ما أجمع على خلافه . وهو بعض الوضوء . بالكذب .
قوله : وفي تعمد البقاء على الحصة إلى التحرر رويان أشهرهما
الوجوب

روايه الوجوب . رواه ابو نصر مرفوعاً عن الصادق عليه السلام^(٢) . ورواه
أخر غيرهما وعمل بها الثلاثة واساعهم
ورويته عدمه وعدم لفطر أنصار . وهذا حسب المجعبي عن الصادق عليه
السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله^(٣) . وعمل بها الصنف في
المقنع والحسن .

والاقول لأول . بغيره من الأصحاب . ولأن تعمد الأبرار بهما . واجب

(١) الكافي ٨٩/٤ ، التهذيب ٢٠٣/٤ ، وفيه : وتفطر الصائم

(٢) التهذيب ٢١٢/٤

(٣) التهذيب ٢١٣/٤

وقيل هي مرتبة

وهي روايه يجب على الافطار بالمحرم كفارة الجمع .
(الثالثة) لانهب الكفارة في شيء من الصيام عدا شهر رمضان
والنذر المعين وقضاء شهر رمضان بعد الروا

القضاء والكفارة . فكذلك استصحاب حكم الارال بل هو آكد . لان الاول قد
امنع الصوم في ابتدائه وهنا لم ينعقد .

و يحرم سروي عن ساجر رسول الله صلى الله عليه وآله محمول على
الفجر الاول واساء العمل مع طلوع الفجر . وكوب ساجر لعذر
قوله : وقيل هي مرتبة

هذا قول الحسن الرضا ع ورواه عنه لمؤمن الانصاري عن القدر
عليه السلام في حكاية الانصاري الذي جاء الى لى صلى الله عليه وآله وسلم .
والمشهور من اصحاب الحبر ، لاصالة عدم تكليف الترس ، ورواه
عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام " وعرضا واحريبي في ذكر لا
يقضي الترتيب في الحكم .

قوله : وفي رواية يجب عن الافطار بالمحرم كفارة الجمع
هذا رواه الصدوق عن عبد السلام ، وروي في كتب الفريضة عليه السلام .
يس رسول الله روي عن ثابت ان من جامع في شهر رمضان أو افطر فيه ثلاث
كفارات . وروي عنهم كفارة واحدة . وأي الحبرين بأحد لا قال بهما
جميعا . فمضى جامع لرحل حراما أو افطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث

(١) الفقيه ٢/٢٢٢ ، الوسائل ٣٠٧

(٢) الفقيه ٢/٢٢٢ . لكاتب ١٠١/٤ . تهذيب ٦/٤٠٢ . الوسائل ٢٨/٧

كفارات عنق رقة - إلى أن قال - وإن كان مكح حلالاً أو فطر عني حلال فعليه كفارة وحده^١ قال الصدوق - أبي أنس بن مالك ، لوجود ذلك في رواية أبي الحسين الأسدي فيما ورد عليه من العمري^٢ .

وهذا هو الأثر ، وبه قال من حمزة ، وشيخنا أيضاً ، قال بن مالك له قال في تأويل رواية سماعه^٣ - أنه على وجوب لذاته مطلقاً ، به محموله إما على من أخطأ على شيء محرم وإن كان^٤ يسمى الواو إذا عرفت هذا فما هنا فوائد :

(الاولى) لا فرق بين كون المحرم أكلاً أو شرباً أو غير ذلك .

(الثانية) لا فرق أيضاً بين كون المحرم حراماً بذاته كالخمر والربوا أو لعارض

(١) التهذيب ٢٠٩/٤ ، الوسائل ٢٥/٧

(٢) قال في نسخة ٧٣/٢ وفي الخبر الذي روي فيمن أخطأ يوماً من شهر رمضان متمداً إن عليه ثلاث كفارات - ، قال في آخره فيمن أخطأ بجماع محرم عليه أو بظن محرم عليه لحد ذلك في رواية أبي الحسين الأسدي رضي الله عنه فيما ورد عليه من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان الصوري قدس الله روحه

(٣) التهذيب ٢٠٨/٤

(٤) في المارة القديم وأخبارنا والمصحح - وإن الواو يسمى أو لأن بحر هكنا : سأله عن رجل أتى هذه في شهر رمضان متمداً - قال - عليه عن رقة - صام سبعاً مسكناً وصيام شهرين متتابعين وقف - ذلك اليوم - ونفى به مثل ذلك اليوم

قال الشيخ في دبله - يحصل أن يكون له دسيرة في بحر التحجير دون الجمع لأنها قد تستعمل في ذلك - قال الله تعالى : فابكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث ورباع - وبعد أراد - منى أو ثلاث أو رباع ومنه بردا جمع - ويحصل أيضاً أن يكون هذا الحكم مخصوصاً بمن أتى أهله في حال حرم الباطة فيها مثل الوصي - فيحبس أو في حال التقهر قبل كفاره - فإنه متى قبل ذلك أزمه الجمع بين الكفارات الثلاث لأنه بدو طي - محرم في شهر رمضان

والاعتكاف على وجه .

(الرابعة) من أحب ونام باوياً لم يعمل حتى طلع الفجر . فإقصاء
ولا كفارة . ونو شنه ثم دم ثاب فعليه القصاص

ونو شنه ثم نام ثالثة . فالشحنان . عليه القصاص والكفارة .
(الخامسة) يحب القصاص دون الكفارة في الصوم السواحب
المتعين بسبعة أشياء . فعل المنظر والمحر طالع ظناً بقاء الليل مع
القدرة على مراعاته .

وكد . مع الإحلال إلى المحرم بقاء الليل مع القدرة على المراعاة
والمحر طالع

وكد لو ترك قول المحرم بالمحر لطفه كذبه ويكون صادقاً .
وكد لو خلد إليه في دخول الليل فأفطر وإن كذبه مع القدرة

كالمنعوب والوطي في الحيض .

(شنه) لا فرق بين رمضان وغيره من الوحدت ذات الكفر
(رمة) نوعان عن ثلاث محكمه حكمه العذر عن كفر كس يحيى .
(الحمة) نوعان عن بعضها يحصل سقوطه كالعذر عن الأكل . ويحتمل
بضعف المسور أو مراعاة الترتيب كقوله يظهر . ولاول قوي والذي احباط

قوله : والاعتكاف على وجه

في أن يكون واجباً وسيأتي تفصيله

قوله : من اجنب ونام ناوياً للفعل

وهنا ثلاث مسائل :

على مراعاة . والافطار للظلمة الموهمة دخول الليل .

ولو عيب على طه دخول الليل ثم يقص . وتعتمد القى . ولو
ذرعاً لم يقص . وايضاً الماء الى الحلق منعدياً لا للصلاة .
وفي ايجاب القضاء بالحقة قولان . أشبههما . أنه لا قضاء .

(لاولي) أحب وبام دو غسل حتى صبح الفجر لشيء عليه عملاً بأصالة
براءة الدمة وبرواية معاوية بن عمار
(ثمة) أحب وبام باور للغسل ثم يسه وده حتى أصبح كان عليه قضاء
عملاً بالرواية المذكورة ورواية ابن أبي يعقوب
(الثالث) إذ أنه ثالثة وبام حتى أصبح . دل الشرح عنه القضاء والكفارة
وبمسا برويات ليس صريحه في المطلوب فدلث به بهما

قوله : وتعتمد القى

فيه أقول « ١ » على المرضي عن بعض أصحاب أن يعمده بوجوب القضاء
والكفارة . « ٢ » على هو أيضاً عن بعضهم أنه يقص الصوم ولا يطله ، قال وهو
الأشبه ، واحارده بن دريس « ٣ » لشهور أنه بوجوب القضاء ، وهو قول
السيحبي والحسن والفاصي والمي ، وتدين عليه رواية يحيى عن الصادق
عليه السلام (٢) .

قوله : ولو ذرعه

أي سببه وعليه فلا شيء عليه لأصالة صحة الصوم .
قوله : وفي ايجاب القضاء بالحقة قولان أشبههما أنه لا قضاء

(١) التهذيب ٤/ ٢١٢

(٢) سببه - ٢ / ١

(٣) لكافي ٨ / ١ ، التهذيب ٤ / ٢١٤ ، الوسائل ٧ / ٦

وكذا من نظر الى امرأة فأمنى .

(السادسة) تتكرر الكفارة مع تغاير الايام .

وهل تتكرر بتكرر الوطء في اليوم الواحد؟ قيل نعم . والاشبه:
أنها لا تتكرر . ويعبر من أفطر لا مستحلاً . مرة وثانية . فان عاد
ثالثة قتل .

نقدم القول فيه .

قوله : وكذا من نظر الى امرأة فأمنى

هذا قول : ١ « قال لشحان وسلا ران كان بي محرم فأمنى وحب القضاء
والى محلل فلا شيء » ٢ « المربضي بعد اسرار السي يوجب القضاء
والكفارة وان كان بعد جماع ، وتذبحه القاضي فعلى هذا يرمى هذا القضاء والكفارة
٣ « امن دريس لا شيء عليه سواء كان الى محرم أو الى محلل ، واحاربه
المصنف في المختار ، والعلامة ترد في ذلك في كتبه .

والذي أقوله ان هنا تمصلاً ، وهو أنه ان قصد بالنظر الابترال أنظر صورة
مطلد الى محلل أو محرم ووجب القضاء والكفارة ، وان لم يقصد الابترال وتعتمد
النظر وما أن يكون من عادته ذلك أنه اذا نظر أبترال ونعم أنه اذا نظر وتخييل
صورة الوجه حصل الابترال فكذلك سواء كان الى محرم أو محلل لانه فعل سب
لامه ووجوب الحب وعمل الحب ، وان لم يكن من عادته ذلك لكن انفق
الابترال وان كان بي محرم وحب القضاء وان كان الى محلل لم يوجب شيء ، وان
لم يعتمد النظر فلا شيء مطلقاً .

قوله : تتكرر الكفارة مع تغاير الايام . وهل تتكرر بتكرر الوطء في
اليوم الواحد؟ قيل نعم . والاشبه أنها لا تتكرر
هنا مسائلتان :

(السابعة) من وطئ زوجته مكرهاً لها . لزمه كفارتان ، ويعزر

(الأولى) مع مغاير الاء لاختلاف في التكرار عند أصحابنا . وقد قال الشافعي
ومالك وأحمد خلافاً لأبي حنيفة

(الثانية) مع اتحاد اليوم . وقد جعل المصنف موضع البحث الوطي ولم
يعرض لعمدة قال للشح ليس لأصحابنا . قال المصنف في المعسر
به وهم . لأنه زوي عن لرب عنه سلاء أن الكفارة تكرر تكرار لوطي
ثم حذر عدم التكرار لأن الوصي الثاني لم يقع في صوم صحيح فلا يتكرر به
الكفارة . وهو اختيار الشيف وابن حمزة .

وقال المرتضى تنكر الكفارة . وهو الأهل لعل المصنف الرواية المذكورة
عن الرضا عليه السلام^١ .

ولا سم أن كفارة لأحد الصوم لا غير حتى لا يلزم وجوبها ، لوقوعه في
صوم فاسد كما قال ، يجوز أن يكون لأحد ذلك حرمة رمضان .

ولشعبي مسأله ، ما يفصل بين . وهو أن المكرر إما أن يكون من حسن
واحد أو من حسن . وشي مثل أن يأكل ويرب وبها تكرار سواء كفر عن
الأول أو لا ، لأن كل واحد سب مسبق في تحاب الكفارة ولا يخرج عن ذلك
بالصحة إلى غيره . ونقد أنه بعد لأطوار يجب عليه الإمساك بقية النهار ويحرم
عليه فعل المعطر فتحب الكفارة .

والأول مثل أن . كن ثم ناكل . وما أن يكون قد كفر عن الأول أو لا . فإن
تكرر بغير ما فسد من فعله . وإن لم يكفر لم يتكرر لأن وجوبها معلق على
لحسن الشامل لهما ، وهو غير متعدد فلا تعدو مقتضاه

قوله : من وطئ زوجته مكرهاً لها لزمته كفارتان

(١) صيون الأحبار ١/٢٥٤ : الخصال ٢/٢١٦ ، الوسائل ٢/٣٦٧

دونها .

ولو طأوعته ، كان على كل منهما كفارة . ويعزران

(الثالث) من يصح منه :

ويعتبر في الرجل لعقل والاسلام . وكذا في المرأة مع اعتبار
الخلو من الحيض والفاس .

فلا يصح من الكافر . وان وحب عليه ، ولا من المحنون ،

هذا هو المشهور . لأن ابن أبي عمير قال ان عساه مع الاكراد الفصاء
وحسد والمشهور خلافه . لصحة صومها . فلا دخل لصوم لا فعل لمعطر
اختياراً .

ومسند . لأصحاب رويته انه فصل بين عمر عن الصادق عليه السلام ، وهي
وان كانت صفة لصفته وضعف طريقه . وقول ابن بابويه أنه لم يروها غير
لمفص . لكن ادعى أصحابنا في هذا الحكم لأجماع واشهرتهم به سوى
الى الأئمة عليهم السلام .

ثم هنا مروع :

(الأول) لو أكره أحسنه دل لبيع حمله غبي الروح قد فاس لا نقول به .
ثم دل : بوقفاً لحمل لعظم الأئم كان حوصه واستسكنه انه لازم وحق الحمل
لأن الحكم في المسكوت عنه أولى من المنطوق
(الثاني) لو كره أمه قال ابن ادرس لا تتحمل لانه فاس . وقد بعلامه
الأمة تسمى امرأة فتدخل في الأول .

وقد نظر ، لأن أمة الرجل لا تسمى مرأة عرفاً ، ان سميت أمه ، والعرف

(١) الكافي ١٠٣/٤ ، الفقيه ٧٣/٢ ، التهذيب ٢١٥/٤ ، الوسائل ٣٢/٧

والمعنى عليه ولو سبقت منه البية على الاشبه . ولا من الحائض
والنساء ، واوصاف ذلك أول حرء من النهار أو آخر حرء منه . ولا
يصح من الصبي غير المميز .

ويصح من الحصى الحميم ، ومن المستحاضة مع فعل ما يجب

مقدم على اللغة ، والأولى الدخول لما قلناه من العلة .

(لثالث) لو أكره علماً فكذلك نصاً ، لأنه ما أُلح في السبع .

(لرابع) لو أكره الرحمن وأكرهها ما هل تحمل المكروه الكدر أم لا ؟

فهو نظر من عدم نص ومن سبب العلة

(لخامس) لو أكرهته امرأة على الجماع هل تحمل عنه الكدر ؟ فهو نظر

واختار الشهيد هنا التحمل للعلة المذكورة

(لسادس) لو كانت مرآة دالة حكمها حكم المكروه ؟ فقال الشيخ

في الخلاف نعم ، ونكره المصنف ، وسبب العلة ، لأنه فاس مع وجود

تعارض أو عدم تعارض ، لأن الحكم في الأصل المعنى عرموجود في الفرع ،

لأن الأكراد لا يحقق لامع عدم إرادة المكروه . وذلك عرم مفهوم لحوار فيها

لو كانت مستبقة لرضيت .

(لسابع) لو أكرهها على تمكس مثل أن يصرها لمكة ، هل تفسد ويلزمها

القضاء دون الكفارة ، وهل من ادريس لأقضاء ولا كفارة . واختاره المصنف

وعلامة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم رفع عن أمتي - الحديث

قوله - ولا المعنى عليه وإن سبقت منه البية على الاشبه

وحده الاشبه أنه رائل الفعل فلا يكون مكفراً بشيء من العبادات ، أما المقدمة

عليها من الاغسال . ويصح من المسافرين في المدر المعين المشترك
سفرأ وحضرأ على قول مشهور . وفي ثلاثة أيام لدم المتعة وفي بدل
البدنة لمن أقاص من عرفات قبل العروب عامداً
ولا تصح في واجب غير ذلك على الاظهر ، الا أن يكون سفره

الاولى مما تقدم انه كالحيوة ، وإنما سبعة التامة ولا ماطا التكيف هو يعمل
وقد بيا رواه من المعنى عليه .

وقال المعيد والمرضى والشيخ في الخلاف ان أدرك النية في وقتها ثم
نسي عليه واستمر فلا قضاء عنه لصحة صومه بسبب نسيه وان لم يدرك
النية في زمانها صححت فدية القضاء لعدم صحة صومه بسبب نسيه فوات النية كأنهم
جعلوه بمنزلة النوم ، وقد بيا الفرق بينهما .

قوله : ويصح من المسافرين في المدر المعين المشترك سفرأ وحضرأ
على قول مشهور

قوله الشحان واتباعهما استند إلى رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن الكاظم
عليه السلام بداه على الصوم سفرأ أثناء وجودها لسخ على ما إذا شرط ذلك
في بدو له علي بن مهزيار عن أبي بصير عن ذلك ، ولذلك بسبب لمصنف
هذا القول إلى الشبهة لعدم صفة نص صريح فيه والمرضى نسي بمصوم
لرويه لاولى من غير تأويل وجوز صوم المدر المعين سفرأ

قوله : ولا يصح في واجب غير ذلك على الاظهر

جلا في المعيد ، وان له قولاً بأن جميع أنواع القضاء واجب حاشي في السفر

(١) لكاتبه ١٤٣/٤ تهذيب ٢٣٠٠ من سائر من أخرج بإسناد صحيح

صوم يوم نسي قال : صومه أثناء في الحضر أو السفر

(٢) تهذيب ٢٣٥

أكثر من حصره ، أو يعزم الإقامة عشرة .

والصبي الممير يؤخذ بالواحد اسمع امتحناً مع الطاقة ، ويلزم به عند البلوغ الى نفسه .

ولا يصح من المريض مع التصور ٤٠ . ويصح لو لم يتصور .
ويرجع في ذلك .

(الرابع) في أقسامه :

وهي أربعة : واجب ، وندب ، ومكروه ، ومحظور

فالواجب ستة : شهر رمضان ، والكُمارة ، ودم الحنطة ، والذُر
وما في معناه ، والاعتكاف على وجهه ، وقصه الواجب المعين .

أما شهر رمضان فالنظر في علامته وشروطه وأحكامه

(الاول) أما علامته ، فهي رؤية الهلال

فمن رآه وحب عليه حسومه . و هو اشد ما يؤثره

ولورؤى ششماً. اومصى من شعبان ثلاثون. وحب الصوم عاماً.

ولولم يتفق ذلك ،

الأصيام شهر رمضان وهو سبعة أيام صوم رمضان أكد من غيره ووجب
أفطره وأفطر غيره أولى . ولعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس من
أمر الأصيام في سفر . ولقول الصادق عليه السلام في رواية معاوية بن عمار:

(۱) بن مباحه ۵۳۶/۹ سرمدی ۹۰/۳ کبر اعمال ۴/۸-۵۰۵۰۵ وجه اعط

الحديث ، التهذيب ٢١٨/٤

قيل : يقبل الواحد احتياطاً للصوم خاصة . وقيل لا يقبل مع الصحو
الا خمسون نفساً ، أو اثنان من خارج .
وقيل يقبل شاهدان كيف كان ، وهو أصهر

لا يحل له الصوم في السفر فرضه كان أو غيره . و لصوم في السفر معصية
أما المدون فسمعه المصنف الثلاثة أمام الحاجة الأربعة والخميس والجمعة
عند قبر النبي صلى الله عليه وآله لا تمة عليهم السلام . وقال الشافعي بكرهه مطلقاً وروى
جورده . قال ابن أبي عمير لا يصوم في السفر بطوعه ولا فرض لا ثلاثة أيام للحاجة
وصوم لا عكاف في المساجد الأربعة . و حذر ابن أبي عمير و القاضي و العلامة
لكراهة مطلقه بظاهر الروايات المصنوعة من الصوم في السفر

قال الشيخ : لو حبسها وطهرها بحرمه لكن عدنا إلى الكراهة لأحد حديث
الرحضة في ذلك ، لقول الصادق عليه السلام حين فطر رمضان بعد أن كان صائماً
في شعبان في السفر ، فقيل له في ذلك فقال : شعبان الذي ان شئت صمت وإن
شئت لا وشهر رمضان عزم من الله علي الأبطار^(١) .

قوله : قيل يقبل الواحد احتياطاً للصوم خاصة - الخ

لا خلاف في تنوته مع أحد الأمور الثلاثة « ١ » الشافعي بحيث لو سئل
قال ربه ولا يسرط فيهم لعداة والذكر « ٢ » مضي ثلاثين من شعبان
« ٣ » أن يراه المكلف بنفسه

(١) في التهذيب ٣٢٨/٤ ر : عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « صوم شهر أو أكثر من ذلك وهو » عرض به شهر لا يراه
من أن يراه نفسه وهو ما مر في المتن . و سائر ما مر في المتن . و هو ما مر في المتن . و هو ما مر في المتن .

(٢) الكافي ١٣٠/٤ : التهذيب ٢٣٦/٤ - الوسائل ١٤٥/٧ .

وأما مع فقدنا قبل أقوال :

« ١ » قول الواحد حياض الصوم ، قاله سلال محتج بقول عبي عليه السلام . « رأيت ليلال فاعطروا وسهد عنه عدل من المسلمين »
وَحَسِبَ أَنَّ لَعْنَهُ « عَدْلٌ » مُصَدَّرٌ فِي الْأَصْلِ وَيَحْوِرُ إِطْلَاقَهُ عَلَى لُغَتِهِ
وَلِجَمْعٍ ، بِقَالَ رَجُلٍ عَدْلٌ وَرَجُلٌ عَدْلٌ ، مَعَ أَنَّ رَأْيَهَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ ، وَهُوَ
مَشْتَرَكٌ بَيْنَ الضَّعِيفِ وَغَيْرِهِ .

« ٢ » قال الصدوق في المصنع و - سج في الخلاف لا يصلح مع الصحو لا
حسبون بما تروى من خارج برواه حسب عن الصادق عليه السلام وهي
مع صحته سنداً ، محمولة على الرتبة « نسفود لا مع صوب عد بهم »
« ٣ » قال لسبح في نهانه « كان في لمة » عليه لم تست الشهادة
حسبين من اللد أو عداين من خارجه . « لم يكن هناك علة وطلب فلم يرلم
يجب الصوم إلا أن يشهد خمسون من خارج .

« ٤ » قال المقصد واستدور « ادريس والمصنف والعلامة يقل شاهدان
عدلان متباين لما سمع من قاعدة الشرع العمل بذلك في سائر القضايا إلا ما دوا ،
ولقول الصادق عليه السلام في رواه مصور من حارم : « فان شهد عدك شاهدان
مرضيان بأيهما رأياه فاقصه » بقول علي عليه السلام « لا تجبر في الطلاق واليهلال
لا رجلين »^(١) ، وغيرهما من الروايات .

(قالند) لو سمع عدلين أول رمضان ولم يربطه أحد وبلايين مع الصحو

(١) الفقيه ٧٧/٢ ، التهذيب ١٥٨/٤

(٢) التهذيب ١٥٩/٤ ، الوسائل ٢١٠/٧

(٣) التهذيب ١٥٧/٤ ، الوسائل ٢٠٨/٧

(٤) التهذيب ٣١٧/٤ ، الوسائل ٢٠٩/٧

ولا اعتبار بالحدوث . ولا بالعدد . ولا بالعيوبة بعد الشفق ، ولا بالتطوق ولا بعد خمسة أيام من هلال الماضية .

قال المصنف في بعض يرمي العطر لأن شهادة عدلين ثبت بها الصوم فنسب بها العطر ولشافعي قولاً - أحدهما برك الشهادة لأن عدم الرؤية بمن مع الصحو ولحكم بالشهادة طن واليقين مقدم . وثانيهما كما قال المصنف وهو أولى أما أولاً فباعتبار بالشهادة . وأما ثانياً فبأنه سمع من قاعدة يسرع في الأكلة . وأما ثالثاً فبجواز حصول مانع غير مدرك

قوله: ولا اعتبار بالحدوث ولا بالعدد ولا بالعيوبة بعد الشفق ولا بالتطوق ولا بعد خمسة أيام من هلال الماضية

هذه طرق قبل بثرب الشهر بها ، وهي مجموعة عند المصنف :

« ١ » الحدوث ، أعني انقضاء يوم . قال الشيخ : ذهب شاذ من أصحاب أبي اعتزلة . والجمهور مع ما تقدم على عدم اعتبار قول المصنف في الأحكام شرعية ، مع أنه قال « من » من صدق كاشاً أو مضمناً فهو كافر بما أرسل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم^(١) .

« ٢ » العدد ، ومعناه أن يعد شهرين وسهر نصف من سنة الماضية ويسب عنه رمضان الحاضر وقد سجد قوم من أصحابه على أن رمضان لم ينعين بداً وإن شعبان سمى بداً ، وهو باطل بالحسن وقول الرضا عليه السلام : شهر رمضان شهر من الشهور نعمة ، نصاب الشهور من الريادة والنقصان فصوره و للرؤية واطروا للرؤية^(٢)

(١) في بعض النسخ : يقيم

(٢) الوسائل ٢١٥/٧ ١٠٤/١٢ ملاحظ عن النسخة وانشاء كره وليقيد

(٣) التهذيب ١٦٦/٤ ١٩٠/٧

« ٣ » يعقوبه بعد استق . دل لصدوق في المصح . دا عاب من الشفق
 وهو ليلته . واب عاب بعد شفق فهو خمس . و دري فيه ظل برش فهو ثلاث
 لرواية اسماعيل بن الحسن عن الصادق عليه السلام
 قال الشيخ في المصوط : لا اعتبار بذلك كله ، لا دلت بحلف باحلاف
 المطالع والعروض .

« ٤ » التطوق ، لرواية محمد بن مريم عن لصادق عليه السلام : دا تطوق
 الهلال فهو سلسل^١ . وحملها الشيخ على تقدير وجود اسمه من عدم أو غير .
 « ٥ » عند خمسة أيام من هلال الماصية ، لرواية عمران الزعفراني عن الصادق
 عليه السلام^٢ . قال الشيخ عمران مذهبون بحال ولا عمل بروايه مثله . مع أن ابن
 الحديد قال به واحداً من العلانية في استحلف والتحرير مذهباً بفساده لعدة بذلك
 ثم ب من الأصحاب من أطلق عند خمسة وميه من قد . وذكروا طريقين
 (الاول) انه فيما عدا الكيسية خمسة وفيها ستة ذكره ابن الجيد . قال
 وبكس في كل ثلاثين سنة حد غير يوم موه في سنة حاشه وموه في ثمانية
 (الثاني) ذكر بعض علماء نهش أن السنة الهلالية ثلاثمائة وأربعة وخمسون
 يوماً وستين يوماً . يعود القمر إلى الحظ الذي سار منها بحركة واحدة مدة
 بعده . وإذا كان أول السنة الماصية لجمعه كانت مستدسة ثمانية . لأن آخر
 ثلاثمائة وخمسين يوماً يوم الخميس . قد كمل لعدد أربعة أيام موه رتب آخره .

(١) الفقيه ٧٨/٢ ، الكافي ٧٨/٤ تهذيب ٧٨/٤ سب ٢٤٠٧ في
 ثلاثة الأول : اسماعيل بن الحر ، وفي الأحد مدخل بن الحسن (بحر) بن بحر أمانة
 نقل عن الحسن

(٢) الكافي ٧٨/٤ تهذيب ١٧٨/٤ وفيه محمد بن مريم عن أبيه عن أبي
 عداة عليه السلام

(٣) الكافي ٨/٤ تهذيب ١٧٩/٤ سب ٥٠٧

وفي العمل برؤيته قبل الزوال تردد .

ومن كان بحيث لا يعلم الاهله . توحى صيام شهر . فان استمر
الاشتبه احسراة . وكذا ان صادف . أو كان بعده . ولو كان قبله
استأنف .

ووقت الامساك طلوع المعمر الثاني . فيحل الاكل والشرب
حتى يتبين حبطه . والجماع حتى ينشأ لطلوعه قدر الوفاق والاعتسار
ووقت الافطار ذهاب الحمرة المشرقية .

وبسبب تقديم الصلاة على الافطار الا ان تدرع نفسه أو
يكون من يتوقع افطاره .

أم شروطه قسمان :

(الاول) شرائط الوجوب :

وهي سنة الملوخ . وكمال العقل فلو منع اصى . أو أوق
المحذور . أو لمعنى عليه . لم يجب على أحدهم الصوم الا ما أدرك
محرره كاملا . واصححه من المرض . والاقامة أو حكمها . ولو زال

الائس . فيكون أول المستقبل الثلاثة . ثم في السنة الحامسة من السنة المعروضة

ولا بد منه من ماضيه . وعلى هذا مي كل خمس سن

قوله . وفي العمل برؤيته قبل الزوال تردد

سما من حمد كونه ماضيه . لرؤيتي حماد بن عثمان وعبيد بن وراة

السبب قبل الزوال ، ولم يتناول ، أمسك واحداً وأجزأه . ولو كان
بعد الزوال أو قبله ، وقد تناول أمسك بدأ وعليه القضاء والحيث
من الحيض والتفاس .

(الثاني) شرائط القضاء

وهي ثلاثة : البلوغ ، وكما أن العقل ، والاسلام . فلا يقضى
ما فاته لصغير ، أو جنون ، أو اغماء ، أو كفر .
والمرتد يقضى ما فاته ، وكذلك كل ترك ، عدا الأربعة ، عامداً
أو ناسياً

وأما أحكامه ففقه مسائل

(الأولى) المريض إذا استمر به المرض إلى رمضان آخر سقط

عن الصادق عليه السلام^(١) ، وبه قال المرتضى في المسائل الناصرية ، ومن احتمال
كونه للمستعمه كما دل عليه رواه العبدس . وبه قال الشيخ في الخلاف .
والعلامة جعله في محبته سنة لخاصته في الصوم دون لفطر . ثم الأول ولاية
أخوه وحصول رمضان اليه نفس الصوم ، بما دل عليه الروايات من الأمر
بالصوم . وأما الثاني فكذلك للأخت بعد نصاً للعادة ، ويؤيدوه ، خرج أحمداني
عن الصادق عليه السلام قال : من رأى هلال شهر في شهر رمضان فليسم صومه
وهذا تفصيل حسن .

قوله : والمريض إذا استمر به المرض إلى رمضان آخر سقط القضاء

(١) التهذيب ٤/ ١٧٦

(٢) التهذيب ٤/ ١٧٨

القضاء على الاظهر.

وتصدق عن الماضي ، عن كل يوم بعد .

ولو برىء وكان في عزمه القضاء ولم يقض صام المحاصر وقضى الاول ولا كفارة .

ولو ترك القضاء تهاوياً صام المحاصر وقضى الاول ، وكفر عن كل يوم منه بعد .

(الثانية) : بقضى عن الميت أكثر ولده وتركه من صباه لمرض وغيره ، مما تمكن من قضاؤه ولم يقضه ، ولو مات في مرضه لم تقض عنه وجوباً ، واستحب .

على الاظهر

المرض المعطر في رمضان اما أن يسمره المرض إلى رمضان آخر أولاً ، والثاني اما أن يبرك بقضاء من رمضان الثاني بعد أو تهاوياً ، فلا صام حينئذ ثلاثة .

(الاول) ان سمر مرض في رمضان حر ، لا ظهر في هوى أصحابنا سقوط القضاء ذكره الشيخ في الشهادة ، مسوط والمفيد في المقنة واما ما يرويه في رسالة والمعجم والقاضي وسنن أحمد وسنن حمره ، لان العذر اسوغ وقت الاداء وهو ظاهر ووقت القضاء لا يطاعه عند رمضان الثاني فتجدده بعده يحتاج الى دليل ، ولان القضاء ينشأ بمرجوده وعلم الامر به الى رمضان الثاني ولم ينعم بعده فينتهي بالاصل ، وللروايات بذلك

وقال الحسن والنعمي وسنن دبرين وثقه المصنف عن الصدوق في معتمده

ان القضاء شمس . لصوم قوله تعالى «عدة من أيام أخر»^١ ولرواية سماعة^٢
 وأخيه . بأن الغد مخصوص بالرواتب ، وصاعه ضعف ، مع أنه لم
 يسدها إلى امام ولم يذكر فيها استمرار الرخص لدى تومحله^٣ لرجح مع إمكان
 الحمل على التذلل .

(ثاني) ان برأيهما وسرك القضاء لندر فيجب القضاء خاصة دون الصدقة
 ذكره الشرح ولتعي أما القضاء بصوم لانه . وأما عدم لصدقة فلا تعلق
 حكم الصدقة على سواي كما يحى مؤد بالعله . فحس لا سواي لا صدقة
 استدلالا بعدم العلة على عدم المملول .

(ثالث) ان برأيهما وسركه بقاء من غير عذر . فقد يجب منه قضاء و لصدقه
 معاً . وهو مذهب الأصحاب عدا ان اذ من فانه لم يوجب لصدقة

أما على القضاء بصوم الاله وأن على الصدقة بروايه محمد بن مسلم
 في الصحيح عن أحمد بن حنبل في السلام . ان يرى . ثم سواي فليس أن يدركه
 الصوم الآخر صم لدى أدركه ويصدق عن كل يوم بعد من طعمه على مسكن
 وعليه القضاء^٤

وهنا فوائد :

(الأولى) المراد بالتهاون هو أن لا يكون عارماً على القضاء أو يكون عارماً
 على تركه أو يكون عارماً عليه وينسحق ويهدد لأص

مثال هذا الثالث : شخص غلبه عشر : ثمانية مثلاً وعزم على قضائها حتى رمي
 من شعبان عشرة فأفطر متعمداً ، فهذا متهاون أيضاً . أما لم كان حرمه قضاء وترك
 حتى بقي من رمضان ما غلبه فمرض مرضاً أو حص فتدث غير متهاون

(١) سورة البقرة ٨٥

(٢) التمهيد ٢٥٢ ، ٢ لوسائ ٢٤٥ / ٧

(٣) التمهيد ٢٥٢ ، ٢ لکافی ١١٩ / ٤ لوسائ ٢٤٥ / ٧

وروى القضاء عن المسافرين ولومات في ذلك السفر

(لكنه) ما ذكره من صدقة يمد عن كل يوم مذهب من بابونه وابن الحبيد
والمصنف وعلامة ، لرواية محمد بن مسلم المذكورة ونقوله تعالى « فدية طعام
مسكين » أو الغالب أن مسكيناً واحداً يكفيه مد .

وقد نسخ في نسخة : غاصي مد ، لأن مصنف صاع في كفاية الصد
من عن يوم يكن في كد . لأن يوم من رمضان أفضل من غيره
وأجيب : بأنه اجتهد في مقابلة النص فلا يعتبر .

(لكنه) حكم مرد على رمضان حكم رمضان ، لو حد في سقوط القضاء
مع الاستمرار وفي هذا الصدقة صرح به الشيخ وابن الحبيد ، وكلام ابن
بابويه محتمل .

(لرواه) أن الشيخ قد في خلاف أو الأحكام المذكورة لا تختص
بالمرضى بل لكل عذر مرضاً كان أو غيره وهو ظاهر كلام الحسن ، ولم يستعدد
لعلامة ، ويردد المصنف في المعسر من اختصاص النص بالمرضى فالتعدي
عنه قياس .

ويظهر مما تقدم في وجوب الفدية على الدار لو أقطر رمضان لعبر المرض
كالمسافر ، وسقوط القضاء عن العاقر عنه كما لو سمره السفر إلى الشامي
ولاولى لأفراد في وجوب الفدية . فثبت على المسافر المفطر بالقضاء صحتها
إليه وعدم الأطراد لو استمر به السفر فلا يسقط عنه القضاء .

قوته . وروى القضاء عن المسافرين ولومات في ذلك السفر
حدود رواية منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام ، وكذا روى العلامة

(سورة غرة ٨٤)

(التهذيب ٢٤٧/٢) في باب ٧ من ٢٤٣

والاولى مراعاة التمكن لينتقل الاستقراء. ولو كان ولبان
قضايا بالخصص. ولو ترع بعض صحيح، وبقي عن المرأة ما تركته
على تردد.

ابن محمد عنه عليه السلام «صا» . وهو قول شيخ في التهذيب
 ونفاهان يقول المصنف من سب مع النكح خلاف الأصدى ، ولو لا
 الصن وعمل الأصحاب لم يقل به لعموم « ولا تزور زواجر أخرى » ^٢ .
 ليس للإنسان إلا ما سعى »

وأيضاً ان وجوب القضاء على الولي فرع وجوبه على الميت ، وبغرض أنه غير واجب ، اذا فرض أنه مات في سفره والقضاء بسبب ثابتاً بالامر الاول بل بأمر جديد ولم يحصل . وبه قال الشيخ في الخلاف .

قوله : ويقضى عن المرأة ما تركته على تردد
 بشأن الاشتراك في حبه وهو امر دمه حبيب لولده من حيث
 حق الام وتأكيد الامر به في قوله صلى الله عليه وآله وسلم حين سألته لمن
 أحصى برى ؟ قال أمك ثم قال أمك . ثم قال من ؟ قال : بآبيك
 ورواه العلامة بن محمد ، ومنه قال الشيخ في البداية والنهاية ، ومن أصابه
 عدم الرجوع

[illegible]

1-2 p. 3 p. 4 p. 5

74 22 3 201 7

(۱) کافی ۵۹/۲

۱۰۰۰ لے اچھوڑ دیا۔ اس وقت تک اس نے اپنے دل میں یہ سوچا تھا کہ وہ اپنے دل کی بات کہہ رہا ہے۔

قضاء الصلاة والصوم . والأشبه قضاء الصلاة حسب .

وأما بقية أقسام الصوم فالتى فى هـ . كلها ان شاء الله تعالى .

والندب من الصوم . منه ما لا يحتص وقتاً .

الصادق عليه السلام فى صحيحه وكذا روى عنه من يقول عنه عليه السلام . وعين بها السبع فى ليله واليسوط وابن الحنفية ورواه بمصنف هذا يقول فى المعبر بان قوى الأصحاب لا يوردون يوم بعد سبعة أو اثنين بعد للصوم . وقد حصل ما تكرره اليوم مرة بعد أخرى . فإلزام القضاء خصوصاً مع تصريح الرواية الصحيحة المشهورة به

وأورد على نفسه ان قضاء ما وجب مع ذكره حصل ما عرفت فيه وأجاب بان لخصوص حاله عن سره قد ذكره كرويه ابن أبى عمير عن الصادق عليه السلام

وأورد حور حصاناً ذكره فى ليله أو حله . وأجاب عنه لم يعمل بذلك إلا حذر فى ليله لو حله وان لم يعمل سبعة على الحلة حاراً أن يعمل بهذا الخبر فى الليالي المتعددة ، ولا استثناء إلا أن يشهد فى ذلك .

وأورد لزوم تكرره واجب من روى بكاه مع تكرار اليوم لم يشك واقتصرنا على القضاء لا غير فى الموضوعين .

وهذا من حسن لأنه مع سبعة أيام لا يجب قضاء أول يوم يجب فيه . ولم يقل به أحد

(١) التهذيب ١ : ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢

(٢) الخفيه ٢ / ١٧٠ ، الكافي ٤ / ١٠٦ ، الوسائل ٧ / ٢٢٧

(٣) الوسائل ٧ / ٢١٠

وكذا حجة العلامة في المختلف محضاً بأنه أحل شرط الصوم . وهو
 لطهارة من احبته في بدء النهار مع علمه ما يحدث . فكان عليه الغصاء .
 وفيه نظر ، لانه ان أريد أن الطهارة المذكورة في ابتداء النهار مع علمه
 بالاحبة شرط صحة الصوم في حيلة فهو عس محل التراجع ، كعب ولو كان
 كذلك وجب تصاء د حب واء اود للعسل حتى يطبخ التمر . ولم يجب
 احبته وان أريد ان ذلك شرط مع علمه بالاحبة في ابتداء النهار ، فهو مسلم
 لكن محل التراجع ليس كذلك ، لان الفرض أنه ماس في ابتداء كل نهار والناسي
 غير عالم في حال سبانه .

ويمكن - حسب - حار الثاني . بقول : مكان العلم قائم مقام العلم كما
 يحى . وبه يعرف بينه وبين العاقل مطه . فان الثاني لا يحسن تكلفه كما تقرر
 في الاصول

وأما ما ذكره ف من سقوط الغصاء فهو مدشب من اذرنس محض موجود .
 (الاول) صنف جبر الواحد .

(الثاني) الطهارة شرط في الصوم حيازي وحال اسنان ربر . أما الاول
 فلصحة الصوم من الحب حب عحر . عن استعمال الماء . وأما الثاني فلان السيد
 غير مقدور

(ثالث) عموم « ربيع عن أبي لخط والنساء » . وهو معنى ما يقول .
 وليس حار ربيعاً بل المؤاحده والنساء مؤاحدة .

وأحب عن لاون بما تقرر في الاصول أنه حجة

وعس - بي - صانع من السعدس أما أولاً فلا يمنع صحة الصوم
 حينئذ . وان بقصته وجب لسمه . وهذا فلاه ممكن عن تكرره لموجب
 - كاره -

فإن الصوم حنة من النار . ومنه ما يختص وقد

والمؤكل منه أربعة عشر صوم ثور خمس من الشهر . وأول
أربعة من الشهر . وآخر حرامين من عشر الآخر . ويحور
تأخيرهم مع حنة من حصة من
يوم بعد

من الثالث
وذلك لعل لأول أو في حوط

قوله : فإن الصوم حنة من النار

هذا لفظ الحديث السوي . والحنة بضم الجيم ما سرت به من سلاح
والحنة بفتح
في بوحه حد وحود

(الأول) احتصاصه بترك الشهوات في حرج
شريف . وعورض بالجهاد فانه ترك الحياة فصلا من الشهوات ، وبالحنج فان
ذلك به قد

(ثاني)
.
(ثالث)

١١
٢٧/٤
٢

وصوم أيام البص . ويوم العذير . ومولد النبي صلى الله عليه وآله
والسلام ومعه . ونحو الارض . وبعرفة . من ايام تصومه جماعة
مع تحقق الهلال ، وصوم عاشور . حرام . ويوم مبعثه ، وكل خميس
وجمعة . ونور ذي الحجة . ورجب كنه . وشعبان كنه .

ويستحب الإمساك في سبعة أمور هي

المسرح اذا قدمه أهله (مده) أو بدلاً عنه في الإقامة بعد الزوال
أوقبله . . . قد لا يورث ، وكذا المريض اذا برئ ، وتضمنك الحائض

والمعروف به لآلى به ونقص به بعد اصحاب سجده كواكب
(الربيع به روح صفة مع والمكر بواسطة ضعف القوى الشهوانية ،
وذلك روح حصول معرفة حرة ، ولهذا قد لا يدخل
في حله حود من بعد ، والمعروف الربانية أشرف احوال النفس لانه
ويعرف بان سائر العباد كذلك اذا واطب عليها ، ولذلك قال عليه السلام :
من حدثت به نفس صاحبها يعرف به حكمه من به غلبه
(الربيع) ، أي حكم لا يجمع به ، يعرف به ، لا يجمع

وکی بعد از آنکه در مدخله و در کتب و در شرح بقوه عمل و در علم
و بعد از آنکه در مدخله و در کتب و در شرح بقوه عمل و در علم
و بعد از آنکه در مدخله و در کتب و در شرح بقوه عمل و در علم

قوله : وحسوم أيام البيض

فی جلاء جلدی مخصوص ہے ۔ عسی لیس وال بعض عقلاء

والنساء والكافر والصبي والمجنون والمعمى عليه ، إذا زالت
أعذارهم في أثناء النهار ، ولو لم يتناولوا .

ولا يصح صوم الضيف ندباً من غير إذن مصيغه ، ولا المرأة
من غير إذن الزوج . ولا الولد من غير إذن الوالد . ولا المملوك
بدون إذن مولاه .

ومن صام ندباً ودعى إلى صعاء . فلا فضل الاططار

والمحظور صوم العيدين وأيام التشريق لمن كان به " ممي " ،
وقيل : القاتل في أشهر الحرم يصوم شهرين منها ، وإن دخل فيهما
العيد وأيام التشريق لرواية زرارة ، والمشهور : عموم المنع .

قال ابن الحوري في معجم اللسان : أيام البص صحت بذلك لخاص لسانها ،
والعامه تقول لأنام البص . حتى أن بعض الفقهاء حرم في كنهه على طرفه العامه
في دنت . فهو خط من لسان كنهه بعض لكن العرب تسمي كل ثلاث لسان من
الشهور باسم . وسأني بفصلها في الكاح أسماء لله .

وقيل في استحباب صوم هذه : نأدم على نبينا وآله وعليه السلام لما أكل
من شجرة سدوم . فماتت أخص بومه في كل يوم منها ثلث بومه . فحسب
الصوم شكراً لذلك

قوله : وقيل القاتل في أشهر الحرم يصوم شهرين منها وإن دخل
فيهما العيد وأيام التشريق

قاله الشيخ في المسوط والاسمصار ، والرواية عن النافر عليه السلام ؟

١ - الوسائل ٣١٩/٧

٢ - الكافي ١٣٩/٢ ، التهذيب ٢٩٧/٤ ، الوسائل ٢٧٨/٧

وصوم أحمر شعاع بنية الغرض - ويدر المعصية ، والصمت
والواصل وحول يحمل غشاء سحره ، وصوم الواجب سحرًا غدا
ما استنتج

والحق أنها لا تصلح محضته بخصوص لعدمه في محرم صوم العيد وأسم
الشرقي ، لأن في حرمها سهل من رداء وضعفه لحاسي وابن العنبري وذكر
أن أحمد بن محمد بن عيسى شهد عليه دكوب وأخرجه من قم إلى الري
ولذلك ضعفه الشيخ في هذه مواضع

قوله : والصمت والوصال

[illegible]

ور مصنف في حيدرآباد هذا التفسير اولى . وكأيه قصد بكونه اولى
به مما في التوضيح معوي والاصل عدم العمل

قوله : عداها استتبي

١٠٠٠ ٩٠٠ ٨٠٠ ٧٠٠ ٦٠٠ ٥٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠

۱-۹۵ : ۲۸/۷ - ۳۸/۷

١٢ مكوي : ٩٠ نهدي : ١١ ٣ لپسني ٣٦٨/٧

(الحامس) هي اللواحق ، وهي من ثلث

(الاولى) المريض يرمه الاقصر مع ص به بصره ، وبو بكمه
لم يجزه .

(الثانية) المسافر يرمه الاقصر ، ولو صام عالماً بوجوبه فصام ،
ولو كان جاهلاً لم يقض .

(الثالثة) الشروط المعنوية في قصر الصلاة ، معنوية في قصر
الصوم ، ويشترط في قصر الصوم تسبب

وقيل اشترط خروجه قبل الزوال ، وقيل يقصر ويخرج
قبل الغروب

وعنى تقديرات لا يقصر الا حيث يتوارى حدان اليد الذي
يخرج منه ، أو يخفى أذانه

« ٣ » ثمانية عشر بدل البدن ، « ٤ » صوم تسبب لسفر ، « ٥ » مع بقاء الإقامة عشر
« ٦ » كفاية الصيد على قول

قوله ويشترط في قصر الصوم تسبب اليد وقيل الشرط خروجه قبل
الزوال وقيل يقصر ولو خرج قبل الغروب

لا خلاف في حصول سرقة قصر الصلاة كما تقدم ، وهي سرقة ثلث عشرة
أن لا يملك شي من ماله وانحس والمقتضى وفواد ابن دريس لا يسرق
وهو القول الثالث فيما حكاه المصنف . وحججه عموم قوله تعالى « وعلى
سفر »

(ر ٥٥) شيخ و - بيحة دا سحر تصدق من كل يوم بعد
وقيل لا يحب عليهما مع العجر ويتصدقان مع حشفة .

وقال بعض من شرطه : احتضا فدان موسى شرطه فيه : ان
وهو القول : مع في حشفة ووجهه : ووجهه : موسى من حشفة
عليه السلام : و - من حشفة من حشفة :
ول - من حشفة : حشفة من حشفة :
ووجهه : السرف : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة :
الايه : واه : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة :
و - حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة :
في بيه السرف : ويدل من حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة :
لصادق عليه السلام : رواه حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة :
رواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام : حشفة :

قوله الشح والتشحة اذا عجزا تصدقا عن كل يوم بعد من طعام .
وقيل لا يحب عليهما مع العجر ويتصدقان مع الحشفة
لاول - : حشفة الصوم عهما أداء وقضاء مع العجر ووجوب التصدق
ولد الشيخ في حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة :
للاحداث : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة :

حشفة : حشفة : حشفة :

حشفة : حشفة : حشفة :

حشفة : حشفة : حشفة :

(٤) الكافي ١/٤ . الحنفية ٢/٩٢ ، التهذيب ٤/٢٢٨ ، الوسائل ٧/١٣١

حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة : حشفة :

لما أنكر شهادته بوجهه ، فقال عني عليه السلام : اللهم ان كان كاذباً فارقه
بحرفي حقه وبياض في وجهه

ثم ن صاحبه لا يحلو من قسمين :

(الأول) - يرحى روجه ، فهذا يعطى روجه برضى نصي وعن عليه كفارة^١
قال الشيخ واتاعه نعم كالشيخ المحرر وقال المرتضى والمفيد وابن ادريس لا ،
واحترده لعلامة ، وهو الحق ، لأصالة الراءاة .

(الثاني) ان لا يرحى روجه ، فيه الاحكام الثلاثة :

« ١ » صاحبه يعطى ، بل ضرورة ، ورويه عن عمار عن الصادق عليه السلام^٢ ،
لكن في الرواية التي عن تلميذه من الماء .

« ٢ » وجوب الكفارة ، وهو مذهب اكثر الاصحاب خلافاً لسائر ، وقال
ابن حنبل في الكفارة قولان والعمرى على الاول ، يرويه محمد بن مسلم في
الصحيح عن الباقر عليه السلام^٣ .

« ٣ » عدم القضاء ، وهو مشهور لمجرد يرويه ابن مسعود^٤ نص
وفي غيره بنصف سامح فان قوله « لا يعطى » ان أراد الاول فنوب
الكفارة مسموح ، « ان أراد الثاني فنوب لقضاء ممنوع » لكنه في المعنى حرم
بالقضاء مطلقاً لا من مرمى ووزال فبقصى كغيره من الامراض .

وهو نص في الامور المختلفة فجاء احكامها ، ولذلك ثبت الصدقة

في غنم روم بعض

(١) البحار ٣٧٨/٩

(٢) الكافي ١١٧/٤ ، الفقيه ٨٤/٢ ، التهذيب ٢٤٠/٤ ، وسائل ١٥٢/٧

(٣) الكافي ١١٦/٤ ، الفقيه ٨٤/٢ ، التهذيب ٢٣٨/٤ ، الوسائل ٤٩/٧

والحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن، لهما الإفطار، ويتصدقان
عن كل يوم بمد ويقضيان

(الحامسة) لا يجب صوم الدولة بالشروع فيه . ويكره افطاره
بعد الزوال .

(السادسة) كل ما يشترط فيه التتابع اذا أفطر لعذر . متى
وان أفطر لا لعذر استأنف ، الا ثلاثة . وراعى
من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهراً ومن الشئ
شبه

ومن وجب عليه شهر بدر فصام خمسة عشر يوماً

قوله: والحامل المقرب والمرصة القليلة اللبن لهما الإفطار وتتصدقان
لكل يوم بمد وتقضيان

هذا الحكم مشهور بين الأصحاب ، ووجهه : اما اباحة العطر فلهو فلهما
الضرر على الولد بالصوم ، فحار . كما للضرر وللزوم الحرج المنع بالقرآن
لولا . واما صدق بحر لا حلالهما بالصوم مع الصدق ، وبؤده رواية ابن مسلم
عن النضر عليه السلام

وأما النساء فلا مكانه كالمريض . ولم يحالف فيه الاعلى بن بابويه ، فان
ظاهر كلامه سقوطه عن الحامل ، ورواية ابن مسلم .

قوله : كلما يشترط فيه التتابع - الى آخره
فأعده كل الصوم يشترط فيه التتابع الأثرية « ١ » لعذر أو عهد أو المس

(١) الفقه ٨٤/٢ . التهذيب ٢٣٩/٤ . الكافي ١١٧/٤ . ترمذى ١٥٣/٧

وفي الثلاثة الأيام عن هدي التمتع، إذا صام يومين وكان الثالث
العيد، ففطر وأتم الثالث بعد أرام الشريق - كان بـ « منى »
ولا يسي لو كان لمحصل غيره

لمجرد عن ذكره ، « ٢٠ » مع الهدي ، « ٢٣ » حر « اصيد » ، « ٤٤ » قضاء لو حب

کتاب الاعتکاف

والاظر في شروطه ونظامه وحكمه

أما شروط الخدمة

(١) المية

(٢) والصوم: ألا يصح إلا في زمان يصح صومه ممن يصح منه.

(٣) وأما عدد وهو ثلاثة أرقام

هو لغة أهل من اعكف على الحس ، فان عكف أي حسه ووجهه عكفه
عكف ، ومنه قوله تعالى « والهدي معكواً ان يبلغ محله » والاعكاف في
المسجد الاحتباس فيه ، وشرعاً اب في مسجد من الأربعة ثلاثة أصناف
سائما بعد

قوله : والعبد وهو ثلاثة إمام

أقل الاعتكاف ثلاثة أيام لا يقص ولا يزيد وهو إجماع من أصحابنا

90 22 11 11 11

(٢) حالات شبيهه حبه ووده (عذوى) (به حبلى لنفسه عن) عده ووب (الباريه

رافقا عليه أحد من الجمهور . قال اما حصة لا تصبح عنده أقل من يوم بلده ،
ومذلك لا تصبح عنده أقل من عشرين شهرا . واما في عده ساعة ، احدى ليله عنده
غير مشروط بالصوم فهو بمنزلة الصدقة يجوز في ما كان فيه وكثير

دا يمرر هذا فتقول على قول أصحابنا : هل الثلاثة بلدين دية أو ثلاث
مال ؟ كلام المصنف في تفسير بدل عن الاول . ويقول الشيخ ، وهو مسمى
على ان المال في عده حقه في الامام ولا بدعاه مفهوم من آخر حد الاطلاق
الا تقريبه . وان اليوم خارج عن مقدار من صبيح فخرج من غروب الشمس ،
ونقل المصنف عن الشيخ أيضا أنه قال في بعض مدارج الحديث : ليله من

أقل الاحتكاف ثلاثة أيام بلياليهن

ولا شك انه عبارات لأصحاب الروايات من فيها بعد بأحد العديدين
بل أقله ثلاثة أيام ، وحديث لقائل أن يقول : تحقيق هذا بقوله أن يقول الثلث
ما أن يكون دحلا في مفهوم اليوم كما ليس ان يوم طرأ على أربعة وعشرين
ساعة ، واليهار عشرة ساعات ، والطلوع وغروب ، وليس مدارج عماليين الغروب
والطلوع ، أولا يكون دحلا . وان كان لا يكون له كقول المالكي : ثلاث دحله
لما اقتضا من دلالة الاقوال . وان كان على ، بلده ، وان كان انساني وما أن يلزم
من اطلاق أحد الاسمين بعد الآخر كما في التوحيدة وجد في . ولأنه انما الا
مراد ، او قال في سورة اخرى : ثلاث حال سربا ، . فلهذا أمر
فصل أحدهما عن الآخر . ولما حرك عليه سبع لال وثمة به أيام حسوم .
أولا يلزم ، فان كان الاول فهو نصف كما قد لا . وان كان الثاني لزم ان يحصى

(١) مدارج الحديث : ٢

(٢) سورة مريم

(٣) سورة الاحقاف : ٧

(٤) والمسكان وهو كل مسجد جامع

مسكن ربه لا حجاب فيه فهو من المسكن وهو كل مسجد جامع
 وهو لا يميز بينه وبين غيره من المساجد ولا يميز بينه وبين غيره
 من المساجد بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها في الاعتكاف
 شيء من ذلك بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها

مسكن ربه لا حجاب فيه فهو من المسكن وهو كل مسجد جامع
 وهو لا يميز بينه وبين غيره من المساجد ولا يميز بينه وبين غيره
 من المساجد بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها في الاعتكاف
 شيء من ذلك بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها

فوائد:

لا ي (ذكر المسح في موضع من الخلاف والشرط في مسح وجه اللسان
 وهو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها)

الاعتكاف فيه لا يميز بينه وبين غيره من المساجد ولا يميز بينه وبين غيره
 من المساجد بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها في الاعتكاف
 شيء من ذلك بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها

الاعتكاف فيه لا يميز بينه وبين غيره من المساجد ولا يميز بينه وبين غيره
 من المساجد بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها في الاعتكاف
 شيء من ذلك بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها

(مسح) لا يميز بينه وبين غيره من المساجد ولا يميز بينه وبين غيره

الاعتكاف فيه لا يميز بينه وبين غيره من المساجد ولا يميز بينه وبين غيره
 من المساجد بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها في الاعتكاف
 شيء من ذلك بل هو من المساجد التي لا يميز بينها وبين غيرها

فوله المسكن وهو كل مسجد جامع وقبل لا يميز بينه وبين غيره في الاعتكاف
 الاربعة عليه والمدينة جامع الكوفة والبصرة

وقبل لا يصح لأي أحد من أحد الأربعة مكة، وإمارة،
وجامع الكوفة، والصرة

(٥) والاقامة في موضع الزكاة

فلو خرج أبطله إلا لصره، أو لزمه، مثل تشييع حذو مؤمن
أو عيادة مريض، أو شهادة

ولا يحبس وخرج، ولا شيء تحت ظل، ولا يصح خارج
المسجد إلا يمكنه

وأما أقسامه - فهو واجب، وندب

فالواجب ما وجب بغير شبهة، وهو من شروعه

والمندوب ما أخرج عنه ولا يجب بالشرع

أصحاب في مثل ذلك

(الأول) قول ابن أبي عمير، نحو قال في مسند أبيه: وثبت عنكم عن أبي

المسجد، وهو جمع معروف بالعلم، وهو في الأصول

وأي قول المقيّد، وهو من مسند جامع، وهو من مسند جامع

ولو كان في البلد مسجدان كذلك جاز في كل منهما، وحديث مصنفه وفي

بعض كتبه، وهذا اختاره شيخه

(الثالث) قول كثير لأصحابه، وهو لا يصح لأي أحد من أحد الأربعة

(١) سورة المائدة: ١٨٧

(٢) مسند أبيه: ١٨٧، وهو في مسند أبيه

(٣) في مسند أبيه: ١٨٧، وهو في مسند جامع

وهو قول الشيخ والمرضى والصدوق ' والتقي والقاضي وسلازواين ادريس ' ^١
 الآن علي بن بابويه جعل مسجد المدائن رابعاً ومسجد البصرة حمله رواه وحمل
 ابنه مسجد المدائن خامساً

ثم هؤلاء جعلوه في بعض المحصر في حده فعل العدة أنه لا يصح لأبي
 مسجد صلى فيه الامام العام للمسلمين نبياً كان أو وصاً جمعة

ونخرج بقوله « لعدم » ماء حائض ومقرباً لـ « ليس » بخرج بك للقدس
 اذ لم يشك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فيه الصلاة المعبردة .

ولا عذر « جماعه » من دون الجمعة . وهو قول صدوق والمرضى والشيخ
 وابنه واس دريس ، وقيل يكفي لجماعه من الامام المذكورين لم يكن جمعة
 وهو قول علي وآله في الصحيح . ولذلك أدخلنا مسجد المدائن ليكون الحسن
 عليه السلام صلى فيه جماعه

والعلامة ' والامام علي بن موسى السج وهو أحوط . لأنه موقوف عليه ولأن
 الاعكاف عاده سرعه لا يسد لأمس جهة السرع ولم يشك فعل لسي صلى لله
 عليه وآله وسه وأوصاه لأبي حده فقصر - ليها - وبؤيده قول الصادق عليه
 السلام في روايه عمر بن يزيد لا عكاف لأبي مسجد جماعه صلى فيه امام
 عدس ^٢

ولأن المصنف ؛ لم يقدرا معارضة وحب العمل بالمفيد كما قرر في الاصول
 وجعل ابن أبي عقيل هذا على الاصل ، واحتاره بعض الفضلاء ، وعلمه بأنه

- (١) مسود ٢٨٩/١ ، نو ١٧١ ، اختلاف ٣٦٤/١ ، المقنع ٦٦ ، قال
 في لا يحرر ' في جمعة مساجد سائر ٩٧
 (٢) محض ٢ ٨
 (٣) التهذيب ٢٩٠/٢

وإذا مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان. المروى: أنه يجب.

عنى طريقه «لا صلاة بعد المسح لافي المسح»^١ و«لا تكاح الأولي»^٢
و«شاهدي عدل»^٣ والمراد لا عتاف كاملا لافي أحد المساجد، ولا يلزم من
بقي الكمال بقي الحقيقة

فيه بغيره، لأن أقرب سحر إلى بقي الحقيقة هو بقي الصحة، فبقي
الحسن عنها، ما يتردد في الأصول من وجوب مر عدة أقرب لمحراب

قوله: فإذا مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان، المروى أنه يجب
لا خلاف في أن الواجب يلزم بالسروح. وأما الخلاف في التذنب،
وفي أقوال:

(الأول) أنه لا يجب بالسروح قطعه وهو قول لمريض وسنن
وأما في المحبب، للأصل وتحملة عني سائر المطوعات. ويخرج
الحج بالآية.

(ثاني) أنه يلزم شروح دسم مسرط سني ربه [عنى ربه] قاله الشيخ
في لمسوط^٤ وقرئ منه قول النبي صلى الله عليه وسلم عن إبطال العمل في قوله «ولأستلوا
أعمالكم»^٥

(١) الوسائل ٣/٢٧٨

(٢) - ٥١ -

(٣) صحيح بخاري - ج ١ - ١٠٩

(٤) ثر ٩٧ قال في المندوب: يجب لمضى فيه بعد الدخول والتطهر به
إلى أن يذهب راد الحكة يرحم به حاله ذلك ويكون يومه من سنة التذنب إلى
حره - ٨٢ -

(٥) المندوب ١ - ٢٨٩

(٦) - ٣٣ -

وقيل . لو اعتكف ثلاثاً فهو بالحيار في الرائد . وان اعتكف

يومين آخرين وحسب . ث

(ث) دأبني يومين وحسب رحمه . وهو قول السجستاني وابن عثيمين .

وهو محذور سيئ . وهو المحذور لاسيما في وجود البراءة في كبرائه محمد

من مسلم عن النضر عليه السلام . كما رويته أبي عبد الله عليه السلام .

وعرضها

قوله: وقيل لو اعتكف ثلاثاً فهو بالحيار في الرائد . فان اعتكف يومين

آخرين وحسب الثالث

وهو قول ابن حبان وابن أبي عمير . ومسند ابن عثيمين .

النظر عليه السلام . وهذه المسألة من مروي القول الثالث . وقد تقدم .

فوائد :

(الأولى) لو اعتكف أربعة لا خلاف في عدم وجوب الرائد .

(الثانية) لو اعتكف من حبس سادس كما في الحديث . قبل يومين

عني بدت ادعواضه . وقيل لا يحل له يصحبه في الأربعة فكذلك . ولعدم

الفصل به وسن اثباته بخلاف سبب التوقيع . فالفصل . ثالثاً لو حبس به واحد

وهو ظاهر اختيار الشريعة . وليس بعيداً من الصواب .

(١) الموطأ ٢٨٩ / ١ ، النهاية : ١٧١

(٢) الدرس كذا . لا خلاف

(٣) لفتح ٢ ، ٢ ، لفتح ١٧٧ / ٢ ، لفتح ٢ ، ٢ ، لفتح ٢٠٤ / ٧ ، لفتح ٢٠٤ / ٧

(٤) لفتح ٢٠٤ / ٢ ، لفتح ٧٧ ، لفتح ٢٠٤ / ٢ ، لفتح ٢٠٤ / ٧ ، لفتح ٢٠٤ / ٧

(٥) لفتح ٢٠٤ / ٢ ، لفتح ٧٧ ، لفتح ٢٠٤ / ٢ ، لفتح ٢٠٤ / ٧ ، لفتح ٢٠٤ / ٧

وما أحكامه فمماثل :

(الأولى) يستحب للمعتكف أن يشترط كماله محرم . فان شرط

حاربه الرجوع ولم يحب المقصود

ولو لم يشترط ثم مضى . - وإن وجب الاتمام على الرواية .

ولو عارض عارض خراج فإذا زال وجب القضاء .

(الثانية) . محرم على المعتكف الاستمتاع بالنساء ، والبيع .

والشراء وشتم المحب

(الثالثة) لو نذر سعة جرى فيه الاحتالان

قوله : يستحب للمعتكف أن يشترط كماله محرم . فان شرط حاربه الرجوع

ولم يحب القضاء ، ولو لم يشترط ثم مضى يؤمن وجب الاتمام على الرواية

ولو عارض عارض خراج فإذا زال وجب القضاء

هذا الكلام يتضح بمماثل

(الأولى) يستحب للمعتكف أن يشترط . نرا . أنه سدر من يريد من الصادق

عليه السلام قال : لا يكون اعتكاف من ثلاثة . واشترط على ذلك في

اعتكافك كما تشترط عند احرامك

ثم قد الاشتراط قد يكون مطلقا فحجور الرجوع متى شاء . وقد يكون مقيدا

بما عارض فرجع . - حصوله . - دا رجوع وخرج لم يحب القضاء ولا يمكن

للاشراط فائده

(الثانية) انه اذا لم يشترط لم يكن له الرجوع عند مضى يومين ويجب

عنه الاتمام عملا بالرواية المقدمة . وحديثه محمد بن مسلم . وحدث غيرها

وقيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم . وبه ثبت

المصنف بلام العهد ليعلم أنها هي المذكورة . وقد تقدم الخلاف فيه

(الثالثة) أنه لا عرض سارص وقد عصى يومئذ وهو غير مشروط بخروج فرد

والعرض وحسب القضاء لعدم بيانه بالواجب على وجهه

(الرابعة) الاشتراط قد يكون في الدرر والعهد والمنس ويكون حكمه كما

تقدم من جوار الرجوع . ثم لو لم يقع الشرط في الدرر من في سائر الشروع
فليس له حكمه

(الخامسة) لاشتراط ذلك وقع في الدرر فأن يكون الرمان معبأ أولاً .

والأول لا يجب فيه تعماء مع الرجوع إجماعاً . والثاني قال في المعتر
يجب انفس . وقال ابن دريس : « شرط للتابع وليس للرمان وشرط
على ربه فخرج منه البناء والائتمام دون الاستيفاء وإن لم يشترط استأناف .
قال السهيد . لعله أراد : « شرط على ربه في التتابع لا في أصل لأعمال
وبه نظر .

قوله : قيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم ثبت

هذا قول ناسخ في الحسن . وبه يوجد له حجة به . وحده في المسود

رواه . قال . وذلك مخصوص بما ورد . لأن وجه انقياد لا يحرم عليه . وكذا
المحيط ونقطة الرأس وغيرها .

« علم أن حجاج لا خلاف في تحريمه وإسناده . لقوله تعالى « ولا

بأسروهم وسم عاكفون في مساجد » « والمصدر في العرف هو الجماع

(١) المعبر: ٣٢٢ . المراتب: ٩٧

(٢) سورة البقرة: ٨٧

(الثالثة) يفسد الاعتكاف ما يفسد الصوم ، ويجب الكفارة
بالجماع فيه ، مثل كفارة شهر رمضان ، أيا كان أو بهاراً .
ولو كان في نهار شهر رمضان لزمه كفارتان

وأما الاستباحة بين مسلمين ولما عرج المصنف في المعبر بأنه كالجماع
وهو مذهب من يحد السبح في الحلاف . وقال في كتابي الأحكام أنه لا يفسد
واختاره العلامة وإن حرم .

وأما سلع وسرقة فذكره السبح في المسوط والهاية . لأن الاعتكاف يستلزم
للمبادأة عينا في غيرها . وتؤيده رواية أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام .

وأما شتم طبيب فذكره قولان أحدهما نحو رد ذكره في المسوط . وثانيهما
التحريم ذكره في الحلاف والهاية . وهو مذهب ابن الحيد وابن إدريس ،
وهو المحار . لرواية أبي عبيدة المذكورة ، لكن لا يفسد إلا الجماع حسب
قوله : يفسد الاعتكاف ما يفسد الصوم وتحجب الكفارة بالجماع - إلى
آخره .

(أ) حلاف في فساد يفسد الصوم عتداً ، لأن الصوم شرط ومع فساد الشرط
يفسد المشروط .

ولاحلاف ألف في وجوب الكفارة بالفساد بالجماع . ولا كان أو بهاراً ، وكذا
لاحلاف في تكرار الكفارة لو كان في نهار رمضان ، وعمل سكر في نهار غير
رمضان ؟ قال ابن إدريس نعم . وأما السبح في الهبة فقد أنكره شهر رمضان
واختاره المصنف

وأطلق الشيخ في غيره وكذا باقي الأصحاب التكرار بهراً ، حججه المصنف

ولو كان غير الجماع مما يوجب الكفارة في شهر رمضان .
 فان وجب ، بدر المعين رمت الكفارة . وان لم يكن معينا ، أو
 كان تمرعا ، فقد اُصِّق الشيطان بروما بكفارة . ولو خصا ذلك بالثالث
 كان أليق بمدههما .

إن الجماع في شهر رمضان يستلزم وجوب الكفارة ، جماعا وكذا في نهار
 الاعتكاف للروايات ، فإذا اجتمع السبب تكررت نفس كذلك في غيره ، لعدم
 اجتماع السببين ، ولم يهتوم رواية عبد الأعلى عن الصادق عليه السلام :
 'وأما علامة ذلك بتكرره في رابع نفس لا اعتكاف بدر وسهله سواء كان
 رمضان أو غيره ، ومع علم نية فكفارة واحدة

أقول : إن الأول قد عرفت . لا جماع بمس و هو الجماع في رمضان
 الاعتكاف وحلف بدره شرط الاعتكاف . وأما الثاني فهو مسلم في غير رمضان
 وأما في رمضان فمعه - كما قلنا - جماع بمس .

ثم إن الكفارة هل هل هي مجردة بمرضاة أو مرفقة ؟ قلنا الثلاثة ومن . مهم
 الأول وهو حمار نصف . والثاني من سبعة أسابي . وبه رواية صحيحة ،
 لكن رواية حنبل وصحاح أبي بصير لا تصح .

قوله ولو كان غير الجماع إلى قوله : وان لم يكن معينا أو كان
 تمرعا ، وقد أطلق الشيطان لزوم الكفارة ، ولو خصا ذلك بالثالث كان أليق
 بمدهما .

يريد بغير جماع سائر محرمات الصوم كالأكل والشرب وغيرهما ، وحيث
 لا كلام في وجوب كفارة في الجماع كما قلنا ، أما في غير الجماع ولم يرد

قد حكى المصنف عن سحن ملاحهما وجوب الكفارة وكذا يفهم من ظاهر
كلام المصنف .

وكان وجه ذلك ما قاله السحن في المسود من لزوم الاعتكاف بالسروح
فيه ولو كان بدا ، وإطلاق الروايات وجوب الكفارة - بلحاح - وكذا قوله « ولا
سئلوا أعمالكم » مضمي بتحريم لفظ فودي في بعض

وأما المصنف فقد لوحظ ذلك في ثالث كان التقي يذهبها من وجوب
الثالث إذا مضى يومان ودرود الأتباع . فيكون الكفارة وجه حسنة من حيث
تحتم اتعابه المصنف بتحريم إبطاله الموجب للكفارة

كتاب الحج

والنظر في المقدمات والمقاصد

المقدمة الاولى الحج . اسم لمجموع المناسك المؤداة
في المشاعر المخصوصة

المقدمة الاولى الحج . اسم لمجموع المناسك المؤداة في مشاعر
المخصوصة ، الحج له معنيان لغوي واصطلاحي ، اما الاول فهو القصد ،
قال الشاعر :

الم تغمي يا ام عمره اني بخاصي رب السموات الاكثرا

(١) في المهدية يدل رجل مجموع على مقصود ، ومنه سمي الطريق محجة ، لانه
يوصل الى المقصود وقال تعالى من حجه حجك كثر القصد الى من يظلمه ، وسمى
الحج حجاجا لان حاج ياتي من يوفى بعهده اي يجب له ان يوفى بعهده لظروف ضرورة
ثم يصرف الى من ثم يعود اليه لظروف لوداع . وفيه نقول مع الحق وكبرها

وأشهد من عوف حولاً كثيراً
وَأما الثاني فقال : شيخنا في الشريعة كذا ، أي ان قصد لكذا اسعجل
في قصد خاص الى البيت الحرام لاداء مناسك عبده .
ولم يرتضه المصنف لوجهين :

١٠ « أنه يلزم أن من قصد البيت لأداء المناسك ولم يؤدها أن يكون حاجباً
إذا طرده يقتضى ذلك

« ٢ » أنه يرمح خروج عرقه من تعريف لفييد المقصد بالاسم فيقصي عكسه
خروج عرقه . ودل عليه السلام : الحج عرفة^٢
وعرقه المصنف بأنه اسم - إلى آخره - وفيه نظر من وجود :

(الاول) أما الهمزة المعقوفة للمعنى لارتد للمعنى الذي لامدح له في الطلاق بصدق
عنه اسم المراجع ، و لا يكون كذلك للمعنى حصول معنى لرحم فيه ولا يكون

[illegible]

$\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

۱۳) که بحال ۶۳/۵ و حمامه من خاد من طوبخ العجر من بله جمع فقد
 ابرر الخرج ارم من رانه و من معن و من یومین و من علیه و من ساحر علا من علیه

وهو فرض على المستطيع من الرحاب . والحديث . والله .
ويجب بأصل الشرع مرة . وجوباً مضيئاً
وقد يجب بالنذر وشبهه . وبالأستيجار

اسماً للمجموع .

(الثاني) ان أريد بالناسك تصحيحه فلا حاجة الى قوله « المؤدة » بي
آخره . لان الصحيح لا يكون الأكث . وان أريد الأعم وحسن فيه أنه ساد
(ثالث) انه غير مانع لدخول العمرة فيه .

وسرحح قول الشيخ بأنه يخص ويول لمصنف نقل والمخصص خبر
من العمل كما نقرر في الأصول . لكن نعماني صلاح لدخول فيه ما حرج منه
وهو ما عرّفه به العلامة في القواعد أنه قصد الى من الله حكمه مع أداء مناسك
مخصوصه عنه .

لكن هذا يدفع ما ورد على الشح ثانياً ولا يدفع ماورد أولاً . فان الوفيرين
ومناسك من أفعال الحج وليست عند البيت .

قوله : وهو فرض على المستطيع

لعونه تعالى « والله سبي ليس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً »

قوله : ويجب بأصل الشرع

أي بعروا سطة المكلف « مرده » و « حده » بعدم انقضاء الأمر لذكر كما نقرر
في الأصول . « وجوب مضمناً » أي على سبل الأمور لا توسعه لحصول ضرر
المطلوب بتركه . وكل ما كان كذلك فهو واجب فوراً :

أما لأولي فقوله صلى الله عليه وآله وسلم . من مات ولم يحج فلا ينالي

(١) سورة آل عمران : ٩٧

والافساد .

ويسحب بمقدار الشرائط . كالتفجير والمملوك مع اذن مولاه .
المقدمة الثانية في شرائط حجة الاسلام ، وهي ستة : البلوغ
والعقل ، والحرية ، والزاد ، والراحلة ، والتمكين من المسير .
ويدخل فيه الصحة وامكان الركوب وتخلية السرب .
فلا تجب على الصبي ، ولا على المحنون .
ويصح الاحرام من الصبي المميز . والصبي غير المميز ،
وكذا يصح بالمحنون ، ولو حج بهما لم يحترهما عن الفرض .
ويصح الحج من العبد مع اذن المولى . لكن لا يجزئه عن
الفرض ، الا أن يدرك أحد الموقفين معتقاً .

أن يموت يهوداً أو نصرانياً . ويموت موقوع في كل وقت فمحض له ما يحصل
للكافر من العذاب . ولا به ما إلى غير عن بركة بالكفر فهي قوله « ومن كفر »
أي برك .

« وما حرمه الله من الكلاله من اجوب التحرر عن الضرر .
وأن وجوبه بعد أصل الشرح فهذا ما بعد اء عهد أو من أو سنخار . ولو
قال « محض » لكان له المدخل في ذلك ما يكون بعد الاستمحر كصلح أو اشتراط
في عهد

قوله : والافساد

سواء كان الحج المقصد واجباً أو متدوياً .

(١) نظر . ١٩٨

ومن لا راحلة له ولا زاد لو حج كان بدأ . وبعيد لو استصاح .
ولو بذل له الزاد والراحلة صار مستطيعاً .
ولو حج به بعض اخوانه أجزاء عن الفرض .

قوله : ولو بذل له الزاد والراحلة صار مستطيعاً

شأن لأصحاب أطلقوا قول يوجب الحج بمجرد الدل مع قولهم بعدم
الوجوب بوجوب الزاد والراحلة، وقرروا به، بأن به عقد مفترق إلى إيجاب
وقول، وانقبول الأسباب ولاكتساب للحج ليس بواجب بواجب الشروط
لا يجب بحصول شرطه، وإنما استدلال فكفي بمس لا يقع في حصول القدرة
والتمكن .

والأصل أن الاستعانة على هذا تعدل لست ميث الزاد والراحلة بل
القدرة على الاستعانة به، بالأماحة لشرعه، وهي بحصول بمجرد الإيجاب بقوله
« بدلت » .

وبعضهم شرط في الوجوب التملك . لأنهم يعلقون بوجوب « بدلت » ، د
للإبدال الرجوع في الدل قطعاً .
وقه طرأ أن « ولا فلا » عدم الفل يدفع ذلك ، وأما ثانياً فلا فقره إلى
القول حيث ظم يبق فرق بينه وبين الهمة .

وبعضهم اكتفى بوجوب الدل بدو وشبهه بعضاً من تعليق الواجب بالحادث ،
و لحن أنه لا حاجة إلى ذلك كله ، فإن الوجوب د ، مشروط لا مطلق ،
والمحال تعليق الواجب المطلق بالحادث

« ما من دليل » الدليل بشرط التملك اشترط أيضاً فيمن له عاقلة أن

ولأنه من فاضل عن الراد والراحلة يموت به عياله حتى يرجع .
ولو استطاع فمعه كبر أو مرض أو عدو . فتي وحوب الاستجابة
قولان .

لمروى أنه يستتيب .

ولو زال العذر حج ثانياً .

ولو مات مع العذر أجزاء النيابة

يبدله أيضاً ما يموت عاتبه داهياً وعنداً أو يكون له ما يموت سائله . قال العلامة
هو ' صحيح ولا حجة إلى ذكره . لأنه مضموم لما سبق . وهل من أشيع أنه
ذكره في المسوط^(١) .

وهذا الكلام يعطى سراط محتمه . وليس بعدد الأثر والامرار بالبدال
لو أوجب الحج بمجرد البذل .

قوله: ولو استطاع فمعه كبر أو مرض أو عدو فمى وحوب الاستجابة قولان
والمروى أنه يستتيب

كلام العلامة في المختلف يدل على أن الخلاف فيما لم يسبق له الوجوب
وأما من سبق له الحج أو أشمل من عرض له أو منع فانه يجب عليه الاستجابة
وكذا قال الشهيد رحمه الله في تصانيفه ومناهج

واقولان المشار اليهما :

أحدهما الموضح للاستجابة . وهو قول - مع في النهاية والمسوط والخلاف

(١) المختلف ٨٧/٢

(٢) مسوط ٢٩٨/١ . قال فيه : إذا بدل له الاستطاعة فلزم ما يكفه ذاهباً وجائياً
ويختلف لمن عليه فقه إيمه وليس الحج ذو مستحجب

وهي اشتراط الرجوع الى صفة أو بصاعة قولان . أشبهها :
أنه لا يشترط .

ولا يشترط في المرأة وجود محرم ، ويكفي طن اسلامه .

محتجا بروايته معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام أن عليا صلوات الله عليه
رأى شيئا لم يحج فقد ولم يطق الحج ، من كرهه - فامر به أن يحج رجلا فحج
عنه وكذا رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : كان علي عليه
السلام يحد ، لو أن رجلا زاد الحج فمرض له مرض أو حلقه سمع فسم استطع
الخروج فليجوز رجلا من ماله ثم ليضعه مكانه^١

وثانيهما سير الموحب للاستباه . وهو قول من دريس وحجارة العلامة
محتجا بأصله المرأة . ويفقد الاستطاعة التي هي الشرط ، فربول الوجوب فصيحة
للمشروط . وهو مروي رواه حفص الكاسي عن الصادق عليه السلام في تفسير
الاستطاعة في الآية . قال : من كان صحيحا في بدنه مخلى سريه لفراد وراحلة
فهو ممن استطاع الحج^٢ . وحمل الروايات الواردة بالاستثناء على من سبق في
حقه الوجوب أو على الاستصحاب

ويظهر من كلام المصنف احسان قول الشيخ . ومنه فسي السهد رحمه الله

يعلى

قوله وفي اشتراط الرجوع الى صفة أو بصاعة قولان أشبهها أنه
لا يشترط .

يجب أن يكون لاستطاعة المرأة سبيل إلى الحج أو إلى البيت أو إلى حدود

(١) نسخة ٢٦ / ٢ ، الثاني ٢٧٣ / ٢ ، تهذيب ١٤١ / ٢ ، من ٢٠ / ٨

(٢) الثاني ٢٧٣ ، تهذيب ٢ / ٢ ، من ٢٠ / ٨

(٣) تهذيب ٣٠٥ ، الثاني ٢٦٧

و مع الشرائط 'و حح ماشياً' . أو هي نفقة غيره أجزاء .

والحج ماشياً أفضل إذا لم يصعبه عن العادة .

٢٠ من الركوب ، قال الشهيد وكتب علمه .

ثم جاء في بعض قطع المسألة أولاً . والثاني لا يعرفه رائد ، والاول
نفسه في ثلاثة ١٠ ٩ « استطاعته ليمر الى الحج ، وهذا شرط باجماع المسلمين
٢ « استطاعته الرجوع الى وطنه ، وهذا شرط باجماع الامامة ، وقد اصابني
ان كان داوود واسبب اشترط ولا فلا ٣ « رجوع الى كفاه ، وهو المحذور
عنه هذا ، فجمعوا أنه لا بشرط الرجوع الى وطنه باعقل . وهل بشرط الرجوع
الى كفاه بالقوة ؟ قال الشيخ والمفيد و « هما نعم ، لرواية ابي الربيع الشامي
قال سئل الصادق عليه السلام عن قوله « والله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلاً » فقال : ما يقول الناس ؟ قال : الزاد والراحلة . فقال الصادق عليه
السلام : قد مثل ابو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : هلك الناس اذا لان كل
من كان له زاد وراحته فدر من يقرب عنده ويستعني به عن الناس بطلاق النهم
وسلبهم اده . فذهبوا الى ان فضل : فما حصل ؟ فضل اسمه في المال اذا كان
بحج سبب ويبقى بعضه بغير عده ، فليس قد فرض الله الركاه فتم يجعلها
الاعلى من ملك ما تني درهم^١

وفال السيد والحسن وابن ادريس واختاره المصنف والعلامة وتلاميذه
لا يشترط . وهو الحق ، لقوله « من استطاع اليه سبيلاً » ، ولرواية حصص الكناسي
وقد تقدمت

١ سورة النحل ٩٧

٢ الشهيد ٢/٥ ، الفقيه ٢/٢٥٨ ، الكافي ٤/٢٦٧ ، ومعه بطلاق اليه ، الاعلى
من ملك ما تني درهم

وإذا استقر الحج فأهمل . قصى عنه من أصل تركته . ولولم
يخلف سوى الأجرة قصى عنه من أقرب الأماكن . وقيل من بلده
مع السعة

ومن وجب عليه الحج لا يحج تطوعاً .
ولا تحج امرأة بدأً إلا بإذن زوجها ، ولا يشترط أدبه في
الواجب .

وحج حجه الشح ظاهر . فإن مضى بها . عده إسلام أنكر كون مؤنة
العالم بحج في الأسطعة . هو أن المؤنة ليست شرطاً ، ونحن لا نقول بذلك
بل نقول بزائد على المؤنة .

ورساراد لم يبد في رونه . ثم يرجع هل الناس كفه . فيكون طهراً
في اشتراط الرجوع إلى كفايه

وهذا ليس بشيء . بل انكار لعدم شرط الأسطعة إلاياه التي ذكرنا
لخلاف فيها مع الشافعي . إذ الرجوع صريح فيها .
حد مع أن هذه الرواية لا صرد عن معارضة القرآن ولا حصار الصحيحة
المصرحة بعدم اشتراط الرجوع إلى كفايه

قوله: وإذا استقر الحج فأهمل قصى عنه من أصل تركته ، ولولم يخلف
سوى الأجرة قصى عنه من أقرب الأماكن ، وقيل من بلده مع السعة
ها مسائل

(الأولى) أسفر . الحج هو مصي زمان يمكن فيه من مباشرة الحج بجميع
أفعاله مسجماً للشرط ولم يفعل ثم يموت أو يزول عنه الامكان .
وقلنا « بجميع أفعاله » حراراً من مصي زمان يمكن فيه البعض كالأحرام

ودحول الحرم مثلاً : فإنه غير كاف في تحقيق الاستغفار وإن كان مع إدراكه
بجري

(الثانية) أنه يجب القضاء عن سفر الحج عليه وإن لم يوص به جماعة
لامامية ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك لأوجب كالتصلاة ولو أوصى
به خرج من الثالث .

• قوله صلى الله عليه وآله وسلم للتحميم وقد سأله ابن أبي ماب ولم يحج
أفأحج عنه ؟ فقال : أرايت لو كان علي أمك دين أكتب بقتضيه ؟ قال : نعم .
قال : ومن لله أحق أن يقتضي

(ثالثة) من يجب القضاء من سدة ومن قرب الأماكن ؟ قال الشيخ في
المسوط والحدائق : هو ظاهر لمصنف وأخبار العلامة في أكثر كتبه
أن قطع المسافة ليس حراً من الحج فلا يجب الاستحاضار من بلده ، فإن الواجب
عليه إذا هو لحج ، وذلك لو اتفق له الحضور حص لمواقف لأبصد الحج
أجزأه الحج من ذلك الميقات فكذا لو قضى عنه .

وقال الشيخ في التمهيد وابن ادریس : إن كان في البلد سعة فمن بلده والا
فمن الأقرب ، لأنه لو كان جبالاً وجب عنه بقاء الطريق من بلده وإشارة ببلده

(١) هذا الحديث أخرجه محدثو أهل السنة والجماعة عن ابن عباس قال : جاء
أمرؤ من حنم عام حجة سودع وتـ سول الله أن فريضة الله علي عباده في الحج
أدركت من شح كبيراً لا استطع أن يسوي علي الرحلة فهل يقضى عنه أن أحج عنه .
قال :

• جمع سرح البخاري الكرماني ٥٤/٩ ، سنن ابن ماجه ٩٧٠/٢ ، الترمذي ٢٩٧/٣
اسد لده ٦٣٩/٥ ونقط البخاري
وهذا كد برى دليل المسألة التي مرت عليها وهي : لو استطاع منه كبر أو مرض
وليس فيه علة يبيح له ولم يحج

وكذا في العدة الرجعية

مسائل

(الاولى) اذا نذر غير حجة الاسلام لم يتداخلا .

ولو نذر حجة مطلقاً . قيل بحرئى ان حجج بشية النذر عن حجة الاسلام .

ولا تحرىء حجة الاسلام عن النذر . وقيل . لا تحرىء احدهما عن الاخرى ، وهو أشبه .

فلسامات سقط البدن ففي السال .

وأجيب : بأنه ان أردت الوجوب الشرعى بمعنى أنه يعاقب على تركه - فممنوع وسددت ، ذكرناه ، وبأردت الوجوب بمعنى المقدمة فمستمم ولكن ذلك المعنى زال بموته . وبالعلة هو كجزء من النذر الذي يتوقف عليه صوم النهار ، فمن أوجبه أوجبه ومن لم يوجبه لم يوجبه . وبحقه في الاصول .

قوله : وكذا في العدة الرجعية

أي لا يصح للمدوب الاذنة الروح . ولا يشترط دبه في الواجب

قوله : اذا نذر ان يحج غير حجة الاسلام لم يتداخلا . ولو نذر ان يحج مطلقاً قبل بحرئى ان يحج بنية النذر عن حجة الاسلام ولا تحرىء حجة الاسلام عن النذر . وقيل لا تحرىء احدهما عن الاخرى ، وهو أشبه أقسام النذر ثلاثة :

(الاولى) ان نذر حجة الاسلام . لا اكلاء في عدم وجوب اخرى من تكفى

بحجة واحدة .

وهذا مبني على حجة النذر الواجب . وحالف فيها ابن اديس ، وسباني

أشياء الله تعالى تحفيقه .

(الثاني) أن بدر حجة غير حجة الاسلام . ولا كلام أيضاً في وجوب حجة
أخرى غير حجة الاسلام .

(الثالث) أن بدر أن يحج ويطلق لفظاً ومرة ولم يصدده بأحد القيدس . وقال
الشح في الخلاف والتهذيب . ان حج به بدر آخراً عن حجة الاسلام . لرواية
ابن ابي عمير عن رفاعه بن موسى عن الصادق عليه السلام ، وهي محمولة
على أنه نذر حجة الاسلام .

وقد في النهاية ان حج عن الاسلام لم يجره عن بدر . وقال في المحل
لا يجري احدهما عن الاخرى ، واحدهما من حمرة والفاصي وابن ادريس
والمصنف والعلامة . وهو شبه ، لانهما فرصان سبهما محض فلم يجر أحدهما
عن الآخر ، اذ مع تغاير الامسيات تتغاير المسببات

والعلامة في محله فصل وتحقق ، وهو : ان بدر ما أن يتعلق بوقت
معنى أو مطلق . ولأول ان حصل شرائط في ذلك الوقت ان أن يكون بدره
بعد حصولها فلم يبعد لانه زمان يجب صرفه في حجة الاسلام ولا يجوز صرفه
في غيره . والله في العادة يدل على فسادها ، أو يكون بدره قبل حصولها
وجب حج بدر . لأن الزمان قد استحق له فلا يجوز صرفه في غيره ، وبالحقيقة
لم تحصل شرائط حج الاسلام ، لعدم نفعه . والثاني يجب مع حصول
الشرائط صرف الزمان الى حج الاسلام ، لانه مصبق و بدر غير مقد بوقت
فيكون موسعاً ، واد اختلف قدم المصبق فلو قدم حج بدر لم يجر عن بدر
ولا عن الاسلام . أما عن بدر فلهي شبه والله في العادة يستلزم الفساد ، وأما

(الثانية) اذا نذر أن يحج ماشياً وجب . ويقوم في مواضع العور
 فان ركب صريقه قصى ماشياً . وان ركب بعضاً قصى ومشى
 ما ركب . وقيل يقصى ماشياً لاحتلاله النعمة
 ولو عجز فليليركب . ويسوق بدنة . وقيل يركب ولا يسوق بدنة
 وقيل ان كان مطلقاً نوقع النكحة . وان كان معيماً بسنة يسقط
 لعجزه .

عن الاسلام لعدم الية وقال صلى الله عليه وآله وسلم . اما لكل امرئ ما دوى .
 قوله : واذا نذر أن يحج ماشياً وجب . الى قوله : وان كان معيماً بسنة
 يسقط لعجزه

لا خلاف في انعقاد نذر الحج ماشياً . لانه طاعة مشقة فوجب الوفاء لعدم
 قوله « من » : من نذر أنه يطبع الله قلبه^(١)
 ثم في كلام المصنف مسائل :

(الاولى) انه يقوم في مواضع العور . وهو في رواية السكوني عن النضر
 عليه السلام عن آتائه عن علي عبيد السلام انه سئل عن رجل نذر أن يمشي الى
 البيت فمر بمعر فوقف . فقدم في معر فأنما حتى يحور^(٢) .

قال المصنف يحتمل الوجهين :

الاول - ان يحور بوجوب الحسي المسمر لوجوب القيام والحركة
 لاشتماله عليهما . وسقوط أحدهما وهو الحركة للعذر لا يقتضي سقوط الآخر

(١) التهذيب ١٨٦/٤

(٢) سنن ابن ماجه ٦٨٧/١ سنن الترمذي ١٠٤/٤ سنن ابى داود ٢٣٢/٣

(٣) التلخيص ٤٥٤/٧ تهذيب ٤١/٨ سنن ابى داود ٦٤/٨

الثاني - الاستصحاب ، لأن بدر المشي يصرف الى مباح المشي منه فيكون موضع العبور مستثنى بالعادة .

والاحتمال الاول أولى ، اما أولا فلصحة الامر وهي حقيقة في لوحوب ، وأم ثانياً فلقرنه من قصد التاخر

(الثابة) هذا السدر للمشي اوركب مختار جميع الطريق قصاه لاحلاله نصفه المدر ، ووركب في البعض قال الشيخ في المذ-وط قصاه ومنى مقدار ماركب ، وقال ابن ادريس قصاه مسنا جميع الطريق ولا لزم الاحلال «نصفه المندوبة فيحتاج الى حج آخر ماشيا . واختاره المصنف في الشرائع .

وقال العلامة : ان كان الحج مسروبا وقت من وجب عليه القصاص والكفارة وان كان غير مشروط بوقت معين وجب الاستيفاء ماشيا .

قول . ونظيري أنه مع من لو فلت لو حل «المشي كل الطريق أو بعضه أحرأد لحج ولم يحج الى القضاء . لأنه اذا سدر الحج ماشيا في وقت معين وجب عليه شيان الحج والمشي ، وليس المشي جزء من الحج ولا شرطاً في صحته شرعاً ، فمع لاحلاله لا يطل الحج نعم يجب عليه الكفارة لحلف السدر

(الثالثة) لو عجز عن المشي سقط وجوبه اجماعاً ، وهل يحتاج الى سياق حدي حراً قال الشيخ نعم . روى به ربيع عن الصادق عنه سلام . ومثله رواية الحلبي عنه عليه السلام . وقال لمعدد لاسقوطه «عجز ولا اثم . وهو أولى ويحمل السياق في الرواية على التنب .

وأما ابن ادريس فعزل وهل ان كان معيضة سقط الوجوب لعجزه وان

(١) التهذيب ٤٠٣/٥ ، الوسائل ٦٠/٨

(٢) الوسائل ٦٠/٨ ، التهذيب ٣١٥/٨

(الثالثة) المخالف اذا لم يحل بركن ، لم يعد لو استنصر .

وان أحل أعاد

القول في الآية .

وبشروط فيه . الاسلام . والعقل . وألا يكون عليه حج واجب .

كان مطلقاً توقع المكنة .

وقال العلامة : ان كان معصية فمحرم كب ولا شيء عليه ، وان كان مطلقاً

توقع المكنة وهو مفصل حسن يظهر وجهه مما ذكرنا في مسألة اثامة

قوله : المخالف اذا لم يحل بركن لم يعد لو استنصر وان أحل أعاد

هذا قول الشيخ وابن دريس والمصنف والعلامة لأبانه بالأمور به على

وجهه فخرج عن المهدد ، والمقدميات طهرت . نعم . يجب له لأعاده

وقال ابن الحبيب به بعد مطلقاً . بعد الامتنان الذي هو شرط في العبادة

وهو ضعف ، لا يمنع اشتراطها . نعم . شوب مسروط بحوائده وقد حشدت

لأبها القرض .

وتؤيد ما قلناه روايات كثيرة من الأئمة عليهم السلام .

(فروع) ذلك قد دلتنا عن مكة بمقدار ما يجب به السمع وحج عليه لسمع

قطراً ، فلو حج مفرداً أو قار - بمعنى سباق أهدي من غير ضروره - صح مع

استنصاره ، ولا يجب الاعادة لعدم إحلاله بركن وبينه صحيح صحيح . أم لو فرق

بين الحج ولعمرة سه وحجت لأعاده . لأنه صحيح باطل

قوله : وان لا يكون عليه حج واجب

يريد بذلك مع استمرار المكنة من ابتغاه ، أما لو وجب عليه الحج فأعفل

ثم يحدد به المحرم منه بحوزة ساهم والحال هذه . ومراوده بلحج لو احب أعم

ولا تصح بياة الكافر . ولا بياة المسمم عنه . ولا عن مخالف
الا عن الاب ، ولا بياة المحتون ،

من أن يكون حجة الاسلام أو غيرها .
قوله : ولا تصح بياة الكافر ولا بياة المسلم عنه ولا عن مخالف الا عن
الاب .

صحة البياة موقوفة على أمرين :

(الاول) يرجع إلى سائب ، وهو صحة مباشرة للفعل سرعا . ولما وقع
الاجماع على عدم صحة الاحتج من الكافر لم يصح بسببه . ولأن بياة القرية شرط
وهي غير صحيحة منه .

وقال المصنف في الشرائع لا يصح بياة الكافر بمجرد عن بياة القرية وفيه
سهل . لأن الكافر ليس بمحرم من كل وجه بل هو دور على الاسلام ، لما سب
في علم الكلام من مناع الحر وسب الاحبار . واما بياة القرية منه في حال
كفره ليس امسا داسا بل تعرض بكفر . فهو مناسح لاحق .

(الثاني) يرجع إلى المصوب ، وهو مكان وقوع الاحتج له بمعنى احرائه عن
قرضه وله تعسر . فحدهما رواه لائم عنه فلا يعتد على الترك في لاجره .
وثانيهما حصول الثواب له

دا نقرر ذلك ولا تصح عن الكافر قطعا . اذ قد سقط العقاب وعدم امكان
ثواب

وهل تصح عن المخالف ام لا ؟ أطلق اكثر اصحاب المنع الا عن الاب
ومع ان ادريس مطلق واحداً لم يهد عطفه لا أن يكون باصبا . وعليه صحت
المنع في رواية . فبذلك صحة حجة لو امتنعوا اذا لم يحل تركه ، بخلاف

(١) الشرائع ٦٣ / ١

ولا الصبي غير المميز .

ولا بد من بية النيابة . وتعيين الصوب عنه في المواطن ، المقصد

ولا ينوب من وجب عليه الحج .

ولولم يحب عليه حار ، وإن لم يكن حج .

وتصح بيانة المرأة عن المرأة والرجل

ولو مات النائب بعد الاحرام ودخول الحرم أحزاه

الكفر فانه لا تصح منه ولولم يخل بركن .

والحقوقي أنه ن فلما نصير الاول بالاحرام ولا كلام في الصحة ، وإن قد

بالثاني قد فسا ، فطاع عقابه - كما هو رأي بعض اصحابنا - صح أيضاً ، لا مكان

ابصال اثوب الله ، وإن فلما بدوامه - كما هو المشهور - فلا .

وأما صحة السبب عن الاب فظاهر على التفسير الاول ، وأما على الثاني فهو

من قبيل البرية والصحة بالمعروف السامور بهما شرعاً .

قوله : ولا الصبي غير المميز

أما المميز هل تصح بياته ؟ تردد المصنف و لعلامة فيه من حيث يمكنه

من ابداع الافعال وصحة مباشره الحج بدأ ومن تصدقه بما يوجب رفع العلم

عنه المقضي لعدم التيقن بايقاعه الافعال على الوجه الصحيح ، لا اعتقاده عدم

مؤاخذته بذلك . ولأن النائب يجب عليه الحج باللفظ فيكون مكلفاً به ، ولا شيء

من لمميز بمكلف ولا شيء من النائب بمميز . وهو الاصح .

قوله : ولو مات النائب بعد الاحرام ودخول الحرم أحزاه

هذا مما لا أظن فيه خلاف من الاصحاب . أما لو مات بعد الاحرام خاصة

فالمشهور عدم الاكتفاء به في الاحرام ، لأصله عدم تقديم الجرح مقام الكل حرج

ويأتى النائب بالنوع المشروط ، وقيل يجوز أن يعدل إلى
التمتع ، ولا يعدل عنه

الأول بالانقاي فعلى له في على فصله ولا لأصل لا يكفي منه بالأحرار ،
لروايه يريد من معارفه من الصدوق عليه السلام فكذلك النائب
وقال ابن ادریس يكفي الأحرار في الأصل والنائب ، وبه قال الشيخ في
الحلاف ، وهو صنف ، لما قلناه .

ثم انه على تقدير دخول الحرم لا يستعاد الا حرة قطعاً ، وأما مع عدم دخول
الحرم فقال الشيخ يحتمل استعادة الأحرار . لأن الاجارة وقعت على أفعال الحج
ولم يعمل سبب منها . ولا قوى استعداده لأحرار لقطع المساقاة . لأن الاجارة
وقعت على قطع المساقاة كما وقعت على فعل الحج . ويستعاد الباقي .
قوله : وبأنى النائب بالنوع المشروط ، وقيل يجوز أن يعدل إلى
التمتع ولا يعدل عنه

أما وجوب انبائه بالنوع المشروط فلاصل ، وأما المائت بجوار العدول
إلى التمتع فهو الشيخ ، ر . ن . بي نصير عن أحدهما عليهما السلام^(١) .
قال ابن ادریس هذا صحيح إذا كان لمسوق قد حج حجة الاسلام لا مطلقاً
وإن كان قد حجه أحد الأنواع الثلاثة لا يجوز له العدول إلى غيره وإن كان
أفضل في نفسه ، فكذلك النائب لا يعدل إلى غير

وقال العلامة إن كان المسافر عنه قد برمه لفران أو لأفراد أمه ، لكونه
مكناً أو سداً فلا يجوز العدول إلى المسح . لأنه مسوحر لأمر ، دمه المسافر

(١) الكافي ٢/٢٧٦ ، الفقيه ٢/٢٦٩ ، التهذيب ٥/٢٠٧ - نوسان ٨/٤٧

(٢) الكافي ٤/٣٠٧ ، الفقيه ٢/٢٦٦ ، التهذيب ٥/١٥٥ - نوسان ٨/١٢٨

وقيل : لو شرط عليه الحج على طريق ، حاز الحج بغيرها .

واما يراً [ان] لو نسي ما وجب عليه شرعاً والعرض له لم يفعل يعني في العهدة
وتزیده روايه . المحس من محبوب ، وان كانت مقطوعة لكنها مؤبدة بالطر .
وأما اذا كان المسأحر لم يلزمه نوع ودلت يقع في صورتين

« ١ » أن يكون ممدوماً فانه يجوز العدول الى المنع ، لانه أنى بالأفصل
من المشروط فخرج من العهدة . لقوله « ما على المحس من سبيل »^٢ ،
فان من شري من غيره سلمه فأناد بأحد من الموصوف وحب عليه القول
« ٢ » أن يكون محيراً في الأنواع الثلاثة كصاحب الميراث أو من بدرجاً
مطلقاً فسؤحر عنه لئلا يمنع فقول النائب أو أفراد وبالعكس فهي الأجزاء من
المبوب اطر . ومع لقول بالآخر ، فهي استحقاق لأخر شيئاً من الآخره نظراً .
فت . هذا تفصيل حسن . ومنشأ الطر الأول من حيث تنادى ما هو مسمى .
لذمة المبوب فيجري ومن عدم انما به ما استؤحر له لاقتضاء لمقد القدم بما
تصممه . ولطر الثاني من كونه أنى ما يجري من المبوب فقد ساوى المسأحر
عليه فيستحق الأجرة ، ومن أنه لا يبرم من الأجزاء الاستحقاق فان المنبرع يجري
فعله ولا يسحق وهذا مسرع بهذا النوع الثاني به . وهو لا فرق
والحق أنه ان علم من قصد المسأحر العدول الى الأفصل في غير المنع من
جار والأفلا .

قوله : وقيل لو شرط عليه الحج على طريق حاران يحتج بغيرها
قوله الشيخ و تناه . والمصنف كانه يستصعبه . و عماد الشرح على رواه

(١) التهذيب ٤١٦/٥ ، الوصائل ١٢٨/٨

(٢) سورة التوبة ٩١

ولا يجوز للنائب الاستنابة الامع الاذن

ولا يؤخر عنه لغير المستأجر في السنة التي استؤجر لها .
ولو صد قبل الاكمال سعيد من الاحرة بسنة المتخلف .
ولا يلزم احاقته . ولو ضمن الحج على الاشبه .
ولا يطاف عن حاصره تمكن من الطهارة ، لكن بطاف به .

حريز بن عداقة عن الصادق عليه السلام^(١) .

ووجه استصعاف لمصنف أنه بما أنه أن لوله يعلق عرض ما يطرق ، أم
على تقديره فسمع حوار العدول وحين الرواية على الاول . وهل يسرد
من النائب ما قبل تفاوت الطريق ، الحق ذلك ، وعلى قول السبع لا يسرد .
قوله : ولو صد قبل الاكمال استعبد من الاحرة بسنة المتخلف ولا
يلزم احاقته ولو ضمن الحج على الاشبه

الاجبر اذا صد اما أن يكون ذلك بعد فعل شيء من أعمال الحج أولا وعلى
التقديرين اما أن يكون لأحد سبعة سنة معه أولا . فهما أقسام أربعة :
(لاول) أن يكون ذلك بعد فعل شيء من الأعمال وانه معه ، فهذا يحق
أحد ما فعل وسواء منه أحد لنا في من الاعمال وسع الفسخ ولا يجب احاقته
لو ضمن الحج في القابل . لعدم تداول العقد لعرضك لسه
وقد السحب بسعد من الآخر لد في الاثن بصم الحج في القابل .
وهو ضعيف . لما ثبت بعد لو ضمن الحج في القابل بعد حديث لم يستعد منه
فإن أراد ذلك فصحح

(١) الكافي ٤ : ٣٠٧ ، الفقيه ٢/٢٦١ ، وفيه : وروى الحسن بن محبوب عن علي بن

رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام . سقط حريز . التهذيب ٥/٤١٥

ولوحج عن ميت تبرعاً برىء الميت .

ويضمن الاجير كفارة جنايته في ماله

ويستحب أن يذكر المنوب عنه في المواطن . وأن يعيد فاضل
الاجرة ، وأن ينم له ما عوزه . وأن يعيد المحالف حجه اذا استبصر
وان كانت مجزئة .

اكثر الاصحاب أطلقوا ذلك . واس الحيد قيده بعدم الاخره . ومعها لا
احتساب للحامل .

وتردد العلامة في من حيث تحقيق قطع المسافة عليه بعد لاحاره فلم
يحرله صرعه الى نفسه كما لو آخريه للحج . ومن أن لفقد وضع على نفس
الحمل فلا يفي راده لطاعه بخلاف الاستحار للحج .

وحارر العهد الاحمال الاول . وقد الشهد بحسب له لا أن يسأحر
على حمله لا في طوفه . وهو مفضل حسن . فانه اذا اسأحر على حمله لا في
طوفه تكون مفاعه مملوكة للسأحر فلا يجوز له صرفه الى غيره . أما في
طوفه فانه يكون من المعلوم عدم استحباب جميع مفاعه بل الحمل لا غير .

قوله : ويستحب أن يذكر المنوب عنه في المواطن

أي في اللفظ في جميع الافعال ، يقول « اللهم ما أصابي من تعب أو لعب
أو نصب فأحر فلان من فلان وأحرمي في سائتي عنه »^(١) .
أما ذكره قصداً فلازم قطعاً عند كل فعل .

(١) تعب تعباً فهو تعب : أعيا وكل ويمدى . بهمه . وماه من باب قتل . تعب
وأعيا . وه نصب : أعيا أيضاً بهماهما

وبكره أن توب المرأة الضرورة .

مسائل .

(الاولى) من أوصى بحججه وجميعه ، انصرف الى أحره الحال .

(الثانية) لو أوصى أن يحج عنه ، وله يعين فإن عرف التكرار

حج عنه حتى يستوفي ثلثه ، والا اقتصر على المرة .

قوله : وبكره ان توب المرأة الضرورة (١)

مع لشع من ذلك في كثير كسده . وكذا انقصي لرويه ردد الشحام عن

الصادق عليه السلام^١ ، وكذا رواية مصادف عنه عليه السلام^٢

وحورده المصنف في جواب مسائل . وكذا من حمود وابن دريس والعلامة

لاطلاع روائي رفاعه صحيحا^٣ ومعدونه من عماد حسنا عن الصادق عليه

السلام^٤ .

والمصنف حورده ممكنها من حج نفسها فكد حمود ، وجعله ، وكروها نقصاً

من الخلاف وجمعاً بين الروايات .

(١) الضرورة بالفتح : الذي لم يحج . وهذه الكلمة من لسانه التي وصف بها

المذكر والمؤنث مثل ملولة وفروقه

(٢) التهذيب ٤ / ٥ : ١ - الوسائل ١٢٥ / ٨

(٣) التهذيب ٥ / ٣ : ٤ - مسنده عن معاذ بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : يحج

المرأة عن الرجل ؟ قال : نعم ، إذا كان - فبها مسامحة - لا بد قد حجبت - ربه امرأة حبر من

رجل الكاهن ٢ / ٢ : ٣ - الخلاف -

(٤) التهذيب ٥ / ٣ : ٥ - الكافي ٢ / ٧ : ٣ ، وبها فرقه في آخر الخبر في الأول :

وقال يحج المرأة عن نفسها . وفي الثاني عن نفسها - بدل عن أبيها - الوسائل ٢٤ / ٨

(٥) الكافي ٢ / ٧ : ٣ - التهذيب ٥ / ١٣ : ٤ - الوسائل ١٢٤ / ٨

(الثالثة) لو أوصى أن يحج عنه كل سنة بمال معين فقصر جمع ما يمكن به الاستحار ولو كان نصيب أكثر من سنة .

(الرابعة) لو حصل بيد انسان مال لميت ، وعليه حجة مستقرة وعلم أن الورثة لا يؤدوا . حار أن يقطع قدر أجرة الحج .

(الخامسة) من مات وعليه حجة الاسلام وأخرى مدورة أخرحت حجة الاسلام من الاصل . والمدورة من الثلث ، وفيه

قوله : حار أن يقطع قدر أجرة الحج

ما فوائد :

(الأولى) للحصول نعم كل سنة من وديعه وأمانه وعاربه توسع مبيع أو غير ذلك .

(الثانية) لا يخرج كل واحد عنى الممت بها نعم عدة أداء لورث له لانه حجة .

(الثالثة) ان المردود حواء او حبوب . لانه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيجب على الغير ، فيضمن لو أضر أو سلمه الى الوارث .

(الرابعة) حتى أنه لا يشرط ادان الحاكم ولو قدر عليه نعم لو كان بعض لورثته يورثى يشرط لاسلامه . اللهم الا أن يكون يؤدي الى علم المانع فيحصل جمع

(الخامسة) حتى أنه يجوز ان يسأخر أو يجعل جماله ، لا لشارع جعل له ولاية التصرف فيهم .

قوله : من مات وعليه حجة الاسلام وأخرى مدورة أخرحت حجة الاسلام من الاصل والمدورة من الثلث . وفيه وجه آخر

وجه آخر.

المقدمة الثالثة . في أنواع الحج . وهي ثلاثة : تمتع ، وقران

وافراد

فالمتمتع هو الذي يقدم عمرته أمام حجه باوياً بها التمتع ، ثم

يشيء احراماً آخر ، الحج من مكة

وهذا فرض من ليس حاضراً مكة

لاول قول الشيخ . لرواه صرخس بن اعين عن اساف عن علي بن السلام .

والوجه الثاني اليه هو ان تكون الحجتان معاً من الاصل تساويهما في شغل

الدمه وكون كل منهما مساوياً فيكون من الاصل ، وهو احرام اس ادراس . وهو

الحق

قوله : وهي ثلاثة تمتع وقران وافراد

وجه الحصر ان الحاج اما ان يقدم عمرته أو يؤخرها :

والاول السبع ويسمى به لان السبع لغة لا سماع ، ومنه « تكون ويسمعون »

وهذا حيث أنه يحل عقب العمد بحيث يسبق بأشياء كانت محرمة عنه كان

حراماً باسم التمتع . والثاني - اما ان يقرن باحرامه سابق هدي أولاً ، والاول

«قران» هذا حتى المشهور ولما دار عدد من يفسر القران ، وعبد الله بن

عقل ما والثلاثة هو ان يعقد باحرامه واحد حجا وعمره من نوع واحد بوجه

واحد من شخص واحد . سمى بالقران على التفسيرين ظاهر والثاني الافراد

وعنى التفسير الآخر للقران هو ما خالفه ولو بانتهاء أحد القبول .

(١) الفقيه ٢/٢٦٣ ، التهذيب ٤٠٦/٥ ، الوسائل ٥١/٨

وحده : من بعد عنها ثمانية وأربعون ميلاً من كل جانب ، وقيل اثني
عشر ميلاً فصاعداً من كل جانب

قوله : وحده من بعد عنها ثمانية وأربعين ميلاً من كل جانب ، وقيل
بأثنى عشر ميلاً فصاعداً
ها مسائلان .

(الأولى) : « التمتع عند فرض عس حتى من نفس من حاصري مكة . دليلها
حماح القرع وروى به . ويؤيد قوله « ذلك لمن لم يكن أهله حاصري
المسجد الحرام »^١

حكى عن بعض فضلاء الحرم « نعطه ذلك » شاره إلى التمتع ، وقال
لشافعي به « شاره إلى الهدى » و « لا يؤتى » لأنه ثم وثبت لشموله بمنع
والهدى الذي هو من أحكامه

وتفرع عن هذا أصل حب على المحكي . سمع ضروره « هي أم لا ؟
لحق نعم ، لعموم قوله « من سمع » . وفي « التمتع لا يؤتى » « ذلك لمن
لم يكن أهله » . و « لا شاره إلى الهدى » . و « لا يؤتى » « سمع بل إلى التمتع
ويؤكد أنها مع اللام للبعد كما نفس الحاجة »^٢

(١) سورة البقرة : ١٩٦

(٢) قال الفاضل « من سمع » . ذلك « شاره إلى جميع ما تقدم من أحكام
التمتع » . « ذلك » إشارة إلى البعد . هو « التمتع » لا وجوب الهدى والصوم إذ
عمره « من سمع » في الحرام . وهذا « من سمع » ذلك جماعة من العامة ، « حكم التذمية
يرجوع إلى الهدى أو الصوم مع التذمية » . وعلمه القاضي بأنه أقرب . و « من سمع » . فإن
ذلك « شاره إلى عدم » . « من سمع » . ذلك « ويؤيد » . « وفي الحديث » . « ذلك » كما يعلم
من كلامهم

ولا يجوز لهؤلاء العدول عن التمتع الى الافراد والقران ، الا
مع الضرورة .

وشروطه أربعة . اربعة . ووقعه في أشهر الحج ، وهي شوال
ودوالقعدة ودوالحجة . وقيل . وعشر من ذي الحجة . وقيل : تسع

(ثمانية) حد ثمانية . في يوم واحد . قال الشيخ في النهاية وابن بابويه
ثمانية وأربعون ميلا . وقال في الحبل والمسوط والاقتصاد اثنا عشره واغتار
المصنف بها . والامة في تحريرها . وبعد لاول نصيحة رذارة عن النافر
عنه بسلام . كل من كان معه دون ثمانية وأربعين ميلا . وب عرف وعسفان كما
يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية . وكل من كان أمه وراه ذلك فعليه
التمتع . وكذا رواد الحلبي عن الصادق عليه السلام (١) .

وأما الشيخ في المسوط فكأنه يقرأ في توريح المذكور على حوالا الاربع
وهو توريح من غير دليل ، فاذا الاول أولى .

قوله : ولا يجوز لهؤلاء العدول

حد من توريح كونه فرضا على . هو جماعي . ومن يحوز العدول الى
التمتع ممن فرضه الاحران أم لا ؟ بحى . بيانه

قوله : وهو شوال ودوالقعدة ودوالحجة ، وقيل عشرة من ذي الحجة
وقيل تسعة

الاول قول الشيخ في النهاية والصدوق . وهو أولى . لقوله تعالى « الحج

(١) - عرف . ص ٢٠٠ . في قوله « حر المصنف على حدود حنين من مكة . وعسفان
كسفان . مصنف على . حنين من مكة

(٢) التهذيب ٣٣ / ٥

(٣) التهذيب ٣٣ / ٥

وحاصل الخلاف انشاء الحج في الرمن الذي يعلم ادراك المساك
فيه، وماراد يصح أن يقع فيه بعض أفعال الحج . كالطواف والسعي
والدبح، وأن يأتي بالحج والعمرة في عام واحد، وأن يحرم بالحج
له من مكة .

وأفصله المسجد . وأفصله مقام ابراهيم . وتحت المزاب .
ولو أحرم بالحج المنع من عمر مكة لم يحرقه . ويستأنفه بها .
ولو سعى وتعد العود أخرى من موضعه . ولو بعرفة .
ولو دخل مكة بمنعة وحشى صق الوقت حاز بقها الى الافراد
ويعتمر بمردة بعدة

وكذا الحائض والنفساء لومعهما عديهما عن التحال وانشاء
الاحرام بالحج .

والافراد . وهو أن يحرم بالحج أولاً من مفاته ثم يقضى مسكه
وعليه عمرة مفردة بعد ذلك

أشهر معلومات « أو لجمع أفه ثلاثة . وصدي سيعر على لكل حصه وعسى
بعضه محار لا يصراله لغير ضروره . ولصاحبه مدونة عن الفادى عنه السلام^١
وحسنه رزارة عن الباقر عليه السلام^٢ .

(١) سورة البقرة : ١٩٧

(٢) الكافي ٢٨٩/٤

(٣) الكافي ٢٨٩/٤ راجع لبحث ٩٠/٨

وهذا القسم والقرآن فرض حاضري مكة
ولو عدل هؤلاء إلى التمتع احتيبراً ففي حوارهم قولان ،
أشبههما التمتع وهو مع الإصرار حائر
وشروحه البينة . وأن يقع في أشهر الحج من الميقات ، أو
من دويرة أهله إن كانت أقرب إلى عرفات .

والثاني قول الحسن والسيد وسلا . والثالث قول الشيخ في الجمل والاقتصاد
والقاضي ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : الحج عرفة^١ . فقد وقع فيه أعظم
أركانه ، ولعله تعالى « من مرض بهن الحج » أي أوجب لأحكام لا يكون
بعد التاسع ، بل قبله سبحانه « فلا رميت ولا نسوت ولا عدل في الحج » ، ودلت
كله جائز يوم العاشر ، لا مكان التحلل في أوله .
« شاربع » وهو إلى منوع سبب العاشر ، قاله ابن إدريس وخامس ،
وهو الثامن ، قاله النقي

و سحقي أن لحلاف إما دعيار أو شاء الحج . وانصافه قد منعهم إدراكه
المناسبات فيه في أول أوقاتها لمحدود بها . وديث يعصم بحسب اختلاف
لمكسر في لقوة والضعف واستكه . وما لا دعيار الأشاء ، فالعنى بها ما يقوب
لحج بقوله فمن يك من ذي الحجة بل . فحده فهو التاسع والعاشر ، وإن عنى
« مع فيه أفعال الحج فهو جميع ذي الحجة » .

قوله : ولو عدل هؤلاء إلى التمتع احتيبراً ففي حوارهم قولان أشبههما
التمتع .

لعدول إما قبل السروح أو بعده . فيها مسائل

(١) كبر محل ٥٣

والقارن كالحمر د . غير أنه يصم إلى احرامه سباق الهدى .
 وإذا إلى استحب له اشعاره . يسوقه من لسان شق ساهمه من
 العجائب الايمن ويلطخ صفحته بدمه . ولو كانت مدناً دخل بيها
 وأشعرها يميناً وشمالاً

والتقليد أن يعلق في رقبته بهلاً قد حنى فيه . والعم تقبلد لا غير

(الأولى) من السروح في تعرض عيسى . هذا الشح في الهاهه و بحس
 والقبيل والمعلي والعلامة . لمصنف السمع . بقوله تعالى « ذلك لمن لم يكن
 أهله حاصري المسجد الحرام » . ولاشارة إلى السمع وبهم من المطلوب .
 ودلالة المفهوم وان كان سمعه يكن سمعاً لسلام حجاجها كما في
 رواية الحسنى واني يفسر عن الصادق عليه السلام قال . ليس لأهل مكة متعة
 لقوله تعالى « ذلك من » الآية . ومثله رواية علي بن جعفر عن أخيه .
 وقولهم حجة .

وقال الشيخ في المبرز والخلاف بالحوار لوحوه

« ١ » ان السمع قصص نحوه صلى الله عليه و له وسلم . واستل من
 مري ما استدرج لمصنف بهدي . ولاسحق المعاصنة في حق من يس من
 حاصري مكة . عدم حيز غير سمع . اجماع . فلكون في حق حاصريها وديك
 يستلزم المطلوب .

« ٢ » أن السمع ثاني بغير الأورد الذي دورضه ورناده عبر مافيه .

(١) التهذيب ٣٢/٥ - الآية في سورة البقرة : ١٩٦

(٢) التهذيب ٣٢/٥

٣ كبر لعمال ١/٣ .

ويحوز للمفرد والقارن الصواف قبل المصى الى عرفات . لكن
يجددان التلبية عند كل صواف لتلا يحلا .

وقيل : انما يحل المفرد . وقيل : لا يحل أحدهما الا بالتلبية ،
ولكن الاولى تجديد التلبية .

فيكون مجزياً .

« ٣ » رواية عبدالرحمن بن العجاج وابن أسير صحيحاً عن الكاظم عليه
السلام وقال : ما أعلم أن ذلك ليس له والاعلال . للحج 'حب لي'
وأحب عن الاول : لا يحمل على المتطوع أو من بدرجته مطلقاً
وعن الثاني : بالمسح من ابنته بصورة الأفراد لاحتلاله بالأحرام من مبدئه
للحج وحسن العمرة مكانه . وليس ذلك عين لمأمور فلا يجزي .
وعن الثالث : بالمسح من الدلالة على المطلوب لحرر كونه ليس بطوعه
(الثانية) بعد الشروع ، وميأتي بحثه .

قوله : ويحوز للمفرد والقارن الطواف قبل المصى الى عرفات لكن
يجددان التلبية عند كل طواف لتلا يحلا . وقيل انما يحل المفرد . وقيل
لا يحل أحدهما الا بالتلبية . لكن الاولى تجديد التلبية
هنا مسألتان :

(الاولى) انه لا خلاف في حرر صوافهما . وحلف في الواجب الذي
هو حره الست ، فحوزه أصبح وباعه بل هو مشهور بين الأصحاب . لدلالة
الأصل ولأن قصد لبس أحدهما . بقوله تعالى : والله على الناس حج لبيك^(١)

(١) التهذيب ٢٣/٥ ، برهان ١٨٩/٨

(٢) سورة آل عمران ٩٧

والمستلزم للمحصر به هو طواف حوله فاستحوذ حواره بمعية ، ولرواية حماد
صحيحاً عن الصادق عليه السلام وررارة مؤلف عن الناصر عليه السلام^١ .

ومعه حتى مراعاة لوجوب التبريد فيحرم لعدم قنات مع لعل لا يحرم
(الثانية) قال الشيخ في المسوخ واليه دأى من الطواف بها ليعود
أحر مهذا والأحلا وبطلت جميعهما لدلالة رواية معاوية حس عن الصادق عليه
السلام^٢ وكذا رواه زرارة عن الناصر عليه السلام . من طاف بالبيت والصف
والعروة أحل أو كره^٣ . واختاره الشهيد .

وقال في التهذيب . يحل المرفر خاصة لو أحل بالثلاثة . لرواية نوس من
يعقوب مرسلات من تكلم عليه السلام مضاف من هذين الحجريين الصف والمروة
أحد الأحل الأساق الهدي^٤ .

وقال في المصنوع لمريض يحل له ما حرم خاصة ولم أحد بهما مستداً .
وقال المأخرون لا يحل لأحد من أحل بها لعله قصد به بالطواف المحل
وقال صلى الله عليه وآله وسلم : لكل امرئ ماوى

والمصنوع يستند به في تركه . استحل لا يكون بغيره فهو مسموح له به
عليه السلام « أحب تركه » لا بد من حمله بمرح محملاً قوي مما بعده لعدم
وبهذا يحرر المصلي من حديث والكلام عمداً وبأبوى تحريم ، وكذا الضائم
تطوف بأحد المعطرات وبأبوى الصوم . وقوله « لا بأس به » لانه يحوط ، لا
ما ذكر من برويات ودل على المحسن بالطواف لأنه نعم من أن يكون معه

(١) الكافي ٤/٤٥٩ ، الرسائل ٢٠٤/٨

(٢) الكافي ٤/٤٥٩

(٣) الكافي ٤/٢٩٨ ، التهذيب ٥/٤٤

(٤) الكافي ٤/٢٩٩ ، التهذيب ٥/٤٤ .

ويعجز للمفرد اذا دخل مكة العدول بالحج الى المتعة .

لكن لا يلبي بعد طوافه وسعيه .

ولو سى بعد أحدهما بطلت متعته ونفى على حجه على رواية .

ولا يجوز العدول للقارن .

والمكبي اذا بعد ثم حج على ميقات أحرم منه وجوباً .

والمجاور بمكة اذا أراد حجة الاسلام وحرج الى ميقاته فأحرم

منه . ولو تعذر حرج الى أدنى الحل ، ولو تعذر (أي الحروح الى

أدنى الحل) أحرم من مكة .

عليه أولاً . ومرادهم هو الثاني المهم الآن بضمه ، أي دلت صحة عد الرحى

ان يحتاج عن تصديق غيره السلام حين قال له - أليس كل من طاف وسعى

فقد أحل؟ قال : بلى بعد ، أثبت . ثم قال : كلما طفت وصببت ركعتين فاعقد

طوافاً بالنية . وجهها أنه عليه السلام أفرد على قوله « ليس كل من طاف »

الى آخره ونمره بالبعد . ومع عدم العقد يحقق الحل

تظهر من هذه الأقوال أن يحدد بلبس يدب عند المسافرين وفرض عند

غيرهم

قوله : ويجوز للمفرد اذا دخل مكة العدول بالحج الى المتعة لكن

لا يلبي بعد طوافه وسعيه ، ولو لم يلب بعد أحدهما بطلت متعته ونفى على

حجه على رواية

قد هو العدول بعد الشروع . ولا كلام في عدم حواره للقارن اجماعاً . أم

المفرد فعدا بحوره ذلك في يدب ، ولو احب العدول مطلقاً أو في حق ذي

(١) الكافي ٣٠٠/٤ ، لسانه ٦/٨ ٢

المسلمين ، ثم انه عنه السلام ، دخل مكة في حجة ابوداغ من ساق فليمسك
ومن لم يمسك فسدل ، فعدل جماعة وضفوا وسعد وكان عمر من لم يمسك فقال
له لبي صلى الله عليه و آله وسلم هلا عديت ؟ قال كرهت أن أحل وأقارب
نساء ، أنت أضعت عمر فقال صلى الله عليه وآله وسلم ، اني سفت الهدي
ولا سعي سائق الهدي أن يحل حتى يسح الهدي محبة^١

وهل يجوز العدول المذكور في فرض العين ؟ قال الشرح مبهم ، ونسبه
جماعه و حارر سعيد بمروة النص المذكور ونسبه لعلامه وبلا مبداه ، لأن
فرض عين لا يعدل عنه كنهه وحمل النص على عمر فرض عين .

إذا عرفت هذا فهما فائدتان

(الأولى) انه إذا عدل استرد بي عمره وطواف وسعي لاسي بعد ذلك ثلاثا
بمعد آخر منه ونسبه . لأن عمره لم يمسح لاسي فيها بعد رجوعه مكة ، ولو سعي
بطلب منه ، روي اسحاق بن عمار عن أبي بصير قال : قلت للصادق عليه
السلام : أرجح يعدد حج من تطوف بالنسب ويحرم من الصفا ولمروة ثم
يعدوله أن يجعلها عمره ؟ قال : لا ، كان سعي بعد ما سعى قبل أن يعصر ولا
منه له^٢

وقد يدل ذلك بفتح في التوبة والتهديد ، كن سعي على حجة الذي عدل
عنه لأصالة بقاء البية والعدول كان مبروطا عدم تلبسه

ولا يسافي ذلك الطواف او السعي ، لما تقدم من حوار تعدد طواف

(١) انظر سنن أبي داود ١٥٧/٢ ج ٦ ص ٨٢ سنن ابن ماجه ١٠٢٢/٢
البيهقي ١٧٧/٩ شرح الكرماني ، كرويه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالعدول
الامن ساق منهم ، ولم يذكرها : كان عمر من لم يمسك ، سعي حرة

(٢) الفقه ٢/٢ حديث ٩

ولو أقدم سنيتين انتقل فرصه الى الأفراد والقران .

والسعي للمرد على الوقوف بعرفات .

(الثانية) هذا العدول لدي ذكرناه هو لدي معه عمره في خلافته بقوله: منعان
كانا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا محرمها ومعاقب عليهما^١
وبأنه الجمهور على ذلك وادعوا السح لمشي المتعدم .
وهو بطل ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات على ذلك وليس لاحد
بعده أن يعير لأحكام وبدل على أنه ذلك لس من أبي «ص» قول أبي موسى
لعمرو ما هذا الذي يلعي بك أحدثت في أمك؟ فقال : بأحد مكنات الله ،
وقد الله تعالى بقوله : وأنموا لحج ولعمرو^٢ .
وقال الصادق عليه السلام : ان هذا رأي رآه عمر .

قوله : ولو أقدم سنيتين انتقل

قل في المسوط : لا يستغل حتى يدم ثلاث ، لاصالة عدم الانتقال ، ترك

١) كثر بعد ١٦ / ٥١٩ . ٥٢١ . حكام بمرآن للحصاص ١ / ٣٤٢ . ٣٤٥ . وميت
أعيان ٢ / ٣٥٦ . تفسير الفهر المزي ١ / ٥ في تفسير الآية لشريعة « وما استغنم به
مهن فأبوهن أخوه من » سورة نساء ٢٤ . جمع : من للطرسى ٣ / ٣٢ ، كتاب الحيوان
للجاحظ ٤ / ٢٧٤ ، البيان والتبيين ٣ / ٢٨٢

وفي سنن الترمذي ٣ / ١٨٤ « سادته عن سالم بن عبد الله بن مسعود رجلا من أهل الشام
وهو يسأل عدله بن عمر عن المنع بالعمرة الى الحج ، فقال عدله بن عمر هي حلال
فقال لشامي انك عدل بن عمر فقال عدله بن عمر انك ان كان أبي يهيئها
وصيها رسول الله صلى الله عليه وسلم « امر أبي مسعود بن عمر رسول الله » فقال لرجل : بن
امر رسول الله فقال : لقد صيها رسول الله قال وفي كتاب علي وعثمان وجابر وسعد
واسماء بن أبي بكر بن عمر وقبل أول من يهيئها معاوية بن أبي سفيان

٢) سورة البقرة : ١٩٦ . وانظر من بن ماجه ٢ / ٩٩٢ . وليس فيه « فقال »

الى آخره . كثر المال ٥ / ١٦٣

ولو كان له من لسان : بمكة وناء . اعتبر أغلبهما عليه
ولو تساوى تأخير في التمتع وغيره
ولا يجب على المفرد والقارن هدي . ويحتصن الوحوب بالتمتع .
ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة ، ولا ادخال
أحدهما على الآخر

العمل في السبب لأحدهما ينفي الثاني على السبب . وهو معتد ، لأن مع
النقل لا اعتبار بالأصل

قوله : ولا يجوز القران بين الحج والعمرة
يشير بذلك إلى تفسير ابن أبي عقيل بقرآن . فإنه فسره بمعنىين : أحدهما
ما فساه من عقد الأحرار بسبب لهدى . وثانيهما لجمع بين الحج والعمرة
سنة واحدة .

ويصح على بطلان هذا الثاني برواية معاوية بن ربيعة عن الصادق عليه
السلام أنه قال . لا يكون قرآن إلا بسبب لهدى^١ ورواية منصور بن حازم^٢
والحلي^٣ عنه عليه السلام .

قوله ولا ادخال أحدهما على الآخر
صوره الإدخال أن يحرم بعمرة مفردة ثم يحرم بالحج قبل الفراغ منها أو
بحرم بالحج ثم يدخل عليه المفردة قبل قضاء مناسكها . وكلاهما باطل بإجماع
الأصحاب . ولذلك قوله تعالى « وأتموا الحج والعمرة » على وجوب إتمام

(١) التهذيب ٥ : ٤١ ، الكافي ٢٩٦/٤ ومعه عن معاوية بن عمار ، الوسائل ١٤٩/٨

(٢) الكافي ٢٩٥/٤ ، التهذيب ٤٢/٥ ، الوسائل ١٥٦/٨

(٣) التهذيب ٤٢/٥ ، الوسائل ١٥٤/٨

المقدمة الرابعة : في المواقيت وهي ستة . لاهل العراق « العقيق »

وأفضله « المسالخ » وأوسطه « غمرة »

كل واحد منهما ومع الإدخال لا تمام

وسننى من ذلك صور ١٠٠ « حال الضرورة كقل الممنوع العمرة الى

الافراد » ٢ « بقل الممرد الحج الى المتعة كما تقدم » ٣ « بقل من فاته الحج

وسقطت عنه أصالة الى عمرة مفردة يتحلل بها .

وأضرب جمهور على حوز إدخال الحج على عمره . وأما إدخال عمره

على الحج بعد عقد نية الافراد لهم قولان : حوز ابو حنيفة وهو احدى قولي الشافعي

وقوله الآخر المنع .

قوله : وهي ستة

فهذه وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبن حسن لاهل

ولمن مريهم

وهي عوائد

(الاولى) العقيق واد تدير المدينة، وكل مسل شقه «اه السيل قوسه فهو

عقيق . والمسلح واحد المسالخ ، وهي الموضع الغاصة . كأه مأخوذ من

السلاح وهو ما شهر من آلة الحرب » وسحب عمره « عرد برحمه ساس فيها

(١) في المصحح : المسالخ جمع مسخه فتح الميم وهي الحدود : لأصروف من

بلاد يربط فيها أصحاب المذبح بالثور بقرين بقرين وقيل : المسالخ بالغاء للمعجزة

وهو موضع سرج . به سرج به سرج لا حرم . فحوز التسمية حيث متاخرة هي وضعه

مقات

(٢) عمرة « تعين المصحح وبراء . سقطة : لميم لا كنه . مهن من داخل مكة . وهو

فصل . بن سجد وبه منه ما عن ر هري

« ذات عرى »^١ لأنه كان يهوى عرق من الماء أي فصل يقال للمسجد لشجرة دو الحصة^٢
لأنه اجتمع فيه دس وحوافوا والحصة^٣ كانت مدينة حاصها السيل وعندهم
عليهم السلام . نحن نسميها المهجة^٤ يقال سلم^٥ والملم وهو مقام أهل
السلم . وكأبه مأخوذ من الملم وهو اجمع فون المائل^٦ أورده ابن ادریس
يفتح وراءه ويسميه إلى الجوهري فإنه قال هو ميقاب أهل نجد ، ومنه أوس القري
وقال ابن سعد يسكنون الرما ، وكذا أورده الصديقي في مجمع البحرين ورد
على الجوهري قوله ودل^٧ ن أوسا مسوب إلى قبلة

(١) ذات عرى - حل مقبر أو قتل من الماء أو قرية حرب ، وهو من مكة نحو
مرحلتين ، ويقال هو من نجد الحجاز

(٢) ذو الحليفة - ماء من مياه بني حنظلة سمى بذلك لمرحلتين ، هو مقام أهل المدينة
هو مرحلة عنها ، ويقال على ستة أميال

(٣) وهي موضع على سبع مراحل من المدينة وثلاث من مكة وبينها وبين البصرة
مدن وهي ملان - واصل مرسل^٨ بين مكة والمدينة قريب من رابع بين بدر وحليص .
قوله بن السداح - وما سبب الحصة لأجفاف السيل بها وبأهلها

(٤) رجع اليهود ٥٥٠ سنة وهو عدد مكتوبة مهجته وهي يسكنون الياء
وفتح السراحي يقال أرض مهجة مسومة والحصة بها كانت يعرف طما ذهب السيل بأهلها
سميت حصة وكانت بعد ذلك دارا لليهود وبعد ذلك نزل عليها بعد ذلك لمدينة لها
ومنه يعلم جواز الدعاء على الكفار بالأمراض

(٥) يقال : يلملم والملم ويرمى - وهو على مرحلتين من مكة ، وهو دقوب . حل من
حال بهامة على ليلتين من مكة ، و... فيه بدل من الياء - وسبب مراد - وقد كثر من
ذكره الشعراء فقال أبو ذؤبل

فما نام من راح ولا رعد سامر من دحي حتى حارب بن لعل

(٦) قوله « سحرته » يقال فحل من يفر من « سحرته » فربما ولفظ سيع والنيل ،
يقال راحل دار - داره - وهو حل مشرف على مرحلتين من مكة وهذا
الجوهري من أن السيل القري منه شاة فإنه من بني قريظ بن من مراد .

وآخره « ذات عرق » .

ولاهل المدينة « مسعد الشجرة » وعد الصرورة « الجحفة »
وهي ميقات لاهل الشام اختياراً
وليس « بلعلم » .

ولاهل الطائف « قرن المارل »
وميقات المنتمتع لحججه ، مكة
وكل من كان منزله أقرب من الميقات فمبقة له مرله .
وكل من حج على طريق ميقاته ميقات أهله . ويجرد الصبيان
من حج .

قوله : وآخره ذات عرق

هذا هو المشهور ، لكن الشيخ في النهاية : علي بن بابويه قال لا يجوز التأخير
إلى ذات عرق المريض أو لثقة

لنا قول ، صادق عنه السلام في رواه أبي بصير في حديثه : « وله تسليح
وآخره ذات عرق »

قوله : ويجرد الصبيان من حج

مراده مع عقد الاحرام بهم من الميقات وتأخير التجريد وحصة من الشارع
لصعهم عن الحر والرد

وفج سم شر على قرب من فرسخ عن مكة وشهدا قبل الحسن بن علي
ابن الحسن بن الحسن عليه السلام حدث عنه الرضا ، قال في رمي يهدي من

(التهذيب ٥٦٠)

وأحكام المواقيت تشمل على مسائل

(الاولى) لا يصح الاحرام قبل الميقات الا لئلا يدر . شرط أن يقع في أشهر الحج ، أو العمرة المفردة في رحب لمن حشى تقضيه .
(الثانية) لا يجاوز الميقات الا محرماً . ويرجع اليه لو لم يحرم منه .
فان لم يتمكن فلا حج له ان كان عامداً .
ويحرم من موضعه ان كان اسياً . أو جاهلاً . أو لا يريد النسك .
ولو دخل مكة حرج الى الميقات . ومع التعذر من أدنى الحل ومع التعذر يحرم من مكة .

موسى بن المهدي العسفي وحسن رأسه اليه . نقل البخاري السبعة عن الحواد
عنه السلام أنه قال : لا بكر له بعد الطف مصرع أعظم من حج
قوله : لا يصح الاحرام قبل الميقات الا لئلا يدر - الى آخره

هذا قول الشيخ وسائر و ابن حمزة ، لرواية ابي بصير^(١) وعلي بن ابي
حمر^(٢) عن الصادق عليه السلام : ومنه الحسن و لم يرضي و اعجلي مطلقاً ولم
يستثنوا لئلا يدر عدم الجوار ، لرواية ابن مسكان صحيحاً عن مير حسن
الصادق عليه السلام^(٣) ورواه زرارة عن البراءة سلام . ليس لاحد أن يحرم
قبل الوقت الذي وقت رسول الله ص^(٤) واما مثله مثل من صلى في السفر
أربعاً وترك الثنتين . ولما كانت الزيادة مطلقة ولا ينبغي ندرها فكذلك صورة

(١) التهذيب ٥٤/٥ ، الوسائل ٢٣٧/٨

(٢) التهذيب ٥٣/٥

(٣) الفقه ١٩٩/٢ ، التهذيب ٥٢/٥ ، الوسائل ٢٣٥/٨

(٤) التهذيب ٥١/٥ ، الكافي ٣٢١/٤ ، الوسائل ٢٣٤/٨

(الثالثة) لو نسي الاحرام حتى أكمل مناسكه ، فالمروى : أنه لا قضاء .

وفيه وجه بالقضاء مخرج .

المقصد الاول : في أفعال الحج : وهي الاحرام والوقوف بعرفات ، وبسالمشعر ، والذبح به منى ، والطواف وركعتاه ، والسعي ، وطواف النساء ، وركعتاه .

النزاع

• لحوب بحسن المطلق عسى المعبد . وروايتهم مطلقه فتحمل على غير المدور . وعدم بعدد بدر الأربع سفر الأبرد عينا ، لصريح الحرمان فيه دون ما نحن فيه .

قوله . لو نسي الاحرام حتى أكمل مناسكه فالمروى أنه لا قضاء ، وفيه وجه بالقضاء مخرج

هنا يحتاج الى بيان أمرين :

(الاول) ما لا حرم " فعل هو - ط . وهو طاهر كإلامه في المسوط والجمل لانه عبارة عن لسه ولم يحمل الليه رك . ولو كان لها مدخل في الاحرام لكانت جزء ، فيتحقق الاحلال بالاحرام عند الاحلال بها .

وقال الشهيد انه يوصف نفس على ترك المهمات المعهودة الى أن يأتي بالمسالك ، وحمل اسمه راطه لذلك التواطين ، فحينئذ اطلاقه بالحقيقة ليس الا على ذلك التواطين ، فيكون بسيطاً ايضاً .

وفل هو - رك . فقال اس ادريس في سرائره به عبارة عن ابيه والنسبة ولا مدخل للنسب التواطين فيه .

والعلامة قال في المحلف : الاحرام مائة مرة من اليه والتلبس وليس
الثوبين ، فعلى هذا لا يثبت في عدم المركب بعدم حد آخرائه .

دا نقرر هذا فقول : الاحرام للمسي على قول الشيخ هو ترك السنة ، وعلى
قول ابن دريس ترك اسمه والتلبس ، وعلى قول العلامة بتحقيق بأي حرمه كان .
ولحق أن المراد بالاحرام هو التوطن المذكور وإن المسي هو التلبس كما تدل
عليه برواياته الآتية . ويكون إطلاق اسم الاحرام عليها في عبارة الفقهاء مجازاً
باعتبار توقف توطن عليها ، وباعتبار أنها أظهر آثاره وشروطه

(الثاني) ما حكم ترك الاحرام مائة مرة ؟ قال : أصبح واكثر اصحابنا بحرام
النسك ، وهو الحق لوجوه :

- « ١ » - ان سائر أركان الحج لو ترك لم يفسد الحج سر كلها ، فكذلك هنا
- « ٢ » - عموم قوله عليه السلام رفع عن أسي الخطأ والنسك .
- « ٣ » - ان الناسي مأمور بدفع الأفعال عنه . ولا يرتضي الاحرام
- « ٤ » - استبرام عدم الاحرام للخرج ، اذ الحسن كالطهارة فيه والخرج
منفي بالقرآن .

« ٥ » - روى علي بن حمزة عن أحمد الكاظم عليه السلام قال : سأله عن
رجل كان متمسكاً بخرج ذي عرفات ووسى أن يحرم يوم التروية بالحج حتى يرجع
إلى بلده ما حاله ؟ قال : اذا قضى المناسك كلها فقد تم حجه .

« ٦ » - رواه حماد بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحمد بن عيسى عن أبيه
في رجل بقي بالاحرام ووجهل وقد سجد المناسك كلها وطاف وسعى . قال :

(١) التهذيب ١/١٧٥ ، وفيه : سأله عن رجل بقي بالاحرام بالحج فذكره وهو
بعرافات ما حاله ؟ قال : يعود إليهم على ذلك وسهبت ، فقدم حرمه . وإن جهل أن
يحرم يوم التروية بالحج حتى يرجع إلى بلده إن كان قضى مناسكها كلها فقدم حجه

وفي وجوب رمي الحمار والحق أو التقصير تردد ، أشبهه :
الوجوب .

ونستحب الصدقة امام التوجه . وصلاة ركعتين . وإن يقف
على باب دار ويدعو ، أو يقرأ فاتحة الكتاب امامه ، وعن يمينه
وشماله ، وآية الكرسي كدث . وإن يدعو بكلمات الفرج ، وبالادعية
المأثورة .

القول في الاحرام : وأما في مقدماته وكيفية واحكامه .

نحرمه به إذا كان قد روي ذلك قد تم حجه وإن لم يهن . وهذه الرواية لمشار
الها . لأن لاهلال هو رفع اصوب . قاله الهروي في العربيين والحواري في
الصحاح . وهو المشهور من تفسير الفقهاء وقد تردده بعض النسخ .

وقال ابن دريس في لاهلال ووجوب الغصاة مستلزاما أن الاحرام هو اليه
أو هي حرؤد ، ومع هذا لم يطل . لدلالة النص على أنه لا عمل الاسبغ ، فيصير
بما في الاصل في حكم المعلوم بعدم صحته ، معناه من المحل ولعدم اتبانه بالعدوه
على وجهها ، ولأن الرواية من الاحاد مع منافاتها للاصل

والحوت . عن الاول قدسيا أن امرؤ النسخ ، وعن الثاني بأنه مفقوض
بما في غيره من الاركان . وعن الثالث قدسيا في الاصول وجوب العمل
بغير الواحد

قوله : وفي وجوب رمي الحمار والحق أو التقصير تردد ، أشبهه
الوجوب
هنا مسائلان :

ومقدماته كلها مستحبة .

وهي توفير شعر راسه من اوب دي القعدة . اذا اراد التمتع ،
وينأكد اذا اهل دو المحبة . وتنظيف جسده . وقص اطرافه . والاحذ
من شاربته ، وارالة الشعر عن جسده وابضيه بالدورة . ولو كان مطلقاً
اجزأه ما لم يمض خمسة عشر يوماً ، وانعسل .
ولو اكل او شرب ما لا يحور له اعاد غسله استحياباً .

(لاولى) الرمي قال في الحين و - هذب صريحه . و - ناصي واس الحيد
أبه مسون ، وهو صخر له سوط ولهاته وصرح سلار والقي و تسد بالوحوب
واحده العطي وادعى عليه اجماع الامة . وحمل كلام الشيخ واسعة على أنه
علم من السنة لا من الكتاب .

ومردد لمصنف المسحك من الخلاف وجعل الوجوب أشبه ، لاحتمال
قول الشيخ ساويل العطي . ورواه عنه الله بن حمله عن الصادق عليه السلام .
من تركه لا يحل له النساء وعليه الجح من قال . وهو آية الوجوب . وخرجه
الاحتياط ونقل ابن ادريس الاجماع

(الثانية) الحلق أو التقصير . قال في الهبة و احمل بالاسحاب واحباره
العطي ، وقال المقعد وسلا بالوحوب . وهو طمر لمسوح و بن سويه في
المقنع . والناصي أوجب تقصير يدي الحق . وتصنف اختار الوجوب
للاحتياط ولأنه عنه السلام فعله وأمر به وقد جدو عني مسككم والامر
للوجوب .

وقيل يجوز أن يقدم العسل على الميقات لمن خاف عوز الماء
ويعيده لو وحده

ويحزىء غسل النهار ليومه وكذا غسل الليل ما لم يسم .
ولو أحرم بغير غسل أو بغير صلاة أعاد
وأن يحرم عقيب فريضة الظهر أو عقيب فريضة غيرها ، ولو
لم يتفق فعقيب ست ركعات .
وأقله ركعتان يقرأ في الأولى « الحمد » و « الصمد » وفي الثانية
« الحمد » و « الحمد » . ويصلي نافلة الاحرام ولو في وقت الفريضة
ما لم يتصديق .

وفهما بعد أن الأول فمعارضته أصالة الرائد . وأما الثاني فلا بد
على وجوب الاحد عند أعلى وجوب كل ما حذره ولا لكان المدبب المأخوذ
عنه واجبا ، وهو باطل .
قوله : وقيل بجواز تقديم العسل على الميقات لمن خاف عوز (١)
الماء ويعيده لو وحده

الذي هو واضح وسأعه اسد الى رويي علي بن ابي حمزة (٢) وابن سي
عبير (٣) لكنهما مطلقتان في جواز التقديم ، والشح قديهما بالحواف . وهو جيد
د لعمل بصلتهما لم يفسد به فليس . وعدم العمل بهما بطله وجوب العمل بحذر
الواحد فلم يبق الا التقييد .

(١) عوز الشيء عوزا من باب تعب : عز ظم يوجد

(٢) التهذيب ٦٣/٥ ، الكافي ٣٢٨/٤

(٣) التهذيب ٦٣/٥

وأما الكيفية . فتشمل الواجب والسب

والواجب ثلاثة البية وهي أن يقصد بقسه الى المحسن من
الحج أو العمرة ، والنوع من التمتع أو غيره . والصفة من واجب أو
غيره ، وحجة الاسلام أو غيرها .

ولو نوى نوعاً ونطق بغيره ، فالمعتبر النية .

(الثاني) التثنيات الاربع . ولا يعقد الاحرام المفرد والمتعم

الا بها

وله نظير ، وهو تقديم حل الحصة يوم الخميس لمن حاف العور في يوم
قوله : وأما الكيفية . الى قوله : فالواجب ثلاثة البية - الى آخره
حيث ان البية وصف للمبر الافعال المشتركة في مطلق العلة وحان أن يحصل
فيها كل ما يحصل به المسير . فوجب أن قصد أمور ثلاثة

(الاول) المحسن . كالحج أو مفرد وكانا حدين لمعوانتهما على محضات
بالحقيقة شرعاً ، او الحج مفعول على الجمع وهو ما يقدم عمره . وعلى الافراد
والفران وهو ما تأخر عمرهما ، فهي محضات حقيقة حسنة وكذلك لعمره
نعال على المفرد والجمع بها وسيأتي بيان وجه خلافهما .

(الثاني) النوع . كالجمع والافراد والفران وكأن أبو س لا تفرق فراده .
لوجود الاحرام والطوف والسعي وغيرها في كل واحد منها .

(الثالث) المصنف . وقد عر المصنف عنه بصفه ليكون المصنف عددهم هو
النوع المتقد بأمر من كنية كاسركي والرحي لصنن من صاف الانسان . وه
حقيقة التمتع مثلاً موجودة في الواجب والتدب ، والواجب اما للاسلام أو للندب
أو لعهد أو إيمان فاب محض حسنة بأمر من تنقدها الحقيقة . فبيدها تمييزاً

واما القارن فله أن يعقد بها أو بالاشعار أو التقليد على الاظهر

دهسا .

وهنا مروع :

(الاول) لا يجب ترتيب سبب الخس والروح وان وحب نفسي التعريفات
تقديم الاعم بحصول السير ولو بوجه ما الحاصل بتقديم الاحص .

(السي) يجب العلم بهذه الامور قبل السروح والالم تتم اخره ولم يعد
والعلم بها تصور وتصديق . أما التصور فمفهومها المذكوره . وأما تصديق
فالادعاء والاعمال لوجوب الحب وندب المدح والاسدلال من المعهد وبقلا
من غيره له بواسطة أو وسائط كما تقدم .

(ثالث) يجب حصول اليقظة كالتفت كما تقدم . سواء ضم اللفظ أولا . وسواء
كان للفظ موافقا لقلب أولا . بل بمجرد القلب ولهذا قال المصنف ويؤتى
بوعا وينطق بغيره فالمعبر عنه وحسن المصنف ذكر نوع دون ذكر بحسن
لانه قلما يملط فيه .

(رابع) يخص آخره من سبب تعذبات أنه لا يدرج في صحته استدلاله
لانه حكما ، لمص على أنه يوزن اخره له لم يفل ووجب الايمان بالافعال
وصح المسك وأجزؤه .

قوله : اما القارن فله ان يعقد بها أو بالاشعار أو التقليد على الاظهر

لا خلاف في أن المسبح والمفرد لا يعقد اخره مهم بالبالسة . وحذف في
لقار . فقال الميرضي أريد كذا . لا يجب على دحوته في الاحرام معها بخلافه
مع عدتها ، وثقوبه صلى الله عليه وآله وسلم . نبي حبر نزل عليه السلام فقال
مرأصحابك بأن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فيها من سه تراه . وقال الشيخ وابن

(١) انظر سنن أبي داود ١٦٣/٣ ، سنن الترمذي ١٩١/٣ ، سنن أبي داود ٩٧٥/٢

وصورتها : اللهم ليك لا شريك لك ليك .

وقيل يصيغ إلى ذلك : ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا

شريك لك

الحمد وسلام ونعمي به محرسهما ومن الأشعار أو التقليد، لرواية معاوية بن
عمر صحيحا عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا شريك لك ثلاثة أشياء : التمسك
والأشعر والتقليد ، قد فعل شئ من هذه فقد أحرم » . وكذا روي عن عمر بن عبد
الرحمن عليه السلام : « من أشعر بربه فقد أحرم » وان له سلكا يعقل ولا كثير .

وهذا هو الأصح في ما روي لأصحابه ، وحوادث حجة المرتضى ان ذلك

مخصوص بالتمتع والمرد للدليل المذكور

قوله : وصورتها : اللهم ليك ، ليك لا شريك لك لمالك ، وقيل

يصيغ إلى ذلك : ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك »

لما نزل بالاصح هو الشرح ومن سعه والنعمي وعني من ما روي . ولا شك انه

كنز العمال ٣١/٥ . قال الكرماني في شرح البحار : قال سيوطي : « ليك » كلمة شارة
للتكثير لا أنها حقيقة شبه بحيث لا تتناول الا مردين فقط ، ودليل كونه شئ قلب الالف
بإدغام المظهر . وقال : « ليس هو اسم مفرد واقلاب الالف لاتصالها بالضمير ، وأما اصله
فليس انه من « لب » ، « أحب » أو من « الباب » وهو الحالين أو من « لب بالمكان » اذا
قام به ، فمعناه الجاهي لك أو محلي لك أو خلاصتك أو اقامتك على اجابتك مرة بعد
أخرى . قال القاضي عياض : « هذه اجابة من معنى « لا شريك لك » في ما روي من « لا شريك »
وفي لفظه ٢١٠/٢ ، الكافي ٣٣٩/٤ . يهذب ٩٢/٥ . ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم لما أحرم ما حرم الله عليه اسلامه قال له : « ما أصححتك باللعج واللعج »

واللعج رفع صوت « التمسك » واللعج « لا شريك لك »

١ . يهذب ٤٣/٥ . « لا شريك لك »

٢ . يهذب ٤٤/٥ . « لا شريك لك »

وما زاد على ذلك مستحب .

أحوط والعمل به مریء لعدمه بعباً ، فالقول بوجوبه أولى لاشتهاره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام .

والمصنف لما لم يجد له دليلاً دحضاً على وجوب لأصافه سوى رواية معاوية ابن عمار المحمّلة لعدم الوجود معه إلى قائله ، واعتمد فيما احتاره على رواية ابن عمار عن الصادق عليه السلام صحيحاً قال : التلبية أن تقول « لبيك اللهم لبيك ، لأشريك لك لبيك » . إلى قال : فإن تركت بعض هذه فلا يصرك غير أن تمامها أفضل^١ .

وعم أنه لا بد لك من التلبيت الأربع التي هي في أول الكلام ، وهي التوحيد وبها أتى المسلمون .

وهنا فوائد :

(الأولى) هل السبب ركناً أم لا ؟ قال في النهاية و الترتيب والقاصي وابن حمزة بالاول ، واحداه العلامة وقال في بسوط والجمل وسالار والعجني والتقي ليست ركناً .

جرح لعلامة على الاول بقول الصادق عليه السلام كما تقدم : هذا عمل شيئاً من هذه الثلاثة هذا أحرم . وبعبق الحكم على توصف دليل العلة ، وعدمه يدل على عدم لأحرم ، وعدمه عمداً مطن ولا يسمي بالركن الأدلث . ولأنه ذكر واجب في عادة واحدة أفصح به فكان ركناً كتكبيرة الأحرام في الصلاة .

وفيه نظر . أما الرواية فلعدم دلالتها على الركبة لحوار الشرطية ، والفرق حاصل بينهما . وأن الثاني فلاه فاس فلا يقوم بحجة عند

(١) التهذيب ٩١/٥ ، الكافي ٣٣٥/٤ ، الوسائل ٥٣/٩ .

ولو عقد احرامه ولم يلبس لم يلزمه كفارة بما فعله .
والاحرس يجزئه تحريك لسانه والاشارة بيده .
(الثالث) ليس ثوبى الاحرام ، وهما واجبت .
والمعتبر ما يصح الصلاة فيه للرجل .

(الذنية) التسمية اما من « ألب » المكان « اذا قام به ، فمعناها حيث تدعى قامة على
ماعتك بعد اداءه وقامة على عماد يوحى بك بعد « قد » أو من قولهم « داري بك
دار فلان » أي تعادها ، فمعناها حيث تدعى الطاعة والوحيد بعد مقابلة . وعلى
التقديرين هو مصدر مثني لفظاً مفيد للتكثير معنى .

(الثالثة) اصد « الحمد والنعمة لك والملك » في كسر ال وفتحها ووجه
حائزان عن أن الكسر أخود ستمدلاً ، وكذلك قال بعض أهل اللغة من كسر بعد
هم ومن فتح بعد حص . وبيان ذلك . أن مع لفتح بعد حرف الجر . أي لأن
الحمد والنعمة لك ، فقد حصول النعمة لهذا العرص ، وهو نوع خصوص ومع
لكسر بعد ابتداء جملة غير مقيدة بحال ، فيفيد عموماً .

قوله : ولو عقد احرامه ولم يلبس لم يلزمه كفارة

لفظ « العقد » هب محار ، اذ معناه استحصار الله بالقلب من غير لفظ
بالسبب و . الحتمي فلا يكون لاسماء التلثة المقارن بلسة . سواء قلنا ان
تلثية ركن أو شرط .

قوله : والمعسر ما يصح فيه الصلاة للرجال

في هذه العبارة فوائد :

(الاولى) ان تدبر الكلام المعسر وحيث بس ما يصح فيه الصلاة للرجال
وهو عدم شغل الرجل والمرأة . ولذلك قال فيما بعد وفي حوزة ليس الحرير

الى آخره . وهو في قوة الاستثناء مما تقدم .

(الثانية) ان هذه العادة يدرجها بطريق عكس المقص ان كلما لا يصح فيه الصلاة بل رجل لا يكون له معتراً في الوضوء . بمعنى أنه لا يكون آتياً بالواحد ، ولا يبرم من عدم سائره بالواحد اتياً بالمطل . فمعهم منه حيث أن من أحدهما أنه لو لم يصب فيه الصلاة لا يكون آتياً بالواحد لكس لا يطل أحرامه بذلك ، وثانيهما أنه لو لم يلبس شيئاً أصلاً لم يحرم عارفاً صح أحرامه .

وحالف ابن الجبيل في هذين المصنفين وحمل اللبس المذكور شرط في صحة الأحكام وأخره منه . والحق خلافه . لصدق اسم لأحكام بالية ، أقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما الأعمال بالنيات^١ . ويقول الصائغ عليه السلام يوجب لأحرم ثلاثة . الى قوله . قد فعل شيئاً من هذه ثلاثة فقد أحرم^٢ . قلت : إذا كان الأحكام يصح بدون اللبس لأي معنى لوجوب فيه .

قلت الوضوء في الشيء على قسمين . واجب في ماله أي في تحفظها ، وواجب في مشخصه أي في نسيه جارحاً . واللبس من القسم الثاني . ولقد قل المصنف فالواحد ثلاثة ولم يقل فيه ثلاثة . ويقول لم يحرم المحيط ووجب ستر العورة كان لسهما واجبا لذلك .

(الثالثة) هل المراد من يصح فيه الصلاة مائة وعوارض أو مائة لا غير؟ قال من لرح المراد الأول . فيشترط عدمه في صدق لبس الواحد الطهارة في الثوبين . ولاحق عدمه . من المراد الثاني . وهو استدلاله الى الفهم من النص

(١) الخوالي ١١/٢ ، صحيح البخاري . باب كيف بدأ الوضوء .

(٢) الوسائل ١٧/٥ الحديث ٥ من ١٢ من سبب لأحرم . ومع - لانه قد

يوجب لأحرم ثلاثة أشياء . لاعتبار الطهارة والتفليد . فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد أحرم - الخ

ويجوز لبس القباء مع عدمهما مقلوباً .

وفي جواز لبس الحرير للمرأة روايتان أشهرهما : المنع .

ويجوز أن يلبس أكثر من ثوبين . وأن يبدل ثياب احرامه ولا يطوف الا فيهما استحباباً .

والدب : رفع الصوت بالتلبية للرجل ، اذا علت رائحته البذاء
ان حج على طريق المدينة .

قوله : ويجوز لبس القباء مع عدمهما مقلوباً

ختلف في معنى اطلبه ، فقال الشيخ في المسوط هو ان لا يدخل يديه
في كتمه . وناقض ابن دريس وول : يجب أن يدخل « مكوساً » ، بل معناه ان
يحمل دبله على كتفه . ولهذا امره المصنف في الشرائع بقوله : ويحمل دبله
على كتفه . قال ابن ادريس : وصرح بذلك الربطي في نوادره .

والظاهر ان كلامهما حائر ، وهما ان يحمل طاهره باط وسطه طاهرأ ولا
يدخل يده في كتمه ، أو يحمل دبله على كتفه . وبما قلناه ذلك لورود المعس
في الحديث الاثنه عليهم السلام ، فعاء الاول في حديث الحسن عن الصادق عنه
السلام ، « واثنائي في حديث عمر بن عبد الله عليه السلام » . أبصرواها لشيخ
في التهذيب وكذا ابن بابويه . وتو جمع بينهما كان أولى

(فرع) لا يجب فداء بالنس مقلوباً للاضطراب . وقال الشافعي يجب ، قال
الشيخ رحمه الله : متى توشح به كالرداء فلا شيء عليه اجمعاً .

قوله : وفي حوار لبس الحرير للمرأة روايتان أشهرهما المنع

رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى عن الحسن بن محبوب عن الصادق عليه السلام

وان كان راجلا فحيث يحرم .

ولو أحرم من مكة رفع بها اذا اشرف على الاطمح ، وتكرارها
الى يوم عرفة عند السروال للحاج . وللمعتمر بالمتعة حتى يشاهد
بيوت مكة . وبالمفردة اذا دخل الحرم ان كان أحرم من خارجه
حتى يشاهد الكعبة ان أحرم من الحرم .
وقيل بالتحجير وهو أشبه .

لمحرمه تلبس ماشاء من ثياب غير الحرير والقماش . ورواية الحوار عن
يعقوب بن شبيب صحيحا عن الصادق عليه السلام أيضا^(١) .

وبالاول عمل الشح والثاني المعد في كتاب أحكام النساء
واختار العلامة الحوار على كراهة ، وابن بابويه في المنيع حمل الاول
على الحرير لمحض والناسي على لمروح ، لقوله عنه السلام في رواية
سماعة لا يصلح لها أن تلبس حريرا محضا لاحيط به^(٢) . وهو جمع حسن ،
اذ الرواية بالمنع أشهر ، فالعمل بها أحوط .

قوله : وللمعتمر بالمتعة حتى يشاهد بيوت مكة وبالمفردة حتى يدخل
الحرم ان كان أحرم من خارجه . واد اشاهد الكعبة ان أحرم من الحرم وقيل
بالتحجير وهو أشبه

الفصل مدح السح واس الحيد واس ابي عقل ، والتحجير مذهب اس

(١) الكافي ٣٤٤/٤ ، التهذيب ٧٤/٥ ، الوسائل ٤٦/٩ . في المصباح : القفا
كتفاح : شيء تتعذه نساء العرب وحشي يقطر يقطر كفي المرأة وأصابها ، وراد بعضهم
وله اضرار على الساعدين كالذي يليه حامل الباري

(٢) التهذيب ٧٤/٥ ، الوسائل ٤٦/٩

(٣) لقيه ٢٢٠/٢ ، الوسائل ٤٦/٩

والتلفظ بما يعزم عليه . والاشتراط أن يحله حيث حبسه .

وان لم تكن حجة فعمرة .

وأن يحرم في الثياب القطن وافصله البيض

واما احكامه فمسائل :

(الاولى) المتمتع اذا طاف وسمى ثم أحرم بالحج قبل التقصير

ناسياً ، مضى في حجه ولا شيء عليه . وفي رواية عليه دم .

ولو أحرم عامداً بطلت متعته على رواية أبي بصير عن أبي عبد الله

عليه السلام .

سورة . ومسند الفصل والخبر الروايات المختلفة ، وحسب اختلافها فصل

بعض وخبر آخرون . وهو اختيار المصنف . لما فيه من السهولة وفي الفصل

من التصحيح ولاصل عدمه . ويؤيد « ما حمل عليكم في الدين من حرج »^(١) .

قوله : المتمتع اذا طاف وسمى ثم أحرم بالحج قبل التقصير ناسياً مضى

في حجه ولا شيء عليه وفي رواية عليه دم . ولو أحرم عامداً بطلت متعته

على رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٢)

لا خلاف في صحه حج الناسي ، وأم الرواية بالدم فرواه إسحاق بن عمار

عن الكاظم عليه السلام^(٣) ، وعمل بها لشح واس سبوه والمضي . وتكررت

سائر والمجلى والعلامة ، وهو ظاهر كلام المصنف

(١) سورة الحج : ٧٨

(٢) التهذيب ١٥٩/٥ ، الوسائل ٧٣/٩

(٣) الفقيه ٢٣٧/٢ ، التهذيب ١٥٨/٥ .

(الثانية) اذا احرم الولي بالصبي فعل به ما يلزم المحرم . وحسنه
 ما يتجنبه المحرم ، وكل ما يعجز عنه يتولاه الولي .
 ولو فعل ما يوجب الكفارة ضمن عنه .
 ولو كان مميزاً حاز الرأيه بما يصوب عن الهدي ، ولو عجز صام
 الولي عنه

وهو أقوى ، للعموم « رفع عن أمي الخطأ والسيئ » فلاثم ولا كفارة .
 لكن الحمل على الاستصحاب أولى جماعاً من الرواية والدليل
 وأما الماعذ فقال بطلان منعه الشيخ للرواية المذكورة . وقال ابن دريس
 سئل ذلك الاحرام لسبي عنه ويعنى على الاحرام الاول لعدم تحليه منه ولا تظن
 منعه

ورد عليه بعض لفصلاء بأن الاحلال لا ينصرف معمداً سئل بدمرة . فلا يلزم
 ادخال الحج على العمرة حتى يكون احراماً منهياً عنه
 وفيه نظر أن الاول فلاه اسم سئل بعمرة لو وجب انقصر على انقور
 عصب السعي بالافضل وهو في موضع المنع ، وأما الثاني فما قلنا من بدء حكم
 للعمرة فسحق الادخال المهي عنه وقول ابن دريس لا يخلو من قوة .

(خاتمة :) على قول الشيخ هافرغان :

(الاول) مع بطلان منعه نصريحه معردة جماعاً من قال بطلان عمره .
 (الثاني) على تقدير أن نصريحه معردة هل تقع معزية عن حجة الاسلام
 أم لا ؟ يحمل لأحرار لعدم الأمر بالأعداد . فهو وحسب لاجر السن من وقت
 الحجة أو الخطأ . والاولى عدم لأحرار . وفرصة المنع ولا ضرورة لها

(١) الخصال ١٨٤/٢ ، الموالى ٢٣٢/١ - البحار ٣٠٣/٥

(الثالثة) لو اشترط في احرامه ثم حصل المانع تحلل .
ولا يسقط هدى التحلل بالشرط ، بل فائدته جواز التحلل
للمحصور من غير تربص .

ولا يسقط عنه الحج لو كان واجباً .

ومن اللواحق : التروك : وهي محرمات ، ومكروهات .
المحرمات أربعة عشر : صيد الرامساكاً وأكلها ، ولو صاده
محل ، وإشارة ، ودلالة ، وإعلاقاً ، ودبحاً ، ولو دبحه كان ميتة ،
حراماً على المحل والمحرم . والنساء . وطئاً ، وتقيلاً ، وامساً ،
وبطراً بشهوة ، وعقداً له ولغيره ، وشهادة على العقد ، والاستمناء ،

توجب الاحرام فلا تصح العدول . وبه قال صاحب الجامع .
قوله : لو اشترط في احرامه ثم حصل المانع تحلل ، ولا يسقط هدى
التحلل بالشرط بل فائدته جواز التحلل للمحصور من غير تربص ، ولا يسقط
عنه الحج لو كان واجباً

أجمع الكل على استحباب الاشراف في حال عقد الاحرام اسداً الى
رواية عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على صاعقة بنت الرسر
فقال : رسول الله بي زرد للحج وأنا شاكرة . فقال النبي «ص» . أحرمي
واشترطي وقولي : اللهم فعلني حيث حبستني^(١) .

ثم انه لا خلاف في عدم سقوط الحج مع لأشراط لو كان واجباً وهي

(١) هو يحيى بن سعيد ابن عم ابن النعم بن حم الدين حمير بن سعيد كان راهباً
وعالم مات سنة ٦٩٠

(٢) سنن الترمذي ٢٧٨/٣ ، ابن ماجه ٩٧٩/٢ .

والطيب .

وقيل لا يحرم الأربعة : المسك ، والعبر ، والعفران ، والورس .
وأضاف في « الخلاف » الكافور والعود ،

سقوطه ن كان بدأ . ومن للاشتراط فائدة هي سقوط عدي التحلل أم لا ؟ قال
المرتضى نعم سقط بذلك الهدي مطلقاً حصراً وحداً ، وحصر قوله « من أحصرتم
فما أسبغ من الهدي » بعدم الاشتراط . وقيل وفائدة سقوط هدي التحلل في
المصدود ومحل التحلل بالهدي في المحصور . وقيل لا فائدة له في المصدود
بل في المحصور وهو جواز التحلل .

وقال الشيخ . فائدة حوار الحسن ، إذ لو لا الشرط لم يحل بل لم
سقط الهدي ، لعدم الأية وأصله عدم التخصيص وعدم صلاحه للاشتراط
للمحصية ، لعدم لمافاه بين الاشتراط ووجوب الهدي .

قال العلامة : يحوز ن تكون الفائدة ن التحلل من غير اشتراط رحصة
ومع الاشتراط مباح بالأصل ، فلا سقط الهدي عن المحصور والمصدود ولا
يباح التعجل للمحصر بل يسطر أصحابه أي يوم لمواعده ، وحشد لا يكون
له فائدة غير ما ذكرناه من الرحصة أو العزيمة . وهذا هو أولى .

وبوهم من ادريس المافاه في كلام الشيخ ، ويدل ذلك على أن فائدة
لاشتراط سقوط الهدي ، ولم يرد على كلام المرتضى عبر السمع على الشيخ
لعدم فهمه مراده .

قوله : والطيب . وقيل لا يحرم الا اربعة المسك والعبر والعفران
والورس ، وأضاف في الخلاف الكافور والعود
الحق تحريم الطيب على وجه العموم . وبه دل ثلاثة ولعمري والمعطي

واس ابن عقيل واس الحسد ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في محرم وقصت
به ناقته قصت . لا تقربوه طيباً فانه يحشر يوم لقيامه ملياً^١

والطيب هنا مكررة في سياق لفظي ، فيكون عاماً . واذا حرم بتوهم الاحرام
حال الموت فتحققه حال الحيا اولي ، وهو من باب التثنية بالمفهوم لا قياس ،
لا يقال المراد به الكافور فقط لقربة أن ما عدا الكافور محرم على الميت
فلا فائدة في ارادة تحريمه .

لا نقول ما ذكرتم عبر صالح للخصيص . مع أن التأكد مطلوب شرعاً
ويؤيد هذا الحديث قول الصادق عليه السلام في رواية حرير صحيحاً . لا يمس
المحرم شيئاً من الطيب^٢ . وأيضاً أنه قول الأكثر وعمل به نحو .

والقاتل بالاربعة الشح في اليهود . وبالسبب أيضاً في اليهود والحلاف
وجعل ما عدا السب مكروماً . وحجه في ذلك روجه معونه من عمار وغيره^٣ .
والحساب . محض المذكورات لكن بها أعظم حرمة ، كما قال الشح
في المبسوط الأعظم خمسة .

وهنا فوائد :

(الاولى) الطيب كل جسم ذي ربح مسئلة بالسبب إلى معظم الامراض أو

(١) لترمدى ٢٨٦/٣ لجارى ٥١/٩ من شرح الكرماني وقصبت النقرة ر كها
من باب وعد : دمت به مدقت عتفه .

وفي حديث عن علي عليه السلام أنه نهى في التدرج والبقاء والوفاء بالدين
ثلاثاً ، يذلل من ثلاث حواركن بلقي فتركن فترصب لعلى لوسطى بمصطفى وثب
فستل انبي فوقف عتفا وندب . فحملت ذبه اعليا على السطى والوسطى وأسقط
ثلاثها لانيها أعانت على نهى

(٢) الكافي ٣٥٣/٤ : التهذيب ٢٩٧/٥ ، الوسائل ٩٥/٩

(٣) الكافي ٣٥٣/٤ : التهذيب ٣٠٤/٥ مع احلاف بههم . الوسائل ٩٤/٩

الى مزاج المستعمل له غير الرياحين .

(الثانية) الحريم لا يختص بالنسب بل لمطلق التطيب ، وكذا لا يختص بالجماد بل يعم المانع وغيره .

(الثالثة) الورس قيل أنه بنت أحمر شبه الرعرعان المسحوق يوجد على قشور شجره تحت مياه وقال الجوهري هو بنت أصفر يكون «لبن يتحد منه الحمرة للوجه»^١ .

(الرابعة) حرم المعد والعلامة في المختلف شم الرياحين . وهو ظاهر كلام ابن الحبيد إلا بنت الحريم كالشيخ^٢ والحرامى والأحر والقصوم لأنه نوع نرفه . وللاحتياط ولأن معنى الطيب موجود فيه . وهو علة التحريم بالمسنة والدوران ، فيثبت التحريم هنا .

وبرواية حربر السقدمة أنه يقول في أحرفه . ولا الرياحان ولا شندذ ، ومن اتلي بشيء من ذلك فلنصدق بعد ما صبح بعد شمه من الطعم وبروايه ابن أبي عمير صحيحا عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن التفاح والأبرج ولبى ومطاط ربحه . قال : يملك عن شمه وتأكله^٣ .

وشرح الشيخ في النهاية ونسبه ابن دريس مكرهة الراسخين للأصل ،

(١) في بعض النسخ : القمرة

(٢) الشيخ : نبات معروف أنواعه كثيرة كلها طيب الرائحة

لحرامى تألف بأنت كسارى . سب يرى قال لدارى هو حبرى لرى قال لأدهرى : لها سود كود المنسج . والأحر يكبر البهرة و... . باب معروف حريص الأوراق طيب الرائحة . والقصوم : نبات يرى معروف

(٣) نسخة ٢٢٥/٢ . لكافى ٣٥٦/٤ . لهدب ٣٠٥/٥ في الأحرى فقال «سك على شمه وتأكله» .

ولبس المخيط للرجال .

وفي النساء قولان ، أحدهما : الجواز .

واحار الشهيد أرحمة الكرامة لصحبة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام : لا بأس أن نتم لأحر والقبصوم والحرامى والنسج وأشده وأنت محرم^١

قل العلامة في المختلف بحمل على رياحين لحرم لعدم لاعتكاف منها كمنقوق الكعبة . ولا شك أن الفتوى بقول العلامة أحوط .

قوله : ولبس المخيط للرجال ، وفي النساء قولان أحدهما الجواز لأحلاف في تحريمه على الرجال . وحتلف في النساء ، فقل الشيخ يحرم أيضا العموم المنع . ومن المفيد وابن أبي عمير وابن إدريس بالحرور ، واحتاره المصنف والعلامة لوجوه :

(الأول) انقراض المخالف وحصول الإجماع اليوم على الحوار فيكون حذوه .

(الثاني) أن المرأة غورده يحجب عليها سر حدها . ولا يحصل ستره جميعا إلا بالمخيط .

(الثالث) رواه يعقوب بن شعيب صحيحاً عن الصادق عليه السلام : المرأة تلبس لمبعض بردها وتلبس الحرير والأحر والديح . قال : نعم لا بأس به وتلبس الخفاف والمك^٢ .

وما حجه الشيخ منع ثوب العموم فهو محض ما ذكرناه من الوجوه .

(١) الكافي ٤/٢٥٥ ، الفقيه ٢/٢٢٥ ، التهذيب ٥/٣٠٥

(٢) التهذيب ٥/٢٤١ ، الوسائل ٩/٤١ ، والمك يفتح لأول والثاني : سورة من زين أو عاح والدليل كمنس سىء كالمسح . وبين هو ظاهر للطفة البحرية .

ولا بأس بالعلالة للحائض تنتهي بها على القولين .
 ويلبس الرجل السروال اذا لم يجد اراراً
 ولا بأس باطيلسان، وان كان له اررار فلا يزره عليه .
 وليس ما يستر ظهر القدم كالحمين والسعل السندی وان اضطر جار
 وقيل يشق عن القدم .
 والمسوق ، وهو الكذب . والحدال ، وهو الحلف . وقتل
 هوام الجسد ، ويجوز نقله
 ولا بأس بالقاء القراد والحلم .
 ويحرم استعمال دهن فيه طيب .
 ولا بأس بما ليس بطيب مع الضرورة .
 ويحرم إزالة الشعر ، قليله وكثيره ولا بأس به مع الضرورة .
 وتعطية الرأس بمرحل دون المرأة وهي معناه الارتعاس .

قوله : ولا بأس بالغلالة

الغلالة ثوب رقيق يلبس على الجسد تحت الثياب .

قوله : ولا بأس باطيلسان

قال الجوهري : هو مسح اللام واحد الطالسة ، والله في الجمع للعجمة

لأنه فارسي معرب ، والعامة تقول الطيلسان بكسر اللام

قوله : فان اضطر حاد وقيل يشق على ١ طهر القدم

أي اذا اضطر بي لئلا يستر طهر القدم هل يشق ذلك الملبوس أم لا ؟

(١) في المختصر النافع : وقيل يشق عن القدم .

ولو عطى ناسياً ألقاه واجباً ، وجدد التلبية استنجاباً .
وتسفر المرأة عن وجهها ، ويجوز أن تسدل حمارها الى أمها .
ويحرم تحليل المحرم سائراً ، ولا بأس به للمرأة ، وللرجل
نازلاً ، فان اضطرجاز

ولو زامل عبلاً أو امرأة اختصا بالظلال دونه .
ويحرم قص الاظفار وقطع الشجر والحشيش الا أن ينبت في
ملكه .

ويحوز خلع الادخر . وشجر الفواكه والمحل .

قال في المسروط والحلاف نعم ، واختاره العلامة في المختلف محتجاً بأن السر
مهي عنه ولا يمكن الاحراز عنه ، الا ناشق لانه العرض وما لا يتم الواجب الا
به فهو واجب . ولرواه محمد بن مسلم صحيحاً عن النضر عبيد السلام : المحرم
يلبس لحف اذا لم يكن له بعل قال : نعم لكن يشق ظهر القدم^١ .

وقال بن ادريس بالجمع ، وكذا بن ابي عقيل ، لانه اتلاف ولا به عدم
الحوث ، ولرواية رفاعة بن موسى قال : سأله عن المحرم يمس لجوربين .
قال : نعم والحسين اذا اضطرب اليهما^٢

والحوث مع حصول اثوب لا مع في الاتلاف ، والاصل بمدل عنه
مع وجود دليل وقد بيناه ، والرواية مطلقة وما ذكرناه مفيد فيحمل المطلق على
المفيد لما ثبت في الاصول .

(١) الفقيه ٢/٢١٨ ، الوسائل ٩/١٣٥

(٢) الفقيه ٢/٢١٧ ، الوسائل ٩/٣٤

وفي الاكتحال بالمواد . والمطر في المرأة ، وليس الحاتم
للزينة ، ولبس المرأة ما لم تعتده من الحلّي ، والحجامة لا للضرورة
وذلك الحسد . ولبس السلاح لا مع الضرورة ، قولان ، أشبههما :
الكراهية .

والمكروهات . الاحرام في غير الباص
ويتأكد في السواد وفي الثياب الوسخة ، وفي المعلمة ، والحناء
للزينة ، واللقاب للمرأة ، ودخول الحمام ، وتلبية المادى ، واستعمال
الرياحين

ولا بأس بحك الحسد . و لسواك ما لم يدم .
مسألان :

(الاولى) لا يحوز لاحد أن يدخل مكة الا محرماً الا المريض
أو من يتكرر ، كالحطاب والحشاش
ولو خرج بعد احرامه ثم عاد في شهر حروجه أجزاءه
وان عاد في غيره احرم ثانياً .

قوله : وفي الاكتحال بالسواد والمطر في المرأة وليس الحاتم للزينة
وليس المرأة ما لم تعتده من الحلّي والحجامة لا للضرورة وذلك الحسد
وليس السلاح الا مع الضرورة قولان أشبههما الكراهية
لما فرغ من الاشياء المجمع على وجوب تركها ذكر ما به خلاف ، ويتم
بحته بمسائل :

(الاولى) الاكتحال بغير السواد كالنوبيا وغيره حائر اجماعاً ، لان استعماله

أما لضروره أو لاسحابه فيكون حائراً ، وأما بالمواد فقال الشيخ وسائر
 والمجلي وابن ديوه في المقنع بحريمه ، واحداً له لعلامة لانه أحوط ، ولرواية
 معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام صحيح قال لا يكتحل لرحل ولمرأه
 المحرمان بالكحل الأسود الا من عله ، وانهي بحريمه ، ولرواية زراره
 وحريز عن عيه السلام : لا تكتحل لمرأه المحرمه بالسواد ان السواد ربة ^(١) .
 وقال في الحلاف بالكراهه ، لأصله الحور وحمل ليهي على الكراهه .
 والأقوى عندي التفصيل ، وهوان استعمال للربة فحرام قطعاً لما قلنا من
 لروايات ، وان كان لالها فان كان فيه طيب فكذلك لعموم الهي عن استعمال
 الطيب ، وان لم يكن فيه طيب من قصد به السه فحائز على كراهيه ، وان لم
 يقصد السه ولا لربه فحرام اما للعهه أو لضرره الى أعب مقاصده .

(الثانية) الطرفي لمرأة قال في الهائه والمسوط والتمهي وابن ديوه في
 المقنع والمجلي بتحريمه لانه معرض للربة ، واحداً له العلامة لما رواه حماد
 عن الصادق عليه السلام صحيح ، لا تطرفي لمرأة وأن محرم فانها من الربة ^(٢)
 ومثله رواية معاوية عنه عليه السلام ^(٣) .

وهو في الحلاف ولقاصي وبن حمزة بالكرهه للأصل ، وحمل الهي
 على الكراهه . واختاره المصنف .

(١) التهذيب ٣٠١/٥ ، الوسائل ١١١/٩

(٢) التهذيب ٣٠١/٥

روى هذه عن الحسن عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام وأد ما رواه
 بسنده عن حريز عن زراره عنه عليه السلام قال تكتحل لمرأة المسحرة بالكحل كله لا
 الكحل الأسود للزينة .

(٣) التهذيب ٣٠٢/٥ ، الوسائل ١١٢/٩

(٤) التهذيب ٣٠٢/٥

والأقوى لأول، لأنه أحوط، وتعرض الأصل و لدليل المذكور. خصوصاً
في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: الدح أشعث نعر، وهو حرم في معنى الأمر
والنظر في المرأة ينافيه.

(ثالثه) ليس الحام للسنة حائز إجماعاً، وأما للريه فالمشهور المصع منه
ولا أعرف القائل بعدمه.

(الرابعة) ليس شرأ الحلي امدا أن يكون للريه محرام قطعاً، وما لالها
ممع عدم اعباد فكذلك ومع عساده محرم اظهاره للروح، وأن مع عدم عليهاه
يكون حائزاً بل مسجناً، لا ورد من كرهه صلاتها عطلاً، ولم أوف عسى
خلاف في هذا التفصيل لاحكيه.

(الحامسة) الحمامة وما في معبها من المصعد وادماء الحسد والحك والسواك
على وجه يديمب اما أن تكون لضروره فحائز ذلك كنه إجماعاً، لما ورد أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احجم حال حرامه وكذا ابن عباس.
واما أن لا يكون لها فعال نشيح في النهايه والمعيد والمرنصي والتقي وتبعهم
بالحریم، واختاره لعلامة لروايه لحسن الصقل عن الصادق عليه السلام المحرم
يحتجم؟ قال لا، إلا أن يحاف على نفسه التلف ولا يستطيع الصلاة^١.

وقل الشيح في الخلاف وان حمره بالكراهية، واحارده المصنف للأصل
ولروايه حرير عن الصادق عليه السلام لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يخلق
أو يقطع الشعر^٢.

والأقوى لأول، والأصل معارض بالروايه والاحتياط. وروايه حرير محموله
على الضرورة.

(١) سنن ترمذي ١٩٨/٣ - سنن أبي داود ١٦٧/٢ - سنن ابن ماجة ١٠٢٩/٢.

(٢) التهذيب ٣٠٦/٥

(٣) التهذيب ٣٠٦/٥، الفقيه ٢٢٢/٢، وفيه «أو يقطع الشعر»

(الثانية) احرام المرأة كاحرام الرجل ، الا ما استثنى .

ولا يمسحها الحيض عن الاحرام لكن لا تصلى له .

ولو تركته ضمناً أنه لا يجوز رجعت الى الميقات ، واحرمت منه ، ولو دخلت مكة ، فان تعذر احرمت من أدنى الحل ، ولو تعذر احرمت من موضعها

القول في الوقوف بعرفات : والمظر في المقدمة والكيفية واللواحق .

أما المقدمة فتشتمل مندوبات خمسة :

الخروج الى «مى» بعد صلاة الظهرين يوم التروية ، الا لمن يضعف عن الزحام .

(السادسة) ذلك لحديث في الحميم أوفي حال الوضوء أو الغسل هل هو حرام أو مكروه ؟ كلام الشيخ يحتملها .

والحق أنه مع ادعاءه حرم ومع عدمه مكروه حذر من وقوع شيء من الشعر فهو مطية ، فكره لذلك .

(السابعة) ليس لسلاح لصروقه حذر اجماعاً ، ولأنها قد تشح وبن حمرة ولفاصي والنفى والمحشي بحرمه ، وبعل لمصنف الكراهية وحذرهما للأصل والاولى الاول ، لكثرة عائل ، والأصل معارض بالأحاديث .

قوله : احرام المرأة كاحرام الرجل الا ما استثنى

المشى حمية . يعطيه الرأس . وليس المحيط ، والتظلل مائراً ، وعدم استحباب رفع الصوت بالنسبة اليه ، وليس الحرير على أحد لقولين .

والامام يتقدم ايضاً انظر بـ «مسي» . والميت بها حتى
يطلع الصجر .

ولا يحوز وادي محسر حتى تطلع الشمس .

ويكره الخروج قبل الفجر الا لمصطر ، كالحائف والمريض .
ويستحب للامام الاقامة بها حتى تطلع الشمس . والدعاء عند
نزولها ، وعند الخروج منها .

وأما الكيفية . فلو احب فيها البية . والكون بها الى الغروب .
ولو لم يتمكن من الوقوف بهاراً احزاه الوقوف ليلاً ، ولو
قبل الصجر .

ولو افاص قبل الغروب عامداً عالماً بالتحريم ، لم يبطل حجه
وجبره ببدنة .

واو عحر صام ثمانية عشر يوماً ، ولا شيء عليه لو كان جاهلاً
أو ناسياً .

و «بمرة» و «ثوية» و «دو» و «محر» و «عربة» و «الاراك»
حدود ، لا يجزئ الوقوف بها .

والمندوب . أن يصرب خذاه بمرة ، وأن يقف في السمع
مع ميرة الحبل في السهل . وأن يجمع رحله ، ويسد المخلل به
وبنفسه ، والدعاء قائماً .

ويكره الوقوف في اعلى الحبل . وقاعداً ، أو راكناً .

وأما اللواحق فمسائل :

(الاولى) الوقوف ركناً ، فان تركه عامداً بطل حجه .

ويؤكد ناسياً نذاركه ليلاً ، ولو الى الفجر .

ولوفات اجتزاً بالمشعر .

(الثانية) لو فاته الوقوف الاختياري وحشى طلوع الشمس لو

رجع . اقتصر على المشعر ليذكره قبل طلوع الشمس .

وكذا يونسى الوقوف بـ « عرفات » اصلاً احترأً بأدراك المشعر

قبل طلوع الشمس .

واو ادرك « عرفات » قبل العروب ولم ينفق له المشعر حتى

طلعت الشمس احزاه الوقوف به . ولو قبل برؤال

(الثالثة) لو لم يدرك « عرفات » بهراً وأدركها ليلاً ولم يدرك

(فائدة) احرام المرأة بكشف وجهها دون رأسها فحجب عنها كشف وجهها

كما يجب على الرجل كشف رأسه . نعم بدل حمارها يكن مع وقية عن

اصابته لوجهها .

وهي يجب على الرجل كشف وجهه من غير لابه من الرأس . ويسل لا

لعدم النص . وعنى الاول بوسطه فسل حرماً وكفاره مبدع مسكين في يده

لرواية الحلبي^(١)

قوله: ولو لم يدرك عرفات بهراً وأدركها ليلاً ولم يدرك المشعر حتى

طلعت الشمس فقد فاته الحج . وقبل يصح حجه ولو أدركه قبل الرؤال

(١) التهذيب ٣٠٨/٥ الترمذي ١٣٨/٩

المشعر حتى طلعت الشمس فقد فاته الجمع .
وقبل : يصح حجه ولو ادركه قبل الزوال
القول في الوقوف بالمشعر - والمطرفي مقدمته وكيفيته ولو احقه .
والمقدمة : تشتمل على مندوبات خمسة :
الاقتصاد في السير . والدعاء عند الكتيب الاحمر .
وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة ولو صار رسم الليل
والجمع بينهما ، اذان و حد واقامتهن . وتأخير نوافل المغرب حتى
يصلى العشاء .

وفي الكيفية - واجبات ومندوبات .
فالواجبات : النية ، والوقوف به .
وحده ما بين المأزمين الى الحياض ، الى وادي محسر .
ويجوز الارتفاع الى الحبل مع الزحام ، ويكره لامعه .
ووقت الوقوف ما بين طلوع الفجر . الى طلوع الشمس ،
للمضطر الى الزوال
ولو افاص قل المحر عامداً ، عامداً حره بشة ، ولم يبطل حجه
ان كان وقف به عرفات .
ويجوز الافاضة ليلاً للمرأة والخائف .
والمندوب : صلاة العدة قبل الوقوف والدعاء ، وأن يبطأ
الصرورة المشعر برجله .

وقيل : يستحب الصعود على فرح ، وذكر الله عليه .
 ويستحب - لمن عدا الامام - الاقاضة قبل طلوع الشمس والا
 يجاور وادي محسرحتى تطلع والهرولة في الوادي ، داعياً بالمرسوم
 ولو نسي الهرولة رجع فتداركها .
 والامام يتأخر بجمع حتى تطلع الشمس .
 واللواحق - ثلاثة :

(الاول) الوقوف بالمشعر ركن ، فمن لم يقف به لبلا ولا بعد
 الصبح عامداً بطل حجه ، ولا يصل لو كان ناسياً .
 وبوفاته الموقفان بطل ولو كان ناسياً .
 (الثاني) من فاته الحج سقطت عنه أفعاله ، ويستحب له الإقامة

لكل من الموقفين احساري وصهراري ، ولحاج مدسه الى ادر كهما له
 احوال يرجع الى طرفي ووسائطه ، لانه اذا لم يدرك غروب أو حملاً أوهما ،
 وعلى التقديرين اما أن يكون اختياراً أو اضطرارياً أو مركباً منهما ، فالانقسام
 ثمانية .

١ « اختيار عرفة لا عبر

٢ « اختياري جمع لا عبر .

١) في المجمع : وجمع بالفتح فما الكون : المشعر الحرام ، وهو أقرب المرقفين
 الى مكة المشرفة ، فل يسمى به لأن الناس يجمعون به ويردقون بي الله تعالى أي يفرقون
 عنه ، لحرر ولعاده ولصاعه . وفيه لأن آدم جمع بين مع جاء . وفيه لأنه يجمع فيه
 بين المغرب والعشاء . وفيه بسبب الشيعة : في الوقوف بالمشعر ويقال به يجمع لاجتماع
 ثلثيها ويقال له : المزدلفة أيضاً

بـ «مى» الى انقضاء أيام التشريق ، ثم يتحلل بعمره مفردة ثم يقضى
الحج ان كان واجباً .

(الثالث) يستحب التقاط الحصى من جمع وهو سبعون حصاة .

« ٣ » اضطراري عرفة .

« ٤ » اضطراري جمع .

« ٥ » اختياريهما .

« ٦ » اضطراريهما .

« ٧ » اختياري عرفة واضطراري جمع .

« ٨ » اختياري جمع واضطراري عرفة^(١) .

فحمه محربه بالاحلاف ، وهي الاولان والخاص والسابع والثامن . تنفى
لأنه اضطرري فحدهما لا عبر به ، عرفة أو جمع ، فأجمع الأصحاب على

(١) قل في مسند الشيعه وندب : اعلم أنه قد ظهر ما ذكر أن وقت الوقوف
حمية اختياري عرفة وهو ما بين الزوال يوم عرفة الى غروب شمس ، و اضطراريه وهو
ما بين غروب شمس الى طلوع محريوم لآخر و اختياري لشعر المحض وهو ما بين طلوع
محريوم لآخر وشمس و حازه لمشوب بالاضطراري وهو صطري عرفة ، و صطري
المحض وهو من طلوع شمس الى زوالها

و علم ان من برز يومين جميعاً بعد نفل حجه ، سواء كان ذلك عن عمد أو بيان
أو جهل ، وبطل عليه جميع تلكا ، لا سلام واحداً بقى لحج عن سحاب الاركان وعن
فاته المرددة ولو ادعى شيئاً من الوقوف فأقامه بأية من يقام كل منهما الى
لا حباري و اضطرري ثمانية . ورحل الوقوف ليلي للمشركين على حد يصير لأقسام
أحد عشر ، خمسة عرفة وهي اختياري عرفة واضطراريها واختياري لشعر ولسته و صطريه
وستة حري مركبة من هذه الخمسة الاختياريان والاضطراريان ، واختياري كل مع اضطراري
الأخر واختياري عرفة مع ليلي الشعر واضطراريها مع .

فوات الحج وعدم ادراكه فيهما الا ما يظهر من كلام ابن الجند . قال بعض
 مشائخنا انه لا خلاف في عدم احراء اضطراري عرفه ، وان ابن الجند اما قال
 ، احراء اضطراري جمع لا غير ، قال وفيه أيضاً قال الصدوق ، وعنى التقديرين
 فالأحماص معتقد اليوم على عدم احراء الواحد من الاضطراريين ، لا يفرص ابن
 الجند ومن قال بمقاتته .

وسا وقع لخلاف في السادس الذي هو مذكور في المتن . فقال الشحان
 وابن أبي عقيل فوات الحج . واحاره المصنف اعتماداً على رواية محمد بن
 سعد قال . سألت ابا الحسن عليه السلام عن الذي د أدركه الانسان فقد أدرك
 الحج . قال . دأبني جمعاً والدس بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد أدرك
 الحج ولا عمره له . وان أدرك جمعاً بعد طلوع الشمس فهي عمره مفردة ولا
 حج له . وان شاء أن يقيم بمكة أيام وان شاء أن يرجع إلى أهله رجع وعليه الحج
 من قابل . ومثله رواية اسحاق بن عبدالله عن ابي الحسن عليه السلام .

وقال المرتضى يصح الحج ، واحده العلامة في المختلف اعتماداً على
 حصة حمل عن الصادق عليه السلام قال : من أدرك المشعر الحرام يوم النحر
 من قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج^(١) .

ورواه عبدالله بن لمعة في الصحيح قال جاء رجل بسى فقال . ابي
 لم أدرك الداس بالموفين جميع . فقال له عبدالله بن لمعة . ولا حج لك .
 وسأل اسحاق بن عمار فلم يجبه ، ودحا اسحاق على ابي الحسن عليه السلام

(١) التهذيب ٢٩٠/٥ ليس فيه د من قابل ، الوسائل ٥٧/١٠

(٢) التهذيب ٢٩٠/٥ ، الوسائل ٥٨/١٠

(٣) لكانى ٤٧٥/٤ ، التهذيب ٢٩١/٥ ، الواسع ٥٩/١ ، تهذيب ٢٤٣/٢ ،
 وفيه « من أدرك الموقف يصح يوم النحر »

فسأله عن ذلك فقال له : اذا أدرك مزدلفة فوقف بها قبل أن تزول الشمس يوم
التحرى فقد أدرك الحج^(١) .

ولاشك أن صهرهاتس الروايتين يدل على إخراج من أدرك المشعر اصطراطرا
وهو أعظم من أن يكون قد أدرك عرفة مع ذلك إحراما أو صطراطرا ولم يدركه
مطلعا ، لكن لما كان الأول لا خلاف في حراته وانتهت قد يقرض القائل ما جرائه
حينئذ السد والعلامة على أن ي وهو أدرك صططاري عرفة اصططري المشعر ،
وللجمع بينهما وبين رواية بحسن بعضه عن يصادق عنه السلام دل . اذا أدرك
الحاج عرفة قبل طلوع فجر فاقبل من عرفات ولم يدرك الناس مجمع ووجدهم
قد أقصوا فلقب قبلا بـ مشعر الحر ، ويلحق لمن يسمى ولا شيء عليه^(٢) .
و سدل العلامة نصا على إخراجها من كل واحد له بدل حال لا صططاري
بحري ما مر به عنه ، فبحري حال لأحما ع تحفعا للبدلة .

وفي هذا توجه نظر ، لأنه لا يلزم من إخراجته عنه مع تضمينه إلى إحياء
إحرامه مع تضمينه إلى الاصططري ، لحوار أن يكون محررا على التقدير
الأول ويكون بدلا على تقديره لا بد من ذلك من بدل

و علم أن الشيخ في خلاف استشهد بهذين الحديثين بدين اعتمد عليهما
لمرضى و لعلامة وقال لمن بهما فائق . وحملهما في الاستسار على أن المراد
ادراك فصل حج لإحرامه . وبالحملة عدي في إخراج اصططريين توقف .
وهنا فوائد :

{ الأولى } حساري عرفة من رول شمسيها إلى عروبها ، واصططرييها من
عروب شمسيها إلى طلوع فجر الحر . وإحياء المشعر من طلوع فجره إلى

(١) التهذيب ٢٩١/٥ ، الوسائل ٥٨/١٠

(٢) التهذيب ٢٩٢/٥ ، الوسائل ٦٢/١٠

طلوع شمس ، واضطراره من ضلوع شمس الى روايته ، وفهم ابن ادم من كلام المرتضى أنه جملة يوم النحر ، وهو غلط .

(الثاني) يواحب من الوقوف في الاحسين هو من مدأهما الى آخرهما لكن البركن من ذلك هو كذا ، مطلق في أي حره من أحره ، ومنه حصل حصل الركن ، فبأنحل مسمى منها عند ذلك حصل بهما في آخر حره من ركنيهما فقد أحره حجه ولا شيء عليه . وبذلك خلاؤه أو وسطه من الكون عمداً لكنه مأثوم . أما لو كان قد حرج من عرفه من سروريتها ولم يعد صبح حجه وحجره مدته ، ولو حرج من لشعر قبل ضلوع شمس بعد انحصار به بعد فحره ثم وأحره حجه ولا شيء عليه .

(لثالثه) لو وقف بالشعر بلا ب و ر ، لكان ثم قدس قبل ضلوع فحره صبح حجه وأثم وجبره بشاة . وعلى ذلك اكثر الاصحاب ان كان قد وقف بعرفة اختياراً بلا خلاف واضطراً على ما تقدم من الخلاف .

(الرابعة) لا يجب في الاضطرار في مهما سبب وقوف بالوقوف بل يكفي فيه مسمى الكون ، وهو مسمى من صهر روايه العطار ، وقد تقدمت (الخامسة) لو وقف بالشعر عمداً أنظم من عرفات ، ونحوها هل السبب شاهدة بذلك .

وأما رواية « الحج عرفة » فليس من طرفنا ويؤيده ما ذكرناه من خلاف في خلاف من الامر بذكر عبده ووضعه بكونه حراماً ، في محرمات . خصوصاً أنه لم يقل بوجوبه أحد من الجمهور ، وحصل أصحابنا بالقول بوجوبه ، وهو دليل أعظمه .

(السادسة) سبب عرفات لأن مراحمه شبه سلام عرفتها بعد وضعها له ، أولان آدم عليه السلام عرف حوريتها . ولا عرفه بدنه فيها ، بل عرفها وارتفعها

ويجوز من أي جهات الحرم شاء ، عدا المساحد
 وقيل : عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف
 ويشترط أن يكون أحجاراً من الحرم أبكاراً .
 ويستحب أن تكون رخوة برشاً بقدر الانملة ملتقطة منقطة .
 ويكره الصلبة والمكسرة .
 القول في ماسك « مى » يوم النحر ، وهي رمى جمرة العقبة ،
 ثم الذبح ، ثم الحلق .
 أما الرمي : فالواحد فيه الية ، والعدد وهو سبع والقاؤها بما
 يسمى رمياً ، واصابة الجمرة بفعله .
 فلو تممها حركة غيره لم يجز .
 والمستحب : الطهارة ، والدعاء .
 ولا يتباعد بما يزيد عن خمسة عشر ذراعاً ، وأن يرمى خذفاً
 والدعاء مع كل حصاة ، ويستقل حمرة العقبة . ويستدير القملة .

ومنه عرف الديك لارتفاعه .

والمشرع فعل من الشعارة وهي العلامة ، لأنه معلّم للمباداة . ويقال له مزدلفة
 من اريد أي دنا ، لأن الناس يقرب بعضهم من بعض ويقال أيضاً جمع لاجتماع
 آدم وحواء به أول للجمع بين الصلاتين .
 قوله : ويجوز من أي جهات الحرم شاء عدا المساحد ، وقيل عدا
 المسجد الحرام ومسجد الخيف
 الأول اختيار المصنف والعلامة للهي عن إخراج الحصاة من المسجد مطلقاً

وفي غيرها يستقبل الجمرة والقبلة .

وأما الذبح ففيه أطراف :

(الاول) في الهدى ، وهو واجب على المتمتع خاصة ، مفترضاً
ومتنعلاً ، ولو كان مكياً ، ولا يجب على غير المتمتع .
ولو تمتع المملوك كان لمولاه الزامه بالصوم ، أو أن يهدي عنه .
ولو أدرك أحد الموقفين معتقاً لزمه الهدى مع القدرة ، والصوم
مع التعذر .

وتشترط الية في الذبح ، ويجوز أن يتولاه بنفسه وبغيره .

واللهي يدل على الفساد في العادات ، والثاني اختيار الشبح والنقي واس حمرة
واس بابويه والعجلي ، مسك برواية حبان عن لصادق عليه السلام ، يجوز الا
من مسجد الحرام ومسجد الحيف^١ ورواية حبان بن سدير عنه عليه السلام أيضاً
الامن المسجد الحرام^٢ .

وأما دو تنازرة^٣ وحريز عنه عليه السلام^٤ بحوار أحد الحصا من سائر

(١) الكافي ٤/٤٧٨ ، التهذيب ٥/١٩٦ ، في الاول « حبان » وفي الثاني « حبان »
وفيها كذا عن ابي عبدالله عليه السلام دل يجوز أحد حصي الحمار من جميع الحرم
الا من مسجد الحرام ومسجد الحيف »

(٢) الفقيه ٢/٢٨٤ ، وفيه : روى حبان بن سدير عن ابي عبدالله عليه السلام دل
يجزئ ن واحد حصي الحمار من الحرم كله الا من لمسجد الحرام ومسجد الحيف
والروايتان كلتاها في الوسائل ١٠/٥٣

(٣) الكافي ٤/٤٧٧ ، التهذيب ٥/١٩٦ ، الوسائل ١٠/٥٣ .

(٤) الكافي ٤/٤٧٨ ، التهذيب ٥/١٩٦ ، الوسائل ١٠/٥٣

ويجب ذبحه به « منى » .

ولا يحرىء الواحد الا عن واحد في الواجب .

وقيل . يحرىء عن سبعة . وعن سبعين عند الضرورة ، لاهل

الخوان الواحد ، ولا بأس به في الذب .

ولا يباع ثياب التجمل في الهدى .

ولو ضل فذبح له يحز . ولا يحرح شيئاً من لحم الهدى عن

« منى » ويجب صرفه في وجهه

ويذبح يوم النحر وجوباً . مقدماً على الحلق ، ولو قدم الحلق

أحزاه . ولو كان عامداً . وكذا لو دبحه في بقية دى المحمة

(الثاني) في صفته : ويشترط أن يكون من الدم ثياباً غير مهروول .

ويجزىء من الضان خاصة ، الجذع لسته ، وأن يكون تاماً .

فلا يحوز العوراء . ولا العرجاء . ولا العصباء . ولا ما نقص

منها شيء كالخصى .

لحرم مطلقاً ومحملاً على خبري الشيخ له نسب في الأصول مع تعارض

لخبرين وأحدهما خاص بعين العمل بالخاص . لكن العمل بقول المصنف

و بعلامه أولى بالاحتياط ولضعف حبان وحديث . فبان الاول كسابي والثاني

واقعي وإن كان قد قيل انه ثقة .

قوله : ولا يحرىء الواحد الا عن واحد في الواجب . وقيل يحزى عن

سبعة وعن سبعين عند الضرورة لاهل الخوان الواحد ، ولا بأس به في الذب

الاول قول العجلي ، وهو قول الشيخ في موضع من الخلاف . دليله قوله

ويجزىء المشقوقة الادن ، والا تكون مهزولة بحيث لا يكون
على كليتيها شحم .

لكن لو اشتراها على أنها سمينة فست مهزولة ، أجزأته
فالثنى من الابل ما دخل في السادسة ، ومن المقر والمعز ، ما
دخل في الثمانية .

« من لم يحد فصيام ثلاثة أيام في الحج »^١ أوجب الانتقال الى الصوم حال
عدم الوجدان ولم يحور لأشرك . فلو كان سائدا لذكر

والثاني قول الشيخ في المبسوط والنهاية والجمال والاقتصاد والفاصي وابن
دمويه ، لانه جاء في روضة الحدى عن الصادق عليه السلام بحري البهرد .
و لده في الامصار عن سبعة ولا تحرى يسمى لا عن واحد^٢ .
وفي تصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عنهما السلام لا تحرى
البقرة والبدنة الا عن واحد يسمى^٣ .

وحاء أيضا في روايه وهيب بن حفص عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام
البدنه والبقرة يصحى بها تحرى عن سبعة اذا احصوا من أهل بيت واحد ومن
غيرهم^٤ . وكذا غيره من الروايات الأخرى عن سبعين ، فجمع النسخ بينهما

(١) سورة البقرة : ١٩٦

(٢) التهذيب ٢/٢٠٧ ، الوسائل ١٠/١١٣

(٣) التهذيب ٥/٢٠٨ . بواب من ١٠/١١٣ . و لفظ الوسائل فيه « البدنه » مبدم

على « البقرة » .

(٤) لتهذيب ٥/٢٠٨ . لفظه ٢/٢٩٤ ، وفيه بجران عن سبعة مراد كانوا من
أهل بيت أو من غيرهم وليس فيه « عن ابي بصير » في السند

بأن الأول حال الاختيار والثاني حال الضرورة .

وفيه نظر ، لأنه ليس حمده على حال الضرورة أولى من حمده على الأصحبه المدونه ، بل حمده على الأصحبه أولى ، لأن الأول معالف للكتاب .
ويضاً أن الاحرام ملزوم لسنن الافعال مع معاده . ومن جملتها الاهداء .
وسقوط الواجب عن شخص بفعل غيره وقيام الحرء مقام لكل خلاف الأصل فيهما .

ان قلت : لم لا يمكن ذلك حال الضرورة .

قلت . مع لصر على سدالة لوجه للامكان المذكور .

قوالد :

(الاولى) قول المصنف « في الواجب » أي في الجح الواجب ، وليس مراده الهدي لواجب . أم أولاً فتركه لماره ، أو النحت في الواجب . وأما ثانياً فلدخول ما وجب بذر وشبهه فيه مع أنه لا قتل فيه بالاشتراك .

ومراده بقوله « ولا بأس به في الدب » أي في بدب الهدي بنفسه لانتعة الجح كالأصاحي . لا الجح بمدوب فإن الهدي فيه واجب كما فيه . فعلى هذا التقدير يكون المراد بالجح لواجب أعم من أن يكون مدبؤة واحداً أو مدبأ ، ويكون الوصف للجح في قولنا « الجح الواجب » للتوصيح بالانحصار .

(ثانية) المصنف في « به » يرجع الى مصدر يجري ، أي الاحرء . كما في قوله تعالى « اعدلو » وهو أقرب للتوى « أي العدن . أو مصدر « قيل » أي القول .

(الثالثة) لمراد بالحيوان قال بجوهري هو ما يؤكل عنه . وهو معروف .

(١) سورة المائدة : ٨

ويستحب أن تكون سميعة تنظر في سواد وتمشي في سواد ،
وتترك في مثله ، أي لها ظل تمشي فيه
وقيل أن يكون هذه المواضع منها سوداً . وأن يكون مما
عرف به ، إماثاً من الابل أو البقر ، ذكراً من الضأن أو المعز ، وأن
ينحر الابل قائمة مربوطة بين الحنف و أركبة . ويطعها من الحاسب
الايمن وأن يتولاه بنفسه . ولا يحمل يده مع يد الذابح . والدعاء ،
وقسمته أثلاثاً يأكل ثلثه . ويهدي ثلثه .

وقال الحريري يقال له «حود» إلى أن توسع عليه تقدم يسمى حسنة «مائدة»
قوله : ويستحب أن تكون سميعة تنظر في سواد وتمشي في سواد وترك
في مثله أي لها ظل يمشي فيه . وقيل أن تكون هذه المواضع سوداً
السم فسان : راحب وهو كوكب الهدي على كلبه شحم ، ويدب وهو
كون الشحم متبناً في أعصاته .

وعمر عن ذات سمرومه من باب لاسعاده و لكاهه . فقد روى عنه الله بن
سان عن الصادق عليه السلام قال : يضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بكش أقرن وحس سطر في سود ويمشي في سود . ومثله رواية محمد بن
مسلم أوراد الكشي وتأكل في سود وفي رواية أخرى : ويمشي في سواد .
واختلف في تفسير هذه الكتابات على أقوال :

- (١) لعنه ٢/٢٩٦ ، وفيه وديح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كش - لح
التهذيب ٥/٢٠٥ ، الوسائل ١٠/١٠٧
- (٢) التهذيب ٥/٢٠٥ ، الوسائل ١٠/١٠٧

ويعطى القانع والمعتزل ثلثه .

(الاولى) ان يكون له ظل أي يكون من عظمه وسمه بمشي في ظله ويرك في قىء شحمه .

(لثاني) ان تكون هذه المواضع سوداً ، واحاراً اس ادريس .

(الثالث) ان تكون برعى وتمشي ويرك في حصره ، وان السواد يعبره عن الحصرة . وقال بعض بههاء . ان نصف أظفار الفول في الهدي ، وهذا الاشرط بما ورد في النعم لا مطلقاً . ومنه بطر ، لا يمنع اختصاصه بالنعم فان التفسير الاول والثالث يطلقان على غير النعم .

والاول من التفسير أولى وان اشرك كلها في اراده النعم ، لان كونه يظفر في سواد ويمشي في سواد يستلزم سمه ، ويستعمل المعلوم مكان لارمه . وهو احسن وجوه المجاز واكثرها وروداً .

قوله : ويعطى القانع والمعتزل ثلثه

قال الجوهري : القانع راضي بما يعطى من غير سؤال ، من قنع بالكسر يقنع قناعه فهو قانع . وهل من قنع يقنع به من قنع قناعه فهو قانع . حاصص وسأل . فالمعبر^١ على الاول المتعرض للسؤال بل السائل وعلى الثاني المتعرض من غير سؤال .

وفي رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام : القانع الذي يقنع

(١) في النصاح قنع يقنع بضم ق ونون . قال ، فان قنع سائل . وقنع به قناعاً من باب تعب وقناعة . رضى به وهو قنع وقنع

(٢) وقال والمعراندى بضم م ولا يسأل . وفي اللسان . عره عرواً واعتراه . كلاهما ؛ فشيء طائفاً معروفه . وسمع عن ابن الاعرابي يقول : اذا أتيت رجلاً تطلب منه حاجة قلب : مروتة وعمرتة واعتريته واعتدته .

وقيل : يجب الاكل منه .

وتكره انتصحية بالنور والحموس والموحوء .

(الثالث) في الدبل ، فهو فقد لهدى ووجد ثمنه ، استند في

شرائه ، وذبحه طول ذى الحجة ،

بما أعطته ، والمعتر الذي يعترىك من غير سؤال^١ .

قوله : وقيل يجب الاكل منه

هذا قول اس دريس ، وهو احتار العلامة ، لقوله تعالى «تكلوا منها» و لا امر

لوجوب ولو به معاونه عن الصدوق عليه السلام «اد دبح أو بحر فكل

وتعم كما قال الله تعالى «تكلوا منها وأطعموا بصدقاتهم»

وصدر كلام مسح ربي لصلاح وناسي و من سى سى لاسحاب لاصل

وحمل الامر على التدب .

وأجيب عن الاول بأنه خرج بالدليل و لا امر خفيفة في الوجوب كما تقرر

في الاصول .

فوائد :

(الاولى) يجب كون الصدقة بأشئ مما راد على لافرب .

(الثانية) لا قدر للمأكول منه بل بحرى ويؤخذ^٢ . وسحب كونه لكند .

(١) التهذيب ٥/٢٢٣ ، الوسائل ١٠/١٤٢ ، الفقيه ٢/٢٩٤ ، الكافي ٤/٥٠٠ .

وليس فيهما «من غير سؤال»

(٢) سورة الحج : ٣٦

(٣) الثالثة : القطعة من الشئ ، والجمع فله مثل مدرة وسند .

وقيل ينتقل فرضه الى الصوم .

ومع فقد الثمن يلزمه الصوم . وهو ثلاثة أيام في الحج متواليات
وسبعة في أهله .

(الثالثة) يشترط في القابع والمعتزلان والفقر ، وان كان بائساً - وهو
الباع في الجهد - كان أفصل . لقوله « فأطعموا النّس الفقير »^(١) .

قوله : وقيل ينتقل فرضه الى الصوم

العائد للهدي فسمان وقد للهدي وثمن معاً فقد لا خلاف في انتقال فرضه
الى الصوم ، وفاقده وواجب للثمن فهذا فيه خلاف .

قال الشيخان وابن بابويه والمرنسي والنفي والقاضي وابن حمزة واحداً
المصنف والعلامة والشهد ان كان مبيعاً ولا حيف ثمنه عند ثقبه يدبجه عند طول
ذي الحجة ، فان طلع ذو الحجة ولم يوجد آخره الى وحده في القابل . حجتهم
أن واحد ثمن كواحد معين كما في العتق في الكفارة . والانتقال مشروط بعدم
الوحدان فلا يجوز الانتقال بدونه ، ولما رواه حريزي الحسن عن الصادق عليه
السلام في منع بحد الثمن ولا بحد العثم ؟ قال - يحيف الثمن عند بعض أهل
مكة ويأمر من يشتريه ويدفع عنه وهو يحرق عنه ، فان مضى ذو الحجة احر دلت
الى قابل من ذي الحجة^(٢) .

وقال ابن ادريس الاظهر والاصح أنه يسفل فرضه الى الصوم لانه لا واسطة
بين فقد ن الهدى ووجوب الصوم في الآية ، فمن أوجب الانتظار فقد أثبت
الواسطة فيحتاج الى دليل . وبرواية ابن مضر عن أحدهما عليهما السلام قال :

(١) سورة الحج : ٢٨ .

(٢) الكافي ٤/٥٠٨ ، التهذيب ٥/٢٧ ، الوسائل ١٠/١٥٣ .

ويحوز تقديم الثلاثة من أول ذى الحجة ، بعد التلبس بالحج
ولا يجوز قبل ذى الحجة .

ولو خرج ذو الحجة وام بصم الثلاثة . تعين الهدي في القابل
بـ « منى » .

سألت عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم الفريضة وجد ثم شاء
أيدح أو يصوم ؟ قال : بل يصوم فإن أيام الذبح قد مضت .

والجواب : بالتمتع من ثبوت الوسطة ، فإن الانتظار يرفع الحصول العين
فليس واسطة . وقديماً أن وجود الثمن كوجود العين .

وأما الرواية فمحمولة على من شرع في الصوم أو صام ثم وجد الهدي ، فإنه
لا يحب عليه الهدي ، لرواية حماد بن عثمان صحيحاً عن الصادق عليه السلام
قال : سألت عن من صام ثلاثة أيام في الحج ثم أصاب هدياً يوم حرج من
منى . قال : أجره صيامه^١ .

وأما ابن الجبير فحكم بالتحجيرين تحليف الثمن وبين الصوم . وهو غير
يعيد من الصواب ، بل هو أقوى .

قوله : ويحوز تقديم الثلاثة من أول ذى الحجة بعد التلبس بالحج ،
ولا يجوز قبل ذى الحجة
هنا أقوال :

(الاول) ما ذكره المصنف وهو مشهور ، فهو مشروط بشرط أن يكون
قد تلبس بالحج ، وإن تدخل ذو الحجة فلم ينما أو أحدهما لم يصح صومها .

(١) التهذيب ٥/٣٧ ، الكافي ٤/٥٠٩ ، الوسائل ١٠/١٥٣

(٢) الكافي ٤/٥٠٩ ، التهذيب ٥/٣٨ ، الوسائل ١٠/٥١٤ .

ولو صام الثلاثة في الحج ثم وحدا الهدى لم يجب ، لكنه أفضل .
ولا يشترط في صوم السبعة التتابع .
ولو أقام بمكة انتظر قل الأمرين من وصوله إلى أهله ومضى شهر .

ثم يسحب ، آخر صومها إلى السابع فتدعى به وسبهي بالناس .
(الثاني) قل من دريس أنه لا يحور صومها قبل السابع وتاليه .
(ثالث) حور بعض لديها صومها في حرم ، لعمره ، وهوباء على وجوب
الصوم بالمعرة ، ويتابعه ما يأتي من قول الشيخ .
(الرابع) قل في الخلاف لا يجب الهدى قبل إتمام الحج بخلاف وبحور
الصوم قبل آخر الحج وفيه شك من حيث كونه تعديماً لواجب على وقته
فهو تقديم السحب على سببه .

ولمن أشيع يحمله كالأكل الممحل ، وفيه يحور تقديمه على حلال الحول .
قوله : ولو صام الثلاثة في الحج ثم وحدا الهدى لم يجب لكنه أفضل
ما تفصل ، وهو ما لا يحده بعد صوم الثلاثة وفي أثناء صومه ، فإن كان
الأول لم يجب عنه الهدى بل يستحب ، وإن كان الثاني فإنه يحده في وقت
الدمح وتبعده ، فإنه كان الذي فكالاول ، وإن كان الأول - كما لو صام الثامن
والسابع م وحدا الهدى في عاشر - فحصل عدم وجوبه ، لأنه شرع فيها آت
بها وهو بدل مشروع . فلو لم يسقط بعد لم تكن الثلاثة بدلاً ، هذا حلف
ويحتمل وجوبه ، لأنه مأثور بدع في وقت وهو ممكن منه فيه فيجب
وحور بعدهم صوم بما كان سبباً فيه ، وقد بين خطأه وهذا أولى .

قوله : ولا يشترط في صوم السبعة التتابع
لإخلاف في وجوب السابع في الثلاثة إلا أن يكون الثالث بعد وحلف
في السعة ، فعلى المفيد وإن زهد بوجوبه أيضاً فيها قصة للعطف على الثلاثة

واومات ولم يصم صام الولي عنه الثلاثة وجوباً : دون السبعة .
 ومن وجب عليه بدنة في كفاره أو نذر ، وعمره ، أحزاه سمع شياء .
 ولو تعين عليه الهدى ومات . أخرج من أصل تركته .
 (الرابع) في هدى القارن . ويجب دبحه أو نحره - «منى» ان
 قرنه بالحج ، وبـ « مكة » ان قرنه بالعمره .
 وأفضل مكة فناء الكعبة بالحزورة .
 ولو هلك لم يقم بدله ، ولو كان مضموناً لرمه البدل
 وأوعر عن الوصول نحره أو دبحه وأعلمه .
 ولو أصابه كسر جاز بيعه والصدقة بثمنه أو إقامة بدله .
 ولا يتعين الصدقة إلا بالنذر وان أشعره أو فله .
 ولو ضل فذبح عن صاحبه أجزاءه .

وقال الشيخ بعده للأصل . وتؤيده رواية اسحاق بن عمار عن أبي الحسن
 عليه السلام لى قوله : أفرها؟ قال نعم . وهو حصار المصنف ولعله
 وعليه الفتوى .

قوله : ولومات ولم يصم صام الولي عنه الثلاثة وجوباً دون السبعة
 هذا قول الشيخ وابن حمزة وابن بابويه في المنع وقال في غيره باستحباب
 صوم العشرة .

(١) التهذيب ٢٣٢/٥ . إسناده ١٧٠/١٠ قال : قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر
 عليهما السلام لى قلت : لكونه ولم يصم لسه الأيام حتى فرغ من حاجته إلى بغداد
 قال : صمها ببغداد قلت : أفرها؟ قال نعم .

وأوصل فأقام بدله ثم وجده فان ذبح الأخير استحب ذبح الأول.
 ويجوز ركوبه وشرب لبنه ما لم يصر بولده .
 ولا يعطى الجزار من الهدى الواجب ، كالكهارات ، والدور
 ولا يأخذ النادر من جلودها ، ولا يأكل منها فان أخذ ضمه .
 ومن بدر بدنة فان عين موضع السحر والا سحرها بمكة .
 (الخامس) الاضحية ، وهي مستحبة .
 ووقتها « مى » يسوء البحر وثلاثة بعده ، وفي الامصار يوم
 النحر ويومان بعده .
 ويكره أن يخرج من أضحيته شيئاً عن « مى » ولا بأس بالستانم
 ومما يصحبه غيره .
 ويجزى هدى التمتع عن الاضحية والجعم أفضل .
 ومن لم يجد الاضحية تصدق بشعنها .
 فان اختلف أثمانها جمع الاول والثاني والثالث وتصدق بشعنها .
 ويكره التضحية بما يدرسه وأخذ شيء من جلودها واعطاؤها
 الجزار .

حجاج الشبح بحسنه للحلى عن الصادق عليه السلام رجل تصعب بالعمرة
 ولم يكن له مدي فصم ثلاثة أيام في ذي الحجة ثم مات بعد ما رجع إلى أهله
 قل أن يصوم السنة الايام أغنى ولله أن يعصي عبده ولما أرى عليه قضاء
 ١. بكاني ٩/٢ هـ تهذيب ١٥/٤ « سئل ١٦١/١٠ في الكافي » راجع
 يشنع « و » فصام ثلاثة أيام في الحج « .

وأما الحلق : فالحاج مخير بينه وبين التقصير ، ولو كان ضرورة
أو ملبداً على الاظهر . والحلق أفضل .

وقد اس دريس والمصنف في الشرائع بوجوب صوم العشرة . لصحبه
معاوية عن الصادق عليه السلام . من مات ولم يكن له هدي لمتعته فليصم عنه ولله^(١) .
واحتاره العلامة محمداً بحر حشمه . قدس الله أحق أن يقضى
والتحقيق هنا أن يقول : المسألة معروضة في من مات ولم يصم شيئاً من
العشرة ، وما أن يكون موته بعد حرج دي الجمعة أو قبله . فان كان الاول فذلك
يتعين فيه الهدي من قابل من تركه الميت ان كان له مال وجوباً ، وان لم يكن
له مال يستحب تولده لاهله^(٢) . وان كان الثاني فاما أن يكون الموت بعد تمكنه
من صوم العشرة - بأن يكون قد مات بعد وصوله أهله - فذلك يجب على ولده
صوم العشرة لعموم تكليف الولي بمصم ما على الميت من لصام مما يمكن من
أدائه وبحر الحشمه ، وان لم يكن الموت بعد تمكنه من تسعة صام الولي
الثلاثة وجوباً والسعة مبدأ

، نمرع على هذا أنه لو وصل أهله وسكن من صوم بعضها صام لولي ذلك
المصم خاصة على القول بالبرود . لأن المصم على خلاف الاصل فيقصر على
لمتيقن ،

قوله : وأما الحلق فالحاج مخير بينه وبين التقصير ولو كان ضرورة أو
ملبداً (٢) على الاظهر

(١) التهذيب ٥/ ٤٠ - الكافي ٩/ ٥٠ - الوتر ١٦١ /

(٢) البلد وراي حمل ما بعد من شعر أو سرف ، ولد شيء من باب يجب أي لصي

وليدت الشيء تليداً : الرقت بعضه ببعض حتى صار كالولد ، ولذا الحاج بعد الحلق ويحرم
كذلك حتى لا يتشبه ولا يتمم

والتقصير متعين على المرأة ، ويجزىء ، ولو قدر الانملة .
والمحل بـ « منى » ، ولو رحل قلبه عاد للحلق أو التقصير .
ولو تعذر حلق أو قصر حيث كان وجوباً ، وبعث بشعره الى
« منى » ليدفن بها استحباباً .

ومن ليس على رأسه شعر . يحزبه امرار موسى
والنساء يرمي حمرة العقبة ثم بالذبح ، ثم بالحلق ، واجب .
فلو خالف آثم ولم يعد .

ولا يروى البيت لطواف المحج إلا بعد الحلق أو التقصير .
«لو طاف قبل ذلك عامداً لزمه دم شاة . ولو كان ناسياً لم يلزمه
شيء» ، وأعاد طوافه .

وبحل من كل شيء . عند فراغ مناسكه « منى » عدا الطيب
والنساء والصبي .

فإذا طاف بحجه حل له الطيب . وإذا طاف طواف النساء حللن له .
ويكره المخيط حتى يطوف للحج . وأطيب حتى يطوف طواف
النساء .

ثم يمضى الى مكة للطواف . والسعى ليومه . أو من العدة
ويتأكد في جانب المتمتع .
ويؤخر آثمه ، وموسم للمفرد والقارن طول دى المحجة على
كراهية .

ويستحب له إذا دخل مكة الفيل ، وتقليم الأظفار ، وأخذ
الشارب ، والدعاء عند باب المسجد .

القول في الطواف والطرف في مقدمته وكيفية وأحكامه .
أما المقدمة فيشترط تقديم الطهارة ، وإزالة النجاسة عن
الثوب والبدن ، والختان في الرجل .

ويستحب مسح الأذن قبل دخول مكة ، ودحولها من أعلاها
خافياً على سكية وور . فغسل من بشر ميمون أو فمخ .
ولو تعدد اغتسل بعد الدحول ، والدحول من باب بني شبة ،
والدعاء عنده .

وأما الكيفية فواحده الحية . والدعاء بالحجر ، والختم به
والطواف على اليسر . وإدخال الحجر في الطواف . وأن يطوف
سبعاً ، ويكون بين المقام والبيت .

ويصلي ركعتين في السجدة . ومن منعه زحام صلى حياله ، ويصلي
النافلة حيث شاء من المسحور .

ولو تسبها رجع فأنى هما فيه ولو شق صلاحها حيث ذكر .
ولومات قصى عنه الولي .

قدم معنى الضرورة ، وثما المند فيو الذي وجد العسر والاضمح ويحملها

في أشبه الأثرية .

اد عرفت فان الشبح في الحمل والفاصي والمحلي فالواحد التحجير ، وقال
الشبح في الهابة وابن حمزة يتعين لحلق على ضرورة وسمد ، وكذا ابن
الحسد وصف ايها من كان مصوراً^١ أو معوضاً من الرحال ، وابن ابي
عقيل المصروعى الملبس ، وسميد المصروعى ضرورة ، واختاره المصنف

والعلامة الاول لقوله تعالى « لدخلن للمسجد لحرام ان شاء الله آمين
محللين رؤسكم ومقصرين »^٢ وليس المراد لجمع بل اما التحجير^٣ والتفصيل ،
و الذي بعد والارم الاجمال فتعين الاول . ولزوه حرير صحيحاً عن الصادق
عليه السلام قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم احلته : لهم
اعمر للمحلقين مرسى ، قل ، وللمقصرين نار رسول الله قال وللمقصرين^٤ ،
وفي هذا نظر ، أما لانه فلان الجمع بالسنة الى كل شخص مسلم^٥ غير
مرد ، وأما بالسنة الى صنف لخاص فلم لا يكون مرداً . وأما التحجير فان
ارادته يسلم الانسان أو يكون سواه بمعناه عدول عن الحقيقة من غير ضرورة
ولا وجه له .

ثم يبقى لا التفصيل وكونه مستمراً للاجمال مدم ، لكن مع السان من
جهة السنة لاوجه لسمعه وقصوع في قرآن كثيراً ، وعلى هذا يكون تقدير الكلام
محلقن على تقدير ضرورة والسلب والمقصرين على تقدير عرهما .
وتؤيد ما قلناه رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال ، على الضرورة

(١) صيرب لشعر صغراً من باب صرب جعلته عند ثركن صغيرة على حدة ثلاث
صوب صديها والصيرة الدواة والنفقة للرأ ، الشعر الذي يطوى ويدخل اطرافه
في أصوله ، وعصب امرأة شعرها عفت فطه به ذلك .

(٢) سورة الفتح ٢٧

(٣) التهذيب ٢٤٢/٥ ، الوبائل ١٨٦/١

والقرآن مطّل في المريضة على الأشهر، ومكروه في السجدة
 ولوزاد سهواً أكملها أسوعين، وصلى ركعتي الراحب منهما
 قبل السعي وركعتي الزيادة بعده .
 ويعيد من صاف في ثوب نحس ، ولا يعيد لولم يعلم .
 ولوعلم في أثناء الطواف أزاله وأنم .
 ويصلي ركعتيه في كل وقت ما لم ينصّب وقت حاضرة .
 ولو نقص من صوافه وقد تحرر المصنف أنم .
 ولو رجع الى أهله استتاب .
 ولو كان دون ذلك استأنف .
 وكذا من قطع الطواف لحدث أو لحاجة .

اب محقق رأسه ولا يقصر، اما التقصير لمن حج حجة الاسلام^١
 وفي الصحيح عن معاوية عنه عبه السلام قال . دا لد شعره أو عقصه من
 عليه الحلق وليس له التقصير^٢ .

وأما الحدث - فانه وان فاد التسوي من الحلق والتقصر الذي هو أماره
 التحير - لكن خار أب يكون من عموم من المحصورة لمن ليس بصورده ولا
 ملد . فاذا القول بالتفصيل أولى وأحوط .

قوله : والقرآن مطّل في المريضة على الأشهر مكروه في النافلة
 القرآن لغة تعال من فرست ليعبرين أو غيرهما بحل أو غيره اذا جمعتهما

(١) التهذيب ٥/٣٤٢ ، الكافي ٤/٥٠٣ ، الوسائل ١٠/١٨٦

(٢) التهذيب ٥/٢٤٣ ، ٤٨٤ ، الكافي ٥/٥٠٢ ، الوسائل ١٠/١٨٥

محيث لا يتعداهما على الآخر والمردها هو أن يطوف سوعين ولا
يفصل بينهما بركعتين .

ولا خلاف في حوره في الدقة لكن على كراهيه . وأما في اعريضه فهو
هو حرام مبطل أو مكروه ؟ قال الشيخ بالاول في اكثر كتبه . وهو الأشهر في
الروايات الصحيحة . وقال في الهايه واحتاره ابن اديس بالثاني

والاول أقوى وعنه الفتوى . لأن روايات بحور منها ما مرد بالكراهيه
فيه للحريم . كرواية رزاة بصحيحه عن الصادق عليه السلام انها يكره أن
يجمع لرحل بن أسوعين و يطوف في اعريضه . وأما في الدقة فلا بأس^١
ذكر في الأسس في مقابلة الكراهيه . وهو أمره للحريم

ومنها ما ورد تقيّه . من حوار المران مذهب لفوم . بذل عنه روايه صفوان
ابن يحيى واحمد بن محمد بن أبي نصر فالأ . سأله عن قران الطوف لاسوعين
واثلاثة . قال . ما هو سوع وركعتان . وقال . كان أبي يطوف مع محمد بن
ابراهيم فيقرن ، وإنما كان ذلك منه حال التقيّه^٢ .

ومنها ما هو ضعيف ، فان الشيخ^٣ ورد حديثين في الجواز أحدهما في طريقه
محمد بن سعد عن بن مسكان^٤ والآخر في طريقه محمد بن الوليد^٥ ، وابن

(١) التقيّه ٢٥١/٢ ، الكافي ٤١٨/٤ ، التهذيب ٥/١١٥ ، الوسائل ٩/٤٤٠

(٢) التهذيب ٥/١١٥ ، الوسائل ٩/٢٥١

(٣) وهي الرواية لأولى أبي عروبة من نسخة الكافي و التهذيب و الوسائل

(٤) وهي التي روى النكبي في الكافي ٤١٩/٢ عن احمد بن محمد عن محمد بن

احمد التهذيب عن محمد بن وليد عن عمر بن يزيد قال سمعت سعد الله عليه السلام يقول .

انما يكره لقرن في اعريضه وما بعده فلا وجه له من روى عنه في التهذيب

٥/١١٥ ، والوسائل ٩/٤٤١

سدن نقل الشيخ وابن لفصائري الطعن عليه بالعلو، وكذا محمد بن الوليد قال
الكشي انه فطحي .

فروع :

(الاول) القراء لمطل هو على جهة العمد لا السهو

(لثاني) الطواف الاول اذا كان فريضة فمقرن معه غيره أنظله . سواء كان
الثاني فريضة أو نافلة .

(الثالث) الطواف الثاني المقرون بالاول تشترط فيه السنة له ، أما لو راد
شوطاً سهواً لم يذكر اسحب له اكمال اسوعين وليس ذلك بقرآن . نعم عدد
الصدوق^١ يعاد الطواف لو راد شوطاً سهواً ، لظاهر رواية ابي بصير^٢ او بعارضها
غيرها بما هو أشهر وأصح . وعدد ابن الجبير وعلي بن بابويه أن الثاني منهما
هو الفريضة ، وبههم من كلامهما أنه قرآن مطلق ، وظاهر الاصحاب والفتوى
حلافه وان الفريضة هو الاول والا لو حبب الاكمال .

(الرابع) الفريضة أعم من أن يكون واحداً تبعاً لذلك أو باستقلاله بغير
وشبهه فانه يبطله القرآن .

(الخامس) لو بدر أن بطوف ويفرن لم يعتقد بغيره ، لانه اما حرام أو مكروه
وكلاهما لا يعتد بالبدن ، إذ شرطه الراجحة .

(١) المقنع ٨٥ ، قال فيه فان طفت بالبيت المعروفين ثمانية شواط فأعد الطواف .
(٢) ابواب ٤٣٦/٥ عن محمد بن يعقوب بإساده عن أبي بصير قال . سألت بأعدائه
عليه السلام عن رجل شاف بالبيت ثمانية شواط المعروفين قال : يعيد حتى يشته

ولو قطعه لصلاة فريضة حاضرة صلى . ثم أتم طوافه ولو كان
دون الأربع ، وكذا للوتر .

ولو دخل في السعي فذكر أنه لم يصف استأنف الطواف ، ثم
استأنف السعي .

ولو ذكر أنه طاف ولم يتم قطع السعي وأتم الطواف ثم تعم
السعي .

ومندوبه . الوقوف عند الحجر والدعاء . واستلامه . ونقبيله .
فإن لم يقدر أشار بيده . ولو كانت مقطوعة فبموضع القطع
وأولاه يكن له بد أشار . وأن يقصد في مشيه . ويذكر الله
سبحانه في طوافه ، ويتزعم المستحار ، وهو بحذاء الباب من وراء
الكعبة ، ويسط يديه وحده على حائطه ، ويلصق بطنه به ، ويذكر
دنوبه ، ولو جاور المستحار رجع والتزم

وكذا يستلم الأركان

وآكدها ركن الحجر ، واليماني .

قوله : ولو قطعه لصلاة فريضة حاضرة صلى ثم أتم طوافه ولو كان دون
الأربع وكذا للوتر

قال النبي بحور الله على شوط إذا قطعه لصلاة فريضة . وهو بدر . وكذا
فتوى المصنف به مسدود . وكذا أصابه الوتر ، بل لأظهر في فتوى لأصحاب
أنه نجس المولاه . وأنه لو قطعه لما دون الأربع بطل وأعادته ، سواء كان أحدث

ويتطوع بثلاثمائة وستين طوافاً ، فإن لم يتمكن جعل العدة أشواطاً .

أُوحيث رد حول السب أو صلاة فريضة أو نافله أو حاجة له أو لعدم أولاد من سب
باح ذلك بعد كمال الأربع .

وأما فيما يتعلق في الأول لأصله . حوت الكمال العمل . ولغوله « ولا
تطلبوا أعمالكم » ، حرج من ذلك ما وقع لأحماص على حوارده فينبغي له في
على أصله .

فروع :

(الأول) رد عادي من موضع قطعه . فلو شئت منه أحد لا حنياط .
(الثاني) ورد من الركن وكان القطع بعد محوره قبل حركته ، وكذا لو استأنف
من رأس استناداً إلى رواية ذكرها لصدوق . والأولى عدمه ، بل يني من موضع
قطعه ولا نرم لمراده حمداً وهي قطعه في العريضة .

(الثالث) هذه لم يأت . حجة في عرف العريضة . نعم من أن يكون وجوبه
تبعاً للنسك أو باستقلاله ، أما المائلة فيبني فيها مطلقاً

قوله : ويتطوع بثلاثمائة وستين طوافاً فإن لم يتمكن جعل العدة أشواطاً
حكاه رواد الكبيري والشيخ في التهذيب عن معوية بن عمار وأبي بصير
عن الصادق عليه السلام ،

نورد بعض المتأخرين أحد الأمرين لار . أما كون الطواف ثلاثة أشواط

(١) سورة محمد : ٣٣

(٢) الكافي ٤/٤٢٩ ، التهذيب ٥/٧١ : نقيه ٢/٢٥٥ .

(٣) التهذيب ٥/٤٧ - عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يستحب

أن يدعى سبب عدد أيام السنة كل سبع سنين ، فلهذا ثمان وخمسون اسبوعاً

ويقرأ في ركعتي الطواف . ب . « الحمد » و « الصمد » في الأولى
وب « الحمد » و « الحمد » في الثالثة ويكره الكلام فيه . بغير الدعاء
والقراءة .

وأما أحكامه فثمانية :-

(الأول) الطواف ركناً ، ولو تركه عمداً بطل حجه ، ولو كان
ناسياً أتى به .

ولو تعدد العود استتاب فيه . وفي رواية أو على وجه جهالة
أعاد وعليه بدنة

(الثاني) من شئت في عدده بعد الانصراف . فلا إعادة عليه .

أو الرد على السبع . والأول خلاف المشروع ولثاني مكروه فلا يكون مستحباً
وسنن يروى أن ثلاثة منه وسنن شوط يكون إحدى وخمسين اسبوعاً وثلاثة
أشواط

وكتب يوحود ١٧ « أن ذلك مخصوص في أحبارهم عليهم السلام فلا يرد
عليه م قال ، ٢ « أن لزيادة هذا تكون معتبرة وتكون محصنة لعموم الكراهية
٣ « ما قاله السداسي رحمه الله أنه يراد أربعة أشواط حذراً من الكراهية وليوافق
عدد أيام السنة الشمسية فيها عدهم ثلاثمائة وأربعة وستين يوماً .

قوله : الطواف ركناً ولو تركه عمداً بطل حجه ، ولو كان ناسياً أتى به
ولو تعدد العود استتاب فيه . وفي رواية أن كان على وجه جهالة أعاده
وعليه بدنة

هذا فوائد :

(الأولى) قد تعدد أن لركن هذا غير الركن الذي في الصلاة ، فانه في الصلاة

ولو كان في أثناءه وكان بين نسمة وما زاد ، قصع ولا إعادة .
ولو كان في النقيصة أعاد في المريضة ، ونفى عني الأقل في
النافلة .

و لو تجاوز المحر في الشا من وذكر قبل بلوغ الركن قطع ولم يعد
(الثالث) لو ذكر أنه لم يتطهر ، أعاد طواف المريضة ، وصلاته
ولا يعيد طواف النافلة ، ويعيد صلاته استنجاءً

بطل بتركه عمداً وسهواً وهنا عمداً لا غير .

(الثانية) كل طواف واجب في سلك ركن فيه الا طواف النساء فانه واجب
غير ركن فلا يبطل سلك بركته عمداً من ركن لا بد منه ويحرم نساء من
ذلك حتى العقد عني الأولى وجب العود له ، ولو تركه ناساً اسبب ولو
اختياراً .

(الثالثة) لو ترك الطواف الذي هو ركن فاسياً وجب العود له والابتداء به
ويحرم من أنصاه ، وان بعد سبب فيه ، ومن سراً بالعدو عدم الامكان عرفاً
أو لمشقة بكثيره أو بعد ان الأسطاعة له هود " بحمل ثلاث ، لانه معهود
لانه حره من كل معتبر فيه ، بعرفي كنه . وبحمل الثاني ، في المشقة الكثيره
المستمره للحرج ، بقوله « وما جعل عليكم في الدين من حرج »

لأولى أنه عدم الامكان عرفاً ، هذه الحس وعدم بصاط مشقة ، ويكون
لعرفي أولى . فقد حصل الفرق بين طواف النساء من وجهن .
(الأول) ان ترك السبي عمداً غير مبطل بخلاف الأول

(١) سورة الحج : ٧٨

ولوسى طواف الزيارة حتى رجع الى اهله وواقع عاد واتى به.

(ثاني) انه تحوز لاسامة في الثاني احصاراً لثورة سهرأ بحلاف الاول

(لرابعة) لثورة انطوف لركن عمداً على وجه جهالة ، هي الرواية المشار

اليها وهي رواية عبدالرحمن بن الحجاج عن علي بن يقطين قال : سألت أبا

الحسن عليه السلام عن رجل جهل أب بطوف دلت طواف العريضة . قال

ان كان سلى وجه جهالة في الحج أعاد الحج وعليه بدنه يريد أعاد الحج

لنطاق رواية حماد بن عيسى عن سلى بن ابي حمزة قال : ان كان على وجه

جهالة في الحج أعاد الحج وعليه بدنه فقد اشتمل على حكمين : أحدهما

عدمه الحج وهو وافق للدليل ، وثانيهما وجوب بدنة

وهذا في نظر من حيث أصالة عدم الوجوب أولاً ، ومن هجران الروايتين

ثانياً لعدم الماتن بهما ، ومن ضعفهما ثلثاً فان ابن ابي حمزة واقفي ، قال الكشي

هو أحد عمدة الرواية له الرضا عليه السلام ، وعبدالرحمن بن الحجاج روى

الكشيبة لكنه قبل به رجع الى الحق وهو لاشهر .

(لخامسة) لو عمداً نذر به وأوحى البدنة على الجاهل فهو يجب على العالم

نظر من حيث لا يلو به ومن أصالة الرأى وعدم النص ، وهو أولى

قوله : ولوسى طواف الزيارة حتى رجع الى اهله وواقع عاد واتى

به ، ومع التعلل يستتيب فيه ، وفي الكفارة تردد اشبه انها لا تحب الامع

الذكر .

(١) التهذيب ١٢٧/٥ ، الوسائل ٤٦٦/٩

(٢) التهذيب ١٢٩/٥ ، الفقيه ٢٥٦/٢ وفيه : وروى علي بن ابي حمزة عن ابي

الحسن عليه السلام انه سئل عن رجل سها أن يعوف دلت حتى يرجع الى اهله قال

إذا كان على وجه الجهالة أعاد الحج وعليه بدنة .

ومع التعلل يستتنب فيه

وفي الكفارة تردد . شبهه أنها لا تحب إلا مع الذكر .

ولو سعى صواف السماء استب . وأومات قصده الولي

(الرايم) من طاف فلا فصل له تعجيل السعي . ولا يجوز تأخير

إلى غده .

(الخمس) لا يجوز للمؤمن تقليم طواف حجه وسعيه على

الوقوف وقضاء المسالك ، إلا لامرأة تحاف الخيض أو مرض أو هم .

التردد في وجوب الكفارة ينطوي قبل الطواف ، ومشاء من حيث روي

عبيد بن جعفر عن أخيه عليه السلام : روي أنه مدويه في الحسن عن الصادق

عليه السلام : لو كنت روي عن الحسن في الصحيح عن الصادق عليه السلام^١

ومن كون الناس مرفوعاً عنه لعلم فلا يحب عليه كفارة

وهو ولي ، ولهذا حذر المصنف عدم الوجوب بلهم الآن يذكر على

الوطي أنه لم يطف فيها حيث يحب سله وعنه تحمل لرويه

قوله : من طاف فلا فصل له تعجيل السعي ولا يجوز تأخير

إلى غده

(الاول) أقصده بعض الأعيان منهم منه حوار أخره ساءه أوساعين ،

من حوار أخره إلى آخر النهار وذلك قال الشيخ وساءه جمعاً بين الرويات

وللامر بالمسارعة إلى أسباب المفرة

(١) التهذيب ١٢٨/٥ ، قرب الاستاد : ١٠٧ ، الوسائل ٤٦٧/٩

(٢) الوسائل ٢٦٤/٩ ، التهذيب ١٢٨/٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

(٣) التهذيب ٣٢١/٥ ، الوسائل ٢٦٤/٩

وفي حوار تقديم طواف النساء مع الضرورة روايتان . أشهرهما :
الحواز .

ويجوز للقارئ والمحدث تقديم الطواف اختياراً ، ولا يجوز
تقديم طواف النساء لمتمتع ولا لغيره
ويحور مع الضرورة والخوف من الحيف

(لثامي) عدم حوار تأخيرته الى عدد كما دلت عليه الروايات وهو المشهور
اللهم الا للضرورة ، فلو أخر لائها أثم واحزاً .
وقل المصنف في الشرائع بحوار بأحره الى بعد ولا يحور عن بعد ،
ولا علم مسنده في ذلك ، بل روايات تدل على ما ذكرناه
قوله : وفي حوار تقديم طواف النساء مع الضرورة روايتان أشهرهما
الحواز .

مع ان درس من مقدم الطوافين و يسمى على الموقعين وعلى أحدهما
الشرائع ٧٤٠ قال فيه من عرف كان اختياراً في تأخير السعي الى الله ثم
لا يحور مع القدرة .

(٢) في بعد هر ١٩ / ٣٩ في روح قول المحقق بلا خلاف حده فيه للاصل
وصحيح من مسلم بأن أحدهما بينهما السلام من رجل صدق فاعين بوجهر طواف
بين السقا والمروة فقال : نعم

وصحيح من سنان على ما في التهذيب مأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقدم
حده بوجه بعد حده لغيره فيكون له كلمة أو حر سعي الى أن يبرد؟ فقال : لا يأمن به
وربما يعنه ول . وربما رآه بوجهر سعي الى السيل

ورواه في لكتبي الفقه في حده حده الى الله وربما يعنه ، ولكن في الثاني منهما
وفي حديث حر في الليل . وعلى كل حال هو دال بناء على ظهوره في دخول الثانية
على حور رفته في سبل مدح . وسعد اجمع حتى يحرق صدق الله القدر . الى آخر مقاله .

ولا يقدم على السعي . ولوقدمه عليه ساهياً لم يعد

لوجوب الترتيب من الافعال مطعماً ، وحوار الشيخ تقدم طواف الحج وسعيه
على الوقوف لصورته كما مثل به المصنف بقوله : لا الامر بحاف بحبس
أومريض أوهم^(١) .

ومل يحور لهؤلاء تقدم طواف النساء مع الضرورة^(٢) قال المصنف
فيه روايتان . أما المحجزة فهي رواية محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن
أبيه قال . سمعت أبا الحسن لأول عليه السلام يقول لا بأس بتعجيل طواف
الحج وطواف النساء ول الحج نوه البروة قبل خروجه لى مى . وكذلك
لا بأس لمن حاف الامر لانهاله الانصراف بى مكة أن تطوف وتودع البيت
ثم يمر كما هو من منى إذا كان خائفاً^(٣) .

وأما المانعة فروى به صعوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار قال قلت لأبي
الحسن عليه السلام المفرد بالحج د طواف بالبيت والصفا وتمروده أيعجل
طواف النساء؟ قال لا إنما طواف النساء بعد ما تأتي مى^(٤)

والشيخ جمع بينهما . فمن الآخر على المحجزة و لأول على المصطر
وحينئذ في كلام المصنف تسمح بعدم احتصاص الروتين بحال ضرورة ولا
باعتناع وكلامه في المصنع المصطر وإنما مع ابن ادريس ولا وحده مع ورود
الاحاديث بذلك ، وقد جمع الشيخ بينهما جمعاً حسناً .

(١) اللهم بكر الهاء وتشديد الميم : الشيخ القاني . والمؤث : المهمة

(٢) التهذيب ١٣٣/٥ - ١ - ٤٧٢/٩

(٣) التهذيب ١٣٧ - ٤ - ٤٧٢/٩ - ٢ - ٢٠٥/٩

(السادس) قيل : لا يحور الطواف وعليه برطلة والكراهية
أشبه . هـ . لم يكن الستر محرماً .

(السابع) كل محرم يبرمه طواف النساء . و حلا كان او امرأة .

قوله : قيل لا يحور الطواف وعليه برطلة والكراهية أشبه ما لم يكن
الستر محرماً .

البرطلة فسود طويته بسببها ليهود . و مماثل للمع هو اشح ومسه رواية
رباد بن يحيى بحديث عن الصادق عليه السلام قال لا طوفى بالنساء وعيبت
برطلة . والهي للحریم .

وصرح في تهذيبنا كراهية برطلة برطلة من حمله ول ربي الصادق
عليه السلام أطوف حول الكعبة وعلي برطلة فقد ربي بعد ذلك : فقد رأيت
طواف حول الكعبة وعليت برطلة ، لا بأس حول الكعبة فيها من رأي اليهود .
وهذا أولى . لاصحاه عدم التحريم في الأول فحمل على الكراهية لدلالة
تعليله بأنها زي اليهود .

وقال ابن ادریس و حارث بن عصف والعلامة ان كان في طواف العمرة
فهو حر م وسنه محسن رواه لاوسي لا بستر حشده محرمة . و كان في طواف
الحج فهو مكروه بخوار - رحشده - وحمل ان يكون التحريم غير معتد بالستر
وعلمه بل يكون حراماً تعدياً . وبالجمله على التقديرين اولس البرطلة لا بطل
طوافه بذلك كما لو ليس المحيط .

قوله : كل محرم يلزمه طواف النساء
هذا فوائد :

(١) التهذيب ٥/١٣٤ ، الكافي ٤/٤٢٧

(٢) التهذيب ٥/١٣٢ ، الكافي ٣/١٥٥

وأما الكيفية - ففيها الواجب ، والدب .
فلو احب أربعة : النية ، والسداء بالصمد ، والختم بالمروة ،
والسعي سبعا .

بعد ذهابه شوطاً ، وعوده آخره .
والمندوبات أربعة أشياء :
المشى طرفيه ، والاسراع ما بين المصرة الى زقاق العطارين .
ولو سى الهرولة رحم الفقير وتدارك ، والدعاء ، وأن يسعى
ماشياً ، وبحوز الجلوس في حلاله امرأحة .
وأما الاحكام - فأربعة :

(الاول) يسعى ركن ، يبطل الحج بتركه عمداً ، ولا يبطل
سهواً ويعود لتداركه ، فان تعدد العود استتاب فيه .
(الثاني) يبطل السعي بالزيادة عمداً ، ولا يبطل بالزيادة سهواً .
ومن تيقن عدد الاشواط وشك فيما بدأ به ، فان كان في الهرد
على الصفا أعاد . ولو كان على المروة لم يعد .
وبالعكس لو كان سعيه روحاً ، ولو لم يحصل العدد أعاد .
ولو تيقن النقصان أتى به .

عن الصادق عليه السلام قال . قال علي عليه السلام في امرأة بدت أن تطوف
على أربع . قال تطوف أسوعاً ليديها وأسوعاً لرجليها .^١ ومثله رواية أبي الجهم

(١) الكافي ٣٠١/٤ : التهذيب ١٣٥/٥ - له من ٤٧٨/٩ . لقيه ٣٠٨/٢

(الثالث) لو قطع سعيه لصلاة أو لحاجة ، أو لتدارك ركعتي الطواف أو غير ذلك ، اتم ولو كان شوطاً
(الرابع) لو ضن اتمام سعيه فأحل وواقع اهله ، أو قلم اضماره ثم ذكر أنه نسي شوطاً ، اتم ، وفي الروايات : يلزمه دم بقرة .

عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام ،
والفائل الثاني هو ابن ادريس والعلامة لانه كعبه غير مشروعة وشرط انعقاد
المذبح المشروعية . وهو أقوى
هذا مع أن الرواية ضعيفة لصعب السكوبي . ومهم من عمل بها .
وأوجب الجمهور على موضع ورود وهو المراد وتُظن لدرسي حق
الرجل .

قوله : لو قطع سعيه لصلاة أو لحاجة أو لتدارك ركعتي الطواف أو غير ذلك اتم ولو شوطاً

هذا الذي ذكره هو ظاهر قول الأكثر والاحد ، وهو البناء مطلقاً من غير
مراعاة تجاوز الأربع كما في طواف وردة ابن فضال^١ مصرحة بالبناء على
شوط إذا قطع للصلاة ، وعمل بها ابن الجني .

وقال المعبد وسائر النبي بغير لمولاد المعسرة في طواف كما قلناه
ولاشك أنه أحوط ، واختاره الشهيد في بعض تصانيفه
قوله : لو ضن اتمام سعيه فأحل وواقع اهله أو قلم اضماره ثم ذكر أنه
نسي شوطاً اتم ، وفي الروايات يلزمه دم بقرة

نفي باللام المهدنة اشعاراً بأن ذلك لحكم مذكور في روايات اتمام السعي

(١) الكافي ٤/٤٢٩ ، التهذيب ٥/١٣٥

(٢) انقيبه ٢/٢٥٨ ، التهذيب ٥/٥٦ ، الوسائل ٩/٥٣٤ .

القول في أحكام ومنى :

بعد العود يحب المبيت بـ «منى» ليلة الحادى عشر والثانى عشر.
ولوبات عبرها ، كان عليه شأنان ، إلا أن يبيت بمكة مشتعلا
سالعادة .

ولو كان ممن يحب عليه المبيت الليالى الثلاث لزمه ثلاث شياه.
وحد المبيت أن يكون بها ليلا حتى يحاور نصف الليل .

ولو لا بلا لطن المعايير ، وديك مارود صموال بن يحيى وعلي بن اسمعيل عن
سعيد بن يسار قال : كتب للصادق عليه السلام رجل مسمع يسمى يسى الصفا
ولمروه سه شواط نم رجع ابى مربه وهو يرى أنه قد فرغ منه فقلم طافيره
وتحل نم ذكر أنه سعى سه اشواط فقال لى . يحفظ انه قد سعى ستة شواط .
فان كان يحفظ أنه سعى سه اشواط فليعد ولستم شوط وليرى دم . فقلت دم
ماذا ؟ قال : دم بقره . ومثله روى محمد بن صان عن ابن مسكان عنه عليه السلام^(١) .
وعنى ذلك سوى المسح في لثامه والمسوح والمعد وسى ادريس ، وقالوا
سأتركه باسمهم بلا كفارة وهو حسن . لأن ابى سى مرفوع القلم . وسألو رواية
مختصة بالطان .

قوله : ولو كان ممن يحب عليه المبيت الليالى الثلاث لزمه ثلاث شياه
لروى ثلاث شياه ورد مطلقا وعمل به الشيخ . والنصف فصل وهو أنه ان
عرب (شهر) يوم الثمانى عشر وهو بمنى وحج عنه صمت الثالثة عشر صحت

١ . التهذيب ١٥٣/٥ . الوسائل ٥٢٩/٩ . ومما يحزر قد . وان لم يكن حط
انه سعى ستة فليعد وليتأذى السعى حتى يكمل سجة اشواط ثم ليرى دم بقره .

(٢) الفقه ٢٥٦/٢ . التهذيب ١٥٣/٥ . الوسائل ٥٢٩/٩ .

وقيل . لا يدخل مكة حتى يطلع المحر .
ويحب رمي الجمر في الابل من التي يقيم بها كل جمرة بسبع
حصيات مرثاً . بدأ بالاولى . ثم الوسطى ثم حمرة العقبة .
ولو نكس أعاد على الوسطى وحمرة العقبة .
ويحصل الترتيب بأربع حصيات على الوسطى وحمرة العقبة .
ووقت الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها .
ولو نسي رمي يوم ، قضاه من الغد مرثاً .
ويستحب أن يكون ما لامه عدوة . وما بيومه بعد الروان
ولا يحوز الرمي ليلاً الا لعذر . كالحائض ، والرعاة ، والعبد
ويرمى عن المعذور كالمريض .

ولو رمى حمرة وحمل موضعه ، رمى على كل حمرة حصاة .

عنه عن كل لمة شه فلهمة ثلاث شه لودت بعير مى ، وان لم يكن كذلك
فلرؤم الثلاث شبه مموع لعدم وجوب الثالث حيث لا يحب عنه شيء .
وقيل في توجيهه عند ذلك . وهو ان غير يسمى يجب عليه ميب لثلاث
لبياني وعمر من ترك واحد فصدق عليه الاسم ترك ميب لانه واحد
حيث .

قوله : وقيل لا يدخل مكة حتى يطلع المحر

وهو الشح . وبه رويه غير صريحة ، وحمل ذلك على الاصل .

(١) قوله « وعمر » يعنى : فرعيه التفي بمن ترك واجا

ويستحب الوقوف عند كل جمرة ، ورميها عن يسارها مستقبل القبلة .

ويقف داعياً عدا جمرة العقبة فانه يستدير القبلة ، ويرميها عن يمينها ولا يقف .

ولو نسي الزمن حتى دخل مكة . رجع وتدارك . ولو خرج فلا حرج

ولو حج في القابل استحب القضاء . ولو استتاب حار .
ونستحب الإقامة به ، مئى ، أيام التشريق . ويجوز السفر في الاول وهو الثاني عشر من ذي الحجة لمن اتقى الصيد والنساء . وان شاء في الثاني ، وهو الثالث عشر .

ولو لم يتق نعين عليه الإقامة الى المهر الاخير . وكذا لو عرت الشمس ليلة الثالث عشر .

ومن مهر في الاول ، لا يهر الا بعد الزوال وفي الاخير يجوز قباه .
ويستحب الامام أن يحطب ويعلمهم ذلك .

والتكبير به مئى ، مستحب . وقيل يجب .
ومن قصى ماسكه فيه الخرة في العود الى مكة .
والافصل العود لوداع البيت ودخول الكمة خصوصاً للضرورة .

قوله : والتكبير بمئى مستحب وقيل يجب
الاول قول لتبجح في المسوط ومن ادريس والعلامة لروية سعد القش

ومع عوده تستحب الصلاة في زوايا البيت ، وعلى الرحمة
 الحمراء . والطواف بالبيت واستلاء الأركان والمستحار والشرب
 من زمزم والحروح من باب الحنطين ، والدعاء ، والسجود مستقل
 القلة ، والدعاء والصدقة بتمر يشتر به بدرهم
 ومن المستحب التحصيب والرول بالمعمر على طريق المدينة
 وصلاة ركعتين به . والعزم على العود .

عن الصادق عليه السلام قال : أما أن في الفطر تكبيراً ولكنه مسنون . وكل من
 قال بذلك في الفطر قال سه في الأصحى ، فالعرف أحداث قول ثالث يرفع ما
 أجمع عليه .

ولنا في قول ابن الحبيد والمرضى والشيخ في الحمل والمصاح و من
 حمزة ، لوجه

١٥ - قوله تعالى « ولتكبروا لله على ما هديكم »^١ اللام فيه لفرض فيجب
 انقاع مراد الله تعالى ، ولأنه عبادة الذبح الواجب فيجب . والمرتد بالكسر هو
 المعهود ، وقال الطبرسي قل انه « الله اكبر على ما هداك »

٢٢ - شئ من الذكر في الأدم المعدودات وحب ولاشئ من الذكر غير
 المدعى بواجب فيجب الذكر المدعى . أما الصغرى فنقوله تعالى « وادكروا لله
 في أيام معدودات »^٢ والأمر للوجوب ، والأناام لمعدودات هي أيام التشريق

(١) لكافي ١٦٦/٤ . وجهه « ولكنه مسنون » . الفقه ٨/٢ .

(٢) سورة لقمة ١٨ .

(٣) سورة الفرق ٢٣ .

ومن المكروهات : المجاورة بمكة . والحج على الأبل المحلاة
ومع دور مكة من السكى ، وأن يرفع بناء فوق الكعبة .
والطواف بالمحاور بمكة أفضل من الصلاة للمقيم بالعكس .
واللواحق أربعة : -

(الاول) من أحدث وأحاط إلى الحرم لم يغم عليه حد بجنايته
ولا تعزير ، ويضيق عليه في المطعم والمشرب ليخرج ، ولو أحدث
في الحرم قوبل بما تقتضيه جنايته .

عبد كثير المفسرين ، وادعى عليه لنسخ في الخلاف الإجماع وأما الكرى
فالإجماع وبرو به محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام حيث سأله عن معنى
الآية قال : إنه التكبير في أيام التشريق .
« ٣ » - إن القول بالوجوب أحوط

وأحب عن الأول لأن المددود مرد فيدخل في العرض ، ولا سلم أنه عابه
في الدبح انو حب ، بل طاهره أنه عابه في السحر لانه أقرب ولو سلم مع
أنه المجهود ، لحوار أن يراد به معنى المعظم للأمر بسحر
وعن الثاني بالحمل على لفظ بوقه منه وس غيره
وعن ثالث معارضة نصه سراه . وأنه لا مع الاعتقاد لا بعيد ومعه قد
لا يتطابق فيكون خطأ .

قوله : ومن المكروهات المحاورة بمكة
هنا سؤال . مكة أشرف لنفاع لتطاف الروايات بذلك فلا يابس كراهة
المجاورة بها .

حوادث . الكراهية ليست باعتبارها بل باعتبار ذات أحرار ، وذكر
 وحده : « ١٦ » خوف الملافة وفيه الإحرام ، « ٢٣ » حذر ملاسته ليدب فان الدب
 بها أعظم ، قال الصادق عليه السلام . كل الظلم فيه الحاد حتى ضرب الحادم '
 قال : ولذلك كره الفقهاء سكى مكة ، « ٢٣ » ليدوم شوقه إليها ود أسرع خروجه
 منها ، ولهذا يفي الحروح منها عند قضاء لباسك . « ٤٤ » روي أن المقام بها
 يفي القلب .

هذا وقد روي من ماويه عن النافق سلبه السلام من جاور بمكة سنة عمر الله
 له دمه ولا غلسه ولكل من استعمله ولمسره ولحمرانه ديوت تسع سبب قد
 مضت ، وعصموا من كل سوء أربعين ومائة سنة^(١) .

وروي . أن الطاعم بمكة كالصائفة فما سواها . وصام يوم بمكة يعدل صيام
 سنة فيما سواها^(٢) .

ومن حم القرآن بمكة من جمعه إلى جمعه أو أقل أو أكثر كتب الله له من
 الأجر والحسنة من أول جمعة كاتب في الدنيا إلى آخر جمعة تكون وكذلك أن
 جمعه في سائر الأيام^(٣) .

والأصح استحباب المحاوره بها للوقوف من بهه بعدم هذه المحدورات ،
 وبه يجمع بين الروايات الدالة على الاستحباب والكراهية .

ومنهم من قال أن جاور للعادة استحب وأن جاور للتجارة كره ، وهو أيضاً
 جمع حسن بين الروايات .

(١) الكافي ٢/٤٠٧ ، الفقيه ٢/١٦٤ . التهذيب ٥/٤٢٠

(٢) الفقيه ٢/١٤٦ .

(الثاني) لو ترك الاحتجاج بربارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أجبروا على ذلك ، وإن كان ندباً لأنه جفاء .

(الثالث) للمدينة حرم . وحده من غير إلى وغير لا يعصد شجره .
ولا بأس بصيده . إلا ما صيد بين الحرطين .

(الرابع) يستحب الغسل لدخولها وزبيرة النبي صلى الله عليه وآله عليه
وآله وسلم استحساناً مؤكداً . وزيارة طمعة عليها صلوات الله والسلام
في الروضة و لائمة عليهم السلام ، سميع والصلاة بين المسر والقمر
وهو الروضة وأن يصام بها الأربعة ويومان بعده للحاجة وأن
يصلى ليلة الأربعاء عند اسطوانة أبي أمامة وليلة الخميس عند الاسطوانة
التي تلي مقام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والصلاة في المسجد
واتيان فور الشهداء خصوصاً قدر حمزة عليه السلام .

المقصد الثاني في العمرة

وهي واجبة في العمر مرة على كل مكلف بـ شرائط المعتمرة
في الحج .

وقد تجب بالذرة وشبهه وبالاستحجار والافساد

قوله : لو ترك الاحتجاج بربارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحبروا
على ذلك وإن كانت ندباً لأنه جفاء

لا يرب أن ربارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤكداً ، وهل يحبر الناس عليه
كما يجبرون على الحج وتركه ؟ قال الشيخ في الهدية وأقفي في الكافي نعم

وقال ابن ادريس لاجرون لا بها مذوبة ولا شيء من المدبوح يحتر على فعله
لو ترك .

وأجاب المصنف وعده بأن ترك الزيارة ملزوم للحجاء . لقوله صلى الله عليه
 وآله: من حج ولم يزرني فقد جفائي^١ . والحجاء له محرم فنكره واجب فيحتر
على تركه بفعل الزيارة .

وهي الجواب عندي نظر :

أما أولاً فلان ذلك مقتضى لوجوبها ، لان الوجوب وحرمة تعاكسان في
طريق النقيض فما حرم تركه وجب فعله وبالعكس . والفرص ايها يدب .
هذا خلف .

وأما ثانياً فلان قوله « من حج » الى آخره ليس كياً بل هو مهملة في قوة
الحرثية ، فلا يصدق كل من ترك زيارته « من » فقد جفاه فيحتر .

ان قلت : ان « من » من صيغ العموم فيفيد الكلية .

قلت : ذلك لا يسمع استعمالها في بعض لتقريبه و لدليل ، وما ليس كل من
ترك زيارته يكون جافياً له مجوار كون الترك بسبب غير ذلك .

والاولى في الجواب أن يسمع كبرى دليله ، فان ترك المدبوح أو آذنه بالاستهانة
يجبر على فعله . ولا شك أن اجتماع الحاج على ترك زيارته لا يعد مؤذناً بالاستهانة
بحرمه الشريف ومحل قره السيف فيحترن على زيارته .

ان قلت : الحبر عقاب ، وما يعاقب على تركه فهو واجب ، لان العقاب
على الترك لازم الوجوب .

قلت : الحبر عقاب دميوي ولازم الوجوب العقاب الاخرى وافتراقا .

(١) الكافي ٥٤٨/٤ . لقيه ٣٣٨/٢ . تهذيب ٤/٦ ، الوسائل ٢٦١/١٠ .

والموت ويدخل مكة عدا من يسكر والمريض .
 وأفعاله : ما يبيت البية ، ولا حرام ، والطواف ، وركعتاه ،
 والسعي ، وضوف النساء وركعتاه ، والتقصير أو الحلق .
 ونصح في جميع أيام سنة ، وأقصها رجب
 ومن أحرم بها في شهر الحج ودخل مكة . حار أن يسوي بها
 التمتع ، ويلزمه الدم .
 ويصح الاتماع إذا كان بين العمرتين شهر ، وقيل عشرة أيام .
 وقيل لا يكون في السنة الامرة واحدة ولم يقدر « علم
 الهدى » بينهما حداً .
 واستمتع بها بحريء عن الحمرة ونرم من ليس من حاضري

قوله : والموت ويدخل مكة

أما عوات فمما رتبته داعية الحج وكان قد أحرم وفاته الموقد فانه تحلل
 بعمره وسمى عمره الموت ، وفيه لدخول - أي الواجب - فيه لو لم يجب
 لم يجب بعمره معه وجوبها حيث نحسرى لانه لو دخل حج كفى ذلك في
 باحه دخوله

قوله : عدا من يسكر والمريض

ان أراد لحصر ممنوع يسقونها عن من دخل لفضل ما ح أو عصب احلال
 ولم يمس به شهر . وبالحسنه يودخل بعمره أساء ولا يجب عليه قضاء
 قوله : ويصح الاتماع اذا كان بين العمرتين شهر . وقيل عشرة أيام ،
 وقيل لا تكون في السنة الامرة واحدة ولم يقدر علم الهدى بينهما حداً
 لأول قول تشجع في انهاءه ، لرواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام

المسجد الحرام .

ولا تصح إلا أشهر الحج . وتعين فيها التقصير . ووجوبه له
لزمه شاة .

وليس فيها طواف النساء .

وأذا دخل مكة ممنعا كره له الخروج لأنه مرتبط بالحج
ولو خرج وعاد في شهره فلا حرج ، وكذا لو أخرجه الحج
وخرج بحيث إذا أرف أو قوف عبد الله عرفت
وأخرج لا كذلك وعاد في غير الشهر حدد عمره وجوا وتجمع
بالاخيرة دون الاولى

المقصد الثالث في الواجب . وهي ثلاثة

الاول - في الاحصار والصد

المصدود من منعه العدو وقد تأسى بالاحرام فصد بحرهديه
وأحل من كل شيء

ويتحقق الصد مع عدم التمكن من الوصول إلى مكة أو موافقين
بحيث لا طريق غير موصى الصد أو كان . لكن لا يسمه
ولا يسمه الحج الواجب مع صد ويسقط المصدوب

قال : كان علي عليه السلام يقول : لكل شهر عمرة^١ وعمرها من الروايات .
والثاني قوله في المصوط والجمل ، لرواه عيسى بن أبي حمزة عن أبي الحسن

وفي وجوب الهدى على المصدود قولان . أشبههما : الوجوب .
ولا يصح التحلل الا بالهدى ونية التحلل .

عليه السلام . يكن شهر عمره . قال . فبب يكون قل ؟ قال . تكون لكل عشرة
أيام عمرة^١ . وابن ابي حمزة قد تقدم كونه ملعونا .

والثالث لاس ابي عقيل ، لرواية عداة الله الحلي عن الصادق عليه السلام
وحميل بن دراج عن الدور عبه السلام قال . لا تكون في السنة عمرة^٢ وهو
محمول على المنع بها ، فانها لا تكون في السنة الاعمره واحدة .

و رابع قول المرتضى وسائر و اس ادريس ، بقول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم . لعمره لى العمرة كفارة لما سها^٣ . ولم يقدر سسه ولا شهرا
ولا أقل ولا أكثر .

واحقيق عدي بهم ان أرادوا بهذا التحديد هي الصحة فهو موسوع . والحق
ما قاله المرتضى ، للاصل ولعدم دلالة الروايات على خلافه . وان أرادوا هي
الوجوب فكذلك لعدم الغرض بوجوب عمرة في كل شهر أو عشرة أو سنة ولا صلا
عدم بوجوب . وان أرادوا هي الاستصحاب فالقول ما قاله الشيخ في النهاية
وهو لشهر . سعى تأكد لاستصحاب ، وذلك لا يسمع من صاحبها فله واستصحابه .
قوله : وفي وجوب الهدى على المصدود قولان أشبههما الوجوب
قال ابن ادريس لا يجب للاصل ولان الآية مخصوصة بالمحصر .

أجيب بأن الأصل معارض ، لأحيط . والآية لا يسمع من وجوبه على

(١) الكافي ٥/٤٣٤ . التهذيب ٥/٤٣٤ الفقيه ٢/٢٧٨ و صدره في ٢٣٩ .

(٢) التهذيب ٥/٢٣٥

(٣) مس ابن ماجة ٢/٩٦٤ . مس ترمذي ٣/٢٧٢ و بهد للعمرة لى العمرة تكفر

ما بينهما : البخاري - انظر شرح الكرماني ٢/٩

وهل يسقط الهدى لو شرط حله حيث حسمه ؟ فيه قولان . أظهرهما :
أنه لا يسقط .

وفائدة الاشتراط حوار التحلل من غير موقع .
وفي إخراج هدى السياق عن هدى التحلل قولان . أشهرهما :
أنه يجزى .

غير المحصر . وهل النية وأداءه والمصنف وعلامة بالرحوب
واحتج على ذلك بعض العلماء من بلامه مصنف يدي وحب لأحرام
والدليل على سقوطه عن المحصر لسي « ص » ما صدره من كون
بالحدود . معروا حل ورجع إلى بلامه وقال حدود عني فتجب
متابعته

وهو نظر ، لأن كون الأحرام موصفاً يدي مطلقاً ممنوعاً ولا يوجب الهدى
عنى من فاته لحج ويحل بمصره بحر « ص » يدي لا يدل على وجوبه
الاعلى قول من يحمل مجرد فاته دلالة على الرحوب . وهو خلاف معنى
وقوله « حدودا عني » . لا يبعد . وجوب لأحد مكر ما فاته . والرم
بشي الاستصحاب والمحصر لما استدل بها في الرحوب . وهو مسوخ . فـ د
لأولى التمسك في الرحوب بالأحرام . والأحرام مع بلامه على وجوبه وحلاف
الواحد غير قادح .

قوله : وهل يسقط الهدى لو شرط حله حيث حسمه . إلى آخره
نقدم القول في ذلك وأن الحق عدم السقوط .
قوله : وفي إخراج هدى السياق عن هدى التحلل قولان أشهرهما
أنه يجزى

قال ابن رونة بعدم الإخراج وقوله المعجلي . وقال الشيخ وإنه بالأحرام

والبحث في المعتمر - اذا صد عن مكة - كالدخول في المحاح .
والمحصر هو الذي يمنعه المرض .
وهو يبحث هديه لو لم يكن ساق .

ولو ساق اقتصر على هدي السياق . ولا يحل حتى يبلغ الهدى
محلّه ، وهو « منى » ان كان حاجاً ، و « مكة » ان كان معتمراً .

فهاك يقصر ويحل الا من النساء ، حتى يدبح في القابل . ان
كان واجباً ، أو يطاف عنه للنساء ان كان بدناً .

ولو بان أن هديه لم يدبح . لم يبطل تحلله ، ويدبح في القابل .
وهل يمكك عما يمكك عنه المحرم ؟ الوحه . لا .

ولو أحصر فبعث ثم زال العارض التحق . فان أدرك أحد

واختاره المصنف لقوله تعالى « فان أحصرهم فما استبرم من الهدى » ، وهذا
مستبرم فيكون مجزياً .

والاقوى ما قاله ابن الحيد و ختاره العلامة ، وهو أنه ان كان هدي السياق
واجباً عليه بسبب ما لا يحري نفس و حوته بسبب غير المحصر والصد ، ومع تعدد
الاسباب فتعدد المسبات ، وان لم يكن واجباً بسبب ما أخرأ لقائه على ملكه
ولظاهر الآية .

قوله : ولو بان أن هديه لم يدبح لم يبطل تحلله ويدبح في القابل ،
وهل يمكك عما يمكك عنه المحرم ؟ الوحه لا
أي هل يمكك هذا الذي طهر له أن هديه لم يدبح عنه عما يحسنه المحرم

(١) سورة البقرة : ١٩٦

الموقفين صح حجه . وان قاتاه . تحلى بعمرة .

ويقضى الحج ان كان واجباً : ولا ندباً .

والمعتمر يقضى عمرته عند روال الماع . وقيل . هي اشهر الداخل .

وقيل لو أحصر القارن حج في القابل قساراً وهو على الافضل

لوي القابل أم لا ؟ قال الشيخ في الهبة والتهديت نعم ثبت لروايه معاوية بن
عمار عن الصادق عليه السلام قال انصف وان درس لانست لحكم
الشارع بحمله وليس يحرم فلا يحرم عليه المنحط وجماع وعرضها . وليس
في الحرم فلا يحرم عليه الصيد .

وهو أقوى . نعم سحبته الامساك وعنه يحمل الروايه المذكوره كونه
من الصحاح .

قوله : وقيل في الشهر الداخل

ثاني قول الشيخ في الهبة : شيء من قبل ما يكون من العمر من شهر
والاول . وهو فضاؤها عند روال الماع . فورد في تهديت . لمارواد صفوان
عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام . ان الحرس عنه السلام خرج معمر
فمرض في الطريق فباع عبدا عنه . ففخرج في ضلله فذركه . فباسده فحجرها
وحلق رأسه ورده الى لمدته . فلما برئ من وجعه اعمره . وفيه دلالة على قول
المرتضى من بغي التحديد بين العرس . والعجب من ابن ادريس قال بقول
المرتضى وتابع الشيخها .

قوله : ولو أحصر القارن حج في القابل قارناً وهو على الافضل

(١) الكافي ٤/٣٦٩ ، التهذيب ٥/٤٢١ ، ٢٣ . ٦٠ . خلاف بينهما

(٢) التهذيب ٥/٤٢١ ، الكافي ٤/٣٦٩

الا أن يكون القرآن متعيناً بوجه .

وروي استحباب بعث الهدى ، والمواعدة لأشعره . وتقليده
واحتساب ما يحتمسه المحرم . وقت المواعدة . حتى يبلغ محله .
ولا يلبي لكن يكفر لو أنى مما يكفر له المحرم استحباباً .

عائيل هو النسخ وابن حمزة . تمسكاً برواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه
السلام وابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام : يدخل بمثل ما خرج منه .
وقال ابن ادريس يدخل بمأشاة من يمنع نوران أو افراد لأن يكون القرآن
مضبب . واحارده المصنف والعلاء . وغلبه بحمل الرواية .

قوله: روي استحباب بعث الهدى والمواعدة لأشعاره وتقليده واجتناب
ما يحتمسه المحرم وقت المواعدة حتى يبلغ محله . ولا يلبي لكن يكفر لو أنى
بما يكفر له المحرم استحباباً

ول بعض العلماء وبعض الفضلاء ممن اعنى بهذا الكتاب : ان هذه روايه
الحسين بن سعيد عن حماد عن زرعة قال سأله عنه السلام عن رجل أحصر في
الحج قال فليست بهذه اذا كان مع أصحابه ومن ساء لحر وانما عليه
ان يعدهم لذلك يوماً^(١) .

وهذا سيؤيدهما في شرح كلام المصنف . بل نحقق كلام المصنف ليس
عن المحصرون بل هدي . بل به يجب سداد لمن عوفي أفق من الافاق بعث
هدي والمواعدة لأشعاره . الى آخر الكلام . كما روي أن علياً عليه السلام
راى عاص كايا يفتاك هديهما من المدينة ثم يتجروا . وبعثاها من أفق من

(١) التهذيب ٤٢٣/٥ . روضة المتقين ٢١٠/٥

(٢) التهذيب ٤٢٣/٥

الثاني - في الصيد ، وهو الحيوان المحلل الممتنع .
ولا يحرم صيد البحر وهو ما يبض ويفرخ فيه ، ولا الدجاج
الحشى .

ولابأس بقتل الحية والعقرب والتمارة . ورمى العراب والمداة

الافق وواعد أصحابهما . فقد هما واشتارهما يوما معلوما ثم بمسكا عن كل ما
بمسك عنه المحرم وبحسب كل ما بحسب منه لا يشئ لاسي ، وروى ذلك عن
عبدالله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام . رواد الصدوق في العقه
والشيخ في التهذيب^(١) وكذا عن معدوبة ابن همار عن الصادق عليه السلام^(٢) .
واقبأ بذلك وتابعهما القاضي .

بعم متع ذلك امن ادريس لانه من اثمار الاحاد وهو حطامه . فان
قوى الجماعة امدكورين كاف في لمشروعه . مع ما رووه من الرويات
الدالة عليه .

قوله : الثاني في الصيد وهو الحيوان المحلل الممتنع ولا يحرم صيد البحر
وهو ما يبض ويفرخ فيه

لاشك أن تعريف الشيء إنما هو بحسب الثبت على العلم به ، والمباحث
ها على معرفة الصداقما هو ، عاين بحسبه سنى لمحررم في حبح أو عمره . وحسب
تعريفه له بأنه لحيوان المحلل الممتنع مطور فيه . لانه يحظر بالمحلل عن
المحررم منهم منه عدم بحرية المحرم . وهو خلاف ما ذكره من بحريم الثعلب
والارنب والضب واليربوع والقنفذ والزبور ، بل خلاف ما قال غيره ، فان

(١) التهذيب ٤/٢٤٤

(٢) الفقيه ٢/٣٠٦

الحلبي حرم قتل جميع الحيوان عالم يكن حبة أو غنماً أو فارة أو غراباً ولم يذكر له فداء .

وقوله : الممتنع

فه أيضاً تساهل ، وإن مراد ما هو ممتنع بالأصالة ولا لحرم النعم والحيل المستوحشة . وليس كذلك ، فكان ينبغي أن يقيد بها .

هذا ولما كان مراده بالتصيد ، الحرء على المحرم أو في الحرم إما هو البري لأعبر ، فذكر السحري وعرفه بقوله « وحرم تبص وبعرج فيه » أي في الحر فبطل من ذلك معرفة البري وهو مبني وبعرج في سره لأن تعريف حد الصديق صد تعريف الآخر .

ومررت بقولنا « ما تبص وبعرج فيه » أنه لا يحصل له التبص والأفراح لاقه . والطوان كان لاره الماء فإنه يرى لعدو تبصه فيه ، وكذا الحراد يرى أيضاً لأنه لا يبعث في الماء .

فروع :

(الاول) لو استحسن ليرحمي منه لم يسمع لانه خرج عن التحريم ، وكذا لا يهي لو استوحش وامتنع لم يخرج عن الاباحة

(الثاني) لو كان من محرم على المحرم ومحلل له روعي الاسم ، وإن صدق المحلل فمحلل وإن صدق المحرم فمحرم ولو امتنع فمحلل أصلاً المحلل والبراءة ، لكن الاحتياط يقتضي التحريم فهو أولى

(الثالث) لا يحرم الدجاج وإن كان حشياً ، ولا يجوز قتل العذاة^(١) والغراب

(١) في المصاح : العذاة مهموزة مثل عنة : طائر عيث والمجمع العذاة بحدف الهاء وحدان أيضاً مثل غزالان

ولا كفارة في قتل السباع .

وروى في الاسد كيش اذا لم يرده . وفيها ضعف .

ولا كفارة في قتل الرسول خطأ . وفي قتله عمداً صدقة شيء
من طعام .

ويحوز شراء القمارى والدرسى . واحراجها من مكة لاذبحها .

وانما يحرم على المحرم صيد البر ،

وينقسم قسمين :

الاول . ما لكفارته بدل على الخصوص . وهو خمسة

(الاول) العامة . وفي قتلها مدنة . فان لم يجد فص ثمن المدنة

على البر وأطعم ستين مسكياً كل مسكين مدين

ولا يازمه ما زاد عن ستين ، ولا ما زاد عن قيمتها

فان لم يجد . صام عن كل مدين يوماً فان عجز صام ثمانية

عشر يوماً .

(الثاني) في بقرة الوحش ، بقرة أهلية .

بل الجائز رميها لاهير .

قوله : ولا كفارة في قتل السباع ، وروى في الاسد كيش (١) اذا لم

يرده ، وفيها ضعف

لاول قول لنسخ في المسود وبن درس ، والثاني قوله في الهابة وان

(١) الوسائل ٢٣٤/٩

فان لم يجد أطعم ثلاثين مسكياً . كل مسكين مدين .

ولو كانت قيمة الفقرة أقل اقتصر على قيمتها .

فان لم يجد صام عن كل مسكين يوماً .

فان عجز صام تسعة أيام .

وكذا الحكم في حمار الوحش على الأشهر .

(الثالث) الظبي ، وفيه شاة .

فان لم يجد فص ثمن الشاة عني البر وأطعم عشرة . كل مسكين

مدين . ولو قصرت قيمتها اقتصر عليها .

فان لم يجد صام عن كل مسكين يوماً فان عجز صام ثلاثة أيام .

حمرد : ووجه تصف أن رويها بوسعيد المكارى وهو فاسد المفيدة ، و

صحت حملت على الاستحباب .

قوله : وكذا الحكم في حمار الوحش على الأشهر

قال الصدوق في بحار مدينة بوابه بن نصر صحيحاً ، وحبر ابن الحميد

سهم وس حمرد فهو مصنف ، وكذا الحكم « يريد به وجوب لفرد » .

ومع العجز الاطعام ، ومع العجز الصيام المذكور .

قوائد :

(الأولى) قال الحميد في إقامته و لفرد والحمار ان في صغارها من صغار

الابل في سن لعمه ومن صغار لفرد في سن لفرد أو حمرد .

(١) الفقيه ٢ / ٢٣٣ ، الكافي ٤ / ٢٨٥ ، الوسائل ٩ / ١٨٣

والإبدال في الأقسام الثلاثة على التخيير . وقيل : على الترتيب
وهو أظهر .

(الثابتة) قل في الحلاف يصوم عن كل مد يوما في العامة والقره . وقال
الحسبي مع العجر عن ابن بصدق ببيعة بن عكرصها عبي لير .
(ثالثه) المماناة المذكورة في قوله تعالى «فحر» مثل ما قل من الهم^١
ان يزيد بها نوعا فليس الحمار من نوع لفرده ، وكذا ان يزيد الشخصيه
فلا يكون الحمار محاله مثل الهم لأن يراى في الحنة والحلقة فيكون الحمار
له مثل ، ولذلك اختلف الاصحاب في رسم لمصنف القول فيه الى لشهره
قوله : **والإبدال في الأقسام الثلاثة على التخيير وقيل على الترتيب**
وهو الاظهر

الاول قول الشرح في الحامل والحلاف وبن ادريس لعونه عيسى «فحر»
مثل ما قل من الهم بحكم به وواعده منكم هداه ابع الكفه أو كدره معام
مسكن أو عدل ذلك صدمه^٢ ونقطه أو وصفت لاحد شمس بحسرا
و ثاني قوله في المسوط والمرضى والمفد و بن بويه وابن ابي عمير
والثقي . لرواية ابن محبوب عن ابن رتابة عن ابي عسده عن الصادق عليه السلام^٣ .
قل امرئضى يحور عدول عن صاهر القرآن للدلالة . كما عدلنا في قوله
«يكنحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع»^٤ عن عدول الواو وهو
الجمعية الى التخيير .

(١) من الشيء قصا فرفه فافهم وفي الخبرين «لا يصوم من حولك»

(٢) سورة المائدة ٩٥

(٣) التكمي ٣٨٧/٤ ، التهذيب ٣٤١/٥ ، ابواب ١٨٣/٩

(٤) سورة النساء : ٣

وفي الثعلب والارنب شاة . وقيل اسدل فيهما كالطلي
 (الرابع) في ببص السهم اذ تحرك المرح . فذلك بيضة بكرة
 وان لم يحرك أرسل فحولة الامل في اثاث بعدد الببص فما
 نتج كان هدياً للميت .
 فان عجز فعن كل بيضة شاة . فان عجز فاطعم عشرة مساكين .
 فان عجز صام ثلاثة أيام .

وقه نظر لما سمع أنه عدول عن تعدد من عدول عن نص وهو عبر
 حائر ، لأن بطله «أو» يحمل أربع حدهم ظهر وهو التحير من هو بصل
 في التحير كما دل عليه العرفه سيما لكن سمع وجود الدلالة الموحه
 لعدول عن الظاهر لحوادث براد بالعرفه في الرواية لا فصله لا لوجوب
 وسجيرة في الآية لا في نصه اسريب وكذا يقول في آية لكاح ، لأن
 الواو وان فتصحب الجمع لكن في تحكيم لافي ارمان . كما يقول «رأيت ريداً»
 في مقدار والكثرة والبصرة ومع اسماء الجمع في الرؤية في رمان واحد .
 كذلك الجمع بين المرئس وثلاث والأربع في حكم لكاح في أمره متعقبة
 لافي حكم واحد . فاذا القول بالتحير أقوى .

قوله : وفي الثعلب والارنب شاة

هذا ما لا علم به حلال

قوله : وقيل البديل فيهما كالطلي

قد قول الثلاثة ، وكأن يصف له بوجهه وسلا ويمكن أن يحسب له بأن
 لمقصي لوجوب لندن في الطلي وجوب حراء شاة مع مقدار . وهو حاصل
 في الثعلب والارنب . فوجب فيهما أيضاً البديل عملاً بوجود التقصي

(الحاء - س) في بيض القطاة واقبج اذا تحرك المرح ، من صفة ،
الغنم .

وهي رواية ، عن البيضة محاص من الغنم .
وان لم يتحرك أرسل فحولة الغنم في اناث بعدد البيض . فما
نتج كان هدياً .

وهي هذا نظر ، لانه عين القياس وهو ليس مدهنا
ومهم من حنج لمرو به اني شبيهه عن اصادق عليه السلام فل اد اصاب
المحرم الصدف ولم يعد مكروم موصفه بذي اصاب فيه لقصه قوم حراة من
الغنم درهم ثم قوت الدراهم صدم لكل مسكن نصف صاع ، وان لم يقدر
على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً^١
قوله : في بيض القطاة والقبج^٢ اذا تحرك المرح من صغار الغنم وفي
رواية عن البيضة مخاض من الغنم

الرواية عن سليمان بن خالد في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال :
من اصاب بيضه [قطاة] فدلته محاص من غنم^٣ وحملها الشبح على كون
الفرخ متحركاً .

وروي هذا سليمان أيضاً ومعبور بن حازم في الصحيح عن الصادق عليه
السلام فلا سألاد عن محرم وطىء بيض لقطاة فشده . قال : يرسل الفحل

(١) مرث قيل هذا

(٢) اقبح : الحجل ، الواحدة قبجة مثل تمر وتمررة . وتقع على الذكر والانثى ،

فان قيل يقرب احتصن بالذكر

(٣) التهذيب ٥/٣٥٧ ، الوسائل ٩/٢١٧

ولو عجز كان فيه ، ما في بيض النعم .

الثاني : ما لا يدل لعديته ، وهو خمسة :

الحمام ،

في مثل عدد النقص من النعم كما يرسل المحل في عدة بيض من الأدل .^١ ومحل
الشيخ الأولى على كون الفرح محرراً والثانية على كونه غير محرر جميعاً بينهما .
وأما ما ذكره المصنف مدله رواية سليمان بن خالد في تصحيح عن الصادق
عليه السلام في كتاب علي عليه السلام في نفس الطهارة بكاره من النعم^٢ . فإن
قصد المصنف أن كل بيضة صغيراً من صغار النعم فالمحذرة فيه وليس رواية
المحاضر بوجه واحد ، وإن قصد أن البيض مطلقاً ولو كسراً من صغار النعم
وهو الطاهر فالمحذرة بوجهين .

وأما ابن دريس وابن حمزة فهما اشبح في لزوم المحض في كل بيضة
إلا ابن دريس لا . لمراد بالمحض كما يمكن أن يكون ماحضاً لا لماحض
أي الحامل بالفعل ، واختاره العلامة .

قوله : ولو عجز كان فيه ما في بيض النعم

يرد أن مع عجزه عن إرسال يكون عليه عن كل بيضة شاة كما في العام
وهو قول الشيخ وابن إدريس قال : ولا تسع ذلك إذا قام عليه الدليل .

وقد المبيد مع بحر فعله لخل بيضة شاة ، فإن لم يجد أطعم عن كل بيضة
عشره مائة . فإن لم يجد صام عن كل بيضة ثلاثة أيام

(١) التهذيب ٣٥٦/٥ ، الوسائل ١١٨/٩

(٢) التلخيص ٣٨٩/٤ ، التهذيب ٣٥٥/٥ ، الوسائل ٢١٧/٩

(٣) في المصباح والقاموس : المحض وجع الولادة . ومحض المرأة وكل حامل
دنا ولادتها وأخذها الطلق ، فهي ماخص بغيرها .

وهو كل طائر يهدر ويعب الماء . وقيل : كل مطوق .
 وبزوم المحرم في قتل الواحد شاة . وفي فرخها حمل ، وفي
 بيضها درهم .
 وعلى المحل فيها درهم . وفي فرخها نصف درهم ، وفي بيضها
 ربع درهم .
 ولو كان محرماً في الحرم اجتمع عليه الامران كما رثان
 ويستوى فيه الاهلي وحمام الحرم ، غير ان حمام الحرم يشتري
 بقيمته علماً لحمامه .
 وفي الفطاة حمل قد عظم ورعى الشجر ، وكذا في الدراح وشبههما .

وفيه اشكال ، لان الفطاة نعسه لا يريد جراؤه عن الحمل ، وفرخه أضعف منه
 والمنحرك في لئس أضعف من اعرح ، وعمر المنحرك أضعف من المنحرك ،
 فكيف بصور في حكمه اشرع أن يكون وءاء ما هو أضعف مراتب أقوى من
 هءاء الأقوى بمراتب .

فان قلت : روى مسلم بن داود عن الصادق عليه السلام قال : في كتاب
 عني عنه السلام في بصر الفطاة كدرة مثل ما في بصر الماء
 قلت : لتمثيل في أصل الكدرة لا يقضي المثلية في القدر
 وقال ابن حمزة : وب عجر عن لارسن تصدق عن كل بيضة فطاة بدرهم
 ولم يفت له على مسته .

قوله : وهو كل طائر يهدر ويعب الماء . وقيل كل مطوق
 هدر الحمام هدير أي صوب ، وهدر العبر أي رد صوته في حجرة .

وفي رواية دم .

وفي الصب حدى . وكذا في القمعة واليربوع .

وفي العصمور مد من طعام . وكذا في القمرة والصخرة

وفي الحراد كف من صعام . وكذا في القملة يبقها عن جسده

وكذا قيل في قتل [الشاة]

والعب ' شرب الماء من غير مص . وفي الحديث « انكأ من العب »^١
أي وجع الكبد . قال الجوهري : الحمام يشرب لباء عاكما بعب الدواب .
وأما القول لمحكى فذكره الجوهري عن العرب . قال : ويقع على الذكر
ولا يئى لان الهاء بما دخلت على أنه واحد من جنس لا التانيث . قال : وعند
العامه « بها الدواحر فقط » الواحد : حمامه . قال الأموي : والدواحر التي يستخرج
في البوت^٢ .

قوله : وفي رواية دم

هي ما رواه سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام : ان في كتاب علي
عليه السلام : من أصاب قطاة أو حمامة أو ذراجه أو نظره من فعله دم^٣ .

قوله : وكذا قيل في قتل العظاة هـ

- (١) عب الماء عما من باب قتل : شربه من غير تنفس ، وعب الحمام : شربه من غير
من كب تشرب الدواب . وأما باقي الطير فانها تصوره جرعا بعد جرح
- (٢) المسحاسن : ٤٧٢ وفيه : مصوا الماء مصا ولا تمره ع فانه يأخذ منه الكبد .
- (٣) ذجن بالكان ذجنا من جات قتل وذجونا : اقام به . وأدجن بالالف مثله ، ومنه
قيل لما يألف الميوت من الشاة والحمام ونحوه ذواجن ، وقد قيل ذاجنة بالهاء .
- (٤) الكافي ٢/ ٤٩٠ ، التهذيب ٥/ ٣٤٤ ، الوسائل ٩٠/ ٩
- (هـ) في المختصر النافع المطبوع بستر « لثاء » بدل « العظاة » وجعلها بين القوسين
هكذا [الشاة] .

ولو كان الحراد كثيراً فدم شاة .

ولو لم يمكن التحرر منه فلا ثم ولا كفارة

ثم أسباب الضمان : اما مباشرة . واما امساك . واما تسب .

اما المباشرة ، فمن قتل صيداً صممه ، ولو أكنه . أو شيئاً منه

لزمه فداء آخر . وكذا لو أكل ما دبح في الحبل ، ولو دبحه المحل

ولو أصابه ولم يؤثر فيه فلا فدية .

وفي يديه كمال القصة وكذا في رجله . وفي فريسه نصف قيمة .

وأوجرحه أو كسر رجله أو يده ورآه سوياً فربيع الفداء .

ولو جهل حاله ففداء كامل ،

قوله الشيخ في التهذيب و لصدور في من لا يحضره الفقه والمقتع سنناً

الى رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال قتل محرم قتل قطاه

قال كف من صعد . وقال ابن أحمد كف من تمر أو طعام

قوله : لو جهل حاله ففداء كامل

لان الاصل تورب التراب عليه وعدم بره خلاف الأصل ، فتورجحه

عدم تورب التراب على استبراه تورجح خلاف الأصل ولا تعذر صدق أصالة براءة

الذمة ، لان أصل البراءة أضعف من أصل تورب التراب على السب ، وذلك

لان دمه المسب لى المسب على من الوجوب وأصل تورب التراب على عدم

(١) التهذيب ٥/ ٢٤٥ ، المقتع : ٢٩ وفيهما «عنه» قال في المصباح : المعدلة

بالمدة اهل المالية على حلقة سام ابرص ، والمطوية لغة تمم . جمع . دس خطاه والثانية

صغريات

قيل : وكذا لو لم يعلم حاله ، أثرفيه أم لا .

وقيل في كسر يد العرّال نصف قيمته ، وفي كل واحدة ربع ،
وفي المستند ضعف .

الأصلي وهو من محسب استمراره ، ولا يقال من الأصول على أن خلاف الأصل
إذا ثبت منه ضرره لأصل ومطل حكمه الأصل الذي نحالعه .

قوله : قيل وكذا لو لم يعلم أثرفيه أم لا

أو رمى صدأ فاما أن يعلم الأصابة والتأثير فلا كلام في صماه . ولم
الأصابة ويجهل التأثير ، فهذا قال الشيخ في نهاية النقص ، واستصعبه المصنف
لعدم وقوفه على مستنده ولإصالة عدم التأثير .

وليس أن يقول : أو يحقق لأصابه وسلك في التأثير يسي على التأثير ويصمه
لأن أصالة عدم التأثير على تقدير الشك في أصابه لأعلى تقدير لمين فيها ، وأقل
مراتب التأثير لحراجه وحرجه يسلم وحبوب ربع الفداء ، ولما تقدم في
المسألة السابقة .

أو يعلم الأصابة ويتحقق عدم التأثير فهذا لا يصح فلا كلام ، ولا يعلم الأصابة
فهذا أيضا لا يصح لأصالة مראה الدمه وعدم أصابه وقال العصي عليه الفداء
وليس بشيء .

قوله : وقيل في كسر يد العرّال نصف قيمته

وفي يديه كمال مسحة وكذا في رجله . وفي ثوبه نصف قيمته . وفي كل
وحدة ربع . وفي السد ضعف . قال الشيخ لرواه سماعه عن أبي بصير .

(١) النهاية ٢٢٨ ، قال فيه : من لم يعلم هل ثوبه أو لا يوصى على وجهه كان عليه
الفداء .

(٢) التهذيب ٢/٣٨٧ ، الوسائل ٩/٢٢٢

ولو اشترك جماعة في قتله لزم كل واحدة منهم فداء .
ولو ضرب طيراً على الارض فقتله لزمه ثلاث قيم
وقال الشيخ : دم وقيمتان :
ولو شرب لبن ظبية ، لزمه دم وقيمة اللبن .
وأما اليد : فإذا أحرم ومعه صيد زال عنه ملكه ووجب ارساله .
ولو تلف قبل الارسال ضمنه .
ولو كان الصيد نائباً عنه لم يحرج عن ملكه .
ولو أمسكه محرم في الحل ودسجه مثله لزم كلا منهما فداء .
ولو كان أحدهم محل ، ضمنه المحرم .
وما يصيده المحرم في الحل . لا يحرم على المحل
وأما النسب . فإذا أعلق على حماء وفراخ وبيض . ضمن
بالاعلاق .
الحمامة شاة . والفرخ بحمل . والبيضة بدرهم . ولو أعلق
قبل احرامه ضمن الحمامة بدرهم . والفرخ بنصف . والبيضة بربع .

وضعف السد بساعة لانه واقفي .
وقال علي بن بابويه والمفيد وسلاوي كسرقوه تصدق بشيء ، وقال العلامة
عليه الارش لانه جملة مميبا . وهو حسن .
قوله : ولو ضرب طيراً على الارض فقتله لزمه ثلاث قيم ، وقال الشيخ
دم وقيمتان
أما الاول فلرواه معاوية بن عمار عن الصادق عنه السلام في محرم صطد

وشرط الشيخ مع الاغلاق الهلاك .

طبراني حرره ضرب به الارض فضله . قال عليه ثلاث قيمات^١
وما ورد مسح^٢ ولم يوجد له مسد ، لكن العلامة في القواعد^٣ بعد في
ذلك موجب . و منه لكونه محرم في الحرم فجميع على القداء والدمية ،
أما اقيه لأخرى ولاستصفاره اياه في الحرم .

وقال المصنف في السرائع^٤ : ومن ضرب بطير على الارض كان سله دم
وفيها للحرم وأخرى لاستصفاره اياه . فان جعلنا لصبر رجلاً الى الحرم والرم
أن المحل في الحرم د ضرب بطير على لأرض بدمه فمقتل ، وان جعلناه
رجلاً في لطير بدم لمحرم في المحل أن يكون عنه دء وقسمان .

وهو بعدى الى غير لطير كالطبي^٥ اشكال من عدم الحس وأصلة البراءة ،
ومن حصول العلة المقتضية .

قوله : وشرط الشيخ هـ مع الاغلاق الهلاك

بسه الى الشيخ استصافاً له ، بل المشهور أن نفس الاغلاق موجب للصمان
لأن إطلاقها سليمة ، وعليه الدعوى

(١) التهديب ٥/ ٣٧٠ ، لرسائل ٩/ ٢٤٢ ، ١٠ عدم الجبر : قيمة لأحراره وفيها للحرم
وقيمة لاستصفاره اياه

(٢) النهاية : ٢٢٦ . قال فيه : ومن ضرب بطير على الارض وهو محرم في الحرم
فقتله كان عليه دم وقسمان

(٣) القواعد البحث الثاني من المطلب الاول من الفصل الثالث في الكفارات من
كتاب الحج .

(٤) السرائع ١/ ٨٠

(٥) النهاية : ٢٢٤

وقيل : اذا نفر حمام الحرم ولم يعد فعن كل طير شاة .

ولو عاد فعن الجميع شاة .

ولو رمى اثنين فأصاب أحدهما ، ضمن كل واحد منهما فداء .

واو أو قد جماعة رءاً فحترق فيها حمامة أو شيهها ، أرمهم ودام .

ولو قصدوا ذلك ، لزم كل واحد فداء .

ولو دل على صيد ، أو أعري كلبه فقتل ، ضمنه .

ومن أحكام الصيد مسائل :

(الاولى) ما يدره المحرم في الحل ، والمحل في الحرم .

يحتملان على المحرم في الحرم ما لم يبيع بدة

قوله : وقيل اذا نفر حمام الحرم ولم يعد فعن كل طير شاة ولو عاد فعن

الجميع شاة

فائل هو الشاهد ' واسدعها . دل في الهدى ' لم ' أحد به حديثاً

مستدا ، وإنما ذكره عني من ، بوه في رسالته . والمصنف حب لم يحد دللا

له أسده الى قائله .

وهل اس لحسد لكل طير سبع قسمه . دل العلامة ' بريداد رجعت لايها

اذا لم يرجع كال كالملف فيكون عليه عن كل واحد شاة

وهنا فروع :

(الاول) لو كانت واحدة فعادت يحمل ثبوت الشاة ، لصديق اسم الحمام

(١) النهاية : ٢٢٤ ، المقعة : ٦٩

(٢) التهذيب ٥ / ٣٥٠

(٣) المختلف ٢ / ١٦٠

(الثانية) يضمن الصيد بقتله عمداً أو سهواً أو جهلاً .

وإذا تكرر خطأ دائماً ، ضمن .

ولو تكرر عمداً . فهي ضمانه في الثانية روايتان . أشهرهما :

أنه لا يضمن .

إذا هو اسم حسن ويضمن لأشئ ، ولا يسدوى بفساد حال لأتلاف وعدمه وهو
ينافي بحكمة الشارع .

(الثاني) لو شك في المدد سى على المبيع . وهو الأقل لأصله براه الدمة

من الرائد . ولو شك في العود فكيف عدمه فصم كل واحدة شاة

(الثالث) لا شرط كون العود بعله ، بل حصول العود كاف بأي سبب كان .

(الرابع) هل يجب الفداء والقبض على المحرم في الحرم مع التعبير سواء

حصل العود أولاً ، أم بغيره عدم التخصيص . ومن أن السفسر اتلاف به .

(خامس) هل يستحب لحكم في سفسر فداء وغيره ، أم لا ؟ فيه نظر من

عدم نفس ولاصة الرائد وضعف التمسك ، بقول النسخ لم أحده حديثاً ،

ومن قصد الفاعل وتزيل التعبير منزلة الاتلاف .

قوله : الثانية يضمن الصيد بقتله عمداً أو سهواً أو جهلاً ، وإذا تكرر خطأ

دائماً ضمن . ولو تكرر عمداً فهي ضمانه في الثانية روايتان

والتكرر قصد خطأ لأحلاف في تكرار تكفاره معه . وإنما لأحلاف في

التكرر عمداً . فقال يسبح في الهابة والصدوق في المصع والمعد والندسي لا

تكرر . قوله تعالى « ومن شاء فسليم الله منه » جعل مجازاة العود لانتقام

ولم يوجب غير ذلك . فسعي عملاً لأصل السالم ، وترويه عن أبي عمير في

الصحيح عن الصادق عليه السلام : « وان كاتب مرسله فهي حجة لاحكام الاصحاب على العمل بمراسيله . »

وقال الشيخ في المبسوط والحلاف وان ادريس والظاهر من كلام المرفضي تكرار الكفارة لوجوه :

(الاول) وجود المعصية وعده المعاصي أما لأول قوله تعالى : « ومن قتل مكم مبعداً فجاء مثل ما قيل » الآية ساو لانداء و تكرار لعموم لصيغته ، وأما الثاني فانه ليس الاقوله « من عذبه الله منه » وهو غير صالح لذلك ، لعدم المساواة بين الانتقام ووجوب الجزاء .

(الثاني) روي عن ابي عمر في الصحيح عن الصادق عليه السلام قل . « كنت له » محرم أصاب صدا قال عليه الكفارة قلت . « فانه عاد » قال عليه كلما عاد كفارة^(١) . وترك الاستفصال يدل على عموم المقال في العمد والخطأ . (الثالث) في حقه معاونه بن عمر عن الصادق عليه السلام أيضاً عليه الكفارة في كلما أصاب^(٢) .

واعلم ان لصيغته الأولى - وهي قوله « من عذبه » - عامة بحسب الأشخاص والثانية التي هي روي عن بن عمر عامة بحسب الأركان . والثالثة في حقه معاونه بن عمر عامة بحسب الأحوال ان كانت مصدرية وبحسب أشخاص الصدا ان كانت موصولة أو موصوفة . ولأولى تكرار . لانه اذا جرت التكرار في الخطأ كان بالأولى وجوبه في العمد كحرقه بضرب لحرقه لتأنيب^(٣) .

(١) الكافي ٣٩٤/٤ ، الوسائل ٢٤٣/٩

(٢) سورة المائدة : ٩٥

(٣) التهذيب ٣٧٢/٥ ، الوسائل ٢٤٤/٩

(٤) الكافي ٣٩٤/٤ ، التهذيب ٣٧٢/٥ ، الو - بن ٩ ٣٤٢ ، المصدر ٢١

(٥) إشارة الى قوله تعالى « ولا تقل لهما أف »

وكون الكفارة لا يسقط الذنب لعظمه مسببه على كونها مسقطه دائماً . وهو
ممنوع ، بخلاف أن تكون عقوبه فلا يكون مباديه لعظم الذنب بل مباديه له .

ثم هنا فوائد تحسن الإشارة إليها :

(أولاً) لتكرار المثار إليه في البحث هو الحصول في احراء واحد وان
ساعد سهماً رماً ، أما الواقع في احراء من في عامين فلس محققاً فيه بل يتكرر
الكفاره قطعاً ، أما لو تكرر في احراء من في عام واحد ، وما أن يكون بينهما
ارتباط كعمره تسع مع حجه فهو يباح^١ الحكم ويكون من السخط
فيه ولا يكون سهماً ، ارتباط كعمره لآخر دمع حجه فهو أنه ليس من السخط
فيه وأنه تكرار الكفاره ، لا خلاف لنحو لا حلال سهماً وعدم الارتباط .

(ثانيه) يعي بالعمد و السهو في تكرار ، سواء كان السابق عمداً أو سهواً ،
وتكرار الكفاره على ساهي ولو سقه العمد لا خلاف ، ويحري الخلاف في
العائد ولو سقه السهو .

(ثالثه) فرائد تفسير ١٠ « قصد العمل مع الشهور بأنه عند ، ٢٥ »
هذا المعنى مع اضافته علم الحكمة و السهو فاعاله فهم ، وسرع ناسي الحكم
وحد من انحراف ، فبهما عامدان على ، لأول دون ثاني

(رابع) « علم أن طاهر لانه اسرعه والروايت يدل على لمحرر ، وأما
لمحرر في حرم فممكن استثاؤه من خلاف والاولى فيه التكرار كلما صاد .
(خامسه) يعرر من القصد عند ، يعنى بذلك ، فان عمده فله في الكفاره

ضرب دون العمد

(١) يحتمل على ذلك سحياً أي جرته فانسحب ، والمجاب معروف ، سمي بذلك
لأنه في نهج .

(الثالثة) لو اشترى محل بيع نعام لمحرم فأكله المحرم ضمن كل بيضة بشاة ، وضمن المحل عن كل بيضة درهماً .
(الرابعة) لا يملك المحرم صيداً معه . ويملك ما ليس معه .

قوله : لو اشترى محل بيع نعام لمحرم فأكله المحرم ضمن كل بيضة بشاة وضمن المحل عن كل بيضة درهماً
هنا فوائد :

(الأولى) هذه رواية لحسن بن محبوب عن عني بن رثب عن أبي عمارة
عن الباقر عليه السلام .

(الثانية) إن هذا الصانع مع كون النقص مطوحاً أو مكسوراً أو كسره
لمحل قبل تسليمه إلى المحرم، فهو كسره المحرم لزمه إرساله نحوه كما تقدم
منظماً إلى الشاة لوجوبها بالاكل

(الثالثة) لو كان المشتري محرماً والحكم ثابت بطريق الأولى نعم يحصل
أن عليه شاة لمكان إحرامه تغليظاً . ويحتمل درهماً لاقية جانيته وأصالة البراءة .
(الرابعة) لا فرق في وجوب الدرهم على المحل أو المحرم بين شراء
أو الانتهاب أو الدبل والتكبير بأي سبب كان

(الخامسة) لو اشترى المحرم لنفسه أحسن بعض شيوخ الروم الدرهم مع
شاة . وليس بشيء . لأنه بمنزلة الاصطفاة ولم يغل أحد بوجوب شيء محدود
الاصطفاة من غير اتلاف ولا إغارة

(سادسة) لو اشترى له بعض طعام أو فسخ وعرضت من المحرمات على
المحرم فأكله، فهي استحباب لحكم نظر من عدم النقص ومن حصوله على الأمانة

(١) الكافي ٤/ ٣٨٨ ، التهذيب ٥/ ٣٥٥ ، الوسائل ٩/ ٢١٧ ، ٢٥٢ .

(الحامسة) لو اضطررني أكل صيد وميتة . فيه روايتان . أشهرهما :
يأكل الصيد ويفديه .

وقيل : اذا لم يمكنه الفداء أكل الميتة .

(السادسة) اذا كان اصيد مملوكاً ففداؤه للمالك . ولو لم يكن
مملوكاً تصدق به

وحمام الحرم يشتري بقيمته علفاً لحمامه .

(السابعة) ما يرام المحرم بدمه أو يسحره « بمسي » ولو كان
معتصراً « بمكة »

(الثامنة) من أصاب صيداً فداؤه شاة .

وان لم يجد أضخم عشرة مأكبين . فان عجز صام ثلاثة أيام
في الحج .

ويلحق بهذا الباب صيد الحرم . وهو يريد في يريد .

من قتل فيه صيداً ضمنه ولو كان محلاً .

وسمكس . ولأنه أبلغ من الدلالة الموححة للصياد

(لصاحبه) لو كان محرم في حرم بعد الحرة عليه فمحب الشاة والقيمة
وكذا تجب القيمة منصبة الى الأرسال .

(تكملة) لو عتق امسرى بعد الحرم وان بعد المحرم .

قوله : لو اضطررني أكل صيد وميتة فيه روايتان أشهرهما يأكل الصيد
وفيه . وقيل ان لم يمكنه الفداء أكل الميتة

روى الخطيب في الحسن عن الصادق عليه السلام قال : يأكل الصيد اما

محب أن يأكل من ماله . قلب : بلى . قال : إما عليه إهداء فلأأكل وليعده^(١)
ومنها عن مصورين حارم^(٢) ، وعمل بمصمونها الثلاثة واتباعهم وإن لم يجد ،
وروي إسحاق في الصحيح عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام
أن علأ صلوات الله وسلامه عليه كان يقول : د اصطار المحرم لى اكل الصبد
والى الميتة فلأأكل الميتة التي أحل الله له^(٣) .

واحذر مصمونها ابن دريس ونقله عن بعض من تقدمه وعن الشيخ في
الاستبصار ، واحتج لقوله هذا الوجه بأنه مضطر اليها ولا كفارة عليه في أكلها ،
ولحم الصيد ممنوع لأحل الأحرام على كل حال ، لأن أكله مع لزوم الكفارة
لأوجه له ، لأن الأصل برائة الدمة من الكفارة

وحجج غير من ادرس بهذا الوجه أيضا بان التحريم في الصيد نسب من
وجود : « ١ » ماول الصيد وإما كره حرم . « ٢ » من لصد حرم . « ٣ » أكل
الصيد حرام بحال المنة بأن التحريم نسب إليها من وجه واحد وهو أكلها وما
كثرت جهات حرمة أولي بالاحتياط معادل جهات حرمة

وأجيب عن قول ابن ادريس بالبيع من أنه مضطر إلى تيممه مع وجود
الصيد والهدية ، وبرائة الدمة من لزوم الهدية ، وإن كان أصلاً لكن عدل عنه
للدليل .

وعن قول غيره بأن يفرص أن المحرم وحده صدأ مدوحاً مشوا فليس فيه
تحريم الأمن وجه واحد ولا قتل بالفصل . وأيضاً يفرص شاة عصبت وصربت
وجرت حتى ماتت ، فتكون محرمة من وجوه متعددة . فيكون مرجوحاً بالنسبة

(١) الكافي ٢/ ٣٨٣ ، التهذيب ٥/ ٣٦٨ ، الاستبصار ٢/ ٢٠٩ ، الوسائل ٩/ ٢٣٨ .

(٢) الوسائل ٩/ ٢٣٩ ، التهذيب ٥/ ٣٦٨ ، الاستبصار ٢/ ٢٠٩ .

(٣) التهذيب ٥/ ٣٦٨ ، الاستبصار ٢/ ٢٠٩ ، الوسائل ٩/ ٢٤٠ .

الى الصيد . ولا فائل بالفرق . وحسبنا بترجح لقول الاول لو حرم .

(الاول) ان تحريم أكل الصيد عارض لعروض الاحرام ويحرم . بخلاف
المتة فان بحرمتها لازم مع عدم انصروده . ولا شك ان الاحرام لعرض سهل
من التحريم بالزم . كما نكاح في العيص والرب بالحرمة .

(الثاني) ان الصيد له بدل وهو الفداء يسقط به انما بخلاف الميتة .

(الثالث) ان حوار أكل الميتة مشروط بالضرورة ولا ضرورة مع وجود
الصيد والالتزام بالفداء كما جاء في الرواية .

(الرابع) ان انقائس به اكثر وادرو به به أشهر فيكون رجع .

(الخامس) ان الصيد قبل فسه انه ليس بميتة وأكثه مباح بخلاف اميته
فيكون أرجح .

و علم ان هذا قول آخر من سائر المصنفين في أحدهما ، وهو انفصال بانه
ان لم يمكنه فداء يأكل الميتة وان أمكنه فداء كل لصيد . وهو مسوب في
الشيخ ، ورجحه بعض لفصلا . بأن حوار أكل الصيد مشروط بفداء كما جاء
في الرواية . وعده بشرط يسقطه عدم مشروط فسد في الاضطراب فحل بميتة .
فقد في هذا الترجيح نظر . و به غنى بقدر ما في فرق بين لوجه
المقدم وهو الأكل والعدم . فان حوار لاكل اذا كان مشروطا بممكنه من الفداء
لا يكون هذا قول آخره بنفس بل يكون القولان قولاً واحداً ، والذي يظهر من
كلام المصنف وعنه انهما قولان أحدهما هو لاكل مطلقاً وروم الفداء لدمته
سواء فذرعليه في الحال أولاً ، وثانيهما حوار الأكل مع امكان الفداء

ويمكن ان يحاط بأن لفرق بينهما فرق منس المرجحة و بغيره . فان الأكل
في القول الاول رخصة وفي الثاني عزيمة . وثاني نقولين وهو التحيير بين أكل
المتة وبين أكل الصيد والعدم . ودون قول الصدوق في من لا يحصره العقبه ، وهو

وهل يحرم وهو يوم الجرم ؟ الأشهر الكراهية .
ولو أصابه فدخل الحرم ومات لم يصح على أشهر الروايتين .

قوي غير بعيد من الصواب .

قوله : وهل يحرم وهو يوم الحرم الأشهر الكراهية

نما روية لتحريم فروها مسمع في الحسن عن صادق عليه السلام وكذا
رواه عفة بن حديد عنه عليه السلام وأما رواية الكراهة فرواه ابن أبي عمير
عن بعض أصحابه عن الصادق عنه السلام قال نكروا أن يرمى الصيد وهو يوم
لحرم^١ وعن الشيخ في لهابه ومسوط دلال . والمسهور هو أن يلاشئ لانتفاء
مقتضى التحريم وهو الأحرام والكون في الحرم .

وأجيب عن لأول يحمل آرويه على كون الرجل في الحرم ، وكذا الثاني
بحملها على الاستحباب ، وهي غير متضمنة لتحريم بل قال « بقده » فممكن
الامر بالنداء استحباب ، وهو غير مناف لمقتضى لكرهه بل هو موافق

واعلم أن الصدوق والمجلي في التحريم ولم يصرحا بذكره ، ولم يستدعيا
رواية الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عنه السلام
فيما حكاه عن الصورة فقال : ليس عليه جزاء^٢ .

والجواب : في الجراء لا يعني استحبابه ، لجوارب يكون تقدير الكلام ليس
عليه جزاء على الوجوب .

قوله : ولو أصابه فدخل الحرم ومات لم يصح على أشهر الروايتين
ما رواه عدم انضمام فهي رواية ابن الحجاج المذكورة أعلاه ، وأما روايه

(١) لکافي ٣٩٧/٤ التهذيب ٣٦٠/٥ الاستبصار ٢٠٦/٢ الوسائل ٢٢٤/٩

(٢) التهذيب ٣٥٩/٥ الاستبصار ٢٠٦/٢ الوسائل ٢٢٣/٩

(٣) الطل ٤٥٤/٢

ويكره الصيد بين البريد والحرم

ويستحب الصدقة متى أو كسر قرنه أو فقا عينه .

والصيد المربوط في الحل يحرم إخراجها ، لو دخل الحرم .

ويضمن المرحل أو رمى الصيد من الحرم فقتله في الحل ، وكذا

لو رماه من الحل فقتله في الحرم .

ولو كان الصيد على عصى في الحل وأصله في الحرم ضمنه القاتل .

ومن أدخل الحرم صيداً وحب عليه إرساله . ولو تلف في يده

ضمنه .

وكذا لو أخرجه فتلف قبل الإرسال .

ولو كان طائراً مقصوداً حذفه حتى يكمل ريشه ثم أرسله .

وفي تحريم حمام الحرم في الحل تردد . أشبهه الكراهية .

ومن تلف ريشة من حمام الحرم فعليه صدقة يسلمها بتلك اليد

وما يذبح من الصيد في الحرم ميتة .

الصمان فهي عن الحظي عن الصادق عليه السلام ، وعن مصمونها الشيع في

المسوط ولهاية . وهي محمولة على الأسحباب ، على كراهية الرمي .

ويؤيد لاولي قولهم « ان ما لا تضمن بحاته لا يضمن برأيه » ، ويؤيد

الثانية ان حرمة الحرم شاملة فيؤخذ بأشق احواله .

قوله : وفي تحريم حمام الحرم في الحل تردد أشبهه الكراهية

مشأ الردد اسواء الاحتمالي . أما احتمال التحريم فلكونه حمام الحرم

(١) الاستبصار ٢/٢٠٧ ، التهذيب ٥/٣٦١

ولا بأس بما يذبح المحل في الحل .
وهل يملك المحل صيداً في الحرم ؟ الاشبه : أنه يملك ،
ويجب ارسال ما يكون معه .

الثالث - في باقى المحظورات :
وهي تسعة : الاستمتاع بالنساء .

وله حرمة ليس بغيره ، وتؤيده رواية علي بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال
لا تصاد حمام الحرم حيث كان اذا علم أنه من حمام الحرم . وأما عدم التحريم
فلاصل ولاثناء السب وهو الاحرام والحرم .

والاول قال الشيخ في نهجه وفي موضع من المسوط والتهذيب ، وقال
العلامة في المختلف انه أولى . وسأبني قول الشيخ في خلاف وصيد المسوط
واختاره ابن دريس وقال لمصنف الاشبه الكراهة عملاً بالاصل وحداً من
اطراح الرواية الصحيحة .

قوله : وهل يملك المحل صيداً في الحرم ، الاشبه انه يملك ويجب
عليه ارسال ما يكون معه

الاحرام والحرم محرمان لنفسه موحداً لارساله بغير خلاف ، وهذا ذلك
لعدم قبول المحرم والحاصل في الحرم تملك أوهـ . وقيل مالك لكن بحسب
عليه رساله تعد . احذر لمصنف في شرائع الاول وفي هذا الكتاب كذا ،
ووجه الاول كونه يجب ارسال ما يكون معه ، فهو كان قابلاً للملك لما ناداه
به داه ، بل . ووجه الثاني وحده سببه من تسع والبراء والارث وغيرها ،
وعدم المانع فانه ليس الا الاحرام والحرم ووجوب الارسال ، وذلك غير مانع

فمن جامع أهله قبل أحد الموقمين . فلا أو دبراً ، عامداً عالماً
بالتحريم . أتم حجه ولزمه بدية والحج من قابل ، فرصاً كان حجه
أو نفلاً .

وهل الثانية عموية ؟ قيل نعم والاولى فرضه . وقيل : الاولى
فاسدة والثانية فرضه ، والاول هو المروى .

لحوار وحوار الأرسال تعدد . وبؤسده ما تقدم من قول الصدوق عليه السلام
اما يحب أن يأكل من ماله . و به يكون من ماله ان لو كان ما كآله وهو المطلوب .
واعلم ان عبارة الشيخ في هذا الباب هكذا : د . تنقل الصيد اليه بالميراث
لا يملكه ويكون ناقصاً على ملك لبيب بن أبي نعل ، فادخل ملكه . قل : ويقوى
في نفسي أنه ان كان حاصراً معه فانه سفل اليه ويرول ملكه . و كان في بلده
يبقى في ملكه

وفي هذا الكلام ما قص . لان قوله « اسفل الصداقية » يستلزم ملكه . لان
نقله اليه هو ملكه . وقوله « لا يملكه » ما قص له .
ثم قوله نص « ويكون ناقصاً على ملك الميت » فهو أيضاً « ان الميت لا يملك
بعد موته » ، ولو قال ويكون ناقصاً على حكم مال الميت كان أولى وأبقى من هذه
في أكثر كتبه .

قوله : فمن جامع أهله قبل أحد الموقمين قبل أو دبراً عالماً بالتحريم
أتم حجه ولزمه بدية والحج من قابل فرصاً كان حجه أو نفلاً . وهل الثانية
عموية قيل نعم . والاولى فرضه ، وقيل الاولى فاسدة والثانية فرضه ،
والاول هو المروى .

هنا أبحاث :

(الاول) لاحلاف عدنا في أنه د . جامع قبل عرفه وسد حجه ولزمه تمامه

وأوأكرهها وهي محرمة . حمل عنها الكفارة ، ولا حج عليها
في القابل .

ولو طأ وعنه لزمها ما يلزمه . ولم يتحمل عنها كفارة
وعليهما الافتراق إذا وصلا ووضع الحصى حتى يقصيا المناسك

والبدنة والحج من قابل .

(الثاني) هل الحجاج بعد وقوف عرفه قبل الوقوف بالمشر كدنت أم لا .
قال المقيد ونفي وسلاز و المرضي في الحمل ليس عنه الحج من قابل من بعده
لا عبرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : حج عرفه^١ . ويعتصم ذلك أن من
أدرك عرفات فقد تم حجه .

وقال الشيخ وأما ديونه ومن الحبيد وعاصي وابن حمزة والعجلي
والمرضي في الاستدراك أنه نصا كدنت ، لرواه معاوية بن عمار في الصحيح
عن الصادق عليه السلام : إذا وقع الرجل بامرئ من دون امرئ معه^٢ وقبل أن يأتي
مردلة فعليه الحج من قابل^٣ . وهو المحذور . ذكره المصنف من غير طريقنا
وإن صح حمل على أن معظم الحج عرفه لا كله .

(الثالث) هل حكم الدبر حكم الفرج في ما ذكرناه أم لا ؟ قال الشيخ في
المسوط نعم ، وإخاره العصى والعلامة . لما بعده من عدم فرق بينهما في
الفعل والصوم وغير ذلك .

وقال الشيخ في سنده ولخلاف^٤ إذ جمع فيما دون الفرج كالعمه بده
دون الحج من قابل . لرواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام^٥

(١) السنن للبيهقي ١٧٣/٥

(٢) التهذيب ٣١٩/٥ ، الكافي ٣٧٩/٤

(٣) التهذيب ٣١٨/٥ ، الاستبصار ١٩٢/٢ ، الرماطل ٢٦٢/٩ .

وأجيب بأن الدبر أيضاً فرح لغة من الاعراج ، فيكون الفرح اسم جنس
يصدق على الموضعين .

(الرابع) هل حكم المملوكة والاحنة مل والعلام كذلك ام لا ؟ وقد شكك
من عدمه . نص وبقي المساواة في العنة في المملوكة . ومن الاولوية في العقوبة
في الاجنسة والعلام . وعليه الفتوى .

وقال نحس في الدبر بدنة لا غير . أد ، وصفي المهمة فليس مدد . وبطل
الشيخ الاقدامه ، وبه قال ابن حمزة .

(الخامس) لا فرق بين كون المحج واحد بأي سبب كان أو بدنة . ووجوب
المحج من قابل باع في الفوريه وعدمها لاصله ان فوراً بفوراً ، ان ترجيحاً
فترجيحاً .

(سادس) حكم الموطوء حكم الواعلي مع المطوعة في وجوب كل ما
فما يوجوه ، اما لمكره فلا . نعم لو كرهه روحه بحمل عنها البدنة لا عبرة لغيره
صحة حجها ، ولو كرهته روحه فهي بحملها نظر من حيث أنه هل يتحقق لها
اكراه أم لا . وعلى تقديره هل نحمل أنه لا من حيث عدمه . نفس ومن استناد
فعله اليها .

ولو كرهه أنه بحمل عنها الكفارة ولا تحب للحج بها ، خلافاً لمن لجبهه
نعم قال الشهيد يحتمل وجوب تمكينها قوياً .

ولو كرهها على الجماع أو أخذها ولا شيء على المكروه في سائر الافعال
(السبع) حلف الأصحاب في أنه هل يحل البدنة عقوبة والأولى فرضه
وتسميتها فسد محاراً وبالعكس . قال الشيخ بالاول . لأنه من الجماع كذب
فرضه فكذلك بعدد . سلباً بالاستصحاب وعدمه دليل بمعارضه ، ولو روي رزاه في
الصحيح قال سألت عن محرمة عشي امرأته - إلى أن قال - فتب فأبي الحجبين

لهما . قال . الاولى التي أحدثنا فيها ما أحدثنا ، والآخرى عليهما عقوبة
وقال في المسوط والخلاف وختاره ابن ادریس الثاني ، لان الاولى
فاسدة وكل ما كان فاسدا لا بحري ولا ترى به الدمة ، ولقد امتان اجتماعتان
واختاره العلامة .

قال بعض العلماء : صغرى قياس ابن ادریس مسوغة ، اذ لم يرد في حديث
فاد حجه وان اشهر في عبارات الأصحاب وان ثبت حمل على نقصان قضاء
لا فساد أصله ونحوه الكفره والحج من قائل لعقوبة

(التمس) تظهر فائدة هذا الخلاف المذكور في مواضع :

الاول - الآخر ، منه ان استؤجر لسة مئة مخرج وأفسد فيها ، فان قلنا
الاولى فرصة فقد أتى بما استؤجر له فلا تفسخ الإجارة . فاذا أتى بالحج ثانياً
برئت دمنه . وان قلنا الاولى عقوبة افسحت الإجارة لعدم اتدبه بما استؤجر له
في وقته . ويحتمل في الاولى الاصحاح أيضاً ، لعدم اتيانه بمخرج صحيح .

الثاني - في كفارة حلف لئلا يوعيه بنت السه ، فان قلنا الاولى عقوبة
لزم الكفارة لأجل أنه بالمدور في وقته عمداً ، وان قلنا هي فرصة لم يلزمه
كفارة .

الثالث - في العمد اذا أعق في الحج فاسد قل لو قوف احرأه مع القضاء
عن حجه الاسلام ، ولو كان العتق بعد الوقوف وفي الاولى فرصة لم يحرم وجب
حجة الاسلام بعد حجه القضاء ، وان قلنا بها لعقوبة احرأه القضاء عن حجه الاسلام
لصدق عتقه قبل الوقوف

الرابع - اذا صد بعد لافساد حاربه التحلل ، فاذا أراد التحلل وجب عنه
بدلة لافساد ودم التحلل ، فاذا تحبس سقط عنه وجوب الانعام وبقي وجوب الحج

(الكافي ٣٧٣/٤ ، التهذيب ٢٣١٧/٥ ، الوسائل ٢٥٧/٩ ،

ومعناه ألا يخلوا الامع ثالث .

ولو كان ذلك بعد الوقوف ، لم يشعر لم يلزمه الحج من قائل
وجبره بيده .

ولو استسمى بيده لزمته البدنة حسب . وفي رواية . الحج من قبل .

لمسأف . فعلى نقول بأن الاولى حجة لاسلام والثابتة عقوبة او كان ذلك في
حجة الاسلام ، لانكبه حج واحد في هذه الصورة . لان حج لاسلام لم يحصل
للمحلل ما صد والعقوبة لا تحري . فيجب عليه حجتان حج الاسلام معه . وحج
العقوبة بعده .

وعلى . نقول بأن الاولى عقوبة فاد صد بعد الفساد والمحلل فهل يجب قضاء
لعقوبة ثم لا ؟ فيه قولان ، فعلى الاول لا نكبه حج واحد بل حجتان أحدهما
للاسلام مقدماً والآخر للعقوبة بعده ، وعلى الثاني يحري . حج واحد وهو حج
الاسلام وتسقط العقوبة .

(السابع) لو أفسد قضاء لزمه ما روى في الاول من وجوب الانتماء
و القضاء ولو كان الاول بدناً . وهكذا لا يلى به . أما الجماع المتكرر بعد
الافساد فيه الكفارة لا غير ، سواء كفر عن الاول أو لا .

قوله : ومعناه ألا يخلوا الامع ثالث

بيده علامة لقوله « ثالث محرم » خبر روى عن صغير ومحمد بن عمرو . ويستمر
لا فراى في آخر المسألة . ولو حج على غير ذلك لطريق ولا يفريق .
وقال من الحيد يسر يفريق في نكبه لا يلى ويحرم الجماع الى أن
يعود الى مكان الخطئه . ولو كان قد أحل . قد أفسد ما لم يوضع لم يحل
حتى يبلغ الهدي محله .

قوله : ولو استسمى بيده لزمته البدنة حسب وفي رواية والحج من قائل

ولو جامع أمته المحرمة باده محل ازمه بدنة أو بقرة أو شاة .
ولو كان معسراً ، فشاة أو صيام ثلاثة أيام .
ولو جامع قبل طواف الزيارة ازمه بدنة . وإن عجز فقرة أو شاة .
ولو طاف من طواف النساء خمسة أشواط . ثم واقع . لم يازمه
الكفارة وأتم طوافه .

وقيل : يكفي في البناء مجاوزة النصف .
ولو عقد المحرم لمحرمة على امرأة ودخل . فعلى كل واحد كفارة .

أما الرواية فروى إسحاق بن عمار في حسن عن أبي الحسن عليه السلام
وعمل بها الشيخ في نهجيه و لم يسطر إذا كان من لشعر ، وسعه القصي وإن
حمزة . قال الشهيد لم أجدها معارفا

وأما احسن المصنف فهو قول ابن ادريس (ص) صححه صحيح وضعف الرواية
في إسحاق قبل به فطحي . لكن فإن ابن ابي عمير هو في حديث الكلبي عن مسجع
ابن عبد الله عن الصادق (ع) سلام . وسمع مدوح مدحه الصادق عليه السلام
سبع مكرود بكرر الكاف . لا يحصر صنف رويته ابن عمار بهذا . مع أن القائل
بها أكثر والعمل بها أحوط .

قوله : وقيل يكفي في النساء مجاوزة النصف

قاله الشيخ لرواية الصادق عن أبي بصير عن الصادق (ع) السلام . ولم يهوه
رواه حمزة بن أعين عن الباقر عليه السلام . إذا طاف من طواف النساء ثلاثة

(١) (استمارة ١٩٢) الكلامي ٤ : ٣٧٠ - ٣٤٤ - ٣٤٤ - ٣٧٢

(٢) الفقيه ٢ : ٢٤٦ ، الوسائل ٩ / ٤٦٩

وكذا لو كان العاقد محلاً على رواية سماعة .

ومن جامع في احرام العمرة قبل السعي فعليه بدنة وقضاء العمرة .

ولو أمني بنظره الى غير أهله بدنة ان كان موسراً ، وبقرة ، ان

كان متوسطاً ، أو شاة ، ان كان معسراً .

ولو نظر الى أهله لم يلزمه شيء الا أن ينظر اليها بشهوة فيمضي

فعليه بدنة . ولو مسحها بشهوة ، فشاة ، أمني او لم يمن

اشواط ثم حرج فمضى فقد أفسد حجه وعليه بدنة^١ . ذلك مع فهمه على أنه لو طاف
أربعاً لم يفسد حجه .

والأولى ما عليه المصنف . وهو اشراط تمام الحصة ، لان الإجماع معتقد
على وجوب الكفارة بالجماع قبل طواف النساء عما أخرج من ذلك إذا طاف
حصة اشواط برويه الصدوق عن حمزان عن لآخر عنه السلام^٢ فيبقى لنا في
عنى أصبه . مع أن روايتي الشيخ ضعيفتان . أما الأولى فلان في طريقها سهل
ان ردد وهو ضعيف ، وأما الثانية فهي طريقها علي بن أبي حمزة وهو واقفي لعنه
الله مع أن دلالتها . دليل الخطأ وليس بحجة . وأيضاً لم يفت احد بمضمونها
لاشمالها على ذكر مساد الحق ولم ينسب به أحداً .

وأما ابن إدريس فحكم بوجوب الكفارة ولو بقي شوط واحد ، عملاً

بالإجماع على أن من جامع قبل طواف النساء فعليه الكفارة .

قوله : وكذا لو كان العاقد محلاً على رواية سماعة

هذا سماعة واقفي . لكن انحصصه رويته بعمل الأصحاب .

(١) التهذيب ٣٢٣/٥ ، الكافي ٣٧٩/٤ ، الوسائل ٢٦٧/٩

(٢) راجع صدر الرواية التي مرت آنفاً

ولو قبلها بشهوة كان عليه جزور . وكذا لو أمتنى عن ملاعبة .
وأوكب عن تسمع على محامع ، أو استماع الى كلام امرأة
من غير نظر ، لم يلزمه شيء .
والطيب . ويلزم باستعمانه شاة . صعباً وإطلاء وبحوراً وفي
الطعام .

ولا بأس بحلوق الكعبة وإن مزحه الرعهران .
والقلم : وفي كل ظمير مد من طعام .
وفي يديه ورجليه شاة إذا كان في مجلس واحد .
ولو قلم كل واحد منهما في مجلس فدمان .
وأوأفته بالقلم فأدنى ضميره فعلى الممتنى شاة .
والمحيط : يلزمه دم . ولو اضطرحار . ولو لمس عدة في مكان .
وحاق الشعر : فيه شاة أو اطعام سنة مساكين لكل مسكين مدان
أو عشرة ، لكل مسكين مد ، وصوم ثلاثة أيام مختاراً ، أو مضطراً .
وفي تنف الاطاس شاة . وفي أحدهما اطعام ثلاثة مساكين
ولو لمس حبيبه أو رأسه وسقط من رأسه شعر تصدق بكف من
طعام

ولو كان بسبب الوضوء للصلاة فلا كفارة
و سبطيل : فيه سائر شاة . وكذا في تغطية الرأس ولو بالطين

قوله : والتقطيل فيه سائر شاة

أو الارتعاس أو حمل ما يستره

والمحذال: ولا كفارة فيما دون الثلاث صادقاً. وفي الثلاث شاة.

وفي المرة كذباً شاة. وفي المرتين بقرة. وفي الثلاث بدنة.

هنا فوائد :

(الاول) يحمل أن يكون التظليل بمعنى السر، ويحتمل أن يكون ما يفوت به الصبح، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: أصبح لمن أحرمت له^١ والمائدة فيمن جلس في المحمل بارزاً للشمس ومن بطل بالمحمل وليس هو فيه، فإن الاول يصدق فيه المعنى الاول دون المعنى الثاني، والثاني بالعكس وقال الشيخ في الخلاف: لا خلاف أن للمحرم الاستقلال بثوب معه عالم بيمه فوق رأسه، وفحصته اعتبار المعنى الاول.

(ثانية) لا خلاف في حواره لمريض ومن لا يطق الشمس والنساء وعبد الرسول مطلقاً، والمقاتل بالمحرم حصه بالرجل سائر الاحبار. وقال ابن الجوزي: مسح بركه. وروى علي بن حمزة^٢ حواره مطلقاً وكفر، وفي مرسنه عن

(١) في السنن: وفي الحديث أن ابن عمر رأى رجلاً محرمًا قد استظل فقال: أصبح لمن حرم له^٣ أي أظهر واعتزل يكنى وليس هكذا يرويه محدثون بفتح لآل وكسر الحاء من صحبه^٤ واللام هي^٥ أي هو أصبح لمن حرم له بكسر الهمزة وفتح الحاء من صحبه^٦ معني^٧ أنه ساء منه بالبر للشمس. ومعه قوله تعالى: ولا تقربها ولا تضحى^٨.

(٢) تهذيب ٣٣١/٥ - له^٩ ثل ٢٨٧/٩. رواه الشيخ بإساده عن موسى بن قيس عن علي بن حمزة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: اظلل وأما محرم؟ فقال: نعم وعليك بكفاره قال: فربيت عليا إذا قدم مكة يحرم بدنة لكفارة الظل. قال في الواقع: يعني يطلى أيا الحسن عليه السلام. انتهى.

القول ومع^{١٠} علي بن حمزة والمقاتل لم يروى عنه والله يعلم الحقائق

وقيل : في دهن للتطبيب شاة . وكذا قيل في قلع الضرس

الرضا عنه السلام 'حواره لشريك العليل . والاشهر احتصاصه من دكرماه .
(الثالثة) احلف في كفاره ، فعل الحسن فدية من صيام 'وصدقة أوسك
كالعلق لادى ، وفل الصدوق بكل يوم مد ، وفل الحلى للمختار لكل يوم
شاة والمصطر بحملة الندد شاة ، وروى ابوعلی بن راشد^١ جوازه لمن تؤذيه
الشمس وعينه دم لكن يك وبها أحد شبح ، وروى سعد بن سعد^٢ فبمس
يؤذيه حر الشمس يظل وبغدي ، وروى بن ربع^٣ شاة لتطليل لادى لمطر
والشمس والروين صححتان . والاولى قول الحلى وبه في الشهيد رحمه
الله بحصورنا .

(الرابعة) يجوز المشي تحت الظلال وفي ظل المحمل . لعدم صدق لتطليل
فيهما عرفاً .

قوله : وقيل في الدهن الطيب (هـ) شاة ، وكذا قيل في قلع الضرس
أما القول الاول فالشح في الهامة والمسوط والحلاف . واحده اس
ادريس سو . كان مختاراً أو مصطراً . وهو جدي من حيث أنه استعمال الطيب
وكفارة استعمال الطيب شاة .

واستصحب المصنف لوجه له ، فان الفرق بين الدهن الطيب والطيب

(١) التهذيب ٣١١/٥ ، الاستبصار ١٨٥/٢ ، الوسائل ١٥٣/٩ .

(٢) التهذيب ٣١١/٥ .

(٣) الاستبصار ١٨٦/٢ ، التهذيب ٣١٠/٥ . الوسائل ٢٨٧/٩ .

(٤) العقد ٢٢٦/٢ ، الكافي ٣٥١/٤ . تهذيب ٣١٠/٥ . لمفسر ١٨٦/٢ .

الوسائل ٢٨٨/٩ .

(هـ) في المختصر النافع ط بعصره وقيل في دهن للتطبيب شاة

مسائل ثلاث :

(الاولى) في قلع الشجر من الحرم الاثم . عدا ما استثني .
سواء كان اصلها في الحرم أو فرعها . وقيل : فيها بقرة . وقيل : في
الصغيرة شاة . وفي الكبيرة بقرة .

(الثانية) لو تكرر الوطء تكرر الكفارة .

ولوكرر اللبس ، فإن انحدر اللبس لم يتكرر ، وكذا لوكرر
الطيب .

ويتكرر مع اختلاف المجلس .

(الثالثة) إذا أكل المحرم أو لبس ما يحرم عليه ، لزمه دم شاة .

فرق ضعيف .

وقال الشيخ في الجمل انه مكروه . وليس بشئ .

وأما الثاني فهو قوله في اسبابه سدد الى ما رواه محمد بن عيسى عن عده
من اصحابنا عن رجل من حراسان أن سانه وقعت في الموسم لم يكن عند
مواليه فيها شئ [وهو] محرم فلبع صرته فكس بهريق دما واستصعها
المصنف لجهالة السائل والمسئول وكونها مكانه . وهو استصاف حس نعم
قال ابن تيمونه وابن تيمونه لئلا يأس به مع الحاجة . ولم يوجد شيئ .

قوله : في قلع شجرة من الحرم الاثم عدا ما استثني سواء كان اصلها
في الحرم أو فرعها . وقيل فيها بقرة . وقيل في الصغيرة شاة وفي الكبيرة
بقرة .

مراده الاثم خاصة من غير كفارة . و لم يسن هو شجر يحل و الفواكه

وتسقط الكفارة عن الناسى والجاهل الا فى الصيد .

والادخروعودى المحالة^(١) وما نبت في ملكه . ومسند ذلك روايات كثيرة .
وأما القائل بالقره مطلقاً فهو الشيع في النهاية والتهذيب ونعمه القاصي .
ومستنده رواية مرسله رواها موسى بن القاسم^(٢) .
وأما التفصيل بين الصغيره والكسره فقال الشيع في المصنوع والحلاف ،
واحذر ابن حمزة . ولم يعلم له مسداً . ولا حل ضعف مسند ثاني أسد
المصنف الحكم الى قائله .

(١) في التهذيب ٣٨١/٥ باسناده عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : رخص
رسول الله صلى الله عليه وآله في قطع عودى المحالة - وهي البكرة التى يستقى بها -
من شجر الحرم والاذخر

(٢) التهذيب ٣٨١/٥ ، الوسائل ٣٠١/٩

كتاب الجهاد

والنظر في أمور ثلاثة :-

(الاول) من يجب عليه . وهو فرض على كل من استكمل شروطاً
ثمانية : البلوغ . والعقل . والحرية . والذكورة . وألا يكون همماً
ولا مقعداً . ولا أعمى . ولا مريضاً بمعرفته .
وأما يجب مع وجود الامام العادل . أو من بعده لذلك .
ودعائه اليه .

ولا يجوز مع الحائز الا أن يدهم المسلمين من يحشى منه على
بيضة الاسلام أو يكون من قوم وبغائهم عدو فيقصد الدخول عن نفسه
في الحالين لا معاونة الجائر .

ومن عجز عنه وقدر على الاستدارة وحسب . وعليه القيام بما
يحتاج اليه الثالث . ولو استتاب مع القدرة حار أيضاً

والمرأطة : ارضاد لحفظ الثغر ، وهي مستحبة ، ولو كان الامام
مفقوداً .

لانها لا تتضمن جهاداً . بل حفظاً واعلاماً .

ولو عجز حار أن يربط مره هناك

ولو نذر المرأطة وجبت مع وجود الامام وفقدته

وهو [الجهاد] لغة فعل من جهد وهو المشقة الداعة ، وأصله المبالغة في
الاستحراح ، ومنه جهد الشراذم الع في سحر ح .، منها : وقتل سمي جهاداً من
انلس لمجهود^١ ، وهو الذي أحذر منه . وكذلك الجهاد ، سحر ح لشدة قوه
القوى كما يؤخذ ريد اللس

وشرعاً يدل العس والمال في علاء كلمة الله ، يدخل فيه قتال لسكر كين
وجهاد الباعس . وهو من أعظم أركان الاسلام . قال الله تعالى : يا الله اشركى من
للمؤمن أنفسهم وأموالهم بأن لهم حصة^٢ ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم
فوق كل دى بربر حسى نقتل في سبيل الله فليس فوقه بر^٣ ، وقال عبي الله السلام

١) قال الاصمعي : كل لى شد مدقه بالماء فهو مجهود . جهاد اللس فهو مجهود
ى اخرجت ربه كله ، وجهدت الطعام أى اشتبهته
وقال فى المصباح جهاد اللس جهاداً مرجه بقاء ومحبته حتى سحر ح رنده
وصار حياً ليدأ ، فى الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم : د جلس بين سبها وجهدها
مأجود من هذا سبه سده جماع سده سرب اللس المملوك كما شبهه بسوق السمل بقوله
« حتى بسوقى سبهه ويدوى عيسك »

٢) سورة البقرة ١٩١

٣) تهذيب ١٢٢/٦ ، كفى ٥٣/٥ ، وفيه : فاذا قتل فى سبيل الله فليس فوقه بر

وكذا لو نذر أن يصرف شيئاً إلى المراقبة وإن لم ينذره ظاهراً
ولم يخف الشبهة ، ولا يجوز صرف ذلك في غيرها من وجوه البر
على الاشبه .

الجهاد باب من أبواب الحجة فتحه الله لحصة أوليائه .^(١)

وهو فرض كفايه على من حصلت فيه شرائطه ، وله خاصان :

(لأولى) أنه لا يقبل لبابة الأمع حياة السوء لأمع موته ، بخلاف باقي
السادات من منها ما لا يصح حال الحياة كالصلاة والصوم ، ومنها ما يصح حال
الحياة والموت كالزكاة ، ومنها ما لا يصح في الحياة الأمع الضرورة كالحد ويصح
في حال الموت .

(لثانية) أنه متى حارمته وحب عمله ، فوجوبه لا يبعك عن جوارحه ، ولأولى
مطلعة والثانية أصافية ولا حيرة شأن كل واحد على الكفاية .

قوله : وكذا لو نذر أن يصرف شيئاً إلى المراقبة وإن لم ينذر ظاهراً
أولم^(٢) يخف الشبهة ، ولا يجوز صرف ذلك في غيرها من وجوه البر على الاشبه
نذر صرف شيء إلى المراقبة أما في حال ظهور الإمام أو عينته ، وثنائي
أما أن يكون بغيره ظاهراً ويخاف الشبهة سره ولا خلاف في وجوب الوفاء به
في هذه الأحوال ، ثم لو كان الإمام عائلاً وبدرجته أولم يخف شبهة فذل الشيخ
هذا لا يحب الوفاء به ويصرف في وجوه البر ، ومشتهر رواية علي بن مهزيار
قال : كتب رجل من بني هاشم إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أنه كتب في جواب
مسأله يحطه وقرأته . أن كان سمع منك أحد من المخالفين فالوفاء به أن كنت

(١) تكافي ٤/٥ ، التهذيب ١٢٣/٦ وليس فيه « من أبواب الحجة » .

(٢) في المختصر النافع ط بصر : ولم يخف .

وكذا لو أخذ من غيره شيئاً ليرابط له لم تجب عليه اعادته وإن
وحده ، وجاز له المراقبة أو وجبت .

بحاف شعبه ولا فاحص ، يثبت من ذلك في باب الرقعة القصية
قال بصف ، وهذا صحيح ، لأن المراقبة لا تسد جهداً فلا تتوقف على
سقوط يد الأدم ، بل هي إحصاء لحفظ الثمر ، وهو يحد لمسترك من دار لشرك
و در الاسلام ، وذلك الحفظ واجب على المسلمين على الكفاية مطلقاً من غير
شرط ظهور لأمام ، وحديث بحب الوفاء بالدر لعموم قوله صلى الله عليه وآله
وسلم : من يدرك أن يطع الله فليطعه^(١) ، وما لروايته فأول ما فيها مكانه وذلك
موجب لصحة ، والثاني جهله لسائل ، وثالث أن لدران كان صحيحاً واجب
الوفاء به والا يكون ماطلاً إلا أنه تصرف في وجوده الر .

ثم لا يصف حمل لرويه على مدير صحيحها على مدير معتقد غير معتقد
به فانه لا يعتد وبسحب لوفاء به ، والعلامة حيلها على لدر رقة في أمر واجب
المراقبة فيه .

وفي حملين طر^(٢) ما لأول فلان مدير حقه في معتقد وهو المعتقد ،
ولا إطلاق تصرف له ، وما الثاني فلان الكلام في بدر المراقبة لأبي موضع
المراقبة ، والوفاء بالتدبر على تقدير انعقاده واجب .

قوله : وكذا لو أخذ من غيره شيئاً ليرابط له لم تجب عليه اعادته عليه
وإن وحده وجاز له المراقبة أو وجبت

قال ليسح به على مذهبه لو أخذ شخص من شخص ثبت ليربط به واجب

(١) التهذيب ١٢٩/٦

(٢) ابن ماجه ١٦٨٢/١ سنن الترمذي ٤/٤

(٣) في بعض نسخ معتقد

النظر الثاني - فيمن يجب جهادهم وهم ثلاثة .

(الاول) البغاة : يجب قتال من خرج على امام عادل اذا دعا اليه هو أو من نصبه . والتأخر عنه كبيرة .

ويسقط بقيام من فيه عني . ما لم يستنهضه الامام على التعيين .
والفرار منه في حربهم كالفرار في حرب المشركين .
ويجب مصابرتهم حتى يفيثوا أو يقتلوا .

ومن كان له فئة أحهر على حربهم وتبع مدبرهم ، وقتل أسيرهم .
ومن لا فئة له يقتصر على تفريقهم

فلا يذفع على جريحهم ولا يشع مدبرهم ولا يقتل أسيرهم
ولا يترق ذريبتهم ولا يساءهم ولا تؤخذ أموالهم التي ليست في
العسكر .

عادته على ذلك المالك ان وجدده ولا يحوز المراقبة به وان لم يجدده وجب عليه
الوفاء به ولم تمت المراقبة .

وهذا صعب . اما اولاً فلما ذكرنا من مشروعاتها حال لعبة وهي قابلة للبيابة
فلا وجه للمنع منها ، وجبئ لا يجب رد المال على صاحبه وتكون المراقبة واجبة
على الواحد ان كان ينفذ اجاره وحائره ان كان ينفذ جماله .

ثم ان في كلام الشيخ نوع تناقص ، فان كلامه يدل على أن منع وجدان
صاحب المال لا يجب لو « مال المراقبة ويعاد عليه ماله ومع عدم وجدانه يجب
الوفاء بها . والوجدان لا دخل له في وجوب الوفاء بها وعدمه ، فكأنه قال يجب
الوفاء بها ولا يجب الوفاء بها ، وهو تناقص .

و هل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل ؟ فيه قولان ، أظهرهما :

الحوار

و نفسه كما تقسم أموال الحرب .

(الثاني) أهل الكتاب : والبحث فيمن يؤخذ الحزبية منه وكميتها

وشرائط الذمة .

وهي تؤخذ من اليهود والنصارى ، ومن له شهة كتاب ، وهم

المجوس .

ويقاتل هؤلاء كما يقاتل أهل الحرب حتى يقاتلوا لشرائط الذمة

فهناك يقرون على معتقدهم .

واعلم أن الصمير في قول المصنف « أم يحب عليه » عائد إلى فاعل أحد

وهو المؤخر نفسه ، وفي « أعادته » عائد إلى « شينا » وفي « عليه » الثاني عائد

إلى « هيرة » وهو المستأجر ، وفي « وحده » عائد إلى « المستأجر » وهو صاحب

ضمير « عليه » الثانية .

قوله : و هل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل ؟ فيه قولان أظهرهما

الحواز .

الجواز مذهب الشيخ في الهانة والخلاف والمرضى في الردة وامن بن

عقل وامن الجعيد والقاضي والنعبي ، وإحارة المصنف و لعلامة لوجود

(الاول) انه أظهر في الغتيايين الاصحاب .

(ثاني) ما رواه ابو حمزة الثمالي عن علي بن الحسن عنهما السلام قال

سار علي عليه السلام واقفه في أهل البصرة يسرد رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يوم الفتح^١ - وهو يدل على قسمة أموالهم .

(الثالث) قوله صلى الله عليه وآله حرث يدعي حربى^٢ أي مثته، وحرب

لرسول^٣ ص « يؤخذ فيه الأموال فكذلك هنا

« قلت^٤ حرب إلى صلى الله عليه وآله وسلم تمنع منه المذنب ويظهر

فيه على الجريح .

قلت ذلك بالدليل فيبقى الباقي على عمومه .

(الرابع) مرواد بن أبي عيسى مرسلاً ومسنداً يرسل الأعراسه خصوصاً د تمل

بأرواده^٥ - يروى من عبد القيس « يوم نحمل الحال - نأمر المؤمنين بعبادة

حيث نعلم من أموالهم ولا نقسم بينناهم وأولادهم^٦ - قال له أمير المؤمنين

عليه السلام « كذب كاذب فلا تأمنك^٧ لله حتى يدرك علام نقف^٨ ، وذاك أن

در بحر حرمة^٩ فيها ورار لشرك أحلب ماؤها فأناكم بأحد أمه في سهمه^{١٠} .

وعده لحوار مذهب الشيع في المسموع ولبيد في الناصريات وابن ادريس

لما رواد ابن عباس عن أبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال . المسلم أح

المسلم لا يحل له دمه وماله إلا بطب من يمه^{١١} ولما روي أن علياً عليه السلام لما

حرم الناس يوم الحيل قال له^{١٢} « نأمر المؤمنين لا يأخذ أموالهم^{١٣} قال . لا لأبهم

بحرموا بحرمة الاسلام ولا تحل مواهم في ذر الهجره^{١٤} . وما روي أيضاً عن أبي

عيسى أن عبد الله بن مسعود قال^{١٥} من وجد ماله فليأخذه ، فمروا رجل فمروا قدراً

بطلح فيها . فسأله أن يصير حتى ينصح فلم يفعل ورمى برجله فأخذه^{١٦} .

(١) الكافي ٢٣/٥ ، التهذيب ١٥٥/٦

(٢) كتابه الآثار ٥٧ - ١٨٤ - مجمع البيان ٩٥/٦

(٣) المختلف ١٦٧/١ وفيه ٢٠٠ - منهم « يمل « ولا أولادهم^{١٧}

(٤) المختلف ١٥٩/١ ١٦٧

(٥) المختلف ١٦٧/١

ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والبله والنساء والهم
على الاظهر.

ومن منع منهم ، أمر بالاسلام أو الترام الشرائط ، فان امتنع
صار حربياً ، والاولى ألا بقذ الجزية فانه أسب بالصغار .
وكان علي عليه السلام يأخذ من الغنى ثمانية وأربعين درهماً ،
ومن المتوسط أربعة وعشرين ، ومن الفقير اثني عشر درهماً ، لاقتضاء
المصلحة ، لا توظيفاً لازماً .

والجواب : ان روايه ابن عباس مسلمة لكنها محصنة بالدليل ، مع أن
سمع اسلامهم مع حصول حربهم وأما باقي الروايات فغير معلومة الصحة .
والشيخ قول آخر بالتفصيل ، وهو أن من رجع الى مدعة الامام لايجوز أخذ
ماله ومن لم يرجع يؤخذ ماله .

قوله : ولا يؤخذ الجزية من الصبيان والنساء والبله والهم على الاظهر
الحلاف في الهم وهو الرجل الكبير ، فقال ابن الجبجد لاجرية عليه ، وفل
الشيخ تؤخذ ، ونسعه القاضي وابن حمزة عملاً باطلاق قوله تعالى « حتى يبطوا
الاجرية عن يد »^١ ، ولرواية حمص من عبات عن الصادق عليه السلام^٢ ، وحمص
وان كان عامياً لكن اطلاق الآية يؤكد مصمونها روايته ، ولأن الهم قد يكون
عباً دا رأياً فيعيبهم بماله ويدبرهم برأيه^٣ ، وقد ورد في كلام علي عليه السلام
رأى الشيخ أحب الي من مشهد الغلام .

(١) سورة التوبة : ٢٩ .

(٢) التهذيب ١٠٦/٦

(٣) المنقول انه ان كان ذا رأى أو قتال اخفت منه والا فلا .

ويحوز وضع الجزية على الرأس أو الارض .
وفي حواز الجمع قولان ، أشبههما : الجواز
و إذا أسلم الدمي قبل الحول سقطت الحرية .
ولو كان بعده وقبل الاداء فقولان ، أشبههما : السقوط .
وتؤخذ من تركته ، لو مات بعد الحول ذمياً .

قوله : ويحوز وضع الحرية على الرأس أو الارض . وفي حواز الجمع
قولان أشبههما الحواز

أي الجمع بين الرأس والارض . بأن تؤخذ منه حرية عين نفسه وعن
أرضه أخرى .

قال ابن الحنفية والنفي يحوز الجمع . لأنه يسب بالصغار ولاصاله حاجة
أموالهم ، لأن يعدلهم ، موطئ نظر الامم عاذا رأى الجمع حار

وقال الشيخ في الشهادة والقاضي وس حمزة و يعقلي بعدم حوازه ، لرواه
محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال : ان شاء الامام وضع
ذلك على رؤسهم ولمس على أموالهم شيء وان شاء فعلى أموالهم ولمس على
رؤسهم شيء .

والاخرى ان يقول اذا تعفوه و الامم على قدر اراد الامم بعد ذلك تفسيطه
على الرأس وعلى الاموال حار . وأن اذا أراد حمل حرية أخرى على الارض
ولا يجوز للرواية المذكورة

قوله : وإذا أسلم الدمي قبل الحول سقطت الحرية . ولو كان بعده
قبل الاداء فقولان أشبههما السقوط

(١) الكافي ٣/٥٦٧ ، الاستبصار ٢/٥٣ - التهذيب ٤/١١٨ - لوسائل ١١/١١٤

أما الشروط فخمسة . قبول الجزية ، وألا يؤذوا المسلمين ،
كأنزبا بفسائهم أو العرقلة لاموالهم ، وألا يتظاهروا بالمحرمات
كشرب الخمر ، والزنا ، وبكاح المحارم ، وألا يحدثوا كنيسة
ولا يضرروا ناقوساً . وأن تجرى عليهم أحكام الاسلام

ويصدق بذلك : المحدث في الكنائس والمساجد والمساكن
ولا يجوز استئناف البيع والكنائس في بلاد الاسلام ، ونزال
لو استحدثت .

ولا بأس بما كان عادياً قبل الفتح ، وما أحدثوه في أرض
الصلح ، ويجوز رمتها .

ولا يعنى الذمى بانه فوق المسلم . ويقر ما ابتاعه من مسلم
على حاله .

ولو تهدم لم يعل به

ولا يجوز لاحد من دحور لمسجد الحرام ولا غيره . ولو أذن
له المسلم .

مسألان :

(الاولى) يحوز أحد الحرية من ثمن المحرمات كالخمر

(الثانية) يستحق الحرية من قام مقام المهاجرين في الدب عن

الاسلام من المسلمين

(الثالث) من ليس لهم كتاب ويبدؤ بقتل من يليه الامع اختصاص

الابعد بالخطر.

ولا يدؤن الا بعد الدعوة الى الاسلام ، فان امتنعوا حل جهادهم .

ويختص بدعائهم الامام ، أو من يأمره .

وتسقط الدعوة عن قبول بها وعرفها .

وان اقتضت المصلحة المهادنة حار . لكن لا يتولاها الا الامام

أو من يأذن له . ويدم الواحد من المسلمين للواحد ، ويمضى دماؤه

على الجماعة ولو كان أدونهم .

ومن دخل بشبهة الامان فهو آمن حتى يرد الى مأمته .

لو استندم فقبل لا يدم . فطن أنهم أذنوا فدخل وجب اعادته

الى مأمته نظراً في المشبهة .

دعا قول الشخص في النهاية وسمعته وخصي وابن ابريس ، لعوله صلى

الله عليه و به وسلم لاسلام يحب مذهب وقوله لا حره على مسلم^(١) ولان

لارم الحره لصغار ولارم لاسلاء الاعرر وهما مذهب قاضي ملرومهما .

وقال السح في ليهده و ليهي بعدم سقوطها ، لاستقرارها بحول الحول

كالركاة .

والحواس تسمع من المساو و بحصول الفرق ، فان الركاة تحب في

(١) تفسير ابن ابراهيم في تفسير الآية : ٩٠ من الاسراء وقالوا ان يؤمن لك

حتى يحرق سداً وعنه تفسير البرهان ٥٠ / ٢ ، نور الثقلين ٢٢٦ / ٣ ،

لنهار ٦ / ٢ .

(٢) سنن ترمذي ٣ / ٢٧

ولا يجوز الفرار إذا كان العدو على ضعف أو أقل . إلا لمتحرف
أو متحيز إلى فئة . ولو غلب على الظن العطب على الاظهر . ولو كان
أكثر حاز

ويجوز المحاربة بكل ما يرحى به الفتح كهدم الحصون .
ورمي للمأخوذ . ولا يقسم . يسف ذلك المسلمين بينهم
ويكره بالقاء النار ،

المين والجربة في الدمة .

قوته : ولا يجوز الفرار إذا كان العدو على الضعف أو أقل إلا لمتحرف
لقتال أو متحيز إلى فئة ، ولو غلب على الظن العطب (١) على الاظهر
ها فائدة :

(الأولى) كان في مذهب الاسلام يجب دية المائة الف ، ثم نسخ ذلك
بوجوب دية المائة لله نس و لالف للانس . و ذلك هو الضعف . بأن يكون
المسلمون على النصف من مشركين أو أكثر . وهذا مما لا خلاف فيه .
واستثنى من هذا اثنان : متحرف لقتال . ومتحيز إلى فئة .

أما المتحرف في حر دية . فمستبعد لعدم . أن يصح لأمه . وتلك دية
لمكان سببه أو ما ذولا المكان جوعه أو يكون الشمس في مذهب . والتحرف
لغة الميل إلى حرف أو طرف . و منه التحرف في طلب الرزق وهو الميل إلى
جهة بطل حصول الرزق فيها . وقوله « لقتال » أي لا يكون تحرفه للفرار .

(١) عطب عطا من دية من حيث

(٢) اللامة بالهمزة . كذا . يجوز . جمع الجمع

و يوم من عرف .

وأما المتحير فهو المائل الى حير والفئة الجماعة من الناس المنقطعة عن غيرها ، وبشرط كونها صالحة للاستجداد قرية كانت أو بعيدة . اللهم الا أن يفرط البعد بحيث يعد فراراً^{١١} .

(ثنية) لو غلب على الظن العطب في الحالة المذكورة هل يحب الثبات حينئذ أم لا ؟ قال في المصنوع : فيه قولان ، أحدهما الحوار لقوله « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة »^{١٢} . وثانيهما عدمه لقوله « وادأ لقيمثة فاستو »^{١٣} . واحتاره المصنف ، للامر بالثبات مطلقاً ولحوار كذب طه ، لقوله تعالى « ب يكس منكم مائة صابرة يعلمو ما نبي »^{١٤} . وهذا أحود ، لان التمرير بالمعنى ليس منافياً للجهد بل مقصود فيه .

(ثالثة) حيث قلنا بوجوب نيات الحملتين كالتائه للسنين والالف للانس ، فمن سحب يحكم الى لاحد بمعنى وجوب نيات الواحد للانيين وتحريم فراره مهما أم لا ؟ قال الشيخ في النهاية نعم ، وقال في المصنوع لا . ومؤيد الاول رواية الحسن بن صالح عن الصادق عليه السلام قال : من فر من رحلين في القتال فقد فر ومن فر من ثلاثة من ارحف علم يعرف^{١٥} . والاحود كذا ، لان الهيئ الاحماعية لها تأثير من المراقبة والمعاينة ،

(١) قال في مجمع لن و الامتحره لقتال « أي لا تاركاً موقعاً الى موقف آخر اصلح للقتال من الاول ، وقيل معناه الا مطلقاً مستعزداً كأنه يضرب عودة يسكنه اصابتها فيتعرف عن وجهه ويرى انه يمر ثم يكره للحرب كروى « وامتحرأ الى قتله أي محارداً الى جماعة من المسلمين يريدون العودة الى القتال ليستمع بهم .

(٢) سورة البقرة . ١٩٥ .

(٣) سورة الاحال : ٤٦

(٤) سورة الانفال : ٦٥

(٥) التهذيب ١/٦٧٤ ، الكافي ٣٤/٥ ، الوسائل ١١/٦٣ .

ويحرم بالقاء السم ، وقيل يكره .
 ولو تترسوا بالصبيان والمجانين أو النساء ولم يمكن المنع إلا
 بقتلهم جاز .
 وكذا لو تترسوا بالأسارى من المسلمين فلا دية .
 وفي الكفارة قولان .

وذلك لا يحصل في الواحد فيحور فرار الواحد من الأئیس . والروية ضعيفة .
 لأن الحسن بن صالح ريدى إليه سب الصالحة منهم .

قوله : ويحرم بالقاء السم وقيل يكره

الأول قول الشيخ في النهاية وابن إدريس ، لرواية السكوني عن الصادق
 عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 نهى أن يلقى السم في بلاد المشركين^١ .

والثاني قوله في السوط وابن الحنفية ، لأنه في معنى إرسال الماء عليهم
 وأحراقهم بالنار ورميهم بالمسحق ، وكل ذلك حائر وإن كان فهم النساء والصبيان
 والشيوخ والأسارى لمسلمين والتحرر وللعلامة القولان ، وأحار الشهيد الأول .
 وفيه نظر ، لصعف السكوني وإمكان حمل النهي على الكراهية .

قوله : وكذا لو تترسوا بالأسارى من المسلمين فلا دية وفي الكفارة
 قولان

بقولان لمشيخ قال في الهدية لم يرم الدية وسكت عن الكفارة ، وطاهره
 أنها ليست وجبة وإلا لذكرها . وقال في السوط يلزم الكفارة لا الدية ،

(١) الكافي ٢٨/٥ ، التهذيب ١٤٣/٦ ، الوسائل ٤٦/١١ .

(٢) الترمذي بمص إلقاء وسكون البراء : صفحة من المولاد أو لطود مستديرة تحمى
 للوقاية من السيف ونحوه ، وتترس : تستر بالترس .

ولا يقتل نسأؤهم ولو عاون ، الامم الاضطراد .
 وبحرم التمثيل بأهل الحرب واعذر واعلول منهم
 ويقتل في أشهر الحرم من لا يدرى بها حرمة ، ويكف عمن
 يرى حرمتها
 ويكره القتال قبل الروا ، والنييت ، وأن تعرقب الدابة ،
 والمبارزة بين الصعين بعير اذن الامام

واحتج بقوله تعالى «وان كان من قوم عدو لكم وهم مؤمنون» (١)
 واختاره ابن اديس

قال بعض الفضلاء : لا يسمي بالعدو على قدر الذنب ولا
 ذنب على القاتل مع اباحة قتله .

وعندي في نظرنا لا يسمع بكفره على قدر الذنب ولا له وحس
 على القاتل خطأ كقوله : ومن ولاحج بخلافه مع أنه لا ذنب له ، لقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم : رفع عن أمتي الخطأ والنسيان - أي ذنبهما واثمهما
 ولا سم أن من سرق ما حقه من الحق بحري بعدوه عنه ما أمكن ، فإذا
 الحق ما قاله ابن اديس .

قوله : ويكره القتال قبل الروا والنييت وان تعرقب (٢) الدابة
 والمبارزة بين الصعين بعير اذن الامام
 هذه مكرهات أربعة

(١) سورة النساء ٩٢

(٢) عرقب الدابة : تصح عرقوبها وعرقها : ركبها من حنظلها وهو في معنى عرقب
 والعرقوب : عصب مؤخر خلف الكعبين

النظر الثالث فى التوابع - وهى أربعة :

(الاول) فى قسمة الهى : يجب احراج ما شرطه الامام أولا كالحجائيل ، ثم ممانحتناح اليه العبيمة كأحرزة الحافظ والراعى ، وبما يرصخ لمن لا قسمة له كالنساء والكفار والعبيد

(الاول) نقتل قبل الروال ثلاثا نسلو به عن الصلاة ، بل عند الروال بعد الصلاة ، لان تفتح عدد أبواب السماء وسرل الرحمة والنصر وهو أقرب الى الليل وأقل للقتال .

(الثاني) تنبئت ، وحسوا بهجوم عبيهم لثلاثا يمع نصل فيمن لا يحور فنه من مسلم وامرأة وصوى ، واو دعب الضرورة الى حد ذلك حار (ثالث) ان تعرفت لدرية الذهم اب يرى عارس ذلك صلاحك فعل جعفر بن ابى طالب بموتة قال بعضهم هذا فعلة يدرس د عرف أنه معلوب ثلاثا يعزى المشركون بها . وابث فلما بكرأهه لالمصلحة لانه يؤول الى ثلاثا كها وبهى رسول الله «ص» عن قتل الحيوان لغير مأكلة^(١) .

(الرابع) المماررة بين يدي الامام يعبر دنه وبحرير القول بها قد تكون واجه مع ارام الامام بها ، وقد تكون محرمة مع بهه عنها ، وقد تكون مسنحة مع دعائنه اليها ، لا مع اسعين ولا لرام ، وقد يكون مكروهه د حجب عن هذه الاسباب ومع استبدال الامام برول الكراهية .

قوله وبما يرصخ لمن لا قسمة له كالنساء والكفار الرصخ هو اعطاء اليسير ، وأصه السر من كل سى ، ومنه فواهم «كان سلمان رحمه الله يرتصخ لكبه فارسه ، وكان صهب يرتصخ بكه رومه ، وكان

(١) التامى ٢٩/٥ ، التهذيب ١٣٨/٦ ، الوسائل ٤٣/١١

ثم يخرج الخمس . ويقسم الباقي بين المقاننة ومن حضر القتال
وان لم يقاقل حتى الطفل ولو ولد بعد الحيازة قبل القسمة .
وكذا من ينتحق بهم من المدد ، المراحل سهم وللعارض سهمان .
وقيل : للعارض ثلاثة .

ولو كان معه أفراس أسهم للفرسين دون ما زاد

بلال يرتضخ لكفة خشية^(١) .

قوله : ثم يخرج الخمس

فيل حراج الخمس دل هذه المذكورات من أصل العيكة ، لقوله تعالى
« و علموا أن عظم من شيء فإن الله حمسه »^٢ والصير عائذ الى « ما » وهي
للعوم ، وهو قول الشيخ في الخلاف .

وقيل بن بعد هذه ، لأن العسمة في الحقيقة هو ما حصل واستقر ملك الغانمين
عليه ، وذلك [هو] ما بعد هذه المذكورات ، وبه قال في المسوط . وهو
الوجه .

قوله : للراحل سهم وللعارض سهمان ، وقيل للعارض ثلاثة

لأول قول الشيخ ومن رأى عليل والنقي والقاصي واس حمرة واس ادريس

(١) رويته له وضحا من باب تقع اعنسه نيتاً ليس بالكثير ، والرصح والرضفة :
اشي . ايسر سمته من البحر من غير أن تشد قال المرد . يقال بلال يرتضخ لكفة
عجمية . يشا مع العجم يصرأ ثم صار مع العرب فهو يصرع الى العجم في ألقاط من
ألقاطهم لا يسمونه على غيرها وبه جهد . دل وفي حديث صهيب « كان يرتضخ لكفة
رومية ، وكان سلمان يرتضخ لكفة فارسية » أي كان هذا يصرع في لفظه الى الروم وهذا الى
الفرس ولا يمتثلانها على العربية استمراداً

(٢) سورة الانفال : ٤١

وكذا ينقسم لوقبلوا في السمن وان استعمروا عن الحبل . ولا
 سهم لغير الحبل . ويكون ركنها في العيمة كالراجل
 والاعتبر بكونه فارساً عند الحيازة لا بدخول المعركة .
 والحبل يشترك سريره ولا يشاركها عسكر البلد
 وصالح السى عليه السلام الاعراب عن ترك المهاجرة بأن
 يساعدوا اذا استعربهم . ولا ينصب لهم في العيمة .

لرواية حفص بن غوث عن لصادق عليه السلام " وهي وان كانت ضعيفة بحفص
 وكونها مكانة أيضاً لكن عمل لأصحاب حررها

والثاني قول ابن الجني والمرتضى ، لرواية اسحاق بن عمار عن الصادق
 عليه السلام . ان علياً عليه السلام كان يحمل لفرس ثلاثة وراجل سهماً وحمل
 الشيخ هذه على ان يكون له اكثر من فرس واحد ، روى عنه حماد بن لصر عن
 الحسن بن عبدالله عن ابيه عن حماد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال قد
 كان مع رجل أفراس لا يسهم الا لفرسين^{١٣} .

قوله: وصالح النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاعراب عن ترك المهاجرة
 بأن يساعدوا اذا استعربهم ولا ينصب لهم في العيمة

هذا قول بشير رحمه الله . وحالف بن دريس في ذلك وقال بل يسهم
 لهم ، للاجماع على ان كل من قابض من المسلمين فهو من حمته بمقاتلة وان
 العيمة للمقاتلة .

(١) الكافي ٤٤١/٥ . التهذيب ١٤٥/٦ . الاستبصار ٣/٣ ، الوسائل ١١/٧٧، ٧٨

(٢) التهذيب ١٤٧/٦ . الاستبصار ٤/٣ ، الوسائل ١١/٨٨

(٣) الكافي ٤٤١/٥ . التهذيب ١٤٧/٦ . الاستبصار ٤/٣ ، الوسائل ١١/٨٨

ولو غنم المشركون أموال المسلمين وذراريهم ثم ارتجعوها
لم تدخل في الغنيمة .

ولو عرفت بعد القسمة فقولان ، أشبههما ردها على المالك
ويرجع الغنم على الإمام بقيمتها مع الفرق ، والافعل الغنيمة .
(الثاني) في الاسارى والاثاث منهم والاطفال يسترقون ، ولا
يقتلون .

ولو اشتبه الطفل بالبالغ . اعشر بالاسات .
والذكور البالغون يقتلون حتماً . ان أحدوا والحرب قائمة
ما لم يسلموا .

والامام مخير بين ضرب أعناقهم وقطع أيديهم وأرجلهم من
خلاف وتركهم حتى يترفوا .

وان أخذوا بعد انقصائها لم يقتلوا ، وكان الامام مخيراً بين
المن والعداء والاسترقاق . ولا يسقط هذا الحكم لو أسلموا .
ولا يقتل الاسير لو عجز عن المشى ولا بعد الدمام له

وبه نظر . لان مع تصلح على ذلك بسقط الاستحقاق

قوله : ولو غنم المشركون أموال المسلمين وذراريهم ثم ارتجعوها
لم تدخل في الغنيمة . ولو عرفت بعد القسمة فقولان أشبههما ردها على
المالك ويرجع الغنم على الامام بقيمتها مع الفرق والافعل الغنيمة
ادعاء المشركون أموال المسلمين لم يخرج عن ملكهم ، لاصالة بقاء
الملك على مالكه ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل مال امرئ مسلم

الاعن طيب نفس منه . فلو علمها المسلمون بعد ذلك فاما أن يعرف قبل القسمة
أوبعدا، فان كان الاول أعطيت لمالكها، وان كان ثانيا قال الشيخ في الميسوط
هي لمن حصلت في نفسه ويعطى الإمام أربابها أثمها من سب لثلاثين
القسمة . واختاره ابن ادريس والعلامة .

وقال لمصنف من يرد على أربابها مع فيه له ذلك . لما ذكرناه من
أصله بناء على ذلك وبأحد العامة فيه ذلك من تعبته يعني فيها شيء والافس
الإمام .

وهذا هو الحق . ويؤيده روى الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة عن
علي بن رباب عن طربال عن النافق عليه السلام
وهنا أقوال آخر :

(الاول) قول من في سبها^٢ أنها تحصل في سبها المصنف ويعطى الإمام
أثمانها من بيت المال ولم يعزل .

(ثاني) قول النقي : الرقيق قبل القسمة لمالكه وبعد حصة لاسبيل له عليه
وغير الرقيق منه ذلك فهو له وذلك ان ذلك في حرز الكفار وتملكهم على طاهر
الحال ولا هو لأربابهم من المسلمين

(١) الكافي ٧/٣٧٤ ، العوالي ٢/١٣٠ . وفي كتاب الثبوت أبواب كتاب
المصنف

(٢) التهذيب ٦/٢٦٠ ، الاستبصار ٣/٦٠ .

(٣) انتهى : ٢٩٥ . قال فيه : ومضى اعاد مشتركين على المسلمين وحده منهم
در ربههم وعندهم ومنهم ثم ظهر لهم حسيب وحده منهم مكاو . حد منهم مشتركين
فان ولادهم يردون بينهم بعد ان يبيع^١ بذلك يبيع ويشترون ، فاما لفسد منهم يقومون
في سبهم بمقتضى يعطى الإمام مواليتهم اثمانهم من بيت المال ، وكذلك المحكم في ائمتهم
واثانهم على السو .

ويكره أن يصبر على القتل .

ولا يجوز دفن الحربى ويحب دفن المسلم .

ولو اشتبهوا قبل : يوارى من كان كميثاً كما أمر النبي صلى الله

عليه وآله وسلم في قتلى بدر .

وحكم الظفل حكم أبويه ، فان أسلما أو أسلم أحدهما لحق

بمحكمه .

ولو أسلم حربى في دار الحرب حقن دمه وماله مما ينقل دون

العقارات والأرصين ، ولحق به ولده الأصغر .

(الثالث) قول ابن العبد . لمالك نحل في سهام المقاتنة ويدفع الأمام

أثمانها من بيت المال إلى أربابها ، ولم يفصل ولم يذكر غير المماليك .

(الرابع) قول نقاصي وصورته : أما ما عدا الأولاد فان كانت عينه مائة وعلم

أوقعت له لينة أنه لمن يدعيه سلم إليه . وهو قريب من قول المصنف .

هذا كله فيما عدا الدراري ، أما الدراري من المسلمين فلا كلام ولا خلاف

في عدم دخولهم في الفينة .

قوله : ويكره أن يصبر على القتل

معناه أن يحبس الأسير للقتل .

قوله : ولو اشتبهوا قبل يوارى من كان كميثاً كما أمر النبي صلى الله

عليه وآله وسلم في قتلى بدر

القائل هو الشيخ ، والمسند رواية أبي بصير عن حماد بن يحيى عن الصادق

عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تواروا الأكميثاً وهو

ولو أسلم عبد في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه .
 وفي اشتراط خروجه تردد ، المروى : أنه يشترط .
 (الثالث) في أحكام الارضين . وكل أرض فتحت عنوة وكانت
 محياة فهي للمسلمين كافة ، والعانمون في الجملة ، لانتاع ولا توقف
 ولا توهب ولا تملك على الخصوص .
 والنظر فيها الى الامام . يصرف حاصلها في المصالح .
 وما كان مواتاً وقت الفتح فهو للامام لا ينصرف الا بدنه .
 وكل أرض فتحت صلحاً على أن الارض لاهلها ، والحريّة
 فيها ، فهي لاربابها ولهم التصرف فيها .
 ولو باعها المالك صح ، وانتقل ما كان عليها من الحزبة الى
 ذمة البائع .
 ولو أسلم سقط ما على أرضه أبصاً ، لانه جزية .

صغير لذكر - وقال : لا يكون ذلك الا في كرام الناس .
 وقال ابن ادرس : يقرع ومن أخرجته القرعة أنه مسلم دين و لالم دين
 ولو قل دين الكل احتياطاً كان حساً ، ان مع التأدي بهم دين الجميع .
 قوله : ولو أسلم عبد في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه ، وفي اشتراط
 خروجه تردد المروى أنه يشترط

مشأ التردد من حيث اسلامه المانع من استيلاء الكافر عليه ، لقوله تعالى «ولن

وهما واجبان على الاعيان في شبه القولين . والامر بالواجب واجب وبالمندوب مندوب ،

لا خلاف في وجوبهما ، واما الخلاف في أنه هل هو على الاعيان أو على الكدنة فان سبيح^١ وابن حمزة بالاول ، لعموم آيات القرآن الدالة على وجوبهما مطلقا . وسواء ابحار كذلك . وقال المرتضى والنفى والفاصي وابن ادريس^٢ بالتالي ، لان عرض الشارع وهو المعروف وارتفاع المكرم أي شخص اتفق لأمس ماضيين ، فيكون على الكفاية لاسه مماه ، ولقوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر »^٣ ووجه دلالتها أن « من » في « منكم » لاحتراف تكون مبهمة ، لا يحد لتقدم على الاسم المهم المحتاح لى البدل وقد تقدمت في الآية ، فتكون للمعصية لعدم احتمال غيرها ، وهو المطلوب . واختاره العلامة^٤ .

وأجيب عن حجة الشرح بسبع عموم لقرآن والأخبار ، بل دلالتها من حيث الإطلاق ولا عموم للمطلق .

د. عرفت هذا فهل معلوميتها عقلية أو سمعية ؟ قال الشرح وابن ادريس بالاول لانهما لطفان وكل لطف واجب ، ولعمدات طاهرتان .

وقال المرتضى والنفى والتلوي ، واحارده العلامة محجاً بأن وجوبهما

(١) النهاية ٢٩٩٠ ، فان فيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من مرتبة نص الاسلام ، وهذا مرصود على الاعيان لا بسبب احداً تركهما ولا حلال بهما

(٢) السرائر ١٥٦ ، قال فيه : وهو من فروض الكفايات ، ومعنى ذلك انه اذا أقام به من في قيامه كفاية وغناء عن الباقي

(٣) سورة آل عمران ١٠٤

(٤) المختلف ٢/١٦٨

والنهي عن المنكر كله واجب .

ولا يجب احدهما ما لم يستكمل شروطاً أربعة :

أولها أن ما يأمر به معروف . وما ينهى عنه منكر .

وثانيها أن يكون تأثير الانكار . وألا يظهر من الفاعل إمارة لأفلاح .

والثالث أن يكون فيه مفسدة .

لو كان غلباً لزم إجماعاً بحال الله تعالى بالواجب أو مخرج كل معروف وارتفاع كل منكر
واللزام بقسمه من فكده للمعروف بين الملازمة أن المراد بالأمر بحمل
وإباحة المص . وهو واجب غلباً لوجوبه له لي . لأن الواجب بحال لا يحلف
لأنه إما واجب بوجه وجوبه ووجه لوجوبه منكر . وإذا وجب عليه تعالى
من فعلهم براء الأمر الثاني . وإن لم يفعلها لزم الأول . وأما إطلاق اللزام فلاستحالة
المصحح منه تعالى ولو فوج أكثر المنكر . ومع أكثر المعروف

وهو نظره لاجتماع اختلاف بوجوبه بالنسبة اليه . فإن الواجب
بحال اختلاف الأمر الثاني . وهو واجب عليه بالنسبة اليه . فإن الواجب
بحال عليه . فليست بالغير . وقد كان كذلك بالنسبة اليه حاراً يجب اختلافه بالنسبة
إليه وإليه الثاني . وكثيراً الواجب عليه الجواب والنداء لا يصلح الكلف .
سليم عنه خلافه . لكن في شيء . معنى بالحمل . ومع . حل خوفه يؤدي
لي لاجتماع ذلك . فليس لانه من غير مكلف . وقد يؤدي إليه وذلك مستم لكن
لا يترتب منه وقوع كل معروف . ومع كل منكر بوجوبه عليه تعالى . وفعلها لأن
الطلب مقرب لاملجى .

قوله : والنهي عن المنكر كله واجب

هذه عبارة دح ليعرف بها الشرح . وفيها نظر . لأنه إن أراد بالمعكر

وينكر بالقلب ، ثم باللسان ، ثم باليد .

ما يجب عليه تركه لم يكن كلامه حاصراً للاحكام الاربعه بمعبره عما حصره
خروج المكروه ، وان أراد اخرج ما كان تركه رجحاً اعم من أن يكون مانعاً
من البعض أو لا كان كلامه حاصراً لكن حكمه أن لهي كنه واجب مسموع . لأن
أحد قسميه مكروه وليس النهي عنه واحداً بل مدبوب .

والاوى أن يقول : نهى الله عن المكروه وهو قول النبي وابن جرير
عن الحرام ، ومدبوب وهو النهي عن المكروه وهو قول النبي وابن جرير

قوله : وينكر بالقلب ثم باللسان ثم باليد

للأصحاب في ترتيب كيفيات الإنكار عذر بـ ١٥ ما قاله المصنف واحداً
العلامة ' ٢ ' عارده الشيخ بحسب أول باللسان ثم باليد ثم بالقلب ٣٣ عبارة
سلار وهو يرتب باليد أولاً فان لم يمكن باللسان فإن لم يمكن بالقلب
ول العلامة : ليعتقوا هذا براعاً يعطى . لأن القائل بتقديم اللسان يريد أنه
يعطى يقول ويرحله ، فان أفاد والاصره وادبه ، وان حاف وعجز عن ذلك كنه
اعتمد وجوب المعروف ومحرره . ثم كروودست مربه لقلب و لثاقل بتقديم
لقلب يريد أنه بعد ان وجوب ثم يأمره باللسان أو ينهى عنه . والقائل بتقديم اليد
يريد أنه يفسد المعروف وينتجبه المنكر بحيث يفتدى به . فان أفاد ذلك والا
وعطى ورحله وجوب باللسان ، فان عجز عن تصحيح اعتد الزجر هذا
أجر كلامه

وفي نظر :

أما أولاً فلان اعتقاد الوجوب ليس من الامر والنهي في شيء ، والتقسيم

ولا ينتقل الى الاثقل الا اذا لم ينجح الاخف .
 ولو زال باظهار الكراهية اقتصر . واو كان سوع من اعراض .
 واو لم يشمر انتقل الى اللسان .
 ولو لم يرتفع الا باليد ، كالضرب جاز .

لمراتب الامر : فهي فلا يكون القلب مهم . على انها تقول اعتقاد الوجوب
 لانكمي في وهدمه القلب . من وطعمه الاسهل الى الله بقله من هو ذلك الشخص
 ويهدمه الى فعل المعروف والاسوء عن مسكر حتى يكون له مدخل في الامر
 والنهي وان لم يكن مهم

واما ثاب - فلا من المعروف و سحب عن المسكر لا يحسن باليد بل يشمل
 لجوارح كلها ، فلو كان مرادهم ذلك لم يسموا الامر والنهي الى اليد فقط .
 وما ذاك - فلا يله لغائل تقديم اليد على رتب الموحدة انه دا لم يجمع
 الفعل والتجيب المذكورين ان ينتقل الى اللسان ، فان لم ينجح ا لزمه ان ينتقل
 بها الى اليد ، ما اوب . لان ادب من مراتب الامر والنهي اعتقاداً ، وذلك
 نحن بالمرتب

واما ر بعد - فلا ما ذكر تجمين لادس عليه . فلا يكون الرع لعلياً وجيشد
 داحس سارة المصنف وسياتي في المقالة الثالثة معناه .

قوله : ولا يسفل الى الاثقل الا اذا لم ينجح الاخف

لاست ان كل مرتبة من مراتب السهولة يمكن ان تصرفها الى وجهه ،
 وحيث ينبغي - يجوز مراد المصنف انه لا يتبين في كل مرتبة من المراتب
 المذكورة الى الاثقل الا اذا لم ينجح الاخف فقوله : مرتبة اعلمت حقيقتها اعتقاد

التي - - يظهر اثره يقال : يجمع الدواء والطف والوعظ : يظهر اثره

وقيل : يقيم الرجل الحد على روحه ووالده .

وكذا قيل : يقيم الفقهاء الحدود في زمان الغيبة اذا أمروا ،
ويجب على الناس مساعدتهم .

وإن اضطر الحائر اسماً الى إقامة حد حار ما لم يكن قتلاً محرماً
فلا تقية فيه .

ولو أكرهه الحائر على الفداء . اجتهد في تنفيذ الأحكام على
الوجه الشرعي ما استطاع .

وإن اضطر عمل بالتقية ما لم يكن قتلاً .

فمثل هو مسح في الشهادة وبسببه نقاضي ومعه سائر ، وقال ابن إدريس
لا يجوز لأعلى عند تعطل الخصوص ما استعاض من العقل به ، واختار العلامة
قول مسح بشرط أن يكون معه ، وهو حد لما يأتي
قوله : وكذا قيل يقيم الفقهاء الحدود في زمان الغيبة اذا أمروا ويجب
على الناس مساعدتهم

القتل هو الشجار . وكذا قول سائر ما لم يكن قتلاً محرماً ، ومسح منه ابن
إدريس ، قال : هو رواية شاذة .

واختار العلامة قول شخص محض من تعطل حدود نصي لي ارتكاب
المحارم ، بشرط أن يكون مظهر لرد في طر شرع ، وسأواه عمرو بن
حطبه عن الصادق عليه السلام في حديث طويل يقول فيه : ينظران الى من
كان منك من قدروى حديثنا ومظهر في حلال وحراما وعرف أحكامنا فليرضوا به
حكمه وبني فاحطه عليكم حاكماً ، قد حكم بحكمك فلم يقبله منه فاما استخف

بحكم الله وعليه رد و لراد غيراد على الله تعالى وهو غنى حد الشك بالله

وهذا تؤيده العمومات والنظر :

أما العمومات فعوله صلى الله عليه وآله وسلم لعصاة ورثة الأنبياء ،
ومعلوم أنهم لم يروا من المال شيئا فيكون ورثتهم العلم والحكم ، والاول
تعريف المعروف فيكون المراد هو الثاني . وهو المطلوب

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم سلماء أمي كسواء بني اسرائيل ومعلوم
أن أنبياء بني اسرائيل لهم إقامة الحدود

و ما الظرف هو أن السببي لا يملكه لحد فتم في صورته حضور الإمام وعنه
وليست بالحكمة عائده الى نفسه قطعا . فيكون عائده الى مسجده أو الى روح
المكلفين ، وعلى التقديرين لا بد من إقامتها مطلقا .

* * *

ثم قسم العادات بعبد الله وعونه . ويليها قسم التجارات

في المجلد الثاني بحسب تخرننا

(١) الكافي ١/٢٠٦٧-٤١٢ نهج ١/٦-٣٠١ لقيه ٥/٣ (اصحاح ١٠٩/٢)

(٢) الكافي ١/٢٢٢

فهرس الكتاب

٣	مقدمة شرح الكتاب
٥	مقدمة تكثر الاندفاع بها
١٦	مقدمة مؤلف الكتاب

(كتاب الطهارة ٢٨ - ١٥٩)

٢٨	معى الكتاب والطهارة
٣٣	بسم الماء الى مطلق ومصاف وأسار
٣٥	الماء المطلق وأحكامه
٤٠	فى تقدير الكرو الماء الكثير
٤٣	أحكام الشر وسر وحانه
٥٥	الماء المصاف وأحكامه
٦١	لأسار طاهرة عند سور الكلب وأحويه
٦٤	بعض أحكام الاواني

٦٥	الوضوء ومعناه في اللغة والاصطلاح
٦٦	في موجبات الوضوء
٦٨	في آداب الخلوة
٧١	كيفية الوضوء وآدابه
٧٣	فيه الوضوء
٧٨	غسل الوجه وحده
٧٩	غسل اليدين وحده
٨١	مسح الرأس ومقداره
٨٣	مسح الرجلين وأحكامه
٨٤	التربيت والسوالة في أفعال الوضوء
٨٧	أحكام الوضوء المتفرقة
٩١	أحكام غسل الجنابة
١٠٠	أحكام غسل الحيض
١١١	أحكام غسل الامتعاضة
١١٢	أحكام غسل النعاس
١١٤	أحكام غسل الاموات
١٢٣	مسائل ملحقة بأحكام الاموات
١٢٧	أحكام غسل من مس ميتا
١٣٠	لطهارة الترابية - أحكام التيمم
١٤٢	عدالتحاشات العشرة
١٤٦	أحكام التحاشات
١٥٥	الاولاي وما يحرم منها وما لا يحرم

(كتاب الصلاة ١٦٠ - ٢٩٤)

١٦٠	عدد الصلوات وعدد ركعاتها
١٦٣	مواقيت الصلوات الخمس وتعيينها
١٦٧	لوائح أحكام المواقيت ومسائلها
١٧١	القلة وهي الكعبة
١٧٧	لباس المصلي
١٨٢	مسائل من أحكام لباس المصلي
١٨٧	أحكام الأذان والإقامة
١٩١	أعمال الصلاة الواجبة
١٩١	الأول - الباء
١٩٣	الثاني - التكبير
١٩٥	الثالث - القيام
١٩٧	الرابع - القراءة
٢٠٤	الخامس - الركوع
٢٠٧	السادس - السجود
٢١٠	السابع - التشهد
٢١١	الثامن - التسليم
٢١٤	أحكام مواضع الصلاة
٢٢٢	أحكام صلاة الجمعة
٢٣٢	مفصل سنن يوم الجمعة وصلاة
٢٣٤	أحكام صلاة العيدين

٢٣٨	صلاة الكسوف والخسوف
٢٤٥	أحكام صلاة الجنائز
٢٥٢	من الصلوات المتدوية صلاة الاستسقاء
٢٥٣	ومنها نافذة شهر رمضان
٢٥٤	صلاة الفطر والغدير وغيرهما
٢٥٤	الحلل الواقع في الصلاة
٢٥٦	أحكام السهو والشك
٢٦٥	قضاء الصلوات الفائتة
٢٦٩	استحباب صلاة الجماعة وأحكامها
٢٧٤	أحكام الإمام والمأموم في الجماعة
٢٧٦	مسائل من أحكام الجماعة
٢٧٩	صلاة العوف وأحكامها
٢٨٤	صلاة المسافر وأحكامها

(كتاب الزكاة ٢٩٥ - ٣٣٥)

٢٩٥	من تجب عليه زكاة المال
٢٩٩	فيما تجب الزكاة به وما تستحب
٣٠٠	شروط وجوب الزكاة
٣٠٥	لوائح مسائل الزكاة
٣٠٧	القول في زكاة الذهب والفضة
٣١٠	القول في زكاة العلاب
٣١٣	القول فيما تستحب فيه الزكاة

٣١٦	الاصناف الثمانية من المستحقين للزكاة
٣٢٢	الاصناف المعتبرة في الفراء والمساكين
٣٢٦	مسائل من أحكام الزكاة
٣٣٠	أحكام زكاة الفطرة
٣٣٠	من يجب عليه الفطرة
٣٣١	جس زكاة الفطرة وقدرها
٣٣٣	وقت دفع زكاة الفطرة

(كتاب الخمس ٣٣٦ - ٣٤٥)

٣٣٦	فيما يجب فيه الخمس وهو سعة أشياء
٣٣٨	ما يخر في وجوب الخمس
٣٣٩	نحو الخمس سنة أقدم
٣٤٢	لواحق تقسيم الخمس
٣٤٥	لمن يدفع سهم الامام عليه السلام

(كتاب الصوم ٣٤٧ - ٣٩٧)

٣٤٧	معنى الصوم وحدوده
٣٥٠	وقت الامساك للصوم
٣٥٣	صوم يوم الشك
٣٥٤	يجب الامساك عن سعة أشياء
٣٦٠	ما يصح الصوم من المطلات
٣٦١	المكروهات للصائم

٣٦٢	ما يجب منه الكفارة والقضاء
٣٦٣	كفارة افساد الصوم
٣٦٤	محل وجوب الكفارة
٣٦٦	يجب القضاء في الصوم الواجب
٣٦٨	تكرر الكفارة مع تمايز الايام
٣٧٠	شرائط صحة الصوم
٣٧٣	في اقسام الصوم
٣٧٣	علامة شهر رمضان رؤية الهلال
٣٧٨	شرائط وجوب الصوم
٣٧٩	بعض احكام الصائم
٣٨٦	المتنوب من الصوم
٣٨٩	يستحب الامساك في سعة موطن
٣٩١	المحظور من الصوم
٣٩٢	لواحق احكام الصائمين

(كتاب الاعتكاف ٣٩٨ - ٤٠٩)

٣٩٨	شروط صحة الاعتكاف خمسة
٤٠١	الاعتكاف الواجب والمندوب
٤٠٥	بعض احكام الاعتكاف

(كتاب الحج ٤١٠ - ٥٦٧)

٤١٠	تعريف الحج ووجوبه
-----	-------------------

٤١٣	شروط حجة الاسلام ستة
٤٢٠	اذا بدر غير حجة الاسلام لم يتداخل
٤٢٢	اذا بدر أن يحج ماشياً وجب
٤٢٤	المخالف لم يعد الحج لو استبصر
٤٢٤	القول في نيابة الحج وأحكامها
٤٣٢	مسائل من الحج عن الميت
٤٣٤	انواع الحج تمتنع وفراق وافراد
٤٣٦	شروط حج التمتع
٤٣٨	شروط حج الفراق
٤٤٢	كيفية حج المجاور بمكة المكرمة
٤٤٦	المواقيت للاحرام ستة
٤٤٩	بعض أحكام المواقيت
٤٥٢	القول في الاحرام
٤٥٣	في منجيات الاحرام
٤٥٥	واجبات الاحرام ومندوباته
٤٥٥	الاول - الله
٤٥٥	الثاني - التلبية الاربع
٤٥٩	الثالث - لبس ثوبي الاحرام
٤٦٣	بعض أحكام الاحرام
٤٦٩	لبس المحيط للنساء والرجال
٤٧٢	لا يجوز دخول مكة الا محرماً
٤٧٥	احرام المرأة كالرجل الا ما استثنى

٤٧٥	القول في الوقوف بعرفات
٤٧٨	القول في الوقوف بالمشرع
٤٨٠	مستحبات التقاط الحصى للرمي
٤٨٥	الهدى وأحكامه
٤٨٩	ما يستحب في الهدى
٤٩١	أحكام بدل الهدى
٤٩٥	أحكام هدي القارن
٤٩٦	بعض أحكام الأضحية
٤٩٧	أحكام الحلق
٤٩٩	ما يستحب عند دخول مكة المكرمة
٥٠٤	بعض ما يتعلق بالطواف
٥٠٦	كيفية صلاة الطواف
٥٠٦	الشك في عدد الطواف بعد الانصراف منه
٥٠٧	حكم طواف غير المنتظر
٥٠٩	طواف المتمتع
٥١٢	أحكام طواف النساء
٥١٣	مندوبات السعي بين الصفا والمروة
٥١٤	أحكام السعي
٥١٦	القول في أحكام منى
٥٢٠	لواحق أحكام التمتع
٥٢٢	العمرة وأحكامها
٥٢٥	حكم الإحصار والصد

٥٣١	الصيد وأحكامه
٥٣٣	كفارات أنواع الصيد
٥٤٤	بقية أحكام الصيد
٥٥٠	أحكام صيد الحرم
٥٥٥	بقية محظورات الأحرام
٥٥٦	حرمة النساء على المحرم والاستمتاع منهن
٥٦٣	حرمة استعمال الطيب على المحرم
٥٦٣	كفارة لبس المخيط والحلق والتظليل
٥٦٦	مسائل من أحكام الكفارات

(كتاب الجهاد ٥٦٨ - ٥٩٧)

٥٦٨	من يجب عليه الجهاد
٥٦٩	في نذر المراقبة
٥٧٢	فيمن يجب جهادهم
٥٧٢	الأول - البغاة
٥٧٣	الثاني - أهل الكتاب
٥٧٧	الثالث - من ليس لهم كتاب
٥٧٩	يجوز المحاربة بكل ما يرجى به الفتح
٥٨٣	في قسمة الغنيمة
٥٨٦	أحكام الأسارى
٥٨٩	أحكام الأرضين
٥٩٠	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

